سلسلة السياسة والمجتمع

التطور اللامتكافئ

دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية

تأليف:
الدكتور سمير أمين

ترجمة:
برهان غليون

الطبعة الرابعة





التطوّر اللامتكافئ

دراسة في التشكيلات
الاجتماعية للرأسمالية المحيطية

تأليف:
الدكتور سمير أمين

ترجمة:
برهان غليون

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٧٤
الطبعة الثانية
كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨
الطبعة الثالثة
كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠

الطبعة الرابعة

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥

مقدمة الطبعة العربية

يسعدني ان أقدم الى ابناء وطني العرب هذه الطبعة من **التطور اللامتكافيء** .

اننا نشهد منذ ما ينوف على العشر سنوات انهيار النظام العقائدي الذي استندت اليه التوازنات الهشة للسنين العشرين الفائتة . ان ازمة الاقتصادوية ، ولندعوها باسمها ، ليست فقط ، ولا حتى بصورة رئيسية ، ازمة عالم الافكار ، انها اولا ازمة الوقائع ، ازمة عالم السلعة ، ونمط الانتاج الرأسمالي . اما انعكاسها وترجمتها الى المستوى العقائدي النظري فيعني بالضبط ان ممكنا جديدا قد انبثق في وعي الناس ، وان كل الشروط ناضجة لتحقيقه : انه الخلاص النهائي من الاضطهاد في جميع أشكاله ــ الاضطهاد الطبقي، اضطهاد الشعوب والامم والاجناس. ان التطلع العظيم الى التحرر والى رمي الاستلاب يرافق تضاعف النضالات التحررية، جزئية كانت ام كلية ، اجتماعية ام قومية ، مسالمة كانت ام دموية .

فمن فيتنام الى كمبوديا ، في مصانع ديترو في باريس وميلان ، في جامعات كاليفورنيا ، اوروبا أو افريقيا ، في الغيتوات (جمع غيتو) في فلسطين، في شوارع المدن العربية وفي تشيلي ولدى العصابات الثورية المنبثقة هنا وهناك ، نمت وما تزال النضالات التي وضعت حدا لاستقرار نظام اليقينيات الجامعية المريح ، نظام **انسان الاقتصاد** Homo Economicus والريعية ، التكنوقراطية والفاعلية ، نظام حيادية التقنية والادوات ، نظام النظرية الهامشية والاجتماع الوظيفي .

ان انهيار العقيدة البرجوازية هو ايضا انهيار لشقيقتها التوأم، العقيدة الماركسية السوقية والمذهبية . فهنا أيضا تعبر الازمة في الافكار عن أزمة نظام واقعي . وقد بدأنا ندرك في هذا الميدان بنفس العنف ان الاشتراكية ليست رأسمالية بدون رأسماليين ، وان الاشتراكية لا يمكن ان تحتفظ بالسلعة ، بالريعية ، بحيادية التقنيات ، بالفصل بين العمل اليدوي والعمل الذهني ، بين مهام التصميم ومهام التنفيذ ، دون ان تدفع من جديد الى انجاب الاستلاب والاضطهاد ، أي انجاب مجتمع طبقات جديد .

وفي هذا الاطار يقع هذا الكتاب . انه لا يدعي تفحص كل أوجه الازمة ، لكنه

مضطر بالضرورة الى أن يختص بعض هذه الاوجه . وقد دفعني تاريخي الشخصي ، تاريخ اشتراكي مصري ، الى أن أدخل هذه الفترة المثيرة التي نعيشها ، كمثقف من العالم الثالث وكمناضل من أجل تحريره . لم يكن ذلك نتيجة لقرار ذهني مخطط له مسبقا ، ولكنه جاء نتيجة الظروف الموضوعية للحياة . الا انه لم يكن ابدا ، لهذا ، توجها مصطنعا ، أو دخولا ثانويا . اذ ان العالم واحد وتحرر الشعوب المضطهدة يتطلب منهم تحرر الانسانية بأكملها والمشاركة فيه .

وهكذا فان أوجه الازمة كلها مثارة ، بالضرورة ، في الوقت نفسه في هذا الكتاب .

لقد كان من الطبيعي اذن ان ترى ازمة عقيدة السلعة ، ولادة النظرية والتطبيق الجديدين ، لتحرر « البلدان المتخلفة » . فما نسميه حتى الآن ، لعادة متواترة ، منذ ما ينوف على عشر سنوات ، وباصطلاح ناقص ، « نظرية التخلف والتطور » يشهد اليوم نهوضا هاما . ان نقطة انطلاق هذا التجديد كانت بدون شك نقد « نظرية مراحل النمو » ، هذه النظرية التي تؤدي الى اعتبار البلدان المتخلفة مجرد بلدان متأخرة ، في طريق التطور ، مقدمة لنا بذلك بنية انتقالية تتجاور فيها العناصر الحديثة (الراسمالية) والتقليدية (الما قبل ــ راسمالية) . وقد ظل هذا يشكل مبدأ ومنتهى ما يدعى بنظرية التطور حتى أعوام ٦٠ . ويجب القول أن هذه النظرية قد ظهرت في طبعة«برجوازية»اتفاقية،هي ما أفصح عنه بجدارة روستو Rostow كما ظهرت في طبعة مستمدة من الماركسية السوقية والمذهبية .

وقد التقت الطبعة الماركسية السوقية للنظرية هذه ، في هذا الميدان كما في غيره ، مع مجمل تيار التفسير الاقتصادوي والتعاقبي لماركس مشوه ومحوّل . لقد كان هذا التيار اقتصادويا بسبب رؤيته غير الجدلية للعلاقات بين البنية التحتية الاقتصادية والبنية الفوقية السياسية والعقائدية . فمنذ نهاية القرن التاسع عشر ردّت الاشتراكية ــ الديمقراطية الاوروبية ، بهذه الصورة ، المادية التاريخية الى مادية اقتصادوية تربط تفاؤلها بقدوم المنقذ le deus ex machina مستوى تطور القوى المنتجة ، علم التقنية . وقد كان تعاقبيا linéaire بالضرورة بسبب ايمانه بتعاقب الاطوار ، المنطبقة على كل مجتمع انساني (الاطوار الخمسة الشهيرة من الشيوعية البدائية الى العبودية ثم الاقطاعية ثم الراسمالية وبعدها الاشتراكية) .

ومع ذلك فان كل تاريخ الانسانية يعلمنا أنه ليس تعاقبيا . فقد كانت الحضارات الاقدم والاعظم لعالم ما قبل الراسمالية ، حضارات الصين ومصر ، منظمة بطريقة تضمن لها في الوقت نفسه الاستقرار والمرونة الكفيلين بتمكينها من استيعاب التقدم المستمر ، لكن البطيء والمحدود للقوى المنتجة . وبهذا المعنى يستحق نموذج هذه الحضارات أن يسمى بالنموذج الناجز . بالمقابل ، لم يكن للحضارات الماقبل راسمالية التي تكونت بصورة مستقلة ، على أثر هذه المجتمعات ، وفي محيطها ، صفة الانجاز وهذه الحضارات ، الاقل لمعانا ، تصبح لهذا السبب بالذات الاكثر استعدادا لابدا

اشكال تنظيم جديدة ، ملائمة اكثر للرد على احتياجات تطور متفوق للقوى المنتجة . وهكذا يوحي تاريخ ميلاد الرأسمالية بقانون تطور لا متكافىء يقضي بأن تجاوز اي نظام لا يتحقق في مركزه ولكن انطلاقا من محيطه .

ان تحليل تطور التشكيلات الرأسمالية ، نضوج تناقضاتها وتكون مركز ومحيط للنظام الرأسمالي العالمي ، يوحي بتجل ثان لقانون التطور اللامتكافىء هذا .

ان التناقض الرئيسي لنمط الانتاج الرأسمالي هو التناقض الذي يقابل بين مستوى تطور القوى المنتجة ، التي تتطلب تشريك الادارة ، أي تحرر الانسانية من الاستلاب السلعي ، وبين علاقات الانتاج المستضيفة التي تظل قائمة على أساس استملاك طبقة معينة للفائض ، في شكل محدد ، هو الربح . هذا التناقض قائم منذ البدء في النمط الرأسمالي ، لكنه لا يظهر الا عندما يكون النظام قد حقق وظيفته التاريخية التقدمية . وعجز البروليتاريا الاوروبية عن الوصول الى وضع حد لهذا النظام في القرن ١٩ ، في اطار اوروبا ، يشهد أن النظام كان ما يزال في مرحلته الصاعدة ، وانه لم يكن قد أنجز بعد مهمته التاريخية ، وبعبارة اخرى ، أن علاقات الانتاج لم تكن قد دخلت بعد في صراع مع مستوى تطور القوى المنتجة . وهكذا قدر لنمط الانتاج الرأسمالي ان يجتاح العالم . لكن فتح المعمورة هذا لم يتحقق في صورة توسع جغرافي للنموذج الاوروبي . لقد خلق مركزا ومحيطا ، والتناقضات الداخلية الخاصة بالنمط الرأسمالي أخذت منذئذ النظام العالمي اطارا . هل انجز نمط الانتاج هذا دوره التاريخي ؟ سيكون الجواب «لا» فيما لو كان تطور الرأسمالية في المحيط اكثر سرعة مما هو عليه في المركز . لكن الواقع هو ، على العكس ، ان الفارق بين المركز والمحيط يتفاقم ، اي ان الرأسمالية لا تتيح تراكما كافيا على المستوى العالمي . فهو اذن ناضج للتجاوز والاشتراكية شعار الساعة على المستوى العالمي . لكن تغير الاطار هذا يعني ، في الوقت نفسه ، أن التناقض الرئيسي يتجلى منذ الآن ، من خلال مفعوله ، الذي يشكل وجهه الرئيسي : التناقض بين المركز والمحيط .

لقد طمحت في هذا الكتاب بالضبط الى تحليل آليات التراكم في مركز النظام ، وفي محيطه ، كما طمحت الى استخلاص اتجاهات هذا النظام . ان التمييز الواضح بين مسير تطور ذاتي القوام وآخر مستند على النمو البسيط الممكن ان يكون تخارجيا، هو تمييز شديد الاهمية . ان التمفصل المحدد في نظام قائم بذاته هو تمفصل انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري مع انتاج السلع التجهيزية المكرس لانجاب الانتاج الاول . هذا التمفصل يعطي لجزاء العمل (الاجر الفعلي) لائحة تستند الى ضرورة موضوعية، وذلك بخلق رابطة ضرورية بين مستوى هذا الجزاء ومستوى تطور القوى المنتجة (درجة التطور التقني) . وتتحكم هذه العلاقة ، بما هو أساسي ببنية التوزيع الاجتماعي للدخل ، وبناء على ذلك تتحكم علاقة الطلب بتوجيه الانتاج نحو انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري . وهكذا فان الطلب الذي يستند الى الاجور يتسع مع ازدياد النمو الاقتصادي ـ تطور القوى المنتجة .

ومن وجهة النظر النوعية ، ليس لنموذج التراكم في المحيط أي علاقة مع هذا النموذج الاول القائم بذاته . فهنا نجد ، في الاصل نشوء قطاع تصديري ، بدفع من المركز ، سيلعب دورا محددا في رسم ملامح السوق وتشكيلها . ومن هنا تدخل نظرية التبادل اللامتكافيء الضرورية ، التي تستطيع ، وحدها ، أن تأخذ بالاعتبار قضايا نشوء وتشكيل الاقتصاد والمجتمع الاصلي ، هذا المجتمع المجبر على أن يلبي الحاجة الرئيسية في تزويد اليد العاملة الرخيصة للقطاع التصديري . وهكذا فان جزاء العمل سيكون في هذا القطاع منخفضا بقدر ما تسمح الظروف المحلية بذلك ، وبغض النظر عن مستوى تطور القوى المنتجة . ان السوق الداخلية المتولدة لا بد الا ان تكون ، في هذه الظروف ، محدودة ومبتورة . لكن منذ الآن ، وفي مستوى توسع معين للقطاع التصديري نرى ظهور سوق داخلية تستند بصورة رئيسية على طلب الشرائح الاجتماعية المحظوظة لـ «الكماليات» ، اذ ان مستوى جزاء العمل ، الذي يتحكم بالطلب الجماهيري يبقى متدنيا .

ولاجل هذا فان تمفصلا خاصا سيتجسد في العلاقة، قطاع تصديري-استهلاكي للكماليات هو الذي يميز النموذج المحيطي . وسيبدأ التصنيع باستصناع الواردات اذن من نقطة الـ «نهاية» ، أي بانتاج السلع الكمالية ، وخصوصا ذات الديمومة . وبما ان هذه المنتجات تستهلك بغزارة الرساميل والموارد النادرة (الايدي العاملة المؤهلة الخ . . .) فسيؤدي ذلك الى ظهور تشوه جوهري في مسير انفاق الموارد لصالح هذه المنتجات ، وعلى حساب ارضاء حاجات الجماهير . ان كل اختيار لاستراتيجية التطور يستند على احترام الـ «ربعية» ، وبنيات توزيع الدخل وبنيات الاسعار النسبية ، يقود الى تعميق هذا التشوه . يمكن لذلك أن يضمن نموا سريعا هنا وهناك خلال فترة من الوقت ، لكنه لا يتيح حل المشكلة الحقيقية للتخلف : بؤس الجماهير المتعاظم والتبعية . واذا نظر اليه من الوجهة الاجتماعية، لا بد لهذا النموذج من أن يقود الى نشوء ظواهر خاصة : تهميش (أزاح الى هامش الحياة) الجماهير ، وتزايد البطالة ، وتزايد الاستخدام الناقص ، والاستخدام ذي الانتاجية الشديدة الضعف ، الخ . . . وهكذا تصبح الاشتراكية ضرورة موضوعية لحل مشكلة التخلف.

هذه الحقائق الواقعية ، أي الاخفاق المطلق لما يدعى بالـ «السياسات التطويرية» من جهة ، واخفاق استراتيجيات التحرر المستمدة من خط الماركسية السوقية والمذهبية من الجهة الثانية ، وجه الميدالية وظهرها ، هذه الوقائع هي التي تكمن وراء مساري الشخصي . مسار طريق تطبعها بعض المعالم ، منها الموضوعية التي وصلت الى ذروتها مع الثورة الثقافية ، ومنها الشخصية . منطلقا في ١٩٥٧ من نقد « اقتصاد التخلف » الذي كان ما يزال بعد نقدا اقتصادويا يبدو هذا الكتاب جوهريا بالنسبة لي ، اليوم في ١٩٧٣ على الاقل .

ويطمح الكتاب ان يطال مدى كما يقال «نظريا» . الا انه يظل يستند ، مع ذلك الى ممارسة والى مشاغل خاصة ، ممارستي ومشاغلي التي تفصح عنها المكانة الهامة المكرسة للعالم العربي .

ما كدت انتهي من قراءة الكتاب بعد صدوره حتى فكرت بما لم يشر اليه ويبصر

به فتحليل المشكلات المسماة «ثقافية» ودمجها في المجموع ، ثم التقييم النقـــدي للاستراتيجيات السياسية لاولئك الذين يعملون من اجل تغيير العالم ولا يكتفون فقط بتفسيره ، ليسا بكافيين . ولن أسمح لنفسي أن أجهز على هذه المسائل في فاتحة : سيكون ذلك امتهانا للمسؤولية .

وعسى أن يجد هنا المترجم الامين والقدير ، اخونا برهان غليون خالص شكري النضالي .

واذا كنت سأهدي هذا المؤلف الذي احبه أكثر من سابقيه ، فسأهديه ، بــدون أدنى تردد ، الى اخوتي الشجعان ، اولئك الذين يقفون في الخط الاول في المعركــة الاكثر صعوبة ، المقاتلين الفلسطينيين .

سمير امين

كلمة عن المؤلف والكتاب

من المفارقات ان القاريء العربي هو أقل من يعــرف سمير أمين ، المفكر العربي الذي أصبح بسبب عمق واتساع المشكلات التي يطرحها وروح الكشف العلمي الذي يتميز بها ، والجراة على الذهاب الى ما وراء النظم العقلية الضيقة والجزئية ، مرجعا عالميا في النظرية الاجتماعية ، أو بالاصح في التاريخ الاجتماعي . فالقارىء الغربي يعرفه بشكل خاص كواحد من أهم من وجه ، في أبحاثه المتعددة ، ضربة كبــرى للانغلاقية المذهبية القاصرة التي أفقرت معا العلوم الاجتماعية الوضعيــة والعلـم الاجتماعي التاريخي الماركسي . ان جدارة أمين تكمن في انه كشف عن عجز النـظم العقلية الراهنة الضيقة عن استيعاب وطرح المسائل الرئيسية التي تحرك حقبتنـا الراهنة وفي طليعتها مسألة التخلف والتطور وبكشفه عن هذا العجز الذي تعاني منه النظرية الهامشية الاقتصادية كما تعاني منه النظريــة الاجتماعيــة الاقتصادويــة للماركسية السوقية يفجر ويخلق اشكالات جديدة ومشكــلات كانت متجاهلــة أو متجنبة من قبل هؤلاء واولئك نحسب ، وانما فتح للعلم الاجتماعي طرقا جديــدة ، اي مس بصورة غير مباشرة لائحة العلم كعلم . ومن الواضح أننا لم نكن لنستطيـع لوصول الى ما وصلنا اليه في ملاحظاتنا حول الترجمة لولا سمير أمين .

ويعرفه القارىء الافريقي والامريكي اللاتيني مناضلا ومفكرا ثوريا ، خلق تيــارا علميا جوهريا بالنسبة لتطور ثقافة العالم الثالث الثورية .وسمير أمين هــو الــذي اخرج نظرية التخلف من الاطار الوصفي والوضعي الذي وضعتها فيه النظم العقلية ، المغلقة ، بقصد نصب الشرك أمام مثقفي العالم الثالث ، ليطرحها في اطارها الصحيح، اطارها التاريخي الاجتماعي ، كثمرة للتطور اللامتكافىء الذي يكمــن في جوهــر الرأسمالية كنظام اجتماعي ، ولعلاقات السيطرة والتبعية التي تنجم عنه بين المركز والمحيط . لقد كسر أمين الحلقة النظرية المفرغة للتخلف لدى كشفه عــن التبعيــة العملية التي تكمن وراءه . ان الخروج من التخلف لم يعد اذن من المستحيلات ، انــه يقتضي فقط الاستقلال عن المركز وخرق حلقة التبعية هذه ، اي أيضا وبالدرجــة الاولى الخروج على النظام الذي ليست التبعية (واذن التخلف) فيه الا الوجه الآخر

للسيطرة (واذن للتقدم) : النظام الراسمالي ، مهما كان شكل التبعية ، راسمالية دولة أم راسمالية خاصة . ان خلاص الشعوب التابعة يتوقف على قدرتها على ايجاد أشكال تنظيم اجتماعية متفوقة قائمة بذاتها . ومن أجل هذا انقاد النقاش بسمير أمين في هذا الكتاب الى نهايته المنطقية : فتعانق نقد نظرية التخلف مع بناء نظرية الانتقال الى الاشتراكية وشروط هذا الانتقال .

ان الاضافات التي أعطاها سمير أمين في حقل نظرية التخلف ، التي تصبح هنا نظرية ثورة الشعوب التابعة ، وفي حقل النظرية التاريخية ، العامة ، أي نظرية التشكيلات الاجتماعية وانماط الانتاج وعلاقاتها معا أو كلا على حدة ، اصبحت الآن اضافات لا يستغنى عنها في العلم الاجتماعي الغربي والعالمي ، فلم يعد من الممكن اليوم الكتابة عن الراسمالية دون طرح مسألة التخلف والعالم التابع ، كما لم يعد من الممكن الحديث عن التخلف دون الرجوع الى المفاهيم التي صاغها سمير أمين والى المكاسب النظرية التي قدمها . ولهذا أصبح سمير أمين، مفكر العالم الثالث اذا شئنا، مفكر الثورة العالمية ، وما تزال النقاشات التي فجرها تثير في الغرب حوارا واهتماما لا نهاية لهما . لقد أصبح سمير أمين معلم جيل كامل من مثقفي العالم الثالث الذين تيحت لهم فرصة الاستقلال عن النظريات الهامشية والتعرف على الآليات الحقيقية لتخلف .

ونحن لم نترجم هذا الكتاب اذن لنضيف الى المكتبة العربية نصا جديدا عن لتخلف يساهم مع ما سبقه في اغلاق الحلقة وتعميق الضياع ، ولكننا ترجمناه لانه تجاوزه لمسألة التخلف يشكل نقطة انطلاق لكل ممارسة ثورية في العالم الثالث ، بتجاوزه للنظرة الاقتصادية الضيقة يعمل على تكنيس كل أدبيات التخلف السوقية لتي تعمل لتخليد التخلف نفسه .

ان موضوع هذا الكتاب هو اذن انهيار الراسمالية ومسير هذا الانهيار من خلال علاقة مركز ـ محيط . ودراسة التخلف تقود الى هذه النتيجة : التخلف هو أكبر ض يمكن توجيهه للراسمالية ، وهو أحد مظاهر انقراضها كنظام اجتماعي ، وما راسمالية المحيطية المفقرة والقمعية معا الا المبشر بالنظام الجديد .

مع ذلك ليست الاشتراكية على مرمى حجر ، وليست قضية يوم وليلة ، كما انها ست أيضا قضية هجوم على السلطة ، انها تعني أيضا وبالدرجة الاولى تنظيم قاومة الشعبية المسلحة ضد الغزو الراسمالي الاستعماري الذي تفتح له البرجوازية تابعة صدرها وقلبها ، وفي الشرق العربي لا نضال من أجل الاشتراكية دون تحطيم غزو : ان الاشتراكية تعني الاستعداد لخوض حرب طويلة شعبية ضد الامبريالية اذنابها ، وهذا ما لقنته لنا الفيتنام .

هذا الكتاب الذي هو نقض للاسس التي تقوم عليها الانظمة العربية ، واذن لاسس التي قامت عليها هزيمة حزيران : الراسمالية التابعة أو التخلف الذي يمثل صالح طبقة اجتماعية ضئيلة العدد في تعارض مع المصلحة العليا للامة بأجمعها ، ذا الكتاب هو ايضا مساهمة فعلية في ارساء الاسس النظرية والمباديء الكبرى نتصار القومي ، الذي لن يأتي الا كانتصار للشعب ، وانتصار الشعب . ان

برجوازية التخلف هي برجوازية الاستسلام ، انها تقدم الشعب بأجمعه ضحية على مذبح مصالحها الانانية دون ان تكف عن شتمه والاساءة اليه . انها البرجوازية التي حكم عليها التاريخ بالفناء .

ولن أستطيع أن انهي هذه الكلمة دون ان أقدم لسمير أمين الذي كان أخا ورفيقا أثناء كل المراحل التي مرت بها هذه الترجمة ، والذي ضحى بوقته الضيق في باريس لمراجعة هذا النص ، وتسديد زلاته ، خالص شكري وتقديري .

ولعل صدق النية يشفع لي عن الافقار والاساءة اللذين لحقا بالنص الفرنسي وباللغة العربية معا بسبب هذه الترجمة ، فالى سمير أمين والى القاريء العربي صادق اعتذاري . وليسمح لي أن أقدم هذه الترجمة الى الشعوب العربية التي لم تتبع بعد ، وستتبع حتما طريق المقاومة الفلسطينية التي ما زالت تواجه معركة العرب جميعا ، وتضحي من أجلهم .

برهان غليون

مقدمـــة

لم تتكون حضارة كونية قبل نهاية القرن التاسع عشر . الا ان انقسام العالم الى «بلدان متقدمة» وأخرى «متخلفة» ، الذي شهدناه خلال السبعين سنة الماضية من القرن العشرين مع ما تميزت به من تسارع التاريخ ، لم يتقلص ، بل على العكس كان الفارق بين هذه البلدان يتوسع بدون انقطاع،وافرز الازمات الاولى للنظام الراسمالي الذي تكون بالكاد كنظام عالمي .

وتنبيء **الثورة الروسية منذ ١٩١٧** ، ثم الصينية بين ١٩٣٠ و ١٩٥٠ ، ومن بعدهما ثورة كل من **كوبا وفيتنام** ، عن محاولة التخطي الاشتراكي للنظام الرأسمالي. ان تخوفات **ماركس** في منتصف القرن الماضي من خطر اصطدام **أوروبا** الاشتراكية بالرأسمالية الصاعدة في **آسيا** لم تتحقق ، بل حصل ما هو معاكس . ومع هذا نشهد الآن ، من خلال ألف طريق متعرجة وغير متوقعة ، المحاولات الهادفة الى وضع النظام القائم موضع السؤال وذلك في مركزه ذاته ، أي في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ويضع التساؤل عن صحة أسس منظومة القيم التي يستند اليها النظام الرأسمالي بدوره موضع الشك العلم الاجتماعي الاتفاقي ، أي علم الوضع القائم Establishment والعلم الجامعي .

ان السوسيولوجيا الاتفاقية ، الوظيفية او البنيانية، التي نشأت كرد على **المادية التاريخية** تقوم على الاسس الايديولوجية نفسها وتحاول تبرير الوضع القائم بحديثها عن التناغم و«الانسجام الكوني» . ان العلم السياسي يتذبذب بين الصحفية والشكلية. اما البسيكولوجيا الاجتماعية فهي ما تزال تتجنب طرح مشكلتها الرئيسية (كيف يمكن اقامة الجسر الذي يربط الفردي بالاجتماعي) ، اماوليم **رايش** فيشكل استثناء ، انه رائد بدون أتباع تقريبا : ان الضعف الذي تعاني منه ما تسمى بـ «العلوم الاساسية» المأخوذة في عزلة واحدها عن الآخر ، قد دعم الاختلاط بين العلوم المتعددة ، التاريخ والجغرافيا . يكتفي الجغرافيون بوصف الاشياء واحدها الى جانب الآخر ، بينما تظل مسألة العلم الجغرافي الاساسية (كيف تؤثر الشروط البيئية على التشكيلات الاجتماعية) في انتظار الاجابة . اما التاريخ فما زال حكائيا

(نوادريا) : انه لا شيء ان لم يكن كل شيء . واذا ظهر ان الاقتصاد الاتفاقي هـو الاقل مرضا بين العلوم الاجتماعية فذلك لسببين : الاول ناجم عن أن سيطرة الصعيد الاقتصادي في نمط الانتاج الرأسمالي تمكـن «الاقتصادويـة» مـن اخـذ صفـة الايديولوجيا المسيطرة ، أما الثاني فيرجع الى حقيقة أن ادارة النظـام الاجتماعـي الخاص بالرأسمالية ، تظل أساسا ، ولهذا السبب بالذات ، ادارة اقتصادية .

ونقد اقتصاد التطور هو الذي قادنا الى عرض الاطروحة التالية ، التي تقول أن اي نظام كان لا يتم تجاوزه انطلاقا من مركزه ، ولكن انطلاقا من محيطه . وهنـاك مثالان على ذلك : ولادة الرأسمالية انطلاقا من محيط الانظمة الخاصة بالحضارات الكبرى ما قبل الرأسمالية ، وكذلك ازمة الرأسمالية الراهنة .

الفصل الاول سيعالج اصول الرأسمالية ، أما الفصول الاربعة اللاحقة فستحلل ميلاد الاشتراكية . سيبين الفصل الثاني قوانين الراسمالية المركزية ، أما الفصـل الذي يليه فسيدرس قوانين النظام الرأسمالي . وسنكشف مسلحين بهذا التحليل المزدوج ، في الفصل الرابع إواليات (ميكانيات) التبعية .

كما سنوضح اطار سيرورة «تقدم التخلف» قبل ان نعمل في الفصـل الخامس جردا عاما للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية .

- ١ -

التشكيلات الماقبل ــ رأسمالية

آ ــ الانماط الانتاجية

ان مفهوم «نمط الانتاج» هو مفهوم مجرد ، ولا ينطوي على نظام للتعاقب التاريخي لكل فترة تاريخ الحضارات التي تمتد من اولى التشكيلات حتى الراسمالية. ونقترح أن يتم التمييز بين خمسة انماط انتاج : ١ ــ نمط الانتاج « الجماعوي البدائي» السابق على كل الانماط الاخرى . ٢ ــ نمط الانتاج «الخراجي» ، الذي يربط بقاء الجماعة القروية بجهاز اجتماعي سياسي لاستغلال هذه الجماعة بواسطة اقتطاع خراج ، وهذا النمط الخراجي هو الشكل الاكثر شيوعا الذي يسم التشكيلات الطبقية الما قبل راسمالية. ونحن نميز فيه ايضا: أ ــ الاشكال البكورية. ب ــ الاشكال المتطورة ، مثل نمط الانتاج «الاقطاعي» ، حيث تفقد الجماعة القروية ملكيتها للارض لصالح الاسياد الاقطاعيين ، وتبقى الجماعة جماعة عائلية . ٣ ــ نمط الانتاج «العبودي» ، الذي يشكل نمط انتاج اكثر ندرة وان مشتتا . ٤ ــ نمط الانتاج «السلعي الصغير البسيط» الذي يؤلف شكلا متواترا ، ولكنه لا يسم البتة بصورة كلية ، تشكيلة اجتماعية . ٥ ــ نمط الانتاج الراسمالي .

ان انماط الانتاج الجماعوية تشكل اولى الانماط التي أرست تمايزا طبقيا جنينيا .. وهي التي أمنت الانتقال من الشيوعية البدائية الى المجتمعات الطبقية الناجزة. والشيوعية البدائية تتحدد باعتبارها «النفي البدائي» ــ حسب تعبير غي دوكوا ــ لتقسيم العمل وفائض الانتاج. والانماط الاتاوية متعددة ومتمايزة، ومشروطة بالواقع البيئوي وذلك لان العبور من السلبي (غياب الطبقات) الى الايجابي (مجتمع

الطبقات) يظل عبورا بطيئا وتدريجيا . لكن أنماط الانتاج الخاصة بالجماعة البدائية موسومة كلها بـ : ١ ـ بتنظيم العمل جزءا من على قاعدة فردية (قاعدة «العائلة الصغيرة» والجزء الآخر على قاعدة جماعية (قاعدة «العائلة الكبرى»)، او العشيرة ، او القرية) حيث ان وسيلة العمل الاساسية، الارض ، تبقى ملكية جماعية للعشيرة ، ويبقى استعمالها حرا أمام كل افراد العشيرة ، لكن حسب قواعد دقيقة (استعمال اقسام موزعة على الاسر ... الخ) . ٢ ـ غياب التبادل التجاري ومنه . ٣ ـ توزيع الانتاج داخل الجماعة حسب قواعد ذات ارتباط وثيق بنظام القرابة .

لكن استخدام الارض ليس مساواتيا في داخل الجماعة . هو كذلك في الجماعات الاكثر بدائية ، لكنه مراتبي في الجماعات الاخرى ، حيث ان بعض العائلات أو العشائر تحوز على الاقسام الاكثر جودة ، الافضل موقعا مثلا ، او الاوسع . وانطلاقا من هنا يمكن أن نمسك بجنين التمايز الطبقي . وهذا التراتب على علاقة وثيقة بصورة عامة بتراتب السلطة السياسية والدينية . وتقدم افريقيا السوداء سلسلة متنوعة من أنماط الانتاج هذه ، بعضها بسيط التراتب كما في املاك الـ «بانتو» ، وبعضها الآخر لا مساواتي ، كما عند **التوكولور** في وادي **السنغال** ، عند الـ **«اشانتي» في غانا** ، وعند **الـ «هوسا» في شمال نيجيريا** .. الخ. لكن في جميع الاحوال ، نجد أن للفلاح حق استخدام الارض ، لمجرد انتسابه لعشيرة ما ، وله الحق في قطعة من أرض هذه العشيرة . وعلى هذا فان سيرورة البرتلة اي فصل المنتج عن وسائل انتاجه ، غير ممكنة .

اما نمط الانتاج الخراجي فانه يتسم بانقسام المجتمع الى طبقتين اساسيتين : الطبقة الفلاحية ، المنتظمين في جماعات، والطبقة القائدة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية خراجا «غير سلعي». لكن نمط الانتاج الخراجي المتطور ينزع بشكل دائم تقريبا الى ان يصبح نظاما اقطاعيا ، اي ان الطبقة القائدة تحل محل الجماعة في الملكية المباشرة الحصرية للارض .

ويضم نمط الانتاج الاقطاعي : ١ ـ تنظيم المجتمع في طبقتين ، طبقة اسياد الارض (الذين ملكيتهم لا تنازع) وطبقة الاقنان . ٢ ـ الاستحواذ على الفائض من قبل أسياد الارض عن طريق حق ما وليس عن طريق العلاقات التبادلية. ٣ ـ غياب التبادل التجاري داخل الاقطاعة التي تشكل الخلية الاولية للمجتمع . هذا النمط الانتاجي مهدد بالتفكك اذا حاول السيد الاقطاعي ، لسبب ما ، التخلص من قسم من المنتجين ، و«تحرير» أقنانه ، اي تكريسهم . بالمقابل ، فان الحق الاساسي في استخدام ارض الفلاح العائد للجماعة في نمط الانتاج الخراجي يجعل هذا التفكك مستحيلا . ان نمط الانتاج العبودي يجعل من الشغيل ، العبد ، الوسيلة الاساسية للانتاج . وناتج العمل العبودي هذا يمكن أن يدخل في الدورة غير التجارية الخاصة بالجماعة (الرق الابوي) أو في الدورة التجارية (مثال الرق اليوناني ـ الروماني) .

أما نمط الانتاج السلعي البسيط فيتسم في حالته الصافية ، بمساواة المنتجين الصغار الاحرار ، وبتنظيم التبادل التجاري بينهم . وليس هناك من مجتمع قام على

أساس سيطرة هذا النمط من الانتاج . لكن ، غالبا ، كان يوجد قطاع تسود فيه العلاقات السلعية البسيطة ، وخاصة قطاع الانتاج الحرفي حين كان منفصلا بما فيه الكفاية عن الانتاج الزراعي .

لدى الخروج من المجتمع ، فان نمط الانتاج الخراجي هو المنفذ الاكثر شيوعا ، او هو القاعدة . وهو يتميز بالتناقض : استمرار الجماعة ، نفي الجماعة عن طريق الدولة . وهو يتميز بالتالي ولهذا السبب ، بالمزج بين الطبقة العليا التي تستملك الفائض والطبقة السياسية المسيطرة . وهذا الواقع يجعل من الضروري عدم رد علاقات الانتاج الى مجرد علاقات حقوقية ـ ملكية ، ويتطلب ان يعطى لعلاقات الانتاج معناها الكامل الاصلي : اي علاقات اجتماعية متعلقة بتنظيم الانتاج . وللدقة يجب القول ان نمط الانتاج الخراجي هذا ، الذي يسمى احيانا دون مراعاة الدقة ، كنمط «آسيوي» ، موجود في أربع قارات : في **اسيا** ، وبشكل اكيد في (**الصين ، الهند ، الهند الصينية ، بلاد ما بين النهرين ، والشرق الكلاسيكي الخ.**) ، **في افريقيا مصر وافريقيا السوداء**) ، **ثم في اوروبا** (**في المجتمعات الماقبل ـ كلاسيكية : كريت وايترورويا**) **وفي امريكا الهندية (الانكا ، والازتك ، الخ.**) .

ويظهر نمط الانتاج الاقطاعي، ضمن اطار النمط الانتاجي الخراجي، كحالةحدية، حيث تكون الجماعية في وضع متدهور وذلك بسبب فقدانها للملكية المباشرة للارض. هذا الطابع الحدي يسمح لنا بأن ندعو التشكيلات الاقطاعية ب «محيطية» بالنسبة للتشكيلات الخراجية «المركزية» . ونمط الانتاج العبودي يقع ايضا ، لنفس السبب، على حدود التشكيلات الخراجية ، ولا يظهر بشكل عرضي ، وبالتالي لا كتشكيل مركزي ولكن كتشكيل أتاوي ، والامر نفسه بالنسبة لنمط الانتاج السلعي الصغير البسيط .

٢ ـ التشكيلات الاجتماعية

لم يتواجد يوما اي من هذه الانماط الانتاجية في حالته الصافية : فالمجتمعات التاريخية هي «تشكيلات» تتضافر فيها من جهة عدة انماط انتاجية كما تتنظم فيها من الجهة الثانية العلاقات بين المجتمع المحلي والمجتمعات الاخرى ، وهذا ما يعبر عنه وجود علاقات التجارة البعيدة المدى .

التشكيلات الاجتماعية هي اذن بنيات مشخصة ، ومنظمة تميزها سيطرة نمط انتاج معين تتمفصل معه مجموعة معقدة من انماط الانتاج الخاضعة له .

وهكذا يمكن ان نلاحظ كيف يتمفصل نمط الانتاج الصغير والبسيط مع نمط انتاج خراجي (مبكر او اقطاعي) مسيطر ، او مع نمط انتاج عبودي ، او حتى مع نمط انتاج رأسمالي . والحالة نفسها يمكن ملاحظتها بالنسبة لنمط الانتاج العبودي، فهو يمكن أن لا يكون مسيطرا ، وهذه هي القاعدة حين يتمفصل مع نمط انتاج

مسيطر (أو حتى مع نمط انتاج رأسمالي كما كان الحال في **الولايات المتحدة** حتى ١٨٦٥) ، فهو لم يكن نمطا مسيطرا الا بشكل استثنائي (كما كانت عليه الحال في تشكيلات الحقبة الكلاسيكية القديمة) .

كل المجتمعات القبراسمالية هي تشكيلات اجتماعية تتضافر فيها نفس العناصر، وهي تتميز ب : ١ ـ سيطرة نمط انتاج جماعوي او خراجي . ٢ ـ وجود علاقات تجارية بسيطة في دوائر وحدود معينة. ٣ـ وجود علاقات مستندة الىالتجارةالبعيدة المدى . وحين يكون نمط الانتاج الاقطاعي غائبا ، أو جنينيا ، وكذلك العلاقات التجارية البسيطة الداخلية ، فان التشكيلة الاجتماعية ، مجرد تراكب نمط انتاج جماعوي او خراجي ضعيف التطور مع علاقات تجارة بعيدة المدى ، هذه التشكيلة الاجتماعية الحاصلة هي من طراز «افريقي» .

والتجارة البعيدة ليست نمط انتاج ، ولكنها نمط تمفصل تشكيلات متمتعة باستقلالها الذاتي مع بعضها البعض . وهي تختلف ، من هذه الناحية ، عن التجارة الداخلية القائمة في قلب تشكيلة اجتماعية معطاة ، هذه التجارة التي تقوم على التبادلالسلعي البضاعي الخاص بأنماط الانتاج السلعية البسيطةاو العبودية، التيتتكون منها هذهالتشكيلة، ولكنها (التجارة الداخلية) يمكن أن تكون ايضا امتدادا داخليا للتجارة البعيدة .

هذه التجارة تربط بين مجتمعات لا تعرف بعضها البعض، اي تربط بين منتجات يجهل كل من المجتمعين كلفتها بالنسبة للاخر، وبين منتجات نادرة،لا يمكن تعويضها، وتحتل ألفئات الاجتماعية التي تقوم بهذه المهمة موقعا يمكنها من الاحتكار ويساعدها بذلك علي تحقيق أرباح عالية . وتلعب التجارة البعيدة دورا حاسما حين يكون الفائض الذي يمكن للطبقات المسيطرة المحلية أن تؤمنه من المنتجين في الداخل محدودا ، بسبب ضعف تطور القوى المنتجة وقساوة الظروف البيئية أو بسبب المقاومة الشديدة للجماعة القروية . في هذه الحالة،نجد أن التجارة البعيدة تساعد، عن طريق الربح الاحتكاري الذي تبيحه ، على انتقال الفائض من مجتمع الي آخر . وهذا الفائض المنقول يمكن أن يكون أساسيا ويشكل ، بالنسبة للمجتمع الذي يستفيد منه ، القاعدة الرئيسية لثروة ولقوة الطبقات القائدة . ويمكن ان يتوقف مصير حضارة ما بأكملها على هذه التجارة ، وان يدفع تغير خطوط التبادل التجاري الى الانحطاط ببعض المناطق ، أو بالعكس الى ازدهار مناطق أخرى ، دون أن يكون لهذا اي اثر هام على تطور القوى المنتجة أو على تدهورها .

ان تحليل تشكيلة اجتماعية مشخصة يجب أن يتركز اذن حول تحليل نمط توليد الفائض الخاص بهذه التشكيلة ، وكذلك الفائض المحتمل انتقاله من والى التشكيلات الاخرى ، ثم تحليل كيفية التوزيع الداخلي لهذا الفائض بين مختلف الاطراف المعنية (الطبقات والمجموعات الاجتماعية). وان شرط وجود تشكيلة طبقية متعلق بتطور القوى المنتجة (واذن بدرجة تقسيم العمل الذي يرافقه) تطورا كافيا لظهور « فائض» ، اي فضلة من الانتاج تبقى بعد الاستهلاك الضروري لاعادة تكوين

قوة العمل . مفهوم الفائض هذا يأخذ ، حسب انماط الانتاج ، أشكالا مختلفة ، فهو اما غير سلعي (خراج ، ريع طبيعي ، الخ) . او سلعي ، وفي هذه الحالة سنستعمل عبارة «فائض القيمة» . في نمط الانتاج الرأسمالي يكون «الربح» الشكل الخصوصي الذي يأخذه فائض القيمة اثناء توزعه بشكل متناسب مع الرساميل المقدمة. وبما ان كل تشكيلة اجتماعية هي مركب منظم لعدة انماط انتاج ، فان فائض الناجم في هذه التشكيلة ليس متجانسا : انه يتكون من تضافر فوائض من أصول مختلفة . والمسألة الاساسية بالنسبة لتشكيلة اجتماعية هي معرفة نمط الانتاج السائد ، وبالتالي شكل الفائض السائد أيضا . اما المسألة الثانية فتقوم على أساس معرفة الى اي مدى يعيش المجتمع على فائض ناجم عنه ، ثم على الفائض القادم من مجتمع آخر، أو بمعنى اخر ما هو الموقع الذي تحتله في حياة هذا المجتمع التجارة البعيدة . ان توزيع هذا الفائض بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي تحددها الانماط المختلفة للانتاج التي تميز تشكيلة معينة ، وبين مختلف الفئات الاجتماعية التي تستند في وجودها على أنماط التمفصل الخاصة بهذه الانماط الانتاجية ، توزيع الفائض هذا هو الذي يعطي للتشكيلة الاجتماعية وجهها الحقيقي .

وعلى هذا فان تحليل تشكيلة مشخصة يتطلب توضيح مسألة نمط سيطرة نمط انتاج معين على بقية الانماط الانتاجية، وكذلك مسألة نمط تمفصل مختلف انماط الانتاج هذه .

وعائلة التشكيلات الاكثر شيوعا في تاريخ الحضارات الماقبل راسمالية هي عائلة تغلب عليها التشكيلات ذات الغلبة الخراجية. وبمجرد خروجها من الشيوعية البدائية، تنشأ الجماعات وتتطور في إتجاه اشكال مراتبية مهرمة (أو مراتبية). وهذا التطور هو بالذات الذي يفرز نمط الانتاج الخراجي. وانماط الانتاج العبودية ، والسلعية البسيطة تتمفصل مع النمط الخراجي المهيمن ، وتحتل ، حسب الاهمية النسبية للفائض المقتطع كخراج ، موقعها ، بدرجات مختلفة من الاهمية ، في المجتمع . فاذا كانت الظروف الطبيعية والاجتماعية (درجة تطور القوى المنتجة) ملائمة ، نجد أن الخراج ذو اهمية بالغة . والطبقة ــ الدولة التي تقتطعه ، البلاط ، تعيد توزيع قسم مهم منه من أجل اعالة الحرفيين الذين يزودونها بالمنتجات الكمالية التي هي بحاجة لها . هؤلاء الحرفيون هم عادة منتجون سلعيون صغار . ولكن الانتاج الحرفي ــ الصناعي يمكن أيضا ان يقوم في اطار مشاريع مزودة بأيد عاملة عبودية أو حرة (مأجورة) ، وتنتج منتجات سلعية . ونلاحظ هنا تكوّن طبقة تجارية تنظم الخطوط التجارية ، وتحتل موقعها بين الدولة من جهة ، والجماعات القروية من جهة ثانية ، والحرفيين وأصحاب المشاريع (ذات طابع عبودي أم لا) من الجهة الثالثة . وتمفصل انماط الانتاج الثانوي هذه اذن مع النمط الخراجي المسيطر يجب ان يفهم ــ كما فعل **فرانسوا كيني** ــ من خلال دورة وتوزع الفائض الاساسي ، الذي يرفده الفائض الثانوي الممكن انجابه (في المشاريع التي تستعمل ايدي عاملة عبودية او مأجورة) . ومن خلال دورة الفائض الاساسي هذا أيضا يدخل الفائض المنقول من الخارج ، اذا

وجدت التجارة البعيدة ، وكانت تحت سيطرة تجار هذه التشكيلة ، موضع البحث. اما في الحالة التي يكون فيها الفائض (من أصول داخلية) بسيطة ضعيفا جـدا فالمجتمع الخراجي سيكون فقيرا . ولكنه ، يمكن ان يكون ، بشكل استثنائي غنيا اذا كان الفائض ذو الاصول المنشأ الخارجي ، الذي يستفيد منه ، كبيرا . وهذا هو حال المجتمعات التي تقوم على أساس السيطرة على طرق التجارة البعيدة . وهنا نرى أن وجود وازدهار هذه المجتمعات متوقفان على الاشراف الاحتكاري على العلاقات التي تبنيها تشكيلات أخرى (حيث يتولد فائض من أصل محوّل) فيما بينها عن طريق هذه المجتمعات . ونحن هنا ازاء تشكيلات «خراجية ــ تجارية» . والعلاقات يمكن ان تذهب بعيدا حتى تنقلب على صعيد التشكيلة ، يغذي الفائض المنقول من الخارج الدورات الثانوية (للانتاج السلعي البسيط الخ.) كما أن الطبقة ــ الدولة المسيطرة يمكن ان تعتمد على هذا الفائض لاقتطاع الخراج .

والاسرة الاولى من عائلة التشكيلات الخراجية هـي اسرة التشكيلات الخراجية الغنية (مؤسسة على فائض داخلي عظيم) وهي تشكيلات كل الحضارات العريقة، وبشكل خاص المصرية والصينية . والاسرة الثانية هي عائلة التشكيلات الخراجية الفقيرة (المتصفة بضآلة الفائض الداخلي) ، وهي تشكيلات الاغلبية العظمى من الحضارات القديمة والوسيطة. أما الثالثة فهي أسرة التشكيلات الخراجية ــ السوقية ــ السلعية ــ التي تظهر هنا وهناك، لفترات قصيرة او طويلة حسب تقلبات طرق التجارة: اليونان القديم، العالم العربي في فترة صعوده، وبعض دول السافان الافريقي هي شواهد بارزة على ذلك .

امام هذه المجموعة من التشكيلات ذات الغلبة الخراجية (وعلى هامشها خراجية ــ سلعية) . تظهر التشكيلات العبودية والسلعية البسيطة كمجرد استثناءات .

ليس للسيطرة العبودية اية رسالة عامة وهي لم تكن عمليا في اية بقعة سببا في التمايز الطبقي . ونمط الانتاج العبودي لا يصبح مهما الا مع ازدهار التبادل التجاري ، في اليونان وفي روما . في اليونان نجد التجارة البعيدة قاعدة للحضارة . والفوائد المجناة من هذه التجارة تغذي انتاجا عبوديا تجاريا هو الذي حول مركز ثقل التشكيلة الاجتماعية . في البدء كان الفائض الرئيسي ذا مصدر خارجي، ولكن مع ازدهار الرق اخذ الفائض الداخلي يحتل موقعا متعاظما، وأخذت المنتجات السلعية للانتاج العبودي تصبح، في قسم منها، موضع تصدير للخارج. لقد وسعت امبراطورية الاسكندر ، ثم خلفه الروماني من بعده ، المجال الجغرافي لهذه التشكيلة الاستثنائية . وتوسعها في اتجاه الشرق ، حيث اصطدمت بالتشكيلات الخراجية القوية، غدا شاقا، فانتقل مركز ثقلها نحو الشمال والغرب، حيث يظل الاقطاع الخراجي ضعيفا. ولكن حتى في هذه المنطقة التي تضمها الامبراطورية، حيث سيأخذ كل من الرق والانتاج السلعي البسيط والتجارة الداخلية والخارجية أبعادا استثنائية، فان أنماط الانتاج الجماعوية (الى الغرب) وأنماط الانتاج الخراجية (نحو الشرق) ستحافظ على نفسها . ان تبعية واعتماد هذه التشكيلة على الخارج ، اذ هـي مضطرة لجلب

العبيد، يحدد ضعفها وعدم استقرارها. وبالمقارنة مع عراقة الحضارات المصرية والصينية التي عاشت آلاف السنين، فان فترة الالف سنة التي عاشتها العبودية الرومانية تبدو قصيرة جدا. ومن انقاض دمارها على يد البرابرة ستولد تشكيلة خراجية هي التشكيلة الاوربية الاقطاعية.

أما سيطرة نمط الانتاج السلعي البسيط فهي أيضا أكثر استثنائية. فنحن لم نكتشفها الا في **انكلترا الجديدة** (من ١٦٠٠ الى ١٧٥٠) وفي **بوور جنوب أفريقيا** (من ١٦٠٠ الى ١٨٨٠) وفي **اوستراليا** وفي **نيوزيلندة** (منذ نشأة الاستعمار الاستيطاني الابيض حتى ازدهار الرأسمالية المعاصرة). هذه المجتمعات المكونة من مزارعين صغار، وحرفيين أحرار، وحيث نمط الانتاج السلعي البسيط لم يأت لينضاف الى انتاج خراجي او عبودي، ولكنه بقي يشكل النمط الرئيسي لتنظيم المجتمع ــ هذه المجتمعات لا يمكن تفسيرها اذا ما تجاهلنا أنها نتاج فرعي لتفكك العلاقات الاقطاعية في انكلترا (وأحيانا في البلدان المنخفضة وفي فرنسا) . فهجرة الفقراء ــ المكدّحون بسبب هذا التفكك ــ والنموذج المثالي الذي بنوه في الاراضي الجديدة يترجم هذا التفرع الاستثنائي . والواقع ان هذه التشكيلات ذات اتجاه قوي للتحول الى تشكيلات رأسمالية ناجزة .

ان مفهوم التشكيلة الاجتماعية هو اذن فعلا مفهوم تاريخي. والتقدم التكنولوجي ــ مستوى تطور قوى الانتاج ــ هو تقدم تراكمي . وكما أكد كل من **ديبيرو وميشلينا** هذا التقدم يستمر في اطار تشكيلة ما ويسمح بتأريخ التاريخ .

لكن هذا التعاقب التاريخي للتشكيلات الاجتماعية ليس فريدا. فالخط الرئيسي، الغالب ، يبرز تعاقب التشكيلات الجماعوية ثم التشكيلات الخراجية. لكن هذا الخط الرئيسي يتوقف نسبيا بمعنى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يحدث في داخل التشكيلة الخراجية ، وان يكن بشكل بطيء . والخط الثانوي ، الهامشي ، يظهر تعاقب التشكيلات الجماعوية ، ثم التشكيلات الاقطاعية (التي هي نموذج حدّي في عائلة التشكيلات الخراجية) ، مع طابع سلعي بارز (عبودي ــ سلعي أو سلعي بسيط غير عبودي) يشهد على فرادة هذا الخط وصفته المحيطية . وضمن هذا الخط ، يدخل تطور القوى المنتجة من جديد ، في صراع مع العلاقات الاجتماعية وينفتح بذلك على تشكيلات الراسمالية .

ان التعاقب التاريخي لتشكيلات متعارضة مع غياب تعاقب أنماط الانتاج التي تضمها هذه التشكيلات يظهر كم يكون من العبث أن نقيم تماثلا بين أنماط الانتاج المتكاملة في تشكيلات من أعمار مختلفة ، مثلا بين الرق الافريقي او الروماني ورق الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر .

تتسم التشكيلات الرأسمالية جميعها بسيطرة نمط الانتاج الرأسمالي . وكل المنتجات تأخذ فيها طابع سلع في حين ان المنتجات التي يدخل فيها فائض الانماط السابقة هي وحدها التي كانت تكتسي سابقا هذا الشكل .

في كل الانماط الما قبل ــ رأسمالية ، نرى ان المواد الحيوية لـم تكن موضوع تبادل (ومنه تأتي صفتها كـ «اقتصاديات كفافية») . اما الفائض فقد كان غالبا ، موضوع انتقال غير سلعي (خراج، ريع عيني). بمعنى وفضلا عن ذلك، وفي الوقت الذي تتصف فيه التشكيلات الماقبل ــ راسمالية بتعايش ثابت ومستمر لانماط مختلفة متراكبة متمفصلة ومتراتبة ، فان النمط الرأسمالي، بما فيه من اتجاه نحو السيطرة الكاملة والحصرية ، ينحى نحو تدمير الانماط الاخرى . وان الظرف الذي يعمل فيه هذا الاتجاه نحو الحصرية ينبع، كما سنرى، من ان هذا النمط مؤسس على توسيع وتعميق السوق الداخلية. وهذا هو حال التشكيلات المركزية وليس التشكيلات المحيطية. ففي هذه التشكيلات الاخرى نجد نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر يخضع الانماط الاخرى ويحولها ، يحذف منها وظيفيتها الخاصة، ليدخلها ضمن اطار وظيفته هو ، دون إن يؤدي ذلك الى تدمير جذري لها .

وسيطرة نمط الانتاج الرأسمالي تعبر عن نفسها في مستوى آخر . فهذا النمط يشكل في الواقع نظاما عالميا ، حيث تنتظم التشكيلات (المحيطية والمركزية) جميعها في نظام واحد منظم وتراتبي . اذن ، ليس هناك سوقان عالميتان ، سوق رأسمالية وسوق أشتراكية ، انما سوق واحدة ، تشترك فيها ، ولو بشكل هامشي ، اوربا الشرقية .

٣ ــ الطبقات الاجتماعية ، تمفصل الاصعدة .

ان تحليل تشكيلة اجتماعية، بما هو محاولة للتبصير بمشاكل تولد وتداول الفائض داخل هذه التشكيلة، يلقي الضوء على مسألة «الطبقات» و«الفرق الاجتماعية». كل نمط من انماط الانتاج الطبقية يعين زوجا من الطبقات المتناحرة ــ المتحدة : الطبقة ــ الدولة والفلاحون في النمط الخراجي ، الاسياد والعبيد في النمط العبودي ، الاقطاعيون والاقنان في النمط الاقطاعي ، البرجوازيون والبروليتاريون في النمط الرأسمالي . وكل من هذه الطبقات تجد تعريفها بالوظيفة التي تحتلها في الانتاج . لكن هذا المرجع الجوهري الى عملية الانتاج لا يمكن ان يختزل الى «ملكية» وسائل الانتاج (اي العلاقة الحقوقية) .

فالطبقة ــ الدولة في النمط الخراجي ليست المالكة للارض فهذه الاخيرة هي ملك الجماعة . اما الاقطاعي فليس لديه الا الملكية العامة للارض ، بينما تحتفـــظ الجماعة بحق الانتفاع بها . لكن الطبقة ــ الدولة كذلك الاقطاعي ، هم الذين ينظمون ويخططون الانتاج ، وتحت هذه الواجهة يسيطرون على عملية الانتاج . وانمـــاط الانتاج الجماعوية والسلعية البسيطة تعين هي ايضا الطبقة المنتجة فيها ، التي هي طبقة اجتماعية ، اي مجموعة تتحدد بعلاقتها مع عملية الانتاج : طبقـــة الفلاحين الجماعويين ، وطبقة المنتجين الصغار الاحرار (فلاحين وحرفيين) . وبالرجوع الى عملية تداول الفائض ، حين يكون هذا تداولا سلعيا ، من الممكن تعيين طبقة اخرى

هي طبقة التجار . لكن عندما لا يكون تداول الفائض تجاريا فان الطبقة المسيطرة في النمط الانتاجي هي التي تأخذ على عاتقها مباشرة القيام بهذه المهمة : اقتطاع الخراج على يد وكلاء الطبقة ـ الدولة ، او دفع الريع العيني مباشرة من قبل الفلاحين للسيد.

وبما ان التشكيلة الاجتماعية تتكون من مجموعة من أنماط الانتاج ، فان كل مجتمع لا بد وأن يظهر مجموعة معقدة تضم اكثر من طبقتين : اقطاعيون ، فلاحون اقنان ، فلاحون احرار ، حرفيون ، تجار ، تجار في اوروبا الاقطاعية ، بلاط امبراطوري ، وفئة الموظفين الكبار Gentry ، فلاحون جماعيون ، حرفيون منتجون صغار أحرار ، حرفيون أجراء ، وارباب عمل تجار ، تجار في الصين الامبراطورية ، أسياد ملاك عبيد، وعبيد ، فلاحون صغار أحرار او جماعيون ، تجار في الحقبة القديمة الكلاسيكية ؛ برجوازيون ، بروليتاريون ، ومنتجون صغار تجار في النمط الرأسمالي الحديث .

ان مجتمعا كهذا لا يمكن ان يختزل الى بنيته التحتية . اذ ان تنظيم هذه البنية، اي حياة المجتمع المادية ، يفترض القيام بالوظائف السياسية والايديولوجية المتعلقة بنمط الانتاج المسيطر ، وبتمفصل مجموعة الانماط الخاصة بتشكيلة ما . وهذه الوظائف يمكن ان تقوم بها بشكل مباشر الطبقات التي ذكرناها أعلاه ، او مجموعات اجتماعية تابعة لها . والبنية الاجتماعية المشخصة والحقيقية لمجتمع ما ستتأثر بشكل عميق بهذه المجموعات . والاكثر اهمية بين هذه المجموعات هي «البيروقراطية» التي تضمن سير الدولة : بيروقراطية مدنية (مثل جباة الخراج ، الشرطة والقضاة) ، او عسكرية ، او دينية الخ . ولكن يجب عدم خلط البيرقراطية التي عرّفناها على ذلك النحو (حتى بالمعنى الواسع) مع الطبقة ـ الدولة الخاصة بنمط الانتاج الخراجي او مع برجوازية الدولة في رأسمالية الدولة . فالبيرقراطية لا تملأ وظيفة السيطرة المباشرة في عملية الانتاج : انها هي التي تخطط وتأمر كما نرى ذلك في **الصين ومصر** . والامر نفسه ينطبق على رأسمالية الدولة ، حيث برجوازية الدولة تدير المشاريع ، وتقرر نوع وكيفية الانتاج . والصراع الداخلي بين «جناح التكنوقراطيين» وجناح «البيرقراطيين» في **روسيا** يعكس هذه الواقعة .

هذا المثال الذي ضربناه عن الصراع بين طبقة ما وبين المجموعة التي من المفترض انها تمثل مصالحها يشير الى انه من الضروري التبصير بمشكلة هامة : مشكلة العلاقات بين « الاصعدة » المختلفة في نمط أنتاج ما . فاذا كان لا يمكن اختزال المجتمع الى بنيته التحتية ، فكيف تتحدد اذن العلاقة بين هذه البنية (الصعيد الاقتصادي) وبين البنية الفوقية (الصعيد السياسي ـ الايديولوجي) ؟ هذه العلاقة ليست متشابهة في كل أنماط الانتاج . بالتأكيد مهما يكن نمط الانتاج فان الصعيد الاقتصادي يظل هو الصعيد المحدد في التحليل الاخير ، هذا اذا ما قبلنا الحقيقة الاساسية القائلة بأن الحياة المادية تشرط كل الاوجه الاخرى للحياة الاجتماعية ، اي ان درجة تطور القوى المنتجة ، بتحديدها الحجم النسبي للفائض تحدد شروط الحضارة . ولكن من المهم ان نميز بين عملية الشرط هذه التي لا تأتي الا في التحليل النهائي ، وبين سيطرة

المستوى الاقتصادي او السياسي ـ الايديولوجي .

في جميع أنماط الانتاج الماقبل ـ رأسمالية ، يتسم انجاب واستخدام الفائض بسمة الشفافية . فالمنتجون لا يمكن اذن ان يقبلوا باقتطاع هذا الفائض الـــذي ينتجونه ، والذي يعرفون انهم منتجوه ، الا اذا كانوا « aliénés مضيعين» ، يعتقدون ان هذا الاقتطاع ضروري لبقاء الوضع الاجتماعي و«الطبيعي» . فالصعيد السياسي ـ الايديولوجي يأخذ اذن بالضرورة الشكل الديني ويسيطر على الحياة الاجتماعية . في هذه الحالات ، على كل حال ، واذا كان هذا الفائـــض المقتطع لا يذهب في «الطريق الصحيح» ، اي من اجل صيانة واعادة انتاج وتطوير الدولـــة والحضارة ، واذا كان يذهب في طريق «التبذير» الذي يقوم به غزاة نهابون . او «ملك طالح» ، فان المنتجين يثورون لفرض «حكومة عادلة» . ذلك أن الوضع الطبيعي، والقوانين الإلهية تكون قد خرقت . لكن ، من الجهة الثانية ، حين يستوجب تطور وصيانة الواقع الاجتماعي التشغيل الجيد لمجموعات اجتماعية خاصة ، كالبيرقراطية المدنية او العسكرية او اللاهوتية في خدمة الطبقة ـ الدولة الخراجية ، فان هذه المجموعات تحتل مكانة مركزية في التاريخ السياسي لهذا المجتمـــع . والمراقب التجريبي للتاريخ عندما يعتقد انه يرى فيه محصلة للنضالات الايديولوجية (صراعات دينية) او سياسية (صراعات الاجنحة) فانه سيظل ضحية الضياع نفسه الذي يعاني منه المجتمع الذي يدرسه .

وعلى العكس من ذلك ، فان انجاب الفائض في نمط الانتاج الرأسمالي يبقى فظا اغبشا . وهنا تكمن بالتأكيد ، كما شدد على ذلك **ماركس** نفسه ، الاضافة الجوهرية **لرأس المال** : تحول فائض القيمة الى ربح . لقد رأى «الاقتصاديون» ذوو النظـــرة الضيقة في هذا التحول تناقضا شكليا (ما يدعى تناقض بين الكتاب الاول والكتاب الثالث من **رأس المال**) . وهذا يبرهن فقط على انهم كانوا هم انفسهم ضحية الضياع الاقتصادي . ذلك ان هذا التحول يساعد على اخفاء أصول الربح (اي فائض القيمة). في حين انه يظهر «رأس المال» (علاقة اجتماعية) على انه «شيء» (المعدات التي تتجسد فيها هذه السلطة الاجتماعية) وتمهر هذا الشيء بسلطة فوق ـ طبيعية : سلطـــة «الانتاج» . ونعت «التشييئية Fétichisme » الذي ينسبه **ماركس** الى هـــذه العملية يستحق فعلا هذا الاسم . ففي مستوى المظاهر يظهر رأس المال اذن ، فـــي العالم الرأسمالي ، على انه منتج مثله مثل العمل ؛ والاجر يبدو كما لو كان الجزاء «العادل» للعمل (في حين انه لا يمثل الا ثمن قوة العمل) ، كما يظهر الربح باعتباره تعويضا عن «الخدمات» التي أتاحها رأس المال (مخاطرة الادخار الخ) . فالمجتمع لا يتحكم منذ الان بتطور حياته المادية : فهذه تظهر كما لو انها محصلة «القوانين» التي تفرض نفسها عليه ، كالقوانين الفيزيائية والطبيعية . «والقوانين الاقتصاديـــة» ـ العرض والطلب للسلع ، وللعمل ولرأس المال الخ ـ ما هي الا دليل على هـــذا الضياع . ولهذا السبب فان «العلم الاقتصادي» يصبح ايديولوجية ـ ايديولوجيـــة «التناغم الكوني» ـ ويحط «القوانين الاجتماعية» الى مستوى قوانين الطبيعة ويفصلها

عن المؤسسة الاجتماعية . لكن اذا ظل الصعيد الاقتصادي مغطى عليه فان الصعيد السياسي ، بالمقابل ، تنكشف اسراره : فهو قد ابتعد عن ان يكون دينا . ان الدين الحقيقي للمجتمع الرأسمالي هو «الاقتصادوية» ، وبعبارة سوقية هو «محفظة ـ النقود» ، اي **الاستهلاك** وعبادة الاستهلاك لذاته ، بغض النظر عن الحاجات الفعلية. وأزمة الحضارة المعاصرة تتجسد كلها هنا ، بقدر ما ان هذه الايديولوجية تقصّر الأفق الزمني للمجتمع وتدفعه الى ان يعمى عن آفاق صيرورته . في الوقت نفسه تصبح السياسة حقل العقلانية الاكيدة . والمجموعات الاجتماعية التي تملأ وظائف معينة في مستوى الصعيد تجد نفسها بشكل طبيعي ، واضح ، في خدمة المجتمع ولا تظهر ابدا بمثابة سادة له .

ان تحليل تمفصل الاصعدة يكمل تحليل التشكيلات الاجتماعية . واذا اخذناهما معا ، فانهما يتيحان فهم حركية الطبقات والمجموعات الاجتماعية . اما التحليل الاختباري فانه يكشف عن «أصناف» اجتماعية بأعداد اعتباطية : اثنان («الفقراء» و«الاغنياء») ، او ثلاثة (يضيف عليها «الطبقات الوسيطة») ، او خمسة عشر او عشرون (اصناف اجتماعية ـ مهنية او مراتب ـ دخل اعتباطية) ، وفي أقصى الحدود ، لكل فرد صنفا ، فيرضي بذلك المتطلبات الفردانية للايديولوجية التي تقبع في قلب العلم الاجتماعي . وهكذا تصبح حركية المجتمع مستحيلة الفهم .

٤ ـ الامم والاقوام

دراسة تشكيلة اجتماعية تقود بالضرورة الى طرح مشكلة الامة ، ومشكلة تعريف هذه الكلية الاجتماعية المحددة التي تؤلف تشكيلة اجتماعية معطاة . العلم الاجتماعي الاتفاقي يتجنب هذه المشكلة : فالاساس الصوفي اللغزي للواقعة القومية لا يقدمنا الى الامام ألبتة . **ستالين** يرجع هذه الحقيقة الاجتماعية الى النمط الرأسمالي الحديث حين يفترض ان احد متطلبات الامة هو وجود السوق الرأسمالية المتكاملة. هذه الطريقة في الطرح لا يمكن قبولها : فمن الواضح في الحقيقة ان **الصين** الامبراطورية او **مصر** خلال آلاف السنين لا تضمان تجمعات متجاورة لشعوب مختلفة ، وانهما من هذه الوجهة مختلفتان تماما عن **الغالبين** او **المانيا** البربرية او **الهند** المتحضرة .

اما نحن فسنحدد مفهومين : مفهوم «القوم» ومفهوم «الامة» . فالقوم يفترض جماعة لغوية ثقافية ، وتماثلا في البيئة الجغرافية ، وبشكل خاص يفترض لهذا التماثل الثقافي ، حتى حين يكون ذلك غير متكامل بسبب اللهجات الدارجة المتعددة من «اقليم» لآخر ، او بسبب العبادات الدينية. الامة تفترض القوم ولكنها تتجاوزه. وكما يقول سعد **زهران** ، فان الامة تظهر في الواقع اذا استطاعت طبقة اجتماعية ، متحكمة بجهاز الدولة المركزي ، ان تضمن وحدة اقتصادية لحياة الجماعة ، اي اذا

كان تنظيم انتاج الفائض وتنظيم تداوله وتوزيعه من قبل هذه الطبقة المسيطرة يخلق تضامنا في مصير الاقاليم المتعددة .

وهكذا، ففي المناطق التي يتطلب فيها تنظيم الري المركزة الادارية والتخطيط للانتاج على مستوى كل البلاد ، نرى ان الطبقة ـ الدولة المسيطرة تحول الامبراطورية الى أمة ، فيما لو وجد فيها اصلا قوم متماثل .

ومثال **الصين** (رغم التنوعات الاقليمية الواضحة) او الافضل مثال **مصر** ، هما دليلان مهمان . اما اذا كان شرط التماثل الاقوامي ليس متحققا ، او ، شرط الوحدة الاقتصادية ايضا ، فلا توجد امة ولكن امبراطورية ، كما هو حال **الهند** .

هذه الطبقة ـ الدولة ليست الوحيدة من بين الطبقات الماقبل راسمالية التي تتواجد وراء الواقعة القومية . فهناك مثلا طبقة التجار في التشكيلات الخراجية ـ التجارية ، او العبودية ـ التجارية وهي يمكن ان تملأ الوظيفة نفسها . والوحدة مضمونة هنا عن طريق تداول الفائض . **اليونان** القديم **والعالم العربي** يؤلفان أمما من هذا النوع . في **اليونان** ، يوجد أمة رغم غياب السلطة السياسية المركزية حيث ان هذه السلطة لا تظهر الا في شكلها الجنيني، وتعبر عن نفسها في الاتحادات والتحالفات التي كانت تقوم بين المدن اليونانية .

في **العالم العربي** نلاحظ ان التماثل الاقوامي ـ اي اللغة والثقافة المشتركتين ـ ، رغم وجود اقليات باقية في اطار الامبراطورية القومية، قد تدعم بالوحدة الاقتصادية التي عبرت عن نفسها في عهد العظمة بسريان السلع والافكار والرجال بتشجيع من الطبقة القائدة التجارية والبلاطات العسكرية الذين امتزجوا معا في طبقة واحدة ، طبقة التجار ـ المحاربين . يوجد اذن بدون شك أمة عربية .

والامم التي تأسست على قاعدة طبقة التجار تظل غير صلبة طالما ان الوارد الخراجي يبقى رجراجا . ولهذا السبب نحن نقول اذا كانت الامة ظاهرة اجتماعية يمكن ان تظهر في كل مراحل التاريخ ، واذا لم تكن مرتبطة بالضرورة بنمط الانتاج الراسمالي ، فان الظاهرة القومية يمكن ان تكون ايضا قابلة للقلب : انها يمكن ان تزدهر او تتلاشى حسبما تقوي الطبقة الموحدة سلطتها او تفقدها . وفي هذه الحالة الاخيرة فان المجتمع يتراجع ليصبح اطارا لتجاور أقوام متعددة ، الامر الذي يهدد بتطور متزايد للتمايزات بينها . وهنا ايضا نجد حالة **العالم العربي** ذات دلالة كبيرة. فبما ان الفائض الاساسي كان يأتيه عن طريق التجارة البعيدة المدى ، ولم يكن يتولد في داخل المجتمع ، نجد ان تقلبات هذا الفائض ستترافق بتقلبات الحضارة والامة العربية . وانحطاط التجارة سيجر معه انحطاط طبقة التجار ـ المحاربين . وهناك سلسلة من الوقائع التاريخية الكبرى التي تبرز في طريق هذا التدهور القومي : **الحروب الصليبية** وانتقال مركز ثقل التجارة من المدن العربية الى المدن الايطالية ، ثم سقوط **بغداد** تحت ضربات المغول في القرن الثالث عشر ، ثم ايضا **الفتح العثماني** في القرن السادس عشر ، الى تحول التجارة من البحر المتوسط الى المحيط الاطلسي في الفترة نفسها ، وما نجم عن ذلك من اتصال مباشر بين **اوربا وآسيا** الزراعية

وافريقيا السوداء الذي سحب من العرب دورهم كوسطاء .

ونجد في **افريقيا** السوداء ظواهر مشابهة . ففي كل منطقة الساقان على الحدود الجنوبية للصحراء كانت التشكيلات الخراجية ـ التجارية وراء نشوء الدول الكبرى التاريخية ، كغانا ومالي وسونغاي ومدن هاوسا . ونحن نلاحظ هنا على الاقل جنين امم في طور التشكل . لكن هذه الامم تحطمت بسرعة مع نهاية التجارة الصحراوية وقدوم تجارة العبيد الاطلسية .

وتلاشي الامة العربية أحيا من جديد انواعا من الامم التي تستطيع ان تعيش من الفائض العام المنجب داخليا فقط : الامة المصرية الابدية . والطبقة الاجتماعية التي تتحكم بولادة الامة المصرية هي الارستقراطية العقارية البيرقراطية . ونجد منذ القرن الثامن عشر ، بقدوم **علي بك** ، ولكن بشكل خاص منذ القرن التاسع عشر مع **محمد علي** ، هذه الطبقة ـ الدولة تأخذ على عاتقها من جديد وظيفة قيادة وتخطيط الاقتصاد ، وظيفة تنظيم دوران الخراج الذي تقتطعه، اي أشكال الوحدة الاقتصادية للأمة .

في أماكن أخرى في **العالم العربي** ، خاصة في **مراكش** وفي **تونس** منذ القرن الخامس عشر ، في **الجزائر** منذ القرن التاسع عشر ، **في السودان** مع قدوم **المهدية** وفي **اليمن ولبنان** لن تستطيع محاولات تكوين الامم ان تسير بعيدا ، احيانا بسبب سقوطها تحت ضربات الاجنبي (**في الجزائر والسودان** مثلا) ولكن ، بشكل خاص ، لان مستوى تطور القوى المنتجة المحلية الضعيف لم يكن يسمح باقتطاع فائض كاف لسيادة الطبقة التي كان بمقدورها **ان تشرع** بالبناء القومي . ومصير هذه الطبقة سيتعلق اذن بقدرتها ، عن طريق **التجارة الكبرى** ، على حيازة فائض ذي أصول خارجية ، اي مشروط اذن بظروف خارجة **عن** سيطرة المجتمع . فالفائض الضئيل لا يتطلب التوحيد الاقتصادي اذ انه **قليل التداول** ، وهكذا يظل المجتمع عبارة عن تجمع مناطق ليست مندمجة ببعضها **البعض الى** درجة كافية لكي تصبح قومية .

وهذا هو السبب الذي يعيق الدول الافريقية **في** جنوب الصحراء عن البقاء ، حتى كأمم جنينية ، بعد زوال التجارة الصحراوية .

وتشكيلات **اوربا** الاقطاعية لم تكن تعرف هي ايضا الواقعة القومية . فبالرغم من ان الفائض ذا المصدر الداخلي لا بأس به نسبيا ، الا ان تداوله لم يكن يخرج تقريبا عن اطار الاقطاعة ، على الاقل خلال كل فترة القرون الوسطى. لكن منذ القرن الثالثعشر وخاصة منذ القرن السادس عشر كانت التجارة البعيدة تضخم حجم الفائض بما تضيف اليه من تحويلات ذات مصدر خارجي ، هذا في **اوربا الاطلسية (انكلترا ، فرنسا ، اسبانيا والبرتغال)** . والريع الطبيعي بدأ يترك مكانه للريع النقدي ، وهذا الريع اخذ يغذي الانتاج التجاري البسيط (الحرفي) المزدهر الذي كان يعيش على هذه التجارة . والملكيات المطلقة للدول الاربعة المذكورة كانت تركز بين يديها قسما متعاظما من الفائض ، وتضمن بالاعتماد على تجار الفترة الميركنتلية ، تداوله ، وتجمع في شكل امة كل اراضي المملكة .

لكن اذا كانت الواقعة القومية سابقة على الرأسمالية فان نمط الانتاج الرأسمالي يلعب ايضا دورا كبيرا في تطورها . فهو يرفع الى درجة عالية مستوى المركزة الاقتصادية وذلك عن طريق تعميم الشكل السلعي لمجمل الانتاج (وليس فقط للفائض)، وعن طريق الشكل السلعي الذي يتخذه العمل نفسه، الامر الذي يدفع ــ بالتحرك الدائم للسكان ــ الى اندماج انساني عظيم ، وكذلك عن طريق الشكل السلعي الذي يأخذه رأس المال نفسه ويدفع بذلك ايضا الى اندماج السوق (وخاصة مركزة الادارة العامة لمالية المجتمع) وتكامل دائرة تداول الثروة .

الامة تتضمن اذن أن يكون في مقدور الطبقة المسيطرة التصدي للهيمنة القومية في المجتمع ، والتكون كطبقة متكاملة على المستوى القومي منظمة وذات مراتب واضحة في هذا المستوى ، وذلك مقابل وجود طبقات مسيطرة مكونة من وحدات متكافئة ومتجانبة ومستقلة ذاتيا . وهذا الاندماج والتكامل هو الذي يميز الطبقة ــ الدولة في النظم الخراجية الغنية ، كما يميز بشكل استثنائي طبقة التجار في فترات الازدهار العظمى للمجتمعات التي تسيطر فيها ، وخاصة بالنسبة للبرجوازية، أو على الاقل لبرجوازية التشكيلات الرأسمالية المركزية .

٥ ــ التجارة البعيدة المدى وتفكك العلاقات الاقطاعية

في النقاش حول أصول الرأسمالية تتصادم مدرستان . فبالنسبة للبعض تولد الرأسمالية تحت تأثير الاكتشافات الكبرى للقرن السادس عشر وتحت تأثير التجارة الاطلسية ، اما بالنسبة للبعض الآخر فهي تظهر كنتيجة لتفكك العلاقات الاقطاعية .

في الواقع ان الشروط الضرورية لتطور الرأسمالية تنحصر في شرطين اساسيين : التكديح Prolétorisation وتراكم رأس المال ــ النقدي . فاذا كان تراكم رأس المال ــ النقدي قد وجد لدى جميع المجتمعات التجارية الشرقية، القديمة والاقطاعية الا انه لم يقد ابدا الى تطور العلاقات الرأسمالية لانه لم تنوجد في هذه المجتمعات أيد عاملة حرة وجاهزة . وعملية التكديح هذه ــ اي عمليا طرد قسم من السكان الزراعيين من الجماعة القروية ــ تجد تفسيرها في **اوربا** في تفكك العلاقات الاقطاعية . لكن ترابط هذين الشرطين ضروري ، وغياب هذا الترابط هو الذي يمنعنا من الحديث عن الـ «رأسمالية القديمة» او «الشرقية» .

واصطلاح «رأسمالية ميركنتيلية» الذي استعمل لوصف الحقبة التي تمتد في **اوربا** ، من **عهد النهضة** وحتى **الثورة الصناعية** (من ١٦٠٠ الى ١٨٠٠) هو سبب الاخطاء العديدة في التحليل . ذلك ان هذا الاصطلاح كثير الغموض : فهذه الفترة ليست في الواقع الا فترة انتقالية . وستظهر أمامنا ، فجأة ، كفترة انتقال للرأسمالية . لكن حتى عهد الثورة الصناعية لم يكن النمط الرأسمالي قد وجد بعد

في الحقيقة . وهذه الفترة تتميز في الواقع بـ : ١ ـ بقاء سيطرة نمط الانتاج الاقطاعي في التشكيلات الخاصة بتلك الحقبة ؛ ٢ ـ ازدهار التجارة البعيدة (التجارة الاطلسية اساسا) ، ٣ ـ وتأثير هذا الازدهار على نمط الانتاج الاقطاعي الذي يتفكك. وهذه الميزة الثالثة ، هي وحدها ، التي تعطي لهذه الفترة طبيعتها كفترة انتقال . ولأن النمط الاقطاعي هو نمط خراجي من نوع خاص استطاعت التجارة البعيدة ان تفككه .

ان النقد والتجارة قد وجدا قبل الرأسمالية بكثير . وهما يظهران منذ ان يحوز المنتجون على فائض ، ومنذ ان يصبح في مقدور تقسيم العمل ان يتيح تبادل السلع التي يتجسد فيها هذا الفائض . لكن ليس كل تبادل بالضرورة تجاريا : فالقسم الاكبر ، خاصة التبادل الحاصل بين المنتجين الصغار (جماعيين أم أحرارا) داخل المجتمع نفسه (فلاحي وحرفيي القرية نفسها)، يبقى ، في الحقب الماقبل ـ رأسمالية، بغنى عن الوسيط التجاري المتخصص ، وغالبا يبقى بغنى حتى عن الاداة النقدية .

لكن حين يتركز قسم مهم من الفائض في أيدي الطبقات المحظوظة القوية (اقطاعيين ، البلاط الملكي) فمن الممكن ان يتحول هذا الفائض الى موضوع تجارة بعيدة ، أي غالبا ، موضوع تبادل مقابل منتجات كمالية اخرى موجودة في مجتمع آخر . وهكذا فان وسيطا تجاريا يمكن ان يوظف وضعه كمحتكر ليجني الفوائد من هذا الاتصال بين المجتمعين . لكن هذه الفوائد التي مصدرها الاختلاف في القيم بذاتها (المنفعة الاجتماعية) التي تثمّن بشكل غير متساو في مجتمعين يجهل احدهما الآخر ، اي مجتمعين يتاجران بمواد نادرة لا يعرف كل منهما كلفةانتاجها الاجتماعية، هذه الفوائد يجب ان نميزها عن الربح الذي يحققه رأس المال التجاري .

فقط في نمط الانتاج الرأسمالي تصبح التجارة فعالية رأسمالية مثل الانتاج الصناعي ، ويظهر الرأسمال التجاري لهذا السبب جزءا من الرأسمال الاجتماعي . منذ ذلك ، يشترك الرأسمال التجاري كغيره في التقاسم العام للربح . ان الربح الذي يجنيه الرأسمال التجاري يأتي اذن من أعادة ـ توزيع فائض ـ القيمة المتولد داخل التشكيلة والذي يصبح ذا شكل خاص : ربح الرأسمال . التاجر الماقبل ـ رأسمالي يجني الفائدة من الاحتكار الذي يقوم به . في التجارة البعيدة هذا الاحتكار يتيح امكانية تحويل او نقل الفائض من مجتمع الى آخر . ولأن القضية هي بالضبط قضية احتكار نجد ان هذه الوظيفة التجارية تتحقق عن طريق شرائح غدت خصوصية جدا: عن طريق طائفة او قوم («شعوب ـ طبقات») اختصاصيين ، كاليهود في أوربا الوسيطة ، او الديولا Dioula في افريقيا الغربية . ويمكن ان تنشأ من خلال بعض المدن مجتمعات تقوم بوظيفة الوسطاء بين التشكيلات المختلفة ، البعيدة او القريبة : مثل المدن الفينيقية ، واليونانية ، والمدن الايطالية التي نشأت في القرن الثاني عشر حتى السادس عشر ، ومدن ومجتمعات الهانس Hanse مثلا. وعندما لا يكون التجار مجمعين في مدن مستقلة او في طوائف او عندما لا يكونون مميزين بطابع أقوامي او ديني فسنجدهم منتظمين ضمن مجموعات مغلقة ، كما ستكون عليه

حال التعاونيات ـ النقابية Corporations الاوربية ، او التجار ـ المغامريـــن merchant - adventurers او التعاونيات ـ النقابية التي نجدها في **الصين** .

وهذا الاحتكار ـ يشتد بقدر ما تكون التجارة بعيدة المدى ومتعلقة بمنتجـــات اكثر ندرة . واذا ما وجدت مبادلات تجارية داخل التشكيلة نفسها ، وكانت تمر في قناة تجار اختصاصيين فان هؤلاء التجار ينحون ، هم ايضا ، للتجمع في احتكارات؛ لكن هذه الاحتكارات تظل هشة ولا تحمل الفوائد العظيمة نفسها التي تحملها التجارة البعيدة .

هذه الاخيرة تجر معها دوما تركز الثروة ـ النقد ومركزة الثروات ـ المكنوزة . مع ذلك ، لا ينبع هذا التركز concentration من الراسمالية . فقط في الحدود التي بدأ فيها التاريخ الاتفاقي بالخلط بين النقد والراسمال ، التجارة والراسمالية، صار يرى راسمالية في كل مكان : في **الصين** القديمة ، عند الفينيقيين ، عنـــد **اليونان والرومان** ، **عند العرب** في القرون الوسطى الخ . ثم يسأل بعد ذلك لماذا لم تتحقق الا «الراسمالية الاوربية» : للرد على ذلك تم التذرع بالدين (البروتستنتيـــة حسب **ماكس فيبر**) او العرق (الصفات الخاصة النابعة من ديمقراطية **الجرمان** ، او بحذاقة اكثر «الميراث اليوناني» عند الاوربيين) .

في الواقع ليس من الضروري ان يقود تركز الثروة ـ النقد لدى التجار الـــى الراسمالية . ومن اجل ان يتم ذلك يجب على تفكك النمط الماقبل ـ راسمالي المسيطر في التشكيلات التي ترفدها التجارة البعيدة ان يولد التكديـــح prolétarisation اي فصل المنتجين عن وسائل انتاجهم ، وبالتالي ان يفتح الطريق نحو سوق عمـــل حرة . هذا التفكك حدث في **اوربا** ولم يحدث لا في **الصين** ولا في **العالم العربي** ولا في اي مكان آخر . لماذا وكيف ؟

والجواب على المسألة الاولى يدعو الى تعميق تحليل الطابع الخاص بنمط الانتاج الاقطاعي . لان **اوربا** البربرية كانت متخلفة بالنسبة لمناطق الحضارة القديمة فان نمط انتاج خراجي ناجز لم يكن يستطيع ان يقوم فيها ؛ فالاقطاعية تكونت اذن في شكـل جنيني غير ناجز لهذا النمط الخراجي . وغياب السلطة المركزية القوية التي تمركز الفائض اعطى للاسياد الاقطاعيين المحليين سلطة مباشرة اكثر على الفلاحين . وهكذا كانت ترجع اليهم الملكية الاساسية للارض بينما كانت الدولة ، في نمط الانتـــاج الخراجي الناجز للحضارات العظمى ، تحمي في هذا المجال ، الجماعيات القروية . واثناء فترات الانحطاط فقط ، حين تضعف السلطة المركزية ، كان المجتمع يتأقطع (يصبح اقطاعيا) وهذا التأقطع يظهر كتدهور وكانحراف بالنسبة النموذج المثالي : وكانت التمردات الفلاحية تأتي لتقيم من جديد النظام الخراجي وذلك عن طريق اعادة بناء مركزة الدولة وتحطيم الاقطاعيين ، واضعة بذلك حدا «لإفراطهم» .

وكان من نتائج الطابع المتخلف للمجتمع الاقطاعي ايضا ان القطاعات التجاريـــة كانت تحوز فيه على قسط كبير من الاستقلالية ـ الذاتية . والفلاحون الذين كانوا يهربون من الظلم الاقطاعي ، ثم بعد ذلك ، الفلاحون الذين كان يطردهم الاسياد بهدف

تحديث المؤسسة الانتاجية ، أصبحوا يكوّنون في المدن الحرة بروليتاريا تحت طلب التجار الذين يتحكمون بهذه المدن . وهكذا رأينا ازدهار الانتاج البضاعي الحرفي الحر والانتاج البضاعي الذي يستعمل العمل المأجور ، تحت سيطرة التجار .

هؤلاء التجار سيتمكنون اذن ، في ميدان التجارة البعيدة ، من الذهاب في منجزاتهم الى أبعد مما ذهب اليه زملاؤهم في التشكيلات الخراجية . ومنذ القرن السادس عشر بدأت التجارة الاطلسية تنظم وتعدّد في **امريكا** محيط النظام الميركنتلي الجديد . ولن تذهب فقط الى شراء المنتجات التي تقدمها لها الشركات المحلية ولكنها ستخضع هذه الشركات لها مباشرة من اجل ان تضمن انتاج المواد التي ستتكفل بتسويقها في **اوربا** . وستجد لتحقيق هدفها ، في الانظمة الملكية المركزية الوليدة دعما لها ، في الوقت الذي ستدعم هي أيضا طموحات هذه الانظمة وذلك بتسهيلها ــ عن طريق النقود التي يجرها ازدهارها ــ امكانية تعبئة الجيوش المتهنة وامكانية المركزة الادارية .

وعروض الثروة الجديدة التي تقدمها هذه التجارة ــ مستندة الى انتاج امريكي تابع ــ ستنعكس ايضا بدورها على القطاعات الاقطاعية من التشكيلة . فتسرّع من حركة تفكك العلاقات الاقطاعية . فمن اجل الحصول على هذه المنتجات وجب على الاسياد الاقطاعيين ان يحدّثوا استثماراتهم حتى يمكنهم ان يحصلوا على فائض اعظم ، وان يعطوا لهذا الفائض شكلا نقديا . هذا التحديث فرض عليهم ان يطردوا من الارض الفضلة الكبيرة من السكان كما تشير اليه الـ Enclosure (١) في انكلترا . واخذ الريع بالنقد يحل شيئا فشيئا محل الريع الطبيعي .

فالزراعة الاقطاعية اخذت تتطور اذن نحو التجارة الرأسمالية : اما عن طريق تحول الملاك الاقطاعيين الى ملاك رأسماليين ، او عن طريق ظهور طبقة جديدة ، طبقة «الكولاك» الذي أدى اليه تحرر الفلاحين . ويبدو ان مجموع هذه الظواهر الاجتماعية الهامة هو الذي يثبت الاطروحة التي تقول بأن التطور الداخلي للمجتمع الزراعي الاوربي هو اساس نشوء الرأسمالية في حين ان دور التجارة الاطلسية لم يكن شارطا .

ومن اجل فهم طبيعة هذه التحولات من الضروري ان نعرض ، بعد ب.ب. ري Rey ، كيف تدمج التشكيلات الرأسمالية الملكية العقارية للارض، وتحول دلالتها. ان نمط الانتاج الرأسمالي الصافي لا يضم الا طبقتين ، البرجوازية والبروليتاريا والدخلين التابعين لهما ، ربح رأس المال وأجرة العمل ، مثل ما ان نمط الانتاج الاقطاعي يضم طبقتين ، أسياد الارض والفلاحين الشغيلة ودخلين ، الريع ودخل الفلاح . لكن القوانين التي تحدد في كل من هذين النمطين تشكل وتوزيع عناصر الناتج الاجتماعي ليست متشابهة . فالربح يفترض رأس المال ، اي الاستملاك الحصري المانع لوسائل الانتاج ، التي هي نفسها حصيلة للعمل الاجتماعي ، بينما ينبع

---

١ ــ الـ enclosure حركة فلاحية ظهرت في فرنسا وانكلترا .

الريع من السيطرة الحصرية لطبقة على وسائل طبيعية ليست ذاتها حصيلة العمل الاجتماعي . فرأس المال يفترض العمل المأجور اي الحر ، وسوق العمل كما يفترض بيع قوة العمل . اما الريع فانه يفترض على العكس عبودية الفلاح الشغيل وربطه بأرض الاقطاعة . وهذا الرباط لا يأخذ بالضرورة شكل تحديد حقوقي مفروض على حرية الفلاح ولكن غالبا ما يكون حق استعمال الشروط الطبيعية للانتاج محفوظا : اي استعمال الارض . الرأسمال بطبيعته متحرك ومنه يستنتج **ماركس** تحول القيمة الى ثمن الانتاج الذي يضمن الجزاء المتساوي للرساميل الفردية بينما يظل استملاك العناصر الطبيعية لا منقولا بطبيعته ويظل الريع لامتكافئا حسب الارض . فنمط الانتاج الرأسمالي يفترض اذن حرية تمتع الرأسماليين بالوسائل الطبيعية **وماركس** نفسه كان يؤكد في **نقد برنامج غوتا** على الطابع اللارأسمالي للملكية العقارية . لكن التشكيلات الرأسمالية لم تتطور ايضا في الفراغ ، من لا شيء ، وانما تكونت في حضن التشكيلات السابقة ، في القطاعات الجديدة (الصناعة) التي لم تكن تخضع للعلاقات الخاصة بالانماط السابقة . ثم بعد ان اصبحت الرأسمالية مسيطرة على مستوى تشكيلة بكاملها دفعت الى تحويل الزراعة ، حيث كانت الملكية العقارية تشكل معيقا لها . ومنذ ذلك بدأ الملاك العقاري يفقد دوره الحاسم (او وظيفته) في الزراعة لصالح المزارع الرأسمالي (او وظيفته فقط اذا ما اخذ الملاك على عاتقه هو نفسه هذه المهمة) . في التشكيلات الرأسمالية المتقدمة لن يكون هناك ابدا «ملاك» (بالمعنى الاقطاعي ، الماقبل ــ رأسمالي للكلمة) ، ولن يكون هناك الا الرأسمالي الزراعي .

وهكذا اذن فان العنصرين ــ التجارة البعيدة المدى وتفكك العلاقات الاقطاعية ــ يتفاعلان معا لينجبا نمط الانتاج الرأسمالي . وتمركز الثروة ــ المال في قطب ما ينجب رأسمالا امكانيا : هذا التركز يتحقق اولا على ايدي التجار ثم بعد ذلك عند الرأسماليين الزراعيين الجدد . لكن هذا الرأسمالي الامكاني لا يصبح رأسمالا فعليا الا عندما يحرر تفكك العلاقات الاقطاعية اليد ــ العاملة ويكدّح الفلاحين . فيصبح هؤلاء عمالا مأجورين عند الرأسماليين الجدد كما عند الملاك والمزارعين الزراعيين .

٦ ــ مأزق التشكيلات التجارية :
العالم العربي وافريقيا السوداء

اذا ما قارنا تطور **اوربا** مع تطور التشكيلات الاخرى الماقبل ــ رأسمالية يمكن ان نفهم بشكل أفضل دلالة عملية التفاعل بين التجارة البعيدة وتفكك العلاقات الماقبل ــ رأسمالية .

والعالم العربي يعطي مثالا جيدا لتشكيلة اجتماعية متميزة بالاهمية الاستثنائية التي تحتلها التجارة البعيدة المدى ، والتي لم تنجب مع ذلك رأسمالية محلية . لماذا؟

يمتد **العالم العربي** على آلاف الكيلومترات في المناطق شبه ــ الصحراوية التي تحيط كحزام بالعالم القديم من **الاطلسي** حتى **آسيا الزراعية** . ويحتل في هذه

البقعة مساحة يعزلها عن **اوربا** البحر الابيض المتوسط ، وعن **افريقيا السوداء** الصحراء ، وتنفصل عن العالمين التركي والفارسي بمجموعة جبال **طوروس** ، وكذلك **كردستان وايران** الغربية . وهذا **العالم العربي** لا يجب خلطه مع **العالم الاسلامي** الذي يحتل كل هذه المنطقة شبه ـ الصحراوية الموزعة بين اربع مجموعات من الشعوب : **العرب ، الاتراك ، الفرس والهندو-أفغانيين** ؛ وهو لم يتجاوز هذه المنطقة الا بشكل هامشي الى **آسيا** الزراعية **(البنغال واندونيسيا)** ثم ، في مرحلة نسبيا حديثة الى بعض مناطق **افريقيا** السوداء (سهوب **افريقيا** الغربية ، والشاطىء الشرقي للقارة هذه) . كذلك لا يجب الخلط بين **العالم العربي** وبين ظاهرة اقوامية ـ عرقية ، ذلك ان التعريب قد مزج هنا شعوبا متعددة ، مختلفة بأصولها وبتكويناتها. **والعالم العربي** لم يكوّن هوية سياسية موحدة ونسبيا ممركزة الا خلال فترة قصيرة جدا من تاريخه : خلال قرنين . والتوحيد اللغوي ظل في تلك الفترة القديمة (فترة **الامويين ، والعباسيين** الاوائل من ٧٥٠ الى ٩٥٠) أقل تقدما مما هو عليه الحال اليوم . وقد تفجر **العالم العربي** بعدها الى وحدات اقليمية سياسية مستقرة نسبيا، لم يتم توحيدها ـ سطحيا ـ الا تحت النير العثماني ، اي الاجنبي .

اما من وجهة نظر البنيات الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية الماقبل ـ استعمارية، فان **العالم العربي** لا يؤلف كلا متماثلا . **فالعالم العربي** كان شديد الاختلاف عن **اوربا** الوسيطة . وقد ميز فيه دائما بين ثلاث مناطق متمايزة ببنياتها الاجتماعية وبمؤسساتها السياسية والاقتصادية : **المشرق العربي** الذي يضم **شبه الجزيرة** العربية ، **وسوريا** (اي الدول المسماة حاليا : **سوريا ، لبنان ، الاردن واسرائيل) والعراق** ؛ ثم بلدان النيل **(مصر والسودان)** ، **والمغرب العربي** الذي يمتد من **ليبيا** وحتى المحيط الاطلسي ويضم الدول الراهنة : **ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب وموريتانيا** . بين هذه المجموعات كانت مصر وحدها ، التي تشطر **العالم العربي** الى شطرين ، تمثل حضارة فلاحية . اما في المناطق الاخرى في هذه المنطقة شبه الصحراوية فان الحياة الزراعية ظلت مترجرجة ، والفائض الذي يمكن اقتطاعه من المزارعين بقي ضئيل الاهمية . كما ظلت التقنية الانتاجية في الزراعة ، بالضرورة ، ضعيفة التطور ، وظلت انتاجية العمل الزراعي خفيفةً ، وبقي مستوى حياة المزارعين قريبا من مستوى الكفاف ، وبالتالي فان أشكال التنظيم الاجتماعي ظلت مطبوعة بالجماعية البدائية . فلا يوجد هنا قاعدة كافية لاقتطاع فائض يسمح بتشكيل بنية اقطاعية ، او حتى حضارة متلألئة .

ومع ذلك **فالمشرق** (وايضا **المغرب** ولو بنسبة أقل) كان مسرح حضارات غنية ، ومدينية بشكل ملحوظ . فكيف أمكن وجود هذه «المعجزة» ؟ وكيف يمكن ان نفسر ان **مصر** الغنية ، الواحة الوحيدة في هذه المنطقة الجافة ، كانت دائما فلاحية ، ونسبيا ضعيفة العمران حتى الحقبة المعاصرة ، وحتى في الفترات العظيمة من حضارتها الألفية بينما بقي المشرق الذي عرف فترات متلألئة لهذه الدرجة الكبيرة في تاريخه بلد المدن الكبرى ؟

من اجل ان نفهم ذلك يجب ان نرى **العالم العربي** في ظروفه الحقيقية : ظروف

منطقة هي بمثابة ممر يصل بين المناطق الكبيرة لحضارات العالم القديم . هذه المنطقة شبه ـ الصحراوية تفصل بين ثلاث مناطق لها حضارة زراعية : **اوربا وافريقيا السوداء** ، **وآسيا** الزراعية . فقد ملأت هذه المنطقة دائما الوظائف التجارية التي كانت تربط العوالم الزراعية التي لا تعرف بعضها البعض . والتشكيلات الاجتماعية التي قامت عليها حضارات هذه المنطقة (العربية) كانت دوما تشكيلات تجارية . ونحن نقصد بهذا ان الفائض الذي كانت تعيش عليه هذه المدن الكبرى لم يكن يأتي ، عامة، من استغلال عالمها الزراعي الخاص ، لكن من فوائد التجارة البعيدة التي كان يجلبها لها احتكار وظيفتها كوسيط تجاري ، في التجارة العالمية ، اي كانت تعيش على دخول تأتي ، في التحليل النهائي من الفائض الذي تقتطعه الطبقات القائدة في الحضارات الاخرى من فلاحيها .

ونموذج التشكيلات التجارية هذا كان يطبع **المشرق** بطابعه حتى الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ . ثم جاء اندماج هذه المنطقة في العالم الامبريالي ، هذا الاندماج الذي بقي سطحيا في العهد العثماني، ليحدثتغييرات حاسمة في البنيات الطبقية **للعراق**، وفقط تغييرات طفيفة في **سوريا وفلسطين** . في الطرف المقابل ، في **المغرب**، سيظل هذا النموذج يطبع المنطقة حتى مجيء الاستعمار الفرنسي . لكن هذا الاستعمار الذي كان سباقا واكثر عمقا هنا مما كان عليه في **المشرق** حمل الى **المغرب** تغييرات حاسمة.

وبين **المغرب والمشرق** بقيت **مصر** تمثل الاستثناء الوحيد لتشكيلة خراجية فلاحية مندمجة بشكل قوي في النظام الرأسمالي العالمي .

ولد **الاسلام** في **شبه الجزيرة العربية** في الصحراء ، في حضن السكان الرحل الذين كانت تنظمهم وظيفة القيامبالتجارة الكبيرة بين الامبراطورية الرومانية الشرقية وفارس من جهة ، وجنوب **شبه الجزيرة العربية وأثيوبيا والهند** من الجهة الثانية . ان الفوائد المستقاة من هذه التجارة هي التي سمحت بإعاشة الجمهوريات التجارية المدينية للحجاز . والسيطرة التي كانت تمارسها هذه المدن على المناطق الصغيرة الزراعية الواحاتية ، ذات الاستغلال شبه ـ العبودي ، لم تكن تشكل ابدا المورد الجوهري للطبقات التجارية المسيطرة . اما بالنسبة للاقتصاديات الرعوية ، اقتصاديات سد الرمق السائدة لدى الرحّل ، فقد بقيت ملصقة على الفعاليات التجارية ، وبقيت تزود هذه الاخيرة بالرجال والدواب دون ان تقتطع منها اي فائض. فحضارة الصحراء تفترض اذن حضارة الشرق الروماني وحضارة البلدان الزراعية الآسيوية وتربط بين مختلفها . فاذا نقص ، لسبب او لآخر ، الفائض الذي يغذي بالاساس التجارة البعيدة ، او اذا تحولت طرق التجارة ، فان الصحراء تموت . وقد حدث هذا عدة مرات خلال التاريخ وفي كل مرة ، حاول رجال الصحراء الحفاظ على بقائهم بالتحول الى فاتحين .

المنطقة الاولى من «العالم المتحضر» التي فتحها **العرب** كانت منطقة الهلال الخصيب : بلاد **سوريا والعراق** ، على الحدود الغربية لصحراء **شبه الجزيرة العربية** . وكان **العرب** يجدون انفسهم هنا في بلاد يعرفونها جيداً. ذلك ان مجتمعات

الشرق القديم كانت ، بشكل عام ، مجتمعات تجارية وسطائية متشابهة . كان يوجد بالتأكيد فلاحون في هذه المنطقة شبه الصحراوية لكن ليس اكثر مما كان عليه الحال عمليا في الجنوب . ومع هذا فالاكثرية هم هنا من الفلاحين الجبليين ، الملقين على سفوح **جبال لبنان ، وجبال العلويين ، وجبال طوروس وكردستان** ، والذين كانوا لا يتمتعون الا بكمية المطر السنوي الكافية للبقاء . هذه المناطق الزراعية كانت أفقر من ان تعطي ـ بالرغم من هذا النعت : «خصيب» ـ الفائض الكافي لقيام حضارة لامعة. ولهذا السبب بقيت هذه المناطق «بدائية» ـ منتظمة في جماعات قروية ـ ونسبيا معزولة تدافع بغيرة شديدة عن استقلاليتها . لقد نشأت الحضارة على الاطراف ، في منطقتين استثنائيتين : **ما بين النهرين** والشريط الذي يجاور البحر المتوسط . ففي بلاد **ما بين النهرين** نمت أول حضارة زراعية حقيقية، وذلك بفضل الظروف الطبيعية الاستثنائية التي كان يقدمها كل من **دجلة والفرات** . وقد تكونت منها مؤسسات قريبة الشبه بما تكون في **مصر** ، معتمدة على الفائض الذي كانت تقتطعه المدن من الارياف المجاورة . وككل الحضارات الزراعية المحيطة بالصحراء ، عاشت هذه الحضارة تحت تهديد البرابرة المتواصل . وستسحقها هي ايضا الهجومات التركية ـ المنغولية منذ القرن العاشر والحادي عشر ، لكي تغيب حتى تلد من جديد منذ ١٩١٨ تحت ظل الوصاية البريطانية ، الى الغرب من هذه المنطقة ، في الشريط الساحلي ، لم تكن المعجزة الزراعية ممكنة ، والدول ـ المدن التي قامت في **فينيقيا** وفي **سوريا** لم تكن تحصل على مواردها آلا من التجارة البعيدة ، البحرية والقوافلية . فالعرب القادمون من الصحراء سيجدون انفسهم هنا وكأنهم في بلادهم ، وبنقلهم عاصمتهم الجديدة ، عاصمة الامويين الى **دمشق** نقلوا الى الشمال ، حضارة المدينة (١) التجارية . وبعد ان سيطروا بذلك على طرق المواصلات اصبح بمقدورهم من جديد جني الفوائد من التجارة الكبيرة وإحياء الحضارة .

ولن يتم سحق وحدة الهلال الخصيب الا في نهاية الحرب العالمية الاولى . لكن هذه الوحدة لم تكن تنفي التنوع . التنوع الذي ما كان يوما تنوعا «ثقافيا» كما لم يكن ابدا أقواميا : فامتزاج الشعوب من القدم في هذه المنطقة بحيث يصبح من العبث البحث عن معارضة هؤلاء بأولئك على قاعدة واهية بهذا القدر . فالذي يميز منطقة حضارية من هذا النوع ـ القائمة في جوهرها على الوظيفة التجارية وربط المناطق التي تحيط بها ببعضها ـ هو بالضبط كونها بصورة ديالكتيكية توحيدية ـ منفتحة. توحيدية لانها تدفع الرجال الى التنقل بدون توقف كما تدفع العادات والاديان الى التحاور المتبادل ، وتخلق لغة تفاهم واحدة يفرضها على انفسهم الرحالة . لكن أيضا منفتحة لانها قائمة على التنافس بين المدن التجارية المتنازعة . وليس من المهم كثيرا هنا فرض او غياب سلطة سياسية شكلية واحدة . فاذا كانت هذه السلطة قوية فمن الممكن أن تفرض حدودا على التنافس بين المدن التجارية وان تضمن سيادة العاصمة. تلك هي حالة دولة الامويين التي تمركزت حول **دمشق**، ثم من بعدها دولة العباسيين

---

١ ـ المدينة ـ يثرب في الحجاز .

التي تمركزت حول **بغداد** . ولضمان قوتها كانت الدولة مجبرة على تجهيز نفسها بجيش من المرتزقة المعبأ بالبدو الرحل ــ الجيران . اما بالنسبة للفلاحين فقد كانوا يبحثون عن العزلة في جبالهم وما كانوا يسقطون في التبعية شبه العبودية للملاك ــ دوما مدينيين ، استنكافيين absentéistes (تجار ، رجال بلاط ، الخ) ــ الا في المناطق قليلة العمران او بشكل استثنائي في جنوب **العراق** حيث كانت تسود الاستثمارات التجارية ــ العبودية من الطراز «الروماني» . فخلال اثني عشر قرنا من ٧٠٠ الى ١٩٠٠ بقي الهلال الخصيب موحدا ومقسما في الوقت نفسه ، وشهد على التوالي عهودا لامعة وعهود انحطاط وذلك على هوى الدورات التجارية التي كانت تربط اوربا البيزنطية الغربية مع الشرق الهندي والصيني .

لقد اصبح الهلال الخصيب عربيا بسرعة . ففي عشية الغزو الاسلامي ، عندما كان مسيحيا ، كانت توحده اللغة الآرامية . واللغة الآرامية ، كلغة سامية ستترك مكانها بدون صعوبة كبيرة للغة العربية . فالوحدة اللغوية للمنطقة تعتبر منجزة تماما عمليا منذ قرون عديدة ــ اذا اردنا الا نعترف بالاختلاف بين العاميات المتحدثة والتي لا تتمايز الا في اللهجة ، وبعض التعابير الشعبية . وتتكلم في هذه المنطقة اللغة العربية الصافية جدا ، ومن القدس حتى **الحدود** التركية نجد اللهجة نفسها المسماة «سورية» التي تميزها . **فلسطين** ما هي الا قطعة من هذا **المشرق** لا اكثر ولا أقل .

لكن الوحدة الثقافية العميقة **للمشرق** لا تعني غياب التنوع : التنوع بين المدن وتنوع العوالم الزراعية الصغيرة . فالارياف في هذه المنطقة كانت وبقيت خلال اثني عشر قرنا معزولة عن بعضها البعض ، وبدون اهمية اقتصادية او سياسية تذكر . وضد السلطة المركزية التي كانت تطمح الى اخضاعها كانت هذه الارياف توجه مقاومة شديدة مسلحة ودينية . ولهذا السبب نجد في **المشرق** ان المناطق الزراعية فعلا تسود فيها جميعا الاتجاهات المنشقة من وجهة النظر الدينية : **فجبال لبنان** مقسمة بين مسيحيين مارونيين ومسلمين شيعة ، **وجبل الدروز وجبال العلويين في سوريا** هي جبال شيعية ، وجنوب **العراق** كذلك شيعي . وال «هرطقة» الشيعية ، التي قسمت باكرا جدا ، العالم الاسلامي ، وجدت في الجماعات الحرة لسكان الجبال بيئة ملائمة . وقد تطور فيها نفس اكثر تحررا ونقدية، بل اكثر تعلقا بالمساواة كما لا تفصح عنه السنية الرسمية . وهذا ايضا هو السبب الذي من اجله اصبحت الشيعية ايديولوجية الفلاحين ــ العبيد المتمردين في جنوب العراق في زمن ثورة القرامطة .

لا يمكن الحديث هنا عن «اقطاعية» حتى لو ان أشكالا «شبه ــ اقطاعية» كانت قد تطورت في فترات انحطاط التجارة الكبيرة، في الارياف السهلية التي كان بمقدور رجال المدن السيطرة عليها بسهولة ، والتي كانت تسمح عن طريق فرض فائض على الفلاحين بالتعويض عن تقلص التجارة البعيدة . وقد خضعت سهول **البقاع** ، وسهول **فلسطين وحمص وحماة والعراق** الاوسط احيانا الى ملاك شرهين ، خاصة خلال الحقبة العثمانية (منذ ١٥٠٠) التي كانت فترة انحطاط طويلة للتجارة . وبعد ذلك

بفترة كبيرة ، ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن ، ساعد استغلال مناطق زراعية جديدة عن طريق اعمال الري ، على توسع المساحات التي يسود فيها الملاك الكبار .

لكن الاساسي هنا ليس الريف انما المدينة . اننا نجد هنا مدنا عظيمة الضخامة، وحشية عندما تتدهور التجارة ، مدنا كانت بين الاكثر سكانا في الحقبة القديمة وفي القرون الوسطى وفي وقتنا هذا حتى مجيء الرأسمالية ، واكثر اهمية بكثير من المدن الغربية . **فدمشق وبغداد وبصرى وانطاكية** كانت تضم مئات الآلاف من السكان . في الحقبات العظيمة كانت هذه المدن تضم أغلبية سكان المنطقة الذين كان عددهم يتجاوز الخمسة ملايين : اي اكثر مما هو عليه الحال في مطلع القرن العشرين . تلك المدن التي كانت دوما مركزا للبلاطات وللتجار ومن حولهم حشود الحرفيين ورجال الدين . المدن التجارية ، كتلك التي رأينا آثارها في **ايطاليا** القرون الوسطى في الغرب او كتلك التي ظهرت في **الهانس** ، وتراكم الثروة فيها كان يعكس تلألؤ الحضارة ، لكن هذا التراكم لم ينفتح على الرأسمالية وذلك لان الارياف ـ المعزولة ـ لم تكن اقطاعية . وباحتفاظها بالطابع التجاري كانت مدن المشرق تكون عوالم صغيرة متنافسة طالما ان منافذ بضاعتها الحرفية كانت تتجسد في السوق البعيدةحيث يذهب تجارها للمغامرة هناك . والوحدة الثقافية لهذا العالم المديني المسيطر ستظل مطبوعة بطابع مراكز الثقافة العربية ـ الاسلامية التي كانت تشكل قلاع الارثوذكسية السنية.

في الطرف المقابل من **العالم العربي** ، في **المغرب** ، سنجد البنيات نفسها . فالرحّل والمزارعون يختصمون هنا من عهود لا تطالها الذاكرة ـ القطعة الضيقة من الارض المحصورة بين البحر والجبل والصحراء العظيمة . والنفوذ الروماني ببنائه سلسلة من المراكز المحصنة على طول الساحل دفع نحو الجنوب بمنطقة المزارعين البربر على حساب مناطق تجوال الرحّل وشبه ـ الرحل الذين هم ايضا من اصل بربري . وحتى قبل دخول العرب كان انحطاط الامبراطورية قد سمح للرحل بأن يكسبوا مناطق جديدة على حساب الفلاحين . وحين أتى العرب واجهوا عند المزارعين القابعين في السلاسل الجبلية المقاومة نفسها التي كان قد واجهها من سبقهم ، ولكنهم اكتفوا بمحاوطة هذه المناطق وببناء المدن الجديدة في السهول . وهذه المدن ، كما في **الشرق** ، لم يكن في مقدورها ان تزدهر وتستمر لو لم تكن قد وجدت في التجارة البعيدة الموارد التي كان من الصعب اقتطاعها من المزارعين . والبحث عن المنافذ كان يدفع العرب دائما الى الذهاب بعيدا ، الى عبور البحر المتوسط او عبور الصحراء نحو الجنوب . وقد قابلوا هنا رحّلا بربرا كبارا كان لهم الهدف نفسه : أن يصبحوا اصحاب قوافل تجارة مزدهرة. وهؤلاء البربر سيستعربون بسرعة اكبر بكثير من الفلاحين الذين لم يعطوا الا اهتماما ضئيلا للحضارة العربية المدينية . وقد حلل **ابن خلدون** بشكل تام طبيعة هذه التشكيلات الاجتماعية للعصر الوسيط المغربي . وقد قام بذلك بكثير من الذكاء والدقة يحسده عليهما الكثير من المؤرخين ومن علماء الاجتماع في **العالم العربي** اليوم ، فهو يحدد هذه التشكيلات باعتبارها قائمة ليس على اقتطاع الفائض من فلاحي المنطقة لكن من فوائد التجارة

العظمى . وهكذا وجدنا ان كل الدول الكبرى المغربية قد قامت على تجارة الذهب القادم من **افريقيا** الغربية . فخلال عدة قرون وحتى اكتشاف **امريكا** بقيت **افريقيا** الغربية المورّد الرئيسي للمعدن الاصفر الى كل القسم الغربي من العالم القديم : **الامبراطورية الرومانية** ، ثم **اوربا** العصر الوسيط **والشرق** القديم ثم **الشرق العربي**.
وقد غذت هذه التجارة في شمال الصحراء دول **المرابطين** ومن خلفهم من **المهديين** almohade الخ ، وفي الجنوب دولة **غانا ومالي وسنغاي**. وبنيات هذهالتشكيلات متماثلة حتى اعتبر **ابن خلدون** ، كبقية الرحّالة العرب في تلك الفترة (ابن بطوطة مثلا) ، انها تشكل نموذجا واحدا .

ويشكل حلف المدينة ـ الرحّل ، مع حذف الفلاحين من الدولة المتحضرة الميزة الاساسية للحضارة المغربية ، كما هو الحال في الهلال الخصيب . وقد همّ بعض مذهبيي الاستعمار الفرنسي في المغرب بشرح هذه البنيات عن طريق المواجهة بين العروق ـ البربر الفلاحين ضد العرب الرحّل ـ وحاولوا تفسير انحطاط المغرب بدخول العرب الرحل ، مدمّري الزراعة وما يلحق بها من مشاريع . والتفسيرات نفسها كانت قد أعطيت **للشرق العربي** : الانحطاط سيكون اذن حصيلة الاضرار التي سببها الرحّل . لكن ، نلاحظ ان الفترات اللامعة من الحضارة العربية ، في **المشرق** كما في **المغرب** ، لم تكن تتصف بالانجازات الزراعية الضخمة ، لكن بأزدهار التجارة والمدن ، وفي الغالب كان ازدهار التجارة يترأفق مع سيطرة القبائل الرحّل الكبيرة على حساب الفلاحين ، الذين لم يكن لهم هنا ابدا اهمية تذكر .

جاء الانحطاط مع تحول الطرق التجارية . وبقدر ما كانت هذه الطرق تنتقل من الغرب الى الشرق نشاهد أنتقالا موازيا في الدول المتحضرة ، في شمال الصحراء كما في جنوبها . وهكذا تنتفق الفترة القديمة مع ظهور دول **المغرب** في الشمال **وغانا ومالي** في الجنوب ، لكن بعد ذلك ستمر طرق الذهب **بتونس وبمصر** وفي الجنوب ستزدهر دول **سونغاي وهاوسا** . وكما هو الحال في **المشرق العربي** حيث حاول الفلاحون ـ المعربون لغويا ـ ألحفاظ على استقلالهم الذاتي عن طريق التمايز الديني، فان صيانة اللغة والثقافة البربرية في **المغرب** هي التي ستجسّد هذه المقاومة .

اما **مصر** فلها تاريخ آخر . فهنا ، حيث يوجد احد أقدم الشعوب الفلاحية في العالم ، يمكن للطبقات القائدة ان تقتطع فائضا عظيما ، ضامنة بذلك قاعدة قوية للحضارة . ومركزة الدولة ألمبكرة والمتطرفة كانت تفرض نفسها هنا لاسباب «طبيعية» (اعمال الري الكبرى) جنبا الى جنب مع ضرورات دفاع هذه الواحة عن نفسها ضد تهديد الرحّل . ومن اجل الحفاظ على البقاء حاولت **مصر** باستمرار ان تعيش منغلقة على نفسها ، معتمدة على العدد لرد الغزوات . وحتى عندما كانت تحتل اراض خارج الوادي فانها كانت تفعل ذلك كي تتمكن من الدفاع بشكل أفضل عن حضارتها الفلاحية ، وذلك باقامة تحصينات في قلب بلاد الرحّل اوشبه ـ الرحل : الى الشرق في **سيناء** ، وفي **سوريا** ، والى الغرب في **ليبيا** . لكن في **مصر** ، لم تنشأ ، حتى العصر الهليني ، مدن حقيقية تجارية كبرى . والعواصم

الفرعونية كانت تقوم في وسط الحقول وفي الارياف الكثيفة السكان .

وكان نموذج التشكيلية الاجتماعية التقليدية في **مصر** يتكون على اسس جد مغايرة لاسس التشكيلات في **المشرق والمغرب** معا . فالمناطق الفلاحية في **المشرق والمغرب** كانت مستقلة ذاتيا ، وقليلة الاندماج في الحضارة ، وكان تطور القوى المنتجة شديد الضعف فيها ، وهكذا فقد بقيت بشكل عام منتظمة في جماعيات قروية . لقد نسيت الطبقة الفلاحية المصرية هذه الاصول منذ اكثر من اربعة آلاف سنة . والتشكيلة الاجتماعية ليست فيها من نموذج تغلب عليه التجارية ـ المدينية ولكن من نموذج زراعي ـ خراجي ، حيث ان اضطهاد الفلاحين لا يتم هنا عن طريق اضطهاد مجموعات محتفظة باستقلاليتها الذاتية النسبية ، ولكنه اضطهاد فردي لأسر صغيرة . وهكذا فقد تطورت هذه التشكيلة بذاتها الى نموذج اقطاعي حقيقي . وهذا النموذج ـ الذي نفضل ان نسميه بتشكيلة خراجية متطورة ـ الشبيه بالنموذج الصيني ، لا يختلف عن الاقطاعية الغربية الا بالمركزة الشديدة للدولة التي تعبر عن تنظيم الطبقة القائدة التي تقتطع الفائض .

ومنذ غزو **الاسكندر** دخلت **مصر** كمقاطعة ضمن الامبراطورية القائمة على التجارة العظمى : وهذا هو الموقع الذي احتلته في العالم الهليني ، ثم في العالم البيزنطي ، كما في **العالم العربي** . وقد عرفت ، في المراحل اللامعة لهذه الامبراطوريات حين كانت التجارة زاهرة ، الحضارة المدينية التجارية : لكن هذه الحضارة بقيت «اجنبية» متمركزة في مدن البلاطات والتجار التي لم تكن تتمصر فعلا الا حينما كانت التجارة البعيدة التي تعتاش منها تقترب من التدهور . هذه كانت حال **الاسكندرية** في العصر اليوناني ، ثم **الفسطاط والقاهرة** في العصر العربي.

أما العالم الزراعي المصري فقد ظل بعيدا عن هذه التغيرات . فبالنسبة له كل ما تغير ببساطة هو ان الفائض الذي كان يدفعه لطبقته القيادية الفرعونية قد انتقل الى أيدي البلاطات الاجنبية .

ولكن **مصر** قد تعربت ، على المستوى اللغوي وان جاء ذلك متأخرا ، بالضبط عندما بدات امبراطورية العرب التجارية تفقد سبب وجودها . فالبلاد اضطرت الى ان تنطوي على نفسها والطبقات القيادية العربية اخذت تتمصّر وتهتم اكثر فأكثر بالفلاحين . وهؤلاء قد تبنوا ـ ببطء ـ الاسلام واللغة العربية : وقد وجب انتظار القرون العديدة قبل ان تختفي القبطية . لكن رغم تعرّبه حافظ الشعب المصري على شعور واضح بخصوصيته . فلم يدع نفسه ابدا «بعربي» ـ وقد بقيت الكلمة مقابلة لديه لـ «برابرة» ـ ولكن بـ «مصري» . وهو على هذا الصعيد يحتفظ بأصالته : ليس على الصعيد اللغوي ، ولكن على الصعيد الثقافي وصعيد القيم ، التي تظل هنا قيما فلاحية .

في الجنوب من **مصر** ، ينتسب **السودان** في الوقت نفسه الى **افريقيا** السوداء والى العالم العربي . ففي قسمه الغربي جاءت القبائل الرحّل العربية من الشرق من شاطىء البحر الاحمر ، وتصالبت مع السكان السود وكونت حضارة بدوية قائمة على

تربية المواشي . وقد ملأ هؤلاء الرحّل ــ الذين لم يُسلموا فقط ولكنهم ايضا تعربوا لغويا ــ بشكل ثانوي وظيفة تجارية كوسطاء تجاريين بين **مصر** والبلاد **الجنوبية** . اما المناطق الوسطى في **السودان** فقد حافظت بالمقابل على حضارتها التقليدية الزراعية القائمة على سيادة الجماعة القروية ــ العشائرية الشائعة في كل **افريقيا** السوداء . وبصورة استثنائية ، فقد تعربت هذه الشعوب لغويا ، بينما لم يتم في **افريقيا** الغربية الا أسلمة الشعوب القاطنة وما أمكن تعريبها . والتعريب يفهم هنا بدون شك بسبب السيطرة الطويلة والعميقة التي مارسها الرحّل العرب الشماليون على هذه الجماعات . وبعد ذلك بفترة ، في القرن التاسع عشر ، جاءت الفتوحات المصرية ــ منذ فتوحات **محمد علي** (١٨١٠ ــ ١٨٤٨) والخديوات الذين خلفوه حتى الاحتلال الانكليزي (١٨٨٢) حتى **ثورة المهدي** (١٨٨٢ ــ ١٨٩٨) ــ لتضيف الى هذه السيطرة سيطرة البيرقراطية العسكرية المصرية . لكن الفلاحين السود المعربين الخاضعين احتفظوا حتى يومنا هذا بمؤسساتهم القروية ذات الاستقلالية المنساة في **مصر** . ولم تتكون رأسمالية زراعية حقيقية الا بعد فترة متأخرة ، في بعض مناطق الاستغلال الاستعماري أيام الانكليز ، خاصة في **الجزيرة** لصالح الشيوخ الرحّل الذين اعطتهم السلطة الاستعمارية الاراضي المستصلحة عن طريق اعمال الري ، وهكذا تحول الفلاحون الى عمال . وبشكل عام هذه هي العملية نفسها التي حدثت في **العراق** في الفترة ذاتها ، فترة الوصاية البريطانية ، والتي انجبت هنا اقتصاديات زراعية ، حديثة (رأسمالية) وغريبة عن التقليد الافريقي كما هي غريبة على التقليد العربي .

ويشكل جنوب **الجزيرة العربية** مجموعا من التشكيلات الاجتماعية التي تنتسب بصدق الى التقليد العربي . والزراعة لم تلعب هنا ابدا دورا حاسمًا في تطور الحضارة : الا على المرتفعات اليمنيّة ، حيث اتاحت كمية الامطار الزراعية قيام جماعة فلاحية فقيرة جدا على كل حال ، والحضارة تظل هنا ايضا مدينية ــ تجارية. وامبراطورية **مسقط ــ زنجبار** البحرية افضل شاهد على ذلك ، لقد كانت دولة تجارية ، مدينية ، تأتي مواردها من دور الوسيط الذي كانت تلعبه بين عالم البحر المتوسط **وأفريقيا** السوداء الشرقية **والهند** . وقد صان الفلاحون اليمنيون المحاطون بالرحل المرتبطين بتجار البحر ، استقلالهم الذاتي النسبي كفلاحي الهلال الخصيب، بلجوئهم الى المعارضة الدينية : وكالعلويين في **سوريا** ظل هؤلاء ايضا شيعة .

هذا هو **العالم العربي** : انه يؤلف بشكل اساسي مجموعا تجاريا ، حيث تكون **مصر** الاستثناء الفلاحي الوحيد . في هذا العالم تبقى الطبقة القائدة طبقة مدينية ، مؤلفة من رجال البلاط ، من التجار ، من رجال الدين ومن حولهم شعب الحرفيين والمتدينين الذي يميز المدن الشرقية . وتكون الطبقة القائدة لحمة هذا المجموع: فهي تبث في كل مكان لغة واحدة ، وثقافة واحدة اسلامية شديدة العمق ــ اورثوذكسية على كل حال : سنيّة . وهذه الطبقة شديدة الحركة قادرة على التنقل من **طنجة** الى **دمشق** دون اي شعور بالغربة ، وهذه هي الطبقة التي صنعت «الحضارة العربية» .

وازدهارها تم بفضل التجارة البعيدة . وهذه التجارة هي التي كانت السبب في التحالف مع القبائل الرحّل ــ قوافلها ــ كما كانت السبب في عزلة المناطق الزراعية التي احتفظت بشخصية خاصة : ــ اما لغوية (البربر) او دينية (الشيعة) ــ من دون ان تلعب دورا هاما . واذا استثنينا **مصر** ، لم تكن الفئات الفلاحية تدخل الا قليلا في النظام ، ولم تكن خاضعة ، الا لفترات متقطعة وبصورة ضعيفة ، للاقتطاع الخراجي. هذا **العالم العربي** يظل اذن متنوعا وموحدا بعمق في الوقت نفسه ، عن طريق طبقته القائدة . وليس هناك اي شبه مع **اوربا** العصر الوسيط الاقطاعية ، الفلاحية بكل معنى الكلمة . وهذا هو بدون شك السبب الذي دفع **بأوربا** الى التطور في اتجاه تكوين أمم مختلفة ، ذلك ان الطبقات القائدة ، التي تعيش على الخراج المقتطع من الفلاحين ، قد عمقت التنوع بين الشعوب . وبعكس ذلك ، لان الفلاحين لم يلعبوا فيه دورا كبيرا ، حافظ العالم العربي على وحدته . لكن من الجهة الاخرى فان هشاشة الحضارة العربية تعود الى هذه الخاصة نفسها . فيكفي ان تتدهور التجارة حتى تتلاشى الدول ، وكذلك المدن التي قامت بسببها ، وحتى يتمخض بؤس عالم الرحّل الفقير وعالم الجماعات الفلاحية الصغيرة المعزولة والبائسة عن صورة الانحطاط .

ويبرهن مثال **افريقيا** السوداء ايضا كيف ان التجارة البعيدة لا تنجب بنفسها الراسمالية .

وتمتد الفترة الما قبل ــ ميركنتلية هنا منذ البداية حتى القرن السابع عشر . وخلال هذا التاريخ الطويل كانت العلاقات تنمو بين **افريقيا السوداء** وبقية مناطق **العالم القديم** ، خاصة على جهتي الصحراء بين السهب (من **داكار** الى **البحر الاحمر**) والبحر المتوسط . وقد ظهرت تشكيلات اجتماعية لا يمكن فهمها الا من خلال تحديد موقعها في مجموعة التشكيلات الاجتماعية وارتباطات كل منها بالاخرى .

وفي هذ الفترة لم تكن **افريقيا** تبدو كأنها أقل وأكثر ضعفا في مستواها من العالم القديم . واللاتكافؤ في التطور الداخلي لافريقيا كان يتجاوب واللاتكافؤ في التطور في مناطق شمال الصحراء ، في كلتا جهتي البحر المتوسط .

ومع ذلك فان تشكيلات اجتماعية معقدة ، وأحيانا مدوّلة ، قائمة دوما تقريبا على تمايزات اجتماعية واضحة ، تشهد على قدم عملية تدهور الجماعة القروية البدائية ، التي كانت الصفة الغالبة **في افريقيا** السوداء منذ ذلك الوقت . واذا كان هناك اختلاط كبير فيما يتعلق بالمناقشات حول المجتمع الافريقي التقليدي فذلك لاسباب عديدة أهمها الاسباب الاربعة التالية : الافتقار الى الوثائق والآثار ، المقتصرة حاليا بشكل شبه كامل على شهادات الرحّالة العرب ؛ ثم بسبب الخلط المستمر غالبا بين مفهوم نمط انتاج ومفهوم تشكيلة اجتماعية ؛ ثم الخلط بين الفترات المختلفة للتاريخ الافريقي ، خاصة بين الفترة الماقبل ــ ميركينتلية والفترة الميركنتلية التي اتت بعدها ؛ ثم اخيرا الافكار المسبقة المسيئة الى **افريقيا** النابعة من العنصرية الاستعمارية .

والتشكيلات الافريقية للفترة الماقبل ـ ميركنتلية كانت تشكيلات استقلالية ، بالرغم من ان تطورها ظل مرتبطا بتطور تشكيلات عالم البحر المتوسط ، عالم **الشرق** وعالم **اوربا** . وكما رأينا ، فان المنطقة شبه ـ الصحراوية التي تلف كوشاح العالم القديم من شواطىء الاطلسي حتى آسيا الوسطى ، تفصل بين ثلاث مناطق حيث البيئة مساعدة على وجود انتاجية مرتفعة في الزراعة منذ مرحلتها البدائية : **آسيا** الزراعية ، **افريقيا** الاستوائية ، **وأوربا** ذات المناخ المعتدل . وهذه المنطقة شهدت ولادة الحضارات اللامعة ، التي قامت كلها تقريبا على التجارة البعيدة ، خاصة **اليونان والامبراطورية العربية** . وعلى طرفي هذه المنطقة تطورت تشكيلات اجتماعية استقلالية متوازية (تشكيلات **اوربا** الاقطاعية التي يشبه بعضها على الاقل تشكيلات افريقيا الاستوائية ، خاصة في المنطقة السودانية ـ الساحلية القائمة مباشرة ، في جنوب الصحراء) . وهذا القسم من **افريقيا** كان اذن كلي الاندماج في التاريخ العالمي ، مثله مثل **اوربا** .

وتأخذ هنا التجارة العبر ـ صحراوية اهميتها . فهذه التجارة تتيح لكل العالم القديم ، المتوسطي ، العربي والاوروبي ، ان يتزود من الذهب وذلك من مصدر نتاجه الرئيسي قبل اكتشاف امريكا : منطقة **السنغال** الاعلى ومنطقة **الاشنتي** . بالنسبة لمجتمعات **افريقيا** الاستوائية ستكون هذه التجارة قاعدة اساسية لتنظيم وجودها . فاستثمار الذهب من قبل الملك كان يزود الطبقات القائدة لهذه الدول بوسيلة تمكنها من شراء المنتجات الكمالية النادرة من ما وراء الصحراء (شراشف ، مخدرات ، عطور ، تمر وملح) ، لكن ايضا وبشكل خاص بوسائل ضرورية لتوطيد مركزهم وتقوية سلطتهم الاجتماعية والسياسية (خيل ، نحاس ، قضبان حديدية وأسلحة) . هذه التجارة تيسر اذن تطور التمايزات الاجتماعية كما تساعد على تكوين الدول والامبراطوريات ، وكذلك على تقدم القوى المنتجة (تحسين الادوات ، وأقلمة التقنيات والمنتجات ، الخ) . بالمقابل كانت **افريقيا** تقدم اساسا ذهبها ، وأحيانا بعض المنتجات النادرة (الصمغ والعاج) وبعض الرقيق . منذ فترة قريبة فقط رأينا بعض المؤرخين الاوروبيين يتعمدون الخلط بين هذه التجارة وبين شركاء مستقلين ومتساوين وتجارة العبيد المخربة في الفترة لميركنتلية : ان تواضع نسبة السكان السود في جنوب **المغرب العربي** ـ بضع مئات الالوف من الناس ـ بالمقارنة مع المئة مليون اسود في **امريكا** يكفي وحده ليظهر ضعف هذه الاطروحة . وهذا هو السبب الذي من اجله كانت الافكار التي تتنقل مع البضائع تتوطد بسهولة : هكذا دخل **الاسلام** الذي ظهر مبكرا جدا على ضفاف نهر **السنغال** . ان اهمية هذه التجارة وميزتها باعتبارها تقوم على تبادل متكافيء ، واستقلالية التشكيلات الافريقية ، كل ذلك يظهر دون غموض في الادب العربي لهذه الحقبة . وسنفهم بشكل أفضل الاعجاب الذي كان يبديه العرب الرحّالة في رواياتهم ، اذا ما قبلنا بأن التشكيلات الشمال ـ افريقية والتشكيلات الغرب ـ افريقية هي بصورة واضحة من العمر التكنولوجي نفسه ، وهي متشابهة في

بنياتها ، كما هو الحال بالنسبة للموقع الذي تحتله في حضن النظام العالمي لتلك الفترة .

والتمفصل بين الاحتكار الملكي لاستثمار الذهب والتجارة من جهة ، وبين وظيفة التجار المسلمين الذين كانوا يحملون على عاتقهم مهمة تسويقه من جهة أخرى يحدد بنية هذه التشكيلات . هؤلاء التجار نجدهم ، كما هو غالب ، منظمين في ما يشبه الطائفة : هنا ، الاقلية الدينية .

خلال قرون عديدة ، ستبقى اذن التشكيلات الاجتماعية المتوسطية والافريقية الاستوائية متضامنة . والتحول التدريجي لطرق التجارة من الغرب الى الشرق سيجد انعكاسه في تحول موازٍ للحضارة وللدول القوية ان كان ذلك في **افريقيا** الشمالية أم في السهب الافريقي ــ الغربي ــ وهذا الذي يفسر تعاقب **غانا ــ مالي ــ** مدن **هاوسا ــ بورنو ــ كانم ــ دارفور** . وتحول مركز الرأسمالية الميركنتلية الاوربية الوليدة من المتوسط الى الاطلسي سيثير أزمة فعلية في أفريقيا. هذا ألتحول سيقرع في القرن السادس عشر أجراس المدن الايطالية ، وبالضربة نفسها سيدمر **العالم العربي وأفريقيا** السوداء السودانية ــ السواحلية . وبعد عشرات من السنين فقط ستظهر **اوربا** الاطلسية على شواطيء **افريقيا** . ان تحول مركز ثقل التجارة في **افريقيا** من السهب الداخلي الى الشاطيء يعكس انتقال مركز الثقل في **اوروبا** من **المتوسط** الى **الاطلسي** . لكن المبادلات الجديدة بين **اوروبا وافريقيا** لن يكون لها نفس الوظيفة كتلك التي كانت تتم في الفترة السابقة ، وستدخل منذ الآن في اطار الرأسمالية الميركنتلية .

ليس من الممكن، بدون شك ، معرفة ما كان يمكن أن يحدث للتشكيلات الافريقية لو كانت تركت لتتطور من تلقاء ذاتها بعد القرن السابع عشر . فباندماجها في مرحلة مبكرة بالنظام الراسمالي الوليد ، المرحلة الميركنتلية ، كانت هذه التشكيلات قد تحطمت ولن تتأخر عن التراجع بعد ذلك . ويمكن القول ، بالمناسبة ، أن التجارة العظمى الماقبل ــ ميركنتيلية ، التي كانت لامعة بالنسبة لبعض المناطق ، لكن متمفصلة مع تشكيلات جماعية أو خراجية نسبيا فقيرة ، هذه التجارة ما كان بامكانها أن تولّد من ذاتها نمط الانتاج الراسمالي .

٧ ــ مازق التشكيلات الخراجية

مثال **العالم العربي وافريقيا** السوداء يؤكد على أن التجارة الكبرى لا تنجب الرأسمالية خاصة وان هذه التجارة ليست تجارة رأسمالية . كل ما هنالك هو تشكيلات يميزها التوسع الكبير للتجارة البعيدة المدى والضعف النسبي للفائض المستخرج من المجتمع الزراعي في الداخل . هذه ليست حالة **الصين** او **مصر** التي لم تعتمد حضارتها مرة على التجارة. والمحاولة الاولى لاستيعاب مأزق هذه الحضارات

تعود الى **ماركس** والى الملاحظات التي صاغها حول نمط الانتاج الآسيوي في الـ Grundrisse . وهذه الملاحظات تشهد على حدس عظيم ، ولكننا اكتفينا بترددادها واجترارها دون محاولة تصحيح الاخطاء والنقائص النابعة من حالة المعرفة في تلك الحقبة . أما الآن فنحن نعرف أن الجماعة القروية في **مصر** القديمة أو في **الصين** لم تكن أكثر قسرا لاعضائها من الجماعات القروية الاوربية في العصر الوسيط ، وان الجماعات المصرية والصينية كانت قد تفككت منذ آلاف السنين بالصورة نفسها التي تمت في **اوربا** منذ عدة قرون فقط ، وأن البحث حاليا عن نموذج الجماعة الذي ما زال قويا لا بد ان يقوم في**أفريقيا** السوداء . فليس من الممكن اذن نسب مأزق التشكيلات الخراجية الى مجرد بقاء الجماعة ومقاومتها الاستثنائية للتدهور .

ويبدو أن الحضارة ، قد قامت في العالم القديم على الاقل ان لم يكن في الوقت نفسه ، ففي الحقبة نفسها ، في أربع نقاط : **مصر ، بلاد الرافدين ، وادي الهندوس** ووادي **النهر الاصفر** . وحدوث ذلك في اربعة وديان نهرية في مناطق حارة نسبيا ليس من قبيل الصدفة . ان الشروط البيئية كانت محددة في البداية . فالري يسمح بوجود انتاجية (الانتاج السنوي لاسرة فلاحية) أكبر وكثافة سكانية أعظم . هو يتيح اذن قيام التجمعات الكبيرة الانسانية الحقيقية والاولى ، وأيضا تداول المنتجات ، والرجال والافكار .

وفي الحالات الاربع هذه نجد ان شكل الحضارة يتطابق . فهي تظهر في شكل خراجي : تظهر طبقة ـ دولة تيوقراطية ـ بيرقراطية من قلب الجماعة وتفرض نفسها كمنظم للدولة وللحياة الاقتصادية للمجتمع . ونستنتج من ذلك ان التعبير الاول للتشكيلات الاجتماعية الطبقية ، ليس التشكيلة العبودية لكن التشكيلة الخراجية .

هذه الشروط البيئية هي نفسها التي ستدفع نحو مصائر متمايزة . **فبلاد الرافدين** ووادي **الهندوس** هشة جدا : فبما انها محاطة بمناطق كثيرة السكان نسبيا فستجذب بغناها هجمات الرحل ، وأشباه ـ الرحل والجبليين الحضريين الفقراء في مناطق الزراعة المطرية . وبسبب تدميرها مرات متعددة فان هذه الحضارات لن تتمكن من التطور بصورة منتظمة ومستمرة على صعيد تقنية الري والصناعة كما على صعيد تنظيم الدولة والادارة . بالمقابل ، ستتمتع كل من **الصين ومصر** بشروط مساعدة . **فمصر** محمية بالصحراء من الغرب والشرق معا . **والصين** كانت بعيدة عن قلب العالم القديم وقائمة على أطرافه الشرقية ، وهي معزولة نسبيا عن غربه بواسطة حواجز جبلية صعبة العبور،وبواسطة الهضاب المرتفعة الشاقة والصحاري. كان بامكان **مصر** اذن أن تنمي حضارتها الخراجية في وسط حصين وتبلغ بها القمة. أما **الصين** فستستفيد من أفضلية اضافية : فبامكانها أن تتوسع نحو الجنوب وأن تزيح الشعوب البدائية التي بعزلتها أيضا عن الغرب ، لم تكن قادرة على تشكيل تهديد حقيقي لشعب **هان** كالتهديد الذي شكلته الشعوب **الهندو ـ اوربية** بالنسبة **لبلاد الرافدين والهند** . **فالصين** لن تتوصل فقط بسرعة ، **كمصر** الى قمة الحضارة

الخراجية الناجزة ، لكنها ستتمكن أيضا من التوسع وستبني ، على طول شواطيء الانهار الجنوبية مناطق جديدة ذات حضارة زراعية ، متطابقة مع الحضارة الاصلية.

ومن الضروري أن نورد بعض الملاحظات فيما يخص المركزين هذين للحضارة الخراجية . اولا ، هاتان الحضارتان هما حضارتان مركزيتان بالفعل ، بمعنى انهما مثلتا في تلك الفترة جزءا هاما من سكان المعمورة : حوالي عشرة ملايين انسان في مصر وذلك منذ الالف الثاني قبل المسيح ، ومئة مليون أنسان في الصين في الوقت الذي لم يكن عدد بقية سكان المعمورة يتجاوز هذين الرقمين موزعين على ملايين الكيلوميترات المربعة . ثانيا ، في هاتين الحضارتين كانت الجماعات القروية تضعف باكرا ، وتختفي تقريبا حالما تصبح سلطة الدولة قوية . ان الجماعة تبقى كجماعة عائلية لكنها تفقد الملكية الفعلية للارض لصالح جماعة أوسع واعلى لا تلبث حتى تتحول الى أمة . ثالثا ، ان الطبقة ــ الدولة التي تنظم نفسها على الصعيد القومي ليست ، على عكس الافكار الشائعة ، «استبدادية» بشكل خاص . بوصفها طبقة ــ دولة قومية ، فهي تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وتقوم بتنظيم الاعمال الكبرى المفيدة . والاهرام ما هي الا شيء قليل بالمقارنة مع مشاريع ترويض النيل التي تتضمن كمية عمل أكبر بمئات المرات . ولكونها منظمة في دولة ، تبقى هذه الطبقة مفتوحة نسبيا والتفاعل الاجتماعي فيها قويا : والنظام الصيني الخاص بالمناصب أحسن شاهد على ذلك . فبالمقارنة مع تعسف الاقطاعية الاوربية تظل الاساءات هنا محدودة . هذه الحضارات الخراجية المركزية لا تستحق صفة استبدادية الا في حالات استثنائية ، عندما يحتل الغازي البربري الدولة ــ وحتى في هذه الحال فان هذا الغازي غالبا ما يتمثل ويتحضر بسرعة أو في أوقات المشاكل عندما تختفي الدولة لصالح فئات اقطاعية مستقلة ذاتيا ، وحينئذ فان الوضع يصبح شبيها بالوضع في اوربا الاقطاعية . رابعا ، ان قوة الدولة ، التي تميز هذه التشكيلات الناجزة ، تعطي للنمط الخراجي وظيفة مسيطرة واضحة : فالتجارة البعيدة ، والانتاج الحرفي الحر أو العبودي ، وانتاج القطاعات المعتمدة على العمل المأجور ، كلها تخضع للدولة التي تسهر عليها وتمتصها . وفي الحقيقة لم يكن المجتمع جائرا الا تجاه هذه القطاعات وليس تجاه الفلاحين . في اوربا الاقطاعية نجد العكس هو الغالب : فالدولة بسبب ضعفها ، تترك المدن تزدهر «بحرية» ، في حين أن الاسياد الاقطاعيين ملاك الارض ، القريبين من فلاحيهم ، يضطهدون هؤلاء الفلاحين دون ضابط . خامسا ، هذان النموذجان الناجزان للتشكيلات الخراجية يستوعبان تقدم القوى المنتجة. فالعلاقات الانتاجية التي يحددها النمط الخراجي تتمتع بمروحة عريضة من مستويات تطور القوى المنتجة . والصراع بين علاقات وقوى الانتاج لا يظهر الا حين يدخل نمط الانتاج الرأسمالي من الخارج . والمدة التاريخية اذن للنمط الخراجي الناجز طويلة جدا مبدئيا . وبهذا فان استيعاب التقدم لن يعني وجود مأزق الا بالمعنى النسبي ، أي بالمقارنة مع التقدم الممكن في تشكيلات اقل تطورا ، وأقل تحققا ، حيث يظهر

الصراع بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة بصورة أسرع فارضا ضرورة تجاوز العلاقات الماقبل ـ راسمالية .

ومهما يكن ، فان **مصر والصين** بقيتا نموذجين ، ومنبعين أصيلين للعلم ، للتقنية ، للايديولوجية وللتنظيم .

بجانب هذه التشكيلات الخراجية المركزية ستدفع المبادلات بين الاقطاب الثلاثة للحضارة الخراجية الغربية الى تكوين تشكيلات تجارية محيطية : المدن الفينيقية ، والمدن السورية والعربية . وستحاول الممالك القبلية شبه ـ البدوية في **آسيا** القديمة وفي **اوربا** الجنوبية ان تقلد النموذج المصري أو نموذج بلاد الرافدين والهندوس لكن دون نجاح يذكر ، ذلك أن القاعدة المادية التي تستند عليها تظل هشة جدا . فالفائض الذي بامكانها اقتطاعه يبقى ضعيفا وتبقى الجماعات ، بسبب ذلك ، حية . أما مركزة الدولة فتظل هي الاخرى طفيفة ومهددة باستمرار بالتأقلم المحلي . **واليونان** ، بعد أن وضعت نفسها في مدرسة هذه الممالك المستلهمة من **مصر** ، أي كريت ، ستحمل الى القمة الطابع المحيطي لتشكيلتها . وسيجرها التطور الاستثنائي للوظائف التجارية التي كانت تؤديها ، بالاضافة الى صعوبة اقتطاع فائض ذي قيمة في الداخل على أساس زراعي ، الى طريق جديدة : الاعتماد الكثيف على الرقيق . وسيسمح هذا الاعتماد الذي يتطلب غزوات دائمة خارج المجتمع باثراء الانتاج التجاري وباخراج المجتمع من موقعه كوسيط تجاري بسيط ، ليخلق شروط اعادة انتاج نفسه بنفسه : فانتاج الرقيق سيصبح بدوره وسيلة لشراء الرقيق الجدد . وهكذا فان **روما** ستوسع هذه التشكيلة حتى تشمل مجموع الحوض المتوسط .

هذه التشكيلة العبودية لا تملك المرونة نفسها التي تميز التشكيلات الخراجية لانها تفترض بالضرورة المحيط الذي تستمد منه الايدي العاملة . ففي الحقيقة ، لم تكن المجتمعات الخراجية القوية التي كانت تتعامل معها هذه التشكيلة العبودية تجاريا ، او تسيطر عليها ، لم تكن تبيع رجالها . والمحيط الوحيد الذي كان من الممكن استمداد العبيد منه هو اذن المحيط البربري الاوربي ، السلتي والجرماني والسلافي . وفي الواقع ليست تمردات العبيد هي التي ستضع نهاية للامبراطورية، ولكن ضربات البرابرة . وسيتجاوز هؤلاء، بعد استقرارهم على أنقاض الامبراطورية، النمط العبودي وسيبنون النمط الاقطاعي ، وهو منوع من منوعات النمط الخراجي: وهذا الاخير ، الذي قام أصلا في بيئة مساعدة سينتهي بشق الطريق ، عبر العبودية في المناطق التي لم تكن فيها الشروط البيئية ملائمة .

والتنويعة الاقطاعية تظل فقيرة بالمقارنة مع النمط الناجز الاصلي . وهذا الفقر نفسه ـ هذه الصفة المحيطية ـ هو الذي سيصبح قوتها . في بدايات **اوربا** الاقطاعية ، كان هذا الفقر يعبر عن ضآلة الفائض ، لكن أيضا عن فقدان المركزة السياسية والادارية والاقتصادية ، فهذا يتماشى مع ذلك . وضعف طاقة المركزة هذه سيحرر القطاعات السوقية التي كانت ما تزال جنينية . وبتأثير هذه القطاعات

نفسها ستتقدم الزراعة بشكل حاسم وسيزداد الفائض ذو الاصل الزراعي ازديادا ملحوظا ، الامر الذي خلق ديالكتيكا خاصا بين توسع التجارة وتفكك العلاقات الاقطاعية ، هذا الديالكتيك الذي سينجب الراسمالية .

ان الموازاة بين خط التطور الاستثنائي هذا في غرب العالم القديم وبين ما سيحصل في أقصى شرقه تثير الدهشة . ومشكلة «المعجزة» اليابانية لم تطرح أبدا في أطار علاقة المركز بالمحيط . مع ذلك فان التشابه يثير الدهشة . في هذه المنطقة كانت **الصين** النموذج الناجز على كل الاصعدة . وهذا النموذج سيقلد في كل المناطق كما هو ، حيث الشروط البيئية تسمح بذلك : في **فيتنام** ، في **كمبوديا** العصر الخميري ، في **كوريا** . لكن في **اليابان** كانت الظروف البيئية تضع امامه حواجز جدية : فقد كان تقطيع الارض الاقطاعي كما كانت استقلالية المدن التجارية يحدان من مركزة الدولة لدرجة ان التشابه بين **اليابان واوربا** ، رغم آلاف الكيلومترات ، يثير الدهشة . بالتأكيد لن ينفتح المجتمع الياباني على الراسمالية الا بعد أن يتلقى الصدمة الخارجية . لكنه سيقوم بذلك بأكبر سهولة ممكنة . في الواقع هذا التطور كان من الممكن أن يخفق ايضا لو ان **اليابان** كانت لسوء الطالع مندمجة في النظام الراسمالي . ولكنها لم تكن لانها كانت فقيرة . أما **الصين** فبالعكس من ذلك ، فقد كانت تجذب بفائضها المركز الهائل، شراهة الاوربيين والامريكان . وهنا أيضا ، ولان اطلاق عملية النمو الراسمالي قد تصادف بصدمة خارجية فقد اخذ أشكالا خاصة ، وذلك بالتشديد على دور الدولة .

ويدخل ضمن هذا المخطط ايضا تطور شبه القارة الهندية . لقد انهارت حضارة وادي **الهندوس** الخراجية منذ فترة طويلة . وسيحاول الغزاة الهندو ـ اوروبيون اعادة بنائها باعطائها مساحة جغرافية اكثر اتساعا . والعملية ستكون بطيئة لان المساحة التي سيتم فتحها شيئا فشيئا في وادي **الغانج** وعلى حساب الطبيعة والشعوب البدائية التي تقطنها ، واسعة جدا . وهذه العملية ستتعرقل أيضا بسبب انفتاح الهند على **الغرب** وبسبب موجات الغزو الذي سيثيرها هذا الانفتاح . وفي أسفل **الهند** الجنوبية ستتكون أيضا شيئا فشيئا تشكيلات خراجية . **فالهند** دخلت اذن الى العالم الخراجي متأخرة ، اي بزمن قليل قبل استعمارها . وهنا بقيت الجماعات القروية ، بشكل استثنائي ، في بعض المناطق حيث ما زالت السيرورة حديثة العهد ، بقيت حية ، ومعاينة هذه الواقعة الجزئية هي التي دفعت الى اعتبار خاطيء مفاده أن بقاء الجماعة واستمرارها هما من متطلبات النمط الخراجي .

لماذا لم تنجب جميع المجتمعات المحيطية للنمط الخراجي الراسمالية ؟ لقد رأينا هذه الاسباب فيما يخص **العالم العربي وافريقيا** السوداء. أما **الامبراطورية البيزنطية**، ثم وريثتها **العثمانية** ، فقد كانت تكوّن ايضا تشكيلات ـ او بصورة أدق ، مجاميع من التشكيلات ـ محيطية تابعة للنظام الخراجي . في الحقيقة لم يكن النمط الخراجي يستطيع أن يستقيم فيها بصورة كاملة. وبعض مناطق هذه الامبراطوريات،

خاصة في **البلقان** وفي **القفقاس** وفي **سوريا وشمال افريقيا** ، بقيت منظمة في اطار جماعات قوية وبقي الخراج المقتطع من قبل القسطنطينية ثم استنابول مهددا باستمرار بتمردات هذه الجماعات . وفي مناطق اخرى نبتت قاعدة العبودية أو القاعدة التجارية التي كانت وراء ازدهار هذه المناطق في المراحل السابقة قبل أن تبدأ بالانكماش . هذه هي حالة **اليونان** والمدن الشرقية . والانتاج البضاعي في هذه المناطق كان ينتقل الى العاصمة حيث تم جلب آلاف الحرفيين اليونان والمصريين والسوريين ، ففي العاصمة فقط كانت مركزة الخراج المفروض على امبراطورية عظيمة تغذي هذا الانتاج السوقي . فالموجود هنا اذن هو تشكيلة خراجية تحاول أن تشق الطريق رغم قوام اكثر قدما وضد مقاومته الفعالة . نحن نفهم بهذا لماذا لم تصل هذه التشكيلة الى انجاب الرأسمالية . وفي مناطق أخرى من المعمورة ، **في ايران وفي آسيا الوسطى** ، منع فقر التشكيلات الخراجية ، القائم على عوامل بيئية ، وتهديد الغزاة البرابرة الدائم هذه التشكيلات الاخرى من أن تتكامل وتنجز نفسها .

وكما كان عليه الحال في العالم القديم فان التشكيلة الطبقية التي ظهرت في **امريكا** الماقبل كولومبية هي من النوع الخراجي ايضا . هذه هي حال **الانكا والازتك والمايا** . فبسبب تطورها الانعزالي ، بعيدا عن التهديد الخارجي ، وذلك نتيجة للفقر السكاني في القارة ، يبدو أن هذه التشكيلات قد بلغت مستوى عاليا من الانجاز شبيها بما كان عليه الحال في العالم القديم وفي **مصر والصين** . ومن المستحيل معرفة كيف كان يمكن لهذه التشكيلات ان تتطور . فمنذ القرن السادس عشر أخضع الفتح الاسباني بعنف هذه التشكيلات ، ثم ما لبثت ان تحطمت لتنجب من بعد التشكيلات الخاصة بمحيط الرأسمالية الميركنتيلية .

أما بالنسبة للتشكيلات الخصوصية للعالم الحديث ، التي تكونت دون قوام مسبق ، وانطلاقا من مستوطنات الهجرة الاوربية (**انكلترا الجديدة وكندا وجنوب افريقيا البوير ، استراليا ونيوزيلندا**) ، فهي لا تدخل في أطار أشكال المحيط ، ولا في أشكال النظم الخراجية ، ولا في اشكال الراسمالية . فهي تمثل تشكيلات استثنائية،تكونت منذ البداية ضمن علاقة وثيقة بتطور الراسمالية المركزية الاوربية. وسندعوها بالـ «مراكز الفتية» .

لقد بينا أن التشكيلات الماقبل ـ راسمالية ، رغم تنوعها ، تنطوي على شكل مسيطر مركزي هو التشكيلة الخراجية ، وعلى سلسلة من الاشكال المحيطية كالتشكيلات العبودية ، الاقطاعية والسوقية . والتشكيلة الخراجية تعبر عن نفسها، أساسا ، بديناميكها الخاص الداخلي . وبهذا المعنى فهي ذاتية القوام وتكوّن الطريق الطبيعي للتطور . أما التشكيلات الماقبل راسمالية المحيطية فهي تعبر عن نفسها بالتفاعل بين ديناميكها الداخلي وبين التأثير الذي تمارسه عليها التشكيلات الخراجية الناجزة . بهذا المعنى هي لا تمثل تشكيلات قائمة بذاتها لكنها تمثل طرقا استثنائية. فحول مركزين خراجيين ناجزين ومبكرين ، **مصر والصين** ، وحول مركز ثالث تكوّن

متأخرا ، **الهند** ، تشكلت مجموعات محيطية من طراز متنوع ودخلت في علاقات مع بعضها البعض على الحدود غير المستقرة للتشكيلات المركزية . وهكذا من الممكن أن نشير الى محيط متوسطي وأوروبي (**يونان ، روما ، اوروبا** الاقطاعية ، **العالم العربي والعثماني)** ، ومحيط **أفريقيا** السوداء ، والمحيط **الياباني** الخ.. وانطلاقا من واحد هذه المحيطات فقط ، **اوربا** ، ستولد الرأسمالية .

- ٢ -

القوانين الأساسية
لنمط الانتاج الرأسمالي

١ ـ القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في التشكيلات الرأسمالية المركزية

كنا قد حددنا نمط الانتاج الرأسمالي اعتبارا من استملاك طبقة ، استملاكا حصريا ، لوسائل الانتاج التي هي نفسها نتاج العمل الاجتماعي . وهذا الاستملاك الحصري من قبل طبقة ، اذا اكتسى تاريخيا شكل الملكية الفردية لوسائل الانتاج فيمكن ان يكتسي أشكالا جماعية أيضا . فالراسمالية توجد حين لا تكون وسائل الانتاج التي هي نتاج العمل الاجتماعي مسيّرة من قبل المجتمع كله ، ولكن من قبل قطاع من هذا المجتمع ، القطاع الذي يتحول اذن الى «برجوازية». وتظهر الراسمالية حين يصبح تطور القوى المنتجة متقدما لدرجة يصبح معها من غير الممكن بالنسبة للمنتج نفسه أن يتملك وسائل الانتاج ، التي لم تعد بسيطة بما فيه الكفاية ، والتي هي نفسها نتاج العمل . فالفلاح والحرفي التقليدي يصنعان بانفسهما أدواتهما . أما العامل فلا يستطيع أن يصنع بنفسه مصنعه. ومنذ ذلك الحين ينتقل مركز الثقل في وسائل الاشراف في المجتمع من السيطرة على الوسائل الطبيعية الى السيطرة على الوسائل التي هي نفسها نتاج ، اي المعدات .

فالنمط الرأسمالي يتحدد اذن بثلاث خصائص أساسية : ١ ـ تعميم الشكل السلعي على الانتاج الاجتماعي برمته . ٢ ـ اكتساب قوة العمل نفسها لهذا الشكل السلعي ، وهذا يعني أن المنتج بعد ان أصبح مفصولا عن أدوات انتاجه قد تحول الى بروليتاري . ٣ ـ اكتساب المعدات نفسها أيضا لهذا الشكل السلعي ، وفي هذه

المعدات تتجسد حينئذ ماديا علاقة اجتماعية ، علاقة الاستملاك الحصري الطبقي الذي يحدد الرأسمال .

ففي الوقت الذي تكتسي فيه الحياة الاقتصادية في المجتمعات الماقبل راسمالية، اشكالا غير سوقية فان الاقتصاد والاشكال السوقية تصبح في النمط الرأسمالي ذات معنى واحد . ويجد اتفاق المعنى هذا انعكاسه في النظرية الاقتصادية الاتفاقية. فهذه النظرية تتبنى كنقطة انطلاق للتحليل «العرض والطلب» وهذا ما يفترض مسبقا السلعة والسوق . وهي تعتقد انها تقيم علما اقتصاديا كونيا ، غير زمني ، في حين انها لا تعمل شيئا غير تعميم خاصية النمط الراسمالي التي تلاحظها في كل الحضارات . وهي تحرم على نفسها بهذا العمل نفسه فهم منبت هذا النظام ، والامساك بقوانين تطوره . انها تضيع طابعها العلمي لتتحول الى ايديولوجية .

ان تعميم حقل القيمة على الحياة الاقتصادية بأكملها يغير في الشكل نفسه الذي يتخذه قانون القيمة . وفي داخل التشكيلات الماقبل رأسمالية ، في القطاعات المعتمدة على التبادل السوقي يظهر قانون القيمة في شكله البسيط : فعلاقات التبادل (الاسعار النسبية) تحاكي كميات العمل الاجتماعي الوسطية المحتواة في المنتجات المتبادلة . وتبقى ملكية وسائل الانتاج ، التي هي نفسها نتاج للعمل الاجتماعي ، رغم قلة أهميتها ، في يد المنتجين انفسهم . والانتاج السوقي البسيط هو الشكل المسيطر من أشكال الانتاج السوقي ، وبالتالي فان الاسعار تكون هنا متكافئة مع القيم المتبادلة .

في النمط الرأسمالي ليست المعدات ذات اهمية كبيرة فقط ، لكن ملكيتها أيضا محصورة ودورها بالتالي مسيطر . ولهذا لا بد أن يتقاسم اعضاء الطبقة المسيطرة العمل الذي يقدمه المنتجون ، حسب أهميتهم التي يعينها حجم رساميلهم : القسم من الرأسمال الاجتماعي الذي يسيطر كل منهم عليه . وقانون القيمة يظهر في المستوى الثاني في شكل معقد ، وتستخرج الاسعار من القيم بصورة تساعد على اعادة توزيع فائض ـ العمل الاجتماعي .

ومن الممكن بالتأكيد وصف نظام الاسعار النسبية للراسمالية دون المرور بـ «وسيط» القيمة . وهذا ما عمله **بيرو سيرافا** . وهذا الوصف يأخذ شكل منظومة معادلات تترجم العلاقات البين ـ صناعية : فكلفة أي ناتج هي مبلغ كلفة العناصر المكوّنة للرأسمال الثابت (الداخل المادي ، أي الكميات الفيزيائية لكل داخل استهلك مضروبة بأسعارها) وللاجور (كميات العمل مضروبة بمعدل الاجور) وللربح (مقسما حسب قيمة الدخول التي ما هي الا الشكل الذي يتبلور فيه «الرأسمال») . والحل الذي تقدمه المنظومة يعطي منحنى الاسعار النسبية دون المرور بوسيط القيمة . لكن هذه المنظومة تظل وصفية طالما أن كتابتها تفترض من جهة ان يكون كل من الناتج وقوة العمل عبارة عن سلعة ، أي طالما أن فائض ـ العمل يبقى وأن حجمه يظل محدداً، ومن جهة ثانية تفترض أن فائض ـ العمل هذا ينقسم فعلا حسب نسب الرساميل الموظفة . فكتابة المنظومة هذه تفترض اذن النمط الرأسمالي .

هذا الوصف يبرهن على أن الرأسمال ليس شيئا ، ولكنه علاقة اجتماعية ، ذلك أن منحنى الاسعار النسبية يعتمد في الوقت نفسه على معدلات الاجور والربح الوسطي ، بمعنى آخر ان العقلانية الاقتصادية ليست شيئا مطلقا وهي لا يمكن ان تتجاوز عقلانية العلاقة الاجتماعية التي تحدد تقسيم الدخل بين الاجور والارباح ، أي تقسيم وقت العمل الاجتماعي بين العمل المدفوع وفائض ــ العمل . وهي لا تسمح مع ذلك بفهم منبت وتطور النمط الرأسمالي ، ذلك أنها تفترض وجوده مسبقا .

والنقد الماركسي للاقتصاد السياسي يزودنا ، وحده ، بمنظومة المفاهيم اللازمة، وذلك حين يضع نفسه في حقل التفسير اللازم الذي لا يمكن أن يكون الاقتصاد ولكن المادية التاريخية . واذا كان من الممكن نقد تحول القيم الى أسعار ، بالطريقة التي بينها **ماركس** في **الكتاب الثالث** ، فهذا ممكن فقط في حدود النظرة الاولية . ان نظام التحول ليس تاما : فعناصر الرأسمال الثابت محسوبة هنا حسب قيمها وليس حسب أسعارها (**الكتاب الثالث** الذي نشر بعد وفاة **ماركس** يظل في هذا الصعيد مجرد معالجة أولية) . ومن الممكن ايجاد منظومة حسابية متكاملة لتحول القيم الى أسعار لكن على شرط أن نقبل أن المعدل الوسطي للربح لا يمكن ان يكون مساويا لمعدل فائض القيمة .

يقوم معدل الربح في الواقع على العلاقة بين قيمة مجموعة من المنتجات (المنتجات أ) وقيمة مجموعة أخرى (المنتجات ب) وذلك في نظام أسعار مختلفة عن النظام الذي يتحدد في اطاره معدل فائض القيمة باعتباره علاقة بين قيمة المنتجات آ (محسوبة بكميات فيزيائية ــ مادية) وقيمة المنتجات ب . وعدم التطابق هذا هو السبب الذي يخفي من أجله النظام الرأسمالي أصل نشوء الربح ، ويظهر الرأسمال كما لو كان شيئا له انتاجية في ذاته .

وادراك هذا الضياع الاقتصادي هو الذي دفع الى فهم القوانين الجوهرية لتطور النمط الرأسمالي . فهو يأخذ بالحسبان منطق توزيع فائض ــ العمل حسب أقسام الرأسمال الاجتماعي الذي تشرف عليه مختلف الاقسام الاجتماعية للطبقة المسيطرة. وهو يأخذ بالحسبان ثانيا تنافس وتنقل الرساميل : الشرط الاساسي لتعديل معدل الربح . هذا التنافس يعطي بدوره هذه الخاصية الذاتية للنمط الرأسمالي : وهي أن تقدم القوى المنتجة يتحقق داخليا ، في علاقة مع اشتغال النظام ، الامر الذي يجبر أصحاب المشاريع على تقليد صاحب المشروع الذي يدخل في الانتاج تقنية أكثر تقدما . هذا التشكل الداخلي للتقدم يظهر «كمعطى خارجيا» وبالتالي يضيع على المجتمع سيادته على مصيره .

ان رفض تحليل تحول القيم الى أسعار يعني اذن رفض استعادة سيادة المجتمع على نفسه ويعني أيضا التخلي عن امكانية تجاوز الرأسمالية وهجر المشروع الاشتراكي .

وفي القرن التاسع عشر على كل حال ، كانت الاشتراكية ــ الديمقراطية الالمانية

قد اعتقدت أن الاشتراكية يمكن أن تتشابه مع الراسمالية في اختياراتها الاقتصادية «العقلانية» مع نزع ملكية الرأسماليين . لكن **ماركس في نقد برنامج غوتا ، وانجلز في ضد دوهرينغ**، كانا قد احتجا ضد تخفيض الاشتراكية هذا الى مجرد «رأسمالية دون رأسماليين» ، الاشتراكية التي تنطوي في الواقع على بذرة رأسمالية الدولة .

وتعميم الشكل السلعي للربح ، ثم العبور من تعبير بسيط الى تعبير معقد للقيمة ، يحيل الفائدة التجارية الى القاسم المشترك لربح الرأسمال . فالربح التجاري كما هو معروف مقولة سابقة على الراسمالية ، فهو لا يفترض الا الإنتاج السوقي. وفوائد التجارةالماقبل رأسمالية هذه ما هيالا مدخول الاحتكار، وباعتبارها كذلك فهي لا تخضع لاية قاعدة دقيقة . وعندما تتجاهل المجتمعات التي تربطها علاقات التجارة الاحتكارية بعضها البعض ، وتجهل الكلفة الاجتماعية الحقيقية لانتاج المنتجات المتبادلة فان الفائدة التي يمكن ان تجنى من الاحتكار التجاري ستكون فائدة قصوى . وهي تعبر عن انتقال فائض طبقة او احيانا مجتمع أجنبي الى مجتمع آخر، مجتمع التجار ــ وأصل هذا الفائض يمكن ان يكون ريعا عقاريا ، أو بشكل عام خراجا . ومنذ ان يصبح نمط الانتاج الرأسمالي مسيطرا فان الشكل المسيطر للفائض يصبح الربح . وتصبح الفعاليات التجارية فعاليات رأسمالية كغيرها ويتسع تأثيرها ليشمل كل المنتجات ، وتكف عن كونها احتكارا .

والمنتجون الرأسماليون يعرفون الكلفة الاجتماعية لانتاج هذه المواد ، ويقود التنافس اذن الى اشتراك الرأسمال المقدم في التجارة في الاقتسام العادل العام للربح . والفائدة التجارية تصبح ربحا رأسماليا تجاريا ، طالما ان ربح الرأسمال التجاري هذا يتقاضى جزاءه كالبقية حسب المعدل الوسطي للربح . بالتأكيد يبقى خبراء الرأسمال التجاري عبارة عن تحويل وهو ينضح من فائض قيمة مولود في قطاعات أخرى : في الانتاج . لكن هذا التحويل يصبح منذ الآن محددا حسب معدل الربح الوسطي ، الذي يستند في التحليل الاخير على معدل فائض القيمة .

وبالطريقة نفسها فان تعميم الشكل السلعي للمنتجات يحول ميدان الفعاليات الماقبل ــ رأسمالية . لقد كانت الزراعة هي الحقل الاساسي للفعاليات السابقة على الرأسمالية حيث كانت تسيطر العلاقات الاقطاعية . وكان الريع العقاري يمثل الشكل السائد في الفائض الاقطاعي ، أما الملكية العقارية المحصورة في أيدي الطبقة المسيطرة الماقبل ــ رأسمالية فقد كانت التعبير الحقوقي عن هذه العلاقات الاقطاعية. وقد اظهر **ماركس** كيف أن الملكية العقارية تعيق تطور الرأسمالية في الزراعة ، لانها تعطي للمحتكرين أي للملاك العقاريين وسيلة تمكنهم من الحصول على قسم من فائض القيمة المنتج في مكان آخر ، وتحويله الى شكل ريع مطلق . لكن اذا كانت الرأسمالية تحترم الملكية العقارية ، فذلك ليس لاسباب سياسية (تحالف جميع الطبقات المالكة في الانماط القديمة وفي النمط الجديد الرأسمالي ضد الطبقات المسحوقة) ، ولكن ، وبشكل خاص ، لان لها مصلحة في ذلك . فالرأسمالية لا يمكن في الواقع ان تتطور طالما ان المنتجين لم يطردوا من النمط الماقبل ــ رأسمالي

ليصبحوا تحت طلب الرسمال كبروليتاريين . وتملأ الملكية العقارية هذه الوظيفة خلال مرحلة الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية ، مرحلة الميركنتيلية . وبضغط توسع المبادلات التجارية يتحول الملاك العقاريون بدورهم الى منتجين للسوق . والثورة الزراعية التي تبعت الثورة الصناعية في **انكلترا** ثم في **اوروبا** القارية تعبر عن توسع المبادلات السوقية حتى تشمل الانتاج الزراعي وهذا ما يجد في استبدال الريع الطبيعي بالريع النقدي تعبيره المباشر .

ولا يلبث التنافس حتى يشمل الانتاج الزراعي ، ويثير التحديث الذي يتطلبه هذا التنافس موجة ابعاد الفلاحين الفائضين في الريف ، ويرمي بهم خارج الانتاج ليصبحوا بروليتاريين .

اما الريع المطلق ، «نمط تمفصل النمط الاقطاعي المسيطر عليه مع النمط الراسمالي المسيطر» ، حسب عبارة **ري** Rey فهل من الممكن تحديده ؟ في **الكتاب الثالث** من **رأس المال** يطرح **ماركس** ان تحويل فائض القيمة الى الملاكالعقاريين ممكن لان التركيب العضوي للراسمال هو أعلى في الصناعة مما هو عليه في الزراعة، وينتج من ذلك أنه اذا كان معدل فائض القيمة متساويا فان فائض ـ القيمة المنتج في الزراعة أعظم بالنسبة لراسمال معين مقدم مما هو عليه في الصناعة : فالزراعة هي فعالية «خفيفة» . والملكية العقارية تتعارض مع امتداد تعادل اقتسام الربح الى الميدان الذي تسيطر عليه ، انه فائض القيمة المحتفظ به اذن، والذي لا يدخل في عملية الموازنة وتعديل الفوائد ، هو الذي يحدد الريع . في الواقع لا يبدو لنا هذا التفسير الذي يعطيه **ماركس** ضروريا . حتى حين يكون التركيب العضوي للراسمال في الزراعة مساويا لما هو عليه وسطيا في الصناعة ، او حتى أعلى منه، فان الاحتكار العقاري يسمح بوجود بنية لاسعار المنتجات الزراعية بالمقارنة مع أسعار الصناعة ، قادرة على تحقيق تحويل القيم ـ تحويلا حقيقيا وليس مجرد الاحتفاظ بشيء خارج اطار آلية تعادل الاقتسام ـ في صالح الملاك الاحتكاريين ، هذا التحويل الذي يكوّن ريعهم . وبهذا فان هذا الريع لم يعد محددا بالتركيب العضوي المقارن في الزراعة والصناعة لكن فقط بعلاقة اجتماعية : علاقة القوى التي تسم بميسمها تقاسم السلطة الاجتماعية والسياسية بين البرجوازية والملاك العقاريين . والريع لا يتلاشى الا اذا تلاشت ملكية الارض . وهكذا فان البرجوازية تهاجم الملكية العقارية بفتح اراض جديدة أمام الانتاج الزراعي غير خاضعة لملاك ، أي عن طريق منافسة المنتجات القادمة من زراعة تسيطر عليها الملكية بمنتجات زراعة يكون فيها استعمال الارض حرا للجميع وليس حكرا عقاريا لاحد : وهنا يكمن معنى فتح السوق الانكليزية للقمح الامريكي في القرن التاسع عشر . او أيضا بمزاحمة المنتجات الزراعية في المركز بمنتجات الزراعات المحيطية الخاضعة للملكية العقارية حيث جزاء العمل أضعف وحيث معدل فائض القيمة أكثر ارتفاعا .

ويكتسي الريع ، الذي يبقى طالما بقيت الملكية العقارية ، اعتبارا من الان ، وانطلاقا من سيطرة العلاقات الراسمالية ، شكل ربح راسمالي : أي ربح الراسمال

«الموظف» في شراء الارض . في التشكيلات الماقبل ـ راسمالية تظل الارض حكرا لطبقة ضد طبقة أخرى . أما في التشكيلات الرأسمالية فانها تصبح موضوع مضاربة تجارية . ويصبح سعرها ـ وهذه مقولة جديدة ـ هو الريع الذي يمكن ان تقدمه مرسملا . وبهذا فان هذا الريع يظهر كجزاء للراسمال المكرس لشرائها .

ولا يحتل الانتاج الزراعي ، في التشكيلات الرأسمالية المتقدمة ، الا مكانة محدودة في الانتاج الاجتماعي . الارض الزراعية تصبح إذن موضوع مضاربة دائمة وسهلة لا تصطدم ابدا بمقاومة طبقة اجتماعية فلاحية ـ لم تكن الزراعة بالنسبة لها حقل انتاج فقط ولكن نمط حياة ايضا . الريع العقاري الزراعي يتلاشى اذن طالما ان ربح المشاريع الزراعية الراسمالية ـ القسم الذي يحق لهذه المشاريع من فائض القيمة الاجتماعي ـ هو الذي سيكافيء كل الراسمال المقدم ، بما فيه الرأسمال المكرس لشراء الارض . فالارض تحتفظ بسعر لانها موضوع احتكار .

وفي كل مرة يكون فيها حق استعمال الشروط الطبيعية (أو الاجتماعية) للانتاج خاضعا للاحتكار ، تظهر مشكلة تحويل القيم . ولهذا السبب بالذات ليس من الممكن فهم المشكلة بالانطلاق مباشرة من تحليل الاسعار .

واذا كانت مشكلة الريع الزراعي قد فقدت في الانظمة الرأسمالية المتقدمة من حدتها النظرية أو على الاقل الكمية ، فان الريع العقاري المديني يكتسب بالمقابل ، كل يوم ، اهمية كمية متزايدة . ويدعي ايديولوجيو النظام ان الريع العقاري هو الوسيلة «العقلانية» التي تجعلنا نتجنب زراعة البطاطا في الشانزيليزيه .

في الواقع نحن نعرف ان المجتمع ليس هو الذي يحدد الحق في استعمال أراضي الشانزيليزيه ، ولكن الذي يحددها هو فريق اجتماعي احتكاري ، أي ملاك هذه الاراضي . وحجم القيم المحولة نتيجة لهذا الوضع يتوقف فقط على قوة هذا الفريق الاجتماعية .

والامر نفسه ينطبق على «الثروات الطبيعية» ، المناجم ، الغابات ، والثروات المائية والبحرية في حدود أن حق الاستفادة منها خاضع لحكر اجتماعي . وقد بين **ماركس** في **نقد برنامج غوتا** ان العمل الاجتماعي هو المصدر الوحيد للقيمة ، لكن لا للثروة . فهذه الاخيرة هي كمية الموضوعات النافعة (من وجهة النظر الاجتماعية لا الفردية) التي نحصل عليها باضافة كمية معينة من العمل الاجتماعي . وهذا العمل الاجتماعي لا يقوم في عالم مجرد غير مادي لكن ضمن شروط طبيعية معطاة . والتمييز بين الطبيعة والمجتمع هو الذي يشرط العلم الاجتماعي ويحدد الانسانية بتفريقها عن الفلك الحيواني . فاذا استطاع المجتمع ان يضبط حق الاستفادة من كل الشروط الطبيعية فبامكانه عندئذ ان يخطط استعمالها بشكل عقلاني ، اي انه سيختار الطرق والوسائل التي تتيح الحصول على الحد الاقصى من المنفعة مقابل كمية محددة من العمل الاجتماعي ، وذلك باستخدام الثروات الطبيعية في أفق زمني اجتماعي معين. أما في المجتمع الرأسمالي فان الفوضى القصوى هي التي تنظم حق الاستفادة من هذه الثروات الطبيعية . فبعض هذه الثروات تظل مفتوحة وحرة الاستعمال ،

وبالتالي مبذرة وذلك ضد المصلحة الاجتماعية ، كما تظهر لنا اليوم مشاكل البيئة (تسميم الجو ، والمياه الخ.) وحق الاستفادة الحرة يخرج استعمال هذه الثروات من الميدان الاقتصادي: فالبنسبة للمؤسسة الرأسمالية تمثل هذه الثروات «اقتصادا خارجيا» ، في حين ان استعمالها على الصعيد الاجتماعي له كلفة حقيقية : كلفة «النضال ضد تسميم البيئة» (كلفة «التنظيف» التي تدفعها السلطات العامة ، كلفة الخدمات الصحية ، وانتقال الافراد ، الخ) . اما القسم الآخر من هذه الثروات فهو مستملك ، وسعر استملاكها من قبل صاحب العمل الراسمالي يتوقف على العلاقات الاجتماعية بين الطبقة الرأسمالية والفريق الذي يحتكر حق الاستفادة من هذه الثروات . ففيما يخص الثروات الباطنية مثلا ، فان هذا السعر يتغير من النقيض الى النقيض حسبما يفصل المشرع بين ملكية الارض وملكية باطن الارض ، او حسبما تكون الارض ملكية خاصة ، وباطن الارض ملكية عامة الخ. أي حسبما تكون الشروط الاجتماعية التي تحدد أطار الفعاليات الاقتصادية .

ويمكن ان نمشي خطوة أخرى وذلك بالاخذ بالاعتبار مراحل تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في النظام الرأسمالي . فالمرحلة الميركنتيلية ، التي هي مرحلة تشكل النظام ، والتي تتحدد في تكوين قطبي النظام الراسمالي (تركز الثروة ــ المالية والتكديح) هي مرحلة انتقالية : فمن جهة نجد ان قانون القيمة يظهر في شكله البسيط ، خاصة في القطاع البضاعي الصغير ، لكن من الجهة الثانية نجد أن تركز الثروة ــ المالية يحدث في قطاع لم يخضع بعد لقانون القيمة ، أي في قطاع التجارة الكبرى الاطلسية المنظمة كاحتكار . والثورة الصناعية ، اي التقاء وامتزاج القطبين اللذين تكونا في المرحلة الميركنتيلية ، تفتح الطريق الى نمط الانتاج الرأسمالي الناجز: فالثروة ــ المالية تتحول الى راس مال وذلك حين تخضع للعمل تحت اشرافها قوة العمل «المحررة»، التي تصبح بدورها بروليتاريا . ويتميز القرن التاسع عشر حتى ١٨٨٠ ــ ١٨٩٠ بسيادة الشكل الصناعي في التشكيلات الرأسمالية المركزية . فالرأسمال الغالب هو الرأسمال الصناعي المكون من خلايا مستقلة ذاتيا في مستوى المشروع غالبا (الذي يبقى في معظم الاحيان مشروعا عائليا) . ويعطي التنافس لقانون القيمة ، في شكله المعقد ، حقل نشاطه الاقصى . لكن هنالك عوائق ايضا امام هذا النشاط خاصة في ألزراعة التي تظل ، بسبب ملكية الارض ، محكومة بحكر طبقة الملاك . أما تمركز الرأسمال المستمر كنتيجة للمزاحمة فقد ادى في نهاية القرن الى تغير نوعي في الطابع السائد للنظام . وتعميم الشكل الاحتكاري للرأسمال يشهد على ان مستوى تطور القوى المنتجة قد تجاوز الان مستوى علاقات الانتاج . لان الاحتكار هو قبل كل شيء عقبة امام تعادل الربح . والاسعار لم تعد اذن محددة بقانون عام ، انطلاقا من القيم . ولم يعد هناك أية عقلانية ، حتى ظاهرية ، لنظام الاسعار . فالاسعار تحددها الآن علاقات القوة الاجتماعية في داخل الطبقة المسيطرة ، بين المجموعات المالية التي تسيطر على مختلف قطاعات الفعالية . حتى هذه اللحظة ، كانت العلاقات الاجتماعية التي تتدخل في تحديد الاسعار النسبية محددة فقط

بالعلاقات التي تجمع بين الطبقة الرأسمالية المسيطرة مأخوذة ككتلة واحدة ، وبين الطبقات والمجموعات الاجتماعية الاخرى . اما الآن فلم يعد هناك معدل واحد للربح لكن اثنان : الاول هو الذي يحكم القطاعات الاحتكارية والثاني الذي يحكم القطاعات التنافسية الخاضعة . والسياسة ، أي الاعتماد على قوة التدخل في الميدان الاقتصادي ، تأخذ الآن أبعادا جديدة .

والمخرج الوحيد الرأسمالي تجاه التجاوز الاشتراكي للنظام ، وتجاه التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج هو رأسمالية الدولة . ومركزة كل الانتاج على الصعيد الوطني ، باستبدال ملكية الفئات الاجتماعية بملكية الدولة ، تتفق مع علاقات الانتاج في مستوى تطور القوى المنتجة. فهي تقيم من جديد الطابع الاجتماعي للرأسمال ، الذي يخفيه تقسيم هذا الرأسمال الى أقسام متعددة وخاضعة للملكية الخاصة . وهذه المركزة تفرض عندئذ التخطيط الاجتماعي كطريقة للادارة الاقتصادية . فكيف يمكن تحديد أسعار لا تكون اتفاقية اذن ، طالما ان كل الانتاج الاجتماعي يظهر كسلعة واحدة ــ وتظهر قوة العمل باعتبارها القوة الوحيدة الاخرى ؟ وحول هذه النقطة الاخيرة بالذات تقوم الحدود الفاصلة بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة . وهي تقابل حدودا طبقية ، اي الحدود التي تفصل البروليتاريا ، التي تستمر في بيع قوة عملها ، والبرجوازية التي أصبحت طبقة ــ دولة كما كان عليه الحال في النمط الخراجي . وتجديد المجتمع الرأسمالي بهذه الطريقة يقابله ايضا احتفاظ الصعيد الاقتصادي بسيطرته على الصعيد السياسي ــ الايديولوجي ، فالحل الذي تقدمه رأسمالية الدولة لمشكلة التخطيط سيكون الحل الرأسمالي : تحديد «الاسعار» التي «تجزي» بشكل عادل «الرأسمال» (أو أقسامه المتعددة) المستثمر في شتى فروع النشاطات . وحين يستعيد الاقتصاديون الروس هذه الصيغة فهم يرجعون في الواقع الى«العقلانية» التي تميز النمط الرأسمالي، المزعزع بسبب الاحتكارات الفردية .

لنوجز كلامنا . ليس للحساب الرأسمالي اية عقلانية في ذاته . فالعقلانية هي دائما بالنسبة الى نمط انتاج ، وهي لا تتجاوز ابدا اطار علاقات الانتاج الخاصة بهذا النمط . في النمط الرأسمالي ، وبشكله الناجز ، هذه العقلانية محدودة جدا : من جهة بالعلاقة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد معدل فائض ــ القيمة ، اي معدل استغلال العمل ؛ ومن جهة اخرى بالعلاقات الاجتماعية الثانوية التي تحدد العلاقات بين البرجوازية والملاك العقاريين الذين يتحكمون بالتمتع ببعض الثروات الطبيعية. ومع ظهور الاحتكارات الفردية ينضاف تحديد جديد : هو ما تعينه العلاقات الاجتماعية داخل الطبقة البرجوازية المسيطرة .

ومحصلة الحساب الاقتصادي القائم على هذه الشاكلة لا عقلاني من وجهة نظر اجتماعية ، وهذه اللاعقلانية تظهر حالما يتطلب مستوى تطور القوى المنتجة ان تكون هذه القوى خاضعة لاشراف المجتمع بأكمله . وهنا يمكن تحديد موقع معنى مشكلة «البيئة» . وهذه العبارة ، غير المناسبة ، تشهد على ان المشكلة قد عيشت فقط

من قبل المجتمع كمصيبية ولم تفهم بشكل علمي . وهي تغطي مجموعات من الوقائع يمكن تحديد مواقعها في مستويات ثلاثة حيث تتجلى لاعقلانية النظام : ١ ــ تبذير «الموارد البشرية» ، ٢ ــ تبذير الثروات الطبيعية و٣ ــ الافق الزمني الضيق بالضرورة «للحساب الاقتصادي» .

والنمط الرأسمالي يعتبر الانسان قوة عمل ، يدا عاملة ، وليس غاية ، وقانونه الدائم هو اذن محاولة تخفيض كلفة قوة العمل هذه ، رفع معدل فائض ــ القيمة الى اقصى حد ممكن ، والقذف بكل ما سميناه خطأ «كلفة اجتماعية» او «الكلفة البشرية» (تعليم ، صحة ، الخ) خارج الاقتصاد ــ في ميدان «الاقتصاد الخارجي» بالنسبة للمشروع ــ وعبارة «كلفة» تعبر في اختيارها عن الضياع الاقتصادي (مثلها مثل عبارة «موارد بشرية» التي تشير جيدا الى ان الانسان هو مجرد «مورد» للرأسمال) . ورأسمالية الدولة تتحرك على اساس القانون نفسه : قوة العمل تظل فيها سلعة ، والضياع ألاقتصادي يدوم . اما الاشتراكية فانها تتحدد بالاشراف الاجتماعي على العلاقة الثلاثية بين مدة العمل الاجتماعي المصروفة من اجل اعادة انتاج دائرة الانتاج ، ومدة العمل الاجتماعي المبذولة في سبيل توسعه ، ثم مدة اللاعمل . وبهذا بالضبط فان الاشتراكية تتيح السيطرة على التراكم ، الذي يسيطر في النمط الرأسمالي على المصير الاجتماعي .

ان نمط الانتاج الرأسمالي يأخذ اولا بالحسبان استعمال الثروات الطبيعية ، وذلك حسب الصدفة القائمة على علاقات اجتماعية لا تخضع لاشراف المجتمع . و«سعر» المنتجات الذي يحدد استعمالها النسبي ، يحتوي او لا يحتوي ، وذلك حسب الحالة ، على الهامش الضروري الذي يتيح للمجتمع امكانية صيانة او تجديد خزينته من هذه الثروات . وهكذا نرى ان معدلات تراكم مرتفعة ، محسوبة بعبارات المحاسبة القومية الكلاسيكية مثلا ، وبالتالي معدلات زيادة في الناتج الاجتماعي محسوبة بالحدود نفسها ، قد تم الوصول اليها بالتخلي عن مصالح المستقبل ، وباستنفاذ الموارد الطبيعية .

ان المجتمع الذي يريد أن يتحكم بمستقبله يجب ان يتمتع اولا بأفق زمني بعيد النظر . وهذا كان شأن المجتمعات الماقبل ــ رأسمالية حيث لم يكن الصعيد المسيطر هو الاقتصادي ولكن السياسي ــ الايديولوجي . وعلى كل حال فان هذه المجتمعات لم تكن تتحكم في الطبيعة ، وذلك بسبب ضعف تطور القوى المنتجة . وهذا هو اساس ضياعها الديني . وهذه المجتمعات كانت تبني اهرامات او كاتدرائيات ، اي معالم مكرسة للابدية ، وليست موجهة في موضوعها لخدمة الانسان ، ولكن للآلهة. اما المجتمع الرأسمالي فليس عنده هذا الادعاء : فاذا كان قد حرر البشر من الآلهة الا انه لم يحررهم من انفسهم . وهو لا يستطيع ان يقدم لهم الا ايديولوجية مضيّعة، ايديولوجية الاستهلاك ، وذلك يعبر عن الافق ذي البعد الزمني الضيق جدا «لتزايد» الاستهلاك دون اية علاقة بالحاجات الانسانية الحقيقية . وهذا الضيق المتزايد للأفق الزمني ينبع من الوظيفة المسيطرة لمعدل فائض ــ القيمة . ذلك ان هذا المعدل يحدد

وتيرة التراكم ، وإذن في الواقع ، «معدل الانجازات الراهنة» التي ستتم على اساسه عملية الاختيار . فهو يبدو كما لو انه يعقلن اللاعقلاني . ولكننا نعرف ان معدلا من ٧ الى ١٥ بالمئة يعني ان الاختيارات تختلط في حدود أفق عشرة الى خمسة عشر عاما بالاكثر . وفي الحقيقة ليس «الحساب الاقتصادي» الا تبريـرا ايديولوجيا للسلوك العفوي للمشروعات الرأسمالية . وحتى حين يتم تعميمه على الصعيد الوطني او «الاجتماعي» ويتم تنقيحه من الاخطاء الاكثر خطرا ، انطلاقا من «اسعار المرجع» فهذا لا يغير في الواقع شيئا من محدودية منظوراته . وأزمة حضارتنا تكمن برمتها في هذا التخفيض الجنوني للوقت البشري . وأحد معالمها يظهر في التناقض بين «اهداف» التعليم واهداف نظام الانتاج . ففي عالم يتقدم بسرعة لا يمكن ان تقتصر الثقافة على تعليم التقنيات التي تتطابق مع طاقات مهنية معينة ، والتي لا يمكن ان تعرف لاكثر من عشرين سنة مسبقا . ان عليها ان تعمل على خلق رجال قادريـــن فيما بعد ، بأنفسهم ، وخلال حياتهم كلها ، على التكيف ، وعلى التقدم ، وايضا بمعنى معاكس، قادرين على تكييف التطور الاقتصادي حسب وقع ارادتهم . لكن هذا ليس موضوع «التخطيط الثقافي» : فباعتبار هذا التخطيط ضحية للضياع الاقتصادي ، سيأخذ قضية التشكيل الثقافي كقضية كلفة (هي جزء من الاقتصاد الخارجي بالنسبـــة للمشروع) وسيقترح اذن تكيف منتجاتها حسب حاجات الاقتصاد ، هذه الحاجات التي لا يراها النظام في الواقع لابعد من عشر الى عشرين سنة .

اما الحساب الاقتصادي العقلاني لمجتمع اشتراكي فلا يمكن ان يكون مؤسسا على المبادىء نفسها . ويجب التذكير بأن الحساب بالقيم (لا بالاسعار) بالنسبة لمجتمـع مأخوذ ككل هو وحده الحساب الذي له معنى ، اي الحساب حسب مدة العمـــل الاجتماعي . وكل محاسبة بالاسعار «تسوّي جزاءات الرأسمال» ليس لها اي معنى. وتنظيم تقسيم العمل الاجتماعي (بين انتاج المعدات وانتاج مواد الاستهلاك) والمـدة الضرورية للانتقال من بنية الى بنية اخرى لهذا التقسيم، تعبر عن مستوى اعلى من تطور القوى المنتجة (مدة يحددها في التحليل النهائي الوقت اللازم لتشكيل ولتحويل الافراد : تكوين تقني ، اعادة تنظيم الانتاج ، الخ) ، هذا التنظيم وتلك المدة يجب ان ينظر اليهما من خلال الاختيار الوحيد : اختيار الحل الذي ينقص الى الحد الأدنى مدة العمل الاجتماعي الضرورية في أفق زمني معين . وهذا الافق الزمني يجب ان يحدده المجتمع بالاستناد الى أقصى معارفه عن المستقبل . اما بالنسبة للاشيـــاء المفيدة التي يجب انتاجها ، فيجب ان تكون متعلقة بشكل واضح ودائم بالحاجات التي يعبر عنها المجتمع ، بغض النظر عن اي مرجع قائم على الاسعار (وبالتالي على السوق وعلى توزيع الدخل الذي هو بالضرورة غير متكافىء) : وبهذا فقط يستطيع المجتمع ان يختار بين وقت العمل ووقت اللاعمل ، بدل ان يظل محصورا في نطاق الاختيار التافه «للمواد» ـــ أذ ان وقت العمل الاقصى ليس موضع نقاش . بالنسبة للرأسمالية ، ليس هدف النظام في الواقع دفع الانتاج الى الحد الاقصى ، لكن دفع فائض القيمة ، وهو الذي يحدد الضياع الاقتصادي . واخـــيرا ، فان الثروات

الطبيعية يجب ان تؤخذ كلها بالحسبان ، ويجب ان يوجه ، ضمن أفق زمني معين، جزء من الانتاج لصيانة واعادة بناء هذه الثروات . وهذا الجزء الصغير يحدد اختيار الخيارات ، وهو سيعتمد على منظورات التقدم العلمي الذي يبيح استنفاذ مورد اذا أمكن أيجاد مصدر جديد لانتاج نفس المواد وتلبية الحاجات نفسها . وهذا هو معنى «اعادة البناء» . وهكذا يجب فهم ملاحظة **ماركس** التي تقول انه في نظام اشتراكي فان العامل لا يستطيع ان «يستلم كامل انتاج عمله» كما كان يدعي الاشتراكيون السذج .

٢ ـ تراكم الراسمال في التشكيلات الراسمالية المركزية

يختلف النمط الرأسمالي عن كل الانماط السابقة في هذه النقطة الجوهرية وهي ان استملاك وسائل الانتاج ، التي هي نفسها نتاج العمل الاجتماعي ، هو الذي يتحكم بالعملية الانتاجية ، وليس كما كان الوضع من قبل ، اي أستملاك الوسائل الطبيعية. وهذه الخاصية ، التي تعبر عن قفزة نوعية في مستوى تطور القوى المنتجة ، تجد انعكاسا لها في التعريف السوقي «للرأسمال» ، المفهوم كمعدات مادية ، وفي التعبير السيء الحظ ، «تقنية رأسمالية» ، المستعمل من قبل الاقتصاد الاصطلاحي للاشارة الى هذه القفزة النوعية . يدعي الاقتصاد الاصطلاحي انه يبني تحليلاته على واقع ان المعدات يتم انتاجها في وقت أسبق من وقت انتاج مواد الاستهلاك . و«تحويل» الانتاج عن وجهته هو القاعدة التي تقوم عليها «النظرية الهامشية» وهو الذي يسمح لـ **بوهم باورك** باقامة «انتاجية الرأسمال» على «انخفاض القيمة في المستقبل» («ثمن الوقت») . في الواقع ، هذا لا معنى له ابدا . فما يميز النمط الرأسمالي هو الانتاج المتواقت لمواد الانتاج ولمواد الاستهلاك ، وتقسيم العمل الاجتماعي بين هذين الفرعين الاساسيين من الانتاج الاجتماعي . وتحليل تمفصل هذين الفرعين هو الذي يجب ان يكون مركز تحليل التراكم . في الواقع ، ان تقسيم العمل الاجتماعي هذا هو الذي يقود ويعكس مستوى تطور القوى المنتجة، وكذلك الانتاجية العامة للعمل الاجتماعي (كمية المنافع الحاصلة من عمل موزع بطريقة معينة) ، كما يتحكم ايضا بتوزيع الدخل الاجتماعي . والتمفصل المسيطر في نظام راسمالي قائم بذاته هو اذن التمفصل الذي يربط انتاج مواد الاستهلاك بانتاج المعدات المكرس لانتاج المواد الاولى . وهذا التمفصل قد طبع التطور التاريخي للرأسمالية في مركز المنظومة، في **اوروبا** ، **وأمريكا الشمالية** وفي **اليابان** . وهو يحدد بشكل تجريدي عام نمط الانتاج الرأسمالي «الصافي» وكان موضوع تحليل ، بما هو كذلك ، في **«الرأسمال»** . ويمكن تبيان ان عملية تطور **الاتحاد السوفياتي** ، وكذلك **الصين** ، قائمة ايضا على هذا التمفصل بالرغم من ان صيغه تظل هنا ، خاصة في **الصين** ،

جديدة واصيلة .

ويظهر ماركس ان هناك علاقة موضوعية ، وضرورية فيما يخص نمط الانتاج الراسمالي ، بين معدل فائض ـ القيمة ومستوى تطور القوى المنتجة . ومعدل فائض القيمة يحدد بصورة اساسية : بنية التوزيع الاجتماعي للدخل الوطني (تقسيمه بين الاجور وفائض القيمة الذي يأخذ شكل ربح) ، وبالتالي ، بنية الطلب (الاجور تكون القاعدة الاساسية للطلب على مواد استهلاك الجملة ، اما الارباح فتظل كليا او جزئيا «موفرة» بقصد اعادة «توظيفها») . ومستوى تطور القوى المنتجة يعبر عن نفسه في التقسيم الاجتماعي للعمل : توجه قوة العمل ، بنسب ملائمة ، نحو القطاع (١) او القطاع (٢) من نموذج اعادة الانتاج في **الكتاب الثاني** . وهذه العلاقة الموضوعية، رغم كونها اساسية في **الراسمال** وقد تجوهلت ، خاصة في النقاش حول الميل الى انخفاض معدل الربح . والحجة المقدمة غالبا والقائلة بأن تضخم التركيب العضوي لراس المال يمكن ان يتعوض بارتفاع معدل فائض ـ القيمة ، هذه الحجة تفقـــد تماسكها اذا أدركنا ان من الممكن دوما تجاوز التناقض بين طاقة النظام على الانتاج وطاقته على الاستهلاك ، هذا التناقض اللصيق بالنمط الراسمالي . وبهذه الطريقة يظهر الطابع الموضوعي للعلاقة بين معدل فائض القيمة ودرجة تطور القوى المنتجة . وهذا النموذج النظري للتراكم هو اغنى بكثير من كل النماذج الاختبارية المصاغة بعده، لانه يظهر ان الـ «أجر الفعلي» لا يمكن ان يكون اعتباطيا ، ويعطي بذلك لعلاقات القوى الاجتماعية بنية موضوعية .

هذه العلاقة الموضوعية تعبر عن نفسها في التذبذبات الظرفية بين الفعاليـــة والبطالة . فرفع معدل فائض القيمة الى ما وراء المستوى الضروري موضوعيا يقود الى ازمة ، نتيجة لنقص الطلب . اما تنقيص هذا المعدل فانه يبطىء النمو الاقتصادي، ويخلق الظروف المناسبة لسوق عمل تلائم الراسمال . وصيغة هذا التعديل ـ الذي يتفق مع تاريخ التراكم في الثورة الصناعية في ازمة ١٩٣٠ ـ هي بالتأكيد اكثـر تعقيدا من ذلك ، وذلك بسبب التأثير الثانوي لتنوعات الاجور على اختيار التقنيات، والـــذي يترجم طابع البحث عـــن الممكن الاقصى للنظام الاقتصـــادي . فالتشغيل الكامل كاتجاه عام للنظام (هذا لا يمنع وجود البطالة ولكنه يتضمن علـى العكس وجود هامش دائم من البطالة) والتذبذبات الظرفية الكبيرة للبطالة تعبر عن نوعية اشتغال هذا النظام . والتغييرات الداخلية للراسمالية المعاصرة قد عاقت عمل آلية التعديل هذه . فتعميم الطابع الاحتكاري لراس المال من جهة وتنظيم الشغيلة على المستوى الوطني من الجهة الاخرى جعلا من الممكن وجود «تخطيط» هدفـــه تخفيف هذه التذبذبات الظرفية . فاذا ما قبلت الطبقة العاملة ان تضع نفسها دوما في هذا الاطار ، اطار النظام ، اي بشكل مشخص ، اذا ما أمكن تحت عصى الدولة، الوصول الى «عقد اجتماعي» بين الراسمال والعمل ، عقد يربط زيادة الاجور الفعلية بزيادة الانتاجية ، ضمن نسب يحسبها «التكنوقراطيون» ، فان حالة من شبـــه الاستخدام الكامل والمستقر يمكن أن تعتبر مضمونة . هذا لا يمنع ان قطاعات من

المجتمع يمكن برفضها «للعقد» أن تقوم بأعمال شغب : هذه حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستدفع ثمن التركز الرأسمالي، والتي يمكن ان تتمتع بقدرة سياسية على الشانتاج لا تنكر قيمتها . وبالاضافة الى ذلك يمكن انلا تتيح العلاقات الخارجية ايضا نموذجا للتخطيط من هذا النوع . والواقع ان التناقض يزداد بين الطابع العالمي للانتاج ــ الذي يعبر عن نفسه في تزايد وزن الشركات متعددة القوميات ــ والطابع القومي المستمر للمؤسسات ، مؤسسات الراسمال او مؤسسات العمل . وتجد الايديولوجية الاشتراكية ــ الديمقراطية ، التي تعبر عن نفسها في نماذج من هذا العقد الاجتماعي ، في حدود الدولة القومية ، حدودها ايضا .

يعكس هذا النموذج جوهر النظام . وقد جردناه هنا من العلاقات الخارجية ، وهذا لا يعني ان تطور الرأسمالية يتم ضمن الاطار الوطني المستقل ، ولكن يعني فقط ان العلاقات الجوهرية للنظام يمكن الامساك بها بتجريدها عن العلاقات الخارجية هذه . على اية حال ان العلاقات الخارجية لمجموع المناطق المتطورة مع محيط النظام العالمي تبقى كميا هامشية امام حركة المركز الداخلية ، ويمكن القول ان هذه العلاقات الخارجية قائمة ، كما سنرى ، على قاعدة التراكم البدائي وليس على اساس اعادة الانتاج الموسع . والطابع التاريخي للتمييز بين سلع الاستهلاك الشعبية والمواد الكمالية يظهر هنا ايضا بوضوح . فمن المفروض اعتبار المنتجات التي يأتي الطلب عليها من القسم المستهلك من الربح منتجات كمالية بالمعنى الضيق للكلمة . والطلب الذي يتوقف على الاجور يزداد بازدياد النمو الاقتصادي ــ تطور القوى المنتجة . واذا كان هذا الطلب ، في بداية الرأسمالية قد بقي موجها بشكل كلي تقريبا نحو مواد الاستهلاك الاساسية ، غذاء ونسيج ومسكن ، فهو يتجه الان اكثر فاكثر نحو منتجات الاستهلاك ذات الديمومة : السيارات ، الادوات الكهربائية ــ المنزلية الخ . هذا التعاقب التاريخي لانماط المنتجات «الجماهيرية» له اهمية كبرى بالنسبة لفهم المشكلة التي تهمنا هنا . فبنية الطلب في المراحل الاولى للنظام كانت تساعد الثورة الزراعية وذلك بتقديمها منافذ للمنتجات الغذائية في السوق الداخلية (وتاريخيا ، اخذ هذا التحويل الزراعي شكل ثورة رأسمالية زراعية) . ونحن نعرف من جهة ثانية الدور التاريخي الذي لعبته صناعة النسيج ونمو المناطق المدينية («عندما يكون البناء بخير كل شيء يكون بخير») في عملية التراكم . ومنتجات الاستهلاك الدائم ــ التي يتطلب انتاجها استهلاكا كبيرا لرؤوس الاموال وللأيدي العاملة الماهرة ــ لا تظهر الا عندما تكون الانتاجية في الزراعة ، وفي الصناعات التي تنتج المواد قليلة الديمومة قد قطعت وتجاوزت العتبات الحاسمة .

هذا التحليل يلعب دورا حاسما في البرهنة على صحة أطروحتنا . وسنضيف عليه ثلاث ملاحظات اخرى .

اولا ، ان التراكم الذاتي ، اي بدون توسع خارجي للنظام ، ممكن نظريا اذا كان الاجر الفعلي يزداد بقدر محسوب معين . ولكن الاتجاه العام للنظام هو نحو الاحتفاظ بمستوى الاجر الفعلي الذي لا يرتفع الا وفقط في الحدود التي تفرض فيها الطبقة

العاملة بالنضال تحسينا لحالتها . اما اذا لم يكن الاجر الفعلي يرتفع بالقدر الضروري فان التراكم يتطلب لتعويض ذلك ، توسعا دائما وخارجيا للسوق. وهنا يكمن اساس «التوسعية» الاجبارية في النمط الراسمالي . فعلى امتداد القبـرن التاسع عشر وحتى ١٨٨٠ ، وباعتبار ان الاجور الفعلية لم ترتفع بشكل كاف في المركز ، برز شكل من التوسع الضروري اعطى للمحيط بعض الوظائف المحددة ، لكن ، ومنذ العقود الاخيرة لهذا القرن ، وجدنا ان الاجور الفعلية تزداد في المركز ازديادا هاما ، الامر الذي اعطى لتوسعية النمط الراسمالي أشكالا جديدة (الاشكال الامبريالية وتصدير الرساميل) وكذلك اعطى للمحيط نفسه وظائف جديدة .

ثانيا ، ان التراكم المتركز على ذاته يحمّل النمط الراسمالي في المركز رسالة السيطرة الحصرية ، اي تحطيم كل الانماط الماقبل ـ رأسمالية . والتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المركزية تنحو الى الاندماج الكلي في النمط الذي يسود فيها، وهذا استثنائي ، اذ ان كل التشكيلات السابقة كانت عبارة عن تركيبات مستقرة لانماط مختلفة .

ثالثا ، التراكم الذاتي هو الشرط الضروري لظهور الانخفاض الاتجاهي لمعدل الربح . والاحتكارات والامبريالية تشكل رد النظام على هذا الاتجاه الى الانخفاض ، وذلك بوضع حد للتقسيم المتساوي للربح . فموجة الارباح القادمة من المحيط ، حيث كان الراسمال قد ذهب سعيا وراء معدل مكافأة افضل من جهة ، والانخفاض الدائم لمعدل الربح في المركز المتفق مع استمرار آليات التراكم الذاتي من جهة ثانية، كل ذلك يزيد من خطورة مشكلة امتصاص الراسمال الزائد . والطريقة التي يتجاوز بها النظام هذه المشكلة هي راسمالية الدولة التي تنظم مشكلة امتصاص الفائض . ان تحليل هذا الرد الذي يقوم به النظام لحل مشاكله يتطلب ادخال مفهوم جديد : هو «الفائض» الاكثر اتساعا من مفهوم فائض ـ القيمة .

ونرى مثالا على الاختلاف الاساسي القائم بين هذا التحليل الاخير وتحليل الماركسية الدوغماتية في المناقشة التي دارت حول مؤلف **باران وسويزي** : **الرأسمالية الاحتكارية** . ويتعلق الامر هنا بالمكسب الهام الذي يدمج وقائع جديدة وأساسية تخص الطريقة التي يتجاوز فيها النظام اليوم ، في المركز ، التناقض الاساسي ، الدائم والمتفاقم بين طاقته على الانتاج وطاقته على الاستهلاك . وقانون الاتجاه الى ارتفاع الفائض ، الذي هو ثمرة لسياسة الدولة والاحتكارات في عصر الراسمالية الاحتكارية المعاصرة ، لا يدخل ابدا في تناقض مع قانون الانخفاض الاتجاهي لمعدل الربح ، بل بالعكس ليس هو الا انعكاسا له في نظام هذا العصر . هناك بعض المعلقين الذين وقفوا ضد عمل **باران وسويزي** لانهما بينا ان النظام يمكن ان يستمر في الاشتغال . نحن نفضل النظرة الدينية المطمئنة حول الكارثة التبشيرية والعصر الذهبي الذي تحقق بشكل معجز ، على النظرة المقلقة الى الشروط الدائمة التغير والتي تجبرنا على تجديد تحليلاتنا دون انقطاع .

٣ ـ شروط التراكم الذاتي المركزة :
دور النظام النقدي

النظرية النقدية هي الميدان المفضل لما يسمى بال «علم الاقتصادي» الذي لا يتعرض الا لمشكلات مصطنعة . ذلك ان النقد يخفي العلاقات الأساسية ، علاقات الانتاج ، ليضع محلها العلاقات السطحية ، علاقات التبادل . في الواقع ، لا يلعب النظام المصرفي الا دورا سلبيا في تحديد كمية النقد الضرورية . بالتأكيد ، هذا النظام يمارس دورا ايجابيا في آلية التراكم (في عملية تحقيق فائض ـ القيمة) . لكن هذا هو بالضبط الدور الذي لا تراه النظرية النقدية الشائعة .

والنظرية الذاتية للقيمة لا تستطيع ان تجيب على مسألة قيمة النقد الا بالمصادرة على المطلوب : قيمة النقد تكمن بالنسبة لها في قيمة السلع التي يسمح بالحصول عليها . في الواقع هناك اربع وظائف اساسية للنقد : فهو اداة قياس القيمة ، وأداة التداول المشخصة ، والاداة الممتازة للدفع الإبرائي (الحر) ، وأداة تخزين القيمة . والنظرية الهامشية تؤكد على دور النقد باعتباره وسيلة تداول ومنه تشتق الوظائف الاخرى . أما الفكر الكينزي فانه يؤكد على وظيفة النقد ك «وسيلة تخزين» تميز بشكل خاص النقد . اما المعاصرون (**ليندهال وميردال ولندبرغ وهارود**) فهم ينسبون الى هاتين الوظيفتين دورا تكميليا ، رغم انه ثانوي بالنسبة لآليات التراكم ؛ في حين ان **مدرسة شيكاغو** تعود مع **ميلتون فريدمان** الى النظرية **الكمية** . **وماركس** ـ مع **جوزيف شومبيتر** جزئيا ـ هو الوحيد الذي فتح امكانية المناقشة حول دور النقد في التراكم .

١ ـ من التفكير الكلاسيكي الى كينز وميلتون فريدمان .

كان التفكير الاقتصادي ، الذي سماه **كينز** كلاسيكيا، كتفكير **كينز** على كل حال، ينسب دورا حاسما لمعدل الفائدة ودورا جد ثانوي للنظام المصرفي بالنسبة لآليات التطور الاقتصادي .

فالادخار والتوظيف هما بالنسبة للكتّاب الذين يهاجمهم **كينز**، معطيان حقيقيان من معطيات الاقتصاد . لكنّ الشكل النقدي الذي تتجسد فيه هذه الكميات يضيف الى الاسباب الفعلية لعدم التوازن الكامن سببا جديدا للاضطراب . يجب ان يكون هناك «معدل طبيعي» للفائدة يتيح تحقيق التوازن الاقتصادي . وستكون كمية الادخار اذا اخذنا بعين الاعتبار «أفضلية الحاضر» ، مساوية عندئذ لكمية التوظيف المطلوب ، مع الاخذ بالحسبان انتاجية الرأسمال .

لكن ، بالاضافة الى ان هذا التحليل هو مجرد لغو ـ اذ ، لا **فيشر** ولا **بوهم** ـ

بوارك لم يتمكنا من ايجاد قاعدة اخرى لانتاجية الراسمال غير قاعدة «افضلية الحاضر» رغم ان المعدل الطبيعي للفائدة لا يزيد على معدل انخفاض القيمة في المستقبل ـ ، لا تفسر الآلية التي تتحدد بها الفائدة «الطبيعية» بشكل تتقاطع فيه منحنيات العرض مع منحنيات طلب الادخار شيئا على الاطلاق . وقد بين **كينز** ذلك بشكل جيد : عندما يتغير اتجاه الطلب على الرأسمال ـ مثلا بسبب تحديث يتطلب توظيفات اكثر اهمية ـ فان الدخول تتغير ، ويتغير ايضا في هذه الحالة عرض الادخار . وبالاستعانة بالتاريخ لحل هذه المشكلة ـ عرض الرأسمال ، حسب هذه النظرية ، يتحدد اليوم بشكل توزيع وبحجم دخول البارحة ـ يتم حذف الصعوبة الاساسية بسهولة .

على جميع الاحوال لم يعط الهامشيون الاوائل اية اهمية للظروف النقدية . ومن «البدهي» بالنسبة لهم ان الظروف النقدية تقرب معدل السوق النقدية من الـ«معدل الطبيعي» . اما **فيكسل** فسيفتتح عصرا جديدا حين يكشف كيف ان عمليات تراكمية في الآليات المصرفية تسمح بابتعاد المعدل النقدي عن المعدل الطبيعي . وهذا التحليل الذي اخذه من بعد **ميردال وكينز** ثم **كاسل** قد ساهم في تفسير الدورة .

والفرضية الضمنية هنا هي ان معدل الفائدة هو الذي يحدد حجم الادخار وكذلك حجم التوظيف . والحال ان ليس هنالك شيء من ذلك . فالادخار يتوقف اساسا على الحجم المطلق والنسبي لدخول الملكية ، اما التوظيف فهو لا يتأثر الا قليلا بتنوع معدل الفائدة : انه يعتمد اساسا على درجة الاتفاق بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك .

ونحن نجد لدى **كينز** هذا التعارض نفسه بين الدور المفرط المنسوب الى معدل الفائدة والدور السلبي المنسوب للنظام المصرفي . واللاتوازن بين الادخار والتوظيف يفسر في التحليل النهائي على اساس تفضيل السيولة ، هذا التفضيل الذي يمنع معدل الفائدة من الهبوط الى ما وراء حد ادنى : فمعدل الفائدة محدد بحالة تفضيل السيولة النقدية ، آخذا بالحسبان كمية النقد المقدم من قبل المصارف . ثم بعد ذلك، هناك قوى توازن خاصة مهمتها تحديد اسعار نسبية ، مثل ان تكون الفعالية الهامشية لمختلف رؤوس الاموال مساوية لهذا المعدل . وعندئذ لن يظل هناك اي فارق بين معدل الفائدة وفعالية رأس المال وبالتالي بين اي توظيف صاف . وهكذا نلتقي مع **المدرسة السويدية** : اذا كان المعدل النقدي مساويا للمعدل الطبيعي فليس هناك أرباح . لكن هذا التوازن يمكن ان يكون ايضا توازنا قائما على نقص الاستخدام. والواقع مهما يكن حجم النقد فان معدل الفائدة لا يمكن ـ بسبب افضلية السيولة النقدية ـ ان يهبط الى ابعد من حد معين . والنظام المصرفي يصبح اذن عاجزا . ولهذا فان العديد من الكينزيين يدين سياسة التوسع النقدي التي لا يمكن ، حين يكون معدل الفائدة قد وصل الى مستواه الادنى ، الا ان تنجب التضخم ، حتى في حال غياب الاستخدام الكامل .

هذا التحليل يقوم على فكرة افضلية السيولة ، اي على فكرة الميل الى التخزين.

ماذا تعني «الحاجة للسيولة» ؟ انها ، من جهة اولى ، الحاجة الى النقد من اجل تمويل الصفقات الجارية . والى اي حد يكون صاحب المشروع مستعدا لدفع الامـــوال الضرورية لتأمين انتاجه الجاري ؟ حتى اللحظة التي تحيل فيها تكاليف هذا المعدل ربحه الى عدم . وهي ، من جهة ثانية ، الحاجة الى النقد من اجل التخزين ايضا . لكن في المجتمع الراسمالي ، وفور تكوّن المدخرات ــ الاحتياطية الضرورية لا يرغب صاحب المعمل في التخزين بل يفضل ان يوفر من اجل ان يوظف . المسألة لا تكمن اذن في معرفة لماذا لا يمكن لمعدل الفائدة ان يهبط الى أكثر من حد ادنى معين ولكن لماذا يهبط مستوى الفعالية الهامشية للراسمال الى درجة كبيرة . حول هذه النقطة تظل تفسيرات **كينز** غامضة .

ومع ذلك ، فان ما هو مخيب للأمل عند **كينز** يكمن في ان النظام المصرفي يظهر لديه عاجزا ، ليس فقط الى حد معين ، ولكن على كل المستويات . ومن الممكن ان نفكر ان النقد يلعب دورا سلبيا بمعنى ان عرضه يتكيف مع الحاجة الى السيولة . لكن **كينز** يعتبر ان هذا العرض ثابت . وهذا الثبات هو الذي يحدد ، امام طلب متذبذب ، ألتنوعات الجارية لمعدل الفائدة . بالتأكيد ، ان بعض تنوعات هذا المعدل تنتج احيانا من تكيف كمية النقد مع الطلب ، لكن هذه الصعوبات تظل وقتية ولا تستطيع ان تفسر المستوى الوسطي لهذا المعدل على امتداد فترة طويلة .

٢ ــ تعديل الاصدار حسب الحاجات .

والمسألة الاولى التي تطرح نفسها هي معرفة كيف يتم تكيف الـ كـس (كميـــة النقد × سرعة التداول) مع الـ سم (مستوى الاسعار × حجم المعامـــلات) . ليس الادخار العام كتلة متماثلة ؛ ويجب ان نميز فيه ، بين الادخار الخلاّق المؤلف مـــن كمية النقد الموضوعة على جنب من قبل اصحاب المشاريع بقصد توسيع الانتاج في المستقبل ، وبين الادخار ــ الاحتياط المؤلف من كمية النقد الموضوعة على حدة ، اما من قبل المستهلكين بهدف صرفها في المستقبل على مواد استهلاك نهائية ، او من قبل أصحاب المشاريع من أجل تمويل مصاريف الانتاج الضرورية لتأمين الانتاج الحالي للنظام وتأمين رواجه العادي .

تؤلف هذه الكمية من النقد الحاجة الاولى الاجتماعية للنقد . والنظام المصرفي، عن طريق الاعتمادات المتوسطة الاجل ، يعدل ويوازن كمية النقد الدائرة . والمصارف التجارية تقدم هذه الاعتمادات المتوسطة الاجل ردا على طلب اصحاب المشاريع ؛ هذه الاعتمادات ليس لها من وظيفة الا تمويل الاستمرار العادي للاقتصاد ، اي توزيـــع دخول وخروج الارصدة الخاصة باصحاب المشاريع حسب الوقت .

كل المسألة تكمن اذن في معرفة ما اذا كانت الحاجة الاجتماعية للنقد محددة مسبقا ، اي باعتبار ان عادات الدفع تبقى ثابتة (وهذا صحيح على المدى القصير ،

اما على المدى الطويل فان تحسين التقنيات المصرفية يسرّع من دوران النقد تجاه الحاجة المتزايدة له) ، خاصة اذا كان حجم الدخل الوطني ايضا محددا مسبقا ، وبمعنى آخر اذا كان مستوى النشاطات ومستوى الاسعار محددين مسبقا . فاذا كانت المصارف قادرة في الواقع على تعديل هذه المستويات عن طريق اضافات او اقتطاعات نقدية ، فان القول بأن النظام المصرفي ينظم كمية النقد حسب الحاجة يصبح بدون معنى .

والمقصود هنا ايضا معرفة ما اذا كان كل من مستوى النشاطات ومستوى الاسعار محددين اساسيا بكمية النقد ، او ما اذا كانا يعتمدان في النهاية على معطيات اخرى . **كينز** يؤكد ان كمية النقد المعروضة تملأ وظيفة متحول اول ، مستقل . هذه الفرضية ليست قائمة على اساس . لكن هناك ما هو أخطر : ما هي القوى التي تحدد مستوي الفعالية الهامشية للراسمال ؟ **كينز** يظل اخرس حول هذه النقطة . في الواقع ، هذه الفعالية التي ليست شيئا آخر ألا ريعية الاستثمارات، تظل مرتبطة مباشرة بدرجة التوافق بين طاقة الانتاج وطاقة الاستهلاك في المجتمع . فاذا كانت طاقة الانتاج اقوى من طاقة الاستهلاك في فترة ما ، فان ريعية الاستثمارات لن تتأخر حتى تصبح عدما، ومهما كان مستوى معدل الفائدة فسنشهد تقلصا للنشاطات الاقتصادية .

ان مستوى النشاطات يتوقف على شيء آخر غير كمية النقد . هل الامر هو كذلك ايضا بالنسبة لمستوى الاسعار ؟

النظرية **الكمية** تربط مباشرة قيمة النقد بكميته . لكن اذا كان هذا الرابط الميكانيكي لمعادلة **فيشر** قد تم هجره الان ، الا ان هذا لا يعني ان كل آثار النظرية الكمية قد اقتلعت من النظرية . وهناك ، حتى ، من يحاول إحياء النظرية الكمية باظهار العلاقة بينها وبين النظرية الذاتية للقيمة . وهكذا يؤكد **ميز** انه عندما تزداد كمية النقد فذلك يعني ان بعض الدخول قد ارتفعت : اذ بما ان المنفعة الهامشية للنقد تنخفض بالنسبة للافراد عندما يرتفع الدخل فان الاسعار ترتفع بدورها . هل هذه المحاكمة متينة فعلا ؟ عندما ترتفع كمية النقد عامة فهذا يعني ان الانتاج الاجتماعي قد ازداد اذ ان النقود الجديدة الاضافية قد دخلت في الاقتصاد عن طريق قنوات مشخصة . في وجه طلب متزايد هناك ايضا عرض متزايد .

ظاهريا ، توجهت النظرية الاقتصادية في طريق جديدة كل الجدة : طريقة دراسة الوظيفة التي تسمح للنقد بارضاء «الحاجة للسيولة» . هل حذف تحليل السيولة جذريا النظرية الكمية ؟ يمكن الشك في ذلك . فبالنسبة للنموذج الكينزي، وباعتبار ان العرض النقدي ومعدل الفائدة معطيان ، فان مستوى تفضيل السيولة هو الذي يحدد القسم من النقد الذي سيكتنز (بالعكس ايضا ، القسم الذي سيصبح «فعالا») . وبما ان معدل الفائدة هو الذي يحدد حجم الاستثمارات (لان الفعالية الهامشية للراسمال تبقى متحولا مستقلا لا يتوقف على كمية النقد) وبالتالي حجم الدخل الوطني ، فبامكاننا ان نمسك بكل معطيات النظام الاقتصادي ، ما عدا المستوى

العام للاسعار ، الذي يجب ان يتحدد حسب التعبير الكمي ، بالعلاقة بين الدخل الوطني الفعلي وكمية النقد العامل (الفعال) . **وكينز** يبقى اذن ، اذا أمكن القول ، كميا من الدرجة الثانية . ولهذا عندما يختفي تأثير تفضيل السيولة نقع في النظرية **الكمية** البسيطة المحضة . وهذه الرؤية التي تجد في كمية النقد المعروضة معطى تتكيف حسبه المعطيات الاخرى (كمية النقد تحدد عند **كينز** مستوى الدخل الوطني ومستوى الاسعار معا في حين انها لا تحدد الا مستوى الاسعار عند «الكلاسيكيين») بدل أن تكون هي نفسها متحولا يعتمد على الطلب النقدي ، اي على مستوى الدخل والسعر ، هذه الرؤية قد سهلت اعادة اندماج المنظومة الكينزية في المنظومة الكلاسيكية . اعادة الاندماج هذه التي قام بها **موديلياني** في نموذج عام تتحمل كل الانتقادات التي وجهها **نوغارو** الى النظرية **الكمية** . والواقع ان الموقف المعادي **للكمية** لا يمكن ان ينسجم مع كل نظريات التوازن العام ، اذ من الضروري ان يكون هناك متحول مستقل في المنظومة . **ومدرسة شيكاغو** تقوم ، مع **ميلتون فريدمان** بالعودة الى الكمية . وهي مضطرة أن توجه كل الابحاث في الوجهة الوحيدة التي تسمح بها اختبارية تحكم على نفسها برؤية المظاهر فقط : البحث عن العلاقات المتبادلة المباشرة بين كمية النقد ومختلف متحولات المنظومة («الدخل الدائم») ، وأيضا التحليل «البسيكولوجي» لـ «أفضلية التوفير» ومشاكل مصطنعة أخرى .

اذا رفضنا اذن كل أشكال **الكمية** ، فان مشكلة تحديد قيمة النقد تظل كما هي. ومن المسموح التفريق بين حالتين : حالة النقد الذي يمكن تحويله الى ذهب ، والنقد الذي لا يمكن تحويله . في الحالة الاولى من المؤكد ان كلفة انتاج الذهب تلعب دورا كبيرا وحاسما في آلية تحديد المستوى العام للاسعار . اما اذا كان النقد غير ممكن التحويل الى ذهب ، فان الحاجز الذي تشكله قيمة الذهب يزول . حتى الان ، ما كان توسع الاعتمادات المصرفية لـ«يتجاوز» الحاجات ، ذلك ان الاعتمادات المقدمة ما كان يمكن طلبها من قبل اصحاب المشاريع . فقط في توزيع قوة شرائية دون مقابل فعلي (اصدار عملة ورقية في حالة الحرب مثلا) يمكن لكمية النقد ان تزداد . ويفرض ارتفاع الاسعار (الناجم عن لا توازن بين الدخل والانتاج وليس عن كمية النقد) عندها هجر قاعدة التحويل الى ذهب . وحينما يرفض النظام المصرفي ان يشترى الذهب بسعر ثابت ، فان توسع الاعتمادات وانتشار القوة الشرائية يمكن ان يستمرا بدون خدود ، اذ انهما يؤديان ، في اطار الارتفاع العام للاسعار ، الى ارتفاع سعر الذهب نفسه . وهنا تزول التبعية التي تربط العرض النقدي بالطلب .

ان تضخم الاعتمادات قد اصبح ممكنا ، على الاقل داخل نظام نقدي وطني مستقل ذاتيا : في الواقع ، بما ان التضخم يقود الى تعديل الميزان الخارجي (عادة في عجز) ، وبما ان الذهب يبقى على مستوى النظام الرأسمالي العالمي وسيلة الدفع الاساسية ، فان السياسة الوطنية لدولة ما يمكن ان تدخل في صراع مع سياسة دولة اخرى .

٣ ـ دور النقد في عملية التراكم .

النظام النقدي يملأ اذن ، سلبيا ، وظيفة «تقنية» هامة : اي وظيفة تعديل عرض النقد حسب الحاجة التي تعبر عنها «حالة توازن» معينة، اي في اطار فرضية اعادة الانتاج البسيط . وهو يملأ ايضا وظيفة اخرى ، اكثر اهمية ، رغم انها منسية كلية من قبل النظريات الاتفاقية : هي اتاحة اعادة الانتاج الموسع . وسنسمي هذه الوظيفة بالوظيفة «النشيطة» للنقد ، جاذبين بهذا الانتباه نحو دور المؤسسات النقدية التي تقوم بوظيفة المخطّط ، الذي يعدّل بنظرته للمستقبل ، العرض حسب الطلب .

فالتراكم الراسمالي يتطلب ، في الواقع ، كمية متزايدة من النقد ، ليس فقط لان الناتج القومي الخام يتزايد لكن ايضا لان النقد الجديد يجب ان يدفع داخل الدورة» قبل تزايد الناتج القومي الخام حتى يمكن ان يتحقق فعلا تحول الادخار الى توظيفات . ولا يكون هذا التوظيف في وقت تحققه قد خلق بعد منافذه ، اذ ان المنافذ الموجودة في لحظة معينة لا يمكن ان تكون أوسع من حجم الانتاج في هذه اللحظة نفسها . ويخلق التوظيف منافذه الجديدة عن طريق توسيع الانتاج . لكن حتى يتمكن صاحب المشروع من التوظيف يجب ان يكون بحوزته مسبقا كمية من النقد . يبدو اذن ان وجود منفذ مسبق هو الذي يسمح لصاحب المشروع ببيع القسم من انتاجه الذي تذهب قيمته نحو توسيع الانتاج ، وذلك من اجل «تحقيق» «ادخاره» في شكل نقدي ، اي راسماله الاضافي . لا يبدو ان هناك حلا للمشكلة : فصاحب المشروع لا يستطيع في الواقع ان يوجد منفذا كهذا ، اذ ان المنافذ الموجودة في اللحظة التي يريد ان يبيع فيها لا يمكن ان تتجاوز حجم الانتاج الراهن ، وعليه اذن ان يجد اليوم منفذاً مساويا لحجم انتاج الغد . في الواقع ، يكفي ان تصل كمية اضافية من النقد مساوية للقيمة المكرسة للتراكم الذي سيخلق غدا منافذه ، الى أيدي صاحب المشروع اليوم بأية وسيلة كانت حتى تجد المسألة حلها .

بتحليلها لتخطيطات الانتاج الموسع عند **ماركس** ، اعتقدت **روزا لوكسمبورغ** انها كشفت ان التوازن الديناميكي غير ممكن الا اذا وجدت هناك منافذ خارجية (خارجية بالنسبة للنمط الرأسمالي) مسبقة ، وبالتالي ان النمط الرأسمالي سيصطدم ، عندما يكون قد سيطر على كل العالم ، بعقبة لا يمكن تجاوزها ، وسينهار من تلقاء نفسه . وخطأ **روزا لوكسمبورغ** هو أنها لا تأخذ بالحسبان دور النقد باعتباره وسيلة لتعديل التوازن الديناميكي .

لنأخذ بهذه المناسبة مثال **ماركس** نفسه المتعلق بنموذج اعادة الانتاج الموسع ، حيث يتم اُدخار نصف فائض القيمة المنتج في القطاع ١ (انتاج وسائل الانتاج ، مشارٌ اليه بالعلامة ١) وخمس فائض القيمة المنتج في القطاع ٢ (انتاج المواد الاستهلاكية) في الفترة الاولى من اجل «توظيفها» في الفترة الثانية بإضافات على الراسمال

الثابت (ث) والراسملل المتغير (م) مساوية في نسبها الى اضافات الفترة الاولى . المقصود اذن هنا هو نموذج متوسع لاعادة الانتاج الموسع دون تقدم تقني (اي بدون تعديل في التركيب العضوي ث/م لكل من الفرعين من فترة الى اخرى) ، وهذا النموذج يمكن تحقيقه بفضل توسع قوة العمل .

بالنسبة للفترة الاولى لدينا :

(١) ـ ٤٠٠٠ ث١ + ١٠٠٠ م١ + ١٠٠٠ ف. (٤٠٠ فث] + ١٠٠ ف م
+ ٥٠٠ ف١) = ٦٠٠٠ ن١ .

(٢) ـ ١٥٠٠ ث٢ + ٧٥٠ م٢ + ٧٥٠ ف٢ (١٠٠ فث٢ = ٥٠ فم٢ + ٦٠٠ف٢)
= ٣٠٠٠ ن٢

وقد حللنا هنا فائض ـ القيمة الناتج في كل فرع الى عناصره الثلاثة : الفائض المدخر بقصد التراكم في نفس الفرع المتحقق في صورة توظيف لاحق في وسائل الانتاج (فث) ، والفائض الموفر بقصد شراء لاحق لقوى عمل اضافية (فم) وفائض مستهلك (ف١) . هذه العناصر مكتوبة بين قوسين .

وانتاج وسائل الانتاج خلال هذه الفترة (٦٠٠٠) يزيد الطلب الذي يعبر عن نفسه في الوقت ذاته (٤٠٠٠ + ١٥٠٠) في حجم فائض القيمة المنتج في القطاع ١ وغير المستهلك . وبالمثل ، يزيد انتاج مواد الاستهلاك (٣٠٠٠) من الطلب الذي يظهر خلال هذه الفترة (١٠٠٠ + ٧٥٠ + ٥٠٠ +٦٠٠) في حجم فائض القيمة المنتج في **القطاع ٢** وغير المستهلك (١٥٠) .

لكن في مجرى الفترة اللاحقة تصبح معادلات التوازن على الشكل التالي :

١ ـ ٤٤٠٠ ث١ + ١١٠٠ م١ + ١١٠٠ ف ١ .

٢ ـ ١٦٠٠ ث٢ + ٨٠٠ م٢ + ٨٠٠ ف٢ .

وفيما وراء مشكلة التجديد البسيط لوسائل الانتاج ، يمتص طلب توسع الجهاز الانتاجي في بداية الفترة الثانية فاضل انتاج ١ خلال المرحلة الاولى . في الواقع (٤٤٠٠ + ١٦٠٠) ـ (٤٠٠٠ + ١٥٠٠) = ٥٠٠ . وبالمثل، فان طلب مواد الاستهلاك، الذي ينجم خلال الفترة الثانية عن زيادة قوة العمل المشغلة ، يمتص فاضل انتاج الفترة الاولى اذ ان (١١٠٠ + ٨٠٠) ـ (١٠٠٠ + ٧٥٠) = ١٥٠ .

وهكذا فان قسما من انتاج الفترة الاولى يذوب خلال الفترة الثانية ويمتص ، وهكذا بالنسبة للفترة التالية لها ، الخ ..

وفرضيات مثال **ماركس** ـ معدل تراكم مختلف من فرع الى آخر ، وتركيب عضوي ثابت ـ ليست ضرورية فعلا . وقد اظهرت **آن ماري لولانبيه** ان التوازن الديناميكي ممكن اذا امكن احترام نسب معينة ، وذلك بافتراض وجود معدل تراكم

واحد من فرع الى آخر ، وتركيب عضوي يرتفع تدريجيا من فترة الى اخرى .

هذا النموذج يظهر ان ليس هناك مشكلة «منافذ خارجية ضرورية» ، لكن فقط هناك مشكلة **الاعتمادات المصرفية** : فيجب ان يكون تحت ايدي اصحاب المشاريع ، خلال فترة معينة ، وسائل نقدية لا يتم استرجاعها الا عندما يكون انتاجهم ، خلال الفترة اللاحقة ، قد تحقق . وهذا التحقيق يمكن ان يحصل اذا امكن احترام نسب معينة (بين ن١ و ن٢ ، ث١ و ث٢ ، الخ) .

اذا تحقق ذلك خلال الفترة الثانية ، فبامكان اصحاب المشاريع عندئذ اعادة دفع السلف التي اخذت في بحر الفترة المذكورة ، وذلك بشرط ان يعطيهم النظام النقدي سلفة جديدة ، اكبر من السلفة التي سبقتها ، تتفق مع حاجات التوازن في الفترة الثالثة ، وهكذا دواليك .

التوازن الديناميكي ممكن اذن بدون منافذ خارجية بقدر ما ان كمية من النقد ، متزايدة باستمرار ، وبسعر ثابت ، تدخل النظام النقدي . وكمية النقد الجديدة هذه تأتي الى صاحب المشروع اما بسبب زيادة انتاج الذهب او بفضل النظام المصرفي . وتحليل قنوات دخول هذا الذهب الاضافي قام به **ماركس** منذ قرن في **«الرأسمال»** و**«نقد الاقتصاد السياسي»** . ولن نعود اليه . لنقل فقط ان انتاج الذهب الجديد يتيح امكانية بيع اضافي : فمنتج الذهب يشتري منتجات من لدن اصحاب مشاريع آخرين بالارباح التي يحصل عليها (التي لها شكل معدني) ، وذلك اما للاستهلاك او لتوسيع صناعته . واصحاب المشاريع يمكن بهذا اذن ان يبيعوا «فائض انتاجهم» (حيث يتبلور توفيرهم الحقيقي) وان يحققوا في شكل نقدي القيم المكرسة لتطوير صناعتهم . وهم يستطيعون ان يشتروا بهذه الاموال وسائل انتاج جديدة وان يستخدموا عمالا جددا . المنفذ موجود اذن في حال الامكانية ، ولكن كان لا بد من آلية نقدية خاصة حتى يتاح له التحقق . وقناة الاعتمادات المصرفية هي التي تخلق اليوم كمية النقد الاضافية من لا شيء بواسطة المصارف . وقد بين **شومبيتر** كيف ان هذا النقد الموضوع تحت تصرف اصحاب المشاريع يساعد على توسيع الانتاج .

لكن حتى هذه الخدمة التي يقدمها النظام المصرفي ليست اساسية . فقط عندما تخلق التوظيفات منافذها يمكن تسديد السلفة . في الحالة المغايرة ، فان اصدار النقد لا يحل مشكلة غياب المنافذ الضرورية للانتاج الاضافي .

وهكذا يملأ النظام النقدي فجأة وظيفة حساسة : فهو يسهر على ان تبقى توقعات اصحاب المشاريع ضمن اطار «معقول» ، انه يمد حظوظ التوازن الديناميكي. وهو يلعب دور المخطط الذي يسهر على حفظ التوازن الديناميكي بين القطاعات المختلفة . وهذا هو السبب الذي جعل نمط الانتاج الراسمالي يبتدع ، منذ البدء ، مركزة الاعتمادات . والاعتمادات كانت موجودة قبل الرأسمالية ، لكن الراسمالية نظمت المركزة المصرفية ، وعممت استعمال النقد الموثوق ، كما انها اقامت نظاما

ممركزا على المستوى القومي خاصا بالاصدار الورقي : وكان هذا احد المتطلبات الاساسية للتراكم .

٤ ـ شروط اشتغال نظام النقد المعاصر : التضخم الزاحف .

تؤكد النظرية الكمية ان زيادة الحجم النقدي هو وحده الذي يستطيع ان يحدد ارتفاعا عاما للاسعار ، والتحليل السريع للوقائع التاريخية يبدو انه يبرر ذلك . مع هذا ، فان هبوط الكلفة الفعلية لانتاج الذهب ، نتيجة لاكتشاف مناجم اكثر غنى ، كاف لتفسير التغيرات الكبيرة في الاسعار في القرن التاسع عشر . ومن المقبول به حاليا ان ارتفاعا عاما للاسعار يمكن ان يجد اساسه في تصلب العرض نتيجة لاختناق ما امام طلب نقدي في توسع دائم . هذه الوضعية تتواتر كثيرا في زمن الحروب ، او في حالة الاستعداد للحرب او في فترة اعادة البناء ، حينما يكون انتاج السلع المعدة للاستهلاك محدودا ، او يتم في ظروف ارتفاع دائم للكلفة ، بينما تكون الدولة قد وزعت دخولا دون مقابل فعلي . وكذلك يمكن القول ان الصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية من اجل تقاسم الدخل الوطني يخلق ظرفا مساعدا على ارتفاع عام ، وذلك حين لا تقوم آليات المزاحمة بعملها كما ينبغي . في كل هذه الامثلة فان التوسع النقدي لا يسبق ولكنه يلحق بارتفاع الاسعار .

من المحتمل اننا ، بسبب الرغبة في ايجاد قطيعة مع النظرية الكمية قد نسينا الحالة التي كانت تشغل اهتمام الاقتصاديين بشكل اساسي : اي حين يتجاوز الاصدار النقدي حجم الحاجات فيسد بذلك قنوات التداول ويدفع الى ارتفاع في الاسعار . هذه هي الحالة الوحيدة التي تستحق ان تسمى بالتضخم ، اذ هنا فقط نرى ارتفاعا في الاسعار ناجما عن اساس نقدي .

والتضخم مستحيل في أطار امكانية التحويل الذهبي . ويمكن أن يحصل ارتفاع اسعار عام بدون شك على اثر هبوط في كلفة انتاج الذهب النسبية ، او على اثر ارتفاع في تكاليف الانتاج ولكن هذا لا يعني انه من الممكن القول ان هناك انسدادا في قنوات التداول. في الحقيقة ان الاعتمادات تقدم من قبل النظام المصرفي بناء على طلب الافراد . وهذه الاعتمادات تساعد على تمويل توظيفات جديدة . فإما ان تخلق هذه التوظيفات منافذها الخاصة وهذا يعني ان المدينين سيتمكنون من التسديد للمصارف (وفي هذه الحالة لن يكون هناك ارتفاع اسعار اذ ان الانتاج قد ازداد بنفس النسبة التي وزعت فيها الدخول) ؛ او انها لا تخلق هذه المنافذ وتحدث اذن الازمة . وبما ان المصرف لا يريد ان يوقف التحويل الذهبي ، فسيرفض اعطاء اعتمادات تتجاوز حدا معينا ، لانه يعرف ان التوظيف الجديد ، وذلك بسبب وجود احتمالات واقعية لفقدان التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، لا يستطيع اذا تجاوز حدا معينا ان يخلق منافذه الخاصة حتى لو كان المقترض مستعدا لدفع معدل فائدة كبير .

بالنسبة للذهب فهو ايضا لن يسد بأكثر من ذلك قنوات التداول . فاذا كان انتاج الذهب في ارتفاع فإما ان المصرف الذي يشتريه بسعر ثابت يرى ان احتياطيه يزداد ــ دون ان يرافق ذلك ارتفاع مواز في اعتماداته ــ او ان المكتنزين هم انفسهم الذين يحصلون على هذا الذهب لارضاء حاجاتهم . في كل الاحوال ، ان الذهب يدفع الى الدورة التجارية من قبل المنتجين الذين يعرضونه للبيع . واذا لم يكن هناك في هذه الحالة تضخم ، فالامر ليس كذلك عندما يعلق التحويل الذهبي .

ان تغير ظروف المزاحمة هو الذي غير ملامح الحركة العامة للاسعار . في القرن التاسع عشر ، وبقدر ما كانت المزاحمة هي القاعدة ، والاحتكار هو الاستثناء ، لم يكن صاحب المشروع يقدر على رفع اسعاره ، حتى لا يخسر زبائنه . في هذه الحالة ، ما كانت المصارف تستطيع ان تعطي اعتمادات كثيرة لان اصحاب المشاريع ما كانوا بحاجة الى سيولة اضافية طالما انهم لا يفكرون برفع الاسعار. هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لان المصرف المركزي ، لحرصه على حفظ التحويل الذهبي ، كان يمنع المصارف التجارية من تقديم اعتمادات تتجاوز حاجات السيولة . وهكذا لم يكن التحويل الذهبي يتعرض للتعليق الا في حالات استثنائية ، حينما كانت الدولة توزع قوة شرائية في شكل نقد ــ ورقي ليس له مواز فعلي .

اكثر من ذلك ، كانت المزاحمة بتعميمها التقنيات الجديدة ، تؤدي الى هبوط في التكاليف الحقيقية كان يتجلى بظهور اتجاه دائم للهبوط . وكانت تعدل هذا الاتجاه اندفاعات نحو ارتفاع عام قصير المدى ، تفسر بهبوط عنيف في كلفة انتاج الذهب . واذا فحصنا منحنى اسعار الجملة من ١٨٠٠ الى ١٩٠٠ لا نميز ابدا هذه الـ «دورة الطويلة» التي اظهرها **كوندراتييف** باحتيالات احصائية حاذقة . وهذا لا يمنع ، وهناك بعض الفترات التي كانت مليئة بالحروب ، ان يتمكن اتجاه الى الارتفاع من تعديل الاتجاه العام الى الهبوط احيانا ، هذا الاتجاه الذي يكوّن الطابع العام لهذا القرن . لكن في فترات اخرى ، استطاعت موجة التجديدات القوية ، على العكس من ذلك ، ان تسرّع حركة الهبوط .

في القرن العشرين تغيرت الظروف : فالاحتكارات تسيطر على الفروع الجوهرية من الانتاج . والحال ان الاحتكارات ليست مضطرة لتخفيض اسعارها . والمزاحمة تتم بطرق اخرى . ان مقاومة الاسعار للهبوط في ظروف البنية الجديدة ، هي التي افشلت العودة الى العيار الذهبي بعد الحرب العالمية الاولى . والموجة الاولى من المصاعب اقصت نهائيا التحويل الذهبي .

ومنذ الآن لا شيء يستطيع ان يوقف ارتفاع الاسعار . هل يعني هذا ان الارتفاع سيستمر ؟ لا ، اذ ان اصحاب المشاريع بحاجة من اجل رفع الاسعار الى الطلب من المصارف ان ترفع هي الاخرى من حجم الاعتمادات التي تقدمها لهم . وبما ان قاعدة التحويل الذهبي قد زالت ، فان المصرف المركزي يمكن ان يقبل او يرفض تطبيق هذه السياسة . وبهذا المعنى الضيق فان ادارة النقد والاعتمادات قد اصبحت واقعة مجهولة في هذا القرن الاخير .

لكن في الحالة التي يقبل فيها المصرف المركزي ان يساير رغبات اصحاب المشاريع ، هل سيصبح ارتفاع الاسعار لا حدود له ؟ ويمكن هنا التساؤل لماذا لا تريد الاحتكارات ان ترفع الاسعار باستمرار ، لماذا لم يستمر الارتفاع بشكل منتظم منذ ١٩١٤ ، لماذا كانت فترات ثبات الاسعار تعقب فترات الارتفاع الشديد (هذا بغض النظر طبعا عن الفترات التي كان فيها لارتفاع الاسعار اسباب فعلية : ارتفاع تكاليف الانتاج ، عدم تناسب بين المداخيل النقدية الموزعة وبين الانتاج التي انجبته الحرب) . اذا كان ارتفاع الاسعار ذا حدود ، فذلك لان هناك مستوى الاجر الفعلي الذي يضمن رواج الانتاج بسعر يتيح الحصول على الربح الاقصى . في القرن الاخير كان الاجر يشكل معطى مثله مثل السعر ، ولم يكن بمقدور صاحب المشروع المعزول عن منافسيه التحكم به . اما اليوم فلم يعد الامر كذلك : فالاحتكاري يحاول ان يتحكم بالمعطيين اللذين كانا في الماضي مستقلين . وفي الحدود التي يرفض فيها العمال ان يروا دخولهم الفعلية في انخفاض فان الـ «تضخم الاجري» يصبح لا مهرب منه . لكن لمن نعزو مسؤولية ارتفاع الاسعار ؟ للعمال الذين يرفضون ان تعدل أجورهم لتصبح في المستوى الاكثر ملاءمة لمصالح اصحاب المشاريع ؟ ام لاصحاب المشاريع الذين يرفضون ان يعدلوا أرباحهم لتصبح في مستوى الاجور التي يقبل بها العمال ؟

ان الصراع الطبقي من اجل اقتسام الدخل يدور اليوم ضمن الاطار الذي يقنّن المواجهة بين الاحتكارات والنقابات . وفي الحدود التي تقبل الطبقة العاملة فيها بـ«قواعد اللعب» ، اي بإيديولوجية الاشتراكية ـ الديمقراطية ، فان تعديل الاجر الفعلي الى مستوى محدد ومحسوب من اجل ضمان توازن النمو الذاتي يصبح موضوع عقد اجتماعي . ويتم الحصول على هذا التعديل عن طريق زيادات منتظمة للأجر الاسمي . وفقط حين تكون هذه الزيادات كبيرة جدا يمكن ان نشهد ارتفاعا في الاسعار . فالـ «تضخم الزاحف» يكوّن اذن نمط تعبير القوانين الاساسية للتوازن في النمو المركز على ذاته في حقبتنا . والنظام يتطلب حذف قاعدة التحويل الذهبي ، وتعديل قيم النقد الخارجية حين تكون وتائر التضخم أعلى في الداخل مما هي عليه في الخارج .

٤ ـ شكل التراكم المتمحور على ذاته : من الدورة الى الوضعية

ان تقلبات الوضعية conjoncture ـ اذا اكتست طابعا دوريا كما كانت عليه الحال حتى الحرب العالمية الثانية ، ام لم تكتس مثل هذا الطابع ، كما هي عليه الحال منذ ذلك الوقت ـ هي مظاهر للتناقض الداخلي بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك الخاص بالنمط الانتاجي الرأسمالي ، التناقض الذي يتم تجاوزه باستمرار عن طريق تعميق وتوسيع السوق الرأسمالية . ولا تتوصل النظرية

الاقتصادية الشائعة الا استثنائيا الى رؤية المحرك لهذا التناقض ــ بالعبارات ال «اقتصادية» الضيقة للعبة المركبة «للمضاعف» و«للمسرع» التي تخفي أصول التناقض ــ وذلك حين تتمكن من الذهاب الى ما وراء المظاهر النقدية للظواهر . وهي تكتشف اذ ذاك ، ولكن في «طبعة آلية ومبسّطة» تحليل **ماركس** نفسه .

والقاعدة التاريخية لهذا التناقض الفطري في النمط الرأسمالي هي انه ينحو الى التفاقم ، كما دل على ذلك عظم ازمة ١٩٣٠ الاستثنائي . وهذا القانون الاتجاهي لا يقود الى «انهيار كارثي عفوي» للنظام ، ذلك ان هذا الاخير يستطيع دائما ان يرد على هذا الاتجاه بتنظيم الاحتكارات وبتدخل الدولة بقصد امتصاص الفائض المتزايد. والظروف التاريخية التي يتم خلالها التراكم على المستوى العالمي مهمة من هذه الناحية . **فالثورة العلمية والتقنية** المعاصرة ، وكذلك الاندماج التدريجي **لاوروبا الشرقية** في النظام الراسمالي العالمي سيغيران من ظروف هذا التراكم على المستوى العالمي تغييرا اساسيا . وتوسع الراسمالية نحو المحيط ، وتعديل بنية المحيط بما يتفق مع حاجات التراكم في المركز (اي أشكال **«التخصص العالمي»** بين المركز والمحيط) ، كل ذلك يجب ان يحتل مكانا خاصا في تحليل **الوضعية** الاقتصادية .

وقد اصبح الشكل الدوري للتراكم ، بسرعة ، موضوع دراسات اقتصادية . لكن ، منذ وقت طويل والنظرية الاقتصادية الشائعة ، وقانون المنافذ الذي هو بمثابة مبدأ لها (حسب هذا القانون يمكن لتوظيف الادخار الذي نجح في ان يأخذ الشكل النقدي ، ان يتحقق من تلقاء نفسه بفضل السوق المالية) تبحث عن «سبب» الدورة في النقد ، في نفسية صاحب المشروع (وفي الظروف التقنية للانتاج ، اي في ذلك الذي يسمى متحولات «خارجية» أو «مستقلة») . ونظرة كهذه كانت بالضرورة سطحية. وقد نجم عنها ازدهار «لنظريات» الدورة. **مالتوس وسيسموندي وماركس** يشكلون استثناءات هامة ، لكن صحة قانون المنافذ لم توضع موضع الشك الا قليلا لدرجة ان التحليلات الماركسية بقيت غير مفهومة ، ومفسرة بطريقة خاطئة ومرمية جانبا من قبل النقد الهامشي ــ الذي يحدد قيمة النقد بقوته الشرائية ــ ودون فحص حقيقي .

لكن **فيكسل** بيّن في نهاية القرن الاخير هشاشة «عقدة» المنافذ ، وذلك بدراسة الحركة الحقيقية للاسعار وبتحديد اسباب عدم التوازن الممكن بين العرض والطلب في صورتهما العامة . **وميردال** منذ ١٩٣٠ وكذلك **كينز** منذ ١٩٢٨ وخاصة في ١٩٣٦ قد تابعا هذه العملية النقدية . ومنذ ذلك الوقت أمكن لدراسة الدورة ان ترتفع الى ما فوق السخافات النفسية والنقدية لتهتم بدراسة الآليات التي تسمح بتعديل الادخار المشتق من الدخل العام بما يوافق حاجات التوظيف التي يتطلبها النمو الاقتصادي .

والتطور التاريخي للراسمالية لم يتم حسب خط منتظم صاعد . لقد اتخذ على العكس من ذلك طابع امتداد لتقلبات دورية مع اتجاه عام للصعود . وقد برهن **ماركس** على امكانية نمو اقتصادي مستمر في الاقتصاد الراسمالي دون حاجة الى

منافذ «خارجية» ، وجاء من بعده **لينين** الذي أكد ذلك ضد **روزا لوكسمبورغ** . فالادخار الناجم عن الفترة الاولى يمكن ان يستثمر ويخلق من ثم منافذه خلال الفترة الثانية وذلك بتعميق السوق الرأسمالية وليس بتوسيعها . وبهذا المعنى يحتفظ قانون المنافذ بصحة جزئية بشرط ان لا يغرب عن الذهن ان الشكل الرأسمالي للتطور يتضمن ايضا الانفصال في الزمن بين فعل الـ«الادخار» وفعـــل الـ«التوظيف» . والاعتمادات ، وكذلك الفائدة المؤقتة ألتي يقدمها افتتاح منافذ خارجية تسهّـــل العملية الاساسية : التوظيف الفعلي للادخار النقدي . والادخار الفعلي المشتق من الدخل خلال الفترة السابقة ، يجب في الواقع قبل ان يوظف ، ان يكتسي الشكل النقدي . وانتاج الذهب في القرن التاسع عشر ، وكذلك النظام المصرفي اليوم ، يتيحان اتمام هذه العملية .

لكن التأكيد الاساسي لقانون المنافذ يظل خاطئا : فالاستثمارة **يمكن** ان تخلق منفذها لكن يمكن ايضا ان لا تتمكن من ذلك . والشيء الخاص بنظرية الدورة هو بالضبط تبيان الظروف التي لا تنجح فيها الاستثمارة في خلق منفذها الخاص .

والنقد يعطي للنظام الاقتصادي مرونة لا يمكن الانتقاص من قيمتها . لكنه يعطيه ايضا امكانية ألتشوش نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب العامين . وبسماحه بالانفصال داخل الزمن بين فعل الادخار وفعل التوظيف يخلق النقد احتمالات الازمة. هل يمكن ان يكون لهذا السبب المسؤول الوحيد ؟ اذا كان الامر كذلك فمن الضروري تفسير لماذا يكون عدم التوازن هذا دوريا وليس دائما ، لماذا يتم تجاوزه كل مرة ، ولماذا تظل الظاهرة الدورية خاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ، ولا توجد في الانماط الاخرى التي تستعمل النقد مثل الاقتصاد البضاعي البسيط مثلا ؟ في الواقع اذا كانت الدورة «نقدية» في نمط الانتاج الرأسمالي فليس ذلك اكثر او أقل من بقية الظواهر الاقتصادية الاخرى . ولهذا فان جميع نظريات الدورة التي تقوم علـــى اساس دراسة آليات الاعتمادات لا تقترب من المشكلة الا بشكل سطحي . في الحقيقة لا يلعب النقد دورا فعالا في التبادل : فالمنفذ يجب ان يوجد والنقد وحده لا يمكن ان يخلقه . وكل ما بامكانه فعله هو ان يسهّل انتقالا في الزمن ، وقـــد انتهت النظريات الحديثة الجدية الى الاخذ بالرأي القائل ان الدورة كانت الشكل الخاص بالتطور ، وكان يتم بواسطتها تجاوز عدم التوازن المنتظم بين الادخار والتوظيـــف بشكل منتظم ، وهذا هو المفهوم الذي نراه في تحليل **ماركس** .

١ ــ الـ «نظرية الصافية» للدورة : الوهم النقدي .

وُصف التحليل الكينزي بأنه «ميتاستاتيك **Métastatique** » . ففي كتـــاب **«النظرية العامة للاستخدام ، للنقد وللفائدة»** نجد ان حجم التوظيف هو الذي يحدد مـــن طريق المضاعف مستوى الدخـــل القومي . وهـــذا الحجم يقـــوم

هو ذاته على متحولين ـ مستقلين : معدل الفائدة من جهة ، والفعالية الهامشية للرأسمال من الجهة الاخرى . فليس هناك رد فعل من قبل الدخل على التوظيف او بمعنى أصح لا يتناسب التوظيف الا مع الدخل وليس مع نموه هو نفسه . والنتيجة ان التوازن الذي ينشأ في مستوى الدخل الوطني حيث يتساوى الادخار والتوظيف يبقى توازنا مستقرا . والحق يقال ان **النظرية العامة** تنطوي على عناصر نظرية للدورة . فالهبوط العنيف للفعالية الهامشية للرأسمال يترافق بارتفاع في معدل الفائدة لانه يقود الى تفضيل متزايد للسيولة . ويسقط التوظيف بعنف ويسقط معه ايضا الطلب العام : يتقلص الدخل الوطني الى الدرجة التي يتوقف فيها الادخار المشتق من الدخل عن تجاوز التوظيف المتناقص . لكن هذا التحليل لا يساعد على تقدم نظرية الدورة طالما ان السقوط العنيف لفعالية الرأسمال يظل بدون تفسير .

يتوجه **كينز** اذن الى علم النفس الذي يشير الىاستحالة التوقعات المتفائلة لمردود الراسمال في المستقبل . لكن اذا لم يدخل اي سبب موضوعي من اجل اضعاف مستوى المردود في لحظة معينة من التطور ، فان التوقعات تظل متطابقة مع هذه الحالة القائمة ؛ على ان اسبابا تاريخية عرضية يمكن من وقت الى آخر ان تقود الى ازمة نفسية والى تقلص للدخل الاجمالي . وانتظام الدورة يتطلب شرحا معمقا يمس آلية المحرك الاقتصادي نفسه . وقد بنى كل من **كالدور وكاليكي** وغيرهما ، بالتخلي عن الفرضية الكينزية حول القيم الثابتة للميل الى الادخار والتوظيف ، نماذج تأخذ بعين الاعتبار امكانية ظهور التقلبات في الدخل الاجمالي . لكن **هارود** هو الذي حلل بشكل أفضل ، حتى يومنا ، تشابك كل العوامل التي تربط الدخل الوطني بالتوظيف والعكس بالعكس . وينتج عدم التوازن في النمو الاقتصادي ، عنده ، عن التعارض الاساسي بين الادخار الفعلي الذي يعتمد بالدرجة الاولى على مستوى الدخل الحقيقي ، والادخار المرغوب فيه والذي يعتمد اساسا على معدل نمو الدخل الحقيقي . وكتاب الـ **(دورة التبادل)** يبني نموذجا للدورة بالاستعانة بالمضاعف والمسرّع : التوظيفة الاولى تولّد زيادة في الدخل الوطني الذي يحدد بدوره توظيفة ثانية (تسارع) . والازدهار يستمر الى ان ينقص المضاعف كثيرا لدرجة يفقد معها المسرع قيمته . وهذا ما يحدث خلال فترات الازدهار : فالميل الى الاستهلاك يتناقص هنا بالدرجة التي يتزايد فيها الدخل ، ذلك ان حصة الارباح تزداد بأسرع مما تزداد حصة الاجور .

ونحن لا نجد في **«الراسمال»** فصلا خاصا يجمع كل العناصر المتعلقة بنظرية في **الدورة** ؛ لكن **ماركس** قد استشف الحركة الاساسية لهذه النظرية وذلك بدراسة الظواهر المسماة الان «المضاعف» و«المسرّع» . وهو يبين في **الفصل ٢١ من الكتاب ٢** قدرة التوظيف على خلق منافذه الخاصة عن طريق توسيع وتعميق الرأسمالية . ولكنه يحلل في الفصل نفسه الآليات التي يرتبط من خلالها ما نسميه اليوم بال «ميل الى الادخار» مع الدخل الاجمالي . فبقدر ما يتزايد الدخل فان حصة الارباح ، التي هي دخل مكرس في جوهره للادخار والتوظيف ، تزداد بالنسبة

نفسها . هذه الظاهرة تتطابق مع تناقص المضاعف عند **هارود** . والمضاعف ليس في الواقع شيئا آخر غير العلاقة بين التوظيف والحصة من الدخل المصروفة والتي يرتبط توزيعها به : كل الدخل ناقص الدخل المدخر . وحين يزداد حجم الدخل الوطني ، حيث ترتفع حصة الارباح بأسرع من حصة الاجور ، فان حجم المصروفات الناجمة عن توظيفة معينة ينقص . واذا كان **ماركس** يفكر أن تناقص المضاعف هذا (في شكل عدم توازن بين الدخول المصروفة ، مصدر الطلب النهائي ، والانتاج المعروض ، مصدر توزيع الدخول هذه) لا يعيق التطور منذ البداية فذلك لانه كان قد حلّل مسبقا ما سميناه بعد ذلك بالمسرّع .

وكان قد افترض ، بعد دراسته لتجديد الرأسمال الثابت ، ان الزيادة في الطلب النهائي يمكن ان تولد، لدى تحقق بعض الشروط (الشروط التي نراها متوفرة بعد نهاية الانكماش) حركة توظيف عنيفة قادرة على ان تفجر بدورها ، عن طريق توزيع الدخول الذي تجر اليه ، امكانيات جديدة لتوظيف الرأسمال الثابت . لكن **ماركس** كان يرد مباشرة على ذلك مؤكدا ان ظاهرة تجديد الرأسمال الثابت هذه ، المشابهة للمسرّع ، تدين بوجودها لمتطلبات الانتاج التقنية : ضرورة بناء آلة طويلة العمر وذلك للرد على حاجات زيادة ، ولو مؤقتة ، للانتاج النهائي . وكان ينسب هذه الظاهرة الى القوانين الاساسية لنمط الانتاج الرأسمالي . فالزيادة ، حتى البسيطة في الطلب ، اثر افتتاح سوق جديدة (سوق داخلية في حالة طلب قائم على التقدم التقني ، او سوق خارجية) . وفي نهاية الانكماش ، تسترد ريعيتها ضمن منظور توظيفة معتمدة على الرأسمال الثابت . والادخار المكتنز يدخل فيها عندئذ بكل قوته . والانتاج الجديد يولد انفاقا معينا للدخول يجعل من هذه التوظيفة فعليا ذات مردود . كان **ماركس** يفكر ان عبودية التقنية هذه ستعبر عن نفسها في اطار اقتصاد مخطط بواسطة تقلبات المخزونات ، لكن لن تستطيع مهما يكن الحال ان تحدد مستوى التوظيف ، الذي يكون قد تحرر من التبعية تجاه الريعية المباشرة .

وتحليل **ماركس** هو في الحقيقة اكثر تعقيدا لانه من جهة يريد ان يواجه مشكلة التقلبات الدورية للأجور ، بالتوازي مع تحليله لمشكلة التعارض بين «المضاعف» وال «مسارع» ، ومن جهة ثانية لانه مرتبط بنظرية اتجاه معدل الربح للهبوط . ففي وقت الازدهار ينخفض حجم البطالة ، ويرتفع الاجر الفعلي ، ويتم استعمال الآلة بشكل اكثر كثافة . وفي فترة الانكماش نشاهد حركة معاكسة . وهاتان الآليتان تزيدان معا من مدة الانكماش ومدة الازدهار . ويعطي **دوب** لهذه الظاهرة ، التي درسها **ماركس** في **الكتاب الاول** من **« الرأسمال»** أهمية كبيرة تشوه بنظرنا فكر **ماركس** . لكن الهبوط الاتجاهي لمعدل الربح يكشف عن نفسه من خلال الدورة . في بداية الازدهار تتغلب الـ «اتجاهات ـ المضادة» على الاتجاه العام . وفي نهاية هذه الفترة نجد أن الـ «اتجاهات المضادة» تضعف جدا : وزيادة معدل فائض ـ القيمة التي تغطي على تأثير معدل التركيب العضوي تتباطأ . وينهار معدل الربح . لكن اذا كان هذا القانون يكشف عن نفسه داخل الدورة الا انه ليس سببها ، هذا السبب

يكمن في التأثير المركب لتطور الطاقة على الاستهلاك التي لا تزداد بنفس نسبة ازدياد الطاقة على الانتاج (وذلك بسبب ازدياد حصة الربح في الدخل) وللمنظور المباشر للريعية الذي يقود التوظيف والذي يؤخر ، بفضل المسارع ، التأثير السلبي لتناقص المضاعف .

واذا كان **هارود** قد توصل في دراسته للدورة الى هذا الوصف الـذي يبـدو صحيحا ، فذلك لانه انفصل عن التحليل الكينزي فيما يخص نقطة جوهرية . فقـد ربط مباشرة الميل الى التوظيف بالدخل دون أن يمر بالوسيـط الثنائي : الفعاليـة الهامشية للرأسمال ولمعدل الفائدة . ولم يتخذ كقاعدة انطلاق من أجل بنائـه الا التعارض بين الطاقة على الانتاج (المرتبطة بادخار مشتق من انتاج أسبق) والطاقة علىالاستهلاك (المرتبطةبالتوزيع الذي يولده الانتاج). وهو يترك الفائدة جانبا وكلية باعتبار انها غير قادرةعلى التأثير علىالتوظيف بشكلجدي. وهو يتجاهلايضا الظواهر النفسية ، المعتبرة كمتحولات تابعة .

وقد جرّب **هيك** اللاحق **بكينز كهارود** ، لكن مع اعطاء اهتمام اكثر لمعدل الفائدة التقليدي ، ان يقيم جبرا بين تحليل **هارود** المبني على الآلية التي تربط الميـل الـى التوظيف بالدخل الاجمالي وبين التحليل الكينزي القائم على التعارض فائدة فعالية هامشية للرأسمال . وبالنسبة **لهيك** ، ان هبوط معدل الفائدة (اذا بقيت الفعاليـة الهامشية للراسمال ثابتة) يقود الى زيادة في التوظيف ومنه الى زيادة في الدخل . لكن الزيادة في الدخل تزيد من حجم النقد المستعمل في المعاملات التجارية . واذا بقي عرض النقد ثابتا ، واذا ظل تفضيل السيولة دون تغيير فان ازدياد الطلب النقدي من أجل العمليات يجر بدوره الى رفع مستوى الفائدة . وتطور هذه الآليات المبسطة حسب منحنيين ، منحنى السيولة ومنحنى التساوي : ادخار ـ توظيف ، ليس الا الدورة نفسها .

الم نسقط هنا من جديد في طوباوية **هاوتري** ؟ ان حقنة كافية من النقد، موازية لنمو الدخل يمكن ان تسمح ، مع الاخذ بعين الاعتبار افضلية السيولة ، بارضـاء حاجة العمليات التجارية الى النقد المتزايد دون رفع معدل الفائدة . والازدهار يمكن اذن ان يستمر بشرط ان لا تنهار فعالية الراسمال بـدون شـك ، وهـذا ما يجب شرحه ، كما فعل **ماركس وهارود** ، باللاتوازن وحده بين الطاقة الانتاجية والطاقـة الاستهلاكيـة .

ويقف **هيك** ضمن اطار فرضية **كينز** التي تعتبر اننا وصلنا الى النقطة حيـث اصبح معدل الفائدة في مستوى منخفض جدا ، مهما كانت الحقن النقدية ، لدرجـة لا يمكن ان يهبط أكثر من ذلك . ليس هناك اي اجراء نقدي يمكن اذن ان يساعد على تجنب الازمة . لكن هذا التحليل عاجز عن ان يأخذ بالحسبان الدورة في الحالـة الأكثر شيوعا : حالة القرن التاسع عشر حين كان المعدل الوسطي للفائدة في مستوى أعلى مما هو عليه اليوم . يمكن بدون شك أن نثير هنا قضية الفعاليـة الهامشيـة للراسمال : وستكون الدورة عندها نتاج الحركة المستقلة لهذا المتحول ـ كان مستوى

الفائدة بصورة نسبية مستقرا على الدرجة الاكثر هبوطا خلال كل المسار . ولكننا سنقع عندها على الصعوبة التي انطلقنا لحلها : ما هو أصل الحركة «النفسية» شبه الجيبية ؟

٢ ـ نظرية النضج ونظرية الفائض في الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة : من الدورة الى الوصفية .

كانت الدورة تمثل اذن ، خلال قرن من الزمن ، الشكل الاجباري لتطور الرأسمالية . وعدم التوازن الدوري بين التوظيف والادخار كان يرد على حاجة معينة في آلية النمو ، وفي تراكم الادخار الذي يتوافر بكثرة من فترة الى أخرى بالمقارنة مع امكانيات التوظيف . ونتيجة التطور الدوري هي ما يشكل النمو . ولا يوجد هنا ظاهرتان موضوعتان الواحدة فوق الاخرى ومختلفتان : الدورة من جهة والاتجاه الدائم الذي لا يتغير من الجهة الاخرى . ان بناء نموذج دوري «صاف» بحيث تكون نقطة الوصول مطابقة لنقطة الانطلاق تماما ليس الا وهما . فمن غير الممكن الامساك بنقطة انطلاق الحركة ـ التوظيف الخام في الرأسمال الثابت ـ بعيدا عن التقدم التقني .

وحين لا يكون في الامكان تعليق الآمال ، على منقذ خارجي ، فان الاعتماد على التقنيات الجديدة هو وحده الذي يسمح بتوسيع السوق . وعلى كل حال ان افتتاح منافذ خارجية لا يمكن ان يحل عدم التوازن بين العرض والطلب على المستوى العالمي . ولشرح ظهوره من جديد على المستوى العالمي ، لا بد اذن من الاعتماد على تحليل بالاستناد الى تقنيات جديدة . في فترة الانكماش يشكل المرض دافعا كبيرا من أجل تحسين الوسائل التقنية ، ذلك ان المشروع الذي يأخذ المبادرة في استعمال التقنيات الجديدة يلقى المردود الذي كان قد افتقده . ونشهد تعميما للطريقة الجديدة بعد ذلك . ولما كان التقدم يعبر عن نفسه عامة بالاستعمال الاكثف للمعدات فان طلبا جديدا ينشأ على هذا الاساس . ويعود الانتاج ، بفضل التوظيف الخام الناجم عن انتاج واستعمال معدات جديدة ، الى الحركة . والتطور الذي يتبع ذلك يأخذ شكلا دوريا ؛ لكن الدخل الوطني ، بوضعه المتحرك ، يظهر في مستوى أعلى من مستواه في نقطة الانطلاق .

لقد حدث شيء جديد : لقد تعمم شكل تقني جديد . وبالتالي فقد ازداد حجم الانتاج . واخذت السوق الرأسمالية تتوسع باستمرار بسبب ذلك ، وبهذا فان الدورة قائمة بالضرورة في قلب اتجاه صاعد .

في الوقت ذاته هناك اسباب فعلية ، خارج اطار آلية عدم التوازن الدوري بين الادخار والتوظيف ، تنمو لجعل هاتين الكميتين الاجماليتين قابلتين «للتعديل» قليلا أو كثيرا على المدى الطويل . بهذا المعنى يحتفظ الاتجاه العام الجيلي بحقيقة مستقلة

خاصة ، رغم ان هذه الحقيقة لا تظهر خارج نطاق الدورة . فلذا أصبح عدم التوازن بين التوظيف والادخار مزمنا فهذا ينعكس داخل الدورة بظهور فترة ازدهار أقصر . أما عندما يكون التوازن سهل التحقيق فانه ينعكس عن طريق انكماش أقصر وازدهار اطـول .

ما هي اذن الاسباب الحقيقية التي تجعل التوازن بين الادخار والتوظيف اكثر او اقل سهولة ؟ لقد تحدثنا كثيرا ، خلال السنوات التي أعقبت الازمة الكبرى عن الـ «ركود المزمن» للراسمالية ، و«نضجها» . ولقد اكتشف **كينز** حينئذ احتمال بطالة مزمنة . في الواقع ، ان تحليل النضج في منظور كينزي يتم في التحليل الاخير على أرضية النقد (نقود) . لكن ليس من الممكن قبول اطروحة مأزق النمو اعتمادا على اسباب محض نقدية . هل نعترف اذن بعد هذا بأن دراسة سيرورة الراسمالية قد ذهبت دون رجعة بعد **ماركس** ؟ لقد كان **ريكاردو** يعتقد في القرن التاسع عشر أن باستطاعته التنبؤ «بعهد ركودي» وذلك استنادا الى رؤية تناقص المردود الذي يلعب دوره على المستوى التاريخي . ان كل تصور لحالة ركودية هو غريب كليا عن الماركسية . وقانون الهبوط الاتجاهي لمعدل الربح لا يعني الا ان التناقض بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك يجب أن يتفاقم ويتعمق دون توقف . ويظل السبب النهائي لعدم التوازن الاجمالي يكمن في التناقض الذي يظهر من جهة في التعارض ، في اقتسام الدخل ، بين الاجر والربح (ومن اقتسام الدخل بين الاستهلاك والادخار) ومن جهة ثانية في التعارض القائم على توزيع الانتاج بين انتاج المعدات وانتاج المواد الاستهلاكية . ان كمية معينة من انتاج المواد النهائية تفترض كمية معينة من انتاج المواد الوسيطة . وهذه الكمية الاخيرة ما هي الا كمية التوظيف اللازمة لانتاج الكمية المطلوبة من المواد النهائية . ان **هارود** يقترب جدا في تحليله من تحليل **ماركس** حين يترك جانبا التحليلات النقدية الخاصة بمعدل الفائدة والتحليلات النفسية حول الفعالية الهامشية للرأسمال ، ويهتم مباشرة بـ «الراسمال كمعامل» ــ هذه العلاقة تقيس كثافة الرأسمال في الانتاج ، اي بالضبط العلاقة بين انتاج المواد النهائية وانتاج المعدات ــ من جهة ، وبتقلسم الدخل الاجمالي بين الاستهلاك والادخار من الجهة الثانية .

في القرن التاسع عشر أمكن للرأسمالية الفتية بفضل الامكانات العظيمة التي قدمها تفكك الاقتصاديات الماقبل ــ راسمالية ، ان تتمتع باتجاه مساعد على تعديل التوازن بين الادخار والتوظيف . والانكماشات الاقتصادية كانت أقل عمقا واقل طولا مما كانت عليه في أعوام ١٩٣٠ . لكن ها هو سير النمو الراسمالي في الغرب يتسارع ويختفي الطابع الدوري للنمو ، في اللحظة التي كانت تتوقع فيها نظرية النضج «نهاية الرأسمالية» و «الركود المستمر» وفي اللحظة نفسها التي تتبنى فيها طبعة مبسطة للماركسية ، تحت شعار «أزمة عامة للرأسمالية» ، نظرة نبوئية غريبة على الماركسية .

ويشكل التحليل الماركسي المتجدد الرد الوحيد على هذا التطور ، هذا التحليل

الذي بداه **باران وسويزي** اللذان درسا بطريقة جديدة «قانون ارتفاع الفائض» واشكال اختصاص هذا الفائض نفسه . وتشرح نظرية الرأسمالية الاحتكارية في الوقت نفسه تلاشي الدورة. فهذه الاخيرة لا يمكن تفسيرها أصلا الا بعجز الرأسمالية عن «التخطيط» للتوظيف . والواقع ان الرأسمالية الاحتكارية قادرة على ذلك ، بمعنى ما وضمن بعض الحدود ، بمساعدة الدولة النشيطة . ففور تمكن الرأسمالية من تجنب المفعول الغير قابل للضبط في عملية التسارع ، لا يكون هناك دورة ولكن فقط وضعية مراقبة ومتابعة ، في الوقت الذي تلعب فيه الدولة والاحتكارات ــ والاولى في خدمة الاخيرة ــ دور المخفف للتقلبات .

ومن الممكن ان نتساءل لاي سبب تتلاشى الدورة في شكلها الكلاسيكي تاركة المكان شاغرا لتذبذبات ظرفية متقاربة غير منتظمة وضئيلة الوقع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فقط، بينما كانت الاحتكارات قد تكونت منذ نهاية القرن الاخير ، ولماذا كانت ازمة أعوام ٣٠ الازمة الاكثر عمقا في تاريخ الرأسمالية اذا كانت رأسمالية الاحتكارات قادرة على «تخطيط» التوظيف بأفضل من الرأسمالية التزاحمية ؟ يجب البحث عن الجواب في وجهة كيفية اشتغال النظام العالمي . فالاحتكارات تستطيع في الواقع ان «تخطط» التوظيف الى حد معين لكن بشرط ان يسمح النظام النقدي بذلك ، وهذا يفترض هجر قاعدة التحويل ــ ألذهبي ، كما يفترض من السلطات المالية ومن السياسة الاقتصادية للدولة ان تعمل في هذا الاتجاه ايضا . والـ «اقتصاد المنسق» ــ التخطيط الغربي ــ ليس شيئا الا الوعي بهذه الامكانية الجديدة . والواقع ان الوعي بهذه المسألة لم يأت فقط متأخرا جدا عن تطور الواقع ولكنه جاء أيضا وخاصة في اطار قومي . لقد بقي النظام العالمي لوقت طويل بعد تكوين الاحتكارات خاضعا ومحكوما بـ «آليات تلقائية» . فعلى المستوى العالمي لم يكن هناك اي «تنسيق» . والجهد الذي بذلته كل من **بريطانيا وفرنسا** بعد حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ من أجل اعادة الاعتبار الى المعيار الذهبي في العلاقات الخارجية ، في الوقت الذي كان فيه هذا المعيار منبوذا على المستوى الداخلي ، يترجم هذا الخلل . ان التلقائيات automotismes العالمية التي جعلت من غير الممكن ايجاد سياسة داخلية منسقة ، هي التي ساهمت بالقسط الاكبر **في ازمة أعوام ٣٠** وعظمتها . فالاحتكارات التي تمكن من ايجاد سياسة اقتصادية قومية ظرفية تقود ايضا ، اذا لم يتم وضع مثل هذه السياسة ، الى تفاقم تقلبات الدورة . وقد فهم **كينز ذلك** . ان صيانة الاشراف الخارجي بعد الحرب العالمية الثانية قد سمح للمرة الاولى بوجود سياسات اقتصادية قومية فعالة ، والـ «تخطيط المنسق» الفرنسي يذهب ، مثلا ، في تاريخ نشأته الى هذه الحقبة بالذات ، لكن الازدهار اللاحق ، **والسوق المشتركة ،** وتحرير العلاقات الخارجية الذي رافق هذا الازدهار ، كل ذلك يهدد اليوم نجاعة هذه السياسات . وهذا هو السبب الذي تطرح لاجله مسألة وجود نظام عالمي على جدول الاعمال . والحقيقة ان «النظام» الذي أقيم **بعد الحرب والممثل** بصندوق النقد الدولي ليس هو المطلوب، اذ أنه يظل يستند الى الثقة بآليات تلقائية.

وهذه «الثقة» هي التي تراهن عليها الدولة الاكثر قوة : **الولايات المتحدة** . وهذا هو السبب الذي تصبح من أجله كل سياسة عالمية اقتصادية مستحيلة تقريبا . وهذا الفشل في النظام يترجم تناقضا جديدا ، أصبح الآن ناضجا ، بين متطلبات الوضع الاقتصادي ، التي لم يعد بالامكان تحقيقها في اطار السياسة الاقتصادية القومية (لان للراسمالية منذ الآن ابعادا عالمية جوهرية) وبين الطابع القومي القائم حتى الان للمؤسسات وللبنيات . اذا لم يكن من الممكن تجاوز هذا التناقض فيجب أن لا نستبعد امكانية بروز «حوادث ظرفية» كبيرة الخطورة .

٥ ـ العلاقات العالمية وتمفصل التشكيلات القومية للراسمالية المركزية

١ ـ النظرية الاقتصادية في توازن ميزان المدفوعات

ان شرط توازن ميزان المدفوعات ــ الذي لا يمكن ان يكون في أحسن الحالات الا اتجاهيا ــ هو التكييف الدائم للبنيات العالمية . والواقع ان هذه البنيات تظل ، فيما يخص علاقات العالم المتقدم بالعالم المتخلف ، علاقات سيطرة لمركز النظام العالمي على المحيط . والتوازن الخارجي ــ الوضع العالمي ــ لا يبدو ممكنا الا لان بنيات المحيط مكوّنة الآن بما يتفق مع حاجات التراكم في المركز ، أي لان تطور المركز يولد ويصون تخلف المحيط . ان رفض رؤية النقاط الاساسية هذه يظهر الطابع الايديولوجي للنظرية الاقتصادية الشائعة التي تستند الى أطروحة دينية حول التناغم الكوني .

هل من الممكن لعجز وقتي في ميزان حسابات بلد ما ، مهما كان سبب ذلك ، أعابرا أم بنيويا ، أن يمتص نفسه من تلقاء نفسه ، وذلك بالتأثير على مستوى الصرف وعلى الاسعار والنشاطات الاقتصادية؟ تجيب النظرية الاقتصادية على ذلك بالايجاب.

لم يدخل **آدم سميث** الا آلية الاسعار في بناء التوازن العالمي . وهو لا يفعل بهذا من جهة أولى الا استعادة التقليد القديم للميركنتيليين : **بودان وبيتي ولوك وكانتيون** الذين كانوا يعتقدون ان عدم التوازن في الميزان التجاري كانت تعوضه حركة الذهب . ومن الجهة الثانية ، هو يستعيد التقليد الكمي الذي كان يؤكد ان حركة الذهب تحدد بدورها حركة المستوى العام للاسعار . وعدم التوازن يمكن اذن بذلك ان يمتص نفسه بنفسه . ويكفي انطلاقا من ذلك ان نخطو خطوة واحدة حتى نؤكد ان السبب الوحيد الممكن لعدم التوازن الخارجي هو الـ «تضخم الداخلي» ، وهي الخطوة التي اجتازها **البوليونيست** Bullionistes في بداية القرن

التاسع عشر تحت اشراف **ريكاردو** . ان حجج **بوزنكي** الذي كان ينسب اللاتوازن في الميزان الى أسباب لا نقدية (صعوبات التصدير بسبب الحرب المرتبطة بدفع ضريبة للخارج) لا تقنع المعاصرين .

وفيسكل هو الذي أبرز ، في نهاية القرن التاسع عشر اهمية طفرات الطلب بالنسبة لآلية التوازن العالمي . اذن ، يجب تحليل العجز في الميزان باعتباره قائما على ظاهرة انتقال للقوة الشرائية . هذه القوة الشرائية الاضافية تتيح لابلد الاجنبي ان يزيد من استيراداته بينما يضطر البلد العاجز الى تخفيض هذه الاستيرادات . التوازن العالمي يحصل اذن دون اي تعديل للاسعار . هذه النظرية الثورية قد ظهرت من جديد على يد **اوهلان** الذي كان يتصور ، بناء على ذلك ، ان من الممكن دفع تكاليف الترميمات\الالمانية . ويمكن ان نتصور اذن الى اي حد تظل النظرية الكلاسيكية لمفاعيل ـ الاسعار (المرتبطة بالنظرية الكمية) قوية لدرجة ان ذهنا عظيما مثل **كينز** ظل يرفض الخروج من الافق القديم . واذا بقي يدافع عن فكرة ان المانيا لا تستطيع ان تدفع تكاليف الترميمات فذلك لانه كان يعتقد ان مرونة ـ الاسعار بين المصدرات والمستوردات الالمانية سيكون لها مفعول «سيء» لا مفعول «عادي» . ان الذين اتوا بعد **كينز** هم وحدهم الذين ادخلوا في نظرية التوازن العالمي ما هو جوهري في الطريقة التي دشنها **بوزانكيه** .

غالبا ما يعرض منظورا الاسعار والدخل كما لو كان أحدهما يستبعد الآخر . لكنهما وجهان للظاهرة نفسها : الطلب . هل يعتمد الطلب على الاسعار أم على الدخل ؟ ان كل بناء التوازن العام لدى **فالراس** يقوم على قانون العرض والطلب . وقد وضع المحللون الاولون للسوق ، خاصة **سادي** ، قانون الطلب ، وذلك ـ بقصد استبدال نظرية القيمة ـ العمل بنظرية القيمة ـ المنفعة . واستجابات العرض والطلب لتنوعات الاسعار كانت تفسر بالمنفعة الهامشية المتناقضة للمواد . والحصول على التوازن يتم دون دخول عناصر غريبة على هذه الاستجابات . هذا البناء يظل هشا لان **ساي وفالراس** يجهلان العنصر الاساسي في الطلب الا وهو الدخل . أنهما يستنتجان من قانون العرض والطلب أكثر بكثير مما يمكن له أن يعطي . فقانون المنفعة المتناقصة للمواد يمكن جدا ان يشرح كيف ان الطلب يهبط عندما ترتفع الاسعار ، لكن بشرط أن يظل مستوى الدخل دون تغيير . لكن في الواقع يظل توزيع الدخل بالنسبة للنظرية العامة للتوازن مرتبطا بالاسعار النسبية للمواد . وكل تعديلات في الاسعار تجر وراءها تعديلات في الدخول . وللخروج من هذه الحلقة المفرغة دعي الى الاستعانة بتحليل **الفترة** : اسعار اليوم تعتمد على دخول البارحة ، وهذه الدخول تعتمد على أسعار ما قبل البارحة . في الواقع هذه الاستعانة بالتاريخ ما هي اساسا الا اعتراف بعجز الهامشية .

وتحليلات المرونة في السعر في التجارة الخارجية هي من نفس طبيعة تحليلات العرض والطلب . فهي تفترض ثبات الدخول القومية للطرفين المتبادلين ، وهي

لذلك لن تستطيع ادعاء تفسير الحركات الحقيقية للتجارة العالميه .

كان ادخال مفعول العرض والطلب في تنوعات الدخل بشكل عام وادخال مفعول التجارة الخارجية في تنوعات الدخل القومي بشكل خاص يشكل ثورة حقيقية . لكن ما زلنا نكتفي بأن نعاين انه ما دام مستوى الدخل القائم يساوي في هذه الفتـــرة مقداراً معينا ، فان مستوى التبادل فيما يخص الانتاج الفلاني يساوي هذا المقدار . ونحن نلاحظ ان الدخول والاسعار والكميات المتبادلة تختلف في فترة لاحقة . وهذا يسمح بوصف التغيرات لكنه لا يسمح بتفسيرها .

نظرية المفاعيل ـــ الاسعار .

كانت النظرية الكلاسيكية للمفاعيل ـــ الاسعار قد صيغت في بداية القرن التاسع عشر في اطار فرضية تتفق مع الوضع في تلك الفترة (المعيار ـــ الذهبي) وعـــلى قاعدة النظرية الكمية للنقد . فبما ان كل مستورد له الخيار بين شراء عملة صعبـــة اجنبية (قطع ذهبيةَ اجنبية) او ارسال الذهب للخارج (في شكل سبائك)، فالعجز في ميزان الحسابات لن يستطيع ان يضعف من قيمة النقد القومي لدرجة كبيرة يؤثر على حدود التبادل وتشجع التصدير . ان عدم التوازن لا يمكن اذن ان يعبر عـــن نفسه الا عن طريق نزيف ذهبي . والهبوط العام للاسعار الداخلية الذي يتبع هـــذا النزيف (ومنه ايضا هبوط الصادرات) بالمقارنة مع استقرار الإسعار الخارجية (ومنه ثبات سعر المستوردات) يشجع الصادرات ويخفف من المستوردات ، وبالتالي يسمح باعادة التوازن . ان تدهور حدود التبادل هو الذي يلعب هذا الدور .

وقد لاحظنا حديثا ان تعديل حدود التبادل الذي ساعد (أو لم يساعد) من جهة على تطور المصدرات ، قد عمل على هبوط (أو ارتفاع) سعرها الموحد . فالارتفاع الداخلي للاسعار ، كالهبوط ، يمكن أن يحسن أو يخرب حالة الميزان ، وذلك حسب مستويات المرونة . وكذلك الامر هو ، ولكن بمعنى معاكس ، بالنسبة للمستوردات. ان تحليل آثار التركيبات المختلفة لمرونة الاسعار شائع جدا اليوم . والصياغة المثلى لذلك نجدها عند **جوان روبنسون** التي تأخذ بالحسبان اربعة امكانات للمرونة : في عرض التصدير الوطني ، ثم في عرض الاستيراد الاجنبي ، ثم في طلب الاستـــيراد الوطني ، وفي طلب التصدير الاجنبي . ويجب ان نذكر ايضا ان **نوغارو** كان قـــد انتقد ، قبل الاقتصاديين الكينزيين بكثير ، **نظرية الصرف** لدى **اوغوستان كورنـــو** التي كانت تفترض مسبقا ما يجب ان تبرهن عليه : اي أن مرونة الاسعار قائمـــة بشكل يسمح لتخفيض القيمة النقدية بامتصاص العجز .

واذا كانُ الاقتصاد شديد التكامل فان تعديل اسعار المستوردات يجب ان يقود الى تعديل مقابل لكل الاسعار الداخلية ، وبالتالي لسعر المصدرات . الا يجب عـــلى السعر النسبي الاكثر ارتفاعا للمستوردات ان يؤثر على مجمل الاسعار في اتجـــاه

الصعود ؟ لقد بين **افتاليون** ان مستوى الصرف يؤثر هو نفسه ، ضمن بعض الحدود، على مستوى الاسعار الداخلية . ولا يجب ان نعتقد ان الصرف لا يؤثر الا على اسعار السلع المستوردة عن طريق تنوع التكاليف ، وان تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على سعر بقية السلع الا في حدود دخول مواد مستوردة في صناعة هذه الاخيرة . **افتاليون** يظهر بالامثلة التاريخية ان الصرف يؤثر احيانا على كل الاسعار ، وذلك عن طريق زيادة الدخول النقدية . هل سيكون اثر تعديل الصرف على دخل المستوردين بالنسبة لسلع مشتراة ومدفوع ثمنها مسبقا ، ثم ايضا على دخل المتمتعين بهوية اجنبية ، وعلى دخل المصدرين والمنتجين من اجل التصدير ، هل سيكون هذا الاثر قادرا على تحديد ارتفاع أو هبوط في الاسعار يتناسب مع تنوع الصرف ؟ اذا كان هذا الاثر قويا بما فيه الكفاية ، واذا كانت تقلبات الدخل النقدي مترافقة بتقلبات مقابلة في التكنيز ، واذا كان كل الدخل النقدي ينزل الى السوق ، فمن المحتمل ان يتحقق ما ذكرناه . وفي هذه الحالة ، فان الميزان الخارجي بعد زوال آثار تخفيض القيمة ، سيصبح مشابها لما كان عليه قبل هذا التخفيض . وعدم التوازن المزمن ، الممتص مؤقتا ، يظهر من جديد . ونحن نرى الكثير من الامثلة التاريخية على هذه الآلية ، خاصة في التاريخ النقدي **لامريكا اللاتينية** . في القرن التاسع عشر ظهر ان التخفيضات المتعاقبة لم تكن عملية على المدى الطويل لانها سبقت ارتفاعا عاما ونسبيا للاسعار . وهذه التجارب تبرهن على أنه ليس في مقدورنا أن نحل مشكلة اللاتوازن الفعلي في الميزان الخارجي النابع من تخلخلات بنيوية عميقة ، عن طريق الاحتيالات النقدية . وهي تبرهن ايضا على ان القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقد لا يمكن ان تستمرا في اختلافهما لوقت طويل . وبالرغم من وجود مواد داخلية لا تشكل جزءا من التبادل العالمي فان القطاع المحلي (الداخلي) لا يلبث حتى يخضع لتأثير الاسعار الاجنبية ، الذي يتم من خلال قناة الدخول . وهكذا فان تخفيض الفرنك المالي في ١٩٦٧ ، الذي كان من المفروض حسب رأي الخبراء الفرنسيين ان يعيد التوازن في ميزان دولة مالي ، قد انتهى بارتفاع نسبي وتقريبا مباشر لكل الاسعار، بالرغم من تجميد الاجور . انه لمثال أقصى يبرهن كيف ان بنية الاسعار السائدة تفرض نفسها بالضرورة على الاقتصاد المسود .

وبعكس ذلك نرى ان المعيار الذهبي في تاريخ القرن التاسع عشر الاوروبي والسياسة النقدية الهادفة الى التعويض عن تحويلات معدلات الحسم ، كانت فعالة . لكن اذا كان الامر كذلك ، أليس هذا بسبب بقاء ميزان الحسابات ، خلال الفترة الطويلة في حالة توازن ؟ ولان الاختلالات لم تكن يوما الا وقتية ــ وبشكل خاص ظرفية ؟

نظرية مفعول ــ الصرف .

في نطاق فرضية النقود غير القابلة للتحويل الذهبي ، الا يقود وجود معدل صرف

قابل لتنوعات كبيرة حسب مشيئة ميزان الحسابات ، الى المفعول ، السعر دون الحاجة لتدخل النظرية الكمية ؟ وفي هذه الحالة نجد ان تعديل الصرف يقود الى تعديل في سعر الاستيراد ، لكن ليس هناك أي سبب يوجب تعديل سعر المواد المحلية وسعر المواد التصديرية الذي يجب ان يلتقي مع الاسعار الداخلية . اذ أن كمية النقد تبقى ثابتة هكذا يقول الكميون . اما الآخرون فيقولون ان السبب هو ان الصرف لا يؤثر دائما وبالضرورة على الاسعار الداخلية .

يجب اتمام التحليل . فمن جهة ، وحسب المرونات في الاسعار يستطيع تعديل الصرف ان يحدث آثارا «سيئة» أو «عادية» . ومن الجهة الاخرى ، ان سعر المستوردات يمكن ان يؤثر ، هنا ايضا ، على مستوى الاسعار الداخلية ، ومنه على مستوى أسعار التصدير وبالطريقة نفسها : وذلك عن طريق قناة التكاليف ، وقناة سلوك الدخل السائد ، وبتحول بنى الاسعار .

وهنا ايضا نجد ان حركة رؤوس الاموال القصيرة المدى يمكن ان تتجنب تعديل الصرف (والاسعار) ، كما كانت منذ فترة تتجنب حركة الذهب (والاسعار) . فاذا ما رفع المصرف المركزي معدل الفائدة فسيجذب الرساميل الاجنبية لمدى قصير ، كما هو الحال في نظام ــ ذهبي وللسبب نفسه . وفي حالة عجز وقتي في الميزان يمكن بنفس الطريقة تجنب عملية التخفيض النقدي (وارتفاع الاسعار المتعاقب) تماما كما يمكن للمصرف في النظام ــ الذهبي تجنب هروب الذهب (وهبوط الاسعار) . لكن هذا العمل يواجه نفس المحدودية السابقة . فاذا كان العجز بنيويا ، مزمنا ، وعميقا، فان توافد الرساميل الاجنبية يصبح غير قادر على تحييده ، خاصة وان آفاق الخسارة في الصرف ، في حالة التخفيض ، لا تجذب المضاربين الذين يمكن ان يقبلوا بربح ضعيف ناجم عن رفع معدل الفائدة .

وفي النهاية ما المطلوب استنتاجه من تحليل المفاعيل ــ الاسعار ؟ في الدرجة الاولى ، انه ليس هناك مفاعيل ــ اسعار ولكن مفعول ــ صرف . فعدم التوازن في الميزان الخارجي لا يؤثر بشكل مباشر على الاسعار عن طريق الكتلة النقدية . ولكن عدم التوازن هذا يؤثر على عمليات الصرف الذي يؤثر بدوره على كل الاسعار . وينتج عن ذلك ان تعديلات الصرف لا يمكن ــ مهما بلغت مرونة الاسعار ــ ان تحل مشكلة اللاتوازن البنيوي ، اذ أننا نجد أنفسنا بعد فترة معينة في نفس وضعنا وقت الانطلاق . ثم يجب ان نعرف ان تقلبات الصرف ، حتى في الفترة الانتقالية ، لا تحسّن بالضرورة حالة الميزان الخارجي ، بسبب وجود المرونة الخطيرة في الاسعار .

يمكن ان نستنتج انه في تسع حالات على عشر لا يحل تخفيض العملة أبدا عدم التوازن المزمن في ميزان الحسابات ، لا لمدى قصير ولا لمدى طويل ، لكن على العكس من ذلك ان هذا التخفيض سيفاقم في المدى القصير الوضع الخارجي ، اذا ما اعتبرنا ان مرونة الطلب ، في البلدان المحيطية ، على المستوردات تظل ضعيفة من جراء غياب امكانية التعويض عن الانتاج الخارجي بالانتاج المحلي ، وان مداخيل المصدرين تأخذ مكانا هاما بقدر ما يتكامل اندماج هذه البلدان في النظام العالمي ، وأنه

بالاضافة الى تاثير هذه الدخول على الطلب هناك اعتبارات نفسية حاسمة تربط القيمة الداخلية للنقد بقيمتها الخارجية ، وان هناك آلية تنقل بنية الاسعار السائدة الى الاقتصاد المسود .

نظرية المفعول ــ الدخل .

ان آلية المفعول ــ الدخل تظهر لدى **فيكسل واوهلان** في شكل كثير البساطة : ان تسوية عجز الميزان الخارجي تتم عن طريق نقل قوة شرائية الى البلد الاجنبي . وهذه القوة الشرائية الجديدة هي التي تسمح للاقتصاد الذي استفاد منها ان يستورد بأكثر من السابق . والنقل يجبر من الجهة الاخرى الاقتصاد العاجز على تنقيص طلبه ، خاصة طلبه الخاص بالمستوردات . أما انتقال الذهب في النظام ذي المعيار الذهبي فهو يخدم كحامل لنقل قوة الشراء الجديدة لا اكثر ولا اقل . وواضح انه في اطار فرضية استبعاد قاعدة التحويل الذهبي والصرف المرن ، يمارس عدم التوازن ، الذي هو من جهة نقل للقوة الشرائية ، تأثيرا آخر على الصرف من الجهة الثانية . هذه التأثيرات الثانوية للاتوازن على الصرف يمكن ان تعيق آلية اعادة التوازن وذلك بالغاء نقل القوة الشرائية مثلا عن طريق رفع الاسعار ، لكن الآلية تظل كما كانت عليه في السابق من الطبيعة نفسها بالنسبة لما هو أساسي .

ان تفوق نظرية **اوهلان** على النظرية القديمة يكمن في قدرتها على تفسير تعديل الميزان مهما كان تطور حدود التبادل . في النظرية الكلاسيكية ، ان ما يعيد التوازن هو تعديل حدود التبادل هذه باتجاه محدد . والواقع ان التجربة قد برهنت مرات متعددة على ان عودة التوازن تتحقق بالرغم من التطور السيء لحدود التبادل . ولنظرية نقل القوة الشرائية فضيلة محددة وهي انها اظهرت الطابع الاتجاهي فقط لتعديل الميزان . لكن لا شيء يثبت ان زيادة القوة الشرائية التي تعقب تحسنا في الميزان ستتجلى كليا في الطلب على المستوردات .

ان تفكير **كينز** ، بوضعه في المقدمة التأثيرات المضاعفة للزيادة الاولية للدخل ، كان يجب ان يساهم في وضع النقاط الاساسية لهذه النظرية . وهذا ما عمله المابعد كينزيون ، خاصة **ميتزلر وماشلوب** . والآلية بلغة جد بسيطة هي التالية : ان رصيدا ايجابيا للميزان الخارجي يسلك مسلك الطلب المستقل ذاتيا ، وهو يحدد ، عن طريق الآلية المضاعفة ، زيادة أكبر للدخل القومي تتيح بدورها ، لدى وجود الميل للاستيراد ، تعديل الميزان الخارجي . وبالعكس ، ان رصيدا سلبيا للميزان الخارجي يدفع الى انكماش في الدخل الاجمالي والى انقاص حجم المستوردات ، الامر الذي يساهم في تعديل الميزان .

والنماذج المقترحة من قبل **ماشلوب وميتزلر** تساعد على الاخذ بالحسبان نتائج تغيرات ميزان البلد آ على البلد ب والتأثيرات المتبادلة لميزان ب على ميزان آ . في

الوقت نفسه .

وهناك حالة تستحق الملاحظة : وهي الحالة التي تكون فيها البلدان المدنية بسبب انكماش الدخول القومية لدى «الدافع» و «المستلم»، غير قادرة على سد دينها ، فامكانية التوازن العالمي تتوقف هنا اذن على قيمة الميول نحو الاستهلاك والتوظيف في البلدين . ويدل هذا المثال على ان توازن الميزان الخارجي لا يترجم الا اعتدالا مؤقتا بنيويا للاقتصادات القائمة ، مظهرا بوضوح متطلباتها . ومسألة معرفة الميول المختلفة في اقتصاد ما ، واسباب استقرارها ، والتغييرات التي تطرأ عليها ، ليست مسألة « واقعة اختبارية » لكنها مسألة نظرية اساسية . فماذا يعني التكييف البنيوي الذي يشرط توازن المدفوعات الخارجية ؟ هذا التكييف يبرز بدقة في تبدل الميول ، خاصة الميل الى الاستيراد . ليس لنا اذن الحق في تخيل «نماذج» اعتباطية؛ والمهم ان نعرف لماذا وكيف تتبدل الميول وتتغير .

بعد تخليهم عن تحليل المضاعف عاد الكتاب الحديثون بشكل عام الى المفعول ــ السعر التقليدي ، على الاقل فيما يخص البلدان المتخلفة . ان اسعار المصدرات تنهار خلال فترة الانكماش الاقتصادي بينما يظل النقد المحلي متينا (في حالة وجود اندماج نقدي مثلا) . أليس من المفروض أن نستنتج من هذا ان البلدان المتخلفة تبرهن على امكانية عمل مفعول ــ السعر المباشر ؟ وان تقلبات ميزان الحسابات تقود، في هذه البلدان ، الى تقلبات في الاسعار وذلك بواسطة الحركات النقدية العالمية ؟ في الواقع ليس هناك شيء من هذا القبيل . فالاسعار تتقلب بمشيئة الطلب في البلدان المتخلفة والمتقدمة معا . واذا انهارت أسعار مصدرات البلدان المتخلفة ، مثلا في فترة انكماش اقتصادي ، فليس ذلك بسبب عجز في الميزان الخارجي وانما نتيجة لزوال الطلب على هذه السلع ، الذي هو بالدرجة الاولى طلب أجنبي . ان حجم وسعر المصدرات ينهاران في الوقت نفسه وللسبب نفسه . وعجز الميزان ليس هو السبب في هذا الانهيار ، لكنه النتيجة .

ان النتائج التي وصلنا اليها ، فيما يخص نظرية تعديل ميزان المدفوعات ، هي نتائج سلبية كليا . اولا ــ ان المفعول ــ السعر ، رغم كل المظاهر لا يشتغل في البلدان المتخلفة بأكثر مما يعمل في الاقتصاديات المتقدمة . وثانيا ــ ان المفعول ــ الصرف لا ينحو الى اعادة التوازن . ان تعديلات الصرف لا تؤثر غالبا ، خاصة في البلدان المتخلفة ، الا خلال فترة مؤقتة وحتى يصبح الارتفاع الداخلي عاما ومتناسبا مع هبوط الصرف ، وعلى الغالب في اتجاه سلبي (بسبب المرونة ــ في ــ الأسعار) . ثالثا ــ ان المفعول ــ الدخل ليس الا مفعولا اتجاهيا وهو يتضمن تكييفا بنيويا يكوّن بالضبط جوهر المسألة. ليس هناك اذن آلية تستطيع أن تعيد توازن الميزان الخارجي تلقائيا . وكل ما يمكن تأكيده هو ان الاستيراد ينقل الى البلد الاجنبي قوة شرائية في صورة نقدية معينة . هذا النقل يتيح بالطبيعة امكانية للتصدير في المستقبل . لكن هذا الاتجاه شديد العمومية . وهو مماثل للاتجاه الذي يجعل ، في اقتصاد السوق، من شروة سابقة تساهم في امكانية بيع لاحق . وبقدر ما ان وجود مثل هذا الاتجاه

العميق لا يبرر قانون المنافذ ، فهو لا يبرر ايضا بناء نظرية عن التوازن العالمي التلقائي .

معدل صرف توازني أم اعتدال بنيوي ؟

يمكن للمعطيات الحقيقية التي تميز نظامين اقتصاديين في علاقتهما الواحد بالآخر ، ألا تمكن ميزان الحسابات من ان يتوازن في اطار حرية التبادل . وبما ان الآليات التلقائية لا تعمل ، يبدو انه من غير الممكن في هذه الحالة وجود معدل صرف توازني . وما نسميه معدل صرف توازني هو المعدل الذي يسمح بايجاد توازن في ميزان الحسابات دون حاجة الى التضييق على حركة الاستيراد أو على الحركة «الطبيعية» للرساميل في المدى الطويل . والقول بأن الآليات المعدّلة للدخول ليست الا آليات اتجاهية يعني ببساطة التأكيد على ان معدلا كهذا لا يوجد دائما . وبدقة اكثر ، لما كانت آليات الصرف قائمة على المدى القصير بينما التعديل البنيوي على المدى الطويل، فليس هناك دوما صرف توازني، ولا حتى صرف «طبيعي» و «عفوي».
لدينا مع ذلك انطباع بأن المعدل التوازني كان يوجد على طول فترة القرن التاسع عشر . بالتأكيد ، كان الـ «تساوي (بين قيمة ورقة نقدية وسعرها الجاري) » يشكل ، من وجهة معينة ، المعدل الـ «الاعتيادي» للصرف بين نقدين قابلين للتحويل الذهبي . وكان شراء وبيع الذهب من قبل مصارف الاصدار بسعر ثابت وبكميات لا محدودة يستوعبان تقلبات الصرف ويحصرانها في الحدود الضيقة للنقاط الذهبية Gold Points . وكانت قاعدة التمويل الذهبي تعطي للنظام العالمي متانة كافية حتى تستطيع آليات التعديل البنيوية ان تفعل فعلها . لكن هذا التعديل البنيوي ، الذي كان الضعيف يقبله والقوي يفرضه ، لا يحتوي على أي انسجام ، بل بالعكس : انه يعكس التشكل التدريجي لعالم أصبح أكثر فأكثر لا متكافئا .
وبالعكس من ذلك ، اذا علقنا قاعدة التمويل الذهبي فما الذي سيحدث لنظرية الصرف ؟ فهذه النظرية اذ تهدف أصلا الى شرح العلاقة الموجودة بين قيمة نقدين تنسى ان التصور العام الذي لدينا عن قيمة النقد هو الذي يحدد في النهاية تصورنا عن الطبيعة العميقة للصرف . وهذا هو السبب الذي وصلت من أجله النظرية الهامشية التي تعرف قيمة النقد بقوته الشرائية ، الى نظرية تعادل القوى الشرائية في مسألة الصرف . وكما انتهت **الهامشية** في الميدان الداخلي الى النظرية الكمية ، فستنتهي في ميدان العلاقات الدولية الى نظرية كمية مماثلة قائمة على توزيع دولي للذهب قادر على تحقيق التوازن في الصرف المالي في مستوى القوى الشرائية .
وتحليلنا الذي يستبعد النظرية الكمية يجب ان يميز ، حين يريد تحديد القيمة الداخلية للنقد ، بين حالة تسود فيها قاعدة التمويل الذهبي وحالة لا تسود فيها هذه القاعدة . في حالة سيادة القاعدة الذهبية ، فان كلفة انتاج الذهب الحقيقية

هي التي تحدد في التحليل النهائي الاختلافات في قيم النقد . وبهذا المعنى يشكل التساوي بين قيمة العملة وسعرها الجاري معدل الصرف العادي . لكن في حالة استبعاد قاعدة التحويل الذهبي ، وبما ان المصرف المركزي لم يعد يشتري ويبيع الذهب بكميات لا محدودة وبسعر ثابت ، فان هذا السعر نفسه يمكن ان ينجر في حركة ارتفاع الاسعار العام ، لدرجة يغيب عنا فيها تواتر الآليات التي تبدو حينئذ قابلة للقلب كلية . وكما أنه لم يعد هناك مستوى عادي للاسعار فانه لم يعد هناك بالمثل مستوى عادي للصرف . وفي حالة غياب قاعدة التحويل الذهبي يصبح التخفيض النقدي ضروريا للرد على عجز بنيوي في ميزان الحسابات . والتخفيض يولد بالنسبة للنقد غير القابل للتحويل الذهبي ، من جديد موجة من التضخم الذي يعيدنا الى الحالة السابقة . وهكذا يبدو مرة ثانية ان حالة عدم التوازن المزمنة لا يمكن تجنبها الا عن طريق ضبط التجارة الخارجية وحركة الرساميل ، والا بالتأثير المباشر على الحركة الواقعية . عندما يصبح النقد غير قابل للتحويل الذهبي ، فان النظام يفقد من متانته القديمة التي كانت تسمح بأن يستنفذ المفعول ــ الدخل تأثيراته وأن يستعاد التوازن . أن عدم التوازن الاتجاهي يسبب تقلقلا دائما .

ويفرض بعض الاقتصاديين شرطا اضافيا لتحديد الصرف التوازني : شرط توفير الاستخدام الكامل . والعلاقة القائمة بين مستوى الاستخدام ومعدل الصرف هي في الحقيقة علاقة اصطناعية لدرجة كبيرة . وهي تقوم على تبسيط شبه كاريكاتوري لتحليل **كينز** . وهكذا نجد **جوان روبنسون** تربط بصورة آلية بين مستوى الدخل الوطني ومعدل الفائدة وذلك بشكل يضمن باستمرار ان يسمح احد مستويات الفائدة بالاستخدام الكامل ، في حين ان **كينز** قد بذل كل ما في وسعه من أجل أن يبرهن على أن البطالة يمكن ان تصبح مشكلة لا حل لها . **وجوان روبنسون** تربط ايضا ، بصورة آلية ، حركة الرساميل العالمية بمعدل الفائدة ، في حين ان هذه الحركة تظل مرتبطة بالحجم المطلق والنسبي لمداخيل الملكية وبآفاق ريعية الاستثمارات التي هي في حالة استقلال تجاه تقلبات معدل الفائدة . ثم يشير كيف ان كل مستوى من مستويات الفائدة (واذن من مستويات الاستخدام) يقابله مستوى من مستويات الصرف الذي يعدل ميزان المدفوعات . وهذه الطريقة في التصور بأنه من الممكن دائما ، ضمن مجموعة من المتحولات ، تثبيت احدها بشكل اعتباطي لان البقية يمكن ان تلتحق بهذه القيمة الاعتباطية ، هي نموذج مثالي للمنهج الذي يستخدمه محللو الـ «توازن العام» . طريقة تجمع كل الانتقادات التي يمكن توجيهها ضد المنهج تجمع الاختباري في الاقتصاد . طريقة شكلية ، جوهريا ، وهي تنكر وجود العلاقات السببية التي لا يمكن عكسها .

في الحقيقة ، ان مستوى صرف «توازني» كهذا يمكن أن يقوم ببساطة ــ وهو كذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ــ على الـ«سيطرة» . فكل مستوى من مستويات الصرف يقابله توزيع معين للريعية النسبية للتوظيفات في مختلف القطاعات . لكن ليس الصرف هو الذي يحدد في الواقع حجم امتصاص

الرساميل الاجنبية في البلدان المتخلفة . بل بالعكس : فالرساميل تتوافد في الحدود التي يسمح بها وجود رساميل حرة جاهزة في البلد المتقدم ، وكذلك وجود ظروف عامة «واقعية» تجعل من هذه التوظيفات توظيفات عالية المردود . وبالضغط على ميزان المدفوعات تحدد هذه التوظيفات مستوى «توازن» الصرف ، اي مستوى يتيح دفع الفوائد التي تحصل عليها الرساميل الوافدة،وكذلك دفع حجم المستوردات الذي يحدده اندماج البلدان المتخلفة في السوق العالمية ، اي عن طريق طلب المواد الاجنبية الذي يسمح به حجم المصدرات ، المرتبط هو الآخر بدرجة الاندماج هذه . وبمعنى آخر ، فان آلية الصرف تسمح بتكييف بنية البلد المتخلف بما يوافق بنية البلد المسيطر . وبهذا المعنى فان توازنا «أفضل» ، اي يسمح بتعديل هذه البنية ، يتطلب وضع حدود للاستيراد . وهنا ايضا ، بما أن المعيار الذهبي الذي يكوّن فاصلا قد أزيل فان تعديلا عابرا لشروط التجارة أو لحركة الرساميل سيجر تعديلا في معدل الصرف يؤثر ، بتحديده توزيعا جديداً للربحية النسبية في القطاعات المختلفة من الاقتصاد المتخلف ، على توجيه التوظيفات الاجنبية ، ومنه على ظروف السيطرة. ولكن هناك دائما تكييف للبنية المتخلفة حسب حاجة البنية المتقدمة .

٢ ــ نظرية الوضعية الاقتصادية وامتدادها على المستوى الدولي .

ان النظرية الاقتصادية المتعلقة بالـ «توازن التلقائي» لميزان المدفوعات تشكل القاعدة التي بنى عليها الاقتصاد الاتفاقي نظرية تجول الوضعية على المستوى الدولي.

ظهر العرض المنهجي الاول لهذا التصور على يد **هابرلر** الذي يقول بثلاث فرضيات، معتمدا في تفريقاته على النظم النقدية التي تصنع الشركاء واحدهم بوجه الآخر .

اولا ــ وفي حال أن البلدين آ و **ب** المتبادلين يخضعان لنظام المعيار ــ الذهبي ، فان انتقال تقلبات ما في البلد الاول الى البلد الثاني يظل متناظرا كلية . هذا الانتقال يخفف من شدة التقلبات في البلد الاصلي ، وذلك بتوسيعه للساحة التي يجري عليها عمل الدورة الاقتصادية . فاذا مر البلد آ بفترة ازدهار فان الاستيراد يتطور لديه بسرعة اكبر من التصدير . وعليه أن يواجه في هذه الحالة مسالة نزيف الذهب الذي يخفف من الاتجاه نحو التضخم لديه ، بينما يشدّد منه لدى البلد **ب** .

ثانيا ــ في حال أن البلد **ب** قد تبنى نظام المعيار ــ القطع النادر الاجنبي فان انتشار الدورة لا يتم انطلاقا من البلد الخاضع الى البلد السائد لكنه يقوى في الاتجاه المعاكس . فاذا مر البلد الخاضع تقديا في فترة ازدهار فانه سيدفع عجز ميزان مدفوعاته عن طريق القطع للبلد آ . وحجم الاعتمادات لا يمارس اي تأثير حالك في البلد السائد ، ذلك أنه لم يحدث اي انتقال للذهب ــ النقد النهائي . بالمقابل ليس هناك خوف من ان يلجم التطور الطبيعي لازدهار الاقتصاد السائد بنزيف

ذهبي ، في حين ان توافد القطع الى البلد الخاضع يترجم ، بعكس ذلك ، ارتفاعا حقيقيا في الاعتمادات في هذا الاقتصاد .

ثالثا ، وفي حال ان البلدين يملكان نقدا موجها ومستقلا ، فان التقلبات الدورية لا تنتقل . والصعود الكبير في ازدهار احد الاقتصاديات يثير عدم التوازن في ميزان الحسابات الذي يتطلب ، باعتبار انه لا يمكن ان يتعدل عن طريق خروج الذهب او القطع ، تعديلا في سعر الصرف . واعادة التوازن هذه تخفف من الافراط في الاستيراد بما يقابل امكانية التصدير .

هذا التحليل يظل تحليلا نقوديا ضيقا. ففي القرن التاسع عشر كانت المستعمرات والبلدان المستعمِرة معا تستعمل نفس العملة المعدنية ومع ذلك فان اتجاه انتقال الحركة الدورية ظل دوما دون تغير : من البلد المستعمِر الى المستعمرات .

هذه النظرية النقودية الخاصة بالانتقال قد نبذت مع ظهور المدرسة المابعد - كينزية . وأصبح الادعاء يقوم على اساس ان التقلبات لا تنتقل عن طريق توافد الذهب او القطع الذي تولّده ، لكن مباشرة عن طريق حركة السلع. فالتذبذبات الدورية في بلد ما تنعكس في الواقع في شكل مصدرات او مستوردات . والازدهار لدى البعض ، بما يحمله من زيادة كبيرة في حجم المستوردات على حساب المصدرات، يشجع لدى البعض الآخر مباشرة تطور اتجاهات تضخمية تصاحب الهناء الاقتصادي. وعجز الميزان لا يسوّى الا عن طريق الاعتمادات الاجنبية . وليس هناك حاجة لتدخل الذهب او القطع ، وكذلك ليس هناك ضرورة لتعديل الصرف . في هذه الحالة لن يبقى لآلية الكم اية وظيفة .

وقد حاز هذا المنظور الجديد على رواج كبير ، بفضل الشكل الذي صاغته به نظرية مضاعِف التجارة الخارجية . ان دراسة **كلارك** عن الدورة الاسترالية هي مثال جيد على وجهة النظر هذه . ونظرية مضاعِف التجارة الخارجية تؤكد ان حاصلا ايجابيا للميزان التجاري (فائضا تصديريا) يلعب نفس الدور الذي يلعبه التوظيف المستقل . لكنها تظل آلية وضعية . في الواقع ، ليس للوضعية تأثير تام التحديد على الميزان التجاري . ان الازدهار يجر النمو الموازي في التصدير والاستيراد . وأثره على الميزان متغير : فأحيانا يساهم في التحسن وأحيانا اخرى في التدهور . واذا كان لدى ميزان المدفوعات فعلا (وليس لدى ميزان السلع) اتجاه نحو الايجابية في البلدان المتقدمة في فترات الانكماش الاقتصادي ، فذلك بسبب توقف تصدير الرساميل اكثر بكثير مما هو بسبب تحسن الميزان التجاري. وبالطريقة نفسها ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ، فان توقف توافد الرساميل وليس تدهور الميزان التجاري هو الذي يقود الى ظهور رصيد سلبي في الحسابات الخارجية . وهذا هو السبب في ان التعاقب الواضح في القرن العشرين لميزان عاجز ثم لميزان فائض ، حسب حالة الوضعية الاقتصادية لم يتوجد في القرن التاسع عشر الا عندما اخذت حركة الرساميل الاهمية الكبيرة التي اخذتها منذ ذلك الوقت . والواقع انه حتى في تلك الفترة لم نشهد ابدا ان ازدهارا في **اوروبا** قد أدى ، مع ظهور رصيد ايجابي

في الميزان الاوروبي (اثر فاسد لكن كثير التردد) ، الى انكماش اقتصادي في بلدان ما وراء البحار . او العكس .

٣ ـ النظام النقدي الدولي والازمة المعاصرة .

ان ما يميز حقبتنا هو التناقض الجديد المتفاقم بين الطابع العالمي لنشاطات الشركات الكبرى الاكثر تأثيرا في الحياة الاقتصادية (الشركات متعددة ـ القوميات) والطابع القومي للمؤسسات ، خاصة المؤسسات النقدية ، حيث تتحدد السياسات الاقتصادية للدول . وتطور هذا التناقض الجديد هو الذي يبرز الشكل الخاص الذي تأخذه ازمة النظام المعاصر ، اي ظهورها في الميدان النقدي .

ازمة السيولة الدولية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظل النظام النقدي الدولي قائما على استعمال ثلاثة انواع من الاحتياطي : الذهب ، القطع ـ النادر (الدولار والجنيه الاسترليني) واحيانا القطع الصعب او «القوي» ، والاعتمادات المقدمة من (صندوق النقد الدولي) بشروط ام بدون شروط .

وقد ازداد الحجم الاجمالي للاحتياطي الدولي من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٥ لمجموع العالم ـ باستثناء دول **الكوميكون ، الصين ، فيتنام، كوريا ، ألبانيا وكوبا** ـ من ٤٩ الى ٧٠ مليار دولار بمعدل زيادة يساوي ٢٫٦ بالمئة في السنة . لكن خلال الفترة هذه ، تطورت المبادلات التجارية الدولية بمعدل ٦ بالمئة في السنة ، مما أدى الى انخفاض الاحتياطيات من ٦٧ بالمئة الى ٤٣ بالمئة من المستوردات . بعد ١٩٦٥ ، رأينا هذا الاتجاه يتعمق : فقد زاد حجم الاحتياطيات الدولية الى ٩٣ مليار دولار في ١٩٧٠ ، وهذا لا يمثل الا ٣٣ بالمئة من حجم التجارة العالمية .

هل انخفاض حجم الاحتياطيات الدولية هو سبب الازمة ؟ ليس بالضرورة كذلك، وعلى الاقل فيما يخص دول المركز الرأسمالية ، وهذا لثلاثة اسباب رئيسية وهي : ١ـ ان حجم الاحتياطيات الضرورية لا يتوقف على حجم المبادلات لكن على الحسابات التي ينبغي تسديدها ، والحال ان بنية التجارة الخارجية كانت ، عشية الحرب العالمية الثانية ، مخلخلة بشكل خاص وهي الان افضل منها في السابق ؛ وعلى كل حال ، ان الاحتياطيات النقدية في ١٩١٣ ـ المكوّنة اساسا من الذهب ـ لم تكن تغطي الا ٣٧ بالمئة من المستوردات العالمية ؛ ٢ ـ لانه من الضروري ان لا نعتبر فقط مخزون السيولة الدولية لكن ايضا سرعة جريانه كما نفعل على المستوى النقدي الداخلي ؛ ٣ ـ لاننا اخترعنا اجراءات تسمح بتخفيض حجم الاحتياطيات الضرورية،

كالاتفاقيات الثنائية لمقايضة القطع ؛ وقد ارتفع سقف الاعتمادات المتبادلة بهـذه الطريقة من ٧ر١ مليار دولار في ١٩٦١ الى ١٦ مليار في ١٩٧٠ .

ان الازمة هي نتيجة سوء وتخلخل متزايدين في توزيع الاحتياطيات على مختلف انواعها . فبينما ارتفعت المكونية ـ الذهبية من ٣٤ مليار دولار في ١٩٥١ الى ٤٢ في ١٩٦٥ والى ٣٧ في ١٩٧٠ ، ارتفعت المكونة ـ الدولارية من ٢ر٤ مليار في ١٩٥١ الى ٨ر١٤ مليار في ١٩٦٥ والى ٨ر٣٢ مليار في ١٩٧٠ ، بمعدل زيادة سنوية يصل الى ٩ر٤ بالمئة بين عام ١٩٥١ و١٩٦٥ والى ٥ر١٧ بالمئة بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ ، اي بمعدل اكثر ارتفاعا بكثير من بقية الاحتياطيات بمجموعها . وبين ١٩٦٥ و١٩٧٠ ارتفع الجزء من القطع (بشكل اساسي بالدولار) في الاحتياطيات الدولية من ٨ر٢٣ مليار (٣٣ بالمئة من الاحتياطيات الكلية) الى ٥ر٤٤ مليار (٤٨ بالمئة من المجموع) .[1] امـا بالنسبة للاحتياطيات المرتبطة بـ «صندوق النقد الدولي» ، اي النوع الثالث ، فانها تبقى متواضعة : ٧ر١ مليار دولار في ١٩٥١ (٤ر٣ بالمئة مـن المبلغ الكامـل للاحتياطيات) ، ٤ر٥ في ١٩٦٥ (٦ر٧ بالمئة من المجموع) و٨ر١٠ في ١٩٧٠ (٨ر١١ بالمئة من المجموع) .

ان زيادة الموجودات بالدولار في الخارج قد دهورت تدريجيا مركز الولايـات المتحدة التي تراجعت احتياطياتها الذهبية من ٣ر٢٤ مليار في ١٩٥١ الى ٧ر١٤ في ١٩٦٥ و ١ر١١ في ١٩٧١ . ومقابل هذا الانخفاض زادت ديون **الولايات المتحدة** الخام في الخارج من ٣ر٨ مليار في ١٩٥١ الى ٢ر٢٥ في ١٩٦٥ ، كما زادت ديونها الصافية (ديون الولايات المتحدة نحو الخارج ناقص ديون الولايات المتحدة على العالم الخارجي) من ٦ر٩ الى ١٣ مليار . وبعد ١٩٦٥ تدهور مركز **الولايات المتحدة** بسرعة . وزادت التزاماتها الخارجية الضرورية من ٢٩ مليارا في ١٩٦٥ الى ٦٤ مليارا في ١٩٧١ بينما لم ترتفع التسديدات القصيرة الاجل للاعتمادات التي قدمتها الا من ٧ر٧ الى ٣ر١٣ مليارا . وبمعنى آخر ، بينما كانت الموجودات الذهبية تمثل بالنسبـة **للولايات المتحدة** في ١٩٥١ ثلاث اضعاف ونصف من ديونها الصافية القصيرة الاجل ، فان هذه الموجودات لم تعد تغطي في ١٩٧١ الا ٢٢ بالمئة من هذه الديون الخارجية .

وهكذا فان **الولايات المتحدة** تتمتع عن طريق النظام النقدي الدولي بمركـز ممتاز : فبما ان نقدها القومي قد اصبح مقبولاً كاحتياطي دولي فلا يهمها أن تقلق على ميزان مدفوعاتها ؛ وبعبارة اخرى ، ان عجز ميزان مدفوعاتها يغطى تلقائيا بالاعتمادات التي تقدمها بقية العالم .

هذا الاشتغال اللامتكافيء للنظام النقدي في مصلحة المركز الامريكي الشمالي قد قبل طالما كانت الولايات المتحدة تتمتع بموقف قوة تجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى . وفي الواقع ، طالما كان التفوق الصناعي الامريكي ـ الشمالي في كـل الميادين ينعكس في ظهور اتجاه دائم للفيض في الميزان الخارجي الامريكي ، فـان

«الجوع الى الدولار» كان عاما وكان النظام يستطيع بالتالي ان يستمر في العمل . لكن منذ ذلك الوقت استطاعت كل من اوروبا واليابان ان تحقق تقدما هاما ، وفي بعض الميادين اصبحت هذه البلدان منافسة للولايات المتحدة . ومن جهة اخرى فان الولايات المتحدة قد سارت في طريق سياسة عالمية قائمة على التدخل تتجاوز طاقتها الحقيقية ، كما تشهد على ذلك هزيمتها في **الفيتنام** . وهذان السببان قادا الى انحراف الميزان الخارجي الامريكي الذي اصبح منذ الان في عجز دائم . هكذا اخذت الدولارات تتراكم في اعتماد الاجانب بأكثر مما يرغب هؤلاء . ونظرا لقلة الموجودات الذهبية للولايات المتحدة فان هذه الدفوع تظهر مستحيلة التحويل الى ذهب ، بل ، دون شك ، صعبة الاسترجاع : وهكذا فان الثقة بالدولار قد تحطمت واخذ النظام النقدي العالمي يتفتت وينسحق .

ان تحليل اسباب الازمة النقدية الدولية ، وفحص الحلول المطروحة ينطوي على دروس ذات معنى كبير . ان افضل الخبراء الغربيين يعترفون بأن الازمة لا ترجع الى النقص الاجمالي في حجم السيولات الدولية ، لكن الى الفوضى التي تتحكم في تطور مختلف مكونات الاحتياطي العالمي . ومع ذلك فهم يرفضون تحليل معنى هذه الفوضى من خلال الصراعات بين امم المركز في النظام الراسمالي ، هذه الصراعات التي تبرز عندما يختل التوازن في علاقات القوى وذلك نتيجة للتطور اللامتكافيء لمختلف الراسماليات المذكورة . ولهذا فان الحلول المطروحة اما ان تكون غير فعالة ، او ان تكون تعبيرا عن الرغبة الورعة التي تفترض ان الصراعات المنفعية قد سوّيت .

ان الاتجاه نحو الفيض في ميزان المدفوعات الامريكي الذي ظل سائدا منذ الحرب العالمية الثانية لم يكن تعبيرا عن توازن بنيوي «موفق» بشكل خاص ، ولكنه كان ثمرة عدم توازن قامت عليه خلال هذه الفترة سيطرة الولايات المتحدة . والدولار كنقد احتياطي دولي ومقبول كونيا يعبر عن هذه السيطرة ، ومنذ عشر سنوات اخذت هذه السيطرة تتهدد نتيجة للتقدم الذي احرزته كل من **اوروبا** ، خاصة **المانيا الغربية واليابان** . وعلاقة القوى الجديدة ليست اكثر انسجاما من العلاقة السابقة لكنها تختلف عنها . وهي تبرز ايضا من خلال عدم توازن اتجاهي في الميزان الخارجي **الدول الكبرى** لكن في وجهة معاكسة : فهنا نجد ان ميزان **المانيا واليابان** وبعض الدول الاخرى هو الذي يجنح منذ الان لان يكون فائضا بينما يتجه ميزان الولايات المتحدة لان يكون في عجز . اما المدافعون عن الولايات المتحدة مثل **كيندلبرغر** فهم ينكرون ان يكون ميزان المدفوعات الامريكي في عجز «فعلا» . انهم يعتبرون ان هذا العجز ليس الا «ظاهريا» وليس الا ثمرة استعمال الدولار كنقد احتياطي . لو كان الامر كذلك فعلا لما كانت هناك ازمة . وواقع ان هناك ازمة ـ التي عبرت عن نفسها في تخفيض الدولار في ١٩٧١ ـ يبرهن على ان الدولارات تتراكم بأكثر مما يرغب فيه أصحاب العلاقة من الاقتصاديين . وليس هناك الا قلة من الخبراء الذين يعتقدون

ان الازمة تعكس انقلابا في اتجاه عدم التوازن البنيوي الدائم للنظام ، هذا الانقلاب الذي حدث خلال الستينيات، اذ ان هذا يستوجب ضمنا الاعتراف بأن النظام العالمي ينجم عن تعديل بنيوي قائم على خضوع الضعيف للقوي .

بالتأكيد لا يتم انقلاب وجهة علاقات القوة العالمية في اللحظة نفسها وخلال دقائق وسيكون من العبث اذن الاستنتاج ان الرأسمالية الامريكية قد فقدت كل حيويتها. ولهذا السبب بقيت المجادلة حول تطور ميزان المدفوعات الامريكي غامضة ومختلطة. ولا يمكن ان ننكر ان توافد الرساميل الامريكية الى **اوروبا** يشكل احد عوامل العجز الامريكي ، ولا ان هذا التوافد كان ـ على الاقل جزئيا ـ نتيجة الاجراءات التمييزية التي اتخذتها المجموعة الاوروبية والجمعية الاوروبية للتبادل ـ الحر ضد المصدرات الامريكية ، هذه الاجراءات التي دفعت الى قدوم الشركات الكبرى الامريكية واقامتها في **اوروبا** نفسها. ومع هذا فان هذه الاجراءات كانت الوسيلة التي تمكنت بواسطتها **اوروبا** من اعادة بناء مركزها ، وسلاحا من اجل تعديل موازين القوى التي سادت بعد الحرب الثانية والتي لم تكن في صالحها . وقد كانت هذه الوسيلة ، مع غيرها، وسيلة ناجعة . وتوافد الرساميل من امريكا لا يشهد فقط على حيوية الرأسمالية الامريكية ، ولكنه يعكس ايضا صعوبات التراكم في الولايات المتحدة ، اي عـــدم التوازن الداخلي في الاقتصاد الامريكي ؛ وهو يقود في النهاية الى تباطؤ حركة النمو في **الولايات المتحدة** وتسارعها في **اوروبا** ؛ انه يشكل اذن عاملا هاما في عمليـــة تعديل علاقات القوى . والذي صدم الاوروبيين هو كيف ان النظام النقدي الدولي القائم على مبادىء مرحلة تجاوزها الزمن ، قد أتاح للامريكيين ان يمولوا ببساطة ودون تكاليف مصدراتهم من الرساميل . والواقع ان استعمال الدولار كنقد دولي قد اتاح لهم اقتراض الرساميل التي مولوا بها استثماراتهم في **اوروبا** . والحقيقة ان معدل الفائدة التي كانت تدفعها هذه القروض الاجبارية نوعا ما ، ظلت زهيدة (أقل من ٣ بالمئة) ، في حين ان معدل الربح الذي تحقق بفضل هذه الاستثمارات ذو اهمية بالغة (٧ الى ١٥ بالمئة) . وآلية تحويل القيمة هذه الى المركز المسيطر ليست جديدة، وهي لا تختلف عن تلك التي تبرز ، عامة ، في العلاقات بين المركز والمحيط ، خاصة في منطقة نقدية استعمارية أو استعمارية ـ جديدة . لكنها اصبحت هنا مرفوضة لان تطور علاقة القوى لم يعد يبرر هذه الافضلية المبالغ فيها .

ان رفض اعتبار ان تعديل علاقة القوى هو الذي يكمن في اساس تغيير وجهة عدم التوازن البنيوي الدائم يفسر الطابع المضطرب والمتناقض وكذلك الضعف النظري للحلول المقترحة . فهذه الحلول لا تخرج ابدا عن الخيار بين : صرف ليِّن او نقـد كوني . الحل الاول غير فعال اما الثاني فمستحيل .

فالصرف الليِّن لا يمكن احتماله اذا كان النظام العالمي يعاني مـــن عدم توازن بنيوي ، وهذه هي الحالة هنا ، اذ انه يقود الى اضطراب دائم . ولا تكوّن «المساواة

الزاحفة » او الهوامش المباحة للتقلبات في اطار نظام قائم على الصرف الثابت الا مسكنات وليس حلولا . اما فيما يتعلق بتبني نقد كوني ، اي أداة مرتبطة بسلطة ما فوق ـ قومية ، فهو يفترض ان المشكلة محلولة : اي يفترض تسوية صراع المصالح في مستوى هذه السلطة الما فوق ـ قومية . ان العودة الى المعيار الذهبي ، اي الرفع المتفق عليه لقيمة الذهب ، سيتيح نظريا مضاعفة حجم السيولات الدولية ، لكن توزيع هذه السيولات سيظل غير ملائم ، وتطور مثل هذا التوزيع لا يمكن ان يتهرب من مسألة تطور علاقات القوة . ثم ان هذا النظام لن يمكن العالم من الاستغناء كليا عن استعمال النقد القومي للبلدان المسيطرة كاحتياطي عالمي. لقد لفت سابقا انتباه الذين يحنون الى القرن التاسع عشر الى ان نظام المعيار ـ الذهبي كان ايضا ، **في الواقع** ، نظام معيار ـ استرليني اي نظام النقد القومي البلد المسيطر في حينه . كل تعديل في علاقات القوة الدولية يجر معه اذن تحولا في استعمال النقد ـ المفتاح من قطع الى آخر . ومن جهة ثانية نحن لا نرى اين هي هذه القوة التي ستفرض اليوم اعادة رفع قيمة الذهب كونيا حين ندرك ان المستفيدين الاساسيين سيكونان **افريقيا الجنوبية والاتحاد السوفياتي** . اذا تم رفع ثمن الذهب من جديد فسيكون ذلك فقط بسبب التضخم الزاحف الذي يتطلبه، في هذه الحقبة، طالما بقي الذهب مستعملا كوسيلة دفع دولية .

ان فكرة ايجاد نقد قائم على اعتمادات كونية ليست جديدة . كان **كينز** قد اقترحها في ١٩٤٥ مع الاصدار شبه التلقائي لل Bancors **بانكور** ، بما يناسب عدم التوازن الدولي . حتى لو افترضنا ان اعطاء هذه الاعتمادات سيتحقق في احسن الظروف فان النظام لا يمكن ان يعمل الا في الحالة التي تستطيع فيها ـ لان اللاتوازن يظل عابرا ـ السياسات النقدية التي تشكل موضوع تحديدات الوكالة المصدرة ، ان تكون فعالة ، او في الحالة التي تكون فيها الوكالة ـ اذا كانت الاختلالات بنيوية ـ متمتعة بقوة فوق ـ قومية كبيرة ، تتيح لها ان توجه بشكل فعال سياسات النمو لمختلف الدول وأن تفرض سياسة عالمية في سبيل تطور متناسق . اما **تريفان** فانه يحمل الطوبائية حيث كان كينز قد تركها . وليست المقارنة التي يقيمها بين تطور النظام الدولي وتطور الانظمة النقدية القومية ، التي كانت تعتمد على المعدن ، والتي تتجاور فيها نقود ورقية مصدرة من قبل العديد من المؤسسات الخاضعة تدريجيا الى مركز واحد : **المصرف المركزي** ، هذه المقارنة ليست بدون معنى . لكن الـ «مركز الفريد للاحتياطي» المقترح ايجاده على المستوى الدولي ، والذي سيكون مصرف المصارف المركزية ، والذي سيخلق ايضا احتياطيات حسب صيغ محددة يتطابق فيها حجم وتوزيع هذه الاحتياطيات ويتكيف مع حاجات التجارة العالمية على الدوام، هذا المركز المقترح يفترض ان ليس هناك بعد اي صراع بين الامم .

ويبقى النظام قائما اذن على الذهب والنقود ـ المفاتيح . اما حقوق السحب من

صندوق النقد الدولي فتظل تمثل اعتمادات موزعة في هذه النقود ـ المفاتيح ، ولا شيء غير ذلك . وعندما كان الدولار هو النقد ـ المفتاح الوحيد لم يكن صندوق النقد الدولي الا وكالة لتنفيذ سياسة الخزانة الامريكية . وفي الوقت الذي تطمح فيه نقود اخرى الى اخذ هذا الدور يصبح صندوق النقد الدولي احد مسارح الصراع بين هذه النقود والدولار . وخلق حقوق السحب الخاص في ١٩٦٩ لم يغير شيئا من المشكلة . ويمكن لطريقة التوزيع التلقائي لحقوق السحب الخاص تلك بالنسبة لحصص كل عضو ان تفضح **تريفان** . و٧٢ بالمئة من هذه الحقوق ـ محفوظة **للولايات المتحدة وبريطانيا** ويظل أقل من ٢٠ بالمئة من «المن» لاربعة وعشرين بلدا متخلفا . فهو يعتبر ان صرفها من اجل سياسات وطنية امر يثير النقمة (بعكس السياسة الامريكية في **فيتنام**) ، اما نحن فهذا لا يدهشنا . اذ ان الازمة ليست التعبير عن صراع مجرد بين ايديولوجية «قومية ـ عتيقة» (موزعة بالتساوي على كل الامم) وبين المثال النبيل لبنيان كوني جديد ؛ ولكنها تعبر عن صراع حقيقي : هو الصراع الذي يشتد بين الدولار الذي ورث مركزا قويا مسيطرا ونال امتيازات خاصة نظرا لذلك وبين المرشحين الى تقاسم «اكثر عدلا» لهذه الامتيازات، وبالدرجة الاولى المارك الالماني والين الياباني .

والتجربة الاوروبية تشهد على كل حال على طبيعة هذا الصراع . فقد واجهت المجموعة الاوروبية اعتبارا من عام ١٩٦٤ مسألة اقامة نظام من حرية التبادل مطابق لاجراءات التضامن النقدي وذلك عن طريق صياغة سياسة استقرار قصيرة الاجل. ولم يكن هذا الطراز من «المشاورات» فعالا الا عندما لم يكن هناك صراع كبير في المصالح . لكن ازمة عام ١٩٦٨ وضعت حدا لهذه الاوهام : والكل متفق الان على ان ايجاد عملة موحدة ـ او التفاهم حول قاعدة للتحويل اللامحدود بسعر ثابت ؛ وهذا يرجع الى نفس الحل الاول ـ يتطلب ايجاد مركز واحد لاتخاذ القرارات ، مركز يستطيع وحده ان يصوغ سياسة موحدة ، اقتصادية واجتماعية ، على مستوى **اوروبا** بأكملها .

لكن اذا لم يكن هناك بعد سلطة ما فوق ـ قومية على المستوى العالمي او الاوروبي ، فهناك بالمقابل سلطات مشتركة بين أمم متعددة ، تمثلها الشركات متعددة ـ القوميات . ومع هذا فان هذه الشركات لا تكون مجموعا موحد الهدف وانما عدة مصالح متصارعة ، وهذه الصراعات تخترق الحدود وتمتطي الصراعات المختلفة بين الرأسماليات الوطنية . ولهذا اصبح من غير الممكن ان نكتفي ، كما كان عليه الحال سالفا منذ عشرين سنة ، بالتفكير ضمن حدود الصراعات القومية دون ان نفحص استراتيجية الشركات متعددة ـ القوميات . ويشهد ظهور الـ «اورو ـ دولار» الذي لفت الانتباه منذ ١٩٥٧ ، وتطور سوق هذه السيولات ، ثم ولادة اسواق

مشابهة بعد ذلك ، متعلقة بعملات اخرى ، خاصة المارك والين ، كل ذلك يشهد على تعاظم دور الشركات المتعددة ــ القوميات . في الواقع ان هذه الموجودات المصروفة بالدولار (والآن بنقود اخرى) والتي يملكها أفراد لا يقيمون في **الولايات المتحدة** (او في البلد الذي تتجسد في قطعها هذه الموجودات) والتي توجــــد خارج **الولايات المتحدة** (أو خارج البلد الاصلي) ترتبط في غالبيتها باحتياطيات الشركات الكبــرى المتعددة ــ القوميات . وهذه الموجودات سريعة الحركة لا تشابهـــــــه الموجودات التي كانت تتحكم بها مجموعة من «المضاربين الصغار» كما كان عليه الحال منذ مدة ليست بعيدة بالنسبة للرساميل العائمة . فحركيتها السريعة تنجم من واقع أصولها، اذ ان الشركات متعددة ــ القوميات تستطيع الان باشارة بسيطة بالقلم نقلها دون اية صعوبة . والحقيقة ان حجم هذ الموجودات ، (اورو ــ دولار ، اورو ــ مارك ، والاورو ــ ين) الداخلة في الاحتياطي العالمي ، ليس بدون اهمية : فهو يمثل ١٢ مليار دولار عام ١٩٧١ . والاتصال الذي تقيمه هذه الموجودات بين مختلف الاسواق النقديـــة يضعف بدون شك ، فعالية السياسيات النقدية القومية وتدخل بذلك دافعا جديدا في هشاشة وتقلقل النظام .

ان الازمة النقدية الدولية يجب ان تفسر اذن على أنها الشكل الخاص في عصرنا لأزمة اكثر عمقا . فمرحلة النمو السريع الذي ميز المركز في مجموعه منذ ١٩٥١ تشرف على الانتهاء ؛ وضعف معدلات النمو يشهد على ذلك ، و«الركود» (ركـــود بالرغم من التضخم) يسود في وجه النمو مترافقا بالتضخم . والتناقضات تشتـــد بين الامم ، كما بين مجموعات الشركات المتعددة ــ القوميات ، والنضال من اجل الاسواق الخارجية يتفجر في صراعات دائمة . وبشكل مواز نرى كيف ان علاقـــة القوى التي كانت تميز فترة ما بعد الحرب ، والقائمة على سيطرة **الولايات المتحدة** تتطور بسرعة . ولذلك نحن نشهد هذه الازمة المضاعفة : في العمق ، ازمة التوازن انتاج ــ استهلاك ، وفي السطح ، ازمة النظام النقدي الدولي .

الدول المتخلفة وأزمة النقد الدولي

ليس للبلدان المتخلفة اي صوت في حقل النظام النقدي الدولي . بالتأكيد ، من الوجهة الشكلية ، هذه البلدان تظل اعضاء في **صندوق النقد الدولي** ؛ لكن اذا كانت تحتل في مؤسسات دولية اخرى بعض المقاعد الاحتياطية الثانوية فهي لا تلعب هنا اي دور سوى ظهورها في الصورة . فبما ان مساهمة كل دولة عضو في **ص.ن.د.** يجب ان تدفع بنسبة ثلاثة أرباع بالنقد الوطني ، تصبح هذه المساهمة رمزية (وما يمكن الاستفادة منه من ص.ن.د. أقل من حجم مساهماتها عديمة القيمة) اذ ان هذه

النقود الوطنية لا يمكن ان تكون وسيلة دفع دولي كما هو الحال بالنسبة للقطع ـ المفتاح (الدولار والجنيه الاسترليني) او بالنسبة للقطع ـ القوي (المارك ، الين والفرنك السويسري الخ) الذي يطمح الى الدخول في المجموعة السائدة . وهذا ما يدفع الى ان تصاغ سياسة ص.ن.د. ضمن حدود مجموعة الـ «عشرة» الضيقة التي تشكل اساس النظام النقدي الدولي .

ان قبول الدول المتخلفة في هذا الصندوق يملأ في الحقيقة وظيفتين : الاولى تشكيل قوة مناورة احتياطية يتجاذبها ويستند عليها ابطال السياسات المختلفة في داخل مجموعة **العشرة** : ففي مؤتمر **ريو** في ١٩٦٧ استطاعت **الولايات المتحدة** ان تفرض الحل المتعلق بتقرير حقوق السحب الخاصة وذلك باعطاء بعض هذه الحقوق للاربعة وعشرين بلدا «فقيرا» الاعضاء في الصندوق والتي يحتمل ان تنحني امام السياسات المقترحة من قبل هذا الاخير .

اما الوظيفة الثانية فهي ضمان بقاء التصرفات النقدية للمحيط خاضعة لحاجات عمل النظام الدولي . والقوى العظمى الاستعمارية كانت تستغل ولا تزال احيانا ، من اجل ذلك ، وسائل رسمية اكثر فعالية : المناطق النقدية (منطقة السترليني ، الفرنك الإيسكودو ، الخ) . وكذلك شبكات مصارفها الخاصة التجارية . وغداة الحرب العالمية الثانية ، كانت كل **افريقيا** وتقريبا كل **آسيا** ما تزال خاضعة بهذه الصورة ، ومسيطر عليها من قبل الجنيه الاسترليني بشكل اساسي ثم من قبل الفرنك الفرنسي . وهذه القوة التي ما زالت قائمة للجنيه الاسترليني والتي لا تتطابق مع وضع **بريطانيا** الفعلي في الاقتصاد العالمي ، هي التي دفعت ص.ن.د. الى تكريس الجنيه كثاني نقد ـ مفتاح . لكن ، في تلك الفترة ، كانت **امريكا اللاتينية** ما تزال في مجموعها خارج اطار السيطرة النقدية الخارجية الرسمية . ومن الجهة الثانية أملت **الولايات المتحدة** في تثبيت أقدامها في مناطق **آسيا والشرق الاوسط** التي كانت تسير نحو استقلالها السياسي . اما ص.ن.د. فقد قدم لها الاطار الضروري لتنظيم دخولها هذا كبديل عن الدول الاستعمارية السابقة . وقد كانت هذه السياسة مربحة جدا ، اذ ان **امريكا اللاتينية** كانت تدخل تدريجيا في حجر الدولار بينما كان كل من **آسيا والشرق الاوسط** يخرج من حجر الاسترليني . وحيث انتقلت افريقيا في ١٩٦٠ الى السيادة الدولية لم يكن بالامكان رفض قبولها في **الصندوق** ـ مع ان هذا الانتساب لم يكن يعني شيئا كثيرا بالنسبة للبلدان كبلدان منطقة الفرنك التي لم تكن تتمتع بحد ادنى من الاستقلالية النقدية التي تمكنها من صياغة سياسة نقدية بأي شكل كان .

وكي نفهم كيف يملأ الصندوق هذه الوظيفة بالنسبة للنظام ، فيما يتعلق بالبلدان المحيطة ، يجب ان نتذكر ان البلدان المتخلفة تعاني تقريبا بشكل دائم من صعوبات

في ميزان المدفوعات الخارجي ، هذه الصعوبات التي تعبر عن تخلخل بنيوي اساسي بين المركز والمحيط كما تعبر عن انتقال منتظم للقيم من المحيط الى المركز .

اذا كانت معلوماتنا حول حجم وتطور الاحتياطيات الخام والصافيــة للبلدان المتقدمة صحيحة ، فان معلوماتنا بالمقابل ما تزال ناقصة فيما يتعلق بأغلبية البلدان المتخلفة . ان الاحتياطيات الخام للنظام النقدي محصاة لكن استدانة البلدان المتخلفة ما تزال غير معروفة . والحدود التي تفصل بين الاستدانة ذات الاجل القصيــر (الوحيدة التي تشير اليها جزئيا الكتابات المصرفية) والاستدانة المتوسطة والطويلة الاجل ، رجراجة وبدون اهمية كبيرة : فقسم كبير من الاستدانة الطويلة الاجل لا تفيد الا في تغطية الحاجات المباشرة لاستهلاك شائع ومستورد في غالبيته . وعلى استدانات النظام النقدي تضاف ديون الدولة والمؤسسات العامة والخاصة ؛ ثم هناك المبالغ الكبيرة التي تمثل موجودات «المقيمين» (بما فيهــم المقيمين المحليين) الموضوعة ، بطرق غير شرعية في خارج البلاد ، والتي لا تشكل لهذا السبب جزءاً من الاحتياطيات القومية ، أذ انها لا يمكن في اية حالة كانت ان تفكر في العودة الى الوطــن .

ويمكن ان نظن ، اذا تابعنا حالةوتطور الاحتياطيات الخام **للعالم الثالث** كما تظهر في احصاءات الـ ص.ن.د. ان البلدان المتخلفة لا تعاني ، في مجموعها ، من نقص سيولاتها الدولية .

فيما يتعلق ببلدان **آسيا** ، هبطت الاحتياطيات الدولية الخام لاثنتي عشرة دولة غير بترولية لدينا عنها احصاءات مقارنة منذ ١٩٤٨ ، من ٤ر٥ مليار دولار في ١٩٤٨ الى ٧ر٣ في ١٩٥١ والى ٦ر٣ في ١٩٦٦ ، في حين ان مستوردات هذه البلدان قد ارتفعت من ٤ر٤ الى ١ر٥ ثم الى ٥ر٩ مليار ليرة على التوالي . وشهدت **آسيا** التي كانت تتمتع بعد الحرب باحتياطيات عظيمة ، خاصة ديون الهند بالاسترليني (اكثر من ٢ر١ مليار جنيه **للهند وللباكستان**) ، ذوبان هذه الاحتياطيات السريع من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ (وهبط معادل الاحتياطيات الى المستوردات من ١٢٢ بالمئة الى ٧٣ بالمئة)، الذي تباطأ لكن ظل منتظما بعد ذلك (المعامل بقي حول ٣٨ بالمئة فــي ١٩٦٦) . ان احتياطيات بلدان كبرى **كالهند والباكستان** لم تعد تغطي اكثر من ثلاثة اشهر مــن الاستيراد . اما احتياطيات الدول الصغيرة فقد ظل وضعها أفضل نسبيا ، خاصة **تايلند** ، حيث ازدادت هذه الاحتياطيات ٧ر. مليار دولار بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ . وصعدت احتياطيات البلدان البترولية في **الشرق الاوسط** بشدة : الايرانيةوالعراقية زادت ٣ر. مليار دولار في ١٩٥١ ثم ٧ر. في ١٩٦٦ ؛ بينما ارتفعت فــي **الكويت** (احتياطيات الـ Currency Board والدولة) الى ١ر١ مليار في ١٩٦٦ واحتياطيات شبه **الجزيرة العربية** الى ٨ر. مليار .

اما فيما يتعلق **بامريكا اللاتينية** ، فان للحسابات التي أقيمت لستة عشر بلدا تتوفر لدينا احصاءات مقارنة عنها تشهد ان المعامل (احتياطيات / استيراد) الذي كان يقرب من ٥٠ بالمئة في ١٩٤٨ (الاحتياطيات ٥ر٢ مليار دولار اما المستوردات فتبلغ ٥ مليار) بقي محافظا على نفسه حتى ١٩٥٣ . وارتفعت الاستيرادات حينئذ الى ٩ر٥ مليار ، اما الاحتياطيات فالى ٨ر٢ **والمكسيك** تقريبا البلد الوحيد الذي ساهم في تحسين وضع الاحتياطيات . لكن منذ ١٩٥٣ سيتدهور الوضع بانتظام . في ١٩٦٢ لن تبلغ الاحتياطيات الا ٣ر٢ مليار بينما صعدت الاستيرادات الى ٩ر٧ (والمعامل احتياطيات / استيرادات نزل الى ما تحت ٣٠ بالمئة) . صحيح ان الوضع قد ظهر عليه التحسن من ١٩٦٢ الى ١٩٦٧ ، اذ ارتفعت الاحتياطيات الى ١ر٣ مليار دولار مع ان ارتفاع الاستيرادات قد بلغ ٥ر٩ مليار . وهذا التحسن يعود كليا تقريبا الى مصدرين : زيادة احتياطيات **فنزويلا** البلد البترولي الكبير (زيادة تقدر ب ٢٥٤ مليون دولار خلال ٥ سنوات) وخاصة احتياطيات الارجنتين (التي ارتفعت من ١٣٢ مليون دولار في ١٩٦٦ الى ٦٢٥ مليون في ١٩٦٧) وذلك بفضل سياستها الخاصة بتخفيف التضخم النقدي . فاذا استبعدنا هذين البلدين فان المعامل احتياطيات / استيرادات سيتابع تدهوره من ٣٠ بالمئة في ١٩٦٢ الى ٢٣ بالمئة في ١٩٦٧ (احتياطيات : ٦ر١ مليار اما الاستيرادات فتبلغ ١ر٥) .

فيما يتعلق **بافريقيا** فان الاحصاءات الخاصة بثمانية وعشرين بلدا تظهر منذ ١٩٦٠ هبوط احتياطياتها الدولية الخام من ٩ر٢ مليار دولار في ١٩٦٠ الى ٢ر٢ في ١٩٦٥ في حين ان استيراداتها ارتفعت في الفترة نفسها من ٤ الى ٩ر٥ مليار .

بين ١٩٦٤ و١٩٧٠ يبدو ان المعامل احتياطيات خام / استيرادات كان ايجابيا بالنسبة **للبلدان المتخلفة** . فقد ارتفعت الاحتياطيات من ٩ر٩ مليار في ١٩٦٤ (منها ٢ر٢ للدول الرئيسية المصدرة للبترول) الى ١ر١٨ في ١٩٧٠ (شاركت فيها الدول البترولية ب ٢ر٤) ؛ اما الاستيرادات فقد ازدادت من ٥ر٣٥ الى ٦ر٥٥ مليار . فالاحتياطيات الخام لهذه البلدان زادت اذن بنسبة ٢٨ بالمئة من استيراداتها في ١٩٦٤ الى ٣٢ بالمئة في ١٩٧٠ .

لكن اذا اعتبرنا احتياطياتها الصافية فقط ، أي بعد استخراج الديون الخارجية القصيرة الاجل ، فان الوضع سيتدهور خلال كل الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ . فبالنسبة للثمانية وعشرين بلدا **افريقيا** هبط معامل الاحتياطيات الخارجية الصافية الى الاستيرادات من ٦٠ بالمئة في ١٩٦٠ الى ٢٣ بالمئة في ١٩٦٥ . والامر مشابه لذلك في **آسيا وأمريكا اللاتينية** ، فالاحتياطيات الصافية لا تمثل الا حوالي ثلثي الاحتياطيات الخام اما الاستدانة فتزداد بأسرع من زيادة حجم الاحتياطيات الخام.

كيف استطاعت **البلدان المتخلفة** ان تضمن اذن في هذه الظروف تأمين دفوعاتها

الخارجية ؟ لقد تم ذلك جزئيا عن طريق الاستفادة من «احتياطياتها المشروطة» . فحقوق السحب على حساب الـ ص.ن.د. تشكل النموذج الاول من الاحتياطيات ، وتستفيد منها بعض بلدان العالم الثالث التي قبلت ان تنحني امام أوامر الصندوق الممثلة في «مشاريع الاستقرار» ، اما النموذج الثاني للاحتياطيات المشروطة فينجم من الاتفاقات الثنائية : هذه الاعتمادات معطاة لتمويل استيراد المواد (التي يتم ذكرها غالبا في نص الاتفاقية) من البلدان التي تعطي الاعتمادات . وبالرغم من ان الارقام الخاصة بهذه الاتفاقات لا تنشر دائما بصورة تامة ومقارنة ، فاننا نعرف ان حجم هذه الاستعدادات المشروطة قد ارتفع بشكل ملحوظ في العقود الاخيرة . وأخيرا ، هناك بعض البلدان التي لا تعاني من مشاكل السيولة الدولية . وهذا هو حال البلدان الافريقية الداخلة في منطقة الفرنك مثلا ، اذ ان العجز المحتمل في ميزان مدفوعاتها يمكن ان يغطيه المتروبول مباشرة . لكن هذه البلدان لا تتمتع مقابل ذلك بأدوات الادارة النقدية لا الداخلية ولا الخارجية .

وبصوره عامة كل محاولة جدية للتطور يقوم بها بلد من بلدان المحيط لا بد ان تقود بالضرورة الى صعوبات في الدفوع الخارجية . فاذا لم يتم تأمين وسائل قوية لضبط العلاقات الخارجية ولتوجيه استراتيجية الانتقال في الوقت المناسب ، قدمت الازمة الفرصة للدول الكبرى وللمؤسسات الدولية التي ترتبط بها كي تتدخل لفرض «الاستقرار» الذي يضحي دائما وبشكل متعمد بأهداف التطور لصالح متطلبات تسديد الديون في الاجل القصير ، أي ايضا لصالح صيانة الوضع القائم .

٤ ـ من اجل نظرية علمية للتعديلات البنيوية بين التشكيلات القومية .

ان النظرية الاتفاقية التي تستند على هوس ايديولوجي لاكتشاف الآليات التي تضمن ايجاد توازن متناغم ، تستبعد من حقل دراستها المشكلة الحقيقية ، مشكلة التعديل البنيوي الذي تخضع بواسطته بعض التشكيلات القومية للبعض الآخر ، وتتشكل حسب مشيئتها . ومشكلة التعديل البنيوي هذا تبدو اساسية عندما نفحص العلاقات بين المركز والمحيط ، لكن أيضا عندما ندرس تطور العلاقات التي تربط بين مختلف التشكيلات المركزية .

تبوء النظرية الاتفاقية بالفشل لانها لا تستطيع ان تحدد ما تأخذ على عاتقها مهمة اثباته ، اي : ١ ـ ان هناك آلية توجه ميزان المدفوعات نحو توازن عفوي ، ٢ ـ وأنه مع هذا التوازن لا يوجد الا معدل صرف واحد ملائم ، و٣ ـ ان هذا التوازن ومعدل الصرف المناسب له مستقلان عن التغيرات البنيوية التي يمكن ان تحدث عند الشريكين . في الواقع اذا امكن وجود عدة امكانيات مختلفة للتوازن تتوقف على الظروف البنيوية للشريكين فان «نظرية العلاقات الدولية الصافية» تصبح بدون معنى . و«السياسات الاقتصادية» المقترح تأسيسها على قاعدة هذه «النظرية» تبدو غير فعالة ، او بصورة أدق ، ستكون النتائج مستقلة عن السياسات المتبعة ،

وستبحث النجاحات والاخفاقات في مجال آخر عن اسبابها .

ما الذي يبقى اذن من النظرية الاقتصادية الاتفاقية حول العلاقات الدولية ؟ عمليا لا يبقى شيء : فالطابع الايديولوجي لهذا العلم الكاذب يظهر بوضوح ، وشكليته الآلية لا تسمح بطرح المشكلة الحقيقية ، بل على العكس تقود الى تجنبها من اجل تبرير النظام الدولي اللامتكافىء ومن اجل تزويده بفضيلة الانسجام التي لا يملكها . ولم يتردد **فرنسوا بيرو وتوماس بالوغ** في تجريح هذه الـ «سياسات النقدية الدولية» التي تقوم على مجموع هذه «المسبقات اللاعلمية» .

المشكلة الحقيقية ليست هنا بل في التحليل التاريخي لتطور التشكيلات الاجتماعية ، لآلياتها ولتناقضاتها الخاصة ، في الظروف الفعلية ، التاريخية ، المشخصة للتطور اللامتكافىء .

من التخصص الى التبعية

١ ـ أسس التخصص الدولي .

تدعي النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية ان لكل شريك مصلحة في التخصص لان التبادل يرفع من مستوى الدخل الاجمالي ، بمعايير القيم الاستعمالية ، في كلا البلدين . لكن العمل لدى الكلاسيكيين هو مصدر كل قيمة . وهكذا يعتبر **ريكاردو** ان تبادل سلعتين يعبر في النهاية عن تبادل كميتين متكافئتين من العمل ، متبلورتين في نتاجين يتمتعان بقيم استعمال تختلف بالنسبة للشريكين . مع هذا نجد انه في حين ان قانون القيمة يفترض ، في مستوى التبادل الداخلي ، تكافؤ القيم التبادلية للسلعتين اللتين تحتويان نفس كمية العمل ، تحتوي السلع المتبادلة ، على مستوى المبادلات الخارجية كميات عمل غير متكافئة ، تعكس لا تكافؤ مستويات الانتاجية .

فالبرتغال ، اذا عدنا الى المثال الشهير **لريكاردو** ، لها الافضلية على **انكلترا** في انتاج القمح (حيث تكفي ٨٠ ساعة من العمل لانتاج وحدة من هذه السلعة ، مقابل ١٢٠ ساعة في انكلترا) كما في انتاج الجوخ (حيث تكفي ٩٠ ساعة عمل من اجل انتاج ما يحتاج انتاجه الى ١٠٠ ساعة في **انكلترا**) . لكن **البرتغال** تتمتع بأفضلية اكبر في انتاج القمح منها في انتاج الجوخ نسبيا . فلها اذن مصلحة في التخصص في الانتاج الاول واستيراد الجوخ من انكلترا رغم ان انتاج الجوخ لديها يكلف أقل مما يكلفه في **انكلترا** بشكل مطلق . والتأكيد على ان الاستيراد يمكن ان يكون اربح من وجهة نظر القيم الاستعمالية ، حتى لو كان من الممكن تصنيع المنتوج المستورد بسعر ارخص محليا ، هذا التأكيد هو الكسب الاساسي **لريكاردو** بالمقارنة مع **آدم سميث** .

وكل ما تسمح هذه النظرية بقوله هو انه ما دام توزيع الانتاجية، في لحظة معينة يأخذ هذه الصورة ، فان لكلا البلدين مصلحة في اجراء التبادل ، حتى لو كان تبادلا

لامتكافئا . لنعد الى مثال **ريكاردو** مع قلب الحدود لتسهيل تقريبه من الواقع :

الافضلية النسبية لانكلترا على البرتغال	كمية العمل المحتواة في وحدة انتاجية في البرتغال	في انكلترا	
١ر٥٠	١٢٠ ساعة	٨٠ ساعة	وحدة جوخ
١ر١١	١٠٠ ساعة	٩٠ ساعة	وحدة قمح

علاقة التبادل الداخلية :

قمح ١ر٢٠ قمح ٠ر٨٩ = جوخ واحد

لنفترض ان **البرتغال** قد قبلت التخصص في القمح ، **وانكلترا** تفرض عليها جوخها . فاذا كانت قوة العمل المتوفرة في **البرتغال** ١٠٠٠ ساعة ، واذا افترضنا ان استهلاك القمح يظل ثابتا (٥ وحدات) فستكرس **البرتغال** ٥٠٠ ساعة عمل لانتاج حاجتها من القمح . وسيكون لديها ٥٠٠ ساعة اضافية يمكن ان تستغلها اما في انتاج حاجتها من الجوخ بنفسها (٥٠٠ ÷ ١٢٠ = ٤ر٢ وحدة) ، او في انتاج ٥ وحدات اخرى من القمح يمكن ان تبادلها بـ ٥ وحدات جوخ مستوردة ، وتربح بذلك ٠ر٨ وحدة جوخ في هذا التبادل . لكن رغم ان **البرتغال** تربح هنا بمقياس القيم الاستعمالية ، الا انها تكون قد استبدلت ٥٠٠ ساعة عمل للحصول على ٥ وحدات من الجوخ المنتجة في ٤٠٠ ساعة عمل فقط في انكلترا . وساعة عملها لا تساوي عندئذ الا ٠ر٨ ساعة عمل انكليزية ، فالتبادل هنا لا متكافىء . واللاتكافؤ في التبادل يعبر عن الضعف النسبي لانتاجية العمل في البرتغال .

ولهذا اذا لم يكن اللاتكافؤ في انتاجية العمل طبيعيا ، بل كان تاريخيا ، فان الافضلية النسبية تتعدل عندما يتقدم الاقتصاد المتخلف . واذا كان في مقدور **البرتغال** ، بتحديثها ، ان تبلغ مستوى انتاجية انكلترا في جميع الميادين ، اي ان تنتج وحدة الجوخ في ٨٠ ساعة والقمح في ٩٠ فمن الافضل لها ان تتحدث ، لانها ستنتج عندئذ ٥ وحدات من القمح في ٤٥٠ ساعة وسيبقى لديها ٥٥٠ ساعة ستمكنها من انتاج ٦ر٩ وحدة جوخ (٥٥٠ ÷ ٨٠) . ولن يحدث بعد ذلك تبادل لان التكاليف متماثلة في كلا البلدين ؛ بهذا تكون البرتغال قد ربحت ، بالمقارنة مع الوضعية السابقة ، في التبادل : ٦ر٩ – ٥ = ١ر٩ وحدة جوخ .

لكن اذا قبلت **البرتغال** ان تتخصص في القمح وأن تكرس كل جهودها حتى تلحق **بانكلترا** في هذا الميدان فماذا ستربح ؟ سيتوجب عليها ان تكرس اذن ٤٥٠ ساعة لانتاج ٥ وحدات قمح لاستهلاكها الخاص (٥ × ٩٠) ؛ وستتمتع بـ ٥٥٠ ساعه زيادة يمكن ان تستغلها في انتاج ٦ر١ وحدة قمح (٥٥٠ ÷ ٩٠) ، وهذا ما يسمح لها باستيراد ٦ر١ وحدة جوخ . هذا الاختيار أقل جودة بالنسبة **للبرتغال** لان امكانيات

التقدم في صناعة الجوخ (تخفيض الكلفة من ١٢٠ الى ٨٠ ساعة) . اعظم مما هي عليه في انتاج القمح (تخفيض الكلفة من ١٠٠ ـ ٩٠ ساعة) .

المصلحة العليا هي اذن في تطوير فروع الانتاج التي تتمتع بامكانيات تقدم اعظم، وفي اخضاع التجارة الخارجية الى متطلبات أولوية هذا التطوير . وخيارات هذه التجارة المرسومة يجب ان تتعدل في كل مرحلة من مراحل التطور . يوجد هنا بالتأكيد تصور عدواني للعلاقات الدولية ، لكنه يماشي التاريخ والوضع الراهن .

ويزودنا التحليل الريكاردي ، لانه يقوم على المقارنة بين الانتاجيات الفعلية ، بالمفاهيم الاجرائية اللازمة لفهم طبيعة التخصص الدولي ، اي لفهم اسبابه وسحب النتائج مع الاخذ بعين الاعتبار حيوية تغير الوضعيات . فاذا كان لا بد في الواقع من ٨٠ ساعة عمل في **انكلترا** لانتاج وحدة جوخ مقابل ١٢٠ في البرتغال ، فذلك لان الصناعة الانكليزية اكثر تقدما من الصناعة البرتغالية . فالمعني هنا هو ساعات العمل الكلية ، المباشرة وغير المباشرة . في **انكلترا** مثلا ، صناعة النسيج ممكننة ، وبالتالي فان الـ ٨٠ ساعة عمل الضرورية تكون موزعة على صورة معينة : مثلا ٢٠ ساعة عمل مباشر و٦٠ ساعة مبلورة في المعدات المستخدمة . في **البرتغال** يتم انتاج الجوخ بوسائل تقنية حرفية ؛ و١٢٠ ساعة ضرورية موزعة حسب نسب مختلفة : عمل غير مباشر أقل والكثير من العمل المباشر (مثلا ، ٩٠ ساعة عمل مباشر و٣٠ ساعة عمل غير مباشر) .

لنلاحظ فقط ، عابرين ، ان الاجر الحقيقي بالساعة لدى ريكاردو متماثل عند الشريكين ، لانه مردود هنا الى مستوى المعيشة الفزيولوجي . والمعيشة هي بدورها سلع خاضعة للتبادل الدولي ، ومن هنا لا يمكنها ان تأخذ الا سعرا واحدا وحيدا (مترجما بالذهب) عند الشريكين . وهكذا فان السعر ـ الذهب للمعاشات والاجور الاسمية والاجور الفعلية متماثلة كلها في انكلترا وفي **البرتغال** . والتخصص والتبادل بما يقدمان للشريكين من كميات عمل اعظم في القيم الاستعمالية مما كان يمكن ان تكون عليه لو حذفنا التبادل ، يزيدان من حجم الربح الفعلي المتحقق لدى الشريكين.

ويتلخص كل برهان **ريكاردو** في التأكيد على انه بالرغم من تخلف **البرتغال** في كل الميادين فان لها مصلحة ، مع ذلك ، في التخصص . ويتوقف **ريكاردو** عند هذه النقطة من برهانه رافضا متابعة استخدام اداة التحليل التي اكتشفها . وكل ما اردنا ان نبرهن عليه ، «ببث الديناميكية» في التحليل الريكاردي ، هو ان الافضلية المباشرة المكتسبة في التخصص توجه التطور المقارن عند الشريكين بصورة تجعل الشريك الذي يقبل التخصص في الفروع الاقل ديناميكية خاسرا في الاجل الطويل.

ولن نستطيع فهم اساس التخصص اللامتكافىء اذا ابتعدنا عن النظريةالموضوعية في القيمة . والحال ان النظرية الذاتية في القيمة هي التي ستنتصر في العلم الاقتصادي ابتداء من ١٨٧٠ . فبرفضها رد التكاليف المكونة من «عوامل مختلفة» الى القاسم المشترك للعمل الاجتماعي ، تتخلى النظرية الاقتصادية الاصطلاحية عن كل امكانية مقارنة للانتاجيات وتفقد معنى المفهوم الاساسي لمستوى تطور القوى المنتجة . وهكذا تقاس الافضلية النسبية بعلاقة الاسعار التي تعتمد هي نفسها على

الجزاءات النسبية لمختلف العوامل ولاستعمالها النسبي الكمي . وتظهر هذه النظرية عندئذ مستندة الى حلقة مفرغة ، مفقدة مبدأ التكاليف المقارنة بعده الحقيقي . اذ ان التقنية الاكثر ريعية (الجمع بين العوامل الاكثر تعاملا) تعتمد على المعدلات النسبية لمجازاة العوامل . والحقيقة ان هذه المعدلات نفسها تختلف حسب الاستعمال الكمي للعوامل ، اي في النهاية حسب طريقة الانتاج المستعملة . وينجم عن ذلك ان مدى المبدأ هذا اكثر محدودية هنا مما هو لدى **ريكاردو** : ففي الانشاء الكلاسيكي أقيم نظام حركات السلع ؛ اما هنا فبالعكس ، كل تغير في حركة السلع يؤدي الى تغير في الافضليات المقارنة لانه يؤثر على الاسعار النسبية للعوامل . نحن هنا في حلقة مفرغة : فكل أمة يجب ان تختص في افضل ما لديها ، مدركة ان افضليتها تنبع من امتلاكها الوفير لعامل ملائم لهذا الانتاج .

وهكذا جاء التخلي عن النظرية الموضوعية في القيمة ليقلب طبيعة نظرية الافضليات المقارنة وليعطيها طابعا ايديولوجيا تبريريا . اذ لم يعد «للافضلية» اي معنى : فهي ليست محتوى مسبقا ، في الواقع ألموضوعي . والوضعية الاختبارية مضطرة لاستدعاء نظريات مصطنعة (الكمية) وفرضيات خاصة (ليس هناك «مفاعيل ـ اسعار ـ سيئة») وكذلك لاستدعاء مفاهيم خاطئة («انعوامل الانتاج ـ الرأسمال والعمل ـ معطاة منذ البدء» ، بينما محتوى ما يدّعى انه هبات «طبيعية» ليس الا التقسيم الاجتماعي للعمل بين القطاع ١ والقطاع ٢) . وانحطاط النظرية الى مجرد ايديولوجية تبريرية سيستمر مع الصياغة الجديدة للتبادل باعتباره استبدالا . ومع قدوم **هابرلر وليرنر وليونتييف** ، اخذت النظرية شكلها الحالي : كلفة نتاج ما تتحدد هنا باعتبارها المعادل لنفي نتاج آخر . وتم التخلي عن التسوية التي صاغها كل من **باستابل ومارشال وايدغوورث وتوسيغ** ، والتي تقوم على افتراض ان كلفة اي منتوج ، في كل بلد ، تتألف من الاجور ، الارباح ، والفوائد والريع حسب نسب ثابتة بشكل يجنبنا التعرض لمشكلة المنافع الذاتية المضافة لمختلف الاشخاص . ولن نذكّر هنا بتفاصيل بناء «المنحنيات الجماعية لعدم التمايز» التي يمكن الحصول عليها انطلاقا من رؤية التعادل في المنفعة المستند على مقارنة كميات متحولة لبضاعتين . كما لن نذكّر ايضا «بمنحنيات امكانيات الانتاج» المستقاة من رؤية امكانيات الانتاج التقنية لكميات متحولة لبضاعتين مع مخزون عوامل انتاج ثابت . وهكذا تقوم علاقة التبادل الدولي بين علاقتي التبادل «المعزولتين» ، وتتحدد بانحدار المماسات لتلتقي بمنحنيات اللاتمايز الى النقطة التي تصبح فيها المنحنيات نفسها مماسة لمنحنيات امكانيات الانتاج : وفي هذه النقاط ، يتساوى معدل استبدال المنتجات بالنسبة للمستهلك مع معدلات استبدال المنتجات بالنسبة للمنتج . ان الشرط الضروري الكافي اذن للتبادل الدولي يفترض ان علاقات التبادل المعزولة تختلف من بلد لآخر. نحن ندور هنا في المفارقة المميزة للاقتصاد الذاتي الاصطلاحي والقائلة بأن التبادل، منذ اللحظة التي يوجد فيها ، يقدم «كسبا» لكلا المشتركين . لكن لن يبقى «للنظرية»

هنا أية قيمة ، فهي تحول دون فهم التاريخ لانها تحذف مسألة مستوى الانطلاق ومسألة ديناميكية تطور القوى المنتجة .

٢ ـ نظرية التبادل اللامتكافيء

١ ـ مساهمة اساسية .

هكذا نرى ان التخصص يمكن ان يكون لا متكافئا . ففي اي شروط يصبح التبادل الدولي لا متكافئا بدوره ؟ نحن ندين **لأرغيري ايمانويل** ، مؤلف «التبادل اللامتكافيء» ، بالصياغة الاولى الاجمالية لهذه المشكلة ، وهذه الصياغة نأخذها من جديد لنضيف عليها ونكملها في بعض الجوانب .

ان فكرة نمط انتاج راسمالي تتضمن سهولة تحرك اليد العاملة (التسوية وتعديل الاجور من فرع لآخر في الاقتصاد الراسمالي ومن بلد لآخر) وسهولة تحرك الرأسمال (تعديل معدل الربح). وتشكل هذه الفرضية المجردة أطار محاكمة **ريكاردو وماركس** عندما يدرس كل منهما نمط الانتاج الراسمالي . وقد حفظ **ماركس** نفسه من التعرض لمشكلة المبادلات الدولية التي ليس لها اي معنى في هذه الاشكالية ، واكتفى بتقديم بعض الملاحظات العابرة ، حول النتائج المحتملة بسبب نقص تحركية العمل او الراسمال ، مبينا التشابه بينه في هذه المشكلة وبين نتائج نقص مماثل على المستوى الداخلي للأمة .

ويعالج **ريكاردو** ايضا قضية التجارة الدولية لكن بطريقة غامضة . فباختباريته لا يرى الا الثبات النسبي للعمل وللراسمال . وهذه الواقعة لا تناقش بحد ذاتها ، على الاقل في عهد **ريكاردو** . كما لا تناقش حقيقة ان اية من التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الراسمالية في المركز لا ترد الى مجرد نمط انتاج راسمالي محض ، كما لا تناقش ايضا حقيقة ان تطور الراسمالية في المركز يتفاوت من بلد لآخر ، وهذا يعني ان التركيب العضوي وانتاجيات العمل وقيم قوة العمل ، تتفاوت من بلد لآخر. لكن لم يكن لدى **ريكاردو** الحق ان يثير في معالجة وحيدة هذه الوقائع التي تنبع من مستوى التشكيلات الاجتماعية المشخصة مع الافتراض الذي يقوم عليه اطار تفكيره والذي هو نمط الانتاج الراسمالي الصرف . وتنجم عن ذلك النظرية التي بقبولها بوحدة الاجور الفعلية وتماثلها من بلد لآخر ، لا تستطيع ان تبني التبادل الدولي الا على اساس ثبات الراسمال . لنقرأ **ارغيري ايمانويل** : «فيما يخص تحركية Mobilité العوامل لا يهتم **ريكاردو** الا بالنتيجة التي هي تسوية الجزاءات . ولهذا فهو لا يتحدث الا عن تسوية الارباح ، هذه التسوية التي تعاني وحدها من ثبات العوامل ، خاصة ثبات الراسمال ، باعتبار ان تسوية الاجور تتحقق دائما في مستوى القاعدة ، بمساعدة المنظم السكاني ، وذلك اذا كان هناك حركيَة ام لا لليد العاملة . وعدم التسوية للارباح لدى **ريكاردو** شرط اساسي وكاف لسير قانون

التكاليف المقارنة ، وهذه نقطة هامة لا يبدو انه قد أشير أليها من قبل» (ص ٩٠) .

اذا كان الرأسمال متحركا في اطار فرضية أجور متساوية (تساوي في «المعاشات») فان التبادل لا يقوم الا اذا كانت الانتاجيات مختلفة . وهذا يمكن ان يأتي اما من امكانيات «طبيعية» مختلفة (بالكمية نفسها من العمل ومن الرأسمال ومن الارض يمكن ان نتتج كمية اكبر من الخمر في **البرتغال** مما هو عليه في **انكلترا** بسبب الطقس) ، واما بسبب التركيب العضوي المختلف الذي يترجم لا تساوي درجات تطور الرأسمالية . لكن الاجور لن تكون في هذه الحالة متساوية لان «قوة العمل تنطوي من وجهة نظر القيمة على عنصر معنوي وتاريخي» .

اما اذا كان العاملان : العمل والرأسمال ، يتميزان بتحركية مطلقة فان التجارة تختفي كما بيَّن ذلك **هيكشر** . وقد أظهر **ايمانويل** كيف ان التخصص لا يمثل الا الحد الاقصى الممكن النسبي : «اما الحد المطلق فلا يعني ان **البرتغال** تتخصص في الخمر **وانكلترا** في الجوخ ، ولكن ان الانكليز يفدون الى **البرتغال** مع رساميلهم لانتاج المادتين الاولى والثانية» (ص ٣٠) .

ويمكن الكشف عن شكلين من أشكال التبادل الدولي حيث لا يتم تبادل السلع حسب قيمتها الفعلية . الحالة الاولى حين تكون الاجور (ومعدلات فائض القيمة) متساوية ، لكن باعتبار ان التركيب العضوي مختلف ، **فان اسعار الانتاج** ــ التي تنطوي عليها تسوية معدل الربح ــ **تختلف لدرجة ان ساعة العمل الكلي** (مباشر وغير مباشر) للبلد الاكثر تطورا (المتسم بتركيب عضوي مرتفع) **تحصّل ، في السوق** الدولي ، كمية اكبر من المنتجات ، مما تحصله ساعة العمل الكلي للبلد الاقل تطورا. وهذه هي الحالة المذكورة :

	ث رأسمال ثابت	م رأسمال متحول	ف فائض	ق قيمة	ر ربح	س سعر الانتاج
أ	١٠	١٠	١٠	٣٠	٨	٢٨
ب	١٦	٧	٧	٣٠	٩	٣٢

أ : البلد الاقل تطورا (ث/ق = ١) .
ب : البلد الاكثر تطورا (ث/ق = ٢ر٣) .
معدل فائض القيمة : ١٠٠٪ .
معدل الربح الوسطي : ١٧/٤٣ = ٤٠٪ .

ويقول **ايمانويل** انه بالرغم من ان التبادل لا يضمن هنا ، **في هذه الحالة** ، الكمية المساوية من المنتجات لساعة العمل الكلي ، **فهو ليس تبادلا لا متكافئا ، اذ ان** مبادلات

«لا متكافئة» من هذا النوع يمكن ان تحدث على مستوى العلاقات الداخلية في الامة نفسها : وفي الحقيقة ان «اسعار الانتاج (...) تكوّن عنصرا لا ينفصم عن النظام التنافسي» (ص ١٩٢) .

مع ذلك ليس التبادل هنا متكافئا ، وهذا اللاتكافؤ يعكس تفاوت الانتاجية . اذ من الضروري ان نلاحظ ان المعادُلات المسجلة هنا والتي تترجم شروط انتاج المنتوج نفسه لكن بتقنيات مختلفة ـ متقدمة في ب ومتخلفة في أ ـ هي معادلات مكتوبة حسب القيمة : اي محسوبة بساعات العمل الخاصة بـ أ وب ب مأخوذة على انفراد. لكن اذا حسبت بالقيم الاستعمالية لن تعود كمية المنتوج واحدة في أ وفي ب : لان مستوى القوى المنتجة اعلى في ب : فب ٣٠ ساعة عمل كلي (مباشر وغير مباشر) مركبة كما في ب نحصل مثلا على ٩٠ وحدة من المنتوج في حين اننا لا نحصل بـ ٣٠ ساعة عمل كلي مركبة كما في أ الا على كمية أقل من المنتوج ، مثلا ٦٠ وحدة . فاذا كانت أ و ب مندمجتين في السوق العالمية نفسها ، فلن يستطيع المنتوج ان يتمتع الا بسعر واحد : سعر البلد الاكثر تقدما . وبمعنى آخر ، ان ٣٠ ساعة عمل في أ لا تساوي ٣٠ ساعة في ب ولكنها تساوي ٣٠ × ٦٠/٩٠ = ٢٠ ساعة عمل. وبالمقابل اذا دخل المنتوج في الاستهلاك العمالي ولم يكن له غير سعر واحد (١٠ فرنكا للوحدة) فان ٣٠ ساعة عمل في ب تجلب ٩٠ × ١٠ = ٩٠٠ فرنكا ، اي ٣٠ فرنك للساعة في حين ان هذه الـ ٣٠ ساعة لا تعطي الا ٢٠ فرنكا في أ للساعة . واذا كان الاجر الفعلي واحدا في أ وفي ب ، رغم تفاوت الانتاجيات ، فان معدل فائض القيمة سيكون اكثر ارتفاعا في أ وذلك لتعويض النقص في الانتاجية . وعندئذ بدل ان يكون تقسيم ه الراسمال المتحول ـ فائض القيمة متكافئا مع ١٠/١٠ فسيساوي ١٥ (١٠ × ٩٠/٦٠)/٥ .

وكما أشار **شارل بتلهايم** ان التبادل هنا **لا** متكافىء ، وبشكل اساسي نتيجة لتفاوت الانتاجيات (وهذا التفاوت مرتبط بتركيبات عضوية **مختلفة**) ، وثانيا لان هذه التركيبات العضوية المختلفة تحدد ، عن طريق تدخل تسوية معدل الربح ، اسعار انتاج مغايرة للقيم المأخوذة على انفراد . ولا بد من ان نضيف ان المشكلة تتعقد اكثر بسبب اختلاف معدلات فائض القيمة في أ وفي ب (التأمين جزاءات فعلية معادلة للعمل في أ وفي ب) .

لكن حجاج **ايمانويل** يستند ، في الحقيقة ، على حالة اخرى ، تكون فيها التركيبات العضوية للمنتجات المتبادلة متشابهة . لنفترض ان هناك تقنيات انتاج متساوية في درجة تطورها (نفس التركيب العضوي) ، وفي بداية الفرضية ، وجود اجور متساوية (نفس معدل فائض القيمة) . ان التبادل يكون عندئذ متعادلا بشكل صارم . لكن لنفرض ان التقنيات الانتاجية بقيت ، لسبب ما ، متماثلة ، وأن الاجر في أ يهبط الى خمس الاجر في ب ، فسيكون لدينا :

	ل راسمال موضوع	ث راسمال مشغل	م راسمال متحول	ف فائض قيمة	ق قيمة	ر ربح	س سعر الانتاج
أ	٧٠	١٠	٢	١٨	٣٠	١٤	٢٦
ب	٧٠	١٠	١٠	١٠	٣٠	١٤	٣٤

أ و ب تنتجان المنتوج نفسه (مثلا النفط) وبنفس التقنيات (حديثة) وتدفع هذا المنتوج الى السوق العالمية . لكن الاجر في أ أقل مما هو عليه في ب . والمنتوج لا بد ان يكون له سعر واحد ، هو السعر العالمي . فما هو معنى هذا السعر ؟ على ماذا ينطوي ، حسب مفاهيم تحول القيم من بلد لآخر ؟

ان ارتفاع معدل فائض القيمة في أ يرفع من معدل الربح الوسطي في المجموع أ + ب من ١٤ الى ٢٠ بالمئة . والبلد ذو الاجور المنخفضة (أ) يحصل في التبادل الدولي ـ لنفس الكمية الكلية لعمل متساو (مباشر وغير مباشر) ولانتاجية واحدة ـ على قسم أقل من شريكه ب (وبالضبط على ٧٦ بالمئة) . ويصف **ايمانويل** هذا التبادل بأنه تبادل لا متكافىء حقيقي ، كما يبين ان اختلاف معدلات الربح من بلد لآخر ، هذا الاختلاف الذي يجب قبوله لتعويض الاختلاف المقابل في الاجور ، لا بد ان يكون كبيرا . في المثال السابق كان من الضروري ان يكون معدل الربح في أ ٢٦ بالمئة مقابل ١٤ بالمئة فقط في ب حتى يكون التبادل متكافئا مع الاحتفاظ بأجور أقل ٥ مرات في أ عما هي عليه في ب .

والحقيقة ان هذه الحالة الثانية هي التي تتفق مع الوضعية الواقعية. فمصدرات **العالم الثالث** لا تتألف ، اساسيا ، من المنتوجات الزراعية القادمة من قطاعات متأخرة ذات انتاجية ضعيفة . فمن اصل مبلغ ٣٥ مليار دولار (في ١٩٦٦) قيمة مصدرات البلدان المتخلفة ، يساهم القطاع الرأسمالي العالمي التحديث (نفط ، الاستخراج المنجمي وصناعات التحويل الاولية للمواد المنجمية ، الزراعات الحديثة كتلك الخاصة ب (شركة الفواكه المتحدة) United Fruit في **امريكا الوسطى**، او بـ Unilever **اونيليفر في افريقيا وفي ماليزيا**) على الاقل بثلاثة ارباعها ، اي ما يعادل ٢٦ مليارد . لو ان هذه المنتوجات صدرت عن بلدان متقدمة ، مع نفس التقنيات ـ اذن نفس الانتاجية ـ وباعتبار ان معدل الربح الوسطي يساوي ١٥ بالمئة من الرأسمال الموضوع وأن الرأسمال المشغّل يساوي سبع هذا الاخير (يسد فراغ ٥ الى ١٠ سنوات ، اي ٧ سنوات وسطيا) ومع معدل فائض قيمة يساوي ١٠٠بالمئة (وهذا ما يعادل «معادل رأسمال» يبلغ ٣ر٥ بالمئة) ، فان قيمة هذه المنتجات ستبلغ على الاقل ٣٤ مليار . يمثل تحول القيم من المحيط الى المركز هنا ٨مليار دولار فقط.

وهل الامر بالنسبة للمصدرات الاخرى **للعالم الثالث** والمستمدة من قطاعات متأخرة ذات انتاجية ضعيفة (المنتجات الزراعية المستمدة من الفلاحين التقليديين) ، اقل بديهية ؟ فهنا ترافق اختلافات جزاء العمل (لا يمكن الحديث هنا عن أجور) الانتاجية الضعيفة . بأية نسب ؟ انه لمن الصعب تحديد ذلك بقدر ما ان المنتجات المتبادلة هنا ليست قابلة للمقارنة عامة : فزراعة الشاي والقهوة والكاكاو لا توجد الا في المحيط . ومع ذلك من الممكن القول دون مخاطرة ان الجزاءات تظل أضعف نسبيا في المحيط من الانتاجية . ان فلاحا افريقيا ، مثلا ، يحصل مقابل مئة يوم عمل سنوي ،قاس جدا ، على منتجات مصنعة مستوردة لا تتجاوز قيمتها عشرين يوم عمل بسيط لعامل ماهر اوروبي . فاذا ما اعتمد هذا الفلاح في انتاجه على التقنيات الاوروبية الحديثة (ونحن ندرك ما الذي يعنيه ذلك عينيا ، مع مشاريع التحديث التي يصيغها الخبراء الزراعيون) فسيعمل ٣٠٠ يوم في السنة وسيحصل على نتاج اكبر بستة أضعاف في الكمية : اما انتاجيته في الساعة فستتضاعف مرتين . والتبادل ما يزال هنا اذن غير متكافىء ايضا : فقيمة هذه المنتجات لن تبلغ ، اذا كان جزاء العمل متناسبا مع انتاجيته ، تسع مليارات (اي ما هي عليه) لكن ستزداد الى مرتين ونصف ، اي ستبلغ ٢٣ مليار . فتحويل القيم من المحيط الى المركز يبلغ اذن ١٤ مليار . ولا يثير الدهشة ان يكون هذا التحويل اضخم نسبيا هنا مما هو عليه فيما يتعلق بمنتجات الصناعة الحديثة : فبالنسبة لهذه الاخيرة يرتفع جدا في الواقع محتوى المعدات المستوردة بينما هو عديم الاهمية فيما يخص منتجات الزراعة التقليدية ، حيث يمثل العمل المباشر كل قيمة الانتاج تقريبا .

فاذا كانت مصدرات المحيط تبلغ حوالي ٣٥ مليار اجماليا ، فان قيمتها ، في حالة افتراض وجود جزاء عمل معادل لما هو عليه في المركز ، مع وجود مستوى الانتاجية نفسه ، ستكون حوالي ٥٧ مليار . وهكذا تكون القيم المحولة من المحيط الى المركز ، بسبب آليات التبادل اللامتكافىء ، في حدود ٢٢ مليار دولار : اي مرتان اكبر من «المساعدات العامة» والرساميل الخاصة التي يحصل عليها المحيط. من المشروع اذن الحديث عن نهب حقيقي للعالم الثالث .

ان استيرادات البلدان المتقدمة الغربية من **العالم الثالث** لا تمثل اكثر من ٢ الى ٣ بالمئة من حجم انتاجها الداخلي الخام ، والذي يبلغ ١٢٠٠ مليار دولار في ١٩٦٦ . لكن هذه المصدرات القادمة من البلدان المتخلفة تمثل ٢٠ بالمئة من انتاجها الذي يبلغ حوالي ١٥٠ مليار . وتحويل القيمة الخفي ، نتيجة للتبادل اللامتكافىء ، يمكن ان يكون اذن في حدود ١٥ بالمئة من انتاجها ، وهذا الرقم لا يمكن تجاهله في الحسابات النسبية ، وهو يكفي وحده لتفسير استعصاء نمو المحيط ، والهوة المتزايدة الاتساع بينه وبين المركز . والمكاسب التي تنجم عن هذا التحويل ليست قليلة الاهمية ايضا، من وجهة نظر المركز الذي يستفيد منها ، فهي تعادل ١٫٥ بالمئة من انتاج المركز .

لكن هذا التحويل ذو اهمية خاصة بالنسبة **للمؤسسات الكبرى العملاقة التي تشكل** المنتفع الاساسي والمباشر منه .

وقد أثار التبادل اللامتكافىء ثلاثة انماط من النقد . فبالرغم من انطلاقه من نفس اطار محاكمة **ايمانويل** ، يرفض **بتلهايم** قبول الاستنتاجات المنطقية التي تؤدي اليها عملية تعميم النماذج التحليلية ، التي تعود لماركس ، في تحول القيم الى اسعار انتاج ، على ميدان العلاقات الدولية . كما يرفض سحب نتائج فرضيته الخاصة التي تقول ان معدل فائض القيمة هو اعلى في المركز : في الواقع يجب عليه ان يستنتج ان ضحية التبادل اللامتكافىء هي البلدان المتقدمة نفسها !. وطرحت الانتقادات الاخرى فكرة ان الاجور تكون اكثر ارتفاعا في المركز لان انتاجية العمل فيه اعظم ايضا ، وهذا ما «يبرر» اللاتكافؤ . ولنذكر ، مع ايمانويل ، ان قيمة قوة العمل مستقلة ، عند **ماركس** ، عن انتاجيته . ويبدو موقف مجموعة ثالثة من النقاد اكثر ذكاء في المظهر ، وهم الذين ينكرون ان يكون لتعبير التبادل اللامتكافىء اي معنى ، لانهم يرفضون حق ايمانويل في استخدام نماذج تحول القيمة . فهذه النماذج ليس لها من مغزى الا في اطار نمط الانتاج الرأسمالي ، ولا يحق لنا ان نعممها ، حسب رأيهم ، على العلاقات بين تشكيلات مختلفة . وفي الحقيقة ، هذا الموقف يعني انكار وجود نظام رأسمالي عالمي واحد ، اي في النهاية ، انكار وجود الامبريالية نفسها !. بالتأكيد ، لا يمكن تعميم نماذج التحول على كل الاوضاع ؛ مثلا لا يمكن ان نستخدمها في تحليل العلاقات التجارية بين اليونان القديم وايران . لكن الامر ليس كذلك هنا: فالمركز والمحيط يكونان هنا جزءا من نظام رأسمالي واحد .

لقد صاغ **ماركس** نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، وحدد بصورة مجردة ثلاثة شروط لنمط الانتاج هذا : تعميم الشكل السلعي للمنتجات (السوق المعممة) ، تعميم الشكل السلعي على قوة العمل (وجود سوق عمل وحيدة) ، تعميم تنافس الرساميل (وجود سوق وحيدة للرأسمال ايضا ، وهي تفصح عن نفسها في عملية تسوية معدل الربح) . وهذه الشروط الثلاثة تعكس ، تجريديا ، حقيقة نمط الانتاج الرأسمالي الذي درسه **ماركس** والذي شكلت **انكلترا** في وسط القرن الماضي نموذجه المشخص. اما النظام الرأسمالي العالمي فهو يكوّن مستوى آخر للواقع ، يجب علينا ايضا ان نحدده تجريديا ، اذا ما أردنا ان نباشر تحليله النظري . وفي هذا المستوى ، يعبر النظام العالمي عن نفسه بوجود سوق عالمية للسلع ، وبتحركية دولية للرأسمال . وبما ان هناك سوق سلع عالمية ، فمشكلة القيمة تطرح على المستوى الدولي ايضا. واذا وجدت مثل هذه المشكلة لا بد من استخدام نماذج تحول القيم لدراستها .

٢ ـ هل من الممكن ايجاد نظرية اقتصادية للمبادلات الدولية ؟

على النظرية الاقتصادية ان تساعد في تحليل المظاهر ، اي على دراسة آليات

عمل نمط الانتاج الراسمالي . لقد تجاوز **ماركس** ، بكشفه عن جوهر نمط الانتاج الراسمالي ، «العلم» الاقتصادي ، واستطاع ان يقوم بنقد جذري له مشيرا الى الاسس الضرورية لاقامة العلم الوحيد الممكن ، علم المجتمع .

ولانهما بقيا متأثرين بالنزعة الاقتصادية ، اي مضيعين ، فقد بحث كل من **آدم سميث وريكاردو** عن نظرية اقتصادية للمبادلات الدولية . ولهذا كانا مجبرين على استعمال فرضية نمط الانتاج الراسمالي الصافي لدى الشريكين . لكن **سميث** أدرك وظيفة التجارة الخارجية فيما يخص مطلع الراسمالية («انجاب فائض لا يمكن الحصول عليه نظرا لضيق السوق الزراعية المحلية») كما أدرك **ريكاردو** هذه الوظيفة فيما يتعلق بالفترة التي عاشها («انجاب فائض يغطي تناقص ريعية الزراعة») . وهكذا ، كما ينبه كريستيان **بالوا** ، قام **ماركس** بصياغة التركيب من **سميث وريكاردو** . واذا لم يكن قد ذهب بعيدا في هذا المجال فأغلب الظن ان ذلك ليس بسبب انه لم يفهم المشكلة ولكن على العكس لانه رآها . فنظرية العلاقات بين تشكيلات اجتماعية مختلفة لا يمكن ان تكون اقتصادية ، والعلاقات الدولية ، ألتي تتحدد في هذا الاطار بالضبط ، لا يمكن ان تكون اساسا لصياغة «نظرية اقتصادية» . وما يقوله **ماركس** حول هذه العلاقات يجيب على مسائل عصره . ان انتقال الفائض من المحيط الى المركز ما كان من الممكن ان يكون هاما في تلك الفترة : فالمحيط كان يصدر قليلا جدا ، وكانت جزاءات العمل في المركز ايضا ضعيفة ، وقليلة الاختلاف ، في ظروف انتاجية متساوية ، مع جزاءات العمل في المحيط . لكن الوضع لم يعد كذلك اليوم طالما ان ٧٥ بالمئة من صادرات المحيط منتجة في مشاريع رأسمالية عصرية ، وان معدل جزاءات العمل في المركز وفي المحيط شديد التفاوت .

ان الشكل الكلاسيكي ــ الجديد لنظرية التبادل الاقتصادية ، المقامة على قاعدة النظرية الذاتية للقيمة ، يمثل هنا في هذا المجال كما في غيره ، خطوة الى الوراء بالمقارنة مع اقتصادوية **ريكاردو** . فهذه النظرية لا يمكن ان تكون الا مصادرة على المطلوب بقدر ما تغيب عن نظرها علاقات الانتاج . والمسألة الحقيقية هي معرفة الوظائف الفعلية للتجارة الدولية ، كما كانت وكما هي عليه الان ، وكيف امكن لهذه الوظائف ان تتحقق .

وليس من المؤكد ان الماركسيين كانوا واعين دائما ، بعد **ماركس** ، لهذه المشكلة . وكمثال ، هذه محاكمة **بوخارين** : «ان تداول قوة العمل التي تعتبر أحد قطبي نظام الانتاج الراسمالي لها ما يناظرها في تداول الراسمال ، الذي يمثل القطب الثاني . وكما ان التداول يتسوى ، في الحالة الاولى ، عن طريق قانون التسوية الدولية لمعدل الاجور ، فان تسوية دولية تنجم عن الحالة الثانية فيما يخص معدل الربح» . ان **بوخارين** لا يدرك ان النظام الراسمالي العالمي ليس متماثلا ، وان من المستحيل اخذه كما لو كان هناك نمط انتاج رأسمالي على المستوى العالمي .

وعبقرية **روزا لوكسمبورغ** تكمن في انها فهمت ان العلاقات بين المركز والمحيط تقوم على اساس التراكم البدائي ، اذ ليس المبحوث هنا الآليات الاقتصادية الخاصة

بالاستغلال الذاتي لنمط الانتاج الراسمالي ، ولكن المقصود هو العلاقات بين نمط الانتاج هذا وتشكيلات مختلفة . ويكتب بريو براجنسكي بالروح نفسها ان هـذه العلاقات هي «مبادلة كمية قليلة من العمل في نظام اقتصادي او في بلد ما مع كمية اكبر من العمل في نظام اقتصادي آخر او في بلد آخر» . وبهذا يصبح التبادل اللامتكافىء ممكنا .

ان النظرية الاقتصادية السائدة المعبرة عن التأثيرات السوفياتية هي عودة الى الوراء . فـ غونكول وبافيل وهوروفيتز يدعون ، حسب بالوا ، ان «قيمة المنتجات ، المقدمة من قبل البلدان المتخلفة ، محددة على اساس قيمة البلدان المتقدمة ، من قطاع الى آخر من قطاعات الانتاج ، وهذه القيمة الاخيرة ستكون صفرا اذن ، طالما ان البلد المتقدم يستطيع ان ينتج بدون كلفة نتاجا كهذا فرضه التخصص في البلد المتخلف» . هذه المحاكمة ليست مقبولة ابدا طالما ان اكثر من ٧٥ بالمئة من مصدرات المحيط ينتج في مشاريع عصرية ذات انتاجية عالية جدا وان المنتجات الاخرى ــ خاصة المنتجات الزراعية الغريبة ــ يستحيل انتاجها في البلدان المتقدمة . وليس من المستغرب ان يكون الاقتصادي الروماني راشموث هو الذي ناهض هذه الاطروحة، لكن بالاستناد الى نظرية اقتصادية اخرى ، للأسف ، هي نظرية ريكاردو. ان التبادل الدولي ، القائم على اساس التكاليف المقارنة ، يسبب اللاتكافؤ في التطور اذا ما «اختص البلد المتقدم في النشاطات المتمتعة بامكانات تطور كبير في الانتاجية ، واضطر البلد الاقل تقدما الى التخصص في القطاعات التي لا تتمتع الا بطاقات جد محدودة على تطور الانتاجية» . وليس هذا صحيحا الا جزئيا ، اذ ان تخصصات هامة في المحيط ذات علاقة بالمنتجات الحديثة . وللمرة الثانية يظهر عجز النظرية الاقتصادية في الافضليات المقارنة عن الاجابة على سؤال : لماذا تضطر البلدان المتخلفة الى التخصص في هذا القطاع او ذاك ، اي : ما هي وظائف المبادلات الدولية ؟

ان النظرية الاقتصادية في الافضليات المقارنة ، لا تتمتع ، حتى في طبعتها العلمية الريكاردية ، الا بقدرة محدودة : فهي تستطيع ان تصف شروط التبادل في لحظة معينة ، لكنها لا تسمح بتفضيل التخصص ، القائم على الانتاجيات المقارنة كما نشهدها في فترة معينة ، على التطور ، اي على تحسين هذه الانتاجيات . انها تتجاهل واقعين اساسيين هما ما يميز تطور التجارة العالمية في اطار النظام الراسمالي : اولا ، تطور التجارة بين بلدان متقدمة متشابهة في بنياتها ، وحيث توزيع الانتاجيات المقارنة يكون بالتالي سهل المقارنة ، وهو التطور الذي يبدو اسرع من تطور المبادلات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، حيث تكون توزيعات الانتاجيات المقارنة اكثر تنوعا ؛ وثانيا الاشكال المتعاقبة والمختلفة لتخصص المحيط، خاصة اشكاله الحديثة التي يقوم المحيط حسبها بتقديم المواد الاولية المنتجة بشكل اساسي في مشاريع راسمالية عصرية ذات انتاجية عالية .

ولمراعاة هاتين الظاهرتين يجب اولا استدعاء نظرية الاتجاه الفطري في الراسمالية نحو توسيع الاسواق ، ثم نظرية سيطرة المركز على المحيط .

ان تحليل المبادلات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة يقود الى ادراك اللاتكافؤ في التبادل منذ اللحظة التي يجازى فيها العمل بنسبة أقل في المحيط ، في ظروف انتاجية متساوية . وهذا الواقع لا يمكن ان يفسر دون استدعاء سياسة تنظيم اليد العاملة من قبل الراسمال المسيطر في المحيط . كيف ينظم الراسمال التكديح في المحيط ، كيف تولد التخصصات التي يفرضها هنا ايضا ، فيضا دائما ومتزايدا من قوة العمل المعروضة بالمقارنة مع الطلب ، وهذه هي المسائل الحقيقية التي تتطلب الحل . وقد صاغ أريغي ، انطلاقا من تاريخ تطور سوق العمل في روديسيا ، نقد نظرية ف.أ. لويس الخاصة بديناميكية عرض وطلب العمل في الاقتصادات المتخلفة. ويفترض لويس وجود فيض احتياطي لليد العاملة في القطاع «التقليدي» («بطالة مقنعة») الضعيف في انتاجيته ، هذا الفيض الذي يتناقص تدريجيا مع تطور القطاع «الحديث» قوي الانتاجية . وهذا الفيض هو الذي يتيح مجازاة ضعيفة للعمل في القطاع الحديث ، حيث أن عرض اليد العاملة لا حدود له بالنسبة لهذا القطاع. ويبين أريغي أن العكس هو الذي حدث ، بالفعل ، في روديسيا : فالوفرة الكبيرة في عرض اليد العاملة في القطاع الحديث تتزايد ، وهي أعظم في فترة ١٩٥٠ – ١٩٦٠ مما كانت عليه في بداية الاستعمار من ١٨٩٦ – ١٩١٩ ، لان هذه الوفرة منظمة من قبل السياسة الاقتصادية التي تصوغها السلطة والراسمال (خاصة سياسة «الاحتياطيات») . ليست «قوانين السوق» اذن هي التي تظهر تطور الاجور في المحيط ، أساس التبادل اللامتكافىء ، وانما هي سياسة التراكم البدائي .

٣ – صياغات أخرى وأوجه أخرى للتبادل اللامتكافىء .

ان صياغة نظرية التبادل اللامتكافيء بمصطلحات تحول القيم الى أسعار انتاج أمر جوهري بقدر ما تسمح هذه الصياغة بإعطاء المفهوم محتواه العلمي ، وبالتالي تحديد ظروفه ، لكنها مع ذلك ليست «عملية» . فتحول القيم الى اسعار انتاج لا يأخذ بالاعتبار في الواقع ، حسب طريقة ماركس ، حقيقة ان العناصر التكوينية للراسمال الثابت ، الدواخل ، هي ذاتها سلع ، تتجسد في عملية الانتاج ، ولهذا فهي ليست محسوبة بقيمتها الحقيقية ولكن بسعرها . والامر كذلك بالنسبة للسلع المستهلكة من قبل المنتجين ، والتي تعطي للاجر محتواه الحقيقي . حتى يصبح بالامكان مراعاة هذه التبعية المتبادلة المعممة ، لا بد من الخضوع لمستوى المظاهر المباشرة ، أي الاسعار ، كما يفعل سترافا . وقد توصل هذا الاخير ، انطلاقا من تحليل اختباري وضعي ، الى الاستنتاجات الجوهرية لدى ماركس : وهي ان نظام الاسعار النسبية – ومعدل الربح الوسطي محددان بمستوى الاجر الحقيقي . وهذا البرهان يحطم كل بناء الاقتصاد الذاتاني Subjectiviste ، ويجرد «العقلانية الاقتصادية» المستندة الى القيمة الذاتية من ادعاءاتها بأنها مطلقة ، وتحيلها الى

عقلانية الاختبار ضمن اطار نظام معطى ، يتميز قبل كل شيء آخر بعلاقة اجتماعية هي التي تحدد قيمة قوة العمل . وما يهمنا هنا هو امكانية استخدام نظام سترافا في قياس عظم التبادل اللامتكافيء ، كما فعل اوسكار برون .

يفترض برون وجود سلعتين ، الحديد والقمح ، منتجتين في اقتصاد يستخدم التقنيات التالية :

١٣ طن حديد + ٢ طن قمح + ١٠ رجل / عام = ٢٧ ط حديد .

١٠ طن حديد + ٤ طن قمح + ١٠ رجل / عام = ١٢ ط قمح .

اذا كان معدل الربح ر واحد نحصل على :

(١٣ س١ + ٢ س٢) (١ + ر) + ١٠ و = ٢٧ س١ .

و (١٠ س١ + ٤ س٢) (١ + ر) + ١٠ و = ١٢ س٢ .

حيث س١ تمثل سعر طن الحديد الواحد ، و س٢ سعر طن القمح ، والاجر للرجل في العام .

لنفترض أن الحديد ينتج في البلد آ المتقدم حيث الاجر يساوي و١ في حيث أن القمح مورّد من قبل البلد ب الخاضع ، حيث الاجر و٢ أقل من و١ . فاذا كان الاجر متماثلا في آ و ب ويساوي مثلا ٥٦ر. ، فان معدل الربح سيكون ٢٠ر. وسعر القمح ٤٤ر٢ ، باعتبار أن سعر الحديد يساوي الواحد . أما اذا كان الاجر في آ على العكس يساوي ٧٠ر. وفي ب ١٢ر. (أي ٨ر٥ مرات أقل) فان سعر القمح ، في اطار نفس المعدل الوسطي للربح الذي يعادل ٢٠ر. ، سيهبط الى ٨٣ر١ . ان تدهور قيم التبادل بالنسبة للبلد ب (مصدر القمح ومستورد الحديد) بنسبة ٢٥ بالمئة ستجر ، في اطار معدل ربح وسطي ثابت ، تعديلات جذرية في مستويات الاجور لدى الطرفين : في آ سيرتفع الاجر بنسبة ٢٥ بالمئة في ب سيهبط بنسبة ١٧ بالمئة عما كان عليه . وبالعكس ، اذا كانت الاجور متماثلة في آ و ب في اطار انتاجية متساوية (وهذا هو الوضع في الحالة اذ ان ب تنتج القمح حسب التقنية التي كانت تستعملها آ في السابق) فان السعر الدولي للقمح سيكون مختلفا عما هو عليه فيما لو كانت الاجور أقل في ب . ما هو سبب ذلك وما هي نتائجه : الاسعار الدولية أم اللاتساوي في مستوى الاجور ؟ السؤال بدون معنى . ان اللاتساوي في الاجور القائم لاسباب تاريخية (اختلاف التشكيلات الاجتماعية) يقيم تخصصا كما يقيم نظام أسعار عالمية يساعد هذا التخصص على الاستمرار .

ان النظرية الاقتصادية الاصطلاحية تبقى جوهريا نظرية «ميكرو اقتصادية» . انها ترفض ان ترى في العلاقات الدولية اكثر من علاقات بين افراد : الشراة والباعة. ومع ذلك فان التجربة الميركنتيلية تقف خطأ ضد هذا المنظور : فحتى تحقق الانتصار المتأخر للتبادل ــ الحر بقيت العلاقات الدولية خاضعة بشدة لسياسة الحكومات . وتاريخ الشركات ذات المواثيق التي كان تعمل في اطار احتكار التجارة الخارجية يبرهن على ذلك . ان بريطانيا لم تتردد في استخدام الوسائل السياسية من أجل جر الخراب على منافسيها المحتملين ، خاصة الصناعة الهندية . ولم يكن ينادي بالتبادل

الحر الا الاكثر قوة ، بعد ان يكون تفوقه .. قد تأمن بوسائل اخرى . ودراسة السياسة الجمركية تقود الى رؤية الطابع الاحتكاري للعلاقات الدولية . في الواقع وحسب نظرية الافضليات المقارنة ، عندما تضع احدى الدول تعريفة حماية جمركية فلن يكون في مصلحة شركائها أن يحتجوا . اذ ان التعريفة المبتدعة مجددا ليست الا واقعا سيعدل في توزيع الاسعار النسبية في البلد الذي ابتدعها . والبلدان الاخرى ستتابع محاولتها للحصول على أقصى ما يرضيها وذلك بتطبيق التبادل الحر مع هذا البلد وباعتبار أن نظام الاسعار الجديد الداخلي فيه ــ الذي يراعي حقوق الجمرك ــ هو «معطى» جديد . أن الاسباب التي تبرر المجابهة لا تدخل في اطار الفرضية النظرية . والحقيقة ان هناك أسبابا مضاعفة : من جهة ان حياة التعريفة قائمة على الاحتكار وهذا الاحتكار يحسن من حدود التبادل، ومن جهة أخرى فان البلد المتبرع، بمحاولته حماية نفسه ، يمكن بعض الصناعات من أن ترى النور فيه . وبذلك يخلق لنفسه افضلية مستقبلية . وعلى البلدان الاخرى أن تقوم بالعمل نفسه . اما أنصار التبادل ــ الحر فيردون بالقول ان البلد الذي يرفع حقه الجمركي ردا على عمل مشابه لدى شركائه يخطىء التقدير . بالتأكيد ، يستطيع من جهة اولى أن يحسن بذلك من حدود تبادله لكنه يخلق من الجهة الاخرى توزيعا للمصادر يتنافى مع التوزيع المحبّذ . لقد اكد كل من **توسينغ وايدغوورث** ، لكن دون برهان ، أن المساويء في هذه العملية أعظم من المحاسن . في الحقيقة هذه المشكلة مصطنعة كلها، اذ ان نظرية «التوزيع المحبذ للمصادر» تستند الى نظرية «الامتهارات بالعوامل» التي تخلو من أي معنى في منظور ديناميكي .

وقد حاول تيار **في الاقتصاديات** الرياضية المعاصرة أن «يقيس» الطابع الاحتكاري اللامتكافىء في العلاقات الدولية ، معتبرا الدول وحدات تجارية عالمية . ونحن ندين لهذا التيار بقياس «الكثافة المقارنة» في صادرات واستيرادات الدول وفي مرونة الاسعار والدخول المتعلقة بالتجارة الخارجية ، ثم اخيرا في مرونة الاستبدال . لكن مساهمة هذه الاعمال تبقى محدودة وثانوية فيما يخص فهم العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . في الواقع ، ان الامم هنا أشبه ما تكون بمجموعة من الاسواق الخاضعة لاقلية من التجار أمام جمع لا يحصى من المشترين ، والمتفاوتة في تطورها . واذا كان الامر كذلك ، نظريا ، فيما يخص العلاقات بين البلدان المتقدمة فيما بينها، فالوضع يختلف بالنسبة للعلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة. لان مفهوم تعدد الاسواق في العلاقات الدولية يفترض الاستقلال الاقتصادي للباعة وللمشترين . والحال أن التكامل الاقتصادي ، في العلاقات بين البلدان المتقدمة وغيرها ، التي تولدت وتتولد حسب آليات التخصص وفي اطار سيطرة الاقتصاد الاكثر تقدما والذي يخضع له بنية البلد التابع، هذا التكامل يلغي فرضية الاستقلال. والتحليل الخارجي للاحتكارات المزدوجة ، أو المتعددة الاطراف لا بد ان يترك في يوم ما ميدان «نظرية الالعاب» وأن يهتم بتحليل التشكيلات الاجتماعية والعلاقات السياسية القائمة بين مختلف الطبقات السائدة في هذه التشكيلات الاجتماعية .

وبدلا من الانغلاق على وصف ظاهرة اللاتكافؤ بالقياس الاقتصادي الرياضي لتظاهراتها المعلنة (المرونات) ، من الافضل تحليل المكان الذي تحتله الاحتكارات في التجارة العالمية . ان معظم المواد الاولية التي تتكون منها صادرات البلدان المتخلفة خاضعة أليوم ، في الواقع ، لاشراف الاحتكارات ، اما مباشرة في مرحلة الانتاج ، أو في مرحلة التجارة العالمية . وكمية الربح التي يحققها احتكار ما تتناسب مع قوته في مواجهة المنتجين الذين يسيطر عليهم ، وهذه القوة هي ، بلا منازع ، أعظم في ألبلدان المتخلفة . الى أي حد يمكن أن يتم نقل القيم ؟ ليس هناك ، بشكل مسبق ، ما يسمح بتحديد ذلك ، اذ أن الاعتبارات السياسية يمكن ان لا تكون غريبة عن سلوك الشركة الكبرى . واجمالا يمكن القول ان هذا النقل ممكن حتى الدرجة التي لا يغطي فيها سعر الانتاج الا سعر الخدمات الانتاجية المحلية (اجور وريع) والتي تدفع في معدلاتها الدنيا ، اي تأمين الاستهلاك الحيوي للعمال ، والاستهلاك الكمالي الضروري للطبقات المالكة المحلية حتى لا تهدد الاحتكار الاجنبي بالتأميم . نحن نفهم عقلية هذه الطبقات المالكة . ان التأميم لا يحمل لها الا المخاطر: فالى جانب الصعوبات السياسية التي يولدها ، لا يحرر هذا التأميم البلدان المتخلفة من ضرورة استدعاء التقنيين والرساميل الاجنبية التي يمكن ان تكلف حتى اكثر من ذي قبل .

ان الاسعار النسبية والجزاءات الفعلية المقارنة للعمل لا تكون العناصر الوحيدة التي تدخل في نظرية ضرورية في التبادل اللامتكافيء ، رغم انها تشكل عناصر نظرية أساسية . في نظام الاسعار الفعلية الذي تؤخذ القرارات الاقتصادية على أساسه ، هناك عنصر خاص يمثل كلفة الوصول الى المصادر الطبيعية .

وقد رأينا كيف ان الحساب الاقتصادي المستند الى نظام أسعار فعلية لا يتمتع بأية عقلانية خاصة لان بعض هذه المصادر الطبيعية تظل موضوع تملك محصور بطبقة ، في حين ان المصادر الاخرى تظل حرة . ثم ان هذه المصادر موزعة بين أمم مختلفة ، حيث لا تتماثل شروط الاستملاك .

وبصورة عامة ، ان ألسعر الدولي «الصحيح» ، لنتاج يتطلب استهلاك مصدر طبيعي ، لابد أن يحتوي على عنصر ريع ، علاوة على المجازاة المتساوية للعمل وللربح الوسطي ، يسمح بترميم هذا المصدر . واذا كان الامر يتعلق بمصدر يتجدد من تلقاء نفسه كالتربة ، والماء والهواء ، لا بد أن يتيح السعر امكانية الصيانة السليمة لهذا المصدر الدائم . اما عندما يتعلق الامر بمصدر قابل للاستنفاذ، كالنفط أو المنجميات، فلا بد أن يسمح السعر بتكوين نشاطات بديلة ذات أهمية مساوية بالنسبة للامة .

وهذا لا يحدث الا نادراً . فالنظام الرأسمالي يستخدم الاشكال الماقبل رأسمالية للتملك الشائعة في المحيط ، حتى لا يدفع ثمن صيانة التربة . ان التخريب المنتظم للاراضي هو عامل أساسي في افقار اقتصادات البلدان التابعة على المدى البعيد . وهذا التخريب يفيد الاقتصادات المسيطرة باتاحة وجود أسعار منخفضة بالنسبة لما كان يمكن ان تكون عليه أسعار منتجات بديلة ممكنة .

وتشكل التبعية التكنولوجية وجها آخر من وجوه التبادل اللامتكافيء ، وجه

متعاظم الاهمية . وقد حاولت ل.أ.م.ت.ت ، لجنة الامم المتحدة للتجارة والتطور ، ان تحسب حجم القيم المنقولة من البلدان المتخلفة الى البلدان المتقدمة عن هذا الطريق في أشكال مختلفة : عطاءات ودفوعات مقابل براءات الاختراع ، وارباح لقاء الحصص المقدمة للرأسمال الاجنبي باسم الملكية الادبية ، وزيادة الاسعار التي تتحملها المشاريع عند شراء قطع الغيار ، ثم خدمات ما بعد البيع ، الخ. والتقدير الادنى،رغم افراطه في التقليل من قيمة هذا النقل،المقدم من قبل الـ (ل.أ.م.ت.ت) نفسها يعطينا رقم ١،٥ مليار دولار في ١٩٦٨ . والواقع ان هذا النقل يزداد بنسبة ٢٠ بالمئة في العام وسيمثل اعتبارا من ١٩٨٠ ما يعادل ٩ مليار دولار اي ٢٠ بالمئة من الصادرات المحتملة **للعالم المتخلف** في نهاية هذا العقد .

والامر يتعلق هنا أيضا بسعر احتكاري ، وهي الاحتكارية الاكثر عمقا على الاطلاق ، احتكارية التكنولوجيا . طالما بقيت تقنيات الانتاج بسيطة نسبيا كانت السيطرة تتطلب الاشراف المباشر على وسائل الانتاج ، أي عمليا الملكية الاجنبية للرأسمال . هذا التملك المباشر ينحى الى ان يصبح بدون فائدة منذ اللحظة التي يتمكن فيها الرأسمال المركزي ، عن طريق التكنولوجيا ، من السيطرة على صناعات العالم الثالث ، وامتصاص الارباح الاساسية منها ، دون ان يساهم حتى في تمويل انشائها .

٣ ـ توسعية نمط الانتاج الراسمالي

١ ـ التجارة الخارجية الماقبل راسمالية والميركنتيلية .

يتحدد التبادل الدولي على انه تبادل منتجات بين تشكيلات اجتماعية مختلفة . وما يميز المجتمعات الماقبل راسمالية هو بالضبط ضعف كثافة المبادلات الداخلية . كان تداول بعض المنتجات ، في حضن الجماعة القروية ، في حدود الاقطاعة ، أم في حدود الامبراطورية الشرقية حسن التنظيم عامة (دفع الحقوق ، تبادل الهدايا في بعض المناسبات ، تداول الخيرات المهرية ، الخ) ، لكن الامر لا يتعلق هنا بتبادل تجاري : هذا التداول يرافق فقط انجاز واجبات اجتماعية فوق ـ اقتصادية . وهناك قليل من التبادل* ايضا بين الجماعات القروية أو الاقطاعات : فكل وحدة ، لمشابهتها الاخرى ، تعيش الاستكفاء . لكن تقريبا لم يجهل أي من هذه المجتمعات التجارة البعيدة . وتؤمن هذه التجارة لهؤلاء واولئك المنتجات الغريبة التي يصعب تقدير كلفة انتاجها .

ويشهد البورسلان الصيني المكتشف في قلب **افريقيا** ، وريش النعام الواصل الى **اوروبا** ثم ايضا «التوابل» على طبيعة هذه التجارة البعيدة . لقد نشأت ، على قاعدة هذه النشاطات التي تربط بين عوالم تجهل بعضها البعض ، مجتمعات كاملة (**فينيقيا** او **اليونان** القديم مثلا) . ان التحكم بهذه المنتجات التجارية كان ، في

العديد من المجتمعات قليلة التمايز وذات الفائض الداخلي الضعيف ، أساسينا في انتظام التشكيلة الاجتماعية . لكن لا يوجد ، هنا ، تخصص دولي بالمعنى الدقيق ، ولهذا فان التجارة البعيدة ظلت هامشية ، اذ أنها لا تدخل كعنصر أساسي في انماط الانتاج الداخلة في التبادل .

أما العلاقات التجارية بين المركز الذي كان في طريق التكون (**اوروبا الغربية**) والمحيط الجديد الذي تكون في الحقبة الميركنتيلية ، فانها تشكل عناصر جوهرية في نظام الرأسمالية قيد التكوين . والتجارة الدولية بين اوروبا الغربية من جهة ، **والعالم الجديد** والوكالات الشرقية والافريقية من الجهة الاخرى ، تشكل من وجهة نظر كمية ما هو أساسي في المبادلات الدولية . والقسم الاعظم من المبادلات الداخلية في المركز يتألف من عمليات اعادة توزيع منتجات قادمة من المحيط : هذا هو الدور الذي قامت به **ايطاليا** في البداية (خاصة **البندقية**) ومدن **الهانس** في نهاية العصر الوسيط ، ثم بعد ذلك **اسبانيا والبرتغال** في القرن السادس عشر ، وأخيرا **هولندا وانكلترا** منذ القرن السابع عشر . كان المركز يستورد من المحيط المنتجات الكمالية، ذات الاصل الزراعي (توابل **الشرق** ، سكر **أمريكا**) أو ذات الاصل الحرفي (حريريات وقطنيات **الشرق**). وكان المركز يحصل على هذه المنتجات عن طريق التبادل البسيط النهب وتنظيم انتاج يقام لهذا القصد . وكان التبادل البسيط مع **الشرق** مهددا دائما لان **اوروبا** ليس لديها شيء مهم لتقدمه بالمقابل ما عدا المعدن الثمين الذي تجلبه من **أمريكا** . وكان الخطر الدائم من حصول نزيف ذهبي قويا لدرجة ان كل مذهب تلك الحقبة كان يقوم على ضرورة مقاومة هذا الاتجاه . وأشكال الانتاج التي أقيمت في **أمريكا** كانت ذات هدف أساسي واحد هو تأمين المعدن وبعض المواد الكمالية للمركز . وبعد نهب الكنوز بكل ما في كلمة نهب من معنى ، نشأت الاستثمارات المنجمية المكثفة ، المعتمدة على التبذير المسرف للقوى البشرية ، شرط ربعية المشروع . وأقيم في الوقت نفسه نمط انتاج عبودي من أجل انتاج السكر في **أمريكا** ، وكذلك النيلة ، الخ. وكل اقتصاد المناطق الامريكية سيتمحور حول مشروعات الاستغلال هذه في خدمة المركز : فالاقتصاد الرعوي مثلا يهدف الى تغذية المناطق المنجمية وكذلك مناطق الزراعات العبودية . والتجارة الثلاثية ــ اصطياد الرقيق في **افريقيا** ــ كانت تملأ هذه الوظيفة : تراكم الرأسمال ــ المال في المرافيء الاوروبية ، الرأسمال المتحقق عن طريق تصريف المنتجات المحيطية لدى الطبقات السائدة التي ستجد نفسها مدفوعة الى التحول من اقطاعية الى رأسمالية زراعية .

وهكذا يلقي ما قبل تاريخ الرأسمالية ، أي حقبة الرأسمال الميركنتيلي التي تمتد من عهد الاكتشافات الكبرى (القرن السادس عشر) حتى الثورة الصناعية (القرن الثامن عشر والتاسع عشر) هكذا يلقي ، على المحيط (وبشكل أساسي على **أمريكا وافريقيا** ، ثم بعد ذلك على **الهند الانكليزية**) مهمة القيام بوظائف خاصة . ان الرأسمالية في شكلها الناجز ، الصناعي ، لا تستطيع ان تزدهر الا بالتقاء استثنائي للعناصر المشتقة لنمط الانتاج الرأسمالي: احد هذه العناصر هو تركز الثروة المنقولة،

والاخر هو التكديح . واذا ظهر هذا العنصر الاخير كنتيجة للتفسخ الداخلي لنمط الانتاج الاقطاعي في **اوروبا** ، فان العنصر الاول يتولد عن طريق التبادل الدولي بين المركز الرأسمالي قيد التكون من جهة ومحيطه والتشكيلات الاجتماعية المستقلة الموصولة به من الجهة الاخرى . في البدء كانت **أمريكا** وكنزها الذهبي والفضي موضوع نهب وحشي . ثم ما لبثت التجارة العالمية ان غيرت من طابعها ، فأتاحت ظهور ثروات تجار المرافيء البحرية من هولنديين وانكليز وفرنسيين . وتم من بعد ذلك تنظيم استغلال المزارع في **امريكا** لصالح هذه التجارة ، الامر الذي نمى تجارة العبيد التي سيكون لها دور اساسي في تطور الرأسمالية .

٢ ــ التحركات الدولية للرساميل في النظام الراسمالي الناجز .

ان طبيعة التبادل الدولي قد تغيرت مع تحول الرأسمالية الى نظام عالمي . وللمرة الاولى في التاريخ يحق ان نتحدث عن تخصص دولي ، أي عن تبادل منتجات ذات قيم معروفة .

ما هي اذن الخصائص البنيوية للنظام الراسمالي العالمي ، كما استقر عليه حاله في مجرى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، من وجهة نظر التجارة العالمية ، ومن وجهة نظر تحركات الرساميل الدولية ؟ من ملاحظتنا للمظاهر نشهد التلاشي ، المتزايد أيضا ، للاقتصادات الموجودة . كان العالم المتقدم (**امريكا الشمالية ، اوروبا الغربية ، الاتحاد السوفياتي وبلدان الشرق الاوروبي واليابان ، واوسيانيا**) يمثل في ١٩٣٨ حوالي ٨٠٠ مليون نسمة مقابل ١٣٠٠ مليون نسمة تقطن «القارات الثلاث» (بما فيها **الصين** التي كانت تعد في تلك الحقبة ٤٠٠ مليون نسمة) ؛ وكان يتمتع لوحده بـ ٧٠ بالمئة من الدخل العالمي . والعلاقة الوسطية للدخل الفردي كانت بنسبة ١ الى ٤ . بعد ثلاثين سنة فقط هذه العلاقة أصبحت بنسبة ١ الى ٦ (باستثناء الصين التي لم تعد تنتسب الى السوق العالمية) ، ونسبة مجموع سكان البلدان المتخلفة (**الصين** ايضا مستثناة) صعدت من ٥٣ الى ٥٨ بالمئة اما نسبة انتاجها فقد هبطت من ٢٠ الى ١٨ بالمئة .

ان حجم التجارة بين المركز والمحيط يهبط ، في حين ان المبادلات الداخلية بين بلدان المركز في تزايد مستمر . في نهاية القرن السابع عشر ، كانت قيمة التجارة الخارجية **لفرنسا** ، التي كانت تأتي في المرتبة الثالثة بعد **انكلترا وهولندا** ، تبلغ بين ٥٥٠ و ٦٠٠ مليون جنيه (فرنك ــ ذهب) وذلك على التوالي للصادرات والواردات، وكانت قيمة التجارة مع المحيط تبلغ ٢٢٠ مليون (المستعمرات الامريكية وبلدان الشرق) ، هذا مع حذف قيمة تصدير الرقيق . بينما كان قسم هام من المستوردات الفرنسية القادمة من **انكلترا وهولندا** (حوالي ١٦٠ مليون) يتألف من مواد غريبة واجنبية لا تقوم هذه البلدان الا باعادة تصديرها . لقد كانت التجارة المباشرة وغير

المباشرة مع المحيط تمثل اذن اكثر من نصف حجم التجارة الفرنسية .

وحوالي عام ١٨٥٠ تضاعف حجم التجارة الفرنسية الخارجية بالنسبة لعام ١٧٨٠ (الذي وجدناه في ١٨٢٥) : ١١٠٠ مليون للواردات و ١٢٠٠ للصادرات . والتجارة غير الاوروبية كانت تمثل ٤٥ بالمئة في الواردات والصادرات ، وايضا اكثر من ٢٥ بالمئة اذا حذفنا **الولايات المتحدة** . على كل حال ان قسما هاما من الواردات الانكليزية كان يتألف من منتجات استعمارية . واخيرا سنلاحظ ان التجارة الفرنسية مع جيرانها من البلدان الصناعية الغربية (**انكلترا ، المانيا الغربية وبلجيكا**) لم تكن تتفوق الا قليلا على التجارة التي كانت تمارسها **فرنسا** في **اوروبا** مع الدول الاقل تطورا (**روسيا ، النمسا ، هنغاريا ، اسبانيا وايطاليا**) . ويمكن القول أن ٣٥ الى ٤٠ بالمئة من التجارة الفرنسية كانت تتم مع المحيط . ولن تختلف هذه النسب كثيرا في فترة ما بعد حرب ١٨٧٠ ، فنصيب التجارة مع المحيط غير الاوروبي ، مع حذف **الولايات المتحدة** ، كان في حدود ٢٥ بالمئة من الحجم الاجمالي للتجارة الفرنسية (التي كانت تبلغ ٤٥٠٠ مليون للصادرات وللواردات) .

وفي عشية حرب ١٩١٤ تطورت نسب التجارة هذه لصالح ازدياد نصيب المحيط : فمن اصل مبلغ اجمالي ٧٫٧ مليار واردات، كان ٣٠ بالمئة يأتي من «القارات الثلاث» ، بما فيها المستعمرات الفرنسية ، في حين ان ٢٥ بالمئة من الصادرات (من أصل مبلغ ٨٫٥ مليار الاجمالي) كانت تتجه الى المحيط . لكن التجارة مع**اوروبا** الراسمالية المتقدمة **والولايات المتحدة** اضحت أكثر أهمية من التجارة مع **اوروبا** الشرقية والمتوسطية المتأخرة : فهي أقوى منها بست مرات ونصف . وبالرغم من التوسع العظيم في واردات البترول هبطت التجارة مع المحيط الى أقل من ٢٥ بالمئة من التجارة الاجمالية الفرنسية في السنوات الاخيرة ، والقسم الاساسي من المبادلات يجري الآن مع اوروبا (خاصة **بلدان السوق المشتركة) والولايات المتحدة.** وتحمل التجارة الانكليزية الصفات نفسها في تطورها ، بل هي هنا اكثر وضوحا . ان نصيب المحيط في امتصاص المنتجات المصنعة الانكليزية (خاصة القطنيات) ظل مهيمنا حتى ١٨٥٠ على الاقل . وعلى المستوى العالمي ، ازداد نصيب المبادلات الداخلية للعالم المتقدم من نسبة ٤٦ بالمئة من التجارة العالمية في ١٩٢٨ الى ٦٢ بالمئة في ١٩٦٥ ، في حين أن نصيب المبادلات مركز ـ محيط نقص من ٢٢ بالمئة الى ١٧ بالمئة . أي بمعنى آخر ان تطور الرأسمالية في المركز عمق الكثافة النسبية لتحركات الرساميل الداخلية في حين أنه عمق في المحيط كثافة التحركات الخارجية .

والبديهة الثانية هي التخصص المتعاظم في صادرات البلدان المتخلفة ـ التخصص في تصدير بعض «المنتجات الاساسية» التي تترافق غالبا بتركز نسبي للموردين وللزبائن . لكن لا بد من تجنب بعض التبسيطات المسيئة . ان البلدان المتخلفة لا تملك احتكار صادرات «منتجات الاساس» (الاولية : الزراعية والمنجمية): هناك بلدان غنية مصدرة لمنتجات الاساس (الخشب السكندينافي ، والصوف الاسترالي ، الخ) ، بل ان هناك منتجات «اولية» لا تتاجر بها بشكل أساسي الا

البلدان المتقدمة (القمح ، مثلا) . والواقع اننا نرى عندئذ ان سير اسعار هذه المنتجات الاساسية يختلف عن مثيله بالنسبة لصادرات البلدان المتخلفة . ان النظر الى البلدان المتخلفة على انها الوحيدة التي تصدر المنتجات الاساسية يقود الى خطأ نظري كبير . ان طبيعة المنتجات المتبادلة نفسها تتغير . في المراحل الاولى كان التبادل يجري على منتجات زراعية غريبة مقابل منتجات مصنعة للاستهلاك العام (نسيج ، أدوات منزلية الخ.) وهذه هي حالة اقتصاد الاتجار البسيط في الحقبة الفائتة . لكن عندما نشأت صناعة تصنيع المستوردات ، بسبب توسع السوق الداخلية الناجم عن تتجير الزراعة وعن تطور الانتاج المنجمي ، ثم العبور الى مرحلة تبادل المنتجات الاساسية مقابل المواد الاستهلاكية والمواد الانتاجية (طاقة ، مواد اولية ، شبه ــ مصنعة ، ومواد تجهيزية) وهو ما حث عليه وفرضه نشوء صناعة استبدال المستوردات ، الخفيفة . في مرحلة قادمة يمكن للبلدان المتخلفة ان تصبح مصدرة لمنتجات استهلاكية مصنعة ، وهي اما ان تكون قادمة من البلدان الاكثر تقدما نحو الاقل تطورا ــ وحاليا هذه الحالة ليست نادرة ــ أو تكون مصدرة نحو المراكز المتقدمة : هذه هي السياسة التي تقترحها بعض السلطات الدولية .

ان درجة الاندماج في السوق العالمية يمكن بدورها ان تقاس. وان مجرد الملاحظة ــ ملاحظة العلاقة بين الصادرات والناتج الداخلي الصافي ــ لا تنير الا قليلا ، اذ ان هناك تشتتا عظيما من وجهة النظر هذه عند كلا الفريقين من البلدان . لكن اذا ما اخذنا المبادلات بين العالم المتقدم والعالم المتخلف في مجموعها ، نلاحظ ان اهمية المنتجات المتبادلة هي نسبيا أعظم عند الاقتصادات المتخلفة مما هي عليه عند الاقتصادات المتقدمة ، وهذا ينبع من أن القسم الاساسي من تجارة العالم المتقدم يجري بين البلدان المتقدمة نفسها . ففي حين ان البلدان المتقدمة تقوم بحوالي ٨٠ بالمئة من تجارتها فيما بينها ، وبحوالي ٢٠ بالمئة فقط مع البلدان المتخلفة ، فان هذه النسب معكوسة عند بلدان المحيط التي تقوم بــ ٨٠ بالمئة من تجارتها مع البلدان المتقدمة . وعندما تصل الفوضى الى هذه النقطة ، فهي تتحول الى نظام . بالنسبة للبلدان المتقدمة ، يبدو ان هناك علاقة سلبية بين الضخامة الاقتصادية للبلد وبين نسبة الصادرات الى النتاج القومي . ففي رأس القائمة نجد الـ «البلدان الصغيرة» (**السكندينافية** ، البلدان الواطئة ، بلدان **الشرق الاوروبي** ، الخ) ، وفي المركز نجد «كبار» **اوروبا الغربية** ، ثم في الاسفل تأتي **الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي** . هذه الواقعة تعكس الاتجاه الفطري الخاص بالراسمالية لتوسيع السوق ، هذا الاتجاه الذي تتجاهله نظرية الافضليات المقارنة . بالنسبة للبلدان المتخلفة ، نلاحظ ان عامل الضخامة الاقتصادية هذا يستتر الى حد كبير وراء درجة استغلال هذه البلدان بما يتفق مع الطلب الخارجي . لكن البلدان المتخلفة تبدو ، اجمالا ، مندمجة بعمق الآن في السوق العالمية .

اما فيما يتعلق بتحركات الرساميل الدولية فلا بد ايضا من اسهام ست مجموعات من الوقائع الغنية بالمغزى لشرح النموذج التفسيري .

اولا ــ ان تصدير الرأسمال القادم من المراكز الرأسمالية القديمة لم يأخذ أهمية فعلية الا ابتداء من عام ١٨٨٠ تقريبا . فقد ازداد حجم الرساميل الانكليزية المصدرة من ١٠٠ مليون جنيه لفترة ١٨٢٥ ــ ٣٠ الى ٢١٠ مليون لعام ١٨٥٤ و ١٣٠٠ لعام ١٨٨٠ ليبلغ ٣٧٦٣ مليون في ١٩١٣ . أما فيما يخص **فرنسا** فان القفزة فظيعة: من ١٢ ــ ١٤ مليار فرنك في ١٨٧٠ الى ٤٥ في ١٩١٤ ؛ بالنسبة **لالمانيا** من ٥ مليار مارك في ١٨٨٣ الى ٢٢ ــ ٢٥ في ١٩١٤ ؛ وفيما يخص **الولايات المتحدة** من ٥٠٠ مليون دولار في ١٨٩٦ الى ١٥٠٠ في ١٩١٤ ، ١٨٥٨٣ في ١٩٢٢ و ٢٥٢٠٢ في ١٩٣٣ .

ثانيا ــ كان التصدير يذهب بشكل أساسي من المراكز الرأسمالية القديمة الى المراكز الجديدة قيد التكوين ، وبشكل ثانوي الى البلدان المتخلفة . وهكذا كانت روسيا والدومينيون البريطانية « البيضاء » تشكل المنافذ الرئيسية . في الحقبة المعاصرة تتكون الحركة الرئيسية من تصدير الرأسمال الافريقي الشمالي الى **اوروبا كندا استراليا والى افريقيا السوداء** .

ثالثا ــ ان تصدير الرساميل لم يحل محل تصدير السلع ، لكن على العكس ساعد في تطويره . ان المعدلات الوسطية السنوية لنمو التجارة العالمية كانت تبلغ ٣ر٣ بالمئة في فترة ١٨٤٠ ــ ١٨٨٠ و ١٤ بالمئة بين ١٨٨٠ و ١٩١٣ ، وصفرا بين الحربين ، ثم ٧ بالمئة منذ ١٩٥٠ . ان أعظم فترة في تصدير الرساميل (١٨٨٠ ــ ١٩١٣) هي ايضا فترة النمو القوي للتجارة العالمية .

رابعا ــ ان حركة توافد التوظيفات الخاصة بالرأسمال الاجنبي ــ عودة الارباح المصدرة تختلف بشدة فيما اذا كان الامر يتعلق بعلاقات بين المركز والمحيط أم بعلاقات بين المراكز القديمة والمراكز الجديدة قيد التكوين . في العلاقات بين المركز والمحيط ينتقل المحيط من طور «المقترض الفتي» (توافد الرأسمال المستورد يتجاوز في حجمه الدخل المصدر) الى طور «المقترض العجوز» (الارباح المرتدة اعظم من الرساميل الوافدة الجديدة) ويراوح عند هذا المستوى . اما في العلاقات مركز قديم ــ مركز جديد قيد التكوين ، فالتطور مختلف : ان المركز الجديد يتحول بدوره الى مصدر للرساميل (دائن فتي ثم دائن عجوز) .

خامسا ــ بينما ينحى الاجر في «المراكز الجديدة» قيد التكوين الى ان يرتفع ليعادل مستواه في المراكز القديمة التي تفد الرساميل منها (وأحيانا يتجاوزه منذ الانطلاقة الاولى) ، فان الهوة بين الاجر في المركز وبينه في المحيط ، في اطار الانتاجية نفسها ، تنحى على العكس الى الاتساع .

اخيرا سادسا ــ ان معدل الربح في المحيط أعلى مما هو عليه في المركز . مع ذلك ، يسمى لهذا الاختلاف اهمية كبرى بالمقارنة مع الهوة النسبية التي تفصل بين جزاءات العمل . ان المردودية الصافية للتوظيفات الشمال ــ امريكية مثلا تبلغ ١٥ الى ٢٢ بالمئة في **أمريكا اللاتينية** مقابل ١١ الى ١٤ بالمئة في **الولايات المتحدة** .

لم تقلب الحرب العالمية الثانية علاقات القوة بين القوى العظمى فقط ، كما فعلت

الحرب الاولى ، لكنها أقامت نظاما مرتبيا جديدا ، تمارس فيه **الولايات المتحدة** دورا معاكسا للدور الذي تقوم به القوى الغربية الكبرى الاخرى . وينعكس هذا في سيادة **الولايات المتحدة** المطلقة في ميدان تصدير الرساميل : فقد صعد نصيب الولايات المتحدة من ٣ر٦ بالمئة في ١٩١٤ و٣ر٣٥ بالمئة في ١٩٣٠ الى ١ر٥٩ بالمئة في ١٩٦٠ ، بينما هبط نصيب **بريطانيا** من ٣ر٥٠ بالمئة الى ٨ر٤٣ بالمئة ثم الى ٥ر٢٤ بالمئة ، كما هبط نصيب الدولتين الثانيتين المصدرتين للرساميل (**المانيا وفرنسا**) من ٥ر٣٩ بالمئة الى ١١ ثم الى ٥،٨ بالمئة . كذلك أصبحت البلدان المتقدمة ، الاسواق الرئيسية بدون منازع بالنسبة للرساميل الامريكية : في ١٩٦٦ امتصت **اوروبا** ٣ر٤٠ بالمئة منها ، **وكندا** ٣٤،٨ بالمئة **واوستراليا واليابان وافريقيا الجنوبية** ٧،٢ بالمئة بينما لم يصل **للعالم الثالث** منها الا ٧ر١٧ بالمئة . وتوزع هذه الرساميل على القطاعات المختلفة يتفاوت ايضا حسب طبيعة البلد الذي يستلمها أهو متخلف أم متقدم . فبالنسبة لمجموع التوظيفات الامريكية المباشرة عام ١٩٦٤ كان القطاع المنجمي يستولي على ٨ بالمئة ، والبترول على ٣٢،٤ بالمئة والصناعات التحويلية على ٣٨ بالمئة ، والخدمات العامة والتجارة ومختلف الخدمات الاخرى ٦ر٢١ بالمئة . لكن نصيب الصناعات التحويلية يرتفع الى ٣ر٥٤ بالمئة في **اوروبا** و ٤٤،٨ بالمئة في **كندا** و ١ر٥٤ بالمئة في **استراليا ونيوزيلندا** ، في حين نراه يهبط الى ٣ر٢٤ بالمئة في **امريكا اللاتينية** ، والى ٥ر١٧ بالمئة في **آسيا** ، والى ٨ر١٣ بالمئة في **أفريقيا** . بالمقابل يرتفع نصيب المناجم والبترول فيما يتعلق ببلدان المحيط الى ٦٠ بالمئة تقريبا ونصيب القطاع الثالث الى ٢٠ بالمئة . واذا ما راعينا حقيقة ان معظم الصناعات الامريكية في **اوروبا** تنتج للسوق الاوروبية (وهكذا مثلا تتحكم الرساميل الامريكية بـ ٥٠ بالمئة من صناعة السيارات في **بريطانيا** و بـ ٤٠ بالمئة من صناعة البترول في **المانيا** و بـ ٤٠ بالمئة من صناعة التجهيزات الكهربائية والاليكترونية في **فرنسا** وبمجمل الصناعات الكبيرة تقريبا في كندا) ، بينما نجد ان معظم الصناعات الاجنبية في المحيط مكرسة للسوق الخارجية (تحويل المنتجات المنجمية قبل تصديرها) ، فمن الممكن ان نستنتج ان الرساميل القادمة من المركز والمستثمرة في المحيط تتعلق أساسا بنشاطات تصديرية (استخراج منجمي ، بترول ، تحويلات أولية لمنتجات المناجم) ، وثانيا بالنشاطات الثالثية المرتبطة بالتصدير ، ولا تهتم الا بشكل ثانوي بالصناعات المكرسة للسوق المحلية .

٣ ـ مسالة حدود التبادل .

ان حركة حدود التبادل التجارية البسيطة (net barter termes of trade) تعدلت منذ ١٨٨٠ . فقد كانت حدود التبادل تتدهور في بريطانيا من ١٨٠٠ الى ١٨٨٠ بانتظام منحدرة من مؤشر ٢٤٥ لعام ١٨٠١ ـ ١٨٠٣ الى ١١٨ لعام ١٨٤٣

ـ ٤٨ ، ١١٠ لعام ١٨٤٨ ـ ٥٦ ، و ١٠٠ لـ ١٨٨٠ . فاذا ما قبلنا ـ وهذا صحيح النظرة الاولى ـ أن بريطانيا كانت المزود الرئيسي بالمواد المصنعة وان مستورداتها كانت في غالبها تتكون من مواد أولية ومن منتجات زراعية قادمة من مناطق أقل تقدما ، فهذا يعني ان المناطق المتخلفة في ١٨٨٠ كانت تستلم ، مع تساوي الكميات الفيزيائية المصدرة (القطن مثلا) منتجات مصنعة (أمتار قطنية مثلا) أكثر بحوالي مرتين ونصف المرة مما كانت تستلمه في ١٨٠٠ واكثر بـ ٢ر١ مرة مما كان عليه الامر في منتصف القرن . وانقلبت الحركة هذه بعد عام ١٨٨٠ ؛ فقد بدأت حدود التبادل تتدهور بالنسبة لمزودي المواد الاولية والمنتجات الزراعية ، وهبطت من مؤشر ١٦٣ في ١٨٧٦ ـ ٨٠ الى مؤشر ١٢٠ في ١٩٢٩ ـ ٣٠ والى ١٠٠ في ١٩٣٨ . وهذا يعني ان البلدان المتخلفة لن تستطيع ان تشتري في ١٩٣٨ ، لقاء الكمية نفسها من المواد الاولية المصدرة ، الا ٦٠ بالمئة من المنتجات المصنعة التي كان يمكن الحصول عليها في ١٨٨٠ .

وتنقسم الفترة المعاصرة الى فترتين فرعيتين : خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم بعدها ، حتى نهاية حرب كوريا حوالي عام ١٩٥٣ ـ ٥٥ ، وفيها تحسنت حدود التبادل عمليا لصالح البلدان المتخلفة . وبالعكس ، ان فترة الازدهار الكبير التي شهدها العالم المعاصر منذ ذاك الوقت تتميز بتدهور في حدود التبادل الذي صعد على الاقل ، حسب المنتجات المصدرة من قبل البلدان المتخلفة ، من ٥ الى ١٥ بالمئة وعلى الارجح من ٨ الى ٢٥ بالمئة .

لا تتمتع هذه التعديلات في حدود التبادل بأي معنى بحد ذاتها . لانه اذا كان التقدم في الانتاجية أسرع في فرع من فروع الانتاج الاخرى ، فمن الطبيعي ان يتدهور السعر النسبي للانتاج الاول بالنسبة للثاني . وهذا هو ، على كل حال ، الاساس الذي تبرر من خلاله نظرية الافضليات المقارنة تفاؤلها . لنحلل ما يحدث في العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان الزراعية . ولنفترض ان الاسعار تثبت في مستوى تكاليف الانتاج . ولنفترض أن تقدما تقنيا قد تحقق في البلدان الصناعية . ان تكاليف الانتاج ومعها أسعار المواد المصنعة ستهبط نسبيا الى مستوى أسعار المنتجات الزراعية . وحدود التبادل تتحسن هنا في صالح البلدان الزراعية ، وهذه البلدان يمكن عندئذ ان تحصل اكثر فأكثر على مواد صناعية بتقديمها دائما الكمية نفسها من المنتجات الزراعية ، مستفيدة بذلك من التقدم المتحقق خارج حدودها .

وهذا ما حدث ، كما يبدو ، فيما يخص العلاقات بين انكلترا وباقي العالم من ١٨٠٠ الى ١٨٨٠ . لكن ماذا حصل منذ ١٨٨٠ ؟ ان تدهور حدود التبادل عند منتجي المواد «الاولية» يمكن ان يكون طبيعيا اذا كان تقدم الانتاجية أعظم في انتاج العالم الثالث المعد للتصدير مما هو عليه في الصناعات التصديرية للعالم المتقدم . في هذه الحالة الثانية ، يمكن للبلاد المتقدمة ان تقطف ، بفضل التخصص الدولي ، ـ مع بلدان الانتاج الاولي ـ فوائد التقدم التقني . في الحالة المعاكسة ، أي في الحالة التي يكون فيها التقدم أسرع في الانتاج المصدر من قبل البلدان المتقدمة ، لا بد

ان تكشف عن الآلية التي تحرم البلدان المتخصصة في الانتاج «الاولي» من فوائد التخصص .

ما الذي تقدمه المقارنة على الاجل الطويل ، داخل اقتصاد ما ، للصناعة والزراعة ؟

الدخل الفردي (بالوحدة الدولية)

			النسبة المئوية	معدل النمو السنوي
الولايات المتحدة	(١٨٥٠)	(١٩٣٥)		
زراعة	٢٩٨	٦٦٩	١٢١	١ر٠
صناعة	٧٣٧	١٦٨٣	١٢٧	١ر٠
بريطانيا	(١٨٦٧)	(١٩٣٠)		
زراعة	٥٨١	٨٢٧	٤٢	٠ر٦
صناعة	٤١٨	١١٥١	١٧٥	١ر٦
فرنسا	(١٨٦٠ ـ ١٨٦٩)	(١٩٣٠)		
زراعة	٤٣٥	٥٠٠	١٥	٠ر٢
صناعة	٤٦٨	١٣٧٣	١٩٣	١ر٨
استراليا	(١٨٨٦ ـ ١٨٨٧)	(١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)		
زراعة	٦٧٨	١٤٠٨	١٠٧	١ر٥
صناعة	٣٦٨	١٤٦١	٢٩٤	٢ر٩

في كل البلدان كان التقدم أسرع في الصناعة ؛ والتقدم الاكثر أهمية في الزراعة (تقدم الزراعة الاسترالية) يظل في منتصف الطريق بالمقارنة مع تقدم الصناعة ، حتى في **الولايات المتحدة** حيث أخذ التقدم الاكثر سرعة في الصناعة يتأكد بعد ١٩٣٥ بشكل واضح .

وهذا التقدم الاسرع للصناعة يترافق دائما بتراكم أعظم للراسمال في الصناعة مما هو عليه في الزراعة .

تطور تراكم الرأسمال

	الدخل الفردي	زراعة	نشاطات اخرى
اول مجموعة :	حوالي ٥٠٠	١٠٠	٤٠٠
اليابان	١٩١٣		
الدول السكندينافية	١٨٨٠		
ثاني مجموعة :	١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	١٠٠ ـ ٣٠٠	٧٠٠ الى ١٤٠٠
بريطانيا	١٨٦٥		
ايطاليا	١٩١٣		

ثالث مجموعة :	٣٠٠٠	٣٠٠ – ٤٠٠	٢٣٠٠ الى ٣٤٠٠
بريطانيا	١٨٨٥		
المانيا			
فرنسا	١٩١٣		
رابع مجموعة :	٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠	٣٠٠ – ٥٠٠	٣٤٠٠ الى ٥١٠٠
الولايات المتحدة	١٩١٣		

عندما نعبر من المجموعة الاولى الى المجموعة الرابعة نلاحظ ان الراسمال الزراعي يتضاعف ثلاث أو خمس مرات ، أما رأسمال النشاطات الاخرى ، وبشكل رئيسي الصناعة فيتضاعف من ٧ الى احدى عشر مرة . الامر الذي يبين العلاقة الوثيقة بين كثافة استخدام الراسمال ومستوى الانتاجية .

بالنسبة للحقبة المعاصرة تبدو خريطة التقدم التقني في طريق تغير عميق :

تطور العلاقة بين الرأسمال والانتاج

الولايات المتحدة			بريطانيا	
السنة	**الصناعات التحويلية**	**الصناعات الاستخراجية**	**السنة**	**الاقتصاد الوطني**
١٨٨٠	٠ر٥٤	١ر١٦	١٨٧٥	٣ر٥١
١٨٩٠	٠ر٧٣	١ر٣٦	١٨٩٥	٣ر٧٢
١٩٠٠	٠ر٨٠	—	١٩٠٩	٣ر٨٠
١٩٠٩	٠ر٩٧	١ر٨٠	١٩١٤	٣ر٤٠
١٩١٩	١ر٠٢	٢ر٣٠	١٩٢٨	٣ر٥٣
١٩٢٩	٠ر٨٩	٢ر١٤	١٩٣٨	٢ر٦٨
١٩٣٧	٠ر٧٤	١ر٥٧	١٩٥٣	٢ر٥٥
١٩٤٨	٠ر٦١	١ر٣٤		
١٩٥٣	٠ر٥٩	١ر٢٦		

ان انحراف التطور التقليدي لهذه العلاقة يعكس بداية الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . هذه الثورة القائمة على الاتمتة تبرز دور «العامل المترسب» (العلم) كعامل ينحى لان يصبح اساسيا في التقدم التقني ، امام العوامل التوسيعية (الرأسمال والعمل) الخاصة بوظيفة الانتاج التقليدي المتناقصة الاهمية . هذه الثورة لا تهم الا البلدان الكبرى المتقدمة ، وهي تبدأ في **الولايات المتحدة** في العشرينات وفي **بريطانيا** في الثلاثينات . وهي تفسر كيف ان معامل الرأسمال ينحى ، في البلدان

المتخلفة حيث ما يزال يجري تراكم صناعي من طراز كلاسيكي ، نحو الزيادة ، بينما نراه يخف في العالم المتقدم : وهو غالبا أكثر ارتفاعا في بعض البلدان المتخلفة مما هو عليه في كثير من البلدان المتقدمة .

وبصورة عامة اذا كانت الزراعة ، خلال عملية التراكم الكلاسيكي ، قد تقدمت في البلدان المتقدمة بسرعة أقل مما في الصناعة ــ في هذه البلدان التي دخلت فيها المكننة الى الارياف ــ فان من الطبيعي اذن أن يكون التقدم في الصناعة التصديرية للاقتصادات المتقدمة أعظم مما هو عليه في الزراعة التقليدية التصديرية للبلدان المتخلفة حيث ما زالت المكننة مجهولة . وينعكس هذا في ازدياد التفاوت بين حصة الفرد من الناتج الصناعي (الذي هو بالضرورة ودائما نتاج عصري) ومن الناتج الزراعي ، هذا التفاوت المتزايد بسرعة أكبر في البلدان المتخلفة من البلدان المتقدمة. على كل حال ، رأينا كيف ان البلدان المتخلفة ليست مصدرة بشكل رئيسي للمنتجات الزراعية القادمة من الزراعات التقليدية . علينا اذن ان نقارن التقدمات : ١ ــ في الصناعات التصديرية للبلدان المتقدمة الموجهة الى البلدان المتخلفة . ٢ ــ في الصناعات الاستخراجية (منجميات وبترول) التي تصدرها البلدان المتخلفة . ٣ ــ في الزراعة الحديثة المعتمدة على المزارع في هذه البلدان نفسها ، ٤ ــ وأخيرا، في الزراعات التصديرية التقليدية لهذه البلدان ايضا . ومن الضروري ان نقارن معامل الرأسمال لدى كل واحدة من المجموعات الاربع المذكورة أعلاه (لعدم وجود امكانية المقارنة على اساس مؤشر أفضل هو التركيب العضوي للرأسمال) . وكذلك لا بد من الانتباه الى الفرق في طريقة تقدير الرأسمال الموظف والناتج (القيمة المضافة : جزاء العمل والرأسمال) . أما فيما يخص الرأسمال فان التقديرات المستندة الى القيم الجارية يمكن قبولها باعتبارها متماثلة، اذ ان المواد التجهيزية تأتي تقريبا بمجموعها من البلدان المتقدمة . لكن بالنسبة للناتج لا بد من ان نتذكر ان الاجر أقل في البلد المتخلف مع وجود تساو في الانتاجية، وان جزءا من الربح المحقق في هذه البلدان ينتقل الى المركز بسبب رخص اسعار المنتجات الناجم عن الاتجاه نحو تعديل معدل الربح على المستوى العالمي . ان مقارنات متماثلة ، مع تساوي الاطراف كلها ، يمكن ان تقلل من قيمة معاملات الرأسمال في البلدان المتخلفة . بأية نسبة ؟ اذا كان الاجر الفعلي ، مع تساوي الانتاجية ، أقل بثلاث مرات في البلدان المتخلفة ، واذا كان متوسط الربح قبل التعديل يساوي ٣٠ بالمئة مقابل ١٥ بالمئة في البلدان المتقدمة ، واذا كان الاجر يعادل ٣٠ بالمئة من القيمة المضافة فان تقسيم معاملات الرأسمال في البلدان المتخلفة على اثنين ضروري حتى يمكن مقارنتها مع المعاملات في البلدان المتقدمة . والحال ان معامل الرأسمال في صناعة التحويل الامريكية التي تعطي نموذجا صالحا لمصدرات العالم المتقدم يساوي ٢ ؛ بينما نراه يهبط الى أقل من ٣ حسب التقديرات الجارية بالنسبة للصناعة البترولية والمنجمية للبلدان المتخلفة ، والى أقل من ٥ر١ بالنسبة للزراعة الحديثة ، وعمليا الى صفر في الزراعة التقليدية ، اي يبلغ في المتوسط (معدلا حسب الاهمية النسبية لكل من

المنتجات التصديرية للعالم المتخلف) ٨ر١ بالمعايير الجارية في القطاعات التصديرية في المحيط اما حسب المعايير المقارنة فانه يقل عن ١ . ونحن مضطرون الى الاستنتاج، في هذه الحالة ، ان التقدم في النشاطات التصديرية في البلدان المتقدمة كان أسرع مما كان عليه في نشاطات البلدان المتخلفة .

ان التحليل الدقيق لما يعنيه تدهور حدود التبادل للبلدان المتخلفة يتطلب القيام بدراسات منتظمة تتيح مقارنة تطور الاسعار النسبية (حدود التبادل التجاري البسيط) مع تطور الانتاجيات . ومفهوم حدود التبادل المضاعفة يجيب على هذا الطلب ، اذ انه يشكل حاصل قسمة حدود تجارية بسيطة على مؤشر تقدم الانتاجيات المقارنة . ولسوء الحظ ، نادرة هي الدراسات التي اهتمت بتطور الحدود العاملية المضاعفة ، الوحيدة ذات المغزى من وجهة نظر نظرية التبادل اللامتكافىء .

وبصورة عامة يمكن ان نؤكد ان الحدود العاملية المضاعفة ، التي يمكن ان تبقى في حالة تبادل متكافىء ، دون تغيير ، قد تدهورت بالنسبة للبلدان المتخلفة منذ سنة ١٨٨٠ . وحسب نظرية الافضليات المقارنة ، كان من المفروض ان تتحسن حدود التبادل التجاري عند المصدرين المتخلفين ، متيحة بذلك لهذه البلدان فرصة الاستفادة من التقدم الاسرع الذي تحقق في البلدان الصناعية المتقدمة التي تزودها بالمنتجات المصنعة . لكن لم يحدث شيء من هذا . كيف تفهم النظرية الاصطلاحية هذه الواقعة اذن ؟

في منظور ذاتاني للقيمة ، لا يحدد السعر الا الطلب وذلك بغض النظر عن اي تطور لتكاليف الانتاج . وقد حاول بعض الاقتصاديين المعاصرين ان يشرحوا ، من خلال هذا المنظور ، آلية تدهور حدود التبادل عند البلدان المتخلفة ، على أرضية ذاتانية خالصة . وهم يدعون ان الطلب ، وبالتالي السعر ايضا ، على المواد «الاولية» في هبوط مستمر ، على الاقل بصورة نسبية . في الواقع ، ان قانون العرض والطلب يقول ان السعر يهبط عندما يضعف الطلب ، اذا بقي الدخل ثابتا . لكن بالضبط هذه ليست الحال هنا ، اذ ان نمو الطلب مواز هنا لنمو الدخل .

اما **بول بريبيش** فانه لا يعمل على نفس الارضية ، ان ساحته هي تحليل التطور التاريخي المقارن ، للتقدم التقني ولجزاء العوامل . وهو ينطلق من فرض ان التقدم التقني كان أسرع في صناعة البلدان المتقدمة مما كان عليه في الانتاج الاولي للبلدان المتخلفة . وفوائد التقدم التقني يمكن أن تنعكس في صورتين: اما ان الاسعار تهبط، مع ثبات الدخول النقدية ، واما ان هذه الدخول ترتفع وتبقى اذن الاسعار ثابتة . اما اذا هبطت الاسعار في كلا البلدين على اثر التقدم التقني ، فان التعديلات في حدود التبادل لا تعكس ببساطة الا عدم تساوي سرعة هذا التقدم . والامر كذلك عندما ترتفع الدخول في كلا البلدين كما ترتفع الانتاجية . ولكن الامور تسير في

اتجاه آخر عندما يؤدي التقدم التقني الى هبوط الاسعار في بلد ما ، والى صعود الدخول دون هبوط اسعار في بلد آخر . ويقول بريبيش ان هذا هو ما حصل في العلاقات الدولية : في العالم المصنع حصل العمال على زيادات في الاجور اصبحت ممكنة بفضل ارتفاع الانتاجية ، اما في البلدان ذات الغلبة الزراعية فان الفيض الدائم في عرض العمل قد حرم هذه الدخول من الاشتراك في الازدهار . لكن هذه الملاحظة تحثنا على ان ندخل عاملا جديدا ، ظهر في ١٨٨٠ وغاب عن بال بريبيش : تحول الراسمالية في المركز على اثر ظهور الاحتكارات ، هذا التحول الذي جعل النظام الاقتصادي يقاوم الهبوط . وهذا ما يفسر لماذا كان التقدم التقني ينعكس على طول القرن التاسع عشر بهبوط الاسعار بينما شهدنا بعد ١٨٨٠ ــ ١٨٩٠ الصعود المتواصل للاسعار ، وكذلك لصعود اكبر في الدخول (مجموع الاجور والارباح) ، يعكس التقدم . ان الاحتكار يجعل من الممكن ارتفاع الاجور اذ ان المزاحمة لا تقوم منذ الان على الاسعار . وهكذا يتضح ان تدهور حدود التبادل قد ظهر عند البلدان المتخلفة مع ميلاد الاحتكارات ، والامبريالية والـ «ارستقراطية العمالية» .

لكن ما هو في النهاية السبب الذي يجعل عرض العمل يفيض باستمرار في البلدان المتخلفة ؟ بريبيش يجيبنا ان التقدم التقني هو الذي يحرر اليد العاملة للانتاج . ولكن مع هذا ، انعكس التقدم التقني بالصورة نفسها في الصناعات المانيفاكتورية . في الواقع يكفي ان ندخل طبيعة التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية للراسمالية المحيطية حتى ندرك كم هو عادي هذا الفيض الدائم من عرض العمل . فهذه التشكيلات تتصف بالدرجة الاولى بضخامة الاحتياطيات الريفية في قيد التحلل والتفسخ ، وهي التي تشكل قاعدة الظواهر المتعلقة بسوق العمل . وبالعكس، لا يوجد في تشكيلات الراسمالية المركزية احتياطيات مماثلة .

ولا بد من ان نضيف ايضا انه بالرغم من ان عرض اليد العاملة كان أقل فيضا في البلدان المتقدمة مما هو عليه في البلدان المتخلفة لم ينعكس التقدم التقني ، حتى عام ١٨٨٠ ، في ثبات أسعار او زيادة أجور : فخلال القرن التاسع عشر لم تكف الاسعار عن الهبوط في مركز النظام العالمي . وهذا نابع من ان الدخل المسيطر في تشكيلات الراسمالية المركزية هو الربح الراسمالي ، بينما هو في تشكيلات المحيط الراسمالية ، غالبا ، ريع الملاك العقاري ، قاعدة الطبقة المسيطرة والمستفيدة من الاندماج في السوق الدولية . في الاقتصاد الراسمالي ، تكوّن الارباح دخلا مرنا يتجاوب مع تغيرات الظروف . فالارباح الاستثنائية المحققة في فترة ازدهار يعاد استثمارها . واليد العاملة المحررة نتيجة للتقدم التقني تجد في الحاجة الجديدة الى يد عاملة من اجل انتاج المعدات تعويضا جزئيا لها . جزئيا فقط : اذ ليس للمتعهد مصلحة في ادخال اختراع جديد الا عندما يكون اقتصاد اليد العاملة اغلى من الصرف الاضافي للراسمال . وليس الامر كذلك بالنسبة لاقتصاد زراعي مندمج في السوق الدولية . وريع الملاك العقاريين الذي يزداد في فترة ازدهار لا يعاد توظيفه ولكنه يبذر (ويذهب في معظمه عن طريق شراء مواد مستوردة) . ان التقدم في الانتاجية

الزراعية لا يتعوض ولا حتى جزئيا بازدياد الطلب على اليد العاملة من اجل صناعة المواد التجهيزية . ويدفع ثمن هذه المواد المستوردة عن طريق المصدرات الاضافية التي تتيح انتاجها . والعرض الفائض من اليد العاملة يظل اذن نسبيا أعظم هنا . والى جانب هذا السبب الاساسي النابع من الفرط السكاني النسبي هناك اسباب اخرى تتعلق بطبيعة النظام ، خاصة دمار الحرفة امام الصناعة الاجنبية ، دون أن يتم التعويض عن ذلك بظهور صناعة محلية ، وهذا ما يضطر النظام الى ان يعدل نفسه عن طريق طرح قسم كبير من السكان خارج الانتاج .

٤ ـ المنحى الفطري للرأسمالية الى توسيع الاسواق .

ان السبب العميق لتوسع الدائرة المطلقة والنسبية التجارة الدولية يكمن في الآلية الداخلية للرأسمالية ، وفي محركها الاساسي ، البحث عن الربح ، وفي الآليات التي تنجم عنه . فليس هناك تبادل بين مجتمعين ما قبل رأسماليين مع وجود بنيات نسبيا مختلفة ، لان محرك مجتمعات كهذه هو الاكتفاء المباشر من الخيرات ، وليس الربح . ويتم الوصول الى هذا الاكتفاء بالانتاج في الداخل ، اي في حجر القرية ، او الاقطاعة ، ولا يشرى من الخارج الا المنتجات النادرة التي يعتقد ان انتاجها رغم وجود الحاجة لها ، مستحيل في الداخل . والسبب الذي يدفع الى ان تكون المبادلات الداخلية نادرة هنا هو نفسه الذي يدفع الى ان تكون المبادلات الخارجية كذلك : انعدام البحث عن الربح وانعدام السوق . يمكن أن يكون هناك «تكاليف فعلية» مختلفة نسبيا ، لكن ليس هناك تبادل .

في الاقتصاد الرأسمالي تتوسع السوق بدون توقف لان البحث عن الربح ينجب المزاحمة والمزاحمة تدفع كل مؤسسة الى ان تراكم اكثر ، الى ان تكبر وأن تبحث بعيدا عن مواد أولية رخيصة وأن تبيع منتجاتها . والآلية نفسها التي ساهمت في توسيع السوق المحلية وخلقت السوق القومية هي التي تدفع المؤسسة الى ان تبيع في الخارج . ادعى البعض ان مؤسسة ما لا تهتم بالبيع في الخارج قبل ان تحتل كل السوق القومية وانه كي تستطيع ان تحتل السوق القومية لا بد لها ان تتمتع «بحجم محبذ» بحيث ان مشروعا كهذا يكفي كل الحاجات القومية . هذا التحليل الهامشي غير مقبول ، وذلك لسبب بسيط هو انه ليس هناك حجم محبذ : ان مؤسسة اكبر هي دائما اقوى وأقدر على المزاحمة . مم يتألف ما يسمى بالحجم المحبذ ؟ من عامل «المشروع» الذي تكون مردوديته متزايدة في طور ، ثم تصبح متناقصة في طور ثان. نلحظ هنا رغبة كلاسيكية ـ جديدة تهدف الى بناء نظرية تناظرية لكل «العوامل» . لكن هذا يظل شديد الاصطناع ، لان «مشروع» يعني هنا «ادارة» . ان المشروع الوحيد العملاق يمكن ان يقسم هذه الادارة الى القدر الذي يريد من الخلايا المستقلة والذي يتطلبه حسن الادارة ، وستستطيع فصائل هذا المشروع ان تستفيد ، تجاه

المؤسسات المنافسة الاصغر التي تتمتع بحجم محبذ ، من افضلية حاسمة : وجود مصادر مالية مشتركة .

ان الراسمالية تبحث اذن باستمرار عن منافذ جديدة ، والتجارة الخارجية نشيطة دائما سواء اختلفت البنى أم تجاورت ، اذ حتى في هذه الحالة ، هناك ، في كل لحظة ، العديد من المنتجات «الخاصة» او المعتبرة كذلك . لكن الفوائد من التجارة تتغير باستمرار ، كما ان دوائر التيادل الدولي تتسع بدون توقف ، ليس نتيجة لتخصص كل فرد اكثر فأكثر ، لكن على العكس بسبب التنوع المتزايد للانتاج.

واذا كان الشركاء في المستوى نفسه من التطور ، فلن يكون هناك افضليات مقارنة . هذه الافضليات موجودة مع ذلك ، لكنها متغيرة باستمرار . فاذا استطاعت المانيا ان تصدر سيارات فولكس فاغن الى فرنسا في حين تعجز فرنسا عن تصدير سيارات رونو الى المانيا ، فذلك لا يرجع الى ان الجزاءات النسبية للعوامل واستخدامها النسبي متفاوتة في هذه المنتجات ، ولكن لان مؤسسة فولكس فاغن تتمتع تجاه منافستها رونو بتقدم تكنولوجي (غالبا له علاقة بحجمها) ، او لانها تتمتع بوسائل تمويلية افضل . فاذا أمكن الغاء هذا التقدم عن طريق اعادة تنظيم المؤسسة المنافسة فان التيار سينقلب . اما اذا لم يكن الشركاء في نفس مستوى التطور كما هو الحال بالنسبة للتبادل بين الولايات المتحدة وأوروبا ، فان نظرية الافضليات المقارنة يمكن ان تستوعب وتفهم المبادلات ، لان تفوق الانتاجية الامريكية متفاوت بين فرع وآخر . ثم هناك ، من الجهة الثانية ، «أفضليات طبيعية» فعلا ، لكن في ميادين محدودة (اسباب مناخية تفيد بعض المنتجات الزراعية ، او ثروات منجمية) ، الامر الذي يفسر مثلا تصدير ايطاليا للحمضيات الى النرويج وليس العكس ، كما يفسر تبادل الفحم الحجري والحديد المنجمي بين الرور واللورين .

ان المشكلة المدروسة هنا تختلف عن تلك التي طرحتها روزا لوكسمبورغ . ان توسع الاسواق ، وامتدادها لتشمل العالم ، يكمن في طبيعة تطور الراسمالية نفسها ، وهو ليس بالضرورة توسعا يهدف الى حل مشكلة اسواق ، والى تحقيق فائض القيمة . ونظرية نمط الانتاج الراسمالي ــ كما برهن على ذلك ماركس ولينين ــ تبين ان تحقيق فائض القيمة لا يتطلب توسع السوق بتحلل الاوساط الماقبل راسمالية . المشكلة الوحيدة التي تقوم فيما يخص تحقيق القيمة هي مشكلة نقدية ، مشكلة التطور الملائم للارصدة . اما روزا لوكسمبورغ فهي تدخل مجادلة من طبيعة اخرى . انها لا تقف في اطار نمط الانتاج الراسمالي (اطار الراسمال) ولكنها تدرس مشكلة اخرى ، هي مشكلة التوسع العالمي للراسمالية ، مشكلة العلاقات بين تشكيلات اجتماعية راسمالية (تشكيلات المركز وتشكيلات المحيط) ومشكلة تحول هذه التشكيلات (تحلل الاوساط الماقبل راسمالية) . لقد بينت روزا لوكسمبورغ ان هناك ، في موازاة عملية اعادة الانتاج الموسع عن طريق تعميق السوق الداخلية لنمط الانتاج الراسمالي ، عملية تراكم بدائي . وهكذا يتم باستمرار تجاوز التناقض الدائم بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك والعاكس للتناقض الاساسي

لنمط الانتاج الرأسمالي ، عن طريق تعميق السوق الداخلية (الرأسمالية المحصنة) وعن طريق التوسع الخارجي في الوقت نفسه .

لكن هذا التناقض المتجاوز باستمرار لا يكف ايضا عن التعاظم . وهو يتظاهر اذن بفيض متزايد من الرساميل ، في الوقت الذي يتركز فيه التحكم بهذه الرساميل وتمتد السوق الرأسمالية لتشمل العالم برمته . ان تصدير الرأسمال على نطـــاق واسع يصبح ابتداء من لحظة معينة من التطور لا مناص منه . فاذا ما وضعت نظرية الافضليات المقارنة في مكانها الصحيح ، اي الثانوي ، واذا اخذت كما هي فعـــلا - كنظرية لتفسير الآليات الظاهرية للتبادل الدولي - وليس لما ليس من طبيعتها - نظرية القوى الاساسية التي تفسر التوسع الدولي للرأسمالية - ، فـــان عدم التوافق القائم بين نظرية التجارة الدولية ونظرية حركة الرساميل سيختفي عندئذ.

ان المنحى الفطري لتوسع السوق ، ولتكوين سوق دولية ليس هو بالظاهـــرة الجديدة التي تميز المرحلة الامبريالية لوحدها بالمعنى اللينيني . لقـد بيَّن **كوكس** كيف لعبت التجارة ، منذ بداياتها في الحقبة الميركنتيلية ، دورا اساسيا في تطور الرأسمالية ، وكيف كانت المؤسسة الديناميكية ، المحركة والتمثيلية ، مندمجة كليا في الشبكات الاساسية للتجارة العالمية منذ القرن السادس عشر ، وكيـــف تلعب التجارة الدولية اليوم ، رغم أسطورة الاكتفاء الذاتي ، دورا اساسيا بالنسبـــة المؤسسات الامريكية الاكثر اهمية . وهكذا يأخذ كوكس ، باستنتاجه ان الرأسمالية كنظام عالمي لا يمكن أن تحلل في مستوى نمط الانتاج الرأسمالي الخالص وفي اطار نظام مغلق ، يأخذ موقفا مدافعا عن **روزا لوكسمبورغ** ضد **ماركس ولينين** . نحن لا نلتقي معه في هذه النقطة ، لان برهانه على أن فائض القيمة لا يمكن ان يتحقق بدون منفذ خارجي ، غير رأسمالي ، خاطىء من الاساس : ان اعادة الانتاج الموسع ممكنة بدون حاجة الى اوساط لارأسمالية ، والمنفذ ينشأ على إثر التوظيف نفسه بعد ان يكون غائبا في المنطلق . وهذا شيء اساسي لفهم نزوع نمط الانتاج الرأسمالي لان يصبح نافيا لكل ما عداه عندما يقوم على قاعدة السوق الداخلية .

ويبقى ان هذا المنحى الدائم لدى الرأسمالية الى توسيع السوق يتحول كيفيا في أشكال ظهوره عندما يقود التركز - منحى آخر فطري في الرأسمالية - النظام (في المركز) الى طور الاحتكار . وهذا ما فهمه **لينين** عندما جعل من الاحتكارات محور تحليله الاساسي المجدد للرأسمالية . فمشروع القرن التاسع عشر الصغير عاجز عن تصدير الرساميل ؛ والاتجاه الى توسيع السوق يتظاهر بالضرورة اما عن طريـــق التجارة (تصدير البضائع) ، او عن طريق التدخل السياسي للدولة الذي يخضع المحيط الى متطلبات المركز . وستعمل الاحتكارات منذ ١٨٨٠ بطريقة مباشرة ، وسيفصح منحى توسع السوق عن نفسه في شكل جديد : تصدير الرساميل .

ان السبب الاساسي لتوسع التجارة العالمية يقوم اذن **في المنحى الفطري لدى** الرأسمالية لتوسيع الاسواق ، ولا ينجم **أبدا** عن اية مشكلة كانت تخص امتصاص الفائض ، لا في المرحلة التنافسية ولا في مرحلة الاحتكارات . وهذا هو بالضبط

ما قاله **لينين** : «ما هي ضرورة وجود سوق خارجية بالنسبة لبلد راسمالي ؟ ليس ذلك ابدا بسبب صعوبة تحقق الانتاج في النظام الراسمالي . ان تأكيدا كهذا لا يخرج عن نطاق الهراء . ان السوق الخارجية ضرورية لان الانتاج الرأسمالي ينطوي اساسا على منحى توسع لا محدود» .

٥ ـ التحركات الدولية للرساميل .

تعالج الموجزات الشائعة في الاقتصاد السياسي على التوالي ، وبصور متناقضة، تجارة السلع والحركة الدولية للرساميل . وتؤكد ان حركات الرساميل ناجمة عن التوزيع اللامتساوي لعوامل الانتاج ، حيث ان هذا اللاتساوي يؤدي بدوره الى جزاء لا متكافىء للراسمال ، في الوقت الذي يعتبر فيه عدم التكافؤ هذا في توزيع العوامل وسيلة ايضا لتفسير تجارة السلع ، وفي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على ان التبادل يعمل على تساوي جزاءات العوامل الموزعة بالتفاوت .

وتقود النظرية الريكاردية حول الافضلية المقارنة الى النتيجة القائلة ان التبادل الدولي لا يعدل في طبيعة الاجور الفعلية . انه يساهم في زيادة حجم الارباح المتحققة في البلدين دون ان يعمل ، مع ذلك ، على التسوية بين معدلاتها المختلفة . تفتح هذه النظرية اذن الطريق لنظرية اضافية ممكنة حول حركة الرساميل التي تجذبها البلدان المتمتعة بمعدل ربح اعلى .

لكن تبني النظرية الذاتانية في القيمة قد ادى الى هجر أطروحة ريكاردو هذه . وتم التأكيد بعد ذلك ، في البداية ، ومع **توسيغ** ، على ان التجارة الدولية ، الناجمة عن جزاء عوامل نسبي لا متكافىء ، تنجب تفاوتات مطلقة بين هذه الجزاءات نفسها. فقد عمم **توسيغ** على الاجر والريع ما كان **ريكاردو** يعتبره صالحا وصحيحا فيما يخص الربح وحده . فالتبادل ، حسب **توسيغ** ، يرفع من انتاجية العوامل بأجمعها ، اي اذن من جزاءاتها الفعلية ، دون ان يؤدي ، مع ذلك ، الى التسوية بين معدلاتها . وعلى الطريق نفسه حاول **صاموئيلسون** ان يبرهن على ان تبادل السلع يقود الى تسوية مطلقة بين جزاءات العوامل . لكن هذه الاطروحة تتناقض مع الوقائع البديهية . ومن جهة اخرى ، اذا كانت التجارة وتصدير الرساميل يؤلفان معا وسائل تعويض عن اللاتكافؤ الدولي فكيف يمكن تفسير حقيقة ان احدى هذه الوسائل لا يدعم الآخر ؟ وكيف نفسر التطور الاسرع في تصدير الرساميل ابتداء من حقبة معينة فقط ؟ وكيف نفسر ان تطور تصدير الرساميل لم يعوض ابدا ، حتى بصورة جزئية عن تصدير السلع لكن على العكس من ذلك كان باستمرار يحث عليه ؟

ان «الزيادة المفرطة» في الادخار ظلت لدى الكلاسيكيين مستحيلة بالتعريف ، اذ ان كل ادخار لا بد ان يعاد توظيفه تلقائيا . اما **كينز** فقد طرح ، في تمييزه بين دافع الى الادخار ودافع الى التوظيف ، مسألة عدم التوازن الشامل الممكن . ونعرف

أن أتباع **كينز** حاولوا ان يحددوا ، استنادا الى هذا الاساس ، «النضج» عن طريق الفيض المزمن في الادخار . ويصف **هارود** التقدم التقني على انه «حيادي» عندما لا يؤثر على معامل الرأسمال (العلاقة بين الرأسمال الوطني والدخل الوطني) ، وحين يظل معدل الفائدة ثابتا . في هذه الظروف لا يساهم التقدم في تعْديل التوزيع . وتحاول هذه الاطروحة الهارودية ان تقيم فرضية مزدوجة عن تركيب عضوي وعن معدل لفائض القيمة ثابتين . فاذا استمر التقدم وظل دائما حياديا ، فانه سيساهم في زيادة الدخل الوطني بصورة منتظمة . وكي يكون النمو متوازنا يجب ان لا يتطور الادخار بأسرع من تطور الدخل ، اي يجب ان يبقى الميل الهامشي الى الادخار مستقرا . والحال ان هذا الميل يشتد مع ازدياد الدخل . فلا بد اذن حتى يظل النمو متوازنا من هبوط مستمر لمعدل الفائدة ، الامر الذي يستحيل تحقيقه عمليا بسبب «تفضيل السيولة» . وهكذا لا يدرس هارود شروط نمو متناسق ــ بالمنظور الهامشي ــ الا في اطار فرضية «حياد» التقدم التقني . وقد حاولت **جون روبنسون** ان تكمل هذا التحليل. وهي، باستلهامها **ماركس** ، تعرّف حيادية التقدم على انها استقرار التركيب العضوي للرأسمال . ثم تدرس بعد ذلك شروط التراكم المنتظم حسب فرضيات معينة : ثبات معدل الفائدة ، حيادية التقدم ، استقرار قسمة الدخل الصافي بين الاجر والربح . واذا اخذت ألفرضيتان الاخيرتان معا فانهما تنطبقان على فرضيتي **ماركس** (استقرار التركيب العضوي ومعدل فائض القيمة) وأيضا على تعريف هارود لحيادية التقدم . في اطار هاتين الفرضيتين لا يمكن للتراكم ان يقوم بشكل منتظم اذا تم ادخار قسم ثابت من الدخل الصافي . نفس السبب الاساسي اذن الذي قال به **هارود** ــ اي ضرورة ادخار مستقر وغير متزايد مع ثبات الفائدة ــ ينزع الادخار الى الافراط في البلدان المتقدمة .

وهكذا اعتقد أتباع **كينز** انهم اكتشفوا نظرية «الازمة العامة» للاقتصادات «الناضجة» : ابتداء من مستوى معين من التطور تصبح امكانات الادخار اقوى من حاجات التوظيف (التي تحددها درجة الاستهلاك) . هذه هي نظرية عامة جديدة مستندة الى فكرة الاستهلاك الناقص . وعلى هذا الاساس تزداد امكانات الادخار لان الدخل الوسطي قد ارتفع ولأن اللاتكافؤ في توزيع الدخل قد اشتد ، بينما بقيت الحاجات الى توظيفات جديدة ثابتة ، اذ ان الثورة العلمية والتقنية في حقبتنا المعاصرة تؤدي الى هبوط معامل الرأسمال . ومن اجل هذا شهدت بدايات هذه الثورة المعاصرة (سنوات الـ ٣٠) ألازمة الاقتصادية الاكثر عمقا في تاريخ الرأسمالية. لكن التقدم لم يبق «حياديا» خلال هذا القرن ، وانما استعمل قسما من الرأسمال، وكان رأسمالا مستعملا Capital Using . فالزيادة المنتظمة في الاستهلاك تتطلب معدل توظيف في ارتفاع دائم ، وظيفته امتصاص الادخار المتعاظم بشكل نسبي . واذا كان هناك اتجاه منذ تلك الحقبة الى ظهور زيادة مفرطة في الرساميل فسيكون ذلك بالحري نتيجة لهبوط معدل الربح : ألم يحذر **كينز** من مغبة الاتجاه الانخفاضي لفعالية الرأسمال الهامشية ؟

بالنسبة **لماركس** ، التقدم التقني هو استعمال راسمال Capital Using اي انه يرفع من التركيب العضوي للراسمال (علاقة الراسمال الثابت بالراسمال المتحول) . في مستوى الوقائع المعاينة ، لا يثير هذا اي اعتراض ، على الاقل فيما يخص حقبة التراكم وحتى الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . وفي هذه الظروف يؤدي التقدم بالضرورة الى هبوط معدل الربح . وقد وجه النقد مرارا الى قانون الاتجاه الى الهبوط في معدل الربح هذا ، لان ارتفاع التركيب العضوي ، الذي يعكس تقدم الانتاجية ، يقود الى ارتفاع معدل فائض القيمة الذي يؤثر بشكل مضاد على معدل الربح . واعتقد بعض الماركسيين ان من المفروض البرهان على ان هذا الاتجاه اقوى من الاتجاه المعاكس ، اما بسبب كون ارتفاع الانتاجية اعظم في الصناعات المنتجة لوسائل المعيشة ، فمعدل فائض القيمة يزداد بأقل من زيادة التركيب العضوي ، واما بالعكس بسبب الارتفاع الزائد لهذه الانتاجية في الصناعات الاخرى ، وفي الحالتين هذا لا يعدل في العلاقات المذكورة . ان قانونا اتجاهيا ينطوي على حركتين متعاكستين : الزيادة في التركيب العضوي والزيادة في معدل فائض القيمة تسيران معا ، لان القوى ذاتها التي تنجب زيادة التركيب العضوي (التقدم التقني) هي التي تعمل على ارتفاع معدل فائض القيمة . في الواقع ، يقود التقدم التقني باستمرار الى حصول فيض في اليد العاملة ، التي يحررها هذا التقدم وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الضغط في سوق العمل وبالتالي الى ارتفاع معدل فائض القيمة. في حين ان متطلبات التراكم القائم بذاته الاساسية تعمل على استقرار معدل فائض القيمة في البلدان المتخلفة . ولهذا فان معدل الربح لا بد أن يهبط في الاقتصاد الكامل التطور . ويلقي البحث عن منافذ جديدة بثقله ، سعيا وراء معدل ربح اعلى: وهكذا يظهر للوجود تصدير الراسمال على نطاق واسع . ونجد هذه المنافذ عادة في المراكز الجديدة قيد التكون ، حيث من الممكن استخدام اكثر التقنيات حداثة . ففي هذه المناطق ، ورغم ارتفاع الاجور ــ احيانا بل غالبا ما تكون اكثر ارتفاعا منذ البداية مما هي عليه في المراكز القديمة ــ ، نلاحظ ان الانتاجية مرتفعة جدا لدرجة ان معدل الربح نفسه يتحسن . ولكن هذا المعدل يسير نحو الاحسن حتى في بلدان محيط النظام حيث يكون معدل الربح افضل وان كان ذلك نتيجة لاسباب معاكسة ــ اي نتيجة لكون معدل فائض القيمة اعلى هنا : والاجور أقل رغم تساوي الانتاجية . وان تعادل معدل الربح يجنح لان يتم على المستوى العالمي ، بقدر ما يتحقق اندماج السلع والرساميل في السوق العالمية . ولهذا السبب لا تستطيع الفروقات الملاحظة في معدلات الربح بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ، رغم اهميتها ، ان تعوض الانتقال الكبير للقيم من المحيط الى المركز ، المستند الى الفروقات في معدلات فائض القيمة، والذي يظهر من خلال آلية تدهور حدود التبادل .

هناك اتجاهات جديدة تميز الحقبة المعاصرة . فالاحتكارات لا تنطوي فقط على عملية اعادة توزيع الربح حسب مصالحها . ولم يتم التعرض الى تحليل شروط تجلي التناقض بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك ــ الذي هو انعكاس دائم

للتناقض الاساسي للرأسمالية ــ في مرحلة اقتصاد «المشروع العملاق» المعاصرة ، الا منذ فترة قصيرة : تحقيق فائض الربح الكامن المرتبط بالاحتكار يفترض ارتفاع الفائض العام (الفائض هو مفهوم اوسع من مفهوم فائض القيمة ويضم اليها المداخيل اللامنتجة وكذلك مداخيل الدولة) . ويختبر كل من باران وسويزي أنماط امتصاص هذا الفائض المتعاظم . ان «الجهاد من اجل البيع» ــ لم تعد المزاحمة تتم بين الاحتكارات عن طريق الاسعار ــ هو القانون الداخلي للنظام الجديد : فالتبذير الذي تكوّنه «تكاليف البيع» والذي يرافق الاحتكار يساعد على تحقيق ربح الاحتكار كما يساعد على تخفيض معدل هذا الربح نفسه . فزيادة المصروفات العامة ، المدنية والعسكرية التي ارتفعت ، في الولايات المتحدة مثلا ، من ٧ بالمئة من حجم الانتاج الداخلي الصافي في مطلع القرن الى ٣٠ بالمئة اليوم ، تعبر عن المنحى الفطري الآخر الخاص بنظام تحقيق الربح . وهكذا صعد حجم الفائض المتحقق ــ وهو الوحيد الذي يمكن قياسه (فائض قيمة ، تبذير وفائض تمتصه الدولة) ــ من ٤٧ بالمئة من الناتج في ١٩٢٩ الى ٥٦ بالمئة في ١٩٦٣ . لكن من المستحيل تحقيق كل الفائض ، ولذلك فان الاستعمال الجزئي لطاقات الانتاج لا مهرب منه ، ويعبر هذا عن نفسه في النسبة المئوية العالية ــ والمتزايدة دون شك ــ للبطالة ولليد العاملة المشتغلة في قطاع الصناعة العسكرية النامي ، من قوة العمل . ان نقص الاستخدام المزمن هذا يؤدي الى انخفاض معدل الربح الفعلي عند الاحتكارات ، والى ظهور أشكال وظروف خاصة جديدة فيما يتعلق بالتقدم التقني ، كما يدفع الى افتتاح اسواق خارجية يمكن ان تؤمن وجود معدل ربح اعلى . وتظهر الامثلة التي ضربها كل من **باران وسويزي** عظم فائض الارباح الذي يجنيها الرأسمال الاحتكاري المصدر : «فبينما نجد ان ثلثي فعاليات شركة **ستاندارد اويل اوف نيوجرسي** موجودة على الاراضي الامريكية الشمالية ، لا تقدم هذه المنطقة الا ثلث أرباح الشركة» . وينجم عن هذا الفرق في معدلات الربح ان المراكز الرأسمالية هي مستوردة كبيرة للرساميل ، اذ ان الارباح العائدة اعظم بكثير من الرساميل المصدرة ، كما يلاحظ باران وسويزي ، وهذا يعني ايضا ان تصدير الرساميل لا يعطي حلا لمشكلة امتصاص الفائض لكنه على العكس يدفع الى تفاقم حالته . وهذا لا ينفي أن هذا التصدير يبدو بالنسبة للشركة العملاقة ــ في مستواها الميكرواقتصادي ــ كما لو كان الحل المناسب لمشكلة ايجاد شاغر للربح المفرط .

ان الثورة العلمية والتقنية المعاصرة تزيد من حدة التناقض الاساسي للنظام ، لان احدى نتائجها الاساسية هي جعل الاستثمار اكثر فعالية ، اي تخفيض معامل الرأسمال ، وتحويل الربح العسير الهضم ، اكثر فاكثر ، الى فضلة زائدة . ان هذه الثورة تقوي اذن المنحى الفطري الخاص بتصدير الرأسمال ، وتفسر الى حد كبير دون شك موجة تصدير الرساميل الشمال أمريكية حاليا الى **اوروبا** .

تحاول نظرية اتباع **كينز** عن النضج ان تفسر ظاهرة واقعية : صعوبة تحقيق فائض القيمة في حقبة صعود الاحتكارات . لكنها تبحث عن اسباب ذلك حيث لا

يمكن لهذه الاسباب ان تكون : في الآلية النقدية . لقد بين **باران** كيف يتم تجاوز قانون اتجاه الربح الى الانخفاض في عصر الاحتكارات عن طريق ظهور اشكال امتصاص جديدة للفائض (تبذير ومصروفات عامة) . وقد اضطر لتفسير ذلك الى صياغة المفهوم العلمي للفائض ، وبين مع **سويزي** ان الفائض الكامن يجنح في عصرنا الى ان يكون اعظم من الفائض الفعلي .

ونحن نعتقد ، مع هذين الاقتصاديين ، انه لا يمكن لا للتجارة الخارجية ، ولا لتصدير الرأسمال ان يشكلا وسائل ناجعة من اجل تجاوز صعوبة تحقيق فائض القيمة . اذ ان التجارة تتوازن في مجموع مناطق الراسمالية المركزية ، كما ان الرأسمال المصدر ينجب تيار تصدير معاكس أقوى . ولهذا السبب على كل حال ، نلاحظ ان امتصاص فرط الفائض يتم بوسيلة اخرى ، اي عن طريق التبذير الاقتصادي والمصروفات العامة ، خاصة في أشكال معاصرة مرتبطة بالعلاقات الدولية ـ المصروفات العسكرية الخارجية ، و«المعونة» الحكومية ـ تساعد على حصول فيض في ميزان المدفوعات .

ان التجارة الخارجية تستجيب اذن لمتطلبات النظام نفسها ، كما في السابق، لكن بقوة مضاعفة . فهي تساعد على تخفيض كلفة قوة العمل ، وبشكل خاص عن طريق استيراد المنتجات الزراعية من المحيط في ظروف التبادل اللامتكافىء . هذا التبادل يصبح ممكنا بفضل الآليات التي تسمح لراسمالية الاحتكارات بتأمين نمو مستمر للاجور في المركز (آليات مرتبطة بأشكال تزاحم الاحتكارات) ، بينما نجد ان طبيعة التشكيلات المحيطية تساعد على حفظ جزاء العمل في مستوى ضعيف . والتجارة الخارجية تساعد ايضا على تخفيض تكاليف المواد الاولية ، وذلك بفضل آليات التبادل اللامتكافىء نفسها. والوسائل اللااقتصادية التي تستدعيها الراسمالية التزاحمية تذهب لتحل محلها الوسائل الاقتصادية المحضة : وتجد الاقتصادوية هنا احد منابعها . في الوقت ذاته تزيد امكانية تصدير الرساميل ، بفضل الاحتكارات، من قدرة اخضاع المحيط الى انتاج ما هو ضروري للمركز . فتصدير الرأسمال ، حتى حين لا يسمح بامتصاص الفائض ، يساعد على رفع معدل الربح ، ما دام الرأسمال يتمتع في المحيط بمعدل فائض قيمة اعظم مما هو عليه في بلده الاصلي. ونقل القيم هذا لا يظهر في قسمه الاكبر ، بسبب عملية تعادل معدل الربح على المستوى العالمي ، لكنه يكون جوهر التبادل اللامتكافىء .

يجب الا نخلط بين وظيفة وآليات التجارة وكذلك تصدير الرساميل في البلدان الرأسمالية المركزية (بشكل خاص بين **الولايات المتحدة وأوروبا**) وبين وظيفة هذه العلاقات مع المحيط ، لانه ليس هناك اي تماثل بين هذه البلدان والمحيط ، لا في طبيعة المنتجات المتبادلة ، ولا في توجيه الاستثمارات الاجنبية ، ولا في آلية عودة الارباح . ان عدم التساوي في تطور الولايات المتحدة وبقية البلدان المركزية **(اوروبا واليابان)** الذي تعمق خلال الحرب العالمية الثانية، قد اعطى لعلاقات البلدان المركزية مع بعضها البعض اهمية خاصة منذ ١٩٤٥ . وهذه العلاقات المهمة هي السبب في

الازدهار الذي رافق هذه الفترة ، وهي التي دفعت الى المكان الثانوي بالعلاقات مع المحيط . ونتيجة لهذا طرأ تعديل كبير على النظام العالمي : نشـــأت بين **الولايات المتحدة** والبلدان الاخرى علاقات مرتبية جديدة ، بينما بقي النظام حتى هذا الوقت متصفا بتوازن القوى النسبي . والواقع ان استثمار الرساميل الامريكية في بلدان المركز الاخرى لا يقوم بالوظيفة نفسها التي يقوم بها توظيف الرساميل الاجنبية في المحيط . ففي بلدان المركز يصبح البحث عن المواد الاولية شيئا ثانويا ، والمهم هو الوصول الى التحكم ببراءات الاختراع وبالاسواق المفضلة ، وخاصة بالتفـــوق التكنولوجي : هذه هي الدوافع الاساسية ، وليس المستوى الضعيف للاجور .

اما المعونة الحكومية المقدمة للبلدان المتخلفة ، والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، فهي تملأ عدة وظائف . الى جانب مغزاها السياسي ، تساعد هذه المعونة على تجاوز التناقض بين توافد التوظيفات الخاصة وعودة الارباح ، اي ان وظيفتها الاساسية هي المحافظة على الوضع القائم الذي يفرض على المحيط تخصصا دوليا لا متكافئا .

لم تؤد التغييرات التي تلت ظهور الاحتكارات ، اذن ، الى خلق مشكلة امتصاص الفائض . وقد اكد **ماركس** هذا في **الرأسمال** (المجلد الثالث الفصل ١٥) . «لا تصدر الرساميل بسبب استحالة تشغيلها في البلاد ، ولكن لان من الممكن تشغيلها بمعدل ربح اعلى في الخارج» .

ان قانون اتجاه معدل الربح الى الهبوط يبقى التعبير الاساسي ، والدائم اذن ، عن تناقض النظام الجوهري ، ودور التجارة في النضال ضد الاتجاه الى الهبوط في معدل الربح هذا ليس ابدا من خصائص الفترة التزاحمية وحدها . أن فعالية هذا الدور تزداد ، ايضا ، في عصر الاحتكارات التي تسهل تصدير الرساميل . والتبادل اللامتكافىء بين المركز والمحيط ينهج هو ايضا عن ظهور الاحتكارات فـي المركز ، هذا الظهور الذي ساعد على تطور التفاوت في الرواتب بين المركز والمحيط، مع تساوي الانتاجية ، وعلى تنظيم فيض متزايد من اليد العاملة المحيطية .

٦ ـ وظائف المحيط .

بقدوم الثورة الصناعية طرأ تغير على وظائف المتاجرة بين المركز والمحيط . تظل هذه المتاجرة كميا اساسية ، وهي تستمر في احتلال منصب هام ، وان يكن فـي تراجع ، في التجارة العالمية . فبالنسبة **لبريطانيا** بقيت المتاجرة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، مع امريكا والشرق (الهند ، **الامبراطورية العثمانية** ثم **الصين**) سائدة لدرجة ان ادبيات العصر لم تكن تفكر الا بها كل مرة تحاول فيها ان تمسك بآلياتها او ان تصوغ نظريتها . وستظل بريطانيا ، لزمن طويل ، مركز اعادة توزيع المنتجات الغريبة لكل **اوروبا** . وكان المركز (**بريطانيا** اولا ، ثم **اوروبا** القارية **وأمريكا** الشمالية،

ومن بعد **اليابان**) يصدر الى المحيط منتجات الاستهلاك العام المصنعة (النسيج ، مثلا) . ويستورد اساسا منتجات زراعية قادمة من زراعات الشرق التقليدية (الشاي مثلا) او ، غالبا من الزراعات الراسمالية العالية الانتاجية في العالم الجديد (قمح ولحم ، وقطن) . والى هذه الحقبة يرجع التخصص الدولي بين بلدان صناعية وأخرى زراعية . لم يكن المركز يستورد بعد مواد منجمية من المحيط ــ فانتاج هذه المواد يتطلب استثمارات هامة ووسائل نقل قليلة الكلفة ــ ، ما عدا المعادن التقليدية الثمينة . وبدخول بلدان جديدة في الدائرة الصناعية بدأت تجارتها مع بريطانيا تتغير . في البداية كانت هذه البلدان تقدم المنتجات الزراعية وتحصل على المنتجات المصنعة made in England كالمحيط ، او على منتجات غريبة على المنطقة . ومن جهة اخرى بسبب اندفاعها في التصنيع ، لكن دون بلوغ مستوى بريطانيا ولانها تتمتع ايضا بثروات منجمية طبيعية معروفة وقابلة للاستغلال (فحم وحديد ، مثلا) ــ ، فقد نشأت بين بلدان المركز علاقات تبادل بين منتجات مصنعة ومنجمية ، ومنتجات مصنعة ومنجمية ، وأمكن لها ان تتطور (علاقات من نمط : فرنسا ــ المانيا) . اما البلدان المتأخرة فقد ظلت مصدرة للمنتجات الزراعية . وشيئا فشيئا انشقت التجارة العالمية الى مجموعتين تبادليتين لهما وظائف مختلفة : المبادلات بين المركز والمحيط من جهة ، والمبادلات الداخلية للمركز من الجهة الثانية .

في عصر الرأسمالية الاحتكارية تم توسع السوق اذن في مناخ تزاحم المشاريع الميتروبولية على الاسواق الخارجية . وأصبح للراسمالية المركزية منذئذ حاجات موضوعية ناجمة عن : اولا عدم كفاية السوق ، خاصة الزراعية ، في مراحله الاولى ، بسبب خضوعها لوتيرة تقدم الانتاجية وعظمها في الزراعة ، وثانيا عن متطلبات البحث عن معدل الربح الأقصى ، الذي يدفع الى البحث في الخارج عن مواد الاستهلاك الشعبي بسعر رخيص (خاصة الحبوب) يساعد على تخفيض كلفة اليد العاملة ، وكذلك كلفة المواد الاولية الذي يمكّن من تنقيص قيمة الرأسمال الثابت المطلوب . وقد القى **كريستيان بالوا** ضوءا جديدا على الارتباط بين هذه المتطلبات الموضوعية وبين مراحل صياغة نظرية التجارة الدولية من **آدم سميث** الى **ماركس** . فعند سميث الذي آتى في مطلع الراسمالية «١ ــ يعمل المنفذ الخارجي كمهرب للافراطات او للفوائض ، وذلك بسبب ضيق السوق الداخلية ، حيث ما يزال تقسيم العمل محدوذا في الطور الصناعي ؛ ٢ ــ ان المنفذ الخارجي سيساعد ، من تلقاء نفسه ، على تعميق توسيع العمل في داخل المجال القومي ، هذا التقسيم الذي كانت تكبحه اساسا السوق الداخلية» . ثم ان العلاقة بين التجارة الخارجية وبين انجاب الفائض هي التي كانت تشغل ايضا ريكاردو . لكن «القطاع الصناعي يتمتع بقاعدة واسعة ، بعكس ما يرى **سميث** ، قادرة على اعطائه المنافذ المتزايدة الضرورية لامتصاص الفائض الصناعي . وقانون **جـب ساي** عن المنافذ ، الذي يدعمه كاتبنا ايضا يشخص هذا المنظور ؛ بينما لا تلعب السوق الزراعية الداخلية الا دورا صغيرا في استهلاك المواد الصناعية . (...) واذا لم يتدخل القطاع الزراعي قط كسوق

تمتص الفائض ، فهذا لا يمنع ان يكون له دور قاسر على انجاب الفائض بقدر ما انه (...) يهدد بالتزايد كوامن هذا الفائض ذاتها ـ بقطعه الطريق امام الربح وذلك بواسطة قانون المردودية المتناقصة ، الذي هو سبب ارتفاع الاجور . (...) ان دور التجارة الخارجية (...) هو الانابة عن السوق الزراعية الداخلية في التزود بالمواد المعيشية الضرورية لقوة العمل» . وسيقوم ماركس في زمن لاحق بصياغة تركيب المكاسب النظرية التي اتى بها **آدم سميث ودافيد ريكاردو** ، مقربا بين تحليل الامتصاص ـ دور صادرات المنتجات المصنعة ـ وبين تحليل انجاب الفائض ـ دور استيراد المواد الاولية» . التجارة الخارجية وسيلة لتقليل انخفاض معدل الربح : «بقدر ما ان التجارة مع الخارج تساعد في هبوط الاسعار ، بالنسبة لعناصر الراسمال الثابت ، او بالنسبة للمواد التي يتحول اليها الراسمال المتحول ، فهو يساهم في صعود معدل الربح ، برفعه معدل فائض القيمة ، وبتخفيضه قيمة الراسمال الثابت» . **(الراسمال ، المجلد السادس ، ص ٢٤٩)** .

هذه الحاجات الموضوعية للراسمالية المركزية في عصر المزاحمة تفسر سياسات الدول الخاصة بالاقتصاد : الفتوحات الاستعمارية وافتتاح الاسواق المحتكرة من قبل المتروبول ، تدمير الحرفة في المستعمرات واللجوء في ذلك الى وسائل سياسية (ومثال **الهند** ينيرنا هنا) ، والتشجيع على الهجرة ، ثم استثمار الاراضي في الغرب الامريكي وفي **امريكا الجنوبية** لتوفير القمح واللحوم ، الخ .

في ذلك العصر كان تصدير الراسمال غير معروف بعد باعتباره وسيلة لتوسيع الاسواق . ومن اجل هذا كان الشكل المسيطر على هذا التصدير ، في الحالات النادرة التي تم فيها ، هو القرض الحكومي ، المجمع في المركز من قبل البيوتات المالية الاكثر قوة ، كالقروض التي قدمت الى خديوي مصر .

اما الاشكال التي تجلى فيها هذا الاتجاه الفطري الى توسيع الاسواق في العصر الاحتكاري فهي مختلفة جدا . فمذ ذاك اصبح من الممكن تصدير الرساميل الى جانب السلع . وتحتفظ العلاقات الدولية (تجارة وتصدير رساميل) بالوظائف نفسها بالنسبة للراسمال المركزي ، هذه الوظائف التي ترتكز الى محاربة اتجاه معدل الربح للانخفاض ، وذلك عن طريق توسيع الاسواق واستغلال مناطق جديدة حيث ما يزال معدل فائض القيمة اكثر ارتفاعا مما هو عليه في المركز ، هذا من جهة ، ومن الجهة الثانية ، عن طريق تخفيض كلفة قوة العمل ، وقيمة الراسمال الثابت .

لم يكن هناك ، حتى ذلك الوقت ، تصدير رساميل . ولكن تكوين الاحتكارات منذ سنوات ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ سيحفزه على نطاق واسع . ولا بد هنا ايضا من التفريق بين التوظيفات الاجنبية في المحيط والتوظيفات المكرسة للبلدان الفتية من النمط المركزي التي كانت في طور التكون **(الولايات المتحدة وكندا ، روسيا والنمسا ، هنغاريا ، اليابان ، استراليا ، وافريقيا الجنوبية)** . فلا وظيفة هذه التوظيفات ولا ديناميكيتها واحدة في الحالتين . ولن يحل تصدير الرساميل محل تصدير السلع؛ ولكن على العكس سيزيد منه . وهو سيساعد ، اكثر من ذلك ، على تعديل

التخصص في المحيط : ان هذا الاخير سيكف عن كونه مصدرا للمنتجات الزراعية فقط ، ليصبح مصدرا ايضا للمنتجات المصنوعة في أحدث المشاريع الرأسمالية العالية الانتاجية : كالبترول والمنتجات المنجمية الخام ، التي تشكل اكثر من ٤٠ بالمئة من صادرات المحيط ، ثم المنتجات الناجمة عن تحويل هذه الخامات (وبشكل ثانوي بعض المنتجات المصنعة التي تخص التجارة بين بلدان المحيط ذات التطور اللامتكافيء) ، والتي تشكل اكثر من ١٥ بالمئة . اما المنتجات الزراعية ـ ثلثاها مواد غذائية ، وثلثها مواد أولية صناعية ، قطن ، مطاط ، الخ ـ التي تمثل ٤٠ بالمئة على الاكثر من الصادرات الحالية **للعالم الثالث** فهي لا تعتمد ابدا على الزراعات التقليدية : فنصف هذه المنتجات على الاقل تنتج في مزارع رأسمالية حديثة (مثل مزارع **اويني ليفر ويونايتد فرويت**) . وهكذا نلاحظ ان ثلاثة أرباع صادرات المحيط تنتج في القطاعات الحديثة ذات الانتاجية العالية ، التي تعكس تطور الرأسمالية في المحيط والتي تدين بقسم كبير من وجودها لتوظيفات الرساميل المركزية . لكن هذا التخصص الجديد للمحيط متناقض ومشوه : فالمحيط يتاجر بـ ٨٠ بالمئة مع المركز ، بينما نجد ان التجارة بين بلدان المركز نفسه تتطور بخطى سريعة لدرجة أن ٨٠ بالمئة من التجارة الخارجية لهذه البلدان تتم فيما بينها. والحال ان المبادلات الداخلية للمركز من نمط آخر : اذ نجد هنا مبادلة مواد مصنعة مقابل مواد مصنعة اخرى بصورة اساسية .

لقد انقضى ، كفترة استراحة ، قرن كامل منذ الثورة الصناعية حتى افتتاح العالم (١٨٨٠ ـ ١٩٠٠) . وقد اختفت ، شيئا فشيئا ، الاشكال القديمة (الاتجار بالرقيق ، نهب العالم الجديد) ، ولم تتولد الاشكال الجديدة (اقتصاد «الاتجار» ، واستغلال المناجم) الا ببطء . ولدينا انطباع ان اوروبا والولايات المتحدة قد انكبت على نفسها لفترة من الزمن حتى تحقق العبور من الاشكال الماقبل تاريخية للرأسمالية الى شكل الرأسمالية الصناعي الناجز . لقد كان تبادل المنتجات يتم في تلك الفترة حسب قيمها الحقيقية (وبشكل أدق ، حسب سعر انتاجها بالمعنى الماركسي) ؛ كانت جزاءات العمل منخفضة في المركز ، بل كانت تنحى الى البقاء في مستوى سد الرمق . وقد تطورت حدود التبادل فيما يخص منتجات ما وراء البحار مقابل المنتجات الانكليزية المصنعة ضمن وجهة تتفق مع قاعدة التبادل المتكافيء . هذه الحالة المؤقتة هي التي دفعت ماركس الى الاعتقاد بأن الهند ستصبح رأسمالية كانكلترا ، ومنعته من الاهتمام بالمشكلة الاستعمارية .

ظهرت الامبريالية ، بالمعنى اللينيني للكلمة ، عندما نفذت امكانات تطور الرأسمالية ، بعد انتهاء او انجاز الثورة الصناعية الاولى في اوروبا وفي امريكا الشمالية . لقد اصبح التوسع الجغرافي الجديد لا بد منه اذن . وتكونت على الاثر منطقة المحيط ، في شكلها المعاصر وفي ظل الفتح الاستعماري . وقد ربط هذا الفتح ، من جديد ، ـ تحت أشكال جديدة ـ بين تشكيلات اجتماعية مختلفة : تشكيلات الرأسمالية المركزية ، وتشكيلات الرأسمالية المحيطية التي كانت في طور

التكوين . وهكذا بدأت آلية التراكم البدائي لصالح المركز في التبلور . وما يميز التراكم البدائي ، بعكس أعادة الانتاج الموسع هو بالضبط التبادل اللامتكافيء ، اي تبادل منتجات لا تتساوى ، بالمعنى الماركسي ، اثمان انتاجها . وفي هذه الحال ستصبح جزاءات العمل نفسها لا متكافئة . ويكوّن هذا التخصص الدولي اساس تبادل السلع (تبادل منتجات الاساس مقابل المنتجات المصنعة ، اذا اردنا تقديم وصف سطحي) ، وكذلك اساس حركة الرساميل ، اذ اتفق نفاذ امكانات الثورة الصناعية الاولى مع ظهور الاحتكارات ، التي تجعل بالامكان تصدير الرساميل .

تقوم علاقات المركز التجارية والمالية مع المحيط اذن ، في جميع مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي ، بملء الوظيفة المضاعفة نفسها : اولا تسهيل امتصاص الفائض ، عن طريق توسيع السوق الرأسمالية على حساب النظم الماقبل رأسمالية ، وثانيا رفع المعدل ألوسطي للربح . وقد كانت الوظيفة الاولى هي السائدة في المرحلة التزاحمية ، وذلك لان الاحتفاظ بالمستوى الضعيف نسبيا للاجور في المركز ، او محاولة تجميدها (على الاقل حتى عام ١٨٦٠) كان يتعارض مع المطلب الموضوعي الذي يستدعي ، في اطار تراكم قائم بذاته ، زيادة موازية في جزاء العمل وفي مستوى تطور القوى المنتجة . ان التوسع الخارجي للسوق الرأسمالية اخذ اذن الاولوية بالنسبة للوسائل التي تسمح بتحقيق فائض القيمة .

وقد مهدت الاحتكارات ، منذ ١٨٨٠ ، بخلقها الظروف المناسبة ، كي تزداد الاجور في المركز بصورة موازية لزيادة الانتاجية ، اي بما يتفق مع متطلبات تراكم قائم بذاته وهذا ممكن طالما ان المزاحمة بين الشركات الكبرى لم تعد بحاجة الى استعمال الاسعار . كما مهدت كي يكون تصدير الرساميل الى المحيط ممكنا . ان التحويل الاول (زيادة الاجور) يقلل من دور المحيط في امتصاص الفائض ، لكنه يقوى ، في الوقت نفسه، من وظيفته الثانية فيرفع معدل الربح الذي ينحى للهبوط بسرعة متعاظمة في المركز . ويتم ذلك بفضل تصدير الرساميل الذي يؤدي الى قيام انتاج عصري في المحيط مستفيدا من انخفاض الاجور . وفي هذه اللحظة بالضبط يظهر التبادل اللامتكافيء .

وبهذا تم نقل التناقض الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي ــ ميل الاستطاعة الانتاجية الى التزايد بأكثر من الاستطاعة الاستهلاكية ، هذا التناقض الذي يتم تجاوزه كل لحظة من خلال آليات تقود الى هبوط معدل الربح ــ من المركز الى المحيط ؛ لقد انتقل من التشكيلات القومية المركزية الى النظام العالمي في عموميته .

وتنقسم الحقبة الامبريالية نفسها الى قسمين : من ١٨٨٠ الى ١٩٤٥ ثم من ١٩٤٥ وبعد . حتى الحرب العالمية الثانية كان النظام الاستعماري يفرض على التقسيم الدولي للعمل أشكالا كلاسيكية . فالمستعمرات تقدم منتجات «اقتصاد الاتجار» (المنتجات الزراعية «الاستوائية») ؛ اما الرأسمال الاوروبي فسيتوجه الى الاستثمار في الاقتصاد المنجمي ، وفي القطاعات الثالثية المرتبطة بهذا الاستغلال الاستعماري (مصارف وتجارة ، سكك حديدية ، مرافىء ، ديون حكومية ، الخ) ؛ في حين ان

المراكز المتطورة تقدم المنتجات الاستهلاكية المصنعة . القول بان هذا النظام قد ادى الى افقار المحيط بشدة ، وانه قاد الى النمط الاول من «المآزق» ليس بحاجة الى برهان . وعلى كل حال ، ستعرف الرأسمالية ، بعد عصر ازدهار لم يدم طويلا ــ من ١٨٨٠ الى ١٩١٤ ــ احدى فتراتها الاكثر ركودا ، فترة ما بين الحربين . وسرعان ما سيظهر الصراع والعسكرة على انهما الحل الوحيد الممكن .

بعد حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ شهدت الرأسمالية في المركز فترة نمو لامع ، تم على اساس تحديث اوروبا الغربية في العمق ، بعد ان شددت فترة الحرب من التفاوت بينها وبين الولايات المتحدة . كما ان الممتلكات الاستعمارية قد بدات تخف في هذه الفترة نفسها ، ففي ما وراء البحار شهدنا قيام مركبات صناعية خفيفة : انها سياسة «استصناع المستوردات» . لكن البلدان شبه المستعمرة لم تخرج من اطار السوق العالمية ، ولم تتغير الا صيغ التخصص الدولي . ان استعصاء النمو ، في هذه الفترة ايضا ، لا يمكن تجنبه .

وتتميز هذه الفترة المعاصرة بثلاثة تغيرات بنيوية هامة في النظام الراسمالي ، وهي : ١ ــ تكوين الشركات العملاقة المشتركة بين مختلف الامم ، العاملة على المستوى العالمي ، والتي تتوزع نشاطاتها على عدد كبير من المؤسسات المزروعة هنا وهناك . ٢ ــ تعمق الثورة التكنولوجية الجديدة التي تزيح مركز الثقل في الصناعة في المستقبل باتجاه الفروع الحديثة (الذرة ، الفضاء ، الالكترونيات) ، كما تجعل من أنماط التراكم الكلاسيكية المستندة الى ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال ، شيئا عتيقا باليا . وهكذا يصبح «العامل الرسوبي» ــ «المادة الرمادية» ــ العامل الرئيسي في النمو ، وتتميز الصناعات الاكثر من حديثة «بتركيب عضوي للعمل» يعطي مكانا أعظم للعمل عالي الاختصاص . ٣ ــ تركز المعرفة التكنولوجية لدى هذه الشركات العملاقة المختلفة القوميات .

ينعكس الشكل الجديد الاحتكاري هذا بآثار هامة على المحيط . فمنذ الآن أخذ الاستثمار المعتمد على الرأسمال المادي يفقد من أهميته كوسيلة عند الاحتكارات لامتصاص فضلة متزايدة من فائض القيمة بهدف رفع معدل الربح . وللوصول الى ذلك يمكن ان تكفي السيطرة التكنولوجية لوحدها . ومن أجل هذا ستزداد كمية الارباح المصدرة من المحيط الى المركز . وستتحول البلدان المتخلفة الى مزود للمركز بالرساميل . أما الثورة التكنولوجية فستعمل ، في الوقت نفسه ، على تشجيع قيام تخصص دولي لا متكافيء جديد .

هذه التحولات جميعا هي التي تكمن وراء تنشط النظام الراسمالي الذي شهدناه خلال الـ ٢٥ سنة الماضية . لكن هذا التنشيط لا يعني التناغم والانسجام . فهو قد تجلى في تفاوت متزايد بين المركز والمحيط، كما تجلى في تجدد النزاعات العدائية بين التشكيلات القومية المركزية . فالمناصب الدولية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تتميز بسيطرة أمريكا الشمالية بدأت تتزعزع حين حققت اوروبا واليابان ، بفضل فترة الازدهار الطويلة هذه ، قفزة كبيرة لتجاوز تأخرها .

والازمة النقدية الدولية تعكس هذا النضوج الجديد .

هل يعني ذلك ان عصر الازدهار العظيم قد أشرف على نهايته ؟ هذا ما يبدو . في بلدان المحيط بدأت امكانات «استصناع المستوردات» تجف ، ويعكس ذلك التباطؤ المحسوس في خطى التصنيع وفي النمو . وتشير التوترات التضخمية شبه الدائمة، في بلدان المركز الغربية ، والتي تظهر في صورة «أزمة سيولة دولية» الى قدوم فترة ركود . لكن النظام الراسمالي العالمي يستطيع ان يتجاوز ، بدون شك ، هذه الحالة، وهو يحاول ذلك في اتجاهين يمكن ان يصوغا مستقبل أشكال التخصص الدولي .

أول هذين الاتجاهين هو اندماج اوروبا الشرقية في شبكة المبادلات الداخلية للمركز ، ثم تحديثها ، ان كان ذلك في ظل السوفييت أم ، على العكس ، في ظل «استقلالها» كدول (على طراز يوغوسلافيا ، مثلا) . اما الاتجاه الثاني الممكن فيقوم على دفع العالم الثالث الى التخصص في الصناعات الكلاسيكية (بما فيها صناعة المواد التجهيزية والمعدات) ، وسيحتفظ المركز لنفسه عندئذ بالصناعات الاكثر حداثة (أتمتة ، اليكترونيات ، غزو الفضاء ، ذرة) . بمعنى آخر ، سيقبل المحيط بأشكال تخصص لا متكافيء جديدة ، تساعد التطور اللامتكافيء للنظام العالمي على استرجاع انفاسه مرة ثانية .

هذه هي الصيغ السالفة والحاضرة ــ وربما القادمة ــ للتخصص الدولي اللامتكافيء الذي يعكس دائما آلية تراكم بدائي يعمل في صالح المركز . والآلية هذه هي التي تساعد ، بخلقها التفاوت المتزايد في مجازاة العمل ، على استمرار التخلف في المحيط وتعميقه . ان «تقدم التخلف» هذا ، هو الذي يقود الى تفاقم التناقضات الداخلية الخاصة بالتشكيلات المحيطية : التفاوت المتزايد بين انتاجية القطاعات المختلفة في الاقتصاد المحيطي ، هذا التفاوت الذي لا يجب التخفيف من قيمته عند تحليل تشكيلات التخلف الاجتماعية . في كل مرحلة من مراحلها ، يتجلى توسع الراسمالية: توسعية تجارية في الازمنة الاولى، ثم امبريالية (بالمعنى اللينيني للكلمة)، ثم ما بعد ــ امبريالية .

١٧ ــ التراكم التخارجي والتبعية

راينا ، في دراستنا لنمط الانتاج الراسمالي ، الموقع المركزي الذي تحتله في عملية التراكم المتمحور على نفسه علاقة التكامل بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك . وتقود هذه العلاقة الى علاقة اخرى ، تربط بين مستوى تطور القوى المنتجة (انتاجية العمل الاجتماعي) ومعدل فائض القيمة (اذن ، مستوى الاجر الفعلي) . ان العلاقة الاخيرة هذه جوهرية : فهي وحدها تسمح بفهم طبيعة قانون اتجاه معدل الربح الى الانخفاض ، وهي وحدها تسمح بفهم معنى مفهوم التراكم المتمحور بذاته .

ان التراكم المتمحور بذاته لا يعني المستكفي بنفسه . لقد رأينا الدور الحاسم الذي لعبته التجارة الخارجية ، ليس فقط في انطلاق نمط الانتاج الرأسمالي في العصر الميركنتيلي ، لكن أيضا منذ الثورة الصناعية . ومع ذلك كانت التجارة الخارجية خاضعة هنا لحاجات التراكم المتمحور على ذاته، وكانت تشكل احدى وسائله. وبمعنىآخر، تفرض الاقتصادات المتحررة على ذاتها طرازا من التخصص الدولي اللامتكافىء لصالحها .

واذا فحصنا هذه العلاقة المتعاكسة من وجهة المحيطالذي يتحمل هذا التخصص اللامتكافىء ، فسنكتشف نموذج تراكم كلي الاختلاف .

سنجد هنا القطاع التصديري الذي وجد منذ البدء والذي سيلعب دورا شارطا في خلق وصياغة السوق . والرأسمال المركزي الوطني لم يكن قط مجبرا على الهجرة بسبب نقص المنافذ في المركز . وهو لن يذهب الى المحيط الا اذا تمكن من تأمين جزاء افضل . وسيعيد قانون تعادل معدل الربح توزيع الاستفادة التي حصلت من هذا الجزاء الاحسن ، وسيدفع الى ظهور تصدير الرساميل كوسيلة لمحاربة الاتجاه الى انخفاض معدل الربح . فسبب خلق هذا القطاع التصديري هو الحصول من المحيط على منتجات تعتبر من العناصر المكونة للرأسمال الثابت (مواد أولية) أو للرأسمال المتحول (منتجات غذائية) بأسعار رخيصة بالمقارنة مع اسعار الانتاج في المركز (وبالنسبة لمواد لا تنتج في المركز مثل القهوة والشاي) .

وتزداد أهمية المنتجات المصدرة من المحيط بقدر ما يمكن ان يكون جزاء العمل – مع تساوي كل العوامل الاخرى ، أي الانتاجية – أقل مما هو عليه في المركز . وتزداد أهمية ذلك بقدر ما يتم اخضاع المجتمع بجميع الوسائل – اقتصادية أو غير اقتصادية – حتى يقوم بالوظيفة الجديدة : توفير اليد العاملة الرخيصة للقطاع التصديري .

وما ان يخضع المجتمع الى الوظيفة الجديدة ، يفقد طابعه «التقليدي»: فليس من وظيفة المجتمعات الماقبل رأسمالية ، في الحقيقة ، ان توفر اليد العاملة الرخيصة للرأسمالية ... ان التمفصل الرئيسي الذي يميز التراكم في المركز – وجود علاقة موضوعية بين جزاء العمل ومستوى تطور القوى المنتجة – نجده غائبا كلية هنا . ومجازاة العمل في القطاع التصديري تظل ضعيفة للغاية بقدر ما تسمح الظروف الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية بذلك . أما تطور القوى المنتجة فيتميز هنا بتنافر مستوياته (بينما هو متماثل في النموذج القائم بذاته) : فهو متقدم (واحيانا اكثر من اللازم) في القطاع التصديري ، ومتخلف في باقي قطاعات الاقتصاد . فهذا التأخر الذي يصونه النظام نفسه ، هو الظرف الضروري الذي يسمح للقطاع التصديري بالحصول على أيد عاملة رخيصة .

ان السوق الداخلية المتولدة عن تطور القطاع التصديري هذا ، لا بد ان تكون ، في هذه الظروف ، محدودة ومبتورة . الامر الذي يفسر لماذا لا يجذب المحيط الا كمية محدودة من الرساميل الخارجة من المركز ، رغم أنه يقدم لها جزاء أحسن . ان تجاوز التناقض بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك يتم على المستوى

العالمي في مجموعه بتوسيع السوق في المركز، ولا يلعب المحيط هنا الا دورا هامشيا، ثانويا ومحدودا . وهذه الحركية تجر الى استقطاب متزايد للثروة في صالح المركز.

لكن ، تظهر ، ابتداء من مستوى معين في توسع القطاع التصديري ، سوق داخلية . وتشجع هذه السوق ، بعكس السوق التي تولد في المركز ، الطلب على المواد الاستهلاكية البذخية ، على حساب المواد الجماهيرية . اذا كان الرأسمال المستثمر في القطاع التصديري اجنبيا بالكامل ، واذا تم تصدير كل الارباح الى المركز فان السوق الداخلية ستضيق بقدر ضيق الطلب على مواد الاستهلاك الجماهيري ، خاصة وان جزاء العمل يكون شديد الضعف . لكن هناك جزء من هذا الرأسمال محلي . من الجهة الاخرى ، نلاحظ ان الطرائق المتبعة لضمان عمل ضعيف الجزاء تستند الى تدعيم الفئات الاجتماعية المحلية الطفيلية التي تعمل كوسيلة اتصال : ملاك كبار ، كولاك برجوازية محلية كمبرادورية ، بيرقراطية دولة ، الخ. والسوق المحلية ستقوم بشكل رئيسي ، عندئذ ، على طلب منتجات البذخ التي تحتاجها هذه الفئات الاجتماعية .

هناك اذن نوع خاص من التمفصل ـ يفصح عن نفسه في الفلاقة : قطاع تصديري ـ استهلاك البذخ ـ يميز النموذج المحيطي التابع للتراكم وللتطور الاقتصادي والاجتماعي . والتصنيع القائم على استصناع المستوردات ، يبدأ هنا من نهايته ، أي يبدأ بالمنتجات التي تتطابق مع أعلى مراحل تطور المركز ، اي المواد ذات الديمومة. والحال أن هذه المنتجات تستهلك كميات هائلة من الرساميل والموارد النادرة . وهذا ما يؤدي الى توزيع مشوه للموارد لصالح هذه المنتجات ، وعلى حساب انتاج مواد الاستهلاك الجماهيري . ولن يثير هذا الانتاج الاخير اي طلب على منتجاته ، ولن يجذب اي وسائل مالية أو بشرية تسمح بتحديثه . وبهذا يفسر ركود الزراعة المعيشية . وكل استراتيجية للتطور تستند الى مبدأ «الريعية» ـ مع بقاء بنى توزيع الدخل ، وبنى الاسعار النسبية ، وكذلك بنى النقد كما هي عليه ـ تقود بالضرورة الى هذا المتشوه .

ان الصناعات القليلة المنشأة في هذا الاطار لا تتحول الى أقطاب للتطور ، لكنها تعمق ، على العكس ، اللاتكافؤ داخل النظام ، وتؤدي الى افقار جماهير السكان (التي تقف ، كجماهير منتجة ، في دائرة القطاع الذي ينتج مواد الاستهلاك الجماهيري) ، كما تساعد بالمقابل على اندماج أعمق للاقلية المحظوظة في النظام العالمي .

ومن الوجهة الاجتماعية ، يقود هذا النموذج الى بروز ظاهرة خاصة ، «تهميش» الجماهير ، أي الى مجموع من آليات التفقير : تحويل المنتجين الصغار الزراعيين والحرفيين الى كادحين ، وافقار الفلاحين المنتظمين في الجماعات القروية دون تحويلهم الى كادحين ، ثم زيادة المناطق المدينية والبطالة الجماعية في المدن وكذلك نقص الاستخدام ، الخ . ان نقص الاستخدام يتميز باتجاه عام الى التعاظم بدل ان يضيق نسبيا أو يستقر ، مهما تكن تقريبا التذبذبات الظرفية . ان وظيفة البطالة

لا تشبه هنا اذن وظيفتها في النموذج المركزي . ان ثقلها يضمن هنا جزاء عمل أقل ما يمكن ، جامدا نسبيا ومستمرا ان كان ذلك في قطاع الانتاج التصديري ، أم في قطاع انتاج مواد البذخ . ان الاجر لا يظهر هنا باعتباره ثمنا ودخلا خلاقا يدخل ضمن احتياجات النموذج ، لكن كثمن فقط ، اذ ان اساس الطلب يكمن في مكان آخر : في الخارج أو في دخول الفئة الاجتماعية المحظوظة .

ان اساس التطور «التخارجي» القائم رغم التنوع المتزايد في القطاعات الاقتصادية ، ورغم التصنيع ، لا يوجد خارج نموذج التراكم المحيطي التابع . ان هذا التطور هو الذي يخلق ظروف استمراره الاقتصادية والاجتماعية. وتهميش الجماهير يضمن للاقلية دخلا متزايدا ضروريا لاتباع انماط الاستهلاك الاوروبية . ان توسع نمط الاستهلاك هذا يقوي من ربعية القطاعالذي ينتجمنتجات البذخ، ويؤكد الاندماج الاجتماعي ، الثقافي ، الايديولوجي والسياسي للطبقات المحظوظة فيما بينها .

ففي هذا الطور من تنوع وتعمق التخلف تظهر اذن آليات جديدة للسيطرة ـ التبعية . آليات ثقافية وسياسية ، لكن ايضا اقتصادية : التبعية التكنولوجية وسيطرة الشركات متعددة القوميات . ان القطاع التصديري وكذلك القطاع الذي ينتج مواد البذخ يستدعي في الواقع استثمارات تقوم على استعمال الراسمال لا تقدر عليها الا الشركات العظمى ذات الفروع الاحتكارية المتعددة والمختلفة القوميات. هذه الاستثمارات هي اذن الحامل المادي للتبعية التكنولوجية .

وفي هذا الطور تظهر أيضا أشكال للملكية وللادارة الاقتصادية أكثر تعقيدا . وتبين التجربة التاريخية ان مساهمة الراسمال المحلي الخاص ، حتى ولو كانت ثانوية ، في عملية التصنيع كبديل المستوردات ، ليست نادرة . وهي تبين أيضا ـ على الاقل في البلدان الكبرى ـ ان سوقا واسعة بما فيه الكفاية ، ناجمة عن تطور قطاع التصدير وقطاع انتاج البذخ تجعل من الممكن نشوء قطاع انتاج أدوات الانتاج . وهذا القطاع غالبا ما يدفع من قبل الدولة . لكن تطور صناعة قاعدية وقطاع عام لا يعني مع ذلك ان النظام القائم يسير نحو شكل الاعتماد على الذات الناجز . فقطاع انتاج مواد الانتاج لا ينمو هنا في خدمة تطور انتاج مواد الاستهلاكالجماهيرية، ولكن في خدمة قطاع التصدير وكذلك قطاع توفير منتجات البذخ . وهكذا يذكرنا التحليل بالسؤال الاساسي : التطور من أجل من ؟ ان سياسة تطور في صالح الجماهير يجب ان تكون قاعدتها مراجعة جذرية لاولويات توزيع الموارد ، وهذه القاعدة تفترض الربعية . هذا هو الاتجاه الذي يجب ان تأخذه استراتيجية خاصة بالانتقال .

نحن نلاحظ ، من جهة ثانية ، ان الاجور يمكن ، في اقتصادات المحيط الراسمالية التخارجية ، ان تظل مسمرة على مستويات ضعيفة جدا دون أن يؤدي ذلك الى عرقلة عملية التطور المتخارج . ان نمط الانتاج الراسمالي ينحى ، اذا كان قائما بذاته ، الى ان يصبح حصريا ، في حين ان التخارج يحد من مجرى تطوره . فماذا يعني، في هذهالظروف ، الثنائي اقتصاد متمحور على ذاته ـ اقتصاد تخارجي

او متخارج ؟ يعني ان هناك ، في الاقتصاد المتمحور على ذاته ، علاقة عضوية تجمع بين طرفي التناقض الاجتماعي : برجوازية وبروليتاريا ، وان هذه وتلك مندمجتان في واقعة اجتماعية واحدة هي الامة . وعلى العكس ، ليس من الممكن ، في اقتصاد تخارجي ، رؤية وحدة المتعارضين هذه في الاطار القومي ، لكن فقط في المستوى العالمي .

ان التحليل المتعدد الاوجه للقوانين الاساسية التي تحكم عمل النظام العالمي ونمط الانتاج الرأسمالي يقود بالضرورة الى نتائج تزعزع كل الاشكالية الخاصة بمستقبل الرأسمالية. وليس من الممكن الاقتصار في التحليل على الميدان الاقتصادي وحده ، حاذفين كل مغزى سياسي لعلاقات الانتاج ، دون ان نكون قد تخلينا دفعة واحدة عن الدور الشارط والمحدد ، في التحليل الاخير ، لهذه العلاقات .

اولى هذه النتائج ، التي تظهر في المستوى الاقتصادي المباشر ، هي التبادل اللامتكافيء الذي يعني ببساطة نقل القيم . ان القول بأن هذا لا معنى له لان القضية تتعلق بعلاقات بين تشكيلات مختلفة ، لا بد ان يجر الى اعتبار تحليل ماركس للتراكم البدائي ، الذي يقوم ايضا في اطار علاقات تشكيلات مختلفة ، مجرد هراء لا طائل تحته . والقول على لسان نظرية التبادل اللامتكافيء انها تعني ان «عمال المركز يستغلون عمال المحيط» لا معنى له ، اذ ان ملكية الرأسمال وحدها تبيح الاستغلال. وهذا يعني ايضا القبول بوجود علاقة ميكانيكية بين مستوى الحياة وبين التوجهات السياسية ، ورد الديالكتيك بين بنية سفلى وبنية عليا الى حتميات اقتصادية مباشرة . والقول على لسانها ايضا انها تعني ان لبرجوازية المحيط ، كبروليتاريتها، مصلحة في التحرر من سيطرة المركز ، يعني اننا ننسى ان هذه البرجوازية قد تكونت منذ البداية في ركاب برجوازية المركز .

ان التبادل اللامتكافيء يعني بالاحرى ان مشكلة صراع الطبقات يجب ان تواجه على المستوى العالمي ، وان المشاكل القومية لا يمكن أخذها كظواهر خاصة تنضاف الى مشكلة الصراع الطبقي الخالص الاساسية دون ان تمارس عليها أي تأثير . انه يعني ان برجوازية المركز ، الوحيدة التي توجد على مستوى النظام العالمي ، تستغل البروليتاريا في كل مكان ، في المركز والمحيط ، لكنها تستغل بروليتاريا المحيط بصورة اكثر وحشية ، وان هذا ممكن لان الآلية الموضوعية التي يقوم عليها الاتحاد الذي يجمعها مع بروليتاريتها الخاصة ، في اطار اقتصاد تمحور على ذاته ، هذه الآلية التي تحد من استغلالها في المركز لا تعمل في المحيط التخارجي .

ان تكوين النظام عالمي ، كما هو عليه الان ، لم يساعد فقط على نمو تيارات اشتراكية في المحيط ، ولكنه أدى الى تحول النواة الرئيسية للقوى الاشتراكية من المركز الى المحيط . انه لواقع ان التحولات في اتجاه اشتراكي لم تفتح ثغرة الا في محيط النظام . ونكران ذلك يعني نكران تغيرات النظام على المستوى العالمي ، ويعني نكران وجود نظام عالمي في النهاية ، وتجاهل حقيقة ان المحيط ، بعد اندماجه في النظام العالمي ، قد تكدّح وافقر . كتب **شارل بتلهايم في رسالته الى روسانا روساندا :**

«اعتقد ان من المهم جدا اقامة (...) خط فاصل شديد الوضوح بين افكار **ماوتسي تونغ** وبين الاتجاهات المشددة على العالم الثالث التي ترى في ما يسمى البلدان المتخلفة ضحايا لا أمل لها في التطور أو مجرد بلدان متأخرة ، بينما هي نتاج السيطرة الامبريالية التي حولتها ودمجتها في النظام الامبريالي العالمي لتؤدي فيه وظيفة معينة ، وظيفة مخزن للمواد الاولية ولليد العاملة الرخيصة . وهذه الوظيفة نفسها هي التي تنضج جماهير هذه البلدان للثورة ، اذا كانت هذه الجماهير جماهير بروليتارية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، أم مكدّحة ، وبالتالي مستعدة لان تقوم بدور حامل ووكيل السياسة البروليتارية» .

أصول وتطور التخلف

١ ـ نظرية الانتقال
الى الرأسمالية المحيطية

ان كتابات **ماركس** حول المجتمعات غير الاوروبية قليلة : حوالي اربعمئة صفحة، تتألف غالبيتها من المقالات المنشورة في «نيويورك ديلي تريبيون» ، والتي تمس مشاكل الساعة ـ انتفاضة السبيير وانتفاضة **التايبنغ** ، وتجارة الافيون ـ المنظور اليها من زاوية ما يهم السياسة الانكليزية الداخلية في أغلب الاحيان . ولا يعالج ماركس الا بصورة ثانوية مشاكل المجتمعات الاسيوية ، وتحولاتها الجارية تحت تأثير الاستعمار . وهو يتعرض في هذا المجال الى ثلاثة أضعاف من المشكلات .

يناقش **ماركس** أحيانا طبيعة المجتمع «الاسيوي» الماقبل استعماري ، خاصة في الفقرة التي يصوغ فيها ، في «الاسس» Grundisse ، مفهوم نمط الانتاج الاسيوي . وهو يشدد على العقبة التي تمثلها الجماعة القروية ـ أي غياب الملكية الخاصة للارض ـ امام تطور الرأسمالية . واذا فكرنا في الحالة التي كانت عليها معرفة المجتمعات الغير اوروبية في ذلك العصر ، ندرك عبقرية هذا الحدس .

أما فيما يتعلق بالتحويلات التي يحملها الاستعمار في هذه المجتمعات فيعتقد **ماركس** انها ستقود الشرق الى تطور رأسمالي ناجز . انه يذكر دون شك بأن السياسة الاستعمارية تعارض ذلك ، وانها تحرم قيام الصناعات في المستعمرات بعدما دمرت فيها الحرفة . لكنه يعتقد ان ليس هناك قوة قادرة على عرقلة تطور الرأسمالية المحلية ، لزمن طويل ، على الطريقة الاوروبية . ويوضح المقال المكرس لـ **«النتائج المقبلة للسيطرة البريطانية في الهند»** هذه الافكار دون غموض : سيعقب نهب **الهند** من قبل الارستقراطية الانكليزية والرأسمال الميركنتيلي تصنيعها من قبل

البرجاوزية الميتروبولية الصناعية؛ وسيدخل الخط الحديدي صناعات قائمة بذاتها. كان ماركس أكيدا من هذا لدرجة انه كان يخشى ان ينتهي الشرق البرجــوازي ، الناجز ، بتهديد مستقبل انتصار الثورة الاشتراكية في أوروبا . وقد كتب : «الثورة في القارة (الاوروبية) على الابواب ، وستأخذ مباشرة طابعا اشتراكيا. ولكن اليست مدانة بالانسحاق في هذه الزاوية الصغيرة من العالم ، عندما نرى ، على مساحات أعظم بكثير ، الصعود الدائم لحركة المجتمع البرجوازي ؟» .

في الحقيقة ستعمل الاحتكارات، التي ما كان في مقدور **ماركس** تصور نهوضها، على اعاقة الرأسمالية المحلية التي كانت في طريق التكون فعلا ، من السـير نحــو منافستها : فتطور الراسمالية في المحيط سيبقى تخارجيا ، ومستندا الى السوق الخارجية ، وهو لن يقود ، بسبب ذلك ، الى تفتح كامل لنمط الانتاج الرأسمالي في المحيط . وفي كتابته عن **هذه الفترة** المبكرة من الاستعمار لم ير**ماركس** الا آليــات التراكم البدائي ذات الطابع الميركنتيلي والتي تعمل لصالح المركز ، والتي تشرف على الانتهاء ، ولهذا كان ينظر اليها كما لو كانت من ما قبل تاريخ الراسمال .

لكن **ماركس** استشف ايضا المخرج الثاني المكن :سير المجتمع الشرقي في طريق التكديح في صالح المركز الذي ــ بما فيه البروليتاريا ــ يتبرجز : ويصبح المحيــط القوة الثورية الاساسية . ويتحدث **ماركس** عن «ملايين العمال المقضي عليهم بالفناء في الهند الشرقية ، في سبيل تأمين ثلاثة أعوام من الازدهار كل عشرة سنوات لمليون ونصف شغيل في انكلترا في نفس الصناعة ... »

فيما يتعلق بنا ، سنقدم هنا ، الاطروحات التسع التالية عن نظرية الانتقال الى الاقتصاد الرأسمالي المحيطي :

١ ــ لا تهتم النظرية الاقتصادية الا عرضيا بمشكلات « انتقال اقتصاد الكفــاف الى اقتصاد نقدي » . لكن نموذج الانتقال الى الراسمالية المحيطية يختلف كليا ، في الواقع عن نموذج الانتقال الى الرأسمالية المركزية . ان الغزو التجاري الخارجي من قبل نمط الانتاج الرأسمالي للتشكيلات الماقبل رأسمالية يؤدي الى مجموعة مــن الانحطاطات الحاسمة ، مثل دمار الحرفة الذي لا يتبعه نشوء انتاج صناعي محلي : والازمة الزراعية التي يشهدها العالم الثالث اليوم هي نتيجة ، في جزئها الاكبــر ، لهذه الانحطاطات . أما التوظيف اللاحق للرأسمال الاجنبي فهو عاجز عن تعديــل هذا الوضع ، لان الصناعات المستحدثة في المحيط تظل متوجهة الى الخارج .

٢ ــ أن التخصص الدولي اللامتكافىء يتجلى من خلال ثلاثة أنــواع من العاهات التي تميز توجه تطور المحيط . وان العاهة الكامنة في سيطرة النشاطات التصديرية (التخارج) ، والحاسمة ، لا تنبع من «نقص السوق الداخلية» ، ولكن من تفــوق الانتاجية في المركز على جميع المستويات ، مما يضطر المحيط الى الاكتفاء بدور مزود تكميلي بالمواد التي يتمتع فيها بأفضلية طبيعية : المنتجات الزراعية الغريبة والمنتجات المنجمية . وعندما يصبح مستوى جزاء العمل في المحيط ، بسبب هــذه العاهــة ، ادنى ، مع انتاجية متساوية ، مما هو عليه في المركز ، تصبح امكانية التطور المحدود

لصناعات مكرسة للسوق الداخلية المحيطية واردة ، في نفس الوقت الذي يصبح فيه ، على كل حال ، التبادل لا متكافئا . ولا يستطيع النموذج اللاحق للتصنيع كبديل للمستوردات ، وكذلك نموذج التقسيم الدولي الجديد للعمل في داخل الشركة الكبرى المتعددة القوميات ، تعديل الشروط الاساسية للتخارج ، رغم تغييره لاشكاله .

٣ ـ وتفضي هذه العاهة الى الثانية : تضخم القطاع الثالث بشكل مفرط في المحيط ، دون علاقة فعلية بتطور الطلب أو بتطور الانتاجية . يعكس هذا التضخم في المركز صعوبة تحقيق فائض القيمة التيهي صعوبة فطرية في الطور الاحتكاري المتقدم ، بينما هو ينتج في المحيط ، منذ البداية بسبب حدود وتناقضات التطور المحيطي الخاصة : تصنيع غير كاف ، وبطالة متزايدة ، وتقوية مواقع الريع العقاري، الخ. وككابح للتراكم ، يتجلى هذا التضخم في النشاطات اللامنتجة ـ التي تنعكس في تضخم المصروفات الادارية بشكل خاص ـ لدى العالم الثالث الحالي ذلك في الازمة شبه الدائمة للماليات العامة .

٤ ـ كما ان التخصص الدولي اللامتكافىء يقف ايضا وراء العاهة المحيطية التي تتجسد في تفضيل الفروع الخفيفة والتي تترافق باستخدام تقنيات انتاجية عصرية. وهذه العاهة هي التي تخلق المشكلات الخاصة التي تفرض علىالمحيط اتباع سياسات تطور مختلفة عن السياسات التي سار على أساسها تطور الغرب .

٥ ـ ان نظرية المفاعيل المضاعفة للاستثمار لا يمكن ان تعمم آليا على المحيط . ان مضمون المضاعف الكينزي يتطابق في الواقع مع الوضع في المركز في مرحلة الاحتكارات المتقدمة ، والتي تتميز بصعوبة تحقيق الفائض . فلا يمكن للتكنيز ولا للاستيراد أن يكونا «مهارب» تحد من المفعول التكثيري . أن تصدير أرباح الرأسمال الاجنبي هو الذي يبطل ، بالاحرى ، هذا المفعول . ومن نتائج التخصص اللامتكافىء، والميل القوي الى الاستيراد الناجم عنه ، انتقال مفاعيل آليات التكثير المرتبطة بظاهرة «التسارع» من المحيط الى المركز .

٦ ـ يبرهن تحليل استراتيجيات الاحتكارات الاجنبية القائمة في البلدان المتخلفة على ان المحيط سيظل ، طالما لم يتزعزع الاعتقاد المتحجر باندماجه في السوق العالمية ، محروما من كل وسيلة عمل اقتصادية في مواجهة هذه الاحتكارات.

٧ ـ ان التخلف لا يتجلى في مستوى نصيب الفرد من الانتاج ، ولكن في خصائص بنيوية معينة ، الامر الذي يجبر على عدم الخلط بين البلدان المتخلفة وبين البلدان المتقدمة التي ما زالت في طور متأخر من التطور . هذه الخصائص هي :
١ ـ اللاتكافؤ الشديد الذي يطبع توزيع الانتاجيات في المحيط من خلال نظام الاسعار المنقول عن المركز ، اللاتكافؤ الذي ينجم عن الطبيعة الخاصة بالتشكيلات المحيطية والذي يحكم ، الى حد كبير ، بنية توزيع الدخل . ٢ ـ التفكك الذي ينجم ، في المحيط ، من جراء تعديل وجهة الانتاج بشكل يخدم حاجات المركز والذي يعيق انتقال فوائد التقدم الاقتصادي في النوى المتقدمة الى مجمل الهيئة الاقتصادية .

٧ ـ السيطرة الاقتصادية للمركز ، التي تتجلى في أشكال التخصص الدولي (بنى التجارة العالمية التي يصوغ المركز من خلالها المحيط بما يخدم حاجاته) وفي تبعية بنى تمويل النمو في المحيط (آلية تراكم الرأسمال الاجنبي) .

٨ ـ ان اشتداد خصائص التخلف طردا مع نمو المحيط اقتصاديا يقود حتما الى طريق مسدود ، اي استحالة العبور ، مهما بلغ نصيب الفرد من الانتاج ، الى صيغة نمو متمحور على ذاته وله محركه الخاص الذاتي .

٩ ـ اذا كان نمط الانتاج الراسمالي ينحى الى ان يكون حصريا نافيا لغيره في المركز ، فالامر ليس كذلك في المحيط . وينتج عن هذا ان تشكيلات المحيط تختلف جذريا عن التشكيلات المركزية . وتتوقف أشكال هذه التشكيلات المحيطية على طبيعة التشكيلات الماقبل رأسمالية التي كانت موجودة من قبل ، وعلى أشكال وعصور اندماجها في النظام العالمي من جهة ثانية . ويسمح لنا هذا بفهم الاختلاف الجوهري الذي يفرق بين التشكيلات المحيطية «والتشكيلات المركزية الفتية» التي نشأت على أساس سيطرة نمط الانتاج السوقي البسيط ، والتي كشفت ، لهذا السبب ، عن قدرة خاصة على التطور نحو نمط انتاج رأسمالي ناجز . ولكن التشكيلات المحيطية، مهما كانت مختلفة الاصول فهي تتقرب من نموذج واحد ، يتميز بسيطرة الرأسمال الزراعي المصحوب بالرأسمال التجاري (كمبرادور) . ان سيطرة الرأسمال المركزي على مجموع النظام ، والآليات الاساسية الخاصة بالتراكم البدائي التي تعمل لصالحه وتعكس هذه السيطرة ، تفرض على تطور الرأسمالية الوطنية المحيطية حدودا ضيقة، ترسمها في النهاية العلاقات السياسية. اما الطابع الابتر للمجتمع القومي في المحيط فيعطي للبرقراطية المحلية وزنا خاصا ظاهريا ، ووظائف لا تشبه ابدا ما تتمتع به الهيئات الاجتماعية البيرقراطية والتكنوقراطية في المركز . ان التناقضات الخاصة بتقدم التخلف وصعود القوى البرجوازية الصغيرة الذي يعكس هذه التناقضات يعبر عن التيار الراهن في اتجاه رأسمالية الدولة . لكن هذه الطريق الجديدة لتطور الرأسمالية في المحيط لا تشكل ابدا نمط انتقال الى الاشتراكية ، لكنها على الاكثر التعبير عن الاشكال المقبلة في تنظيم علاقات المركز ـ المحيط الجديدة .

٢ ـ تخارج الاقتصادات المتخلفة

يجب الا نختزل مفهوم التخارج الى مجرد غلبة الفعاليات التصديرية كميا في الاقتصادات المتخلفة : فالتخارج لا يقوم من خلال التصنيع كبديل من المستوردات الا بتجديد أشكاله . ومع ذلك تظل هذه الغلبة الكمية للفعاليات التصديرية ، حتى الآن، وفي مستوى الوقائع المباشرة ، من خصائص العالم المتخلف . وقد رأينا أنه اذا اخذنا العالم المتقدم والعالم المتخلف كمجموعتين ، فان المبادلات التجارية التي تقوم بينهما تمثل نسبة عالية من دخل البلدان المتخلفة ونسبة ضعيفة بالنسبة للبلدان المتقدمة .

لكن هذا التقرب الاختباري يظل ناقصا . ان العاهة التي تتجسد في الافراط بالاتفاق المالي على الفعاليات التصديرية (استثمارات مباشرة ، بنية قاعدية في خدمة المناطق والقطاعات التصديرية ، الخ.) وكذلك البشري (توجيه التأهيل والتعليم بصورة تخدم حاجات الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ، الخ.) تعطي للتخارج بعدا نوعيا وتضمن سيطرة القطاع التصديري على مجمل البنية الاقتصادية ، الخاضعة والمكونة حسب متطلبات السوق الخارجية .

١ ـ الاصول التاريخية للتخارج

التجارة الاستعمارية

استبقت الثورة الزراعية في اوروبا الثورة الصناعية ، وحررت قسما من اليد العاملة الريفية ، ووفرت البروليتاريا الضرورية ، وخلقت ظروف نشوء تصنيع قائم بذاته : أي الفائض الذي مكن من تزويد المدن بالغذاء . وقد هدمت الصناعة الجديدة الحرفة التقليدية لكنها امتصت في الوقت نفسه يدها العاملة . رافق هذه العملية الثنائية البؤس والبطالة ، ومع ذلك كانت تعتبر تقدما في تطور القوى الانتاجية ، كما ان التوازن الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي برز من عملية الانتقال هذه الى الراسمالية المركزية ، كان توازنا من رتبة أعلى من التوازن الذي كان يستند عليه المجتمع الماقبل راسمالي الذي سبقه .

ان الانتقال الى الراسمالية المحيطية ينتمي الى نموذج مختلف . فلم يكن تجول اقتصاد الكفاف الطبيعي الى اقتصاد تجاري قط نتيجة عفوية لعرض المنتجات المصنعة الجديدة التي دفعت الفلاحين الى انتاج منتجات زراعية مكرسة للتصدير في سبيل ارضاء الحاجات الجديدة . وكما بينت دراسات كل من ري ومپباسو لا يمكن للاليات الاقتصادية ان تكفي وحدها ، لان البنيات الاجتماعية التقليدية تقاوم توسع المبادلات التجارية : ان حيوية الجماعة القروية مثلا (بقاء حق استعمال الارض من قبل كل اعضاء القرية) تلغي فعالية آليات المزاحمة البسيطة التي لعبت دورا سائدا في الانتقال من الاقطاعية الى الاقتصاد الراسمالي المركزي في اوروبا . ولهذا كانت السلطة السياسية ــ هنا السلطةالاستعمارية ــ تجهد لتعميم «تنقيد monétariation الاقتصاد البدائي» ، حسب العبارة المستعملة . وهذا يعني ، ببساطة خالصة ، استعمال وسائل العنف ، أي استعمال وسائل التراكم البدائي . ومن اكثرها شيوعا فرض دفع الضرائب بالعملة . لكن يجب ان لا ننسى هنا «الزراعات الاجبارية» : «حقول الزعيم» مثلا في افريقيا الاستوائية ، مع فرض اختيار الزراعات التصديرية. اما الوسائل القصوى فهي ببساطة انتزاع ملكية المزارعين : ويدخل هنا خلق « احتياطات » بشرية عن طريق اجبار الفلاحين الافريقيين على بيع قوة عملهم في المنجم ، أو المصنع أو المزرعة الاوروبية . وقد لعب خلق هذه الاحتياطيات البشرية

دورا مسيطرا في افريقيا الجنوبية ، في روديسيا وفي كينيا . ويسمي ري مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تميز هذه المرحلة من مراحل الانتقال بـ «نمط الانتاج الاستعماري» .

وتظهر في أثناء هذه العملية عاهات خاصة تشوه المجتمع الاصلي وتفقده طابعه التقليدي . ويصبح من الممكن ، بشكل عام ، شراء «مواد النفوذ الاجتماعي» التي تنطوي على فائض النمط التقليدي . وهذا ما يحدث مثلا للمواد المهرية التي ترافق تبادل النساء بين مختلف المجموعات الاجتماعية . ويصبح هذا التفجير للعلاقات الماقبل رأسمالية عاملا قويا في تغلغل العلاقات الرأسمالية . انه يدفع الى البحث عن النقود ، اما عن طريق تحول الفرد الى منتج متاجر ، أو عن طريق بيع قوة عمله . وتميل ملكية الارض الى ان تصبح ملكية خاصة ، وتصبح الارض سلعة ؛ عندئذ يظهر الريع العقاري .

لقد رافق الانتقال الى الاقتصاد التجاري في اوروبا تقدم القوى المنتجة ، فقد كان هذا الانتقال ثمرة تحسين انتاجية العمل في الزراعة . أما هنا فنلاحظ غالبا ان ازدياد حصة الفرد من الانتاج تترافق مع زيادة كمية العمل المقدم . هذه هي حال الزراعة في افريقيا الاستوائية ، حيث تنشأ باستمرار الزراعات التصديرية الى جانب الزراعات التقليدية الكفافية ، دون ان تحل محلها : وهكذا يتم الانتقال من حضارة قائمة على كمية معينة من العمل السنوي الى حضارة قائمة على كمية أكبر . هذا الانتقال شاق ، واحيانا لا يتم قبوله ، لذلك كان استعمال الطرائق الفوق ـ اقتصادية كالزراعة الاجبارية . لقد شجعت الملكية الكبيرة العبور من زراعة الكفاف الى الزراعة التجارية ، وجنت من ذلك أعظم الفوائد ، دون اجراء تحسين كبير على الانتاجية الزراعية . وفي هذه الظروف لا يثير الدخل النقدي البدائي المكتسب الا طلبا متواضعا على المنتجات المحلية بينما يرفع بشكل رئيسي من الطلب على المنتجات المستوردة . فتوسع حقل المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات المحلية شديد البطء اذن .

ان تشويه النمط التقليدي هذا يطرد من الارض قسما من السكان ، يكدّحهم ، لكن دون ان يخلق طلبا يتيح ايجاد مرمى استخدام لهذا الفائض السكاني الناتج عن خضوع البنيات الماقبل رأسمالية الى متطلبات الرأسمال الاجنبي . وان انعدام امكانية الخروج من هذا المأزق بالتصنيع المتمحور على ذاته ، يفسر ازدياد «الضغط على الارض» الكثير التردد في العالم الثالث . فزيادة الكثافة الريفية تقود الى تدهور التقنيات الزراعية ، اذ ان حركة التقدم تنعكس ، بشكل عام ، في الزراعة عن طريق استعمال رأسمال أكثر ورجال أقل في الهكتار . وتركز الملكية العقارية وزيادة معدل الريع العقاري يعكسان هذه الازمة الزراعية ، ويطيلان أمدها ويقويانها . وهكذا تحكم الوجهة التخارجية للاقتصاد على الزراعة بالركود ، واحيانا حتى بالانحطاط .

وتدمير الحرفة المحلية ، حيث كانت مزدهرة ، تحت تأثير مزاحمة المنتجات المصنعة المستوردة يولد انحطاطا ثانيا ، يتعارض مع التقدم الذي أدى اليه تدمير

هذه الحرفة من قبل الصناعة المحلية في اوروبا . لقد كتب كل من **دت وكليرمونت وعيساوي** تاريخ خراب الحرفة في مصر والهند . فبينما وجد المجتمع في اوروبا توازنا يضمن استخدام قوته العاملة ، نلاحظ هنا ، على العكس ، ظهور توازن انحطاطي يستبعد من النظام المنتج قسما من قوة العمل .

التوظيف الاجنبي .

هكذا تتكون شيئا فشيئا ظروف التبادل اللامتكافىء ، أي اعادة انتاج التخلف . ان تشويه العلاقات الريفية الماقبل رأسمالية ، وخراب الحرفة يؤديان الى ارتفاع حجم العمران المديني دون تصنيع . أما ضعف مستوى جزاء العمل من طرف ، وتركز الرأسمال من الطرف الاخر ، فسيشجعان الرأسمال الخارجي على خلق قطاعات تصديرية حديثة في المحيط .

ومما لا شك فيه ـ باستثناء التوظيفات الامريكية الشمالية الفردية التي انصبت، خلال العقدين الاخيرين ، بأكثر من النصف على البترول والمناجم ـ ان ثلث الرساميل البريطانية الموجودة في الخارج موظفة في النشاطات التصديرية المباشرة : اما الخدمات العامة ، سكك الحديد ، التجارة والتمويل فانها تحوز على نصيب أوفى من الرساميل الموظفة في الخارج . ومما لا شك فيه ايضا ان نصيب التوظيفات الفرنسية في النشاطات الثالثية يظل اكثر اهمية : في القرن التاسع عشر كانت الكتلة الاعظم من الرساميل الاجنبية موظفة في قروض حكومية ، خدمات عامة ، تجارة ، سكك حديدية ، ومصارف . ومع هذا نلاحظ ان القطاعات ـ الثالثية بصورة عامة ـ التي تلقت ، بجانب الزراعات الحديثة والاستثمارات المنجمية ، القسم الاساسي من الرساميل القادمة من المركز ، كانت ملحقة بالاقتصاد التصديري الى حد كبير ، ومكملة ضرورية له . هذا هو حال أغلبية قطاعات النقل (السكك الحديدية، المرافىء، الخ.) ، والتجارة والمصارف . وما هو أكيد على كل حال ، هو ان هذه الرساميل لم تنجذب ابدا الى الصناعات المكرسة للسوق الداخلية ، ونصيب التوظيفات الاجنبية التي ذهبت الى هذه القطاعات لا يمثل الا ١٥ بالمئة من اجمالي التوظيفات الاجنبية في العالم المتخلف .

ان كتلة التوظيفات الاجنبية تصب مباشرة ، في بعض بلدان المحيط الرأسمالية ـ خاصة البلدان البترولية والمنجمية وبعض البلدان ذات الاقتصاد الاستزراعي ـ في القطاعات التصديرية . أما لدى البعض الآخر ، حيث النشاطات التصديرية تقتصر بشكل رئيسي على الزراعة المحلية ، فان هذه الاستثمارات لا تظهر الا في القطاع الثالثي المرافق. وينجم عن ذلك عدم تكافؤ عظيم في درجة تغلغل الرأسمال الاجنبي. وهكذا تلقت **كوبا** قبل التأميم (التي هي من طراز الاقتصاد الاست: **(de Plantation)** **وزائير وزامبيا وتشيلي** (وهي من طراز الاقتصاد المنجمي) من الرساميل حسب

الفرد بما يزيد بخمس الى ثلاثين مرة عما تلقته **البرازيل واندونيسيا والسنغال والهند ومصر** ، اما البلدان البترولية فقد تلقت اكثر من الاولى ايضا .

وعندما يوظف قسم كبير من الرساميل المحلية في الطراز الثاني من البلدان المحيطية ، في النشاطات التصديرية نلاحظ ان هناك أجحافا في تقدير اهمية هذه التوظيفات عندما يتعلق الامر بتوظيفات عامة لتحسين شروط الزراعة . وهكذا امتصت الزراعة ، المصدر الرئيسي للصادرات ، في مصر ٣٠ بالمئة من التوظيفات الخام القومية بين ١٨٨٢ و ١٩١٤ ، ثم ١٢ بالمئة بين ١٩١٤ و١٩٣٧ ، و١٤ بالمئة بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، ٤ بالمئة بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ، ثم اكثر من ذلك فيما بعد مع بناء السد العالي . لقد كان لهذه التوظيفات دور حاسم في النمو، على الاقل حتى الحرب العالمية الاولى التي انطلق من بعدها التصنيع الخفيف على اساس استصناع المستوردات محليا ليحتل المكان الاول والمحرك . في ١٨٨٢ امتصت الزراعة ٥٨ بالمئة من الرأسمال الوطني ، ٤٨ بالمئة في ١٩١٤ و ٢١ بالمئة في ١٩٦٠ . وقد امتصت الزراعة الاستعمارية ، في شمال افريقيا الفرنسي ، التي هي ايضا زراعة تصديرية، نصيبا هاما ، رغم انه متناقص ، من التوظيفات : من ٥٠ الى ٢٠ بالمئة في الجزائر بين ١٨٨٠ و ١٩٥٥ ، من ٤٥ الى ٢٢ بالمئة في تونس بين ١٩١٠ و ١٩٥٥ ومن ٢٦ الى ١٣ بالمئة في المغرب بين ١٩٢٠ و ١٩٥٥ . وحتى في افريقيا الاستوائية ، حيث ظلت التوظيفات في الزراعة متواضعة بالنسبة للتوظيفات الموجهة للبناء القاعدي، ساهم الرأسمال المحلي بقسم حاسم . ففي ساحل العاج ، مثلا ، امتصت الزراعة التصديرية ، بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ ١٧ بالمئة من التوظيفات النقدية ، هذا اذا تركنا جانبا التوظيفات التقليدية المجسدة في عمل استصلاح الاراضي .

وحتى الحرب العالمية الثانية كان قسم كبير من الرساميل الخارجة من اوروبا العجوز يذهب ليستثمر فيما وراء البحار في شكل ديون حكومية . وفي عشية الحرب العالمية الثانية ارتفع نصيب الديون الحكومية لاراضي المستعمرات ولبلاد شبه المستعمرة ، والموجود في كبريات الاسواق المالية في اوروبا واميركا الشمالية ، من ٤٠ الى ١٠٠ بالمئة من اصل اجمالي ديون هذه البلدان الحكومية ، ومثل من ١٥ الى ٧٠ بالمئة من حجم التوظيفات الاجنبية . وردت هذه التوظيفات الى حد كبير على الحاجة الى الانفاق الحكومي الضروري لاقامة المنشآت القاعدية التي كان يتطلبها اندماج المحيط في السوق العالمية . وتعطي الاعمال الكبرى التي شرع الخديوي اسماعيل لتطوير الري في **مصر** مثالا على ذلك .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، ينحى ما نسميه «المعونات» ، رغم تفاوتها حسب البلدان ، الى الاهتمام بتمويل الصناعة ، بما فيها الصناعة التي تعتمد على المنافذ الداخلية . وقد لعبت السياسة السوفياتية دورا هاما هنا ، واضطرت شيئا فشيئا الغرب الى مراجعة سلوكه بدوره . ولكن المصرف الدولي للتطوير والاعمار ، الـ م.د.ت.ا ، يطلب ان يستطيع التوظيف تحسين ميزان المدفوعات ليصبح من الممكن ضمان تسديد القرض وخدمة الارباح . ويتجه الاتحاد السوفياتي نفسه في

هذه الوجهة منذ بضعة اعوام. وهذا يعطي للعاهة المتمثلة في خدمة السوق الخارجية بعداً جديداً ، في اطار التخصص الدولي الذي يبيح لبلدان المحيط الآن بعض النشاطات الصناعية التي كان يرفض التخلي عنها منذ فترة قصيرة .

في المقدمة ، وفي اطار العلاقات المبنية حديثا بين المركز والمحيط ، يمكن للمركز عالي الانتاجية ، اذا تساوت الاجور الفعلية (او الجزاءات الفعلية للعمل) ان يصدر؛ لكن المحيط لا يستطيع ان يقوم بالمنافسة في اي من الميادين ، ولا يستطيع ان يصدر شيئا عدا المنتجات الزراعية الغريبة او المنتجات المنجمية الخام . وقد بدأ التبادل الدولي بهذه الصورة : بتبادل المنتجات الغريبة في بلد بالنسبة للبلد الآخر ، ثم ، عندما هبطت تكاليف النقل الدولي كفاية ، بدأ تبادل المنتجات الخام المنجمية ، الامر الذي تطلّب توظيف رساميل اجنبية على نطاق لم يكن يعرف من قبل .

ان ظهور جيوب الرأسمال الاجنبي ، على اثر التجارة الاستعمارية ، وخاصة في القطاع المنجمي ، لا يدفع لانجاب طلب نقدي على المنتجات المحلية اكبر مما كان ينجبه التبادل الاستعماري السابق ، وذلك لان الدخل الاولي الذي توزعه امثال هذه المشاريع يهرب في قسمه الاكبر الى الخارج . وان قسما هاما من انفاق المشاريع الاجنبية يصب مباشرة ، في الواقع ، في السوق الاجنبية : لشراء عدة الانتاج ولدفع الارباح المصدرة . وان قسما من الاجر المدفوع محليا يذهب ايضا الى الخارج في شكل استيراد المنتجات المصنوعة التي يحتاجها العمال . ولن ينصب الا قسم من هذا الاجر على الطلب المحلي (منتجات غذائية ، بشكل خاص) ، هو القسم الذي يلعب دورا نشيطا في توسع العلاقات السوقية .

اما في حالة استغلال البوكسيت في **غينيا** مثلا من قبل المجمع الصناعي **فريا** ، فان ١٢ بالمئة فقط من النفقات الكاملة على التوظيف و٢٥ بالمئة من قيم الصادرات الاجمالية للألومين تظل في البلاد . اما فيما يتعلق باستغلال بترول الصحراء الجزائرية ، فان المصروفات المحلية التي تثيرها التوظيفات لم تكن تتجاوز ٤٤ بالمئة من مجموع المصروفات العامة؛ في حين ان نصف هذه المصروفات المحلية كانت تتحول ايضا الى مستوردات . ونصيب المصروفات المحلية المتضمن في قيم الصادرات البترولية الجارية يظل أضعف من هذا ايضا : بالكاد ٢٢ بالمئة .

ان القسم الاساسي من المصروفات «النقدية الاولية» الذي لا يذهب الى الخارج، في حال التوظيفات الكبرى المنجمية والبترولية ، هو الذي يتجسد في النهاية في صورة دخل تستولي عليه الدولة ، على شكل واجبات او ضرائب مباشرة او غير مباشرة .

التصنيع كبديل عن المستوردات .

ان نموذج تصنيع العالم الثالث هو ان يكون بديلا عن المستوردات ، وذلك حسب

خط «صعود» من الصناعات الخفيفة الاستهلاكية الى الصناعات التموينية ، ثم الصناعات التجهيزية ، بينما كان تصنيع المركز يتم في جميع الفروع في الوقت نفسه ، اذا لم «ينزل» من الصناعات الثقيلة التجهيزية الى الصناعات الاستهلاكية القائمة في القعر .

ويظهر تصنيع المحيط هذا متأخرا بين الحربين بالنسبة لامريكا اللاتينية ، وبعد ١٩٤٥ بالنسبة لآسيا وافريقيا . ولا يمكن ان نرد هذا التأخر الى ضيق السوق ، الناجم عن ضعف جزاءات العمل ، فانخفاض جزاءات العمل لا يعتبر بحد ذاته عقبة أمام التصنيع . والسوق لا تتألف فقط من المنتجات الاستهلاكية اذ ان المنتجات الانتاجية تلعب دورا كبيرا فيها . ان أجورا منخفضة تعني وجود أرباح عالية ، أي امكانية مهمة لدى المتعهدين كي يدخروا ويوظفوا ، اي ليخلقوا السوق . وقد نشأ التصنيع في اوروبا ابتداء من أجور شديدة الانخفاض في البداية ؛ وكذلك الحال في اليابان . وحين تكون الانتاجية في المشاريع المنشأة في المحيط ـ مشابهة لتلك التي في المركز ، تساعد الاجور المتدنية على الحصول على معدل ربح اعلى . لكن ظروف التفاوت بين جزاءات العمل لم تكمل الا في الحقبة التي تقدم فيها تركز الصناعات في المركز بشدة . وفي هذه الظروف نجد ان الذي يصدر السلع الى بلاد ما وراء البحار والذي يوظف فيها رساميله هي نفس الاحتكارات . فهي تبحث عن تقصية معدل الربح بالنسبة لمجموع نشاطاتها في المركز والمحيط معا ، الامر الذي يدفعها الى التوظيف في النشاطات التصديرية في المحيط . اما الرساميل المحلية ضعيفة المركزة ، فهي لا تملك القدرة الكافية لمزاحمة الاحتكارات الاجنبية . ولهذا فانها تختار اذا امكن القطاعات التي لا تستحق المزاحمة ، لكن التكميلية ، وخصوصا تجارة الوساطة او الخدمات .

وحين توجد الصناعة المكرسة للسوق المحلية ، فهي تجد نفسها امام سوق مشحوفة بسبب انخفاض مستوى الاجر ، وتضطر الى التكون بما يتفق مع طلب الفئات المحظوظة ، على حساب الطلب الجماهيري . اما الصناعات البديلة عن المستوردات فانها تتجه ، من طرف آخر ، الى التقنيات الحديثة التي تعتمد على **استعمال رأسمال** شديد الكثافة لدرجة يصبح من المستحيل معها امتصاص البطالة التي ينجبها غزو نمط الانتاج الرأسمالي ، وهي تخلق بهذا شروط سوق يدفع فيها فرط اليد العاملة الى استمرار وصيانة المستوى المنخفض للاجور .

ان تعميم نموذج التصنيع كبديل عن المستوردات قد فجر امكانيات جديدة امام الرأسمال الاجنبي دون ان يعدل من جوهر التخارج. فبالابتداء بانتاج مواد الاستهلاك التي كانت تستورد في السابق ، ينصب الاستيراد على المواد الانتاجية والمواد الوسيطة معوضا عن الاستيراد الاول . ان استراتيجية متمحورة على ذاتها يجب ان تستند على خلق صناعات مواد الاستهلاك والمواد التجهيزية في الوقت نفسه. وعندها ستتضمن التجارة مع الخارج ، في التصدير والاستيراد ، تبادل مواد استهلاكية ومواد تجهيزية ، مقيمة بذلك ظروف تبادل متكافىء .

التقسيم الدولي للعمل في حضن الشركة المتعددة القوميات .

تتميز الشركة المختلفة القوميات ، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، بانتشار فعالياتها الانتاجية عبر العالم كله . وهي تتكون من منشآت موزعة على القارات الخمس ، محققة بذلك نموذج اندماج تكاملي عمودي وكامل في اغلب الاحيان. وتوفر هذه المنشآت عناصر تخص حلقة انتاجية كاملة يؤلف الطلب عليها احد خصائص عصر الاستهلاك . والامر يتعلق هنا بمنتجات دائمية (اجهزة منزلية ، كهربائية ، اليكترونيات ، عربات ، الخ) تطبعها ماركتها والتنظيم الضروري لخدمات ما بعد المبيع بطابع الفرادة . أن انتشار أطوار انتاج هذه المواد بين مختلف أطراف العالم يشير الى ولادة عملية انتاج عالمي بالمعنى الكامل للكلمة : فبدل التقسيم الدولي القديم للعمل ، القائم على تبادل المنتجات ، يظهر الان التقسيم الداخلي للشركة .

واختيار المكان الذي تبنى فيه هذه الفروع المتكاملة يقوم على مقارنة الاجور لدى تساوي الانتاجية . ففي آسيا الشرقية يتفاوت الاجر في الساعة ، في صناعة النسيج بين ١٠ الى ٣٠ سنت مقابل ٢ر٤٠ دولار (اي من ثمانية الى اربعة وعشرين ضعفا) في الولايات المتحدة ، مع تعادل الانتاجية ؛ اما في الاليكترونيات فالنسبة من ١ الى ٧ . وحينئذ من صالح الشركات ان تبني حلقات انتاجها التي تتطلب عملا اكثر نسبيا في البلدان التي تتمتع بأيد عاملة رخيصة .

ويقود هذا الانتشار ، من وجهة نظر التقسيم الدولي للعمل ، الى شكل جديد من اللاتكافؤ بين الامم . ففي المركز تتجمع الفعاليات الاستراتيجية ، اي الفعاليات التي يطلق عليها **Soft ware** (الابحاث والاختراعات التكنولوجية والادارة) ، و«المادة السنجابية» بمعنى ما ، ثم انتاج التجهيزات الاساسية الاكثر تعقيدا ، والتي تتطلب يدا عاملة عالية التأهيل . وتذهب الى المحيط الـ **Hard ware** ،الـ«صناعات العتيقة» : انتاج العناصر التي لا تتطلب بعد استيراد التجهيزات الا اليد العاملة المبتذلة . اذ بالرغم من تسميتها تبقى الشركة المختلفة القوميات ، شركة قومية في اساسها وفي ادارتها العليا ؛ وهي غالبا شركة امريكية شمالية ، لكن أحيانا يابانية ، بريطانية او المانية . وهكذا يستبدل التقسيم الدولي القديم للعمل ، حيث كانت البلاد المتخلفة تقدم المواد الاولية والبلاد المتقدمة المنتجات المصنعة ، بتقسيم جديد، تقدم فيه البلاد الاولى المواد الاولية والمواد المصنعة ، اما الثانية فتقدم المعدات والـ **Soft Ware** (العمل الناعم) . ويقوي هذا التقسيم من وظيفة مركزة سلطة اتخاذ القرارات والتجديدات التكنولوجية . وهو يعيد بذلك انتاج شروط استمراره ، شاقا السوق العالمية للعمل الى اسواق قومية منغلقة ومتصفة بعدم تكافؤ شديد في جزاءات العمل . انه يعمق التبادل اللامتكافىء باستدخاله **interiorisation** في الشركة نفسها .

ونتائج هذا اللاتكافؤ الجديد عديدة . ففي الدرجة الاولى يحرم تقسيم العمل الدولي المحيط من كل مبادرة تخص تطوره ، وتلغي بهذا كل حظ له ليس فقط في

«بلوغ» مستوى المركز من الناحية المعيشية ، بل كل امل في الوصول الى استقلال نسبي مهما كان ضئيلا ، حتى الثقافي او السياسي . وثانيا انه يضاعف من انتقال القيم من المحيط الى المركز . والتحويلات المرئية فقط التي تتم في صورة جـزاء العمل ، في الـ Software وفي احتكار الاجهزة تمثل لوحدها مبالـغ هائلة . والـ U.N.C.T.A.D التي تربط هذه التحويلات بالسيطرة التكنولوجية تقـدر بـ ٢٠ بالمئة نسبة ارتفاعها السنوي . ان تقسيم العمل هذا يفكـك الاقتصادات والمجتمعات المحيطية . وتتكاثر الحلقات الناقصة على اثر مركزة الحلقات القيادية في المركز وانتشار الحلقات التابعة في العديد من الاماكن ، بشكل يسمـح باستخدام التنافس بين الـ «أمم الصغيرة» ويخفف من قدرتها على التفاوض . ان الشركـة المتعددة القوميات تزيد من المزاحمة بين البلدان المتخلفة ، وذلك بخلق بنيات متوازية تجعل من المستحيل تطوير القطاعات المكملة لبعضها والمساعدة على اندماج مساحات اقتصادية قوية البناء واوسع ، وهو شرط التطور المستقل . اما على مستوى عدم التكافؤ بين أجزاء البلد في نمو القطاعات وفي سوق العمل ، فان انصباب المركزة على بضع مدن ، حيث تبلغ الاقتصادات الخارجية اقصاها ، يفاقم من الالتواءات ، خاصة بين المدينة والريف . أن هذه الانزراعات التي لا تشغّل الا قلة من اليد العاملة ولا تتيح تقديم الزراعة والقطاعات المتأخرة من الاقتصاد المتخلف ، لا تستطيع ان تعطي اي حل لمشكلة البطالة : لكنها على العكس تفاقم من حدتها فـي تسريعها لتفكك المجتمـع .

ان هذه الاتجاهات الجديدة في التقسيم الاولي للعمل لا تزال بعيدة عن الرؤيا بعد في مجموع العالم الثالث . وليس من الممكن دراسة آثارها حتى الان الا فـي آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ ، وسنغفورة) وفي المكسيك . لقد كانت اقامة Run away industries («الصناعات الهاربة») الامريكيـة ، اليابانية والبريطانية في هذه البلاد منتظمة بما فيه الكفاية حتى تضمن ، في بحر سنوات ٦٠ ، نموا عاليا في الصناعات المعملية بمعدلات استثنائية ـ من ١٦ الـى ٣٥ بالمئة في السنة ـ ونموا اجماليا في الانتاج ، مستندا على هذا النمط مـن التصنيع ، بلغ معدلات تتراوح بين ٧ و١٠ بالمئة سنويا . وتقدم هذه البلـدان الخمسة لوحدها حوالي ثلاثة أرباع كل صادرات العالم الثالث من المواد المصنعة ، والتي تبلغ قيمتها ٤ر٤ مليار دولار . وتصدر صناعات هذه البلدان الـى البلدان المتقدمة ، خاصة الى السوق الامريكية ؛ وهي اساسيا صناعات خفيفة (نسيج ، البسة وجلود : ٦ر١ مليار ، صناعات غذائية ومشروبات : ٨ر. ، خشب وموبيليا: ٤ر. ، الخ) . لكن مركزتها في بعض البلدان المتخلفة تمنع من التفكير بأن من الممكن تطويرها لتعم مجموع بلدان العالم الثالث .

والبلدان الخمسة المذكورة تعرض ، في الواقع ، من قبل الغرب كنموذج للعالم الثالث ، في وجه الشيوعية الصينية والقومية اللاتينية الامريكية . لكن هذه الآمال نفسها قد أحبطت . فرغم الارتفاع القوي في نمو المصدرات ، ظل ميزان المدفوعات

في هذه البلدان شديد الهشاشة . اولا لان الانفاق الحصري للتوظيفات على هذا الطراز من الصناعة قد تم على حساب الزراعة والصناعات المكرسة للسوق الداخلية، الامر الذي أدى الى نمو سريع للمستوردات في هذه القطاعات . وثانيا لان المستوردات من المعدات والمنتجات شبه النهائية قد تطورت بنفس سرعة التصنيع . وأخيرا وخصوصا ، لان انتقال الارباح ، المرئي والمخفي ، يمتص براحة منافع التصدير . ان الميزان الخارجي يتدهور حالما يتباطأ قدوم الرساميل الوافدة الجديدة ، لينجب النموذج المبتذل لانسداد فرص النمو التبعي . ورغم حصولها على معدلات نمو عالية، فان احدا من هذه البلدان لم يقترب من مرحلة النمو المستقل والذاتي ـ الصيانة ، الغالي على قلب نظرية «الانطلاق» ؛ انها على العكس اكثر تبعية اليوم مما كانت عليه منذ عشرين سنة .

ومن الجهة الثانية ، ينجب هذا الطراز من التصنيع طبقة عمالية «شبه ـ أرستقراطية» ، ضعيفة عدديا ، قليلة الاجرة بالمقارنة مع زميلتها الغربية ، مع تكافؤ مستوى الانتاجية ، لكنها الطبقة المحظوظة ، مع ذلك ، لتمتعها بضمان الاستخدام بالمقارنة مع الجماهير المكدحة المدانة بالبطالة وبالاعمال العرضية . وتؤمن هذه الامتيازات طاعة البروليتاريا وانقيادها ، الذي هو شرط اعادة انتاج النظام . ويحرم نموذج هذه الصناعات ، بالاضافة الى ذلك ، الصعود التقني والتقدم ، اذ يحتفظ المركز لنفسه بحلقات الانتاج التي تتطلب يدا عاملة مؤهلة . وأخيرا تمنع السيطرة المشددة للرأسمال المركزي كل امكانية لتشكيل برجوازية متعهدين وطنيين . بالمقابل تنجب هذه الصناعات طبقة وسطى من المحترفين المأجورين ـ اطارات ، مهندسين، ومستخدمين ـ تتبنى طراز الاستهلاك وايديولوجية النظام العالمي الذي تنتسب اليه عضويا . اما الايديولوجية «النخبوية» التي تتفرع عن هذا النموذج من التبعية، وكذلك انحطاط الثقافة الوطنية فانها تدفع الى القبول بالحد من مجال التقرير القومي .

ورغم ان هذه الاتجاهات موجودة ايضا في الغرب ، الا انها لا تتمتع هنا بنفس المدى الحاسم الذي تتمتع به في العالم الثالث ، لانها تتغذى من خلاصة تاريخية مختلفة . وهرب الصناعات الامريكية (وايضا البريطانية) نحو اوروبا القارة ، وخصوصا ايطاليا ، لا يعدل البنيات الاجتماعية الاساسية القائمة ؛ وغالبا ما يعمل بالمشاركة مع البرجوازية المحلية على اية حال . وعلى كل اخذ هذا الهرب يؤثر سلبيا على خطو النمو ، ان كان في الولايات المتحدة ام في بريطانيا ، ويخلق مناطق انحطاط وبطالة . ولهذا السبب وحده ، يحمل هذا الهرب حدوده الخاصة . لقد أمن للولايات المتحدة السيطرة على اوروبا خلال وقت معين ، لكنه خلق ، في الوقت نفسه ، شروط زواله . والنمو السريع الاوروبي والياباني خلال السنوات الاخيرة يرجع ، في الحقيقة ، جزئيا الى اعادة توزيع الصناعة هذه . ولان الشروط التاريخية لم تكن هنا شبيهة بظروف العالم الثالث ، اثار هذا الاستيقاظ موجة من التقدم والتجديد التكنولوجي ، بشكل خاص في اليابان وفي المانيا ، اللتين وضعتا نهائيا حدا للسيطرة

الامريكية . وليس من الممكن ان نماثل بين المسارات المتعاكسة للسيطرة التبعية التي تميز العلاقات بين المركز والمحيط ، وبين مسارات التطور اللامتكافىء الداخلية بالنسبة للمركز .

٢ ــ اللاتكافؤ القطاعي في الانتاجية ، وانتقال بنية الاسعار المركزية الى المحيط .

اذا ما وزعنا الانتاج في طرف (القيمة المضافة) ، واليد العاملة المشتغلة في طرف آخر على القطاعات ، وقارنا بعد ذلك نصيب الفرد الوسطي من الانتاج القطاعي في البلدان المتقدمة وفي البلدان المتخلفة ، فسيدهشنا كيف ان نصيب الفرد من المنتجات المختلفة يقترب من وسطيها القومي في بلدان المركز بينما نلاحظ تفاوتها الشديد في بلدان المحيط ، كما يبين الجدول التالي ، الذي وضعه أ. بانتو :

نصيب الفرد العامل من الانتاج الخام (١٩٦٠)

	امريكا اللاتينية				الولايات المتحدة	بريطانيا
	القطاع الحديث	القطاع الوسيطي	القطاع البدائي	المجموع		
الصناعة الاستخراجية	١٠٦٠	٩٩	١٦	٥٢١	١٣٣	٩٠
الزراعة	٢٦٠	٦٠	١٨	٧٧	٤٧	٩٣
الصناعة المعملية	٤٨٠	١٧٢	١٦	٢٧١	١٢٥	٩٧
العمار	٢٠٨	٦٨	٢٢	٦٧	١٢٠	٩٩
خدمات اساسية	٣٥٢	١٤٠	٣٠	١٦٥	١٤٧	١٢٨
خدمات أخرى	٤٢٨	٨٠	٣١	٩٦	٩٠	٩٨
المجموع	٣٨٨	٩٨	١٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ان حدود تفاوت الانتاجية القصوى ، حسب هذا الجدول تبلغ في امريكا اللاتينية ، في الزراعة من ١ الى ١١ بين الزراعة والصناعة الاستخراجية ، مقابل ١ الى ٤ر١ في بريطانيا و١ الى ٣ في الولايات المتحدة .

وتنجم هذه الظاهرة عما سميناه بالـ «لاتكافؤ القطاعي في الانتاجية» . بالتأكيد لا يمكن ان نقوم بمقارنة صحيحة للانتاجية الا بين مشروعين يقومان بالانتاج نفسه : ونقول عندئذ ان انتاجية الاول اعظم من انتاجية الآخر اذا كانت الكمية الاجمالية من

العمل (المباشر وغير المباشر) الضرورية لتأمين انتاج وحدة مادية من الانتاج نفسه أقل في هذا المشروع . ولا نستطيع ان نتحدث ، فيما يتعلق بفروع الانتاج ، الا عن مردودية مختلفة ، كما سماها ايمانويل . ومع هذا ، اذا عملت الظروف ، في اطار بنية اسعار معطاة ، على ان تنقص معدلات جزاءات العمل ، او الراسمال ، او الاثنين من فرع الى آخر فنقول ان الانتاجية هنا أقل . ففي نمط الانتاج الراسمالي الذي يتميز بشدة تنقل العوامل ، اي بوجود سوق للراسمال وسوق للعمل ، يكون الاتجاه الفعلي هو ان يتلقى الراسمال والعمل معدلات جزاء واحدة في كل الفروع . لكن اذا نقلت بنية الاسعار هذه ، التي تتطابق في المركز مع اعطاء جزاءات متماثلة للعمل وللراسمال ، الى المحيط ، فسينتج عن ذلك ان العوامل لا يمكن ان تتلقى الجزاء نفسه في مختلف الفروع اذا كانت الظروف التقنية (اذن ، الانتاجية) تتوزع فيها بصورة مخالفة لما هو عليه الامر في المركز . والمقارنة المباشرة بين الانتاجيات ممكنة أحيانا ، اذا كان المنتوج ، ليس بالضبط متماثلا ، ولكن على الاقل يمكن مقارنته من خلال قيمته الاستعمالية ومن خلال التقنيات المستعملة في انتاجه . فاذا كان انتاج الكنتال من القمح يتطلب في المركز كمية معينة اجمالية من العمل (المباشر واللامباشر) واذا كان كنتال الذرة البيضاء ــ وهو المنتوج المقابل في المحيط ان كان من حيث قيمته الاستعمالية (حبوب تحتوي على نفس الامكانات الغذائية) او من حيث التقنيات الممكنة لانتاجه ــ يتطلب اكثر من ذلك ، فهذا يرجع الى تأخر التقنيات في المحيط . وهنا يمكن الحديث عن اختلاف في الانتاجية . لكن الانتاجية ستكون ، بالعكس ، واحدة في المركز والمحيط في الصناعات النسيجية المتشابهة في تقنياتها . اما فيما يتعلق بالمنتجات الاخرى فان المقارنة المباشرة مستحيلة : مثلا فيما يخص القهوة التي لا تنتج الا في المحيط والتي لا يمكن مقارنتها مع اي نتاج مركزي مشابه .

والحال ان بنية اسعار المركز قد انتقلت فعليا الى المحيط . اذ هناك سوق عالمية تنتقل عبرها ، بالضرورة ، البنى الاساسية للاسعار النسبية من المركز الى المحيط .

ليس هناك ، مبدئيا ، اي قاعدة تفرض ان يكون نصيب الفرد من الانتاج متساويا في مختلف فروع الاقتصاد الراسمالي المركزي . اذ ان هذا الانتاج مكون من عنصرين: جزاء العمل وجزاء الراسمال ؛ وكي يصبح نصيب الفرد من الانتاج واحدا ، يجب تحقق خمسة شروط : ١ ــ ان تتساوى كمية العمل التي يقدمها كل شخص عامل (بالسنة مثلا) ، ٢ ــ ان يكون التركيب العضوي للعمل (حسب تعبير ايمانويل) ، اي حصة العمل الاختصاصي والمؤهل الى بقية الاعمال ، واحدا ، ٣ ــ ان تكون معدلات جزاء العمل (في اطار تأهيل مماثل) ، و٤ ــ كمية الراسمال الموظف محسوبة على عدد العمال (التركيب العضوي للراسمال) واحدة ايضا ، و٥ ــ ان يكون معدل إجزاء الراسمال متماثلا .

ان وجهة نمط الانتاج الراسمالي هي ، على كل حال ، تحقيق هذه الشروط . فالراسمالية تنحى في الواقع الى تحقيق تماثل وقت العمل ، ورده الى صنفه الابسط ، وإجزائه حسب معدلات متماثلة Uniforme ، كما تنحى الى التسوية

بين معدلات الربح . وأكثر من هذا ، هناك اتجاه نحو الاستعمال المكثف للرأسمال في كل فروع الاقتصاد ، وهو ما يشكل نمط تقدم الانتاجية . بالتأكيد ، يختلف التركيب العضوي للرأسمال من فرع الى آخر ؛ وكلما ارتفعت دقة التحليل ازداد انفتاح المروحة ، اذ ان الصناعات الجديدة المحركة تتمتع بالتركيب العضوي الذي يرتفع بصورة أسرع من البقية . ان التفاوت في التركيب العضوي هو الذي يفسر استمرار التوزيع اللامتكافىء للانتاجية القطاعية في المركز . لكن هذا التفاوت أشد بروزا في المحيط . ففي مستوى تحلل الاقتصاد الوطني الى عشرة من الفروع ، يراوح التركيب العضوي في المركز بين ١ و٤ ، ولهذا فان الانتاجية تراوح ، في ظروف وجود معدل ربح وسطي بين ١٥ الى ٢٠ بالمئة ، بين ١ و٢ ، بينما نجد ان التفاوت في التركيب العضوي في المحيط ، في هذا المستوى نفسه من التحلل ، يتراوح بين ١ الى ٣٥ اما تفاوت الانتاجية فيبلغ من ١ الى ١٠ . ان تفاوتا بهذه الاهمية للتركيب العضوي للرأسمال في المحيط ، لا يمكن ان يقوم الا اذا لم يستول نمط الانتاج الرأسمالي على كل فروع الانتاج ، كما فعل في المركز . وهذا العنصر هو الذي يساعد على فهم الفروق القطاعية في الجزاءات ، كما يكوّن الوجه الرئيسي لمشكلة اللاتكافؤ في توزيع الدخل في العالم الثالث .

وتنضاف الى هذا السبب الاساسي لوجود اللاتكافؤ في التوزيع اسباب اخرى هامة ايضا ، ناجمة عن نقص تطور الرأسمالية : ضعف المماثلة في وقت العمل (خصوصا بين الزراعة التي لا تملك أشكال التنظيم الرأسمالية ، والقطاع المديني) ، اختلاف معدل الربح بين الرأسمال الاحتكاري الاجنبي والرأسمال الوطني التابع ، الخ. وهناك بالاضافة الى ذلك اسباب ثانوية اخرى مثل : ١ ــ مستويات الاستخدام في المناطق الريفية والمناطق المدينية ، التي تنعكس بشكل حاسم على تقسيم الدخل بين الاجور وبين مداخيل المشروع والملكية ؛ ٢ ــ بنيات توزع ملكية الرأسمال والمشروع ، التي تحدد اساسيا ، توزيع مداخيل المشروع في المناطق المدينية ؛ ٣ ــ بنيات توزع الملكية العقارية والاستثمار ، التي تحدد أساسيا توزيع المداخيل غير الاجرية في المناطق الريفية ؛ ٤ ــ توزع عرض العمل حسب مستويات التأهيل والتنظيم النقابي والسياسي لمختلف المجموعات ، التوزيع الذي يحدد ، لحد كبير بنية توزيع الاجور.

ان الفروق الهامة التي تظهر احيانا في البلدان المتخلفة بين الاجر الوسطي والدخل الوسطي للفئات الاكثر انسحاقا ، خصوصا الفلاحين ، هي فداء تعايش نظامين اقتصاديين ينتسبان الى أعمار مختلفة ، وتتفاوت مستويات انتاجيتهما . ولا يجب ان نصل الى الاستنتاج المتسرع وهو ان احد اهداف السياسة الاقتصادية لا بد ان يكون تخفيض مستوى الاجور . اذ لا يتيح المستوى المرتفع من الانتاجية اجرا أفضل ، لكنه يتطلبه ايضا الى حد كبير . ويبرز المفهوم الماركسي لقيمة قوة العمل هذه العلاقة . ومن اجل هذا كانت مقارنات مستويات الحياة ، حين تكون المداخيل شديدة الاختلاف ، خاطئة ومضللة ــ وذلك دون التعرض ايضا الى مستويات القناعة ، والهناء او السعادة ، التي غالبا ما تقود الاقتصاديين الى الخروج من

الميدان العلمي . ان هذه المقارنات تتجاهل مستويات الاسعار التي تختلف كليا بين المناطق الريفية والمناطق المدينية في البلدان المتخلفة . فالمواد المعيشية التي تنجم عن اقتصاد الالتقاط السهل في بعض حالات افريقيا الاستوائية ، تباع غاليا جدا في المدن ، ثم هناك السكن الغالي في المراكز العمرانية ، حتى في «مـــدن التنك» ، والمنتجات إللقيطة او الصيدية ، التي لا تدخل في الحسابات الوطنية ، ونمط الحياة الذي ينطوي في المدينة على متطلبات جديدة : مواصلات ، تسليات مدفوعة . ونحن ننسى غالبا ان دخل الفلاح التقليدي يطابق مئة يوم عمل في السنة ، بينما يقابل دخل الاجير المديني ثلاث مئة . وان اخذ جميع هذه العناصر بالاعتبار يبعد غالبا عن مقارنة المداخيل المحسوبة ، والتي يمكن ان تتفاوت من ١ الى ١٠ ، صفتها المضللة . ليس مكان مشكلة «العمال المحظوظين» هنا . ان تدرج الاجور وتفاوتها اكثر بروزا في البلدان المتخلفة ، بشكل عام ، مما هو عليه في الاقتصادات المركزية . ففـــي الاقتصاد المحدّث ، المزارعي او المديني ، تشكل جماهير الاجراء الغير مؤهلين ، الاكثر عددا ايضا عادة ، الفريق الاجتماعي الاكثر حرمانا في صفوف الامة . وليس الا بالمقارنة مع هذه الجماهير ، ثم اكثر من ذلك بالنظر حيث تبلغ البطالة المدينيـــــة ونقص الاستخدام لدى الفلاحين المحرومين من الارض أبعادا عظيمة بالمقارنة مع كتلة أشباه المستخدمين ، الذين هم غالبا غير مؤهلين ايضا ، تعطي أجور الشغيلـــــة المؤهلين ـعمال ومستخدمين ـ الانطباع بأن هناك امتيازات. والامر هو كذلك ايضا فيما يخص مراتب الوظيفة الحكومية ، وبصورة مخصوصة عندما يكون هناك اتفاق على ان العدد المستخدم كبير اكثر من اللازم، وان متطلبات الضغط الاجتماعي السياسي «للعالم المديني الفقير» الباحث عن وظيفة هي التي تحكم هذا التوسع . واذا انعدمت مداخيل المشروع الرأسمالي الوطني ، فان هذه الامتيازات تأخذ ، بالاضافة الى ذلك ، معنى سياسيا .

هناك تفكير سائد بأن الفارق لا بد ان يكون كبيرا في البلدان المتخلفة ، بين الدخل الوسطي لجماهير الشغيلة ، الذي لا يستطيع الا ان يتبع في زيادته ارتفاع الانتاج الوطني الشديد البطء ، وبين دخل المراتب الاكثر تأهيلا ، المدعو الى اللحاق بدخل زملائهم في البلدان المتقدمة . في الواقع ، تظل مفاعيل التقليد هذه محدودة على المراتب الاكثر تأهيلا ، والقادرة على الارتحال : هذا هو حال او «هجرة الادمغة» . ان المعلومات القليلة التي نستطيع استخدامها في الحكم على حركات لمدى طويـــل تجعلنا نعتقد ان الفارق كان منذ البداية شديدا ، وربما بقدر ما هو عليه الان ، وبشكل مخصوص ، حيث كان التنافر بين عالمين ، تقليدي وحديث ، اثر الاستعمار، يخلق عجزا في عرض العمل لدى القطاع الحديث . وقد بدا الفارق يزول شيئـــا فشيئا بالنسبة للجماهير الواسعة الغير مؤهلة في القطاع الحديث ، وذلك بقدر ما كانت الهجرة الريفية الى المدن تشتد ويتعاظم الفارق بالنسبة للمراتب الاكثر تأهيلا.

يشكل الأجراء ، في البلدان المتقدمة ، القسم الاعظم من جماهير الشغيلة ، من ٦٠ الى ٩٠ بالمئة من السكان العاملين . وينجم عن هذا ان الاجر الوسطي لا يمكن ان

يتطور على الاجل الطويل ، بصورة تخالف تطور الانتاج الوطني حسب الفرد . والطبقة العاملة ، بالاضافة الى ذلك ، تتمتع في البلدان الصناعية ، لوجود النقابات، بحس تضامني — الا عندما يضعف او يزول هذا التضامن بسبب خلافات أقوامية (السود والبيض في الولايات المتحدة مثلا) او قومية (المحليون والاجانب مثلا في اوروبا) . ومعدل زيادة الاجر ينحى هنا الى ان يتحدد بشكل مساو بالنسبة لشغيلة فروع الاقتصاد بأجمعه ، وبالعلاقة مع معدل الزيادة ألوسطية للانتاجية ، وليس بالعلاقة مع معدلات نمو وسطي شديدة الاختلاف لانتاجية هذا الفرع او ذاك . وتكوّن السياسة الاجرية ، في هذه الحال ، عنصرا جوهريا في سياسة توزيع الدخل الوطنية .

والوضع ليس كذلك في البلدان المتخلفة حيث لا يكوّن الاجراء الا قسما ضعيفا من السكان العاملين — من ١ بالمئة الى ٣٠ بالمئة على الاكثر — وحيث تضعف درجة التضامن بسبب تخلف النقابية والهوة التي تفصل العالم الريفي عن العالم المديني . ليس هناك علاقة بديهية اذن ، هنا ، بين تطور الاجور على المدى الطويل ، وتطور الانتاج الوطني . وهكذا نكتشف ان نموا اقتصاديا شديد الضعف في بعض البلدان، وفي بعض الفترات الحديثة ، لا يتجاوز في وسطيه من (٢ر٠ الى ٣ر٠) يترافق بارتفاع كبير في ألاجور الفعلية (اكثر من ٦ بالمئة في السنة في جامايكا ، في كولومبيا ؛ ٥ر٤ بالمئة في سيلان ، وأكثر من ٨ بالمئة في زامبيا ؛ روديسيا ، نيجيريا وتنزانيا) ، أو بالعكس ، بزيادة ضئيلة في الاجور الفعلية ، أو احيانا بتدهور في الاجور رغم ان نصيب الفرد من الانتاج يزداد بشكل افضل (حالة تايوان ، وبيرماني، كوريا الجنوبية ، الهند وألفيليبين ، الخ) . ان ظواهر من هذا الطراز مستحيلة الفهم بالنسبة للتفسيرات المبسطة . اذ ليس هنا اي علاقة بين حركة الاجور ووتائر التصنيع ، او حتى مع حركة الارباح . ونحن نعرف حالات (الكونغو البلجيكي وبورتوريكو) أدى فيها أرتفاع الاجور المتواصل الى بحث المشاريع عن اختيارات اكثر فعالية . ففي الرد على التضخم المزمن يتم الكشف عن كل «الحلول» المكنة : تعديل الاجور مع تأخيرها ، زيادة متواصلة في الاجور الفعلية ، او بالعكس تخفيض تدريجي لها . ان هذه الاتجاهات المطاطية ، في الارتفاع والهبوط الفعلي ، لا توجد الا لان مشكلة الاجر لا تكوّن المحور الاساسي لتوزيع الدخل .

ان الفوارق الهامة ، المطلقة والنسبية ، القائمة بين مستويات مجازاة مختلف مراتب الشغيلة في البلدان المتخلفة ، وخصوصا بين شغيلة الريف وشغيلة المدينة ، بين الشغيلة المؤهلة والاخرى عديمة التأهيل ، بين العمال المستخدمين من قبل بضعة مشاريع كبرى والآخرين ، ان هذه الفوارق ، حتى لو أمكن تفسيرها بأسباب محض اقتصادية ، تشكل عقبة امام بناء الامة المتسقة . ونحن نعتقد ان السياسة الاقتصادية للتطور لا بد من ان تأخذ على عاتقها مقاومة «قوانين الاقتصاد الطبيعية» هذه بصورة منتظمة ، وأن تحاول ازالة هذه الفوارق بقصد تأمين الانسجام القومي. لكن هذه السياسة لا يمكن ان تبرر الا اذا تم التخفيض في مكافآت الفئات المحظوظة

لصالح الجماعة، وليس لصالح فئات دخل اخرى، خصوصا دخل المشاريع الخاصة، الوطنية او الاجنبية ، وإلا اذا أدركت الفئات التي تمسها هذه السياسة لضرورة هذا العمل .

ان سياسة تساو من هذا النوع هي سياسة عقلانية من الناحية السياسية ، اذ ان الانسجام القومي ، كهدف ، ضروري للتنمية . لكنها تتطلب تبني نظام أسعار مغاير لنظام اسعار السوق . ان نظام الاسعار الفعلية في البلدان المتخلفة ، والذي يتحدد الى حد كبير بنظام البلدان المتقدمة ، يتفق ، لوجود المزاحمة الدولية واستبدال المنتجات ، مع توزع متماثل نسبيا للانتاجيات . واذا اخذنا بالاعتبار تفاوت مستويات الانتاجية الشديد في البلدان المتخلفة ، فان ايجاد جزاء مماثل للعمل وللرأسمال سيخلق نظام أسعار لا يعتبر عقلانيا من وجهة نظر الحساب الاقتصادي عندما يتعلق الامر باختيار القطاعات الاقتصادية التي يجب تطويرها . ولا بد عندئذ من تبني نظامي أسعار ، لكل منهما عقلانيته الخاصة : الاول يقوم في مستوى الاسعار الفعلية وهو المكرس لـ «نجر» عدم التكافؤ في الجواء وتأمين الانسجام القومي ؛ والثاني في مستوى اسعار المرجع وهو المكرس للقيام بالحساب الاقتصادي. وبقدر ما يتم التطور ويزول اللاتكافؤ في الانتاجية تدريجيا يقترب النظامان احدهما من الآخر .

ان طبيعة العلاقات السياسية التي تقوم بين الرأسمال الاجنبي وبرجوازية الاعمال المحلية ، والفئات المحظوظة من الاجراء والبيرقراطية الادارية هي التي تحدد في النهاية المعالم الاساسية في تطور التوزيع الاجتماعي هذا للدخل . وعندما تغيب برجوازية الاعمال عن الساحة ، كما هي الحال غالبا في افريقيا السوداء ، يمكن لفئات من الاجراء المحظوظين ان تصبح ، بالاشتراك مع البيرقراطية الادارية ، القناة الرئيسية للسيطرة الخارجية . لكن هذه ليست الحالة باستمرار . فالبيرقراطية هي التي استولت على حصة الاسد ، في زائير ، بين ١٩٦٠ و١٩٦٨ ، في حين ان ظروف الطبقة العاملة ، وكذلك الفلاحين ، قد تدهورت .

ان الاسعار التوازنية التي تضمن ، في نمط الانتاج الراسمالي ، تكييف العرض مع الطلب هي اسعار الانتاج بالمعنى الماركسي . وتفترض هذه الاسعار وجود جزاء متساو للعمل من فرع الى آخر (سوق وحيدة لليد العاملة) ومعدل ربح مساو للرأسمال (تسوية معدل الربح) . وينجم عن ذلك ، ان بنية النمو ـ توزيع التوظيفات على الفروع المختلفة ـ مشروطة ومحددة ، اذا كان من الضروري ادخار نفس القسم من الربح بهدف اعادة الانتاج الموسع في كل الفروع (النقل للتبسيط ، اذا وظف جميع الربح ، مع تجاهل استهلاك الرأسماليين) ببنية الاسعار . فعند غياب سوق رساميل تضمن جريان الرساميل من فرع الى آخر ، لن يكون هناك ما يضمن الانسجام بين بنية النمو وبنية الطلب ، المعدلة هي نفسها بتأثير هذا النمو . ان جريان الرأسمال هو قانون ضروري لعمل نمط الانتاج الرأسمالي . لكن هذا القانون يصطدم بعقبة دائمة : ملكية الرأسمال . فالمشاريع والفروع التي تجد نفسها مدعوة للنمو الشديد،

على اثر تطور الطلب ، تخاف ، اذا اضطرت الى استدعاء رساميل خارجية بكمية كبيرة لتمويل توظيفاتها ، من فقدان سيطرتها على الاعمال . ولهذا فهي تسعى لتضمين اسعارها هامشا اضافيا يسمح بتأمين التمويل الذاتي الملائم . وشروط المزاحمة تبيح قليلا او كثيرا هذه العملية . ان نظام اسعار عقلاني من وجهة نظر النمو لا بد ان ينطوي (بحذف استهلاك الرأسماليين) على بنية أسعار تسمح لكل فرع بتمويل نموه الخاص بشكل يطابق حجم الطلب، دون الاستعانة بالرساميل الخارجية، اي اذن معدلات ربح مختلفة ، او بالعكس ، معدل ربح متساو وجريان كامل للرساميل . اما نظام الاسعار الفعلية فليس هو في البلدان الرأسمالية لا هذا ولا ذاك ، لكن بين الاثنين ؛ وهوامش التمويل الذاتي فيه متباينة ، وتتوقف على عناصر متعددة ـ بما فيها ، مثلا ، درجة التحكير في كل فرع . ثم لنضف الى ذلك التشويهات التي يثيرها فرض الرسوم غير المباشرة اللامتكافئة في نظام الاسعار .

يقال ان مشروعا او فرعا اعلى انتاجية من آخر اذا كان يحقق ، مع وجود تساو في جزاءات العمل ، معدل ربح اعلى ، وهذا هو الاتجاه الفعلي عندما يضطر الفرع الى زيادة نموه للرد على تعديل طرأ على حجم الطلب .

والحال أن بنية أسعار المركز تنتقل ، الى حد كبير ، الى المحيط لاسباب تساعد على فهم آليات انتقال قيمة النقد المسيطر: آليات نفسانية مرتبطة بنماذج الاستهلاك، ومنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية القابلة ، قليلا او كثيرا ، للاستبدال ، ألخ .

وانتقال بنية اسعار المركز هذا يحدد ، في المحيط ، تباينات في الانتاجية من فرع لآخر ، تعكس درجة التحديث اللامتكافىء ـ تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي. وتنعكس تباينات الانتاجية غالبا في ظهور معدلات ربح لامتكافئة ، وأيضا في الجزاءات اللامتكافئة للعمل ، خصوصا عندما يتعلق الامر بقطاعات لا تعتمد على نمط الانتاج الرأسمالي (كما هو الحال عادة بالنسبة للانتاج الريفي) . ان بنية الاسعار هذه لا تتمتع اذن بشيء عقلاني من وجهة نظر متطلبات النمو المنظم في سبيل تصفية التأخر التاريخي ـ اللامتكافىء بين قطاع وآخر ـ الذي يتميز به المحيط .

ان نظام الاسعار المنقول يصبح ايضا اكثر لاعقلانية اذا عرفنا ان الاتجاه الى تسوية معدل الربح ، بعد تعميم الاحتكارات في الاقتصادات الرأسمالية المركزية ، كثير التقلب ولا استقرار له . والحال ان النظرية الهامشية في التوازن العام تقوم على فرضية المزاحمة الكاملة . وقد استنتجت جوان ربنسون ، ببنائها لفرضيةكرتلة Cartellisation اقتصاد في حالة توازن تزاحمي ، ان هذا يؤدي الى اعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تخدم المتعهدين ، والى تعديل وجهة الانتاج . واذا افترضنا في الواقع ان تقلب الطلب الاجمالي على المنتجات يتباين من ميدان انتاجي الى آخر، بما يتباين تقلب عرض العوامل من قطاع الى آخر ، فمن الممكن الاكثار من صناعة المنتجات التي يتميز الطلب عليها بتقلب أقل ، والاقلال من المنتجات التي يكون الطلب عليها اكثر تقلبا . وكذلك ستتطور القطاعات التي يتميز عرض العمل فيها بمرونة

شديدة ، بينما ستتراجع القطاعات التي تكون مرونة عرض العمل فيها قليلة .

ولنضف الى ذلك ان رفع درجة الاحتكار في الاقتصاد لا يزيد من حجم الادخار بالنسب الظاهرة التي تنتج عن تحليل جوان روبنسون ، والتي تقول ان ما تفقده عوامل الانتاج يربحه المتعهدون . في الحقيقة ، عندما يتعدل التوزيع لصالح الربح، تنحى التقنية المستعملة الى ان تصبح اكثر بدائية ، كما بيَّن ذلك ستراقا . وعندئذ يهبط مستوى الانتاج الوطني ، ولا يسترجع المتعهدون كل ما اضاعته العوامل . وهكذا يكبح تطور القوى المنتجة . وبالاضافة الى ذلك ، يفاقم هذا التوزيع الاكثر تفاوتا للدخل التناقض بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك ، ذلك التناقض الذي يتحول الى سبب اضافي لتوازن قائم على الاستخدام الناقص . ويبين **باران وسويزي** أن الفائض الفعلي يقل ، في رأسمالية الاحتكارات ، عن الفائض الكامن .

بالتأكيد لا يمكن لتحليل ظاهرة التحكير ، عن طريق فكرة مرونة الطلب على المنتجات ، ان تكون مرضية . ان التصور الاجمالي لدرجة احتكار الاقتصاد يعتبر ان كل نظام ينطوي بصورة كامنة على درجة معينة من الاحتكار . في الواقع ، كل سلعة تتمتع بمنحنى يبين الطلب الاجمالي ، أن كان هذا الطلب منتجا في مشروع واحد ام في مشاريع لامتناهية . واطروحة الكرتلة الكلية لا تقوم الا بالكشف عن درجة الاحتكار لدى اقتصاد معين ، حيث تكون الاحتكارات قد استولت على كامل الانتاج. لكنها لا تساعد على متابعة التطور الحقيقي للتركز . والحال ان تحليل هذا التركز واقتسام ربح الاحتكار الزائد ـ المختلف من فرع الى آخر ـ أمر حاسم بالنسبة لنظرية الاسعار . واذا كان تحليل مرونة الطلب يساعد على فهم الى اي نقطة يمكن ان يحدث انتقال الارباح من فرع الى آخر ، فان تحليل الصراع ـ بواسطة الاسعار ووسائل أخرى (توظيفات ، مشاركات ، اصالة ماركة الصنع ، الخ) بين الاحتكارات في الفرع الواحد يجب ان يتم على اساس فكرة الاستراتيجيات العامة للشركات الكبرى .

وان نظام الاسعار النسبية العالمي ، من جهة اخرى ، ما هو في جزء منه الا حصيلة التبادل اللامتكافىء . ويقوم هذا التبادل ـ والتخصص اللامتكافىء الذي يشكل اساسه ـ بوظيفة معينة : رفع معدل الربح على مستوى النظام بأكمله . ويجب ان نفهم من هذا المنظور نتائج تحليل آثار الاحتكار في اعمال كاليكي . يعتقد كاليكي انه يستطيع تبيان الاسباب التي دفعت الى بقاء نصيب العمل في الدخل الوطني ثابتا في البلدان المتقدمة خلال التاريخ : فالارتفاع التدريجي في درجة الاحتكار كان يتعوض ، حسب كاليكي ، عن طريق تطور حدود التبادل ، في عكس مصلحة المواد الاولية .

وزيادة على ذلك ، يصبح سعر المادة الاولية محض اتفاقي اذا كان التحويل قد مس شركات مندمجة مع الشركات التي تقوم بتزويد المواد الاولية . وهذا ما حدث مثلا مع البوكسيت المنتج في جامايكا وفي غينيا وفي اماكن اخرى ايضا من قبل نفس المجموعات التي تشرف وتتحكم بتحويله الى آلومين في الكمرون والى المنيوم

في كندا او في غانا . وحسب ما تتجه مصالح المجموعة الى تثمير أرباحها ، في المحيط او في المركز ، تفرض على البوكسيت أو على الآلومين أسعارا عالية او منخفضة .

ان اعتبار نظام الاسعار وكأنه يكوّن معيارا موضوعيا قادرا على ايجاد اساس عقلاني للاختيارات الاقتصادية لا يتمتع بأية قيمة علمية . وان التقنيات الخاصة بتقدير قيمة المشروعات ، والقائمة على اساس حساب للريعية يستند الى نظام الاسعار هذا ، الذي يدعو له البنك الدولي ، هي تقنيات مستمدة من الايديولوجية الخالصة .

٣ ـ اختيار تقنيات الانتاج في المحيط : اللاعقلانية في النظام .

تدعي النظرية الهامشية ان اختيار التقنيات محكوم بطبيعة العوامل التي تمهر بلدا معينا وان النظام الاقتصادي نظام عقلاني ، اي لا بد ان يقود الى اختيار التقنيات الخفيفة في البلدان المتخلفة . والحال اننا نعاين ان الامور لا تسير كذلك ، لماذا ؟

هل يسير التوظيف ، في الظروف الخاصة للاندماج الدولي للاقتصادات المتخلفة، في الوجهة الاكثر ملاءمة لرفع وتيرة التراكم ؟ تنطوي المشكلة على ثلاثة أوجه :
١ ـ مسألة المعدل الاجمالي للتوظيف : فما هي الآلية التي تحدد اقتسام الدخل الوطني بين الاستهلاك والتوظيف ؟ هل تحدد هذه الآلية ، في ظروف التخلف ، اقتساما ملائما ، بصورة مخصوصة للتوظيف ؟ وهل من الممكن ان نحدد ، **مسبقا** ، الجزء من الدخل الوطني الذي يُعتبر تكريسه للتوظيف عقلانيا ؟ وبعبارة اخرى ، الى اي حد يفيد تخفيف الاستهلاك المجتمع الذي يريد ان يسرّع خطى تشكيل الرأسمال؟
٢ ـ مسألة اختيار التوظيفات : ما هي الآليات التي توجه التوظيفات الى هذه الصناعة وليس الى الاخرى من وجهة نظر كثافة الرأسمال ، والى استعمال تقنيات معينة وليس تقنيات اخرى ؟ وما هي نتائج هذه الآليات العاملة في اطار الاقتصادات المتخلفة ، على وتائر التطور ؟ ثم هل من الممكن اقامة جدول بالاولويات بين التوظيفات النافعة ، بشكل مسبق ؟ ٣ ـ مسألة التخصص الدولي من وجهة نظر كثافة الرأسمال في الصناعة : ما هي الآليات التي توجه انتاج بلد مندمج في السوق العالمية الى تفضيل الصناعات الخفيفة ، او بالعكس الصناعات الثقيلة ؟ وهل تعتبر حصيلة هذه الآليات في التخصص الدولي ملائمة لتطور اسرع في البلدان المتخلفة ؟ والى اي حد يجب على جهود التوظيف المنظم ان تعتمد على الاقتصاد الداخلي ، والى اي حد يجب ان تستدعي التبادل الدولي ؟

تعتقد الهامشية ان معدل الفائدة هو وحده الذي يحدد توجه التوظيفات (موقف نظري) . وهي تعتبر من الجهة الثانية ان معدل الفائدة المعين بحرية في السوق التمويلية هو وحده القادر على تقديم توجيه عقلاني للتوظيفات وعلى تحديد خطى

النمو بما يتفق مع التفضيلات الفردية (موقف مذهبي) . وفي الواقع ، يعدل معدل الفائدة ، في المنظور الهامشي ، العرض حسب طلب الرساميل . والحال ان الاعتماد على طرائق انتاج تتصف بكثافة اكبر في الرأسمال تطيل عملية الانتاج وتستدعي تضحيات المستهلك ، الذي يفضل الاستهلاك الراهن على استهلاك مساو لكن مقبل. تسمح سوق التمويل أذن بتعديل تقسيم الدخل بين الاستهلاك والتوظيف اخذا بالاعتبار معدل وكس القيمة Depréciation في المستقبل . انها تحدد الوتيرة العامة للتطور المطابقة للتفضيلات الفردية . وبالاضافة الى ذلك يحدد معدل الفائدة، الى جانب الوتيرة العامة لتشكيل الادخار ، التوزيع المحبذ للتوظيفات بين فروع الانتاج وكذلك الاختيار المحبذ لتقنيات الانتاج . ان معدل الفائدة هو الذي يضمن عدم استثمار الرساميل في فرع ما بعد الحد الذي يصبح فيه تزايد الانتاجية الذي سيحصل نتيجة للتوظيف الاضافي أدنى مما سيصبح عليه في فروع اخرى . ولن تكون الفائدة معيار التفضيل بالنسبة للحاضر فقط ، ولكنها ستكون أيضا معيار الانتاجية الهامشية مقاسة حسب قيمة عامل الرأسمال .

هل يقوم معدل الفائدة فعلا بوظيفة حاسمة في تحديد حجم التوظيفات الاجمالي وفي توجيه الرساميل ؟ لا . ففي نمط الانتاج الرأسمالي يتحدد تقسيم الدخل بين الاستهلاك والتوظيف بمستوى الاجور الفعلية (معدل فائض القيمة) ، وليس بتفضيل الافراد للحاضر .

كيف يعمل بوهم باورك ليبرهن على ان التقسيم يتطابق مع «تفضيلات الافراد للوقت» ؟ انه ينطلق من مبدأ ان الاستعمال المكثف للرساميل يساعد دائما على زيادة الانتاج ، لكنه يتطلب تطويل فترة الانتاج بالمقابل . ان «طول لفة الانتاج» ليس الا وسيلة خرقاء لقياس «كثافة رسملة» الانتاج ، وهذا ما يعبر عنه مفهوم التركيب العضوي للرأسمال الماركسي بشكل أوضح . وفي هذه الظروف لا يختلف تأكيد بوهم باورك عن تأكيد ماركس ، وهو ان التقنيات ذات الكثافة الشديدة في الرأسمال هي الاكثر انتاجية . لكن محاكمته أقل تماسكا ، فما دامت عملية الانتاج تصبح منتجة عنده اكثر بقدر ما تكون طويلة ، لا يعود لتطور المواد الوسيطة من حدود . والواقع ان ليس هناك شيء من هذا . لماذا ؟ يقول لنا بوهم باورك انه بسبب وكس القيمة في المستقبل ، وبالرغم من ان الحجم المادي للانتاج يمكن ان يزداد الى ما لا نهاية بشرط ان نطيل في مدة الانتاج ، فان قيمة هذا الانتاج ، المتزايد حجما ولكن المتطاول زمنا ، تزداد في البداية ثم تنقص ، بحيث يكون هناك مدة انتاج مثلى . لكن يجب من اجل هذا ان نفترض مسبقا ان معدل وكس القيمة المستقبلي يزيد على معدل زيادة الانتاجية المادية عندما نطيل عملية الانتاج . وللخروج من هذه الصعوبة يطرح باورك فرضية اخرى : ان فترة الانتاج لا تستطيع ان تستمر الى ما لا نهاية طالما ان هناك ضرورة لانتاج وسائل المعيشة الضرورية للعمال الذين ينتجون وسائل الانتاج . ماذا تعني هذه الفرضية الجديدة ؟ تعني ان قوة العمل يمكن ان تقسم الى قسمين : الاول مكرس لانتاج مواد الاستهلاك ، والثاني للمعدات . ان الافتراض الجديد لبوهم باورك

يعني ، في النهاية ، اننا لا نستطيع ان نخفض حجم القسم الخاص بانتاج المنتجات النهائية من قوة العمل الى ما وراء حد معين ضروري لمتابعة انتاج مواد الاستهلاك المقابلة للاجور الموزعة . ان ايقاع التطور يظهر اذن على انه محكوم جذريا لا بمعدل وكس القيمة اللاحق ، ولكن بمعدل فائض القيمة .

ونلتقي هنا بالافتراض الجوهري لماركس . ففي تجديده لهذا التحليل يبين ستراافا كيف تحدد العلاقة الاجتماعية التي تعين مستوى الاجور الفعلية (قيمة قوة العمل) في الوقت نفسه معدل الربح الوسطي ونظام الاسعار النسبية . وهذا الكشف يزيح القناع نهائيا عن الطابع الايديولوجي للتحليل الهامشي ويزيل عن الاختيارات الاقتصادية للرأسمالية كل طابع عقلاني ـ انه يرجع هذه العقلانية ، بعبارة أدق ، الى حقيقتها : وسيلة لاعادة انتاج الشروط الاجتماعية الخاصة باعادة انتاجها .

ان تقسيم الدخل القائم بين الاستهلاك المباشر والتوظيف ، اي زيادة الاستهلاك في المستقبل ، يمثل اختيارا اجتماعيا ، وهو محكوم في نمط الانتاج الرأسمالي بالعلاقة الاجتماعية برجوازية ـ بروليتاريا . اما في مجتمع عقلاني فلا بد ان يحكمه اختيار جماعي يستند في صياغته الى اعتبارات بعيدة المدى (تتجاوز بكثير المدى الذي يشكل قاعدة الحساب الاقتصادي الرأسمالي) متصلة بالمجتمع المطلوب . هذا هو الجواب على المسألة الاولى .

فيما يتعلق باختيار تقنيات الانتاج تستدعي النظرية الشائعة ايضا تحليلات من طراز هامشي . ان انتاجا ما يمكن الحصول عليه بتركيبات مختلفة للعوامل . فاذا ما عرفنا جزاءات العوامل ، نستطيع ان نختار بين التقنيات المختلفة الممكنة تلك التي تسمح ـ لوجود مخزون معين من عوامل الانتاج ، مرتّبة حسب جزاءاتها النسبية ـ بزيادة قصوى للانتاج المباشر .

ان استعمال تقنية اكثر تقدما ، تتمتع بكثافة رسمالية اشد ، يقود الى ارتفاع انتاجية العمل . ويمكن ان نلاحظ هنا حالتين . في الحالة الاولى : يكون تحسين انتاجية العمل أقل وليس متناسبا مع زيادة الكثافة الرسمالية Capitalistique في هذه الحالة تخف انتاجية الرأسمال . ما زلنا هنا في اطار الفرضية الكلاسيكية: اذا أمكن استعمال عمل أقل ، من اجل انتاج وحدة منتوج ، فلا بد بالضرورة من الاكثار من استعمال الرأسمال . اما في الحالة الثانية فان تحسين انتاجية العمل يكون اكبر وليس متناسبا مع زيادة كثافة الراسمال . في هذه الحالة تتحسن ، بديهيا ، انتاجية الرأسمال ايضا . وتتيح الحالة الاولى الاختيار بين التقنيات المختلفة المسماة «فعالة» . اما الحالة الثانية فتتيح استبعاد التقنيات المسماة «لا فعالة» اي مهما كانت جزاءات العوامل النسبية منخفضة .

الى اية سياسة يجب ان ندعو في بلد متخلف يعاني من بطالة بنيوية عميقة ، بمعنى آخر عندما يشكل الرأسمال عاملا مقلصا للنمو بسبب قلته ، بينما يفيض العمل بكميات لا محدودة ؟ ان التقنيات الخفيفة جدا ، لكن غير الفعالة بالمعنى الذي حددناه منذ قليل ، لا بد ان تستبعد . وهناك من يدعو الى اختيار التقنيات ، ضمن

التقنيات الفعالة ، التي تسمح باقتصاد العامل الاكثر ندرة ، ويدفع هذا بالتالي الى رفع انتاجية الراسمال الى الحد الاقصى . ويساوي هذا القول : اختيار التقنية الاكثر خفة بين التقنيات الفعالة الممكنة . واختيار سعر المرجع صفر فيما يخص الاجر يقود بانتظام الى هذه التفضيلات .

ان نمط المحاكمة هذا لا يثبت امام النقاش ، حتى حين نفترض ان العامل ـ عمل موجود بكميات لا محدودة . فقد تستطيع تقنية أقل خفة ، بين التقنيات الفعالة المختلفة ، ان تسمح بمعدلات جزاءات فعلية للعوامل ، باستخلاص فائض يمكن من طريق اعادة توظيفه ان يؤدي الى نمو لاحق . والحال ان الحساب الذي يقوم على اعتبار سعر المرجع صفر فيما يخص الاجر يستبعد هذه الامكانية ، لان ذلك يقود الى تجاهل حقيقة ان الاجور الموزعة واقعيا ، تقلص ، عندما تذهب في الاستهلاك ، قدرة الامة على استخلاص فائض من اجل التوظيف . تظل القاعدة اذن ان التقنية الثقيلة اكثر هي المفضلة طالما ان تحسن انتاجية العمل الذي تؤدي اليه ، يعطي فائضا يسمح لدى توظيفه بالحصول على النمو بالمعدل الذي ترغب فيه الجماعة .

ان التنافس يدفع المتعهدين الى اختيار التقنيات التي تعطي الحد الاقصى من الفائض . ومن اجل هذا لا نلاحظ هناك اختلافا ، في الحياة الاقتصادية ، في عالم الاعمال الحديثة ، في الاختيارات في البلدان المتخلفة عما هو عليه الحال في البلدان المصنعة . وعندما تتم الاختيارات ، فغالبا ما يكون ذلك بالارتباط بضخامة السوق وليس على اساس مستوى الاجور . وفي جميع الاحوال تبتعد هذه الاختيارات وبشكل دائم تقريبا ـ لحسن الحظ ـ عن الاختيارات التي يفترضها الحساب الذي ينطلق من سعر المرجع الذي يساوي فيه الاجر صفرا . وهذا يبرز مشكلة اختيار التقنيات كمشكلة مصطنعة ، كما هو الحال غالبا مع الهامشية . والمشكلة الحقيقية هي مشكلة اختيار الفروع .

يمكن ان يتوجه الفائض بكامله الى التوظيف او الى الاستهلاك كليا او جزئيا. واذا كنا نفكر ان نمو الاجور هو الهدف النهائي للتطور ، فسنحاول ان نضمن نمو الفائض ونمو الاجور بالتوازي . وبما ان الفائض المعد للتوظيف سيزداد بسرعة أقل مما يباح به لمعدل الاجور ان يزداد ، وبما ان نمو الاستخدام يتوقف على نمو حجم الفائض المعاد توظيفه ، فمن الممكن ان نحدد وظيفة المحبذ الاجتماعي الذي يساعد على اختيار تركيبة معدلات النمو بالنسبة للفائض وللاجور التي تسمح بالزيادة القصوى لكتلة الاجور الموزعة ، ليس في نهاية فترة معينة ، ولكن خلال فترة كاملة من عشر الى خمس عشرة سنة ، مثلا .

ان الشروح السابقة ليست نظرية محضة . فالبلدان التي دخلت متأخرة في مرحلة التصنيع عرفت فعليا خطى سريعة في النمو ، في الانتاجية وفي الاستخدام معا ، في كل مرة اعطت فيها هذه البلدان الاولوية في تطورها للصناعات الاكثر حداثة ، واستدعت التقنيات الاكثر تقدما . وكقاعدة عامة ليس هناك امكانية اختيارات مختلفة في أقتصاد متخلف عما هي عليه في بلد مصنع ؛ ويجب اختيار

التقنية الاكثر فعالية ، اي التي تسمح باعطاء الحد الاقصى من الفائض مع معدل جزاءات العوامل الموجود فعليا . في مستوى الوقائع ، لا بد ان يترافق تسارع التراكم في القطاع الحديث بتقدم في الاجور ، بينما لن تتقدم الجزاءات في القطاع التقليدي ، ذي الانتاجية الراكدة نسبيا ، الا بصورة بطيئة ، هذا اذا تقدمت . ليس هناك مجال اذن للدهشة امام عدم التكافؤ الشديد في المداخيل الوسطية بين القطاعين ، وامام حقيقة ان اللاتكافؤ سيتعمق اكثر خلال عملية التطور .

بالرغم من ان الحركة العفوية تسير في اتجاه توزيع اكثر فأكثر لا تكافؤا في جزاءات العمل ، فنحن مضطرون الى التفكير بأن سياسة تنمية حقيقية لا تستطيع ان تسمح ، خلال فترة الانتقال الطويلة ، بهذا اللاتكافؤ المتزايد . اذ ان هذا يحطم الوحدة القومية التي هي شرط التطور بالذات . وعلى الدولة ان تخطط للاسعار والاجور بحيث تضمن التلاحم القومي . ولهذا يجب عليها ان تعزل نظام الاسعار المحلية عن النظام العالمي . لكن لا بد من معرفة ان التخطيط ـ اختيار القطاعات المطلوب تطويرها ـ لا يمكن ان يستند ، في الوقت ذاته ، على نظام الاسعار المقترح ـ والذي تكمن عقلانيته (المتطلبات السياسية لتضامن شغيلة قطاعات ذات انتاجية متفاوتة) في حقل آخر . يجب ان يكون هناك نظام اسعار مرجع ، من اجل الحساب الاقتصادي ، بحيث تسمح الاختيارات بتطوير الفروع الحديثة . وبقدر ما يتم تراجع القطاع التقليدي ، يقترب نظام الاسعار الذي يمنح عقلانيته من متطلبات الانسجام السياسي من النظام العقلاني المرتبط بوجهة نظر الاختيارات الاقتصادية .

بقي علينا ان نجيب على المسألة الثالثة ، المتعلقة بتشكيل التخصص الدولي اللامتكافىء . في اطار اقتصاد مغلق ، يقود مستوى معين للدخل الوطني ، الذي يرافقه توزيع معين لهذا الدخل ، الى توجيه الطلب بشكل معين ، كما يدعو الى توجيه معين للانتاج يتفق مع هذا الطلب . وقد اعتمدت الصناعات الاولى التي نشأت في اوروبا على تقنيات خفيفة نسبيا لانها اكثر مردودية . لكن تطور صناعة معينة (النسيج مثلا) دفع الى زيادة الانتاج في فروع اخرى (تصنيع الآلات ، مثلا) . ويمكن ان تكون التقنية الاكثر مردودا في هذه الفروع التقنية الثقيلة . وقد ناقش ماركس ، الذي درس آلية تعادل الارباح ، هذه المشكلة . ويتم التوازن عندما يتفق اتجاه الانتاج مع الطلب الاجتماعي ، من جهة ، ويضمن لكل الرساميل جزاء متساويا ، من جهة اخرى . ان اتجاه الرساميل الى تفضيل التوجه الى الصناعات الخفيفة محدود بالضرورة بالحاجة الى تطوير الصناعات التكميلية .

ولنلاحظ ان هذا التعريف يختلف جوهريا عن التعريف الذي يوحد بين الصناعة الخفيفة وبين صناعة مواد الاستهلاك ، مثلما يوحد بين الصناعة الثقيلة وصناعة المواد التجهيزية : فصناعة الفحم الحجري تستعمل مثلا كمية اكبر من اليد العاملة لكل وحدة راسمال من صناعة الادوات البلاستيكية او البيرة . لكن هناك مع ذلك علاقة تجمع بين الظاهرتين : فاذا ما تم ، في قطاع ما من الصناعة ، استعمال تقنية اكثر تقدما ، فان الانتاج الوطني يتثاقل وسطيا . وهذا يعني ان انتاج مواد

الانتاج قد ازداد بأكثر مما ازداد انتاج مواد الاستهلاك . وتثاقل التقنيات يسير بصورة موازية لانتقال القوى المنتجة من حقل الانتاج النهائي الى حقل الانتاج الوسيط . وبالعكس ، ان المواد التكميلية يمكن ان تستورد عندما تتطور الرأسمالية في اطار خاضع للتبادل الخارجي ، في ظرف الاندماج الدولي .

ان البحث عن الربح ، هو وحده ، الذي يقود الرأسمال المركزي الى خلق صناعات خفيفة وليست ثقيلة في المحيط . فمع تساوي الانتاجية يظل الاجر في المحيط ادنى مما هو عليه في المركز . ان استخلاص الربح الناجم عن هجرة الرأسمال المركزي الى المحيط يرتفع اذن في نسبته ، في فرع انتاج يستعمل التقنيات نفسها، بقدر ما يخف الفرع . هذه هي القوة التي تدفع الى التخصص اللامتكافىء .

٤ ـ التخصص الدولي اللامتكافىء ، سيطرة الرأسمال الاجنبي ونقل الآليات المضاعفة . التفكك :

بتمييزها بين الآثار الاولية التي يقود اليها تحول مستقل ، اول ، لكمية اقتصادية ، وبين موجات متتالية من التأثيرات الثانوية والثالثية المدخلة ، أبرزت النظرية الطابع الركامي لغالبية عمليات التطور الاقتصادي . وتساعد المركبات الرياضية البسيطة فيما يخص المقارنة بين الكميات المختلفة مأخوذة من جهة في حال انطلاقها ، وفي نهاية سلسلة موجات التناقص اللامتناهية التي يدخلها التغير الاولي من جهة ثانية ، على ابراز المضاعفات التي تلخص عظمة التغير ، والقوة الحاملة للتغير الاولي .

وقد رأينا دور اثنين من أليات المضاعفة هذه في نشوء الدورة الاقتصادية : المضاعف الذي يقيس العلاقة بين التوظيف المدخِل Inducteur وبين النمو الداخل في الدخل ، والمسارع Acclerateur الذي يقيس العلاقة بين زيادة الدخل المدخِل والتوظيف الداخل .

ان تحليل كينز للمضاعف يقع في اطار اقتصاد راسمالي متقدم ، يعاني من شلل بسبب نقص الطلب ، ويتمتع بطاقة قائمة على الانتاج يجب تشغيلها . ويعتقد كينز، في هذا الاطار ، ان العرض يتجاوب ثانية بثانية مع الطلب ، اي ان الانتاج يمكن ان يزداد دون الحاجة الى توظيفات جديدة . ان طلبا أوليا مهما كان (ليس فقط توظيفا مستقلا ولكن خلق طلب من العدم من قبل الدولة ، او حصول فائض في الميزان التجاري) يكفي لتشغيل الجهاز الانتاجي .

وعندما يحتاج توسع الانتاج ، كي يستجيب لمتطلبات الطلب ، الى توظيف فهذا يعني اننا نخرج من اطار تحليل كينز الدقيق . اما اذا كان لا بد ، من اجل تأمين هذا التوسع ، من توظيف كل الدخل المدخر خلال الفترة الاولى ، فنحن نسقط عندها في اطار النظرية الكلاسيكية ، اي ان المضاعف يفقد معناه ، ويصبح لامتناهيا . لكن

عندما نقول ان جزءاً من هذا الادخار فقط يجب توظيفه لتأمين توسع الانتاج ، فهنا نجد قيمة محددة لمضاعف ينوب فيه الميل الى التخزين عن الميل الى الادخار الكينزي، وكذلك ايضا الميل الى الاستهلاك والتوظيف عن الميل الى الاستهلاك لوحده . واذا قبلنا بفكرة ان الاجور مكرسة لتغذية الطلب على المواد الاستهلاكية ، والربح للادخار (بقصد التوظيف) ، فسنكشف عدم توازن لصيق بآلية التراكم نفسها عندما تنمو العلاقة ربح / أجر بسرعة اكبر من نمو العلاقة بين حجم المعدات الضرورية لتأمين ازدياد معين للاستهلاك وبين حجم هذه الزيادة في الاستهلاك . وفي هذه الحالة لا يظهر تخزين جزء من الدخل ، كما عند كينز ، بدافع ما يسمى تفضيل السيولة ، ولكن بسبب استحالة توظيف كل الادخار المستخلص من الدخل بصورة مواتية ، ويفصح هذا التفاوت عن التناقض بين القدرة على الانتاج وقدرة المجتمع على الاستهلاك . ويأتي الاكتناز من حقيقة ان الطلب الجديد يحتاج حتى يخلق عرضه الخاص ، الى اعادة توظيف جزء فقط من الادخار . وفي الحالة هذه لا يصبح توظيف الادخار بأكمله ذا مردود واف . ان العبور من نظرية الاكتناز الى تحليل متطلبات الانتاج قد تم هنا دون المرور بوسيط العامل النفساني هذا ، الفعالية الهامشية للرأسمال ، التي تشكل النقطة الاكثر ضعفا في نظرية كينز ، وبدون المرور بوسيط معدل الفائدة وبتفضيل السيولة ، اي بكل ما يجبر كينز على قبول النظرية الكمية النقدية .

ان الاكتناز في الاقتصادات المتخلفة هو ظاهرة مختلفة كليا عن الاكتناز الاجباري الذي يعكس في نمط الانتاج الرأسمالي تناقضا فطريا بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك . في الاقتصادات الماقبل رأسمالية يقوم الاكتناز على اساس ان الطبقات المسيطرة تستملك الفائض ضمن اطار لا يجعلها مجبرة ابدا على توظيف ادخار بهدف ضمان دخل مقبل . وتحتفظ هذه الاقتصادات بعد اندماجها بنظام الرأسمالية العالمية بأشكال استملاك ما قبل رأسمالية للفائض ، مثلا الريع العقاري. والاكتناز الذي كان يأخذ في الماضي شكل تراكم «للقيم العينية» (الذهب والارض)، يأخذ الان شكل تراكم النقد المحلي . وتكنيز المعادن الثمينة يجب ان يعتبر كاستهلاك لمنتجات البذخ ، لان الذهب يباع هنا ويشرى كصادرات حقيقية . واذا اشترى المكتنزون أراض فان المبالغ التي وضعوها من اجل ذلك ستذهب الى أيدي أفراد آخرين ؛ ويكون الطلب قد انتقل ، فلم يعد طلبا عقيما . ومع هذا تعمق جاذبية شراء الارض اللاتكافؤ في توزيع الثروة والدخل . لكن ، اذا اخذ الاكتناز شكل تراكم نقدي، فان كمية النقد تنطبق تلقائيا على الحاجة الاقتصادية ، بحيث ان هذا الاكتناز يصبح عقيما فيما يتعلق بتأثيراته على مستوى النشاط الاقتصادي ، مع احتفاظه بوظيفته تجاه النشاط الذي يندفع اليه : تراكم قوة شرائية كامنة ، ودعم قوته الاجتماعية .

وكما يتطلب توسع الانتاج في حالة العالم المتخلف الكثير من التوظيفات ، وبما ان الاشكال الخاصة بالتكنيز الماقبل رأسمالي لا تعمل فيه كمهارب ، بالمعنى الكينزي

للكلمة ، فان المفاعيل المضاعفة للتوظيف المستقل لا بد وأن تكون فيه مفاعيل قصوى. ولكنها ليست كذلك لسببين :

السبب الاهم هو ان ارباح الراسمال الموظف يعاد تصديرها الى حد كبير ، طالما ان هذا الراسمال اجنبي . والحال أن الربح هو الذي يكوّن الدخل المكرس بطبيعته لتمويل التوظيفات الجديدة . ان تصدير الارباح ينقل اذن الى المركز الطاقة التي كانت ستجر الى التوظيف الاولي .

والسبب الثاني لهذا الضعف في القدرة على انجاب عملية تراكم يعكس التناقض الخاص بالراسمالية المحيطية . فاذا كانت الاجور في المحيط ضعيفة بينما كانت التقنيات متقدمة (مشابهة لتقنيات العالم المتقدم) ، فان التوازن العام بين الطاقة على الانتاج والطاقة على الاستهلاك يستحيل تحقيقه في المجتمع : فالارباح ــ المرتفعة هنا ــ لا يمكن استثمارها ، لفقدان المنافذ .

اما اذا اخذنا الان المسارع ، فلا بد أن نذكر بأنه يمارس مفعول تضخيم التوظيفات الداخلة ــ بما ان زيادة الطلب على المواد التجهيزية اكثر من متناسبة مع الطلب على المواد الاستهلاكية ــ وذلك لان تقنيات الانتاج الحديثة تحتاج الى قيام طاقات طويلة الاجل ، يتم استهلاكها خلال سنوات متعددة . وقد لاحظنا ، فيما يخص انجاب الدورة ، ان المسارع يساهم في تأخير مفاعيل المضاعف ، ولكن ايضا في اثارة الذبذبات ضمن الطلب الاجمالي .

فمنذ اللحظة التي ينتقل فيها المسارع الى حيث يتم انتاج المواد التجهيزية ، وعندما يقود تقسيم العمل الدولي اللامتكافىء الى انتاج هذه المواد في مركز النظام، كما هي الحال هنا ، فان مفاعيل التضخيم التي تسرّع ايقاع عملية التراكم لا تظهر في هذه الاثناء الا في المركز نفسه .

ان انتقال مفاعيل التراكم هذا الخاص بالتوظيفات يجعل من الاقتصاد المتخلف ذلك الاقتصاد المفكك الذي تصفه منذ عشرين سنة جداول مقارنة الصناعات . وهنا ايضا لا يمكن للمقارنة البنيوية بين اقتصادات متقدمة وأخرى متخلفة ان تأخذ معنى الا حين يتم بناء هذه الجداول على اساس مستويات ادماج موحدة . ويبرز هنا اختلاف نوعي في البنى غالبا ما يوجز بالقول بأن الجداول الصناعية المقارنة للبلدان المتخلفة «فارغة» او ان «المعاملات التقنية» لا تستحق الذكر لضآلتها . فبالنسبة لمستوى ادماج يضم خمسة عشر قطاعا ، يمثل ثمن الدواخل **inputs** (مع حذف الدواخل التي تعبر عنها الخطوط المائلة) ضعف القيم المضافة في الاقتصادات المتقدمة الغربية ، وأقل من نصف هذه القيم بالنسبة للبلدان المتخلفة الوسطى (القائمة ضمن شريحة البلدان التي تبلغ حصة الفرد من الانتاج فيها ١٠٠ ــ ٢٠٠ دولار) . وهذا يعني انه اذا كانت الواردات «او الصادرات» تمثل هنا وهناك ٢٠ بالمئة من الانتاج الداخلي الخام ، فان المبادلات الخارجية تمثل ، في مستوى الادماج هذا ، في البلدان المتقدمة حوالي ٦ بالمئة من المبادلات الكلية الداخلية والخارجية ، مقابل ١٢ بالمئة في البلدان المتخلفة. اما اذا استثنينا المبادلات النهائية الداخلية والخارجية،

اي المصروفات على المواد النهائية من حجم الدخل (مواد استهلاك واستثمار) المحلية والاجنبية ، وإذا قبلنا ان المواد النهائية تمثل حوالي نصف المستوردات ، فان المبادلات الخاوجية المتعلقة بالمواد الوسيطة ستمثل عندئذ ٥ بالمئة من اصل المبادلات الوسيطة الكلية (داخلية وخارجية) في البلدان المتقدمة ، مقابل ١٦ بالمئة في البلدان المتخلفة . وبقدر ارتفاع مستوى التحلل في الاقتصاد المتخلف يزداد بروز التفاوت. وفي مستوى ستين فرعا يتراوح التفاوت بين ٣ بالمئة الى ١٥ بالمئة . ورغم ان هذه النسب المئوية تبدو معتدلة على المستوى الاجمالي الا انها اعظم بكثير بدون شك في فروع صناعة التحويل الرئيسية (ويتراوح التفاوت هنا من ١٠ الى ٦٠ بالمئة) وتصبح اشد ايضا في الشركات الكبرى القليلة والاساسية .

وهذا يعني ان الاقتصاد المتقدم يكوّن كلا متكاملا يتميز بحركة مبادلات داخلية كثيفة جدا ، في حين ان حركة المبادلات الخارجية للذرات التي يتألف منها هذا الكل تظل بالاجمال هامشية بالنسبة لحركة المبادلات الداخلية . وبالعكس ، يتألف الاقتصاد المتخلف من ذرات منعزلة نسبيا فيما بينها ولا تشكل كلا متكاملا ، كما ان كثافة حركة المبادلات الخارجية لهذه الذرات اشد من كثافة حركة المبادلات الداخلية العظيمة الضعف .

ان نتائج هذا التفكك ذات اهمية بالغة . ففي اقتصاد قائم بذاته وقوي البناء ، يمكن للتقدم الذي يحدث في نقطة ما ان ينتشر في عموم الهيئة الاقتصادية بمساعدة آليات متعددة متلاقية . وقد ابرز التحليل المعاصر ما يمكن ان يجره ازدياد في الطلب الاولي من آثار . اما التحليل القديم فقد كان يعطي اهمية اكبر الى قنوات انتشار اخرى : تنقيص السعر ، الملازم للتقدم وبالتوازي معه تعديل بنية الاسعار النسبية للطلب وللدخل الواقعي ، والزيادة المحتملة في الارباح وتعديل توزيع التوظيفات . فاذا كان الاقتصاد متخارجا ، فان جميع هذه المفاعيل تتوقف نسبيا وتنتقل ، بقدر كبير ، الى الخارج . ان تقدما يحدث في الصناعة البترولية مثلا ، لن يكون له اي اثر على اقتصاد الكويت ، فتربية الماشية البدوية لا تعطي ولا تأخذ شيئا من القطاع البترولي ؛ لكن هذا التقدم ينتشر في الغرب ، في كل صناعاته التي تستهلك البترول .

وبهذا المعنى ما كان علينا ان نتحدث عن اقتصادات قومية متخلفة ، بل ان نحتفظ بهذا النعت (قومي) للاقتصادات المتقدمة المتمحورة على ذاتها والتي تكوّن وحدها مجالا اقتصاديا قوميا حقيقيا ، قوي البناء ، ينتشر فيه التقدم انطلاقا من صناعات تستحق ان تعتبر كأقطاب للتطور . أما الاقتصاد المتخلف فيتكوّن من قطاعات ، من شركات متجاورة ومنعزلة ، قليلة الاندماج فيما بينها ، لكن مندمجة بقوة ، كل على انفراد ، في مجموع نجد مركز ثقله في المراكز الرأسمالية . لا يوجد هنا حقا أمة ، بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، ولا سوق داخلية متكاملة . فبحسب صخامته الجغرافية وتنوع صادراته ، يبدو الاقتصاد المتخلف مكونا من عدة «ذرات» من هذا الطراز ، مستقلة الواحدة عن الاخرى (طراز البرازيل او الهند) او من ذرة واحدة (السنغال

مثلا منظم بكامله حول اقتصاد الفستق) .

وينجم عن ذلك ان المجالات الاقتصادية المصطنعة للعالم المتخلف ـ مجالات ليست مترابطة البنى ـ يمكن تحطيمها ، وتوزيعها الى مجالات أصغر دون خطر يذكر ؛ وهذا لا يمكن تصوره في المجالات المتكاملة المتقدمة دون حدوث تدهور لا يطاق . وضعف التلاحم القومي في العالم الثالث يعكس هذه الواقعة التي هي ايضا قاعدة ظهور القوميات الصغرى : فالمنطقة المستفيدة من اقتصاد التصدير لم تعد بحاجة الى باقي البلاد التي تشكل بالنسبة اليها ، بالاحرى ، ثقلا لامجديا .

وآثار هذا التفكك ظاهرة في الجغرافية التاريخية للعالم الثالث . فالمناطق المستفيدة من نتاج تصديري هام نسبيا من اجل تطور الراسمالية في المركز تمر بفترات لامعة من النمو السريع . لكن بما ان اي مجموع متكامل متمحور على ذاته لم ينشأ حول هذا الانتاج ، فان المنطقة ، بمجرد ان يفقد هذا الانتاج من اهميته بالنسبة للمركز ، تسقط في الانحطاط : فيصاب اقتصادها بالركود بل يتدهور . هكذا كان شمال ـ شرقي البرازيل مسرحا لـ «معجزة اقتصادية» بلا مستقبل في القرن السابع عشر : وفي اليوم الذي فقد فيه اقتصاد السكر اهميته ، سقطت المنطقة في البداية في سباق عميق ، قبل ان تتحول الى منطقة مجاعات كما نشهدها اليوم . حتى السنغال الصغير ، منطقة النهر ، كان في عصر تجارة الصمغ ، منطقة مزدهرة. فلما استبدل الصمغ بالمنتجات المركبة تحولت المنطقة الى مصدرة لليد العاملة الرخيصة ، المنفذ الوحيد الذي بقي لسكانها . أذا استنفدت مناجم الحديد في اللورين فيمكن ان يخلق هذا للمنطقة مشكلة اعادة توجيه للاقتصاد ، لكن اللورين تستطيع ان تتجاوز هذه الصعوبات لان هناك قاعدة صناعة متكاملة كانت قائمة على المواد المنجمية التي يمكن استيرادها من الخارج . بالمقابل لو حدثت هذه الظاهرة في موريتانيا ، فان البلاد ستتحول من جديد الى صحراء .

٣ ـ التهميش

١ ـ التضخم المفرط في القطاع الثالث .

يقدم القطاع الثالث (تجارة ، خدمات ، ادارة ، الخ) من ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من الناتج في البلدان الراسمالية المتقدمة ، بينما يقدم في البلدان المتخلفة بين ٣٠ و٦٠ بالمئة : حوالي ٣٠ بالمئة بالنسبة للبلدان الاقل اندماجا في السوق العالمية (البلدان الداخلية في افريقيا ، افغانستان ، الخ) ، واكثر من ٥٠ بالمئة ـ غالبا اكثر بكثير ـ عندما تكون درجة الاندماج في السوق العالمية مرتفعة . وبالاضافة الى ذلك، فان القطاع الثاني يقترب في البلدان المتقدمة من حجم القطاع الثالث ، بينما هو

أضعف بكثير بالنسبة لكل البلدان المتخلفة . ونجد الانحراف نفسه في التوزع القطاعي للسكان العاملين . ففي البلدان المتقدمة هناك توزيع متساو تقريبا لهؤلاء السكان على مختلف القطاعات الثانية والثالثة ، والاتجاه هو عامة نحو ازدياد عدد السكان العاملين في القطاع الثالث نسبيا مع ارتفاع حصة الانتاج الوسطية للفرد ، بينما نجد ان نسبة اليد العاملة التي تعمل في النشاطات الثالثية ، في البلدان المتخلفة بأجمعها ، اكبر بكثير من تلك التي تعمل في القطاع الثاني . وهكذا مثلا نلاحظ ، ويا للمفارقة ، ان البلدان المتخلفة ، من وجهة نظر المكان الذي يحتله القطاع الثالث في الاقتصاد ، أقرب الى الولايات المتحدة منها الى اوروبا الغربية ، بل متقدمة على الولايات المتحدة ، اذا قبلنا بمفهوم نموذج وحيد للتطور ...

وفي فحصنا للتطور التاريخي المقارن لهذه النسب في تشكل المركز ولتلك النسب الخاصة بالمحيط ، نكتشف محركا مختلفا للاثنين . ففي البلدان المتقدمة لا تسير حركة نقل السكان العاملين من قطاع الى آخر على آثار خط واحد مستمر لا يتغير : فمن ١٨٢٠ الى ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، حدث الانتقال من الزراعة الى كل من القطاعين الآخرين بنسب واحدة تقريبا وثابتة . في القرن العشرين تسارع هبوط السكان الزراعيين ، ولكن القطاع الثالث هو الذي يستفيد اكثر فأكثر هنا ، خاصة بعد ١٩٢٠ ، من انتقال السكان هذا . وكان تطور نضيب كل قطاع في الناتج الوطني متساويا تقريبا ، الا في القرن العشرين حيث يزداد نصيب القطاع الثالث بسرعة اكبر من ازدياد نصيب القطاع الثاني فيما يتعلق باليد العاملة .

اما في العالم الثالث فان القسم العامل من السكان غير الزراعيين يذهب اكثر فأكثر نحو القطاع الثالث وليس الى القطاع الثاني ، وذلك منذ بداية عملية التعمير الحديث ، بالارتباط مع الاندماج في السوق العالمية . وكذلك فان نصيب القطاع الثاني من العاملين يسير في انخفاض ، حتى في هذه المرحلة الاولية من مراحل التصنيع . في مصر ، بين ١٩١٤ و١٩٥٨ ، هبطت نسبة السكان المستخدمين في الصناعة ، في البناء والعمران من ٣٤ بالمئة الى ٢٥ بالمئة من مجموع السكان المستخدمين الغير زراعيين . في المغرب ، في حوالي ١٩٥٥ ، كانت الصناعة والحرفة والبناء تحتل ٤٥ بالمئة من مجموع اليد العاملة المدينية ، مقابل ٥٥ بالمئة للتجارة وللنقل وللخدمات وللادارة . ولم يكن القطاع الثاني يستخدم ، في ساحل العاج حوالي ١٩٦٥ ، الا ٣٣ بالمئة من مجموع اليد العاملة الغير زراعية .

وبعبارة اخرى ، تشغّل الصناعة الناشئة ، في النموذج المركزي ، عددا من العمال يزيد عما يجر اليه خراب الحرفة . وهي تجند عمالها من الزراعة المتحللة ، ومن التزايد السكاني . اما في النموذج المحيطي فان الصناعة تشغّل بأقل مما تدمر من حرفيين ، وما تحرر من فلاحين في الزراعة . واثر مزاحمة الصناعة الاجنبية واضح للعيان . ولهذا يترافق العمران في العالم الثالث بازدياد نسبي ومطلق للبطالة ، وهذا لم يحدث في الغرب الا خلال فترات قصيرة تمتد ـ باستثناء فترة الازمة ٣٠ الكبرى ـ بين ١٨٢٠ و١٨٧٠ . في مصر مثلا ، نزلت نسبة السكان المدينيين

المستخدمين من ٣٢ بالمئة في ١٩١٤ الى ٢٢ بالمئة في ١٩٦٠ . وفي المغرب وفي افريقيا الغربية ، يمثل العاطلون عن العمل في ١٩٦٥ من ١٥ الى ٢٠ بالمئة من قوة العمل المدينية .

ان التضخم المفرط في النشاطات الادارية في البلدان المتخلفة قد اصبح العلامة المميزة والمشتركة . والتحليل الذي يرغب في الذهاب الى ما وراء حد الوصف يجب ان يجيب على مجموعة كاملة من الاسئلة . فعلى المستوى العام ، ما هي وتائر النمو المقارنة في كل من الانفاق العام ، وقاعدة الاقتصاد المادية في المركز والمحيط ؟ وهل يشكل المنحى الى اشتداد التشوه في صالح النشاطات الادارية منحى عميقا وقديما خاصا بالمحيط (ظاهرا في الحقبة الاستعمارية مثلا) أم هو منحى حديث (يرتبط بالبنى السياسية التي نجمت عن نزع الاستعمار) ؟ وهل يبرز هذا الالتواء بشكل اكبر ، في الحقبة المعاصرة ، في المحيط مما هو عليه في المركز ؟ وكيف يتم تمويل هذا الانفاق العام الحكومي ؟ وما هو محرك موارد التمويل هذه (ضرائب محلية ، قروض محلية وقروض خارجية ، تضخم) بالمقارنة مع محركها في المركز ؟ أما على المستوى القطاعي ، فمن المهم ان تحلل بنية الانفاق العام المقارنة في المحيط وفي المركز (انفاقات منتجة وانفاقات لامنتجة) ؛ وكذلك بنية تمويلها المقارنة (من هي الطبقات الدخلية التي تدفع في النهاية هذا الانفاق) .

في مصر ، كان معدل نمو الخدمات الادارية (٤ر٧ بالمئة في السنة بين ١٩١٤ و١٩٦٠) أكبر بكثير من معدل نمو القاعدة المنتجة في الاقتصاد (٨ر١ بالمئة) . وقد أضيف الى هذه المصروفات استثمارات هامة جدا ، وبصورة مخصوصة في البنية التحتية للري (خصوصا بين ١٨٨٢ و١٩١٤) . وبشكل عام ، كانت متطلبات السوق العالمية (تطور زراعة القطن المروية) والتعليم وراء هذا التطور . وقد تم تمويل كل هذه المصروفات العامة دون تضخم او مساعدة خارجية ــ فهذا وتلك لم يظهرا الا في فترة قريبة ، منذ ١٩٥٧ ــ في اطار بنية متراجعة وجامدة ، تستند الى المكوس والضرائب اللامباشرة . وقد ارتفع الضغط الضريبي تدريجيا ، من مستوى ضعيف جدا (في حدود ٧ بالمئة في ١٩١٤) الى مستوى عال جدا (في حدود ٣٠ بالمئة في ١٩٦٠) . في المغرب ، نلاحظ ارتفاعا تدريجيا في الانفاق الحكومي ، الخاص بالادارة المدنية او بالتجهيزات ، الذي صعد ، حسب النسبة المئوية للانتاج الداخلي الخام ، من ١٢ بالمئة و٤ بالمئة على التوالي للادارة وللتجهيزات في ١٨٨٠ الى ١٨ بالمئة و٩ بالمئة في ١٩٥٥ في الجزائر من ١١ بالمئة و٣ بالمئة في ١٩١٠ الى ١٧ بالمئة و٨ بالمئة في ١٩٥٥ في تونس ، ومن ١٠ بالمئة و٣ بالمئة في ١٩٢٠ الى ١٢ بالمئة و٥ بالمئة في ١٩٥٥ في مراكش . وبينما ظلت هذه المصروفات تغطى كليا بالموارد الداخلية المحلية حتى الحرب العالمية الثانية ، اخذ نصيب التمويل الخارجي يرتفع منذ ذلك الوقت ليبلغ ٤٠ بالمئة للجزائر ، ٣٥ بالمئة لتونس و٤٠ بالمئة لمراكش من حجم الموارد المحلية في١٩٥٥ . وقد ارتفعت الانفاقات الحكومية الجاريةعلى الادارة، فيما يخص مجموع دول افريقيا الغربية من ١٢ بالمئة من حجم الناتج الداخلي الخام

في ١٩٥٠ الى ١٨ بالمئة في ١٩٧٠ . اما فيما يخص مجموع بلدان افريقيا الوسطى، فان الانفاقات الحكومية الكاملة (على التوظيف والتجهيز) صعدت من ١٥ الى ٢٠بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين ١٩٦٠ و١٩٦٨ وارتفع العجز في الخزانة من ٥ الى ٦ بالمئة من حجم الانفاقات الكلية .

٢ ــ التقدم والتخلف والفعاليات اللاانتاجية .

بالاستناد الى التصنيف الكلاسيكي الثلاثي للفعاليات الاقتصادية الذي يميز الفعاليات الاولى (الزراعة واستغلال المناجم) ، والثانية (الصناعة والانشاءات) ، والثالثة (نقل ، تجارة ، خدمات ، ادارة) حاول كولان كلارك وفوراستييه صياغة نظرية عامة لمراحل التطور الكبرى ، يمكن تلخيصها كالتالي : في مرحلة اولى ، يتم تطور القطاع الثاني ابتداء من الاول وعلى حسابه ، وفي مرحلة ثانية يأخذ القطاع الثالث مكان القطاع الثاني في الاهمية ، ويزداد نصيبه النسبي من مجموع الفعاليات بوتيرة أسرع ، مما يؤدي الى انخفاض النصيب النسبي للاول وحتى للثاني .

في الواقع ، هذا التصنيف أداة سيئة للتحليل ، لانه يقوم على نظرة «وضعية ــ اختبارية» ضيقة . اما فيما يتعلق بالنظرية ، فهي عاجزة ، لاقتصاديتها الضيقة ، عن استيعاب وظائف القطاع الثالث الخاصة في مركز وفي محيط النظام الراسمالي العالمي المعاصر .

كان الفيزيوقراطيون هم الذين اقترحوا التمييز بين الاول والثاني. هل «تنتزع» الفعاليات الاولى من الطبيعة بأكثر مما تفعله الفعاليات المسماة تحويلية ؟ وبغض النظر عن رد ريكاردو على آدم سميث ، يمكن ان نقول ان هناك شيئا من الصواب في هذا التمييز . فاستملاك الارض ، السابق على نمط الانتاج ألرأسمالي ، كان يشكل قاعدة انماط الانتاج الماقبل ــ رأسمالية (خاصة النمط الاقطاعي في اوروبا) . وهذا الاستملاك الذي حافظت عليه الرأسمالية قد حد من تطورها في الزراعة ، وموقع الريع العقاري يعكس في الرأسمالية هذه الخاصية التاريخية . ثم ، مع تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي في الزراعة ، بدأ الرأسمال يأخذ فيها مكانا متعاظما . ومن جهة ثانية ، برز الطابع الرأسمالي منذ البداية في الفعاليات المنجمية ، التي يبدو ان من الاسهل وضعها في صف القطاع الثاني ، الى جانب الصناعة التحويلية والانشاءات.

لكن الطابع الاصطناعي للتصنيف الثلاثي يظهر بصورة خاصة عندما نفحص محتوى القطاع الثالث . ونجد هنا ، جنبا الى جنب ، فعاليات شديدة التباعد مثل الحرفة التي تقدم خدمات معينة (مثلا ، الحرفي ــ الحلاق) ، وفعاليات المهن الحرة التي ترتبط الان بدرجة قليلة او كثيرة بالوظيفة (المعلمون ، الاطباء الاحرار ، ممرضو مشافي الدولة ، المحامون والقضاة ، الذين يقومون بنفس الدور الاقتصادي) والانتاج الرأسمالي للخدمات التجارية والمالية (المصارف)، أو حتى الانتاج الرأسمالي لخدمات

مشابهة للخدمات التي تقدمها الحرفة والفعاليات المهنية الحرة للمجتمع (صالـون حلاقة ، او غرف الاستشارة الحقوقية) . ان طابع العمل السائد لا يعم كل هذه الفعاليات ، لا من وجهة نظر اجتماعية (الدخل السائد) ، ولا من وجهة نظر تقنيـة (نصيب الاجر من قيمة الناتج النهائي) . في المصرف والتجارة يسيطر الراسمال ، بالرغم من ان هذا العامل لا يأخذ شكل آلات ، لكن شكل احتياطيـــات نقدية او مخزونات سلعية .

ان العودة ، في هذه الظروف ، الى التقليد الكلاسيكي ، الـــذي عمقه ماركس بتحليله ، تبدو اكثر فائدة مما تعتقده النظرية الهامشية . يقيم هذا التقليد تمييزا عميقا اساسيا بين العمل المنتج والعمل اللا منتج . وتضع دائرة الفعالية المنتجة تحت طلب المجتمع منتجات مادية في اماكن استهلاكها . ويمكن تقسيم دائرة الفعاليـــة المنتجة هذه الى قطاعين فرعيين : القطاع الاول ، حيث تلعب الملكية العقارية ، على الاقل تاريخيا ، دوراً مسيطرا (الزراعة) ، والقطاع الثاني ، حيث يلعب الراسمال هذا الدور التاريخي (الصناعات بالمعنى الدقيق ، المناجم ، والنقليات) . اما الفعالية اللامنتجة فهي على عكس ذلك لا تنتزع شيئا من الطبيعة — وهذا لا يعني ان لا فائدة منها . هذه النظرة هي نظرة اجتماعية بشكل عميق : فهي تنسجم مع واقع ان الناس، في سبيل انتزاع كميات معينة من الثروة من الطبيعة ، ينتظمون في اطار مجتمع معين ، وعليهم ان يكرسوا جزءا من وقتهم ، ليس للانتاج المباشر فقط ، ولكـــن لخدمات اجتماعية اخرى .

ان مفاهيم الفعالية المنتجة واللامنتجة تتناسب مع نمط نتاج معين — هنا ، نمط الانتاج الراسمالي . والمنتج يعني هنا المنتج للربح المكرس وظيفيا للتراكم ، اي لتوسيع وتعميق حقل عمل نمط الانتاج الراسمالي . وكما لاحظ آدم سميث ، ان استخدام الخدم يفقر ، بينما استخدام العمال يثري . وكل محاولة لخلط هـــذه المشكلة مع مشكلة نفعية هذه الفعالية او تلك «في ذاتها» ، وبغض النظر عن نمط الانتاج الذي تحتل مكانها فيه ، مستمدة من تصور أزلي خارج عن التاريخ . ومن غير المفيد التعرض لمسألة معرفة هل كان بناء الاهرامات او بناء الكاتدرائيات فـــي العصر الوسيط مفيدا ام لا بالنسبة للانسانية ، او هل كان وقت العمل سيتناقص تدريجيا ، في مجتمعات المستقبل المثالية ، لصالح الفعاليات التي لا تمثل عملا معينا، لانها لا تنطوي على الطابع القسري له : تسليات ، تربية ، رياضة ، الخ ؟

ان تفسير النمو السريع والحديث للقطاع الثالث في البلدان الراسمالية المتقدمة يكمن في المحرك الداخلي للراسمالية ، وفي ظروف تحقيق فائض القيمة : فالنظام لا يمكن ان يقوم بعمله الا اذا تم انفاق كل فائض القيمة . ومن اجل تجاوز عقبـــة هبوط معدل الربح ، يستطيع الراسماليون ان يستفيدوا من امكانية رفع معـــدل فائض القيمة . لكن هذا الرفع — في المركز او في المحيط — يفاقم اللاتكافؤ فـــي توزيع الدخل ويسلب التوظيف منفذه : يتفاقم التناقض في المجتمع بين القدرة على الادخار ولمكانيات توظيف الرساميل الجديدة بصورة مواتية . وهكذا لا يبقى الا

«تبذير» فائض القيمة .
ويقود تغير ظروف المزاحمة ذاته ، المرتبط بظهور الاحتكارات ، الى هذا التبذير. وتعكس تكاليف المبيع ــ التي تحدث عنها شامبرلين للمرة الاولى في الثلاثينات ــ ازدياد حدة المزاحمة بين الاحتكارات ، كما تقدم حلا للمشكلة . ومن جهتها تتفاقم المزاحمة بين الدول ؛ وتحمل لها العسكرة التي تنجم عن ذلك منذ ١٩١٤ سندا مخلصا . ويشكل تدخل الدولة كما كان يدعوه كينز ، المصدر الثالث للتبذير ، بينما بالامكان الاستغناء عن هذه التدخلات بنفقات مدنية مفيدة (تربية، خدمات اجتماعية). وقد أظهر باران وسويزي ان الكتلة الاجمالية المطلقة والنسبية لهذا الفائض لن تكف عن التضخم .
اما فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة ، فلا اطروحة كولان كلارك التبريرية ، ولا تحليل باران وسويزي الماركسي يمكن ان يفسرا انتفاخ القطاع الثالث المفرط . ان هذا التفسير يكمن في ظروف واقع اندماج المجتمعات الماقبل ــ راسمالية في السوق الراسمالية الدولية ، اندماجا له ثلاثة مفاعيل اساسية .
اولا ، ان مزاحمة صناعات المراكز السائدة تمنع الرساميل المحلية الناشئة من النفوذ الى حقل التوظيف الصناعي ، وتوجهها نحو الفعاليات التكميلية المرتبطة بالاقتصاد التصديري ، خاصة التجارة .
ثانيا ، أن انتفاخ بعض الفعاليات الثالثة ضعيفة الانتاجية (تجارة المفرق الصغيرة، خاصة الجوّالة ، والخدمات المتعددة ، الخ) هو تعبير عن البطالة المقنعة ، وحاصل عملية التهميش الخاصة بتطور الراسمالية المحيطية .
ثالثا ، ان توزع موقع الريع العقاري ، الناجم عن الاندماج الدولي للتشكيلات المحيطية ، يؤدي ايضا الى توجه انفاق الدخل الى وجهة خاصة ، تتميز بالافراط لصالح بعض الفعاليات الثالثة (الخدمات الشخصية مثلا) . أما في تشكيلات الراسمالية المركزية فقد اضاعت الملكية العقارية شيئا من مكانتها المسيطرة في الاقتصاد وفي المجتمع لصالح الراسمال . لكن هنا ، على العكس ، قوّى تكثيف المبادلات الخارجية ــ في أطار تخصص كان يقوم في البداية على اساس تصدير المنتجات الزراعية ــ من مركز الريع العقاري المسيطر ، وذلك كلما أتاح التوزيع اللامتكافىء لملكية الارض ، سواء الموجود سابقا ام الذي ظهر على اثر تتجير الانتاج، مثل هذه السيطرة . والحال ان الريع العقاري لا يدخر بالضرورة ، كما هو الحال بالنسبة للراسمال ، بقصد استعماله في توظيفات التحديث الذي تفرضه المزاحمة، فهو دخل احتكاري . ويمكن اذن ان ينفق بكامله . وهذا الانفاق يتم على مواد البذخ التي تضم ، فيما يتعلق بالسلع المادية ، منتوجات مستوردة. وفيما يتعلق بالمنتوجات المحلية ، خدمات شتى (الخدم ، ووسائل التسلية ، الخ) .
ليس انتفاخ القطاع الثالث اذن الا التعبير عن قانون فائض السكان الخاص بالمحيط ، والذي ينتج ، هو نفسه ، عن التخارج ، وعن الآليات التي تعمل على استبعاد قسم متزايد من قوة العمل .

٤ ـ التبعيـة

١ ـ التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية .

فيما يتعلق بالمبادلات التجارية ، لا تنتج سيطرة المركز عن واقع ان صادرات المحيط تتكون من منتجات الاساس ، ولكن من واقع ان اقتصادات المحيط ليست الا منتجة لمواد الاساس هذه ، اي ان هذا الانتاج ليس مندمجا في بنية صناعية قائمة بذاتها . وينجم عن هذا ان المحيط ، اذا اخذناه ككل ، يتاجر بشكل **اساسي** مع المركز ، بينما تتاجر اقتصادات المركز ، على العكس من ذلك ، بشكل **اساسي** فيما بينها .

وتتجلى السيطرة ايضا في بنية التمويل . فبما ان الراسمالية في المركز قومية ، نجدها تتمتع بتمويل داخلي ، بينما يأتي هذا التمويل في المحيط ، الى حد كبير ، من الراسمال الاجنبي ، على الاقل فيما يتعلق بالقسم المنتج من التوظيفات . وحين تكون التوظيفات المنتجة ممولة من قبل الراسمال الاجنبي فان هذا يقود ، عاجلا ام آجلا ، الى عودة الارباح في الاتجاه المعاكس ، والى توقف النمو . وتصبح المعونة الخارجية عندئذ (حكومية كانت أم مجانية او شبه مجانية) شرطا ضروريا لعمل نظام الـ «تخصص الدولي» . ومن نتائجها انها تترك في أيدي مقدمي الاموال مسؤولية توجيه التطور . انها تقوي من آليات السيطرة الاقتصادية ، كما تقوي من آليات السيطرة السياسية ، التي تكفي لوحدها .

ان معلوماتنا قليلة جدا عن حركة الارباح المصدرة . وموازين المدفوعات لعدد كبير من البلدان المتخلفة سيئة التحديد ، وأحيانا (وهذه هي الحال بالنسبة للعديد من البلدان الافريقية) وهمية وخيالية بالكامل . وتشير الارقام الرسمية لتصدير الارباح الى تفاوت كبير من هذه الوجهة بين البلدان المتخلفة : تبلغ الارباح المصدرة، الى ٢٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام ، و٨ الى ٧٠ بالمئة من حجم الصادرات . وهذه مقادير هائلة عندما يتعلق الامر بالبلدان التي تندرج في الصفوف العليا ـ مثل بعض البلدان البترولية او المنجمية ـ . وتطور هذه العملية خلال فترة الاستثمار الاستعماري شديد الوضوح ، رغم ندرة الدراسات العلمية في هذا المجال ايضا . ومن الاسهل متابعة هذه الحركة من خلال موازين المدفوعات الخاصة بالدول المتقدمة. فبالنسبة لبريطانيا ارتفع الدخل المستمد من مصدر اجنبي من ٤ بالمئة من الدخل الوطني في ١٨٨٠ ـ ١٨٨٤ الى ١٠ بالمئة في ١٩١٠ ـ ١٩١٣ ؛ وفي فرنسا من ٥ر٢ الى ٥ بالمئة . وارتفع الدخل ذو المصدر الخارجي في الولايات المتحدة بين ١٩١٥ و١٩٣٤ بسرعة مرتين ونصف اكثر من ازدياد الدخل الوطني . وزادت مداخيل الاستثمارات الامريكية في الخارج بين ١٩٥٠ و١٩٦٥ بنسبة ٣ر٢ مرة أسرع من ازدياد مداخيل الاستثمارات الداخلية ، فقد عبر مقدار الاولى من ٨ر٨ بالمئة الى

١٧٫٨ بالمئة من اصل الارباح الكلية للشركات الامريكية .

والواقع ان كل هذه التقديرات ناقصة جدا ، ولا تعطي الا جزئيا صورة عن الدور الحاسم الذي يلعبه الراسمال الاجنبي في المحيط . واحصاءات ميزان المدفوعات لا تسجل ، في احسن الحالات ، الا الارباح المصدرة بصورة مرئية . ففي مصر مثلا، كانت ارباح الراسمال الاجنبي تمثل من ٢٠ الى ٣٠ بالمئة ، بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ ، من مجموع جزاءات الراسمال ، وتبلغ الارباح المصدرة منها ١٥ بالمئة . ان تصدير ارباح الراسمال الاجنبي قد انزل معدل النمو في مصر بين ١٨٨٢ و١٩١٤ بنسبة ٣٫٧بالمئة في السنة (معدل ممكن فيما لو اعيد توظيف هذه الارباح؛ والى ١٫٧ بالمئة (معدل فعلي مرئي) ؛ وبنسبة ٣ او ٤ بالمئة الى ١٫٤ بالمئة من ١٩١٤ الى ١٩٥٠ . في ساحل العاج ازدادت التحويلات الخاصة من ٣٫٧ مليار فرنك C.F.A في ١٩٥٠ الى ٢٥٫٢ مليار في ١٩٦٥ ، اي متجاوزة الى حد كبير المعونات الحكومية والرساميل الخاصة الوافدة والتي نهضت من ٤٫٦ الى ١٥٫٤ مليار في نفس الفترة . وبالنسبة لمجموع الدول الخمس في افريقيا الوسطى التابعة لمنطقة الفرنك ، بلغ تصدير الارباح في المتوسط السنوي ، بين ١٩٦٠ و١٩٦٨ مبلغ ٤٤٫٢ مليار فرنك C.F.A ، بينما لم تتجاوز المعونات الحكومية والاستثمارات الاجنبية الوافدة ٣٤٫٤ مليار دولار . وتمثل الارباح الخام القابلة للتصدير ١٣ بالمئة من حجم الناتج الداخلي الخام في ساحل العاج ، و١٣ بالمئة ايضا بالنسبة لمجموع بلدان افريقيا الوسطى . وقد تجاوز حجم الارباح المصدرة (٩٢مليار فرنك C.F.A اي ١٠بالمئة من الناتج الداخلي الخام) بالنسبة لتسعة بلدان في افريقيا الغربية ، خلال عشر سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، حجم الرساميل الخاصة الوافدة والمدعومة بالمعونة الحكومية .

وقد بين هاري ماكدوف ان نوعية المعلومات التي لدينا تحد من دلالة هذه الظاهرة . فتراكم ارباح المشاريع الامريكية في الخارج كان عظيما بحيث جعل منها (المشاريع) ، خلال عشرين سنة ، القوة الثالثة الاقتصادية في العالم . ولنضف الى ذلك ان جميع المعلومات القائمة تعطي هذه الحركات حسب اسعار السوق . والحال ان هذه الاسعار تنطوي مسبقا على الانتقال الكثيف للقيم .

ويبين التاريخ ان حركية التوظيف الاجنبي تقود الى تغير اتجاه ميزان التحويل، فعودة الارباح لا بد ان تتجاوز في النهاية حجم الراسمال الوافد . وهو يظهر ايضا ان حركية التوظيف الاجنبي تختلف جدا في البلدان الراسمالية الفتية ، اي التشكيلات المركزية الجديدة الناشئة ـ في القرن التاسع عشر ، الولايات المتحدة ، اليابان ، المانيا ، روسيا وبعد فترة ، كندا ، استراليا ، جنوب افريقيا ـ ، عما هي عليه في البلدان المحيطية .

ان البلدان الراسمالية الفتية السائرة في طريق تطور مستقل ، اي قائم بذاته، والى حد كبير متحرك بذاته ، استطاعت ان تتلقى كميات هامة من الرساميل الاجنبية . ولم يلعب هذا الوافد الا دورا مساعدا ، ثانويا من الوجهة الكمية ،

ومتناقصا على كل حال . وهكذا ، هبط نصيب الرأسمال الاجنبي في الولايات المتحدة من الثروة الوطنية تدريجيا من ١٠ بالمئة في ١٧٩٠ الى ٥ بالمئة في ١٨٥٠ – ١٨٧٠ ، لينزل حتى ١ بالمئة حوالي سنة ١٩٢٠ قبل ان يختفي بعد ذلك ، والامر كذلك بالنسبة للسويد وكندا والمانيا واليابان واستراليا . لقد أحدث الاستثمار في مجموعه ـ اجنبيا ومحليا ـ في هذه البلدان نموا سريعا ، لانه قائم بذاته . وفي هذه الحالة تراجعت مشكلة الفوائد المصدرة الى المرتبة الثانوية . وتحولت هذه البلدان من مدينة الى دائنة ، مصدرة بدورها الرساميل كبقية الميتروبولات القديمة (بريطانيا ، فرنسا ، ثم المانيا) .

هذه ليست حال بلدان المحيط ، التي لم تدخل ابدا طور البلدان المصدرة للرساميل ، لكنها عبرت من طور المقترض الفتي (وافد دخول الرساميل اعلى من حجم الارباح الخارجة) الى المقترض العجوز (اعادة تصدير الارباح تتجاوز الوافد). ان تاريخ انقلاب الوضع متباين بدون شك . فقد ظهر بالنسبة لاقدم البلدان المحيطية، مثل الارجنتين ، منذ نهاية القرن التاسع عشر . وبشكل عام يمكن القول ان امريكا اللاتينية ، والبلدان الآسيوية التي استعمرت منذ القدم (الهند واندونيسيا) قد تحولت الى مقترض عجوز منذ عدة عقود ، وأحيانا منذ نصف قرن ، بينما تمر افريقيا الاستوائية الان في هذا التحول . ان استثمار ثروات جديدة تهم الرأسمال الاجنبي ، كالبترول في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، يمكن ان يعمل على انطلاق موجة توظيفات جديدة ويساعد في الوقت نفسه على بعث وضع مقترض فتي . لكن هذا الاستثمار لا يسمح بتجاوز المجرى الذي وصفناه .

وما ينطبق على ميزان الرساميل الخاصة ، ينطبق بالمثل على ميزان المعونات الحكومية . فبالرغم من ان الشروط تعتبر في هذا المجال مشجعة جدا (قدر كبير من الهبات ، معدل فائدة مراعى بالنسبة للقروض) ، فقد امتص دفع الديون الحكومية مع ذلك في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ : ٧٣ بالمئة من حجم ما وفد من معونات حكومية جديدة في افريقيا و٥٢ بالمئة في آسيا الشرقية ، ٤٠ بالمئة في آسيا الجنوبية وفي الشرق الادنى ، ٨٧ بالمئة في امريكا اللاتينية . وتبعا لحسابات المصرف الدولي للانشاء والتطوير م.د.ا.ت. اذا بقيت القروض الجديدة على ما هي عليه الان خلال عشر سنوات اخرى فان النسب التي ذكرناها أعلاه ستبلغ في ١٩٧٧ بالنسبة للمناطق المذكورة على التوالي : ١٢١ بالمئة ، ١٣٤ بالمئة ، ٩٧ بالمئة ، ١٣٠ بالمئة .

من هذه التجارب التاريخية للمحيط ، يمكن الاستنتاج انه بقدر تطور الاستثمار الحالي ـ اي تقدم التخلف ـ فان ميزان مدفوعات المحيط سينحى الى التدهور ، وذلك في الوقت نفسه ، لان هذا الميزان يعبر من طور المقترض الفتي الى طور المقترض العجوز ، ولأن التتجير المتزايد للاقتصاد في اطار التخصص الدولي اللامتكافيء ينجب موجات من المستوردات المدخلة اللامباشرة والثانوية المتعاظمة .

ان تغير اتجاه ميزان التحركات المالية يتأخر طالما ان أرباح الرأسمال الاجنبي يمكن ان يعاد توظيفها بانتظام ، وهذه هي الحال التي تميز فترات ازدهار الاستثمار

الاستعماري . لكن الثروة الوطنية تدخل في هذه الحالة تحت الاشراف المتعاظم للراسمال الاجنبي ، كما ان فوائد الاستثمار تذهب بمقادير متزايدة الى أيدي الاجانب . ويضاف الى هذه الآلية الاساسية قوة المزاحمة المتعاظمة للقطاع الرأسمالي الاجنبي ، الذي يطرد ، في بعض الحالات ، الرأسمال المحلي الذي تكوّن في مراحل الاندماج الاولى في السوق الدولية ، من مجال نشاطاته . لقد كانت هذه حال السنغال ، التي تدمرت برجوازيته ، صانعة تطور اقتصاد الاتجار في القرن ١٩ ، بين ١٩٠٠ و١٩٤٠ . والانتقال التدريجي للثروة الوطنية الى الايدي الاجنبية يمكن ان يصل ، كما في افريقيا السوداء ، الى نسب مرتفعة جدا : ١٥ الى ٨٠ بالمئة من حجم الناتج الداخلي الخام النقدي يأتي ، في بلدان آفريقيا السوداء من القطاع الاجنبي . وقد مثلت المداخيل الاجنبية ، في ساحل العاج ، في ١٩٦٥ ، ٤٧ بالمئة من الناتج غير الزراعي للبلاد و٣٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام . وفي المغرب ، الذي كان في حينه مستعمرة استيطانية ، كانت هذه النسب تبلغ في ١٩٥٥ على التوالي ٧٠ بالمئة و٥٧ بالمئة .

بالتأكيد ، هناك قوى معينة تمنع النمو الهندسي للارباح الاجنبية من الوصول الى المبالغ الخيالية التي تشير اليها الحسابات . وهي نفس القوى التي تمنع مبلغ مداخيل الرأسمال من ان يستولي ، في اقتصاد ما ، على نصيب متعاظم من الدخل. وكل هذه القوى ـ بالاضافة الى العوارض النقدية (تضخم) او السياسية (تأميم) ـ ترجع الى هبوط معدل الربح . فاذا ظل جزاء الرأسمال ثابتا ، لا بد ان يقود تراكمه الى زيادة نصيب الارباح من الدخل الوطني . لكن ، بالنسبة لنموذج البلدان المتخلفة المزدهرة ، مثل روديسيا وجنوب افريقيا ، يصبح التحكم المطلق بالثروة الوطنية من قبل أقلية لا حدود له .

ان استملاك الفائض المتولد في المحيط من قبل الرأسمال المركزي ينجم مباشرة عن استملاك هذا الرأسمال نفسه لوسائل الانتاج الرئيسية . هل هذا الاستملاك المباشر هو شرط ضروري لنقل الفائض ؟ بدون شك ، لا . يمكن ان نفكر ان التبعية التكنولوجية تتجه شيئا فشيئا الى استبدال السيطرة عن طريق الاستملاك المباشر. ان احتكار توفير المعدات الخاصة ، وخدمات ما بعد المبيع وتوفير قطع الغيار ، والبراءات وكل أشكال الملكية المعنوية ، كل هذا يزيد من امكانية اقتطاع قسم كبير من فائض القيمة المتولد في مشروع ما دون الحاجة الى تملكه قانونيا . ومن الممكن ان نرى اليوم اقتصادا تابعا بصورة كاملة ، مع استمرار صناعته في كونها ملكية وطنية ، او حتى حكومية عامة .

٢ ـ الاتجاه الى العجز في ميزان المدفوعات الخارجية للمحيط .

يشير تاريخ المحيط الى التعاقب السريع لمرحلتين : المرحلة الاولى تتميز بفيض

ميزان المدفوعات ـ وهذا يتطابق مع فترة الاستثمار الاستعماري ، وخلق الاقتصاد المتخلف ، وتقدم التخلف ـ ، تتبعها مرحلة ثانية تتميز باتجاه الى العجز المزمن ـ وتتطابق مع ازمة هذا النظام ، ومع استعصاء النمو المستند الى الطلب الخارجي. ان معيار ـ القطع الاجنبي يغطي لبعض الوقت على هذا الاتجاه الى العجز الخارجي، لكن عاجلا ام آجلا سيدفع هذا العجز بالبلدان المتخلفة الى البحث عن الاستقلال النقدي ـ هذا الاستقلال الذي لن يأتي بحل حقيقي للمشكلة ، ولن يكون الا مصدر اضطرابات نقدية اضافية .

فباعتبار ان اقتصاد البلدان المتخلفة هو اقتصاد متخارج ، فان كل المشكلات المطروحة فيه تنعكس في ميزان الحسابات الخارجية . وكل تغير اقتصادي هام يحدث في مجرى التطور يؤثر على مختلف عناصر ميزان الحسابات . هل نستطيع ان نقول الشيء نفسه بالنسبة للبلدان المتقدمة ؟ بالتأكيد ، لا تحدث هنا ايضا تغيرات كبيرة من دون ان تؤثر على العلاقات بين الاقتصاد الوطني والبلدان الاجنبية . لكن المشكلتين مختلفتان نوعيا . فمن الممكن ان نبني بصورة صحيحة نموذج تطور الاقتصاد الراسمالي دون ان يكون هناك حاجة لادخال العلاقات الدولية في صورة عملية الانتاج : فالاقتصاد الراسمالي يشكل في الحقيقة مجموعا متلاحما مكتفيا بذاته . وهذا المجموع يستحيل رؤيته في بلد متخلف فهو ، بالتعريف ، غير قابل للعزل عن السوق الدولية .

ان المشكلة لا تكمن اذن في معرفة ما اذا كان هناك آليات تعمل لتأمين التوازن العفوي لميزان المدفوعات الخارجي عامة ، وبشكل خاص مسألة العلاقات بين المركز المتقدم المسيطر والمحيط الخاضع المتخلف . ان امثال هذه الآليات لا وجود لها بالطبع ، او على الاقل ليست موجودة بالصورة التي تضمن التوازن التلقائي . ان المشكلة تكمن في معرفة لماذا يستمر النظام في عمله رغم غياب امثال هذه الآليات . فالواقع ان هذا النظام يعمل ويضمن توازنا نسبيا في العلاقات بين البلدان الراسمالية المتقدمة ، كما في العلاقات بين هذه البلدان وبلدان المحيط . واذا كان هذا النظام يتابع عمله فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدان المتقدمة ، فذلك يتم عبر الازمات الدائمة التي تكوّن تاريخ تطور الراسمالية : الازمات الدورية الكلاسيكية للقرن ١٩ وللثلث الاول من القرن ٢٠ ، الازمات النقدية والسياسية الخارجية لمختلف الدول ، وأزمات «الجوع للدولار» التي ميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم ازمة النظام النقدي العالمي . ان البحث عن تكييف بنيوي دائم هو خلفية لوحة هذا التاريخ . تكييف يتصف باللاتكافؤ ، بالتعارض ، بالسيطرة ، التي كانت تمارسها بريطانيا البارحة والتي تمارسها الولايات المتحدة اليوم .

وتكييف البنى ، الذي يخفي لاتكافؤا جذريا ، فيما يخص العلاقات بين المركز والمحيط ، يتم عبر الاتجاه الدائم الى العجز الخارجي عند البلدان المتخلفة ، وهو الاتجاه الذي يتم تجاوزه بفضل هذا التكييف البنيوي ذاته . ان المحيط قد صنع بالضبط على الصورة التي تلائم متطلبات التراكم في المركز ، فبنى الاسعار ، وتوزع

الريعيات النسبية قد أقيمت جميعا بحيث يظل تطور الرأسمالية في المحيط محيطيا، اي يستند بالاساس الى السوق الخارجية . ويترافق التكييف باتجاه مزمن الى العجز في الميزان الخارجي للمحيط . وكل المحاولات التي قامت من اجل تفسير هذه الظواهر المتعاكسة التي نلاحظها في ميزان المدفوعات دون الاستعانة بفكرة التكييف البنيوي (اي فهم آلية التخصص الدولي) لا بد ان تكون جزئية ووصفية . هذه هي حال التفسيرات التي تصف حالة وحركة «المرونات» وال «ميول» التي لا تظهر بما هي عليه الا لانها تعكس الآليات العميقة للتكييف البنيوي .

تجليات الظاهرة

يتم تجاوز العجز ، حسب فرضية الصرف الثابت (معيار ذهبي او معيار قطع اجنبي) دائما عن طريق تخفيف وتيرة النمو الكامن . ومن الصعب جدا الامساك احصائيا بهذه الظاهرة التي تظهر كاتجاه عميق ولا تكشف عن نفسها في عوارض خارجية مرئية . وبالعكس من ذلك ، عندما يستطيع الصرف ان يتذبذب بحرية ، يتجلى اتجاه عدم التوازن بتخفيض دائم للنقد . ويصبح من الاسهل في هذه الظروف الامساك بالظاهرة ، خاصة وان التخفيض يمكن ان يرجع في أصوله الى التضخم الداخلي ، وليس الى اللاتوازن في الميزان الخارجي . ان معرفة تاريخ ظهور الاصدار وحدها هي التي تسمح بتبيان الاسباب المختلفة . ومن الممكن ايضا ان نحاول كشف هذه الظاهرة عن طريق دراسة حركة الاحتياطيات الدولية (ذهب وقطع) في البلدان المتخلفة .

في اية فترة تقريبية اصبح ميزان مدفوعات المحيط ميزانا عاجزا بصورة مزمنة؟ ليس من السهل الاجابة على هذا ، ذلك ان انقلاب الوضع قد تم في فترات مختلفة حسب البلدان . ويبدو مثلا ان ميزان حسابات **كوبا** الحقيقي ، والمستعمرات الفرنسية والانكليزية في افريقيا ، ظل لفترة طويلة فائضيا ، وبصورة مزمنة ، وهذا ما دفع البعض الى القول خطأ ، ان استيراد السيولات النقدية يجب ان يدفع بصادرات فعلية . لكن ، قبل ذلك ، كان معدل صرف كل **دول امريكا اللاتينية** تقريبا ، في القرن ١٩ ، قد هبط . وبالنسبة لمثال **البرازيل** كانت مسؤولية عجز الميزان الخارجي مساوية في هذا الهبوط لمسؤولية الاصدار التضخمي للنقد الورقي . وكذلك كان الحال في **الارجنتين** بين ١٨٨٠ و١٩٠٠ . وهذا يعني انميزان مدفوعات هذه البلدان ــ التي تعتبر المزودة الكبيرة بمنتجات الاساس ، ولهذا كانت اكثر اندماجا في السوق الدولية من بقية دول **آسيا وافريقيا** المستعمرة حديثا ــ ظل عاجزا بشكل مزمن في القرن ١٩ .

اما بالنسبة للقرن ٢٠ فليس هناك اي شك في ذلك. فقد هبطت القيمة الذهبية لمختلف النقود في كل مكان بين ١٩٢٩ و١٩٣٧ ؛ لكنها نقصت بشكل اكبر بالنسبة

للبلدان المتخلفة مما في البلدان المتقدمة . واذا أستطاعت البلدان الاولى ان تحافظ على معدلات صرفها مع الميتروبول (مستعمرات فرنسية ، بلجيكيـــة ، برتغالية ، اسبانية ، انكليزية والمستعمرات التابعة لمنطقة الاسترليني) ؛ فليس ذلك بسبب عدم وجود صعوبة في اعادة اتزان ميزان هذه البلدان. لقد سلكت الميتروبولات هذا المسلك بالرغم من هذه الصعوبات بالاحرى ، ومن اجل السماح لآلية الدخل كي تستنفذ آثارها . وقد لوحظ ايضا أن احتياطيات القطع (التي تقوم مقام الذهب كنقد دولي) كانت في هذه البلدان أقل في ١٩٣٧ مما كانت عليه في ١٩٢٩ ، وهذا ما يبرهن على ان العجز كان مزمنا . ويعكس الوضع في **امريكا اللاتينية** عجزا مماثلا ايضا . اذ حتى حسب المعدلات الموكوسة التي تبنتها هذه البلدان ، يستمر العجز في الوجود، كما يظهر ذلك انخفاض احتياطيات الذهب النقدي المركزية بين ١٩٢٧ و١٩٣٧ (دورة كاملة) ، وكذلك مجموع احتياطياتها النقدية . اما بالنسبة للبلدان المتقدمة فعلى العكس من هذا ، كانت كل أنواع هذه الاحتياطيات تزداد في الفترة نفسها .

بعد الحرب العالمية الثانية حل نظام معدلات صارم نسبيا محل الصروف القديمة المتذبذبة . لكن التخفيضات ، بالاتفاق وحتى بتوصية من **ص.ن.د.** . وقد تم ذلك احيانا للرد على التضخم الداخلي الناشيء ، لكن غالبا بسبب العجز المزمن ، ألذي لم يعمل التضخم الا على تقويته . وبموازاة ذلك هبطت احتياطيات المحيط الدولية. وصحيح ان فترة ما بعد الحرب المباشرة قد اتصفت بظهور العجز الخارجي عنـــد العديد من الدول المتقدمة : اذ ان النظام كان يعمل في مجمله ــ خلال فترة اعادة تعمير **اوروبا** ــ لصالح **الولايات المتحدة** فقط . ولن يستعيد المركز (**الولايات المتحدة، واوروبا واليابان**) ككل مكانته التقليدية الا بعد انتهاء هذه المرحلة، مع كل ما طرحه هذا من مشكلات اعادة تكييف العلاقات بين البلدان المحيطية نفسها . لكن يبقى هناك حقيقة ثابتة وهي ان العملات الاوروبية لم تفقد ، بالمقارنة مع الدولار ، بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ الا ٢ر٥ بالمئة من قيمتها ، مقابل ٤ر٣٨ بالمئة بالنسبة لعملات **الشرق الاوسط** و١ر٤٦ بالمئة بالنسبة لعملات **آسيا** (ما عدا اليابان) و٦ر٤٧ بالمئة **لافريقيا** و٢ر٦٢بالمئة لعملات **امريكا اللاتينية** .

عدم الانسجام في العلاقات الدولية : التفسيرات الشائعة .

كاندل برغر هو الوحيد ، دون شك ، الذي حاول ان يستوعب بصورة منتظمة عدم الانسجام في مسلك الموازين الخارجية للشركاء . وهو لم ينطلق من مشكلة العلاقات بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة ليقوم بتحليله ، ولكنه انطلق مـــن العلاقات بين **اوروبا والولايات المتحدة** التي ميزت السنوات التي اتت بعد الحرب العالمية الثانية . كان **هارود** ، المدافع عن المصالح البريطانية ، ينسب الـ «جوع الى الدولار» الى السياسة الامريكية ، وخاصة الى اعطاء قيمة مبالغ فيها للدولار بالنسبة

للذهب ، وكذلك الى التعريفة الجمركية الامريكية العالية . واضطر **كاندل بيرغر** ان يجيب عليه في صورة نظرية عامة . وهو ينطلق من المعاينة التالية : ان الآلية التي تجعل من البلدان المتخلفة ضحايا الظرف الاقتصادي في كل مراحله تشبه الآلية التي تتحكم اليوم بالعلاقات بين **اوروبا والولايات المتحدة** . ونحن نعرف ان بعض الانكماش الذي حدث في ١٩٤٩ في **الولايات المتحدة** قد قاد الى تدهور الصادرات الاوروبية الى امريكا بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة . **كاندل بيرغر** يعتقد انه كي تصبح تأثيرات تنوعات الدخل الوطني في **الولايات المتحدة** وفي **اوروبا** على العلاقات الدولية متشابهة ومنسجمة ، لا بد من توفر خمسة شروط ؛ فيجب : ١ ــ أن تكون درجة تبعية منطقة الى اخرى (مقاسة حسب علاقة المصدرات / الدخل الوطني في كل من البلدين) من سوية واحد ، ٢ ــ وان تعمل ، عند الاثنين ، الضغوط التضخمية والضغوط المضادة للتضخم في الاتجاه نفسه ، ٣ ــ وأن تكون مرونة الاسعار متعادلة في تأثيرها على صادرات كل من ألبلدين ، ٤ ــ ان لا تقتصر التجديدات العلمية والتقنية باستمرار في ظهورها على بلد واحد ، ٥ ــ ان تتشابه ردود العرض على حاجات الطلب لدى البلدين .

والحال ان هذه الشروط الخمسة ليست متوفرة لا في العلاقات بين **الولايات المتحدة وأوروبا** ولا بين البلدان المتقدمة ككل والبلدان المتخلفة . هناك أذن عدم انسجام في ميزان المدفوعات . ومع هذا فان تعداد هذه الشروط الخمسة لا يعطي تفسيرا للظاهرة ولكنه يصفها فقط .

وكذلك الامر بالنسبة لاطروحة **راوول بريبيش** فيما يخص التعارض مركز ــ محيط . يرى **بريبيش** ان تذبذبات الدخل كانت اقوى خلال القرن ١٩ في البلدان المتقدمة (وبصورة اساسية **بريطانيا**) مما كانت عليه في البلدان المتخلفة . ففي فترة الانكماش كان هبوط الدخل الوطني ، الذي هو اعظم بكثير نسبيا من دخل بلدان ما وراء البحار ، يؤدي الى انهيار في مستوردات المركز المسيطر في ذلك الوقت ، اقوى بكثير من انهيار مستوردات بلدان ما وراء البحار . وكانت **بريطانيا** تجذب اذن ذهب هذه البلدان ، لان الميزان (المفترض انه في حالة توازن خلال الدورة بكاملها) كان يسير لغير صالح البلدان المتخلفة ، خلال الانكماش . وعلى العكس من ذلك ، كان انسجام الظاهرة يعمل على ايفاد الذهب من جديد ، في وقت الازدهار ، الى البلدان القليلة التطور : فالانتفاخ النسبي للدخل الوطني في **بريطانيا** كان يعمل على رفع مستوى المستوردات البريطانية بأكثر مما يعمل على رفع مستوردات البلدان المتخلفة. وقد فقدت هذه الظاهرة في القرن ٢٠ ، كما يدعي بريبيش ، شيئا من طابعها الانسجامي لان الميل الى الاستيراد قد ضعف في **الولايات المتحدة** باستمرار في حين ان هذا الميل ظل ثابتا في **بريطانيا** .

ان افتراض **بريبيش** القائل بأن ميزان البلدان المتخلفة ظل متوازنا خلال فترة القرن ١٩ الطويلة ، بينما اصبح بصورة مزمنة عاجزا في ايامنا هذه ، لا يقوم على اساس ضخامة التذبذبات النسبية في مركز ومحيط النظام ، ولا على الضخامة

المطلقة لميول الاستيراد ، ولكن فقط على اساس حركة الميل الى الاستيراد من المركز. ما معنى أطروحته اذن ؟ ببساطة ان تطور المركز يستند الى السوق الداخلية (سوق مجموع البلدان المتقدمة) بينما يستند تطور المحيط الى السوق الخارجية (سوق البلدان المتقدمة) . وهذا التنافر في البنية الاساسية هو الذي يفسر تطور علاقة الميول للاستيراد . لكن هذه الحركة ليست خاصة بالقرن ٢٠ . انها تبدأ منذ اندماج المحيط في السوق العالمية . كيف يمكن اذن ان نفسر ان العجز المزمن في ميزان المحيط الخارجي لم يظهر الا في عهد متأخر ؟ عن طريق ادخال العامل الذي يتجاهله **بريبيش** في تحليله : حركة الرساميل . ف **بريبيش** لا يأخذ في اعتباره الا الميزان التجاري ، متجاهلا البنود الاخرى في ميزان الحسابات . فيمكن للرأسمال الاجنبي الوافد ان يعوض عن اتجاه الميزان التجاري المزمن الى العجز في البلدان المتخلفة . ويستطيع هذا الرأسمال الوافد في بعض فترات الدورة فقط ، اي فترات الازدهار، ان يزيد من ضخامة تذبذبات ميزان هذه البلدان ، وهو يساهم بذلك في اقامة تعادل بين الفيض والعجز خلال دورة بكاملها . وصحيح ان هذا الوافد يحمل في ذاته بذور حروج الارباح ، الذي لا بد ان يتغلب في النهاية . ان هذا التصدير للارباح هو المسؤول ، مع تزايد اهميته ، وبالاضافة الى حركة الميزان التجاري المحللة ، عن العجز المزمن في ميزان البلدان المتخلفة في ايامنا هذه . لقد كان توافد الرأسمال الاجنبي المتزايد ، والمتفوق في حينه على تصدير الارباح ، يعوض عن التدهور التدريجي للميزان التجاري . اما في القرن ٢٠ فان التصدير المتزايد للفوائد والارباح، والذي يتجاوز توافد الرساميل الجديدة ، يضاف الى التدهور التدريجي للميزان التجاري ليفاقم من تدهور ميزان الحسابات .

ان تحليل **كاندل بيرغر** يبقى في مستوى تحليل الميزان التجاري ؛ وهو بحاجة الى التكميل على نفس النمو الذي كملنا به تحليل **بريبيش** . وبالاضافة لهذا ، يظل هذا التحليل ايضا وصفيا . في الواقع لماذا يكون الميل الى الاستيراد في البلدان المتقدمة ، والميل الى الاستيراد في البلدان المتخلفة ، ثم المرونات السعرية ، ثم ايضا استجابات العرض الى رغبات الطلب ، الخ . لماذا يكون كل ذلك على ما هو عليه ؟

ان الجواب يفرض نفسه : ان مكانة السوق الخارجية في تطور الرأسمالية المحيطية هي التي تفسر حركة هذه الميول . وهكذا نجد ان درجة التبعية للتجارة الخارجية ما هي الا نتاج حركة تاريخية حاولنا ان نرسم مراحلها . ان الضغوط المسماة معاكسة للتضخم تفسر بدرجة النضوج ، اما المرونات السعرية فبدرجة تحكير الاقتصاد : ان الانتاج الصناعي المحكّر يقاوم هبوط الاسعار بشكل افضل مما يفعله الانتاج الزراعي الذي بقي في مرحلة التزاحم . اما فيما يتعلق بالتجديدات التقنية فانها لا بد ان تأتي من البلدان المتقدمة وليس من البلدان المتخلفة . ان هذه التجديديات مع ال «آثار الدالة» التي تولدها في البلدان المتخلفة تقوي من الميل الى الاستيراد بتحويل الطلب عن السوق المحلية الى طلب المستوردات . واخيرا ، ان العرض شديد المرونة في البنية الرأسمالية التي يخلق فيها المتعهد النشيط الطلب،

وضعيفها في البنية التي يتبع فيها المتعهد الطلب (وهو نفسه طلب خارجي) . ويفاقم هذا الوضع من تأثير درجة التحكير المختلفة للانتاج على المرونة النسبية للاسعار .

اسباب عدم الانسجام في العلاقات الدولية : التبعية

ان المركز هو الذي يأخذ المبادهة التجارية . وهو الذي يفرض على المحيط صيغ التخصص . ويتجلى عدم الانسجام هذا ، الذي يعكس تبعية المحيط التجارية ، باستباق صادرات المركز وارداته (صادرات المحيط الذي يخنع لصيغ التخصص) .

ان التبعية المالية للمحيط تضاعف وتعمق تبعيته التجارية . والسبب الجوهري في هذا هو ان توظيفات الرساميل الاجنبية تولد ، في البلدان المتخلفة ، تلقائيا حركة معاكسة تتجسد في تحويل الارباح . ان حجم الارباح المصدرة لن يلبث ، في حدود المعدلات الوسطية لجزاء الراسمال والتي تتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة ، ان يتغلب على الرساميل الوافدة الباحثة عن التوظيف ، ولا بد للميزان الخارجي من ان ينقلب في وقت ما . وهذا الانقلاب يعكس الانتقال من مرحلة «استثمار» الاراضي المفتتحة أمام الراسمال ، الى مرحلة استغلالها الوحشي . وغياب الآثار الايجابية للتوظيف الاجنبي في البلدان المتخلفة يحرم هذه البلدان من امكانية توجيه وبلورة عملية التراكم ، التي اعطاها هذا التوظيف الاجنبي في بلدان ذات بنية راسمالية ..

ان توازن ميزان المدفوعات يتطلب ، في حالة التوظيف الاجنبي في البلدان المتخلفة ، نموا **سريعا** في الصادرات ، ليس فقط أسرع من نمو الناتج الداخلي الخام ، لكن ايضا من نمو المستوردات . والحال ان هناك العديد من القوى التي تدفع الى تسارع نمو المستوردات في البلدان المتخلفة ؛ واهمها هي : ١ ــ تزايد العمران المديني ، المترافق بنقص في نمو الانتاج الزراعي المعيشي ، الامر الذي يفرض زيادة المستوردات من المنتجات الغذائية الاساسية (قمح ، رز ، الخ) ، ٢ ــ تزايد النفقات الادارية ، التي لا تتناسب مع امكانيات الاقتصاد المحلي ، ٣ ــ التعديلات الطارئة على بنية توزيع الدخل و«أوربة Européamisation » أنماط الحياة والاستهلاك عند الفئات الاجتماعية المحظوظة (الآثار الدالة) ، و٤ ــ عدم كفاية التطور الصناعي ، وفقدان التوازن في البنية الاقتصادية (غلبة الصناعات الاستهلاكية بصورة واضحة)، التي تقود الى زيادةالمستوردات من المنتجات التجهيزية والوسيطة. ان التأثير المشترك لهذه القوى يؤدي بالبلدان المتخلفة الى الاعتماد على المساعدة الخارجية التي تجنح الى ان تصبح شائعة في كل مكان .

ان ديالكتيك هذا التناقض الخاص بين منحى العجز الخارجي من جهة وامتصاص العجز بواسطة تكييف بنية المحيط بما يلائم احتياجات التراكم في المركز يفسر لماذا يبدو تاريخ المحيط كتكملة «للمعجزات» ــ فترات قصيرة تترافق بنمو شديد في بداية مراحل النظام ، يتبعها انسدادات ، وركود ، بل تراجعات ــ معجزات بلا

مستقبل ، وانطلاقات مجهَضة .

ان معيار القطع الاجنبي ، واندماج المحيط في انظمة نقدية خاضعة للميتروبولات المركزية ، يزيل الصعوبات الوقتية التي يتعرض لها ميزان الحسابات في صورة عدم توازن ، حتى لو كان عدم توازن دائميا ، وهو الذي سينتهي اخيرا بالذوبان عن طريق عمل الآلية الدخل . ان تبني معيار القطع الاجنبي يتيح للنظام ان يتوازن على حساب تباطؤ نمو البلدان المتخلفة ، بفضل تبني صرف استبدادي يسهّل عملية التكييف البنيوي .

هل يعدل هجر الاندماج النقدي هذا وتكوين انظمة نقدية مستقلة في المحيط من آليات التكييف البنيوي ؟ ليس بصورة تلقائية . واذا بقينا نفكر في التطور من منظور التخصص الدولي المتزايد ، اي في تطوير الانتاج التصديري اولا بأول ، فان التوازن الداخلي لا يمكن ان يحدث الا لقاء توقف كامل للتطور ، حتى لو كان تطورا محيطيا . ان الاتجاهات العميقة الى فقدان التوازن ما زالت وستستمر في عملها ، وسيصبح الاشراف في يوم ما بدون فعالية تذكر ، وعندئذ لا بد من تخفيض قيمة النقد .

٣ ـ دور الانظمة النقدية المحيطية في صياغة التبعية . حول ما يسمى ب «الآليات السيئة» للاصدار .

تتمتع اغلبية البلدان المتخلفة اليوم بنظام نقدي مستقل ، اي بمصرف مركزي يحق له ان يقدم الدعم للخزينة الوطنية وان يقوم بادارة وضمان الموجودات الخارجية للبلاد ، وذلك حسب صيغ شبيهة بتلك المطبقة في البلدان المتقدمة . والاشراف على الصرف والنقل شائع هنا ، ويترافق بصورة عامة برغبة في التحرير النسبي : فالاشراف يبدو كضرورة مؤسية تفرضها صعوبات ميزان المدفوعات ، وليس وسيلة منظمة بيد السياسة الاقتصادية .

ان ايا من نقود **العالم الثالث** الوطنية لا تطمح في لعب دور نقد ـ مفتاح في النظام النقدي الدولي ، حتى لو ان بعضها قوي فعلا بسبب فيض ميزانه الخارجي . ولهذا فان موجودات **العالم الثالث** الخارجية تتكون في غالبيتها من القطع الاجنبي ، وخصوصا من هذه النقود ـ المفتاح (الدولار بالدرجة الاولى ، والاسترليني بالدرجة الثانية) ومن نقود البلدان المتقدمة الاخرى ، خاصة المتروبولات القديمة . وبهذا المعنى ، ان كل هذه البلدان المتخلفة تعيش تحت رحمة نظام معيار القطع الاجنبي . وبصورة اضيق سنتكلم عن هذا المعيار حين تقبل منظمة ان تصرف على اساس معدل ثابت وبكميات لا محدودة (دون اشراف) النقد المحلي لقاء القطع المسيطر ، وبالعكس. وقد سادت الانظمة القائمة على هذا المبدأ حتى فترة قصيرة في معظم بلدان المحيط . والنظام الواضح اكثر من غيره هو بدون شك المسمى Currency Boards وهنا تتم تغطية الاصدار المحلي بوديعة مساوية من الاسترليني فقط . في الحقيقة

ليس لهذا النقد المحلي اي وجود مستقل : ان الذي يتنقل بين الايدي هو محض استرليني تحت اسم خاص . والامر كذلك في نظام النقد الاستعماري الفرنسي الذي ما زالت آلياته تحكم بلدان منطقة الفرنك الافريقية ، وهذا بالرغم من كل المظاهر الاخرى . ان المصارف المركزية ما هي في الواقع الا وكلاء «مصرف فرنسا» ، المصرف المركزي الوحيد الحقيقي في منطقة الفرنك : فهو الوحيد الذي يحق له ان يقدم المساعدات الحكومية ـ **للخزانة** الفرنسية وحدها ايضا ـ ، وهو الوحيد الذي يدير الموجودات الخارجية للمنطقة . وبما ان النقولات حرة ولامحدودة وبمعدل ثابت ، وبما ان شبكة المصارف التجارية مكونة من توابع وفروع للمصارف الميتروبولية ، فان الكتلات النقدية لا تشكل في الواقع الا كتلة واحدة عمليا . ان **«منطقة الفرنك»** يجب ان تسمى بالاحرى «منطقة للفرنك» . ولن نتحدث عن منطقة نقدية الا حين يتمتع الشركاء بهامش من الاستقلالية في مسائل السياسة النقدية ، اي عندما تتمتع مصارفهم المركزية ايضا بالسلطات العامة التي تميز امثال هذه المؤسسات ، وتلتزم بالتزود المتبادل وبمعدل صرف ثابت ، بقطع الشركاء هؤلاء . وفي هذه الحالة توافق مؤسسات المركز في المنطقة النقدية على تزويد زميلاتها في المحيط بالسلف التي تختاجها . وهذه هي حال **مالي** ، البلد الوحيد الذي يعتبر عضوا حقيقيا في **«منطقة الفرنك»** .

ويمكن لهذا الهامش من الحرية ان يتسع بحيث نقترب من نظام نقدي وطني مستقل . لكن حتى في هذه الحالة ، نلاحظ ان من اصل المقابلات الثلاثة للاصدار (الموجودات الخارجية ، المساعدات المقدمة للاقتصاد ، والمساعدات المقدمة للخزانة العامة) تحتل الاولى ، اي المكوّنة الخارجية ، موقعا أكثر اهمية هنا مما هو في البلدان المتقدمة . وهذا يعكس الطابع التخارجي للفعالية الاقتصادية .

لكن هذا يدفع الاقتصاديين الكلاسيكيين الى تقديم أطروحة جديدة ، أطروحة «الآليات السيئة» للاصدار التي تقول ان الاصدار لا يمكن أن يتطابق في هذه البلدان مع الحاجة المحددة كطرف ثان في المعادلة الكمية («س ع» : مستوى الاسعار×حجم العمليات) ، ولكنه سيخضع تلقائيا للميزان الخارجي . (هذه الاطروحة التي دافع عنها **شابير** عمل على نقضها **نيولين ورولان** وكذلك **ايدا غريفيس** . وينجم عن هذا ان الاصدار لا بد ان يكون غزيرا في فترة الازدهار في الوقت الذي يكون فيه الميزان فائضا ، وهذا ما يؤدي الى تضخم محلي وتاقص في فترة الانكماش (لان الميزان في عجز) والى تأخر في الانطلاق من جديد .

لكن لنفترض ان الميزان في وضع ايجابي : سيحصل المستورد على قطع ؛ وسيبادله بأوراق محلية يودعها في مصرف تجاري (اجنبي) . فاذا ما ارتفع محتوى الصندوق في هذا المصرف فانه سيكون أقدر على تقديم اعتمادات للاقتصاد المحلي . واذا تم فعلا الحصول على بعض السلف واذا اقتنع المصرف بتقديمها بحيث يُرجع معادل السيولة الى مستواه السابق ، فان حجم الاستعدادات النقدية يكون قد رفع من رصيد الميزان ، فيما لو كانت هناك علاقة ثابتة بين استعمال النقد الورقي

واستعمال النقد الائتماني تحدد معامل سيولة ثابتة . وبالعكس ، حسب الاطروحة، اذا كان الميزان الخارجي في عجز، فان المصارف ستضطر الى تقليل حجم اعتماداتها. والمنتجون المحليون سيطلبون من مصرفهم توفير اعتمادات اكبر ، دون ان يستطيع هذا المصرف تأمينها . ان خطأ هذه المحاكمة يكمن في هذه النقطة الاخيرة بالذات .

لنأخذ مثالا مشخصا . كان الميزان الخارجي في **روديسيا الجنوبية** في عجز من عام ١٩٤٦ الى ١٩٥١ . من جهة اولى اذن ، ذهب قسم من النقد المحلي ليصرف في Currency Boards لقاء الاسترليني لتسديد العجز . لكن المصارف كانت تصرف، من جهة ثانية ، (لنفسها) الاسترليني لقاء الاوراق الروديسية في سبيل تمويل الانتفاخ الكبير في اعتماداتها المحلية . وسيقول البعض ان عجز الميزان قد سد بقدوم اعتمادات اجنبية قصيرة الاجل. لكن يجب اطراح هذه الصيغة لانها شديدة الاختلاط: انها تدفع الى الاعتقاد بأن قدوم الاعتمادات هذا قد تم بسبب عدم توازن الميزان ، وانه يساوي لعدم التوازن هذا .

يجب التمييز بين ما سوف نسميه ميزان الحسابات الحقيقية ـ المكون من صادرات ومن الرأسمال الوافد المكرس للتوظيفات الطويلة الاجل الايجابية ، ومن الواردات والارباح المصدرة للتوظيفات الاجنبية السلبية ـ وميزان حركة الرساميل المصرفية (استيراد وتصدير الاموال من قبل المصارف وفيما بينها ، وليس بوصفها ممثلة لزبون معين) .

وميزان الحسابات الحقيقية معروف . كنا قد ذكرنا ان هناك اتجاها ، على المدى الطويل ، الى التوازن في الميزان تحت تأثير مفعول ـ الدخل (يشكل العجز نقل قوة شرائية) ، لكن العجز لا يزول من تلقاء نفسه . وخاصة عندما يكون الصرف جامدا والنقولات حرة . وينضاف الى مفعول ـ الدخل هذا ، في حال استقلال النقود ، مفعول ـ الصرف (اللاتوازن يجر التخفيض ، وهذا يؤثر بدوره على الميزان بالسلب او بالايجاب وذلك حسب المرونات) الذي يساهم احيانا في اعادة التوازن لاجل قصير .

اما فيما يتعلق بميزان حركة الرساميل المصرفية ، فهو مستقل وليس مُدخلا من قبل ميزان الحسابات الحقيقية . ومهما كان تأثير ميزان الحسابات الحقيقية على الجريان ، فان هذا التأثير لا يحمل اية اهمية ، اذ ان حركة الرساميل المصرفية يمكن ان تقاومه ام لا ، *هذه الحركة التي تظل مشروطة بحاجة الاقتصاد النقدية وحدها ولا تخضع لاي تحديد آخر .*

وهكذا يفسر لماذا أمكن ارتفاع حجم الموجودات النقدية ، وحتى حجم التداول، بالرغم من ان ميزان الحسابات كان في عجز. وليس هناك اي برهان على ان الواردات والصادرات النقدية كانت قد ادخلت بواسطة الحسابات الخارجية ، كما تلاحظ افضل الدراسات الاختبارية عن عمل الانظمة النقدية المنشأة على معيار القطع الاجنبي .

يقودنا هذا التحليل الى المشكلة الحقيقية : ما هي حالة شبكة المصارف التجارية،

وفي خدمة اي فعالية اقتصادية (تخارجية ام قائمة بذاتها) تعمل ؟ اذا كانت تمثل فروعا للمصارف الميتروبولية فلا بد ان تفقد أطروحة الآليات السيئة كل قيمة تذكر. لكن الواقع هو كذلك الى حد كبير ، عندما تكون الشبكة المصرفية شبكة وطنية . فاذا وجد ، في هذه الحالة ، احتياج نقدي ـ طلب على الاعتمادات الداخلية ـ ، فان العجز الخارجي يؤدي ببساطة الى نقص التغطية بالقطع الاجنبي ؛ وسيعكس هذا النقص ببساطة تخفيف الطابع التخارجي للاقتصاد .

ان تصاحب حركات الميزان الخارجي مع حركات الحجم النقدي ومع حركات الاسعار لا يعطي قيمة علمية اكبر للتفسير الكمي . ان من الطبيعي ان تهبط الاسعار في حالة الانكماش ، وخاصة اسعار المواد الاولية ، وان يتقلص الحجم النقدي ، وأن يتدهور الميزان الخارجي للبلدان المتخلفة . لكن هبوط الاسعار هو الذي يقود الى العجز الخارجي ، وليس العكس .

ان نظام معيار القطع الاجنبي ، السائد في البلدان المتخلفة لم يستقر دون فترة من تلمس الطريق . وصحيح ان اختراعه قد تم قبل التنظير له : ولهذا ظلت البونات على الصندوق Bons التي لا تقبل التحويل الى ذهب ولكن فقط الى متاجرات مع الميتروبول متداولة لفترة طويلة في جزر **الأنتيل** . وكان الصرف يتقلب مع تقلب الميزان لان اية منظمة لم تكن تقبل بضمان التبادل بمعدل جامد وبكميات لا محدودة .

كانت **المستعمرات** وبلدان **الشرق وامريكا اللاتينية** تستعمل ، بصورة عامة ، خلال كل القرن ١٩ ، القطع الذهبية ، او في أغلب الاحيان الفضية **(الصين ، الهند** الهولاندية ، **والهند ، الامبراطورية الفارسية وأمريكا اللاتينية** ، ما عدا **البرازيل)** . ولم يدخل نظام معيار القطع الاجنبي الا تدريجيا ، وقد دشن في **الهند** في ١٨٩٨ ، ثم انتشر بشكل واسع في مطلع القرن ٢٠ في المستعمرات . وقد أدخل معيار صرف ذهبي مباشر في **الارجنتين** عام ١٨٩٩ ، حين التزم **صندوق** التحويل بتبديل الذهب مقابل النقد المحلي وبالعكس . ونشأ نفس النظام في **البرازيل** بعد فترة . وتابعت الصين لوحدها استعمال قطعها وسبائكها الفضية . اما **امريكا اللاتينية** فقد ظلت طوال القرن ١٩ المسرح المفضل للاوراق النقدية ، التي كانت تقف في التداول بموازاة القطع الفضية ، المتزايدة او المتناقصة الاهمية ، لدرجة أو اخرى حسب الاصدار . وقد تخلت **المكسيك** في وقت متأخر عن هذه الوضعية ، حيث كان الصرف يتقلب مثل سعر الفضة ، لتتبنى معيار القطع الاجنبي .

وقد ترددت البلدان الاخرى في قبول ذلك ، ولم تعمل على استقرار نقدها الا في القرن ٢٠ ، بخلق انظمة مركزية من طراز حديث (نقد يستند الى اعتماد غير قابل للتحويل) .

ان تجربة **امريكا اللاتينية** ، حيث كان ما يزال قائما تداول النقدية التي تصدرها **الخزانة** ، تستحق ان نتوقف عندها . فيمكن للنقد ، الذي أدخل هنا في الاقتصاد عن طريق قناة الموازنة وليس عن طريق قناة الاعتماد المصرفي التجاري ، ان يتواجد

بشكل مفرط . وفي حالة العجز في الموازنة كان ايجاد مداخيل نقدية يتم بدون مقابل . فاذا كانت الموازنة متعادلة ، امكن لعدم التوازن في الميزان الخارجي ان يجر الى سقوط الصرف . وهذا السقوط يجر معه تضخم الاسعار عن طريق قناة اسعار المستوردات . فاذا كان هناك اتجاه دائم لعدم التوازن في الميزان الخارجي ، كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتخلفة ، لدى غياب الاشراف على الصرف ، يصبح التاريخ سلسلة لا تنقطع من عمليات التخفيض النقدي ، وارتفاع الاسعار ، والتخفيض من جديد . لكن لنفرض ان ميزان الحسابات الخارجية الحقيقية ، كالموازنة ، في حالة توازن . عندئذ يمكن أن يصبح تداول النقد غير كاف . وبما ان النقد يدخل هنا فقط من قناة النفقات الحكومية ، فلا بد للتاجر الذي يشكو من نقص السيولة من التوجه الى المصارف التجارية الاجنبية . وكي تستجيب هذه المصارف لطلب تاجرنا، فهي تحتاج الى كمية جديدة من الاوراق النقدية المحلية الجارية في البلاد . انها تستورد الاموال التي تخصها ، وتذهب الى سوق الصرف كمشترية للنقد المحلي . هذه العملية تدفع الى رفع قيمة الصرف ، وهذا ما يؤدي بدوره الى هبوط الاسعار. في هذه الحالة تتكيف كمية النقد حسب الحاجة ، لكن لقاء ظهور اضطرابات مستمرة في مستوى الصرف والاسعار .

لقد نشأت انظمة نقدية مستقلة في **امريكا اللاتينية** انطلاقا من نظام الاوراق النقدية السابق ، اما في **آسيا** ، **والشرق الاوسط** ، وفي البلدان الناطقة بالانكليزية في **افريقيا** فقد نشأت انطلاقا من نظام معيار القطع الاجنبي . **وافريقيا** وحدها هي التي ظلت بعيدة عن هذا التيار .

ان حرية تثبيت معدل الصرف لا تعني ان هذا المعدل لم يعد يتحدد بالتغطية وبحالة الميزان الخارجي . فاذا ما بقيت تغطية الاصدار مؤلفة من قطع اجنبي ، فسيستمر انتقال تقلبات قيم النقد الاجنبي ، ولن يتوقف . اما فيما يتعلق بالميزان الخارجي فانه سيؤثر من خلال قناة الصرف على السوق ، حرة كانت ام رسمية ام سوداء . ان الاشراف على الصرف هو وحده القادر على حفظ النقد في مواقعه وذلك باجباره البلاد على تعديل ميزانها .

في نظام معيار القطع الاجنبي ، كانت مراقبة الاصدار المحلي ، وكذلك الاصدار في الميتروبول تتم من قبل مصرف الميتروبول المركزي نفسه . وهي مراقبة الاعتماد التي يبالغ الاقتصاديون في اهميتها . لقد رفضت امكانية التوجيه الفعلي للاصدار، بصورة عامة ، بحجة ان التداول يستطيع ان يتكيف مع الحاجة . وقيل بعد ذلك ، ان الغاء التحويل الى ذهب من جهة ، وتطور الاحتكارات من الجهة الثانية ، جعلا امكانية الاصدار التضخمي (بموافقة المصرف المركزي) امكانية واقعية . وبهذا المعنى اخذت ادراة الاعتماد (توقيف او السماح بهذا الاصدار) اهمية جديدة ، رغم انها تظل محددة باستحالة الاصدار اذا لم يتطلب الاقتصاد ذلك .

هل يعطي خلق نظام نقدي مستقل في اقتصاد محيطي تابع قوة خاصة للاشراف على اعتماد كهذا الى المصرف المركزي ؟ في اطار بقاء حرية النقل يظل المصرف المركزي

عاجزا عن العمل ، لان المصارف التجارية ـ الاجنبية ـ يمكن ان ترفض الخضوع لمبدأ تنقيص الاعتمادات بطلبها المعونة من أقسامها المركزية . ان السلطات المركزية تغامر أذن بالاصطدام مع المصارف التجارية الاجنبية في حالة اختلاف حول السياسة العامة . وبدون شك تتمتع السلطات الحكومية في هذا الصراع بوسيلة فعالة في الضغط : احتمال مراقبة النقولات . ومن الممكن عن طريق مراقبة النقولات تحييد كل الوسائل التي تستطيع المصارف الاجنبية ان تحول بواسطتها تنظيم الاعتماد من قبل المصرف المركزي . لكن هذا يفرض على البلد المتخلف ان يستبعد نفسه من سوق الرساميل الدولية . فكيف يمكن في الواقع التمييز بين الرساميل التي تدخل بهدف التوظيف وبين الرساميل التي تستوردها المصارف لتغذية النظام الاقتصادي بالسيولات التي فرضها التطور ؟ يستطيع الان المصرف المركزي ان يأمر المصارف الاجنبية . لكن هذا الفضل يكلف غاليا جدا ، فمنذ الان ستؤثر تقلبات الميزان فعليا على الاصدار اولا ، ثم ان تغطية النقد بالقطع ستدفع بصادرات حقيقية ثانيا ، وثالثا ستجبر المصارف التجارية الاجنبية الاقتصاد على دفع خدمات لا تستطيع ردها : ضمان سلفها بالنقد الاجنبي الثابت والمقبول .

ان تقلبات حجم الاحتياطيات المغطية للاصدار المحلي تجبر المصارف على تنظيم حجم الاعتمادات على اساس تقلبات ميزان المدفوعات . وهكذا يتمكن العجز في الميزان من اجبار هذه المصارف على تقليص حجم الاعتمادات المقدمة . ان تقليص حجم الفعاليات يهدد بتفاقم العجز الخارجي . وبالعكس لا يقدم الفيض في الميزان الخارجي اي فائدة للاقتصاد المحلي . ولن تجد المصارف نفسها فقط في وضعية لا يطلب فيها المنتجون المحليون اية اعتمادات اضافية (خصوصا لان حجم الصادرات لا يمكن ان يزداد على ما هو عليه) ، ومع نقص القطع ، ولكن ايضا ـ في حال زرق حقنه جديدة من الاعتمادات ـ من المحتمل ان يعيق الاتجاه الى ارتفاع الاسعار الذي يقود اليه هذا الوضع (بالاضافة الى آثار اخرى مثل فرط الطلب المتوجه الى السوق المحلية بسبب الغنى الذي تجد البلاد نفسها فيه عقب حملة تصديرية كبيرة) حجم الصادرات من الازدياد ، او يقود حتى الى تقليص هذا الحجم ، وهذا ما سيفقد البلاد بسرعة وضعها الممتاز في علاقاتها مع الخارج .

ولا بد ان نضيف ان الاستقلال النقدي يكلف غاليا بالنسبة للانظمة المتخلفة . فلن يتم الحصول على القطع الاجنبي ، الذي يغطي النقد المحلي ، منذ الان الا بزيادة فعلية في الصادرات على الواردات ، وليست هذه هي الحال مع وجود معيار القطع الاجنبي : فالتغطية كانت تتم في تلك الاثناء ، مجانا عند الضرورة ، عن طريق استيراد الرساميل عبر المصارف التجارية الاجنبية . ولانهم لا يستطيعون التمييز بين ميزان الحسابات الحقيقية وميزان الوافد المصرفي كان الاقتصاديون التقليديون يدّعون ان نظام معيار القطع الاجنبي يعادل نظام تداول ذهبي ١٠٠ بالمئة .

هل تبرر الخدمة التي يقدمها النظام المصرفي الاجنبي للفعالية الاقتصادية المحلية ، مع اقامة اشراف على النقولات ، وبالتالي الغاء هذه الوافدات المصرفية ، هل تبرر

تكاليف هذا النظام ؟ تثير هذه المسألة في الحقيقة مشكلة حقيقية ، هي مشكلة الكلفة الحقيقية للنظام المصرفي بالنسبة للاقتصاد . ان الفوائد التي يتلقاها النظام المصرفي من باقي النظام الاقتصادي لقاء الخدمة التي تتجسد في القرض القصير الاجل ، المكرس لمساعدة الاقتصاد على المسير ، تشكل دخلا محولا ، لا بد من شرحه من خلال التاريخ . فلو امتلك المقاولون مخزونا ابتدائيا من الذهب يساوي حجم السيولات المطلوبة ، ولو ان انتاج الذهب الجديد تبع وتيرة النمو الاقتصادي ، فربما ما كان بمقدور الاعتماد القصير الاجل ان يتطور بالصورة التي تطور بها . لكن الذهب كان يدخل الى التداول بكميات متناقصة تدريجيا ، وذلك بالرغم من انه كان يكوّن النقد الوحيد المقبول في المجتمع في ذلك الوقت . وقد عرفت المصارف كيف تستفيد من هذه الوضعية لزيادة اصدارها من النقد الورقي : الاوراق المتحولة او النقد التسجيلي ، مقابل دفع الفائدة . لقد كانت المصارف تتحمل ، في الحقيقة الخطر الذي تنطوي عليه امكانية التحويل ، اذ ان المقاول كان يستطيع في كل لحظة ان يطلب القطع المعدنية . ويمكن القول ان هذا الخطر زال عندما تم الاستغناء عن التحويل الذهبي . ان المصارف تتحمل بعض الاخطار دائما دون شك ، طالما ان المنتفع من الاعتمادات يستطيع ان يطلب دائما اوراقا مصرفية . لكن اذا ما قبلت هذه المصارف النظام الذي يفرضه المصرف المركزي لا يعود هناك عمليا اي خطر . ولن تبدو الفائدة عندئذ باعتبارها ثمن المخاطرة . فقد اصبح المصرف المركزي مرفقا عاما يوفر للاقتصاد ادوات الدفع . والفائدة لم تعد ابدا الجزاء على هذه الخدمة وانما وسيلة بسيطة لتحديد الطلب النقدي (وهذا ما يفسر ربما جهد **كينز** النظري في تبرير دورها في هذا المجال) . وهناك ايضا وسائل اخرى للحد من عرض النقد هذا: فقد ضاعفت المراقبة الكمية والكيفية للاعتماد من تقنياتها . وفي كل الاحوال ، لا يؤدي دفع الفائدة من قبل المقاولين المقترضين للاعتمادات المصرفية الى افقار الاقتصاد البتة ، فهي تمر من أيدي البعض ، بعد ان تكون قد شكلت ربحا اضافيا (لدى المتعهدين) الى أيدي البعض الآخر ، حيث ستشكل دخلا مشابها (ربح المصرفيين) ، وذلك بالرغم من انها تؤثر على وتيرة ووجهة التطور .

وليس الامر كذلك ابدأ بالنسبة للبلدان المتخلفة ، حيث يشكل هذا الدفع خسارة حقيقية للاقتصاد . فطالما ان شبكة المصارف اجنبية ، وانها تستطيع ان تنقل بحرية الاموال من (والى) مؤسساتها المركزية فمن الممكن ان نبرر هذا الثمن بالمنفعة التي يقدمها التمتع بنقد قوي بالنسبة للمقترضين . لكن منذ اقامة الاشراف على النقولات لن يحمل الخارج أي ضمانة خاصة .

من اجل هذا تجد البلدان المتخلفة نفسها مدفوعة للذهاب بعيدا . فطالما قبلنا ببنية اقتصادية تخارجية لم يعد من الممكن رفض معيار القطع الاجنبي . ان هذا المعيار يقضي بالتأكيد على كل امكانية اشراف محلي على الاعتمادات . لكن هذا الاشراف لا معنى له اصلا الا في اقتصاد متمحور على ذاته . وهو يتحول الى أمكانية بيد المصرف المركزي لرفض قبول ارتفاع اسعار تريده الاحتكارات كوسيلة لاعادة

توزيع الدخل لصالحها ، وتعتبرها الدولة مسيئة لها ، اما الاسباب خاصة بالتوازن الاقتصادي ، او حتى لاسباب سياسية . والحال ان مشكلة التخطيط هذه لا توجد في اقتصاد محيطي تابع .

واذا كان الاستقلال النقدي ـ الذي يعني تأميم المصارف الاجنبية ـ ضرورة ، فذلك لان الاعتماد المصرفي يجب ان يخدم سياسة اخرى ، سياسة تحويلات بنيوية تهدف الى تقوية طابع التكامل الذاتي للاقتصاد .

وظائف وتوجه الاعتماد المصرفي في الاقتصادات المحيطية التابعة .

ليس هناك اذن اي اساس لما يؤخذ على النظام النقدي في البلدان المتخلفة من انه يوفر اكثر من اللازم او اقل من اللازم من النقد للاقتصاد . فالنظام المصرفي ، حتى الاجنبي ، يقدم للاقتصاد حاجته فقط من النقد . لكن لاية حاجة تستجيب نشاطات المصارف التجارية الاجنبية ؟ هذه هي المسألة الحقيقية . يعمل الاقتصاديون المضيعون ، وخصوصا اختصاصيو النقد ، على تجاهل العلاقات البنيوية القائمة بين عالم الاعمال وعالم المال . والحال ان المصارف لا تخدم الاقتصاد عامة ، ولكنها تخدم مجموعا مشخصا من الفعاليات الاقتصادية .

وللمصارف ، في البلدان المتخلفة ، تاريخ لا ينفصم عن تاريخ الرأسمالية المحيطية في هذه البلدان . ففي سبيل تسهيل العمليات التجارية فقط انشأت المصارف الاوروبية فروعا لها عندما تعاظمت اهمية التجارة الدولية . وشيئا فشيئا انتشرت الفعاليات المصرفية ، انطلاقا من هذا القطاع التخارجي في الاصل ، الى فروع الانتاج الرأسمالي الموجه الى السوق الداخلية ، في اطار التصنيع كبديل المستوردات الذي ظهر في العقود الاخيرة من هذا القرن . ومع ذلك يجب ان نعرف ان جزءا هاما من هذه الفعاليات ، وغالبا الاغلبية ، ما زالت مرتبطة بالشركات المتعددة القوميات . وتتمتع هذه الشركات بامكانيات تمويلية عظيمة ، منتشرة في عموم أنحاء العالم . وحسبما يكون معدل الفائدة هنا وهناك ، يستخدم هذا الفرع من الفعاليات الاعتمادات المصرفية لتمويل عمليات في مركز فعاليات آخر . وتستطيع هذه الشركات ، عن طريق استخدام التسجيلات الداخلية ـ الاسعار الاتفاقية التي تتبادل حسبها مختلف مؤسساتها مختلف المنتجات ـ تحويل ونقل امكاناتها التمويلية ، وذلك بالرغم من المراقبة المحتملة للنقولات . وهكذا تفقد سياسة المراقبة المحلية للاعتماد ، امام هذه الشركات ، من اهميتها بصورة متزايدة : في الواقع لا يمكن مواجهتها بمراقبة فعالة الا عندما تصبح هذه المراقبة ممكنة على المستوى العالمي .

ثم ان قطاع الرأسمالية الوطنية مضطر ، لدى وجوده ، الى خلق مؤسساته المالية الخاصة ، لان المصارف الاجنبية تحتفظ بدعمها للرساميل الاجنبية المرتبطة بها . وما **بنك مصر في مصر** الا مثال على ذلك . ويشتكي الرأسمال الخاص المحلي

في **افريقيا الاستوائية** من ان المصارف الاجنبية ترفض بانتظام تقديم الدعم له .

واذا كان الامر كذلك ، فلأن وظيفة النظام النقدي لا يمكن تخفيضها الى مجرد تسهيل السيولات القصيرة الاجل للفعاليات الاقتصادية. فبالاضافة الى هذه الوظيفة السلبية هناك وظيفة نشيطة ، ضرورية لسير آلية التراكم . فبدون تدخل الاعتماد يستحيل ، في الواقع ، تحقيق فائض القيمة . ان صيغ تحويل الادخار القصير الاجل الى توظيفات طويلة الاجل ، اذا استعملنا لغة المال ، شديدة التنوع . لكن هذا التحول الذي لا يستغنى عنه يتم باستمرار في الاقتصادات القائمة بذاتها ، اما عن طريق المصارف ، او عن طريق المؤسسات المتخصصة ، او عن طريق **الخزانة** العامة . فبينما نجد ان المؤسسات المالية تسهل في الاقتصادات المتمحورة على ذاتها تحول الادخار الاحتياطي الى توظيفات طويلة الاجل ، فان كل شيء يدفع في البلدان المتخلفة الى استخدام الاموال المدخرة ، بما فيها المبالغ التي يرغب المدخر في تشغيلها لاجل طويل من اجل تمويل الاقتصاد القصير الاجل (بقدر ما يستعمل هذا الادخار المودع في المصارف لتمويل عمليات التجارة الخارجية) ، او من اجل تمويل انفاقات الدولة والتي ينتج معظمها ــ الغير منتج بالنسبة للاقتصاد ــ فوائد لحاملي سندات الدولة . ان آلية التحويل تعمل هنا باتجاه معاكس .

ولم تعط جهود العديد من الدول من اجل خلق سوق نقدية ومالية ، وتشجيع الدولة لمؤسسات مالية عامة او شبه عامة (بورصات الاسهم ، صناديق الادخار ، الاعتماد الرهني والاعتماد الصناعي) الا القليل من النتائج . واسباب هذا الاخفاق قائم في حقيقة وضع الاقتصاد المتخلف . ان خلق المؤسسات المالية يمكن ان يخلق جوا ملائما لتعبئة الرساميل ، ومركزتها ؛ لكن هذه الاموال تظل دون استعمال ما دامت الصناعة المحلية تتردد في الظهور خوفا من المزاحمة الاجنبية .

الفوضى النقدية والتضخم في محيط النظام العالمي .

لا تتهم الانتقادات الموجهة لمعيار القطع الاجنبي النظام لعجزه عن التكيف مع الحاجات المحلية فقط ولكنها تأخذ عليه ايضا مساعدته على النقل التلقائي لتقلبات قيمة النقد المسيطر .

وكما كتب **بلوش لينيه** («منطقة الفرنك» ، ص ٣٩) : من المؤكد «ان مستوى الاسعار ينحى بالضرورة ، عندما يتم تبادل المنتجات بحرية ، وعندما تشكل الكتل النقدية كتلة واحدة عمليا ، ينحى الى ان يكون متساويا في جميع الانحاء ؛ واذا لم يتساو ، فان الفوارق تعزى الى اسباب بنيوية (كلفة النقل او اليد العاملة او الطاقة، مثلا) لا تؤثر عليها الحيل النقدية» . ولكن في حالة زوال الصرف اللامحدود والمتصلب ، وفي حالة وجود نقد موجه ومغطى بقطع اجنبي ، يبقى هذا التأثير الوحيد الطرف دون تغيير : اذا نقصت قيمة مجموع القطع الاجنبي ، هبطت قيمة

تغطية النقد المحلي ، ولن يتأخر هذا النقد عن فقدان قيمته الإبتدائية ، اذ ان جزءا هاما من قيمته يرجع الي ثقة الجمهور .

ان النقد المحلي لا يخفض بسبب ارتفاع سعر المستوردات فقط . ومن الممكن ان نتصور ان ينحصر ارتفاع الاسعار في القطاع الدولي ، دون ان يمس القطاع المحلي. وهذا ما يحدث عمليا في العلاقات بين الدول المتقدمة عندما يتم تعديل معدلات الصرف . ويوجد هنا وضعية مفارقة : ففي مستطاع ارتفاع الاسعار ، في البلدان المتقدمة حيث تسند قطاعات الفعالية بعضها بعضا ، ان ينحصر في قطاع واحد ، بينما نجد ان ارتفاع الاسعار في القطاع الرأسمالي المرتبط بالسوق الدولية ينتقل كلية ، في البلدان المتخلفة ، حيث يتعايش قطاعان متنافران ولا يشكل الاقتصاد كلا متكاملا ، الى القطاع المحلي المستقل ظاهريا .

ربما كان من الضروري البحث في السلوك البشري عن علة لهـذه الظاهرة . فهناك من يحاول فقط ان يكيف دخله الاسمي مع مستوى الاسعار . انه يتبـع الحركة. وهناك، من الناس، ممن هم من الفئات الاقتصادية المسيطرة، من يحاول بالعكس ان يعرف باستمرار ما ستكون عليه قيمة النقد. وبما انهم يملكون احتياطيات نقدية، وبما ان قسما كبيرا من النقد الورقي يدخل في تحديد هذه القيمة ، فهم يؤثرون فعليا على تطورها . اما في البلدان المتخلفة فان الفرد الذي يملك دخلا عظيما هو غالبا الملاك العقاري . وهو يحلم بالانفاق ، ويعرف ان عليه ان يشتري المنتجات الكمالية التي تلائمه من الخارج . ان قيمة النقد عنده هي قيمة النقد الاجنبي . وبعكس ذلك ، إن الفرد الذي يملك دخلا عظيما في البلدان المتقدمة هو المقاول . وهو يفكر بالتوظيف ، ويدرك ان القسم الاعظم من انفاقاته المنتجة (شراء الآلات ، ودفع الاجور) يذهب في مكان الاستثمار . ان تخفيض النقد الاجنبي لا يقود الى تخفيض النقد المحلي في مخيلته ألا بالقدر الذي تغذي فيه التجارة الخارجية سوق بلاده الداخلية . وقد كرس **كونديّاك** فصلا من «**بحث في طبيعة التجارة**» لدراسة الآليات التي تحدد بواسطتها الطبقة القائدة كل اسعار وأحجام الانتاج .

ان التضخم الزاحف المستمر ، الذي يميز عمل النظام الرأسمالـي في عصر الاحتكارات (والمسؤول عن هجر قاعدة التحويل الذهبي ، والذي يعطي للسياسة النقدية محتواها) ، ينقل اذن مناخ الارتفاع الدائم للاسعار من مركز النظام الـى محيطه .

لقد تم تطور الراسمالية **في اوروبا** و**في الولايات المتحدة** في مناخ من الاستقرار النقدي وانخفاض الاسعار (وقد انجب التطور الانخفاض ذاته ، هذا التطور الذي انعكس في تقلص دائم للتكاليف الحقيقية) . اما في البلدان المتخلفة فان تطـور الراسمالية المحيطية الراهن يتم في مناخ من الارتفاع المنقول من الخارج .

كنا ندافع غالبا عن فكرة ان التضخم يشجع على الادخار الاجباري على حساب الادخار الحر . وهذا صحيح فقط عندما تستعمل الدولة ، المشجعة للتضخم ، قوة الشراء التي تخلقها ، في التوظيف المنتج . وبصورة عامة اكثر ، التضخم هو وسيلة

لاعادة توزيع الدخل . ويساعد ارتفاع الاسعار ، المنقول من الخارج ، في البلدان المتخلفة ، على اقتناص الاحتكارات الاجنبية ، بالاضافة الى أرباحها ، لقسم من أرباح القطاع الوطني ، الاكثر ضعفا . ان هذا التحويل ليس ابدا عملية نظرية . فأفرقة بعض قطاعات الفعالية الاقتصادية (المواصلات البرية ، الاستثمارات الغابيّة ، البناء، الخ) الذي حدث خلال العشرين سنة الاخيرة في بعض بلدان افريقيا السوداء ، قد ترافق بهبوط في ريعبة هذه الفعاليات لصالح الفعاليات التي يشرف عليها ، مباشرة او بصورة لامباشرة ، الرأسمال الاجنبي . وقد سهّل هذا الهبوط ارتفاع الاسعار، ارتفاعا لامتكافئا بين مختلف القطاعات . والعناصر الاخرى القوية في اقتصاد متخلف هي غالبا الملاك العقاريون . فهم يوجهون الدخل الاضافي الناجم عن التضخم الى استيراد المواد الكمالية . وفضلا عن ذلك ، تسلك — في الارتفاع العام — العلاقات بين الاجور والارباح سلوكا مختلفا في البلدان المتقدمة عما تسلكه في البلدان المتخلفة. ففي البلدان الاولى تتبع الاجور اجمالا الارتفاع وبهذا فان الربح في الانتاجية الذي يحققه التقدم التقني يعاد اقتسامه باستمرار . وتبرهن التجربة على ان نصيب الاجور يظل ، لفترة طويلة ، ثابتا . ولا تتبع الاجور ، في البلدان المتخلفة ، الا بصورة بالغة السوء الانتاجية ، وذلك لاسباب بنيوية عميقة ، وبشكل خاص بسبب ضخامة العرض الفائض من اليد العاملة الناجم عن انحلال الاوساط الزراعية ماقبل رأسمالية. وفي أحسن الحالات تتوصل الاجور الى ان تحافظ على وضعها ، رغم تحسن الانتاجية . وما ينطبق على الاجور ينطبق ايضا على مداخيل العمل بالنسبة للفلاحين، المنتجين للمواد المتاجر بها ، وبصورة خاصة المعدة للتصدير . ان التضخم الزاحف هو الاداة الاساسية لتدهور حدود التبادل العاملية المضاعفة ، وللدعم المتزايد للتبادل اللامتكافىء .

ان نقل التضخم الزاحف من المراكز المتقدمة الى مجموع النظام العالمي لا يشكل طبعا السبب الوحيد في التضخم والفوضى النقدية في محيط النظام . ويرى ايلي اوبل انه يجب تمييز ثلاثة انواع من الفوضى : للنوعين الاوليين (زيادة غير متناسبة للاستهلاك العام او الخاص ، وتوترات مرتبطة بالتصنيع) أصولهما في داخل الاقتصاد ، ومن المحتمل ان يؤثرا على الميزان الخارجي ، بينما سبب اللاتوازن في النوع الثالث هو الميزان الخارجي نفسه .

وتكوّن زيادة الاستهلاك العام او الخاص بوتيرة تتجاوز معدل نمو الاقتصاد المنتج ، ومظاهرها — أكانت ممثلة في عجز الموازنة او في الزيادة اللامتناسبة مع الاستهلاك في الاعتمادات المكرسة لتغطية عجز المشروعات البنيوي — المثال الاكثر ابتذالا عن اللاتوازن من اصل داخلي . ويمكن في هذه الحالة ان يصبح التخفيض اجباريا ، وسيكون له نتائج تشابه رفع الاقتطاع الضريبي ، او تنقيص الطلب .

ويمكن لبعض التوترات ان تجر الى ارتفاع حلزوني للاسعار دون ان يؤدي ذلك الى ازالة التوازن بين العرض والطلب الاجماليين . ونحن هنا في اطار فرضية موازنة متوازنة ، وسياسة اعتمادات حيادية (اي لا تتجاوز السيولات المنشأة تزايد

المخزونات المصرفية المرغوب فيها) ؛ وسياسة أجرية حيادية ايضا (الاجور تزداد بقدر ازدياد الانتاجية) وميزان مدفوعات لا يعاني من اية صعوبة . فهنا يمكن لسياسة تصنيعية مسرّعة ان تجر الى توتر تضخمي اذا كان انتاج مواد الاستهلاك (خصوصا الغذائي) يتطور بوتيرة أقل من تطور الاستخدام الصناعي ، وهذا ما يهدد بارتفاع اسعار المنتجات الزراعية ، الذي يؤدي الى ارتفاع الاجور ، ثم ارتفاع كل الاسعار، والعجز المقبل للمالية العامة ، الذي تحدده زيادة الجزاءات، وتأخر العوائد، وتوترات في الميزان الخارجي ، لان ارتفاع الاسعار يحد من امكانيات التصدير ، وينتهي بالتأثير على الميدان النقدي . وليس هناك عمليا اية وسيلة لتجنب التوترات التي من هذا النوع ، والتي ترافق بالضرورة تطورا متسارعا ، ولكن هناك امكانية لاحتوائها عن طريق تعديل مستمر (تعديل بنى مالية الدولة ، مثلا) . ومن الواضح ان التخفيض يفاقم هنا من حدة الاضطراب .

ويمكن لسياسة التصنيع كبديل عن المستوردات ، حتى في حال افتراض ان المنتجات الزراعية ستتبع الاستخدام الصناعي ، ان يكون لها نفس النتائج اذا كانت الصناعات الناشئة تنتج بتكاليف اعلى من أسعار المنتجات المستوردة التي تنوب عنها . وبالمقابل يمكن ان يفرض التخفيض ، هنا ، نفسه ، ويكون له نفس مفعول الحماية على الصناعات الناشئة . لكن عليه ان يكون انتقائيا (معدلات صرف متعددة) اذا اردنا ان نتجنب ارتفاعا عاما في الاسعار الداخلية .

ينطلق تحليل اللاتوازنات التي تستند على ميزان الحسابات الخارجية من الحالة الاكثر بساطة ، ولكن بدون شك الحالة الاكثر اهمية : انهيال التضخم الخارجي عبر النقد الرائد ، وهذه هي حالة البلدان المندمجة في المناطق النقدية ، او حتى البلدان التي تتاجر ، رغم خروجها من المناطق النقدية ، مع طرف وحيد . فتصلب النظام لا يسمح هنا الا بالقليل من التعديل . ونلاحظ على المستوى العالمي ظاهرة مشابهة في انهيال التضخم القادم من البلدان التي يشكل نقدها احتياطيا للعملات الاخرى، على بقية انحاء العالم .

ان سقوط أسعار الصادرات يؤدي – بعيداً عن احتمال التأثير على الصرف ، اذا كان يسبب اللاتوازن في الميزان الخارجي – الى تقليص اجباري للواردات ، وهو ليس بالضرورة مساويا لتقليص دخل الصادرات ، ومنه الى لاتوازن قطاعي بين عرض وطلب مختلف المنتجات والى ارتفاعات قوية مشابهة للسابقة . وما هو اساسي هنا هو بالاحرى محاربة مضاربات محتملة ، وذلك بحفظ المؤن الاساسية في مستوى مرض ، لكن ليس هذا بالامكان دائما .

ومع ذلك ، ليس لارتفاع الاسعار في التصدير نتائج معاكسة نظيرة . فهنا يوجد بالعكس اتجاه الى تقرب الاسعار الداخلية من الاسعار الخارجية وموجة من الارتفاع المستمر اذا ما اصطدمت المداخيل الفائضة بمرونة عرض ضعيفة . وهكذا يحول هذا الوضع ، الذي يوفر نظريا امكانية تراكم سريع ، دون تحقيق التراكم الاضافي الكامن بصورة مشخصة .

ان ظروف التخلص البنيوية تقلص جدا من القدرة على ضبط العلاقات الخارجية ، وتوجيهها لخدمة سياسة التطور . وهكذا يجب ان لا نخلط بين الـ «تضخم المرتبط بالتطور» والذي التجأت اليه عمليا بعض البلدان في فترات معينة عن الـ «تضخم الذي لا علاقة له بالتطور» ، والذي تشير اليه تجربة البلدان المتخلفة.

ان تجارب التضخم في **العالم الثالث** ، بعد ان ظلت مقتصرة على **امريكا** اللاتينية حتى الحرب العالمية الثانية ، اصبحت صفة مشتركة خلال السنوات العشرين الماضية . لقد نجم التضخم **الكونغولي** عن الصعود السريع لطبقة اجتماعية جديدة الى السلطة ، بيرقراطية الدولة التي حاولت ان تستملك قسما من الدخل الوطني، دون ان يكون في مقدورها التعرض جديا لنصيب الرأسمال الاجنبي (بسبب التوجه التخارجي لقسم من فعاليات هذا الرأسمال ، وأيضا ، فيما يتعلق بالمجمعات الصناعية المتمحورة على ذاتها في **كينشاسا** ، لان المشاريع الاجنبية كانت قوية بما فيه الكفاية كي تواجه وتتكيف مع التضخم) أو الاقتطاع الضريبي المباشر من الفلاحين (الذين كانوا يقاومون اما بالتمرد المكشوف ، او بالاضراب السلبي عن الانتاج من اجل التصدير) . وقد أمكن ، بمساعدة **الولايات المتحدة** و ص.ن.د. اعادة التوازن بعد ثماني سنوات من التضخم ، وكان لذلك تأثير كبير على الاسعار النسبية وعلى المداخيل الحقيقية الكنغولية بالمقارنة مع ما كانت عليه في ١٩٦٠ . هذه المداخيل التي تعكس تحويلا من دخل الفلاحين والاجراء الصغار (خصوصا الطبقة العاملة التي هبطت أجورها الحقيقية الى النصف) لصالح الطبقة الجديدة . ولهذا التوازن ، التراجعي ، محتوى اكثر اتجاها الى استهلاك الفئات الجديدة المحظوظة ، بحيث اصبحت توازنات المالية العامة وميزان المدفوعات التي يقوم عليها هذا التوازن شديدة الهشاشة .

ان معظم التضخمات هي ، في **العالم الثالث** ، من هذا النوع . ومثلها تضخم **اندونيسيا سوكارنو ، ومالي** ، وتضخم العديد من بلدان **امريكا اللاتينية** . وفي بعض الحالات ، كان يلتقي مع هذا التضخم تضخم آخر للاعتمادات ذو علاقة بالتصنيع الفوضوي عديم الفعالية ، لنفس اسباب سيادة البيرقراطية **الجديدة** .

وعمليات التعديل الخاصة هذه هي التي دفعت الى بناء الاطروحة البنيانية المتعلقة بالتضخم . لكن يمكن الحصول على النتائج نفسها بدون تضخم . ففي المستعمرات الفرنسية السابقة في **افريقيا** السوداء ، حيث كان النظام النقدي يحرم اي تضخم في الموازنة ، أدى الارتفاع التدريجي للاقتطاع الضريبي على شكل ضرائب غير مباشرة ، الى هبوط المداخيل الحقيقية للمنتجين الزراعيين وللاجراء المدينيين ، وذلك لحساب نفس الفئات الاجتماعية التي رأيناها في الحالة السابقة .

اما التضخم المستعمل كأداة للادخار الاجباري في اطار سياسة وطنية التطوير المتمحور على ذاته ، كما كان عليه الحال في **اليابان** بين ١٨٧٧ و١٩١٤ ، فهو امر آخر . فالمساعدات التي قدمتها الدولة ، هنا ، للعائلات التجارية القديمة ، التي تحولت حوالي عام ١٨٧٠ الى صناعية ، كانت مساعدات في شكل سلف بدون

تسديد ، وقد ضغطت هذه السلف بشدة على السوق ، ودفعت الى ارتفاع في الاسعار ليتاح انتقال القوة الشرائية لجماهير الفلاحين الى البرجوازية الجديدة ، التي دفعت ، على اساس هذه القوة الشرائية مستورداتها من الآلات الاجنبية . وقد سمح هذا التضخم في الاعتمادات بتحقيق التوظيفات قبل ان يتم استخلاص الادخار الحقيقي من الانتاج . لقد جر الاصدار النقدي ، المتقدم باستمرار ، ارتفاعا ثانويا في الاسعار دون شك ، ولكنه عمل بشكل اساسي على رفع مستوى الفعالية . وانصب قسم من القوة الشرائية التي خلقتها الدولة لحساب المقاولين في السوق الخارجي : لقد كان من الضروري استيراد الآلات . وتم تسديد أثمان هذه المستوردات عن طريق تصفية المخزونات الوطنية من الذهب والفضة . ان فيض المستوردات على الصادرات كان يرجع في حالة **اليابان** الى الزيادة الشديدة في استيراد مواد التوظيف ، وليس الى الزيادة في استيراد المواد الكمالية عقب انتقال في المداخيل لصالح الطبقات الطفيلية المحظوظة ، كما هو الحال في البلدان المتخلفة . لم يكن اذن الطلب الخارجي هو الذي ارتفع ، وانما ارتفع فقط الطلب على مواد التوظيف الذي شهد صعودا في مستواه . ان صعوبات الميزان الخارجي تعود هنا اذن الى تسارع النمو عن طريق التضخم الداخلي ، وهي ليست نتيجة لارتفاع الاسعار .

ومن المفيد هنا ان نقارن نموذج التطور التضخمي هذا مع التضخم وارتفاع الاسعار في البلدان المتخلفة . فالارتفاع هنا ، الداخلي في اصله ، شديد الارتباط بميزان المدفوعات . وقد تم في حالة خاصة هي حالة الحرب ، مما أدى الى استحالة تحقق بعض التأثيرات السلبية لهذا الارتفاع على التراكم .

في الواقع ، اذا ازداد طلب **بريطانيا والولايات المتحدة** خلال الحرب ، كما في اي فترة ازدهار اخرى ، واذا كانت ضرورة (وأيضا امكانية) تصدير المنتجات المصنعة الى هذه البلاد قد ضعفت خلال هذه الفترة ، فقد أدى ذلك الى تحسين حدود التبادل بالنسبة لبلدان ما وراء البحار ، وبالتالي الى تشجيع ظروف التراكم المحلي . ومن الجهة الاخرى ، كان لا بد للقسم الاعظم من هذا الفائض في الدخل ، الذي كان ينعكس في ميزان الحسابات ، من ان ينفق ، في وقت عادي ، على المستوردات الكمالية . ولكنه كوّن (هذا الدخل) ، في جزء منه ، ادخارا قسريا ، لن يتأخر في توظيف نفسه محليا ، خاصة وان غياب المزاحمة الاجنبية والعجز الماحق في المستوردات ، كان يشجع على خلق صناعات محلية . وصحيح انه كانت هناك قوى معاكسة عرقلت هذا التطور ، خصوصا هبوط الانتاجية في الزراعة (بسبب استحالة استيراد الاسمدة) وصعوبة استجلاب الآلات من **اوروبا وأمريكا** . وهكذا انصب قسم من فائض الدخل على السوق المحلية للمنتجات الكمالية (بناء الفيلات مثلا) وادى الى ارتفاع في الاسعار . وهذا الاستهلاك الجامح للمنتجات الكمالية شجع من الناحية الثانية على التوظيف في المقاهي والبارات التي عملت كأقطاب نمو للانفاق المحلي على الكماليات . وقد تم تسديد قسم من العجز في ميزان البلدان الحليفة عن طريق تصفية الاحتياطيات الذهبية ، وخصوصا بنقل التوظيفات الاجنبية الى الايدي

المحلية ابتداء من التوظيفات الاقل ريعية . وبهذا ساهمت الحرب في تشكيل رساميل محلية ، ويكفي ذكر نقل الملكية هذا الذي كان من نتائجه ان الفوائد التي ستتحقق مستقبلا لن يعاد تصديرها . وبعد فترة ، تم تسديد العجز الاوروبي اما بنقد منخفض القيمة باستمرار ، او عن طريق «ديون الحرب» (ديون استرلينية مثلا) التي كانت تنخفض في قيمتها بمقدار ازدياد التضخم الاوروبي . وهكذا فان التضخم الاوروبي قد انتقل محليا ، مضاعفا بانفاقات الجيوش الاجنبية .

ان الحاصل ، رغم الظروف المساعدة على التطور المحلي ، كان قليل القيمة ، في النهاية . فقد انعكس التضخم في توظيفات خام عالية ، لكن الحرب فرضت في الوقت نفسه نوعا من تبذير الرساميل (عدم تبديل الادوات المستعملة التالفة ، خاصة في السكك الحديدية ، الطرق ، المرافىء ، الخ) يصبح معه من المستحيل أن نعرف، في النهاية ، فيما اذا كان التوظيف الصافي ايجابيا ام لا . ويبدو ان هذا النمط من التضخم سلبي النتائج في مجموعه . والذي لعب الدور الايجابي لم يكن في الواقع التضخم بحد ذاته ، لكن الاختفاء المؤقت للمزاحمة الاجنبية .

وهكذا لا تشكل البنى النقدية ما هو اساسي في التخلف . ومهما تكن بنيتها ، لا يمكن لقيمة النقد ان تكون في محيط النظام الا قيمة نقود المركز المسيطرة .

٤ ــ وظائف المحيط في حركة الوضعية العالمية .

ان النظرية الاقتصادية الشائعة التي تشبه البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة في مرحلة سابقة من تطورها تعجز عن استيعاب المشكلات الظرفية الخاصة بالمحيط . انها تلجأ الى نظرية آلية للوضعية منقولة عن البلدان المتقدمة ومطبقة على البلدان المتخلفة ، اما من خلال قناة الآليات النقدية ، او قناة مضاعف التجارة الخارجية . والواقع ، لا تعرف اقتصادات محيط النظام ظواهر وضعية خاصة ، حتى لو كانت منقولة من الخارج ، لانها لا تتمتع بأي محرك داخلي خاص بها .

لكن المحيط يحتل ، مع ذلك ، مكانة من الممكن ان تكون ذات اهمية خاصة بالنسبة لسير الدورة او لسير تقلبات الوضعية ــ على المستوى العالمي . فهي تقدم في الحقيقة فسحة ضرورية لتوسع نمط الانتاج الرأسمالي على حساب الاوساط الماقبل رأسمالية . ورغم ان توسع نمط الانتاج الرأسمالي هذا ليس جوهريا بالنسبة لفهم آلية التراكم ، فهو يلعب دور وسيط ومسارع لنمو المركز . وقد احتل من هذه الوجهة بالتأكيد مكانا هاما في المراحل الاولى من الاستعمار . ويبدو انه أضاع هذه الاهمية في فترتنا الراهنة ، ولكنه يمكن ان يعود اليها في اطار بنية جديدة للتخصص الدولي .

نقد النظريات الاقتصادية عن النقل .

بعكس المخططات المقدمة من قبل **هابرلر وكلارك** لا تشبه التذبذبات الاقتصادية

التي تعرفها البلدان المتخلفة الدورة الا من بعيد جدا . فعندما تكون الوضعية مواتية في البلدان المتقدمة ، يرتفع مستوى صادرات البلدان المتخلفة . والمداخيل التي تستفيد ، في هذه البلدان من هذا الازدهار ، هي بشكل اساسي الريع العقاري . وان القسم الاساسي من أرباح المشاريع الرأسمالية يعاد تصديره في الواقع ؛ ويمكن افتراض ان الاجور تظل ثابتة . وعلى العكس من ذلك يتيح المسلك المرن لريع الملاكين العقاريين لهذا الدخل امكانية امتصاص الاضافة التي ينجبها السعر والحجم المرتفع لصادرات المنتجات الزراعية المنشأ . ويستفيد الفلاحون ايضا في حدود معينة من هذا الازدهار (لكن أقل من الملاك العقاريين لانهم مضطرون لان يمروا عبر التجار الوسطاء القادرين على امتصاص جزء من فائض الدخل) . وازدهار الريع العقاري هذا ينعكس في ارتفاع مستوى استيراد الكماليات وفي حدود أقل ، مستوى استيراد المنتجات المصنعة الرخيصة التي يشتريها الفلاحون الصغار . اما اذا كانت الوضعية غير مواتية في البلدان المتقدمة ، فان منتجات الاساس تباع قليلا ورخيصا معا . ويعاني الاقتصاد بأجمعه من هذا ، لكن الاجور ، الجامدة نسبيا ، تتأثر بأقل من تأثر الريع . اما فيما يتعلق بالارباح ، التي لا بد ان يتناقص حجمها ايضا ، فهي تصدر باستمرار ، وبالتعريف ، ولا تهم اذن في شيء البلدان المتخلفة . لكن اذا ما انهارت الصادرات ، ومعها الريع العقاري ، فان الواردات الكمالية وكذلك المواد المعدة للفلاحين لن تتأخر عن ملاقاة المصير نفسه .

لا تنتقل الدورة اذن ابدا من خلال قناة ميزان الحسابات . فهذا الميزان يظل متوازنا في فترة الازدهار كما في فترة الانحطاط ، طالما ان الصادرات والريع والواردات تتنوع في الاتجاه نفسه . ان تحليل **هابرلر** الذي يمكن ان يكون له ، احيانا ، بعض المعنى في حالة العلاقات بين بلدان ذات بنية رأسمالية مركزية ، يفقد كل معنى في حالة العلاقات بين بلدان لها هذه البنى العميقة الاختلاف .

هل من الممكن القول بأن الدورة تنتقل مباشرة عن طريق تقلبات حجم المبادلات؟ لا ، اذ ان الاساسي في تحليل مضاعف التجارة الخارجية هو تبيان ان التقلبات الاولية لحجم المبادلات الخارجية (تقلبات ناجمة عن الوضعية في الخارج ، والتي تكوّن معطى مستقلا) تنجب تقلبات داخلية ثانوية . وليس هنا شيء من هذا القبيل. وبهذا المعنى نستطيع ان نقول أن ليس هناك دورة حقيقية لدى الاقتصادات المتخلفة. ومجرد ان الريع يُؤلف فيها الدخل المطاطي يعني ان المضاعف لا يعمل . والقوة الشرائية التي تزداد كما تزداد قيمة الصادرات لا يتم ادخارها جزئيا ؛ وانما تنفق بكاملها . بالاضافة الى ذلك ، لا يجر الطلب المتزايد توظيفات مدخلة . فبما ان المسارع قد تحول الى الخارج لم يعد هناك دورة حقيقية، حتى منقولة ، ولكن فقط ذبذبة شبه جيبية للدخل الاجمالي .

ويقود فحص تاريخ الوضعية العالمية الى الملاحظات التالية :

١ ـ تبدو تقلبات الدخل الاجمالي الحقيقي أقل تأثيرا في مجمل البلدان المتخلفة من البلدان المتقدمة ، وعلى الاقل في القرن ٢٠ . وهذا لا يمنع ان هذه التقلبات ربما

كانت أكثر بروزا في بعض البلدان المتخلفة . ومن الجهة الثانية ، اذا كانت ضخامة التقلبات الظرفية سهلة المقارنة في مختلف البلدان المتقدمة ، فان التفاوت في هذا المجال ، في البلدان المتخلفة ، كبير الاهمية . وتزداد التقلبات بقدر ما يزداد اندماج البلاد في السوق الدولية . وفي هذه الحالة يمكن ان تظهر هنا بالحدة نفسها الذي تظهر فيه في البلدان الاكثر تقدما .

٢ ـ تفاوتت تقلبات القيمة الموحدة لاسعار تصدير منتجات الاساس من ٥ الى ٢١ بالمئة حسب المنتجات بين ١٩٠٠ و١٩٧٠ . وقد ازدادت ضخامة هذه التقلبات على مراحل متعاقبة خلال مراحل السلم الثلاث : ١١ بالمئة بالنسبة لعام ١٩٠١ ـ ١٩١٤ ؛ ١٣ الى ١٥ بالمئة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٩ و١٨ بالمئة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٥ . وقد بلغت التقلبات الدورية للاسعار وسطيا ٢٧ بالمئة. اما تقلبات حجم الصادرات السنوية فبلغت وسطيا ١٩ بالمئة . وبعد ١٩٤٥ اصبحت ٢٤ بالمئة . وقد كانت تقلبات حجم الصادرات الدورية وسطيا معادلة لتقلبات الاسعار . واخيرا بلغت تقلبات عائدات التصدير (نتائج تقلبات الاسعار والحجوم معا) ٢٢ بالمئة سنويا ودوريا . واستمر الوضع في التفاقم : ١٩ بالمئة من ١٩٠١ الى ١٩١٣ ، ٢١ بالمئة من ١٩٢٠ الى١٩٣٩ ، ٣٠ بالمئة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٥ . وتشير التنوعات حسب القيم الحقيقية (التي نحصل عليها عن طريق تقسيم هذه التنوعات في القيم الاسمية على مؤشر أسعار الصادرات المصنعة البريطانية) الى ان التنوعات في القيمة الحقيقية (٥ر١٣ بالمئة في فترة ١٩٠٢ ـ ١٩٦٠) تساوي تنوعات القيم الاسمية (٧ر١٣ بالمئة) .

٣ ـ ليس هناك قاعدة دقيقة تضبط سلوك الميزان التجاري ، لا في البلدان المتقدمة ولا في البلدان المتخلفة ، لان الصادرات والواردات تتنوع في الاتجاه نفسه وبكميات متقاربة . ومع ذلك هناك اتجاه معين الى ان تتقلص صادرات البلدان المتخلفة بشكل أعنف من تقلص الواردات .

٤ ـ ان تقلص تجارة البلدان المتقدمة ينجم خاصة عن تقلص حجم صادراتها ووارداتها . اما تقلص تجارة البلدان المتخلفة فينجم ، بصورة اساسية ، عن هبوط سعر الصادرات ، وتدهور حدود التبادل الذي ينبثق منه ، وعما يتبع ذلك من نقص في الطاقة الحقيقية على الاستيراد .

٥ ـ تراجع الحركة الدورية في ميزان المدفوعات الى حركة الرساميل اكثر بكثير مما ترجع الى حركة الميزان التجاري . وتتعوض تقلبات قيمة الصادرات بتقلبات مساوية ، في الاتجاه المعاكس ، خاصة بحركة الرساميل . وبالعكس تأتي هذه التذبذبات الاخيرة لتفاقم من حدة الاولى . ففترة الانحطاط هي التي يقل فيها توافد الرساميل الاجنبية الى المحيط . فاذا تعوضت تقلبات قيمة الصادرات الكلية اذن بتقلبات مساوية في الاستيرادات (مرتبطة بحركة الريع العقاري) ، فان تذبذبات حركة الرساميل ، التي تأتي لتنضاف الى حدود الميزان التجاري ، تحطم توازن ميزان الحسابات الخارجية دوريا ، وفي هذا الاتجاه او ذاك . وصحيح ان حركة خروج أرباح الرساميل الاجنبية تخفف من هذا اللاتوازن ؛ ففترة الازدهار في

الواقع ، بينما تتوافد الرساميل الاجنبية ، هي الفترة التي تكون فيها الارباح المعاد تصديرها اعظم ما يمكن . الا ان ضخامة تقلبات حركة الرساميل تتغلب في معظم الاحيان على حركة الفوائد .

٦ ــ لقد ازدادت تقلبات الدخل الوطني بشكل عنيف بعد ١٩١٤ ، في البلدان المتقدمة كما في البلدان المتخلفة ، والامر كذلك بالنسبة للصادرات والواردات على كل حال ، وايضا بالنسبة للاسعار . فقد أضاعت التقلبات بعد الحرب العالمية الثانية طابعها الدوري المنتظم لتترك المكان حرا لنشوء وضعية متحركة محدودة في ضخامة حركاتها .

٧ ــ ان تقلبات الانتاج الصناعي في البلدان المتخلفة يتوقف على مستلم هذا الانتاج ، وعلى درجة تبعية البلد للتجارة الخارجية . وان تقلبات الدخل الزراعي في البلدان المتخلفة يتوقف على العوامل نفسها ، اي على الطابع التخارجي او التمحور على ذاته للفعالية الاقتصادية .

٨ ــ أن تقلبات دخل البلدان المتخلفة الحقيقي الاجمالي أضعف غالبا من التقلبات التي تميز البلدان المتقدمة . اما تقلبات الدخل بالأسعار الجارية فهي بالعكس أشد بكثير ، وذلك بسبب قابلية الاسعار للتبخر في هذه البلدان .

ومن هذه الملاحظات سنصيغ الاطروحات الاربع التالية :

١ ــ لا تنتقل الدورة من خلال قناة تقلبات كمية النقد . واذا صح ان ميزان المدفوعات يظل فائضا في فترة الازدهار في البلدان المتخلفة ، وعكس ذلك في فترة الانحطاط ، فان هذه البلدان سترى مصادرها من السيولات الدولية تزداد وتتناقص كل فترة بدورها ، ويبقى التداول محايدا ، أي متناسبا مع الدخل النقدي (دخل حقيقي × مستوى الاسعار) .

٢ ــ لا تنتقل الدورة من خلال الميزان التجاري بفضل عمل المضاعف . فسلوك الميزان التجاري شديد التغير في الواقع ، ان كان ذلك من وقت لآخر ام من بلد لآخر . ولنضف انه حتى حين يقدم الميزان رصيدا ايجابيا في بلد متخلف ، فنحن لا نشهد موجة من التوظيفات الداخلة ، الثانوية ، المتولدة عن هذا الرصيد .

٣ ــ ان الدورة ليست اذن ببساطة الا الوجه الدوري لحركة دخل المزارعين العائشين على التصدير ، والتي تأخذ شكل تدهور دوري لحدود التبادل فيما يتعلق بمنتجات التصدير . ولهذه التذبذبات آثار ثانوية على الانتاج الصناعي الموجه للسوق المحلية ، وكذلك على مجمل الخدمات ، لكن هذه الآثار تبقى ضعيفة بقدر ما تظل موازية لحركة الواردات العامة . ان دورة البلدان المتخلفة ليست اكثر من دورة قدرة هذه البلدان على الاستيراد .

٤ ــ في الدورة الدولية ، تلعب البلدان المتخلفة دورا هاما في لحظة اعادة الانطلاق ، وذلك لان هذه البلدان تقدم لصادرات البلدان المتقدمة منافذ اضافية ، من خلال التحلل الممكن للاوساط الماقبل راسمالية . وفي فترة الانكماش تنهار التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة بأقل مما تنهار بين البلدان المتقدمة

فيما بينها ، وغالبا ما تزداد واردات البلدان الاولى في فترة الانحطاط (هذه كانت بالضبط الحالة في القرن ١٩) .

دور المحيط في الوضعية العالمية .

يلعب المحيط دورا لا يمكن نكران اهميته في آلية الخروج الدولي من فترة الركود. ان الانكماش هو الذي يستطيع في الواقع ، مهما كان عميقا ، ولانه اكثر سطحية في اقتصادات البلدان المتخلفة ، ان ينتهي بسرعة اكبر مما في الاقتصادات الراسمالية المركزية . ففي البلدان المتقدمة يؤدي الانكماش الى القاء كتلة هامة من اليد العاملة في البطالة خلال فترة الانكماش . ويؤثر التقلص على كل المداخيل : الارباح بالدرجة الاولى ، ولكن ايضا على الاجور . ومن الجهة الاخرى تقود فترة الازدهار الى تجهيز مشاريع جديدة . اما الان فهي تعمل بأقل من طاقتها . ويضغط حجم الطاقة الانتاجية الغير مستعملة بشدة ، ويصبح الانطلاق الجديد اكثر صعوبة . وعلى العكس من ذلك ، اذا ظهر ان تذبذبات الدخل السائد – الريع – في البلدان المتخلفة عظيمة ، فالامر ليس كذلك بالنسبة للمداخيل المختلطة لغالبية السكان ، وخصوصا مداخيل الاستهلاك الذاتي . ففي لحظة معينة تتحول صلابة الاسواق المتخلفة الى باعث على الانطلاق الجديد . وتفتح علاقات التبادل القائمة بين محيط ومركز النظام ، امكانية ايجاد منافذ خارجية جديدة لهذا الاخير في تحلل الاقتصاد الماقبل رأسمالي .

ان الانحلال الاعمق للانتاج البدائي المحلي في المحيط ينعكس ، في نهاية الانكماش ، بظهور موجة من صادرات البلدان المتقدمة . لكن المداخيل النقدية الموزعة بهذه المناسبة تحمل في طياتها تطور الاستيرادات المقبل . ولهذا السبب لا يمكن للمنافذ الجديدة الخارجية ان تشكل حلا نهائيا للمشكلة . وافتتاح فسحة جديدة لتوسع الرأسمال ليس ، نظريا ، من ضرورات الانطلاق الجديد . فهذا الانطلاق ينجم ، في جزئه الاكبر ، عن تعميق السوق الداخلية ، الذي يتبع تعميم تقنية جديدة تتميز بكثافة اكبر في الرأسمال . الا اننا نلاحظ ، بعد كل انكماش في المركز ، افتتاح منافذ جديدة في المحيط ، مما يلعب اذن دورا نشيطا في آلية الانطلاق الجديد على المستوى الدولي .

والامر شبيه لذلك خلال عملية التراكم التي تميز فترة الازدهار . اذ ان تطور الازدهار ، بما يتميز به من نمو في الدخل الاجمالي ، ينعكس في زيادة نصيب الارباح ، وبالتالي في ازدياد حجم الادخار النسبي الذي يتراكم . اما نصيب الاجور النسبي فانه يتناقص من جهته . وتبتعد الطاقة على الاستهلاك اكثر فأكثر عن الطاقة على الانتاج . ولن تتأخر التجهيزات الجديدة الناشئة على اثر توظيف الادخار الاضافي، عن ان يلقي في السوق كتلة من المواد الاستهلاكية ، التي لن يكون من

الممكن امتصاصها . ويحفظ تأثير المسارع لفترة معينة وهم ريعية التجهيزات الجديدة الذي فرضها الازدياد في حجم الاستهلاك المطلق . فهناك اذن فيض في انتاج المواد الاستهلاكية لان القوة الشرائية الموزعة والمكرسة لشراء هذه المواد (وبالدرجة الاولى الاجور) تبقى هنا ادنى في قيمتها من قيمة الانتاج هذا الاجمالية . وتستمر التجارة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة في ستر هذا اللاتوازن ، وتساهم بهذا بالتالي في تطويل فترة الازدهار . لكن بالتأكيد ، لا يشكل التبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ابدا حلا لما يدعى بفائض الانتاج العام في البلدان الراسمالية . ان تطور البلدان الراسمالية ممكن تماما حتى لو لم يكن هناك اوساط ماقبل رأسمالية جاهزة للتحلل . لكن البلدان المتقدمة التي تتمتع دائما بالاسبقية على شركائها البلدان المتأخرة ، هي التي تبدأ هجوم الصادرات . ولن تتكيف بنية البلدان المتخلفة وتتعدل حسب حاجة تطور انتاج البلدان المتقدمة وكي يتيح ذلك تصدير منتجات الاساس ، الا فيما بعد . ان اللاتوازن دائم اذن في العلاقات التجارية بين مركز ومحيط النظام. لكنه يخضع باستمرار للتصحيح . وهو لا يلعب ، في تطور البلدان الاكثر تقدما ، الا دور وسيط شبيه بالاعتماد . ان المنتجات التي تنحى الى الفيض في الانتاج خلال فترة الازدهار هي الاولى التي تبحث عن متفذ في اقتصادات المحيط : منتجات الاستهلاك المصنعة . وعلى العكس من ذلك يقود تزايد الطلب ، خلال فترة ازدهار البلدان المتقدمة ، على المنتجات التي تصبح اكثر ندرة ، الى تكييف بنية البلدان المتخلفة بحسب حاجات الاقتصادات الاكثر تقدما . وتتخصص الاقتصادات المتخلفة في انتاج المواد التي يتجه عرضها الى أن يكون أقل من الطلب عليها في البلدان المتقدمة خلال فترة الازدهار ، اي في انتاج مواد الاساس التي تساهم في تجهيز البلدان المتقدمة ، وبالدرجة الاولى انتاج المواد الاولية . ان تبادل المواد الاستهلاكية، التي يتجاوز عرضها الطلب عليها ، مقابل مواد وسيطة يتجاوز الطلب عليها عرضها، يسهل اذن حركة الصعود في البلدان المتقدمة . وهكذا نفهم بصورة افضل المكانة الحقيقية للمحيط في الوضعية العالمية . فرغم ان توسع نمط الانتاج الراسمالي الى المحيط ليس اساسيا لفهم آلية التراكم ، فانه يلعب ، مع ذلك ، دور الوسيط والمسارع للنمو في المركز .

وهذا ما هو عليه الوضع في الفترة المعاصرة . فالراسمالية تعيش ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فترة من النمو اللامع لم يلعب فيها العالم الثالث الا دورا جد ثانوي . لقد كان تحديث اوروبا الغربية هو العنصر الاساسي في هذه «المعجزة». والتحديث يعني تعميق (وليس توسيع) السوق الراسمالية ، وهو حل ممكن دائما، كما بين ذلك ماركس ولينين ، وقد تم باجتماع عناصر من مختلف الاصعدة (سياسية، مثلا ، الخوف من الشيوعية) ، الامر الذي يحرم كل تفسير اقتصادي آلي . ان السوق المشتركة الاوروبية وتوافد الرساميل الامريكية الى اوروبا هما التظاهرتان الاكثر بروزا لهذه الظاهرة .

لكن اذا لم يكن توسع الراسمالية الى المحيط قد لعب دورا هاما خلال هذه

الفترة ، فهذا لا يعني ان الامر كان دائما او انه سيكون دائما كذلك . فقد لعبت موجة توسع السوق الراسمالية الى المستعمرات ، خلال القرن ١٩ ، دورا هاما بالتأكيد في سير التراكم الوديع نسبيا في المركز . وقد حددت هذه الموجة سلسلة اولى من اشكال التخصص الدولي بين المركز والمحيط بعد تكيف هذا الاخير مع متطلبات المركز . وقد انطوت أشكال التكيف هذه ، في مستوى معين ، على اختناق نسبي في آلية توسع الرأسمالية ، ومنه اتت ازمة ١٩٣٠ .

وينحى طراز النمو الذي عرفه النمط الراسمالي منذ ١٩٤٥ الى استنفاذ امكانياته بدوره . وليست ازمة النقد الدولية الا احدى تجليات هذا الوضع . فما سيكون البديل ؟ نحن نرى ثلاثة مخارج ممكنة . اولا الاندماج التدريجي لبلدان الشرق الاوروبي في السوق العالمية ثم تحديثها . ثانيا ، الثورة العلمية والتقنية المعاصرة التي يمكن ان تفتح مع الأتمتة ، والذرة والفضاء ، امكانات هامة لتعميق السوق . واخيرا وثالثا ، موجة توسع راسمالي جديدة في **العالم الثالث** ، توسع قائم على طراز جديد من التخصص الدولي تدفع اليه وتتيح امكانيته الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . وفي هذا الاطار ستختص البلدان المتقدمة بالفعاليات الاكثر حداثة، بينما ستعطى الصناعات الكلاسيكية ألتي ظلت حتى الان محصورة بهذه البلدان الى المحيط . وبالتكيف مع متطلبات المركز ، يكون المحيط قد لعب ، للمرة الثانية ، دورا هاما في آلية التراكم على المستوى العالمي .

٥ ـ طريق الانتقال المسدودة

يتمتع نمط الانتاج الراسمالي بثلاث وسائل لتحديد الاتجاه الى انخفاض معدل الربح ، وهي التي تشكل الاتجاهات العميقة لآلية التراكم . والوسيلة الاولى التي يتوسع **ماركس** في دراستها في **«الرأسمال»** ، هي رفع معدل فائض القيمة ، اي تشديد شروط الاستقلال الراسمالي في مركز النظام ، التشديد الذي يعني الافقار النسبي . اما الوسيلة الثانية فهي تكمن في توسع نمط الانتاج الراسمالي الى مناطق جديدة ، حيث معدل فائض القيمة اكثر ارتفاعا ، وحيث يمكن بالتالي سحب ربح فائض بالتبادل اللامتكافىء . وتتشكل الوسيلة الثالثة من القدرة على تطوير اشكال التبذير : تكاليف المبيع ، المصروفات العسكرية ، او استهلاك الكماليات ، بحيث يتاح للارباح التي ما امكن اعادة توظيفها بسبب عدم كفاية معدل الربح القائم ، ان تذهب في المصروفات . ولم ير **ماركس** الا جزئيا هذه الوسيلة الاخيرة ولم يتم تطويرها على نطاق واسع الا حديثا . لكن لن يحظى باهتمامنا الا توسع نمط الانتاج الراسمالي . وما يجب ادراكه هو ان هذا التوسع ليس الا من عمل الرأسمال المركزي ، الذي يبحث بهذه الوسيلة ، عن تجاوز صعوباته الخاصة . فاذا ظلت العلاقات بين المركز

والمحيط متنافرة ، واذا كان هناك – وفي طور التكوين بدون انقطاع – محيط ، فذلك لان الراسمالية المركزية هي التي تمتلك وتحتفظ بالمبادهة في هذا التوسع .

ويكشف الانتقال الى الراسمالية المحيطية هذا التنافر ، الذي يعكسه المنشأ المركزي للمبادهة . وستتابع عملية تطور الراسمالية المحيطية طريقها في هذا الاطار، اطار مزاحمة المركز بالمعنى الواسع ، والمسؤولة عن ظهور البنية الخاصة ، التكميلية والخاضعة في المحيط . وهذه المزاحمة هي التي ستحدد ثلاثة انواع من الانحرافات في تطور الراسمالية المحيطية بالمقارنة مع راسمالية المركز : ١ – انحرافا حاسما في صالح الفعاليات التصديرية التي تمتص القسم المحرك من الرساميل القادمة من المركز ؛ ٢ – انحرافا في صالح الفعاليات الثالثية التي تعكس التناقض الخصوصي بالراسمالية المحيطية والبنيات الاصيلة للتشكيلات المحيطية ؛ و٣ – انحرافا في اختيار فروع الصناعة لصالح الصناعات الخفيفة ، التي يرافقها ، استعمال احدث التقنيات . هنا الانحراف المثلث يعكس الاندماج اللامتكافىء للمحيط في السوق العالمية . وهو يعني بعبارات اقتصادية نقل آليات المضاعف – الآليات التي تجعل من التراكم في المركز عملية مراكمة – من المحيط الى المركز . وينجم عن هذا النقل مظهر التفكك في الاقتصاد المتخلف : الثنائية ، وفي النهاية انسداد طريق النمو .

ان الانحراف لصالح الفعاليات التصديرية هو الذي يشكل السبب الاساسي للاختناق وانسداد طريق التطور التابع والمحدود . وهذا يرجع في الحقيقة الى ان حاجات المركز من مواد الاساس (الزراعية والمنجمية) القادمة من المحيط تتبع وتيرة النمو الوسطي للمركز . ومن الجهة الاخرى يتوجب على البلدان المتخلفة ان تدفع ثمن وارداتها المتزايدة بصادرات يجب ان تزداد بوتيرة اعلى حتى تستطيع ان تؤمن تغطية الارباح المعاد تصديرها من قبل الراسمال الاجنبي . ان وتيرة نمو المركز هي التي تملي على المحيط وتيرة نموه . بالتأكيد يمكن القول ان هذا الاختناق او الانسداد نسبي . كما انه من جهة اخرى ليس مستحيل التجاوز نظريا . فليس هناك حلقة فقر مفرغة تجعل من غير الممكن حصول اي تطور حقيقي ، متمحور على ذاته ، يخرق افضلية التوجه الى القطاعات التصديرية . ان توظيفا كثيفا ومنظما يستطيع ان يخلق سوقه الخاصة ، بتوسيعه للسوق الداخلية . لكن هذا يتطلب هجر قاعدة الريعية .

يريد الاقتصاديون ان يبقوا في اطار احترام الريعية ، كما يرفضون ان يرموا بمتطلبات توظيف الرساميل الاجنبية . والحال ان التوظيف المحلي لهذا الراسمال في السوق الداخلية يفاقم اللاتوازن الخارجي اذا لم يؤد الى ارتفاع حجم الصادرات (او ينقص حجم الواردات) والمبلغ الضروري لدفع الارباح المصدرة . ومثلما يقود التحويل الاقتصادي القائم على الاستيراد الكثيف للرساميل الاجنبية الى موجات هامة من المستوردات الداخلة مباشرة او بصورة غير مباشرة ، فان متطلبات التوازن الخارجي تحد من امكانيات التطور المتمحور على ذاته والممول من الخارج .

وتظهر التجربة ان تقدم التخلف ليس منتظما ولا حتى تراكميا ، كما هو حال تطور راسمالية المركز . انه على العكس متقطع يقوم على فترات نمو شديد السرعة

تتبعها اختناقات عنيفة . وتتظاهر هذه الاختناقات في ازمة مزدوجة تصيب المدفوعات الخارجية والماليات العامة .

لنفرض ان اقتصادا محيطيا ينمو بمعدل ٧ بالمئة سنويا . فمن اجل معامل راسمال ٣ (وهو تقدير معتدل) لا بد من توظيفات تبلغ ٢٠ بالمئة تقريبا من الناتج الداخلي الصافي . ولنفترض ان نصف هذه التوظيفات تمول من قبل الرساميل الاجنبية المجزية بمعدل ١٥ بالمئة (وهو تقدير معتدل ايضا) . فاذا ازدادت الواردات بنفس وتيرة ازدياد الناتج فلن يكون في مقدور الميزان الخارجي ان يتوازن الا اذا امكن زيادة الصادرات بوتيرة اكثر ارتفاعا ، هي حوالي ١٢ بالمئة في العام. والتخطيطة التالية تبين عناصر آلية النمو هذه .

	سنة ٠	سنة ١٠	سنة ٢٠
توازن اقتصادي عام			
ناتج داخلي خام	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
+ واردات	٢٥	٥٠	١٠٠
ـ صادرات	١٥	٥٣	١٣٥
= الحاصل (تحت اليد)	١١٠	١٩٧	٣٦٥
استهلاك خاص وعام	٩٠	١٥٧	٢٨٥
+ توظيفات سنوية	٢٠	٤٠	٨٠
(نصيب التمويل الخارجي فيها)	(١٠)	(٢٠)	(٤٠)
(رساميل اجنبية متراكمة)	(٠)	(١٥٠)	(٥٥٠)
ميزان المدفوعات			
صادرات	١٥	٥٣	١٣٥
+ رساميل اجنبية وافدة	١٠	٢٠	٤٠
= المجموع	٢٥	٧٣	١٧٥
واردات	٢٥	٥٠	١٠٠
+ أرباح مصدرة للخارج	٠	٢٣	٧٥

ومن الجهة الثانية ، اذا كان الضغط الضريبي ثابتا وفي حده الاقصى (٢٢ بالمئة من اصل المداخيل الموزعة ، المتمثلة في الاستهلاك مثلا) ، ومع مراعاة حاجات تمويل التوظيفات العامة (النصف الثاني من التوظيفات) ، فان توازن الماليات العامة يتطلب ان يزداد الاستهلاك العام الجاري بمعدل مخفض (٤ الى ٥ بالمئة فقط)، اي ان النفقات العامة الجارية يجب أن تمثل نسبة متناقصة من الناتج الداخلي الخام ، كما تظهر

ذلك التخطيطة التالية :

	سنة ٠	سنة ١٠	سنة ٢٠
ن.د.خ	١٠٠	٢٠٠	٤٠٠
استهلاك وطني	٩٠	١٥٧	٢٨٥
العوائد العامة (الحكومية)	٢٠	٣٥	٦٤
النفقات العامة :			
النفقات الجارية	١٠	١٥	٢٤
التوظيفات	١٠	٢٠	٤٠

من الواضح ان الامور لا يمكن ان تجري على هذا المنوال . فاذا كان من الممكن ان تزداد الصادرات ، بالنسبة لهذا البلد او ذاك ، بوتيرة شديدة الارتفاع خلال فترة معينة ، فان الصادرات ، بالنسبة لمجموع المحيط ، والموجهة للمركز ، لا يمكن ان ترتفع بسرعة اكبر من ارتفاع الطلب عليها في المركز ، اي تقريبا اكثر من سرعة النمو في المركز : هذا يعني ان اللحاق وتجاوز التأخر التاريخي امر مستحيل على قاعدة التخصص الدولي . ولكن ، على اساس هذه القاعدة ايضا يجب على واردات المحيط ان تتزايد بسرعة اكبر من ازدياد الناتج الداخلي الخـــام . ويفسر هذا الاتجاه ، الملاحظ تاريخيا ، بسهولة ، وهناك سببان اساسيان له . فاولا يعني التخصص الدولي بالنسبة لبلد محيطي تقليص قائمة منتجاته النسبية بينما تعني زيادة الدخل التي يعكسها ، على النقيض من ذلك ، توسيع قائمة طلبه . وثانيا ، ان التفكك الذي يميز التخصص الدولي ينطوي على الازدياد السريع فـــي المستوردات الوسيطة . ويضاف الى هذا الواردات المباشرة واللامباشرة المتعلقة بتشكيل الراسمال والنفقات العامة ، الشديدة الارتفاع .

ومن جهة اخرى يجب ان تزداد النفقات العامة الجارية بأسرع من ازدياد الدخل، وتكمن وراء ذلك عدة اسباب ايضا . فالتوظيفات العامة في البنية التحتية التـــي يتطلبها التخصص الدولي تنطوي على نفقات اشتغال مرتدة لا بد منهـــا ، ستزداد كازدياد التوظيفات المراكمة ، اي بسرعة اكبر من الناتج . ولا يمكن تخفيض الرصيد الموجود من اجل تأمين الخدمات الاجتماعية الضرورية للنمو (تعليم ، صحة ، وبدون حساب الحاجات الادارية الكلاسيكية أيضا) بصورة كبيرة : فالاتجاه العفوي هو هنا على العكس من ذلك لصالح زيادة نصيب هذه النفقات . والحال ان للضغط الضريبي حدودا ايضا .

ان الازمة المزدوجة للماليات العامة والخارجية لا يمكن اذن تجنبها ، ومن هنا سيواجه النمو طريقا مسدودا . وآلية هذه الحركة لا تستطيع العمل الا اذا انطلقنا

من مستوى اندماج دولي ضعيف ، واذا تم فجاة استثمار ثروة هامة من قبل المركز (مما يتيح نموا قويا في الصادرات) واذا استطاع الازدهار الناجم ان يجذب حركة دخول هامة للرساميل الاجنبية ، واذا أمكن رفع الضغط الضريبي ، الضعيف في البدء ، بصورة تدريجية . وسيكون النمو في هذا الاطار قويا بالضرورة : انها «المعجزة» . لكن هناك حد لهذا النمو : انها «كبوة الانطلاق» ، مهما بلغ مستوى الدخل الفردي . وهذا ما يفسر لماذا لم ينطلق اي بلد متخلف حتى الان ، لا من بين البلدان التي يبلغ وسطي الدخل الفردي فيها ٢٠٠ دولار ولا من بين البلدان التي يتجاوز فيها ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ دولار . فالتطور المتمحور على ذاته ، والذاتي الحركة، لا يصبح ابدا في حكم الممكن هنا ، بينما كان كذلك منذ البدء في المركز ، حتى مع وجود مداخيل شديدة الانخفاض .

ان اية خصيصة من الخصائص التي تحدد بنية المحيط لا تضعف اذن مع النمو الاقتصادي : بل بالعكس ، انها تتعمق . فبينما يكون النمو في المركز تطورا ، اي أنه يدمج ، نراه غير ذلك في المحيط ، فهو هنا يفكك ؛ انه فقط «تقدم التخلف» .

ونرى هنا الطابع المضلل للتوحيد بين التخلف وضعف مستوى الدخل الفردي.
وفي النهاية ألم يكن الناتج الفردي في الكويت في ١٩٦٠ (٣٢٩٠ دولار) اي اعلى مما هو عليه في الولايات المتحدة (٣٠٢٠ دولار) ، وفي فنزويلا اعلى مما هو عليه في رومانيا او في اليابان (٧٨٠ دولار مقابل ٧١٠ و٦٦٠ على التوالي) ، بينما هو في البرتغال لا يزيد كثيرا عن العديد من البلدان الافريقية (٣٤٩ دولار مقابل ٢٣٠ في غانا) . اما بالنسبة للغابون فهي تتمتع اليوم بناتج فردي يقارب ما كان عليه الوضع في فرنسا ١٩٠٠ .

التشكيلات الاجتماعية المحيطية المعاصرة

١ ـ التشكيلات التاريخية للمحيط المعاصر .

يرافـق اتجاه نمط الانتاج الراسمالي نفي كل ما عداه ، حين يقوم على توسع وتعمق السوق الداخلية ، اتجاه البنية الاجتماعية المركزية الى الاقتراب من النموذج النظري «**الرأس المال**» ، الذي يتسم بالاستقطاب الاجتماعي حول طبقتين اساسيتين: البرجوازية والبروليتاريا . اما الطبقات الاجتماعية المتكونة على قاعـدة الانماط الانتاجية القديمة (الملاك العقاريون ، الحرفيون ، التجار ، الخ) فلا بد أن تتلاشى او تتحول (الى برجوازية زراعية مثلا) . لكن تقسيمات جديدة تظهر في النظام الاجتماعي بقدر ما يصبح النظام اكثر بساطة : «القبات البيضاء» و«القبات الزرق» ، الاطارات والشغيلة غير المؤهلة مهنيا ، الشغيلة المحلية والاجنبية الخ . لكن هذه التقسيمات الجديدة لا تخرج عن اطار التقسيم الاساسي برجوازية ــ بروليتاريا : فكل الفئات الاجتماعية الجديدة التي تنشأ تتكون في الواقع من مأجوري المشروع الراسمالي . هذه التقسيمات الجديدة ليست قائمة اذن على الصعيد الاقتصادي ، فمن وجهة النظر هذه تتماثل اوضاع الفئات الجديدة (بائعي قوة عملهم) ولكنها تقوم على الصعيد السياسي او الايديولوجي . ومن الجهة الاخرى ، ان تركز المشروع ، مع ظهور الاحتكارات ، يساهم في تبديل الاشكال التي تتظاهر من خلالها البرجوازية . لكن التعارض المزعوم الذي ينشأ بين الملكية (الموزعة) والاشراف (الذي يذهب لايدي ما يسمى «البنية التقنية» اذا اردنا استعمال تجديدية **غالبريث**) ما هو الا لعبـة خادعة . فالتكنوقراطيون يتخذون قراراتهم ضمن منطق ومصالح الراسمال الذي يمارس اشرافا متزايد القوة . ثم لما كانت البنية الاجتماعية تتشكل مباشرة حسب آلية الحركة الخاصة بالاقتصاد ، فان ذلك يؤدي الى البـاس الاقتصاد طابعـا ايديولوجيا ، اي ظهور الاقتصادوية التي تخلق وهما قائما على فكرة ان الاقتصاد قوة فوق المجتمع وهو لا يستطيع ضبطها . وهذا مصدر الضياع الحديث والسبب

الذي من اجله يدعي الاقتصاد قدرته على احتلال كل ساحة العلم الاجتماعي .

بالمقابل ، عندما لا ينحو نمط الانتاج الرأسمالي المُدخل من الخارج ، اي المستند على السوق الخارجية ، الى التحول الى نمط استبعادي ناف لغيره ، ويظل مسيطرا فقط ، فهذا يعني ان تشكيلات المحيط لن تجنح الى هذا الاستقطاب الاساسي . ومقابل التماثل المتزايد للتشكيلات الاجتماعية سيظهر التنافر المستمر للتشكيلات المحيطية ، التنافر الذي لا يعني مع ذلك مجرد التجاوز . فبقدر ما تكون الانماط الانتاجية الماقبل راسمالية مندمجة هنا في نظام واحد ، نجدها مسخّرة لغايات الرأسمال المسيطر الخاصة (فالفلاح ما زال ينتج ضمن اطار نمط انتاجه القديم ، لكنه ينتج الان منتوجات تصدر للمركز) ، وكذلك فان البنيات الاجتماعية الجديدة تشكل مجموعا هيكليا ومتراتبا خاضعا للغائب الكبير في المجتمع الاستعماري : لبرجوازية البلد المستعمِر المسيطرة . ان نظام المحيط الاقتصادي لا يمكن ان يفهم بذاته ، اذ ان علاقاته مع المركز اساسية ، وكذلك تبقى بنيته الاجتماعية بنية مبتورة لا يمكن فهمها الا كعنصر في بنية اجتماعية عالمية .

ان شكل التشكيلات المحيطية يعتمد في الوقت نفسه على طبيعة التشكيلات الماقبل راسمالية الغازية وعلى أشكال العدوان الخارجي .

وتنتسب التشكيلات الماقبل رأسمالية المغزوة الى طرازين اساسيين : التشكيلات الشرقية والافريقية ، ثم التشكيلات الامريكية . تتألف التشكيلات الاولى من تركيبات مهيكلة ، انطلاقا اولا من انماط انتاج متعددة يسيطر فيها النمط الخراجي ــ الخراجي المبكر (اي ايضا المستند الى جماعة قروية حية) او الخراجي المتطور (وفي هذه الحالة هناك تطور نحو نمط الانتاج الاقطاعي) ــ الذي يخضع له نمط الانتاج السوقي البسيط او العبودي ، وثانيا على قاعدة علاقات التجارة البعيدة مع تشكيلات اخرى . والطراز المبكر البسيط هو الطراز الافريقي . اما الطراز المتطور فهو الآسيوي والعربي . وتختلف التشكيلات الامريكية عن ذلك . ان **العالم الجديد** لم يكن خاليا من البشر عندما اكتشفه الاوروبيون . لكنه امتلأ بسرعة بالمهاجرين الذين قدموا في قسمهم الاكبر قبل الانتصار النهائي لنمط الانتاج الرأسمالي في المركز ــ اي قبل الثورة الصناعية . وكان مصير السكان الاصليين اما الابعاد او الابادة **(امريكا الشمالية ، الأنتيل ، الارجنتين والبرازيل)** ، واما الخضوع لمتطلبات الرأسمال الميركنتيلي الاوروبي **(أمريكا اللاتينية)** . وأشكال العدوان ايضا متنوعة . فلم يتم تحول البلدان **الامريكية ، وآسيا والعالم العربي ، وأفريقيا السوداء** بالطريقة نفسها ، لان هذه المجموعات لم تندمج في المرحلة نفسها من التطور الراسمالي في المركز ولم تملأ اذن نفس الوظيفة في هذا التطور .

هناك فيما يتعلق بأمريكا دراسات منتظمة الان ، وهذا ما يسمح لنا بالاختصار هنا . لكننا سنتوسع اكثر فيما يتعلق **بالعالم العربي وأفريقيا السوداء** .

١ ـ التشكيلات المحيطية الامريكية .

لعبت مختلف **مناطق امريكا** دورا اساسيا في الفترة الميركنتيلية من تشكل النظام العالمي المعاصر . منذ البدء تم تدمير التشكيلات الماقبل كولومبية او اخضاعها للراسمال الميركنتيلي التابع للمركز الاوروبي الوليد . وقد كوّن الراسمال الميركنتيلي، جدّ الراسمال الناجز ، ملحقات لنفسه في امريكا . واقام فيها ايضا المشاريع لاستثمار المعادن الثمينة (فضة بالدرجة الاولى) ولانتاج بعض المواد الغريبة عليه (سكر ثم قطن الخ) . وقد راكم الراسمال الميركنتيلي الاوروبي الذي كان يتمتع باحتكار هذا الاستثمار الراسمال النقدي الذي لعب دورا اساسيا في التشكيل اللاحق للراسمال الناجز . وكانت اشكال هذا الاستثمار الملحق متنوعة : شبه ـ اقطاعي **(في امريكا اللاتينية)** ، شبه ـ عبودي (التوظيف المنجمي) او العبودي (مزارع **البرازيل وجزر الانتيل والمستعمرات الانكليزية في جنوب امريكا الشمالية**) .
وبقيت هذه الاشكال في خدمة الراسمالية الاوروبية الوليدة كما بقيت تنتج للسوق، ولهذا يجب عدم خلطها بالانماط الاقطاعية والعبودية الحقيقية . وما لبثت هذه التوابع حتى طورت لنفسها هي الاخرى توابعها فبنت المشاريع التي كانت تزود قوتها العاملة بالغذاء ، وتوظيفاتها بالادوات . وتأخذ هذه المشاريع الملحقة احيانا مظهرا اقطاعيا ، خاصة في امريكا اللاتينية مع ظهور التوظيفات الواسعة في ميدان تربية المواشي ، لكنها لم تتحول ابدا الى مشاريع اقطاعية فعلا باعتبار انها تظل مكرسة للانتاج من اجل السوق الراسمالية . فهي تنتسب غالبا الى نمط الانتاج السوقي البسيط ، الذي كوّنه المهاجرون الاوروبيون على الاراضي والمدن الحرة ، وبشكل خاص المهاجرون الانكليز في **امريكا الشمالية** : فالمزارعون والحرفيون ينتجون هنا ايضا لسوق الاستثمارات الملحقة بالراسمال الميركينتيلي .

وقد أكتسبت **امريكا اللاتينية** ، في هذه الفترة الميركنتيلية ، بنياتها النهائية الاساسية التي ستميزها حتى يومنا هذا . هذه البنيات تتميز بسيطرة الراسمالية الزراعية للملاك الكبار ، التي يزودها الفلاحون بالقوة العاملة التي لا تتمتع بوضعية العامل الكاملة (هناك مثلا البيون **Péons** [الايدي العاملة غير المختصة في امريكا اللاتينية] والعبيد القدماء) . ثم هناك البرجوازية التجارية الكمبرادورية المحلية التي تظهر حين يتراخى احتكار المتروبول . وفي المقابل يوجد ايضا العالم المديني الصغير (الحرفيون ، التجار الصغار ، الموظفون ، الخدم ، الخ) الذي يشابه في تكوينه العوالم المدينية الاوروبية في الحقبة السابقة .

وقد كرس الاستقلال ، في مطلع القرن التاسع عشر انتقال السلطة الى أيدي الملاك العقاريين والبرجوازية الكميرادورية التي ولدت في المستعمرات . وسوف تستمر هذه البنيات وتقوى خلال كل هذا القرن بصورة موازية لاشتداد كثافة التبادل مع المتروبول الجديد اي مع بريطانيا ، التي ستبني هي الاخرى على ارض القارة شبكة بيوتاتها للاستيراد والتصدير وشبكة مصارفها والتي ستعرف كيف

تمتص الارباح الاضافية عن طريق تمويل الديون العامة لهذه الدول . ثم ان قدوم الرساميل البترولية والمنجمية في القرن العشرين (في غالبيتها أمريكية شمالية) ، ومن بعدها الصناعات التي تغطي انتاج المستوردات ، سيخلق طبقة بروليتارية محدودة . وتظهر الفئات العليا من هذه الطبقة البروليتارية محظوظة بقدر ما تأخذ الازمة الزراعية شكل افقار مستمر للطبقة الفلاحية الفقيرة وشكل تفاقم في البطالة الريفية والمدينية . في بعض الاحيان كانت طغمة الملاك العقاريين والمفاوضين الكمبرادور ، بالاشتراك منذ البدء مع الراسمال الاجنبي ، توظف بعض الرساميل - المتراكمة في الزراعة او التجارة - في الصناعات الخفيفة الجديدة ، او في النشاطات العالية المردود المرتبطة بتقدم العمران المديني (توظيفات عقارية ، تجارية وخدمات ، الخ) .

وقد بيّن كبار مؤرخي امريكا اللاتينية ومنهم ، **اندريه فرنك** ، **سيلزو فورتادو**، **وفرناندو كاردوزو** ، **واينزو فاليتو** ، **ودارسي ريبيرو** ، كيف ملأت البرجوازية العقارية والكمبرادورية المحلية وظيفة القناة التي عبرت من خلالها الراسمالية الاوربية المسيطرة الوليدة الى امريكا اللاتينية . لقد رفعت البرجوازية الصناعية في **اوروبا** علم الفكر الليبرالي ، اما في **امريكا اللاتينية** فان الملاك العقاريين والتجار هم الذين رفعوه . وقد ملأت القرن التاسع عشر ، من ١٨١٠ الى ١٨٦٠ - ١٨٨٠ ، سلسلة طويلة من الحروب الاهلية بين الحزب الاوروبي المؤيد للتبادل الحر والحزب الامريكي الذي يمثل مصالح التطور القومي ويقترح الحماية الجمركية . وادى انتصار الحزب الاول في نهاية القرن ، في الوقت الذي دخلت فيه الراسمالية في المركز مرحلتها الامبريالية ، الى تحطيم كل أمل في تطور صناعي مستقل والى تأكيد تبعية القارة . **وبورفيريو دياز** يجسد في **المكسيك** هذا الاستسلام الوطني . وسيطرة الراسمال الاجنبي على المشاريع الصناعية والمنجمية التي كانت حتى تلك اللحظة اميركية لاتينية فتحت الطريق ، خاصة في **شيلي** بعد ١٨٨٠ ، امام الراسمال الامبريالي .

وستنشأ على خطى الراسمال الاجنبي المسيطر برجوازية صناعية جديدة ، خاصة خلال **الحرب العالمية الاولى** وفي الثلاثينات وبشكل أخص في **الحرب العالمية الثانية** . وسوف تحاول هذه البرجوازية لانها محدودة التطور بسبب خضوع امريكا اللاتينية لمتطلبات التبادل الحر ، ان تضع في قفص الاتهام سلطة الملاك العقاريين والتجار . وسوف تحاول أن تستند من اجل ذلك على الجماهير الشعبية، الامر الذي سيعطي لانظمة **فارجاس** في **البرازيل** ، **وبيرون** في **الارجنتين**، **وكاردناس** في **المكسيك** طابعها الشعبي النزعة . لكنها ستحاول ان تتجنب تحول هذا الدعم الشعبي ضدها هي نفسها ، فتمنع الطبقات الشعبية من تنظيم انفسها بحرية خارج نطاق اشرافها . بعد **الحرب العالمية الثانية** اخذت الايديولوجية التكنوقراطية اللاشعبية المسماة (ديزاراليه) مكان الايديولوجية القديمة ، مشيرة الى بداية مرحلة جديدة من التراجع لصالح تسوية قائمة على الدعوة للمساعدة الخارجية وللاشتراك مع الراسمال الاجنبي الذي هو الان الراسمال الامريكي

الشمالي . والبرجوازية الجديدة ليست في اغلب الاحيان الا وليدة عوائل الملاك والتجار نفسها التي كانت تسيطر سابقا بالاشتراك مع الراسمال الاجنبي . ان التقدم المتعاظم للراسمال الاجنبي المسيطر ، واحتكاره التكنولوجي المتزايد قادا الى خضوع البرجوازيات الوطنية . وقد دفع فشل هذا النموذج للتطور ، والذي ظهر في نفاذ امكانيات التصنيع كبديل عن المستوردات، ثم في الركود الاقتصادي لاعوام ٥٠ـ٦٠ ، الى الانتفاضات الاولى للنظام في اتجاه الاشتراكية ، **في كوبا وشيلي** .

٢ ـ التشكيلات المحيطية العربية والآسيوية .

جاءت نقطة الانطلاق في **آسيا والعالم العربي** متأخرة جدا . فالطبقات القديمة الاقطاعية لن تتحول الى ملاك كبار رأسماليين ينتجون للسوق العالمية الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . كما ان تطورات هذا الطراز من التشكيلات كانت متنوعة وغير متساوية ، ولم تمس الا أطرافا صغيرة وأحيانا صغيرة جدا من القارة العظيمة . ولا تمثل **مصر** ، بتحولها الكامل الى مزرعة قطن **للنكشاير** وببضعة آلاف الملاك الكبار الذين كانت تضمهم ، الا حالة قصوى . وسوف تقاوم الجماعة (المشاعة) الريفية في المناطق المتعددة ، وخلال فترة طويلة ، تطور الرأسمالية الزراعية . وستكون هذه المقاومة شاقة في **الهند** حيث اعطت السلطة الانكليزية ملكية الارض الى **الزمندار** وحطمت بالقوة الجماعات الريفية ، لكنها ستكون أفضل **في الصين** وفي مناطق **الشرق الفارسي والعثماني** المتعددة التي لم تخضع للاستعمار المباشر . وكان **لا بد من انتظار** الفترة اللاحقة ، غالبا بعد **الحرب العالمية الثانية**، حتى تظهر رأسمالية زراعية صغيرة ـ قائمة على فلاحين اغنياء من نوع **الكولاك** ـ خاصة عندما كانت الاصلاحات الزراعية تأتي لتصفي او لتحدد الملكية الكبيرة . وقد حد الطابع المتأخر والمحدود لتطور الرأسمالية الزراعية ، وكذلك الظواهر الخاصة ببنيات العالم المديني وبعقائد وثقافة الطبقات المسيطرة الجديدة الناشئة على اثر تحول الطبقات القديمة ، او الظواهر الخاصة بأشكال الاستعمار ، حد ذلك كله من توسع القطاع التجاري الكمبرادوري ، وذلك اما لصالح الشركات الكبرى الاوروبية ، واما لصالح برجوازية اجنبية (مشرقية ـ سورية مثلا) . وكما تم في امريكا اللاتينية ستتيح الصناعات المشتتة القليلة المنشأة من قبل الرأسمال الاجنبي في عهد متأخر دخول طغمة محلية الى النشاطات الجديدة . وهكذا ، ستقترب بنية هذه التشكيلات من بنية **امريكا اللاتينية** ، بقدر ما ان دخول الاشكال الحديثة للرأسمال الاجنبي بقوة متزايدة سيتيح تدارك هذا التأخر النسبي بسرعة اكبر .

وقد قام كل من **ر.س. دوت ، وبالم دوت وفريدريك كليرمونت** بدراسة مثال **الهند** . منذ البدء حطم الانكليز بشكل منظم صناعة النسيج الهندية وذلك بالطرق الاقتصادية (منع توريدها لانكلترا) وبالطرق غير الاقتصادية (تدمير المدن الصناعية :

سورات ، داكا ، مرشد أباد ، الخ) . وفرضوا التخصص الزراعي وذلك «بفبركة» نموذج للملكية العقارية الكبيرة ، مصطنع من اساسه ، ثم بدعمه عن طريق اعفاء الاراضي المزروعة قطنا من الضريبة العقارية . وسترث **الهند والباكستان** المستقلتان هذه البنية . وقد فتحت الاصلاحات الزراعية الجزئية الطريق الى تعمق تطور الرأسمالية الزراعية الكولاكية بعد ذلك . وبالمقابل تحول مركز الثقل للراسمالية المدينية من الراسمال التجاري الكمبرادوري الى رأسمال الدولة ، وذلك بقدر تقدم وتطور التصنيع كبديل عن الاستيرادات .

في **اندونيسيا** خلق الاستعمار الهولندي لحسابه مباشرة زراعات صناعية للتصدير . ان الضعف النسبي للملكية الكبيرة المحلية الذي نجم عن هذه السياسة يفسر الوزن المتعاظم للبرجوازية الصغيرة كما يوضح الطبيعة الخاصة لنظام سوكارنو اللاحق . والامر كذلك ، الى حد ما ، في **ماليزيا** وفي شبه قارة **الهند الصينية** وفي **الفيليبين** . اما **تايلاند** فقد استطاعت ان تتجنب الاستعمار بفضل الظروف الخاصة، وبشكل ملحوظ ، بفضل صراع المصالح الامبريالية .

ان تاريخ التشكيلة الاجتماعية التايلاندية المعاصرة كبير الاهمية من هذه الناحية. فظواهر الفوضى والضياع التي جرتها التبعية في المناطق الاخرى تبقى هنا ضعيفة نسبيا . فبالرغم من تأخرها ، لكن ليس تخلفها ، استطاعت تايلاند ، بتجنبها التأثير الاستعماري المباشر ، ان تستعيد قواها ، وان تحقق عن طريق «الاستبداد المستنير» وحدتها القومية وان تحدّث الدولة بشكل أكثر انسجاما بكثير مما تم في مناطق اخرى . ولن تتعمق وتتسارع عملية التخلف في البلاد الا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك باندماجها في النظام العالمي ــ والامر نفسه ينطبق على **الافغانستان** . اما **ايران** فلم تستطع ان تقاوم فترة طويلة ، فقد أدت الاتفاقية **الانجلو ــ روسية** لعام ١٩٠٧ ثم استغلال بترول عبدان الى اندماجها في النظام العالمي كبلد شبه مستعمَر.

في تاريخ تشكيلة **العالم العربي** المعاصر يمكن تمييز ثلاث فترات واضحة : الاولى موسومة بإدراك الخطر الاوروبي ، وأحيانا بالمحاولة لتقليد **اوروبا** من اجل مقاومتها بشكل افضل . وسيؤدي فشل هذه المحاولة الى الاستعمار الذي ستكتسب خلاله التشكيلات العربية طابعها المحيطي التبعي النهائي . اما الفترة الثالثة فهي فترة اعادة النظر في هذه التبعية وذلك ابتداء من الخمسينات .

قامت التشكيلات العربية على قاعدة التجارة البعيدة . وقد ادى انتقال مركز ثقل التجارة العالمية من البحر المتوسط الى الاطلسي ، مع ولادة الرأسمالية الاوروبية المركنتيلية ، الى انحطاطها . وفي فجر الهجوم الامبريالي في القرن التاسع عشر ، اضاع العالم العربي وحدته الفعلية ، ولن يبدو بعدها الا كمجموعة من الوحدات المتنافرة الخاضعة لسلطة اجنبية هي السلطة العثمانية . وجاءت الامبريالية لتعمق انقسام هذا العالم ولتبرز وحدته في الوقت نفسه .

وحدود الحضارة العربية تمتزج بحدود التشكيلات التجارية التي كانت تستند الى البدو الرحّل . فعندما دخل العرب الى البلدان الفلاحية لم يستطيعوا ، الا في

مصر ، ان يطبعوا الشعوب بطابعهم . وبهذا نفسر فشلهم في **اسبانيا** : لقد ظلت الطبقة التجارية العربية هنا طبقة مدينية ، اما الريف فظل مسيحيا . وبعد ابعادهم من **اسبانيا** لم يترك العرب الا الآثار . وقد فشل الاتراك بالطريقة نفسها في **البلقان**. وفشل التعريب في **ايران** وفي **الاناضول** وما وراءهما ، ثم فشل الاسلمة في الحبشة ، يعبر عن هذه المحدودية نفسها .

أدرك **العالم العربي** باكرا حقيقة الخطر الامبريالي الاوروبي . فمنذ القرن السادس عشر ومجيء المركنتيلية حصل التجار الاوروبيون من السلطة العثمانية على امتيازات تجارية أتاحها لهم الاستسلام . وبانحدار الطبقة التجارية العربية تم لاوروبا الانتصار . ثم مرت القرون الثلاثة التالية كغفوة طويلة كان **الشرق** يجهل خلالها كل ما يجري في **الغرب** . لقد كان في التطور التجاري لاوروبا المركنتيلية خراب لعالم العرب التجاري . فقد هزلت المدن واخذت الارياف تحتل بكل تنافراتها مقدمة المسرح ، وتوقفت مراكز التفكير الممكن حول انحطاط عالم الشرق عن الوجود. وجاءت اليقظة عنيفة موجعة في مطلع القرن التاسع عشر مع قدوم حملة **بونابرت** في **مصر** .

لقد انتهت كل محاولات المقاومة الطويلة في العالم العربي الى هزائم من الممكن تأريخها : ١٨٨٢ بالنسبة لمصر ، فترة ١٨٣٠ ــ ١٩١١ بالنسبة للمغرب ، ١٩١٩ بالنسبة للشرق العربي . بعد ذلك تأتي فترة النهضة ، فترة النضال المعادي للامبريالية . وخلال كل هذا القرن ستبرز خاصتان وستتطوران في كل انحاء **العالم العربي** مع وضوح اكثر او أقل هنا وهناك : ١ ــ سيتميز الانبعاث بصعود طبقة جديدة ، برجوازية المدن الصغيرة الحديثة ألتي انجبها اندماج العالم العربي في المدار الامبريالي . وستأخذ هذه الطبقة القيادة اما من الطبقات القديمة المنهارة او من الطبقات البرجوازية الجديدة ألتي حث على قدومها النظام الرأسمالي العالمي ؛ ٢ ــ وسيعبر هذا الانبعاث عن نفسه بعاطفة متعاظمة من اجل **الوحدة العربية** . فبما ان **العالم العربي** لم يكن قط ، الا في **مصر** ، عالما فلاحيا ، وبما ان الانبعاث ما كان يمكن ان يجد لنفسه اساسا اصيلا في ثقافات وطنية فلاحية ، فقد ارادت الطبقة البرجوازية المدينية ، حامل هذا الانبعاث ، بعث **الوحدة العربية** : وحدة اللغة والثقافة . اما في المناطق التي قام فيها الانبعاث ، كما في **مصر** ، على قاعدة الوحدة القومية الفلاحية ، فان عاطفة **الوحدة العربية** كانت تجد صعوبة اكبر في الافصاح عن نفسها لصالح انبعاث العاطفة القومية .

كانت **مصر** اول اقليم عربي تصدى للخطر الخارجي . وجاء التهديد الاسرائيلي بعد ذلك ليؤكد لمصر من جديد ان مصيرها هو مصير **العالم العربي** بأكمله . وقد انتظر **الشرق العربي** كي يستيقظ ان تتربع الامبريالية على قلب المنطقة بخلقها **اسرائيل** ؛ وصراع **الشرق** ضد الامبريالية سيمتزج اذن منذ البداية بصراعه ضد الصهيونية . اما **المغرب** البعيد الذي كان يخضع لاستعمار آخر ، الاستعمار الفرنسي ، فلن يستيقظ على قضايا الوحدة العربية الا بعد ١٩٦٧ . وشيئا فشيئا اصبحت القضية

الفلسطينية محور القضية العربية ، ورائزا لاختبار قدرة مختلف الطبقات الاجتماعية التي تدعي التصدي لقيادة الحركة الوطنية . وبهذا الاختبار سيتحطم جيل البرجوازية الكمبرادورية والملاكية ، ثم من بعده البرجوازية الصغيرة .

قام الانبعاث العربي (**النهضة**) في القرن التاسع عشر ، في مركزين رئيسيين هما مصر وسوريا . لكن منذ القرن الثامن عشر قامت مصر ، مع **علي بك** ، بأول محاولة لتحديث الدولة ، الامر الذي أدى الى استقلالها عن النير العثماني . وقادت الظروف التي أعقبت حملة **بونابرت** الى محاولة ثانية ، هي التي قام بها الباشا **محمد علي** . كانت الطبقة الحاكمة المصرية ــ ذات الاصول الاجنبية : أتراك ، ألبان وشركس ــ ، هي البيرقراطية العسكرية التابعة للباشا والتي تمتص دم الفلاحين المكوّنين من أسر المستغلين الصغار . وكانت الدولة تستغل الفائض من أجل تمويل مشاريع تحديثها : اعمال الري ، خلق جيش وطني ، وصناعة . لكن التآلف الانجليزي ــ التركي عام ١٨٤٠ وجه ضربة قوية لهذه المحاولة . وفرضت اوروبا ، التي اتت لدعم السلطان العثماني الذي انهزمت جيوشه امام جيوش الباشا ، فرضت على **محمد علي** قبول الاستسلام ، واضعة بذلك حدا لمحاولة الانبعاث الصناعي . وسيتخلى أحفاد الباشا من ١٨٤٨ الى ١٨٨٢ عن هذا التوجه الاستقلالي ، آملين مع الخديوي **اسماعيل** أن تعمل معونة الرأسمال الاوروبي على تحديثهم وجعلهم كأوروبا، وذلك باندماجهم في السوق العالمية عن طريق زراعة القطن ، وعن طريق دعوة البيوتات المالية الاوروبية لتمويل هذا التطور المتوجه نحو الخارج . وهكذا كان لا بد للطبقة الحاكمة المصرية ، في هذا الاطار ، من تغيير البنيات ، وذلك بالاستيلاء على ملكية الارض بمساعدة الدولة ، متحولة من بيرقراطية دولة الى طبقة ملاكين . وليس هؤلاء ، كما يقال عادة ، اقطاعيين ، ولكن رأسماليون زراعيون يتوقف غناهم على السوق العالمية. وبعد ان تم تحويل البلاد الى مزرعة قطن لـ **لنكشاير** خضعت الطبقة الحاكمة بسرعة بالغة عندما اتضحت جدية التهديد الانكليزي ، خاصة بعد طمأنتها على صيانة امتيازاتها . وقد نالت هذه الطبقة مكافأة كبيرة من قبل الانكليز ، فهي التي استفادت بشكل رئيسي من استغلال وادي النيل !

اما الفئات الوسطى المدينية ــ المؤلفة من المشايخ والحرفيين وبقايا العالم التجاري ــ والفئات الريفية ــ الوجاهات القروية ــ فستتصرف بشكل آخر . لقد شعرت بعمق ، كوريث للثقافة التقليدية ، بخطر الاستعمار كمدمّر لقيم حضارتها العربية والمصرية . وأدركت ايضا مساوىء منافسة السلع المستوردة . وبرفضها السيطرة الاوروبية بعد ان خيب ظنها الخديوي والارستقراطية التركية ــ الشركسية، بدأت هذه الفئات تعيد التفكير في قضية تأمين البقاء القومي . ومنذ ١٨٦٠ ستكون هذه الفئات قاعدة الانبعاث في مصر . لكن رغم ذلك باءت محاولتها بالفشل على الرغم من تحقيق بعض النجاحات : بعث اللغة ، وتكييفها تكييفا جيدا مع متطلبات التجديد الثقافي والتقني ، وايقاظ الروح النقدية . يكتب **حسن رياض** قائلا : «أمام الخطر الامبريالي تخلى الارستقراطيون عن التقاليد كتلة واحدة ، وذلك من أجل مصلحة

انانية ، وايضا بسبب أصولهم التركية دون ان يقودهم ذلك الى تمثل الثقافة الاوربية تمثلا حقيقيا . اما الفئات الوسطى فانها تعلقت على العكس بهذه التقاليد لتحفظ شخصيتها . لكن في الوقت نفسه كانت قوة الاجنبي تهددها وتفتنها وتقودها الى ان تنظر الى هذه التقاليد بعين فاحصة . ولم يستطع مفكرو الطبقات الوسطى ، في الوقت القصير الذي أتيح لهم بين اللحظة التي تم فيها الشعور بالخطر الخارجي في ١٨٤٠ واللحظة التي تحقق فيها باحتلال مصر ١٨٨٢ ، ان يتجاوزوا هذا التناقض . وفي النهاية دخلت هذه الفئات في طريق لا مخرج لها : التأكيد الفارغ لشخصيتها، هذا التأكيد الذي قاد شيئا فشيئا الى تلك التبعية المرَضية للتقاليد التي ستشل الحركة » .

سوريا هي القطب الثاني لهذا الانبعاث في القرن التاسع عشر . وقد مكنها انفتاحها على البحر المتوسط من ان تدرك باكرا الخطر الامبريالي . لكن اقتصاد المشرق بقي في حجر النفوذ العثماني راكدا : فقد فقدت المدن السورية التي خرجت من دائرة التجارة القديمة والاستعمار الحديث الذي انفتحت عليه مصر ، فقدت نخبها اللامعة التي كانت تضمها في الماضي . وكما كان الحال في مصر ، قام الانبعاث على أكتاف العناصر شبه الشعبية المتحدرة عن الفئات الوسطى : الحرفيون والمشايخ والادباء .

واذا عجزت النهضة المصرية ــ السورية عن صياغة برنامج منسجم وفعال للتغييرات الاجتماعية الضرورية للرد على العدوان الامبريالي ، فانها تشكل رغم ذلك لحظة حاسمة في تكوين الشعور العربي الحديث . فقد اعادت الى الوجود تبادل وجريان الافكار بين أقاليم العالم العربي كما أعادت صياغة اللغة صياغة موحدة ، بما يتفق مع متطلبات التحديث ، وبمعنى آخر أحيت من جديد الاداة الرئيسية للوحدة العربية .

ان محاولة **محمد علي** في مصر ، بالاضافة الى محاولة اليابان ، هي المحاولة الاولى التي تمت خارج العالم الاوروبي بهدف التحديث . وفشلها يعود الىمجموعتين من الاسباب : قرب اوروبا الذي لم يترك **لمحمد علي** الفرصة حتى ينجز اصلاح الدولة ويصنّع البلد ، ثم النقص في نضج الظروف الاجتماعية . ان التشكيلات الاجتماعية للعالم العربي لا تقدم الفرصة لتفريخ الرأسمالية من داخلها ، ومحاولة الباشا لبناء ميركنتيلية دولة تدعيما لقيام برجوازية محلية ما كانت تستند الى قواعد اجتماعية متينة . أما اليابان فعلى العكس من ذلك ، فهي لم تصبح ، بسبب موقعها الجغرافي البعيد ، هدف المطامع الاوروبية المبكرة ، في الوقت الذي كانت فيه تشكيلتها الاجتماعية تمكنها ايضا من تفريخ رأسمالية محلية من الداخل .

بعد فشل النهضة سادت في العالم العربي فترة من الركود استمرت حتى الحرب العالمية الثانية وتميزت بانطواء الاقاليم على نفسها . انها فترة الانتصار الكبير للامبريالية . انها ايضا فترة فشل الحركة الوطنية البرجوازية المنطوية على اقاليمها. انها فترة قيام الوجود الصهيوني في فلسطين . وقد حلل حسن رياض التاريخ

السياسي لمصر في هذه الفترة للمرة الاولى في كتابه «**مصر الناصرية**» ، وسنستعيد هنا خطوطه الأساسية .

ان هزيمة **عرابي** العسكرية في ١٨٨٢ تكرس نهاية الآمال التي كانت معلقة على النهضة . فقد صفّيت الفئات الوسطى نهائيا ، سياسيا ثم اقتصاديا . وقبل جيل الموظفين الصغار ضيّقي الافق والخاضعين الذي انجبته هذه الفئات ، قبل بسرعة بالسيطرة الاجنبية والتجأ الى رفض قيم العالم الحديث ، في معارضة رجعية لا تنطوي على اي خطر حقيقي . في الوقت نفسه ، وضمن اطار الاستغلال الاستعماري تكونت البرجوازية المصرية زراعية كليا في البداية ، ثم زراعية ـ تجارية وحتى صناعية . فأرستقراطية الملاك الكبار الرأسماليين ، الشديدة التركز ، اندفعت منذ ١٩١٩ في مجال الاعمال التجارية والصناعية مع انشاء **بنك مصر** ، بالاشتراك مع الرساميل الاجنبية ، وكذلك مع رساميل البرجوازية الشرقية في مصر (يونان ، يهود ومسيحيو الشرق المتأوربون) ومع الرساميل الكبيرةالبريطانية والفرنسية والبلجيكية. وستكون هذه الطبقة الطبقة الحاكمة المصرية وقناة السيطرة الامبريالية حتى عام ١٩٥٢ .

بعد اجهاض انبعاث القرن التاسع عشر توقف المجتمع المصري عن التفكير . واكتفت الارستقراطية والبرجوازية التي خرجت منها بقليل من الصباغ الاوروبي اما برجوازية الثرثرة الصغيرة في المقاهي فقد فقدت ، مع غياب البروليتاريا وكذلك الجماهير الشعبية المسحوقة المتزايدة بكثرة ، كل علاقة لها بالانسانية وارتدت الى البحث اليومي المجرد عن القرش الذي يسمح لها بالبقاء . ان كل الشروط الضرورية لتكوين انتلجنسيا ، اي مجموعة من الناس الذين يبحثون عن الحقيقة في مجتمع مقفر لا يسمح لهم ايضا بالاندماج حتى على الصعيد المادي بسبب نقص التطور ، ان كل الشروط هذه قد اجتمعت في المجتمع المصري المستعمَر . وهنا ، في هذا الاطار، يجب ان نضع ونفهم ظهور اول حزب وطني مصري ، حزب **مصطفى كامل ومحمد فريد** الذي يمتد تاريخه من ١٩٠٠ الى الحرب العالمية الاولى . ان هذا الحزب الذي قام على أيدي رجال الجيل الاول من الانتليجنسيا ليس حزب البرجوازية المصرية : ان البرجوازية الكبيرة لتلك الفترة ليست الارستقراطية المتبرجزة التيقبلت الخضوع للنير الاجنبي . انه ليس ايضا حزب البرجوازية الزراعية : لقد كان للبرجوازية منظمتها الخاصة ، وهي **حزب الامة** الذي كان شديد المحافظة على الصعيد الايديولوجي والاجتماعي ، والذي كان يشكل دعما مخلصا للادارة الانكليزية ـ وهذا يبرهن على ان الطبقات الوسطى الريفية كانت تشعر في تلك الفترة بتضامنها مع الارستقراطية لمواجهة الخطر الذي يجسده تزايد جماهير الفلاحين الذين لا يملكون ارضا . لكن هذا الحزب هو حزب برجوازي بمعنى ان ايديولوجيته الحديثة كانت تتغذى من التقاليد الاوروبية البرجوازية . بيد ان صدى **الحزب الوطني** سيجد ترجيعات كثيرة ، وذلك بالرغم من بؤس المجتمع المصري ، ومن غفلة الجماهير الفقيرة ، وميوعة البرجوازية الصغيرة ، ورغم الميول الرجعية للطبقات الوسطى

الريفية ، والخيانة المكشوفة للارستقراطية وللبرجوازية التي نشأت عنها . في اللحظات الحاسمة ، كان الحزب يتحول الى الامة التي كان يجسدها في امكانياته . لكن تاريخ الحزب الوطني سيكون قصيرا . ففي اللحظة التي ستنتفض فيها الامة بأكملها في ١٩١٩ سنجده يختفي ليترك مكانه لحزب يمثل بشكل أفضل المجتمع المصري في تلك الفترة ، حزب **الوفد** .

هذا **الوفد** الذي سيغطي بتاريخه تاريخ مصر من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ ليس هو ، الآخر ، حزب البرجوازية المصرية . فهذه البرجوازية ظلت مدافعة بشكل عميق عن الملكية والانكليز . وميوعة **الوفد** لا تقارنها الا ميوعة البرجوازية الصغيرة. وهذا ما يفسر ان **الوفد** لم يكن في النهاية أقل رجعية ، فيما يتعلق بجوهر القضايا الرئيسية ، من احزاب الملكية ، ولم يفكر قط ، على سبيل المثال، بالاصلاح الزراعي. وهذا ما يفسر أيضا ان الانكليز ما كانوا يوما ينخدعون بديماغوجيته الوطنية . فلم يكن الوفد يفكر للحظة واحدة ان مصر يمكن ان تكف عن كونها دولة زبونا **لبريطانيا** . وكانت براعة المحاور البريطاني تعتمد على قدرة انكلترا على استغلال ملكية مستعدة لقبول الوجود الاجنبي بدون تحفظ كي لا تقوم الا بأدنى التنازلات امام **الوفد** ، التنازلات التي ما كانت الا شكلية . وعندما كان الوضع يشرف فعلا على الانفجار كانت **بريطانيا** تعرف كيف تصل الى تسوية بالسرعة اللازمة . وهكذا فعلت في ١٩٣٦ و١٩٤٢ امام التهديد الفاشستي . لقد كان هدف اتفاقية ١٩٣٦ الانكليزية ــ المصرية تأمين المصالح الانكليزية في مصر خلال عشرين سنة : فمنذ عام ١٩٢٤ ظلت المفاوضات بطيئة حتى جاء تهديد ايطاليا التي كانت قد اقامت في **اثيوبيا** منذ سنة ليسرّع هذه المفاوضات بما يشكله من ضغط مباشر . ثم ان التنازلات المتوالية البريطانية ، وكذلك التطور السريع للصناعة الخفيفة بين ١٩٢٠ و١٩٤٥ ، كل ذلك سهّل الوصول الى تسوية . وبفضل هذا الانسجام استطاع النظام ان يؤدي عمله رغم الازمات ، وكان تناوب النواب الوفديين مع الديكتاتوريات الملكية كافيا لتأمين بقاء المصالح الاجنبية ومصالح الارستقراطية .

ان استنفاذ التطور الاقتصادي أي، في الحقيقة، الزيادة الكبيرة في عدد الجماهير المسحوقة التي غدت تمثل ٥٠ بالمئة من سكان المدن و٨٠ بالمئة من سكان الريف ، وكذلك تفتح الفئات الوسيطة من جانب ، وظهور الشيوعية على المسرح السياسي وأزمة النظام الاستعماري في آسيا من جانب آخر ، هذا كله كان سبب القطيعة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية .

خلال هذه الفترة الطويلة كلها التي انطوت فيها **مصر** على نفسها ، والتي لم تتهدد فيها السيطرة الامبريالية بصورة جذرية ، لكنها بقيت مرفوضة في أشكالها فقط ، كان البحث يقوم من اجل ايجاد تحسينات تجعل هذه السيطرة محتملة ، اما الشعور القومي فقد بقي كليا شعورا مصريا . ولم يحاول احد ان يضع نضال **مصر** ضد الامبريالية في الاطار الاوسع للمنطقة العربية . لكن انتفاضة الفلسطينيين في ١٩٣٦ وجدت صداها بالتأكيد في **مصر** ، خاصة لدى الطبقات الشعبية التي تشعر

بأن المنطقة في مجموعها مسحوقة من قبل الامبريالية نفسها التي تبدو الصهيونية كأداة لها . لكن هذا الشعور ظل مبعثرا لدى الجماهير التي لا تملك لا حزبا ولا منظمة خاصة بها للتعبير عن نفسها . اما المنظمات التي كان لها الحق في الكلام فهي منظمات البرجوازية المتعاونة والبرجوازية الصغيرة الضعيفة الارادة والمائعة . وهاتان الطبقتان لم يعد لهما اي جذر قوي في **مصر** ، فهما نتاج الاستعمار . وقد ذهب **طه حسين** الى القول بأن **مصر** لا تدين بأي شيء للشرق ، وانها ابنة **اليونان وأوروبا** . وهذه نزعة غربوية Occidentalisme سطحية تغطي فراغا ثقافيا حقيقيا . وهو موقف يتيح ارضاء النفس بثمن بخس : «فبما اننا لم نكن يوما شرقيين فقد كنا دائما انداد الغرب ، وليس لدينا اذن شيء لنتعلمه منه . . .» .

الطابع الاقليمي نفسه كان يميز الحياة السياسية **للمشرق** خلال هذه الفترة . لكن ، بسبب اقتسام المنطقة بشكل مصطنع بين الوصاية البريطانية والفرنسية ، ولأن الاستيطان الصهيوني جاء ليهدد مباشرة بقاء المنطقة ، كان الرد القومي اكثر وحدة وعروبة .

لقد حافظت السيطرة العثمانية في الهلال الخصيب على وحدة هذه المنطقة حتى ١٩١٩ . بالتأكيد لا تشكل هذه السيطرة حماية فعالة ضد التسرب الامبريالي . فالامبراطورية العثمانية بأسرها كانت في طريق التخلف والاستعمار اللامباشر منذ الاستسلام . وكان تدمير **سوريا** البحرية ، منذ الحروب الصليبية ، قد اعطى من جهته للاوروبيين وللمدن الايطالية خاصة السيادة في التجارة البحرية المتوسطية . ثم ان افتتاح الطرق الاطلسية وراس الرجاء الصالح ادى الى ضياع دور الهلال الخصيب التجاري الاساسي . ومنذ القرن التاسع عشر ، سرّع تطور الراسمالية الاوروبية من انحطاط **الشرق العربي** . ودمار الحرفة السورية يعود تاريخه الى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وذلك نتيجة لتوافد القطنيات الانكليزية . ثم دخل بعد ذلك الراسمال التمويلي الاوروبي عن طريق الديون العثمانية التي كانت تمتص في ١٨٧٤ اربعة اخماس ميزانية الباب العالي . ولمواجهة هذا النهب كانت **استنبول** تزيد من شدة خراجها المفروض على الاراضي المتابعة : في نهاية القرن التاسع عشر ٨٠ بالمئة من ميزانيات ولايات **سوريا وبلاد الرافدين** كانت تذهب الى الباب العالي في شكل خراج و٢٠ بالمئة فقط كانت مكرسة للمصروفات المحلية وللادارة . ويضاف الى ذلك دخول الراسمال الاوروبي المباشر ، لكن لم يكن هناك في سوريا حتى ١٩١٤ الا بعض المشروعات الصناعية : ادارة السكك الحديدية والمرافيء واقامة بعض الخدمات العامة (كهرباء ، مياه) . اما الانجازات الكبيرة (خط برلين ــ بغداد ، واستغلال بترول الموصل) فكانت ما تزال بعد في حالة الدراسة عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى .

في الحقيقة لن يبدأ اندماج **الهلال الخصيب** في النظام الراسمالي جديا الا في فترة الوصاية . وفي **سوريا** بقي هذا الاندماج ضئيل الاهمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لان امكانيات تطور الزراعة التصديرية كانت محدودة بفقر امكانيات

المنطقة الزراعية . لكن منذ سنوات ١٩٥٠ بدأ استغلال **الجزيرة** ، وهي سهب شبه جاف يقع بين **دجلة والفرات** ، وقد بقيت حتى تلك اللحظة تحت تصرف مربي الماشية الرحل ، هذا التثمير الاستعماري قامت به البرجوازية السورية المدينية بوسائل راسمالية حديثة : تركتورات ويد عاملة مأجورة قليلة ، ثم المساحات الواسعة المؤجرة من قبل الدولة وزعماء العشائر . وهذه الزراعة ستضمن زيادة سريعة في الزراعات المصدرة : قطن ، قمح وشعير . اما في الغرب الزراعي تقليديا ، فان المؤسسة الاجتماعية للعالم الفلاحي قد عاقت هذا التقدم . اذ منذ ان اضاعت **سوريا** دورها التجاري ، بدأت عملية تدهور اجتماعي . فنقص عدد السكان من خمسة ملايين تقريبا في عصور الازدهار القديمة وفي عصر الخلفاء العباسيين الى اقل من مليون ونصف عشية الحرب العالمية الاولى . وبقي السكان ايضا في غالبيتهم من سكان المدن : ففي ١٩١٣ كانت المدن تضم ثلث السكان ، وكان الرحّل يشكلون ربع السكان اما الريف الزراعي فما كان يضم اكثر من ٤٠ بالمئة . وبما ان المدن قد اقتصرت على تقديم الخدمات لما بين **الرافدين** وللداخل العربي فان دورها التجاري أصبح الان وهميا . وقد فاقم تدمير الحرفة ، على اثر دخول البضائع الاوروبية ، من الازمة . وفي هذه اللحظة ، ومن اجل الحفاظ على بقائها ، اخذت الطبقات الحاكمة السورية تتحول الى اقطاعية ، اي تفرض على فلاحي الغرب السوري فائضا لم تعد التجارة قادرة على تزويدها به . ان ظهور الملاك العقاريين يعود الى القرن التاسع‌عشر الذي يكرس انطواء البرجوازية التجارية على الريف ، بعد ان تم تجريدها من وظائفها . وستتسارع هذه العملية ، بين الحربين ، في اطار الوصاية بفضل «الحماية الفرنسية» التي اتاحت اخضاع الفلاحين الناهضين . ولما كانت طريق التصنيع مغلقة ، بسبب سيطرة الراسمال الفرنسي ، لم يكن لدى البرجوازية مخرج آخر . بعد استقلال **سوريا** وجدت هذه البرجوازية نفَسا جديدا في اقامة بعض الصناعات الخفيفة (نسيج ، صناعات غذائية) وفي الفتح الزراعي **للجزيرة** : «ان النمو الزراعي قام على اساس الفتح المديني» كما يقول رزق الله هيلان . ولن تنتهي هذه العملية ويخمد نفَسها الا في ١٩٥٥ ، الامر الذي سيجبر **سوريا** على البحث عن طريق جديدة ، طريق راسمالية الدولة .

ان المثال السوري يبرز كيف ان الاندماج من ١٩٢٠ الى ١٩٥٥ في النظام الراسمالي العالمي ، يعطي البرجوازية المحلية امكانية التطور ، وكيف يشكل هذا الاندماج برجوازية وطنية زبونا وتابعة . وهذه الترضية التي فازت بها البرجوازية هي التي تجعلنا نفهم كيف ولماذا نامت **سوريا** ، المركز الحي للعروبة في ١٩١٩ اكثر من خمس وثلاثين سنة في اقليميتها .

والامر كذلك في **العراق**. اقام الانكليز هنا منذ ١٩٢٠ في منطقة شبه صحراوية، ولم يكن هناكُ مدن تستحق هذا الاسم فعلا : ليس هنا ما يشابه المدن السورية ، حتى وهي في حالة الانحطاط . لكن الامكانيات الطبيعية عظيمة . وسيعمل الانكليز هنا على بعث عالم زراعي كان قد اختفى منذ قرون : ان اعمال الري التي شرع بها

في فترة الوصاية قد لعبت دورا حاسما في تكوين برجوازية جديدة ملاكية زراعية. فقد وزع الانكليز على الف شيخ من زعماء العشائر شبه الرحّل ٩٠ بالمئة من الاراضي . وسيقوم البترول الذي تستغله **شركة نفط العراق** بالباقي . وعملية التثمير هذه جعلت من العراق ، الذي كان قوميا عروبيا ومتأججا في ١٩٢٠ ، زبونا مخلصا لبريطانيا حتى ١٩٥٨ .

لقد كان العالم المديني للهلال الخصيب رغم بؤسه في أواخر العصر العثماني ، قوميا ووحدويا بتصميم . وقد بقي في مواجهة الخطر الامبريالي ، لفترة طويلة متقربا من العثمانية ، وقوميته تتردد بين قومية أسلامية وعثمانية وعربية . وبعد خيبة أمله التي نجمت عن عدم كفاية الاصلاحات العثمانية ـ خاصة اصلاحات **التنظيمات** عام ١٨٣٩ ـ تلك الخيبة التي فاقم فيها توجه حركة **«تركيا الفتاة»** التجديدية منذ ١٩٠٨ نحو قومية تركية ، بل معادية للدين ، التفت ذلك العالم المديني نحو القومية العربية باحثا عن التحالفات الخارجية التي تسمح له بالتحرر من النير التركي . وستتمكن الدبلوماسية الانكليزية من استغلال هذا التيار وخداعه . لقد ظنت البرجوازية المدينية بعد أنتهاء الحرب العالمية الاولى انها جديرة باختيار «ملوك» لنفسها ، بين «عظماء» الصحراء ، مجددة بذلك الحلف التقليدي بين المدن التجارية والرحّل . في الواقع قبل «عظماء» الصحراء ـ **العائلة الهاشمية** ـ باقتسام المنطقة بين الانكليز والفرنسيين وكانت مكافأتهم ان اصبحوا ملوك الوصاية الانكليزية الصغار : سيأخذ **فيصل الاول العراق** ، اما اخوه **عبد الله** فسينال **شرق الاردن** .

وانزلاق **العراق** نحو الاقليمية سيسهله وجود الثروات الدفينة في البلاد وتثميرها ، وكذلك ذكاء السياسة البريطانية . بالتأكيد ، ان تاريخ **العراق** السياسي من ١٩٢٠ ألى ١٩٥٨ مليء بالاضطرابات ، لكن فقط على مستوى التآلفات بين مختلف طغم الدسائس الحكومية ، اذ ان **الوضع القائم** بقي حتى ١٩٥٨ بشقيه الاجتماعي (سيطرة الطبقة الجديدة الملاكية) والخارجي (العراق الدولة ـ الزبون) مقرا ومعترفا به من قبل كل الانظمة التي تعاقبت . وقد تبخرت ، في بحر سنوات الـ ٢٠ ، القومية العربية القديمة ، قومية العصر العثماني بقدر ما كانت تتطور وتنمو البرجوازية الجديدة الملاكية المتعاونة . والمعارضة الجديدة التي بدأت تتكون في مجرى سنوات الـ ٣٠ لم تتجاوز الاوساط المثقفة ، المجتمعة في نادي **الاهالي** . هذا النادي ليس حزب البرجوازية ، كما ان **الوفد** لم يكن يمثل في **مصر** البرجوازية . هنا ايضا كانت البرجوازية «متعاونة» . فهذا النادي ليس الا تجمعا للانتلجنسيا المعزولة نسبيا . ومع ذلك فان قوى المستقبل الرئيسية ستخرج من هذا النادي ، لتحمل الراية في ١٩٥٨ : من الشعبوية البرجوازية الصغيرة ، الى **البعث** والعناصر الجذرية للشيوعية العراقية .

كان نجاح الامبريالية الفرنسية في **سوريا** اصعب بكثير من نجاح الانكليزية في العراق . فلم يكن في سوريا لا بترول ولا امكانيات تثمير زراعي هام يسمح بجذب البرجوازية وانضمامها الى نظام الوصاية . ومن جهة ثانية ، كانت هذه البرجوازية،

في نهاية العهد العثماني ، اكثر حيوية من زميلتها في العراق : لدرجة انها كانت تعطي لكل المنطقة نبرة «مشرقية» ، اي مفتوحة على المتوسط ومن ورائه على الغرب. واكتفت الامبريالية الفرنسية بتقديم منفذ حقير لبرجوازية المدن السورية ، منفذ قائم على تشديد استغلال فلاحي الغرب السوري ، وحاولت ان تلعب ورقة استغلال الانقسامات الدينية . لكن **سوريا** عانت اكثر مما عانى العراق من الاستيطان الصهيوني في فلسطين ؛ لان **سوريا وفلسطين** تكونان منذ الابد منطقة واحدة في المشرق العربي . والعائلات البرجوازية ذاتها كانت موزعة بين **القدس ودمشق وحيفا وبيروت** . ولم يكن تقسيم البلاد في ١٩١٩ بين الفرنسيين والانكليز ، واعطاء جزئها الجنوبي **فلسطين** للصهيونية في ١٩١٧ على اثر وعد **بلفور** الا تقسيما اصطناعيا . وقد احس الشعب السوري بهذا الضياع بمرارة تعادل ما شعر بهالشعب الفلسطيني. وجاء انهيار فرنسا في ١٩٤٠ ليخلق ظروف ازالة الامبريالية الفرنسية من المنطقة. وستأخذ مكانها كل من **بريطانيا** من ١٩٤١ حتى ١٩٤٩ ، ثم من بعدها **الولايات المتحدة** مع سلسلة الانقلابات الثلاثة في عام ١٩٤٩ ، دون اجراء اي تغيير في اساس التحالفات الاجتماعية بين البرجوازية الجديدة والامبريالية .

هكذا كانت الامبريالية من ١٩٢٠ الى ١٩٤٠ تهيمن على كل المنطقة . في **مصر** ، كما في **العراق وسوريا** ، قبلت البرجوازية الوطنية الزراعية والعقارية بشكل اساسي ، والفنية والقوية بتبعيتها للامبريالية ، بالانطواء الاقليمي في خدمة اسيادها الاجانب . ولم يكن يبدو ان سيطرة الامبريالية بواسطة هذه الطبقة معرضة للتهديد فعلا ، اذ ان المعارضة كانت ما تزال ضعيفة ، دون سند طبقي حقيقي ، معارضة «مثقفين» مشدودة بين عدم رضاها – خاصة على الصعيد القومي – والمجذب الذي تمارسه عليها البرجوازية الوطنية نصيرة الامبريالية .

كان التخلي عن الشعب الفلسطيني وتقديمه للاستعمار الصهيوني مرتبطا بخيانة البرجوازية العقارية العربية . ومن اجل هذا شهدت سنة ١٩٤٨ ، مع خلق دولة **اسرائيل** ، نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة من النضال ضد النظام الامبريالي في عموم المنطقة .

ثلاث خصائص اساسية ستميز العشرين سنة التالية ، من ١٩٤٧ الى ١٩٦٧ : ١ – اخفاق البرجوازية الوطنية العربية وصعود البرجوازية الصغيرة القومية ، ٢ – ازاحة **بريطانيا** من المنطقة لصالح اعلى قوتين ، **الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي** ، والوصول الى صيغة تعايش في تقسيم المنطقة بينهما ، ٣ – تأكيد الطابع التوسعي للاستعمار الصهيوني .

قام الانطواء الاقليمي لفترة ١٩٣٠ – ١٩٤٧ على توازن اجتماعي قائم هو نفسه على تحالف طبقي بين الامبريالية المسيطرة في المنطقة – **بريطانيا** ، وبدرجة أقل **فرنسا** – والبرجوازية العقارية التابعة لمختلف بلدان المنطقة . وكان بامكان هذا النظام ان يستمر طالما ضمن الاستغلال الاستعماري توزيع بعض الفتات للبرجوازية الصغيرة . لكن تناقضاته الداخلية كانت تشرط حدود استمراره . وقد حلل حسن

رياض فيما يخص **مصر** ، اقتصاديا واجتماعيا ، هذه التناقضات المتعاظمة التي تنعكس في التزايد المتسارع لعدد الجماهير المكدّحة او شبه المكدّحة منذ الحرب العالمية الاولى ، والبؤس المتعاظم لهذه الجماهير ، والبطالة المتزايدة ، ومن ثم تقدم البرجوازية الصغيرة الناقمة ، وعلى الصعيد السياسي ظهور قوى جديدة ، خاصة الحركة الشيوعية والاخوان المسلمين . وفي **سوريا والعراق** تعكس الظواهر نفسها التناقضات الاساسية نفسها ، بالرغم من ان الطابع المتأخر زمنيا للاستغلال الاستعماري قد عمل هنا على تأجيل لحظة الانهيار الى ما بعد انهيار هذا الاستغلال في مصر .

مصر هي التي دشنت اذن الفترة الجديدة بانقلاب ١٩٥٢ العسكري . وقد حلل كل من **حسن رياض ومحمود حسين** مراحل انزلاق العلاقات الاجتماعية القديمة من تحالف يضم البرجوازية العقارية والكمبرأدورية مع الامبريالية الانكليزية، الى تحالف جديد لراسمالية الدولة المصرية مع الدولة السوفياتية . هذا الانزلاق بدأ مع الاصلاح الزراعي في ١٩٥٢ الذي ، بتصفيته لسلطة الملاك العقاريين ، اعطى للكولاك الدور القيادي في الارياف ، ثم تابع سيره مع تأميمات ١٩٥٧ ثم تأميمات ١٩٦١ التي نقلت الى الدولة ملكية مؤسسات الراسمال الغربي ، وشريكته البرجوازية المصرية . وبالارتباط مع ذلك ظهرت وتأكدت بصورة تدريجية عقيدة جديدة ، العقيدة الناصرية . في البداية تابعت الطبقة الحاكمة المصرية الجديدة ، التي ما زالت في طريق التكوين ، سياسة الانطواء الاقليمي التي كانت قد صاغتها البرجوازية القديمة. لكن العدوان الامبريالي الصهيوني لعام ١٩٥٦ سيجبرها على الرد وعلى تأكيد نفسها كبرجوازية عربية . وكذلك ، سيبحث النظام الجديد طويلا وبخجل عن تسوية داخلية مع البرجوازية الوطنية ، كما سيحاول الحفاظ على التحالفات الخارجية التقليدية . وجاء رفض البنك الدولي للانشاء والتعمير B.I.R.D تمويل **سد أسوان** العالي ، ورد **مصر** بتأميم قناة السويس في تموز ١٩٥٦ ، ثم من بعد ذلك العدوان الانكليزي ـ الافرنسي ـ الاسرائيلي في شباط ، وطلب ايقاف العمليات العدوانية الذي وجهه الامريكان والروس ، جاء ذلك كله ليضمن انزلاق النظام نحو راسمالية الدولة في ١٩٥٧ .

لقد كان للمثال المصري قوة جذب عظيمة في الشرق العربي . اما سقوط ديكتاتورية **الشيشكلي** في **سوريا** عام ١٩٥٤ فقد رفع الى كرسي السلطة تآلفا متنافرا مكونا من القوى الاجتماعية الجديدة البعثية ومن القوى البرجوازية التقليدية للكتلة الوطنية . لكن انقلاب ١٩٦٣ دفع الى السلطة **بالبعث** لوحده هذه المرة ، وهكذا فان حركة تطور راسمالية الدولة قد استعادت سرعتها . ونلاحظ هنا عملية تطور مشابه لما تم في مصر في الفترة السابقة على ١٩٥٧ حتى فترة خطة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ . فقد استبدلت خطة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، التي كانت ما تزال تستند على أوهام المشاركة الفعالة للراسمال الخاص السوري والغربي ، بخطة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ التي اعطت الغلبة للتأميمات وللمساعدات السوفياتية .

وكذلك الامر في **العراق** . فقد حطمت الجبهة التي تكونت في ١٩٥٧ بانقلاب تموز ١٩٥٨ سلطة البرجوازية الهاشمية العقارية . وظل النظام الجديد بين عام١٩٥٨ و١٩٦٣ يتذبذب بين خط من الطراز الناصري وخط آخر اكثر يسارية . ذلك ان الامور لم تجرِ في **العراق** ، كما جرت في **مصر وسوريا** . فالسيطرة الانكليزية ــ الهاشمية كانت مطلقة ودامت وقتا طويلا : وهكذا كان تدخل الجماهير عنيفا جداً ، فقوى المقاومة الشعبية ــ الميليشيا ــ اشتركت في تصفية الحسابات ، وفي تكنيس البرجوازية العقارية . وقاد تردد حكومة **قاسم** الى سقوطه في ١٩٦٣ لصالح نظام بعثي. التوسعيةالاسرائيلية هيالتيكشفت القناعاذن في١٩٤٨ كما في١٩٥٦عن طبيعة البرجوازية العقارية الكمبرادورية للدول العربية وفضحت استسلامها للامبريالية كما ابرزت الطابع الديماغوجي لعروبيتها المتقطعة والكلامية . واجبرت هذه التوسعية الاسرائيلية ايضا كل دولة عربية على الخروج من عزلتها . اذ تشكل **اسرائيل** بطبيعتها تهديدا لوجود هذه الدول ، بما انها مضطرة الى ضم مناطق جديدة باستمرار لتحقيق هدفها في تجميع اغلبية يهود العالم . وفي المرتين ادى العدوان الاسرائيلي في ١٩٤٨ و١٩٥٦ الى انتفاض الجماهير العربية ضد حكوماتها والى انتقال السلطة المحلية من البرجوازية العقارية ــ الكمبرادورية الى البرجوازية الصغيرة . والمبادرة التي اتخذتها **اسرائيل** في ١٩٦٧ من اجل تفجير حرب فلسطينية جديدة انتهت بتفجير ازمة عميقة وجديدة في العالم العربي ، وذلك بكشفها عن فشل البرجوازية الصغيرة القومية التي لم تستطع ان تفعل افضل مما فعلته البرجوازية العقارية ــ الكمبرادورية التي حلت محلها .

اما **المغرب** فقد ظل لفترة طويلة بعيدا عن التيارات التي حركت العالم العربي الشرقي ، وذلك بسبب الاستعمار الفرنسي ، واشكاله القمعية الخاصة في المشكلات المحلية التي خلقها ، وكذلك بسبب بعد المغرب الجغرافي وخصائصه الذاتية ــ خاصة «بربريته» . اما في **الجزائر** فقد قاد الاستعمار الفرنسي ، ربما لانه بدأ بابكر بكثير من نشوء الامبريالية ، وبسبب تخلف الرأسمالية الفرنسية ايضا ، قاد الى استعمار استيطاني جزئي «للفقراء البيض» . وبالمقابل ، سيحتفظ بالاستعمار الزراعي **لتونس ومراكش** . ولم تتطور في **المغرب** اشكال جديدة للاستعمار اكثر تطورا ومطبوعة بالاستثمارات المنجمية وحتى الصناعية الا بشكل متأخر ، تحت نفوذ الرأسمال التمويلي الفرنسي . لقد كتبنا لدى تحليلنا للاختلافات في البنيات الاجتماعية التي انجبها الاستعمار في بلدان **المغرب** الثلاثة كل على حدة ، في **«المغرب الحديث»** : «لقد اختفت الارستقراطية الجزائرية العقارية منذ مدة طويلة ــ وضربة عبد القادر (١٨٣٠ ــ ١٨٤٨) ساهمت بذلك اكثر من ضربات الاستعمار ــ ، اما ارستقراطية **مراكش** فان الاستعمار على العكس من ذلك سيقويها ، وحالة **تونس** بين بين . حتى لو ان هذه البنيات قد اضاعت تدريجيا من اهميتها امام الصعود الرائع للبرجوازية الصغيرة المشترك بين البلدان الثلاثة ، الا انها قد طبعت لفترة طويلة الحركة الوطنية بطابعها» . وان حرب الابادة التي شرع بها منذ فتح

الجزائر حتى ١٨٤٨ قد اعطت للمقاومة الجزائرية طابعا فلاحيا شعبيا في الوقت الذي ادت فيه الى دمار النخب المدينية والى هجراتها الجماعية . والفئات المدينية الجديدة التي كان يخلقها الاستعمار كانت محرومة من اية علاقة مع الريف ، كما مع الطبقات القيادية القديمة المدينية . ولهذا السبب جاءت قومية هذه الفئات سطحية لفترة طويلة من الزمن وجاءت مطالبتها بالتمثيل في المجتمع الفرنسي ، كما حدد **فرحات عباس** ذلك بعد الحرب العالمية الثانية . لكن معارضة «الأقدام السوداء» (فرنسيي الجزائر) جعلت هذه الامكانية مستحيلة . وشيئا فشيئا اخذت حركة المقاومة تنتقل الى الاوساط المدينية الشعبية والى العمال المهاجرين في فرنسا . ومن هذه الحركة سيخرج التمرد المسلح في ١٩٥٤ . وخلال حرب **الجزائر** (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) ولدت فعلا الوطنية الجزائرية هذا الانفصال الطويل من ١٨٥٠ الى ١٩٤٥ بين الفترة القديمة للوطنية الجزائرية وبين انبعاثها المعاصر لم يحدث بالنسبة **لتونس ومراكش** اللتين جرى احتلالهما في وقت متأخر . وهذا ما يفسر لماذا لم يكن للحركة الوطنية الحديثة هنا سابقة شعبية ، كما في **الجزائر** . ففي **تونس** لم يكن لدى الحركة الوطنية ، التي تكونت في الثلاثينات في الاوساط البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، اية نوازع او أوهام تمثلية . لكنها ستبقى دائما برجوازية معتدلة كما يرمز لذلك الرجل الذي ارتبطت باسمه منذ البداية : **بورقيبة** . وعندما ظهر خطر تجاوز هذه الحركة بانتفاضات جماهير الفلاحين عام ١٩٥٤ تمكن النظام من ان يشدد قبضته من جديد بفضل سياسة التنازلات الفرنسية التي أدت الى الاستقلال في ١٩٥٦ . وفي **مراكش** ، التي استعمرت منذ عهد قريب ، يبدو الاتصال التاريخي في هذه الحركة اكثر بروزا . ومن اجل هذا وقفت النخبة الوطنية الحديثة خلف النخب التقليدية للبلاد ، التي ستقود الحركة الوطنية حتى الاستقلال .

لدى خروجه من ليل الاستعمار الفرنسي الطويل لم يتمكن **المغرب** الا بصعوبة من اكتشاف شخصيته بعزلته عن العالم العربي الشرقي . وبرزت وطنيته لذلك في صورة وطنية محلية رغم ان مشاعر الانتساب للعالم العربي لم تكن غائبة . وكنا كتبنا عن الفترة اللاحقة على الاستقلال : «ان التطور السياسي لدول **المغرب** خلال العقود الاخيرة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) يظهر تفوق اهمية الوقائع الاجتماعية العميقة على الوقائع السياسية السطحية التي تشكلت في التقلبات الاستعمارية .

ان القومي البرجوازي الصغير الذي تستند اليه السيطرة الامبريالية في حقبتنا هذه ، وذلك بتخليد التخلف ، متماثل في كل مكان مهما اختلفت السياسات الخارجية . وفي الوقت نفسه ، ونظرا لابتعاد المسرح الفلسطيني عن المنطقة مما يجعل الشعور بالتهديد الاسرائيلي ضعيفا ، لا يزال ادراك ضرورة الوحدة في النضال ضد الامبريالية محصوراً ، ربما اكثر مما هو عليه الحال في الشرق العربي ، في اوساط ليس لها علاقات وثقى بالجماهير .

٣ ـ التشكيلات الاجتماعية الافريقية .

خلف حدود «العرق» ـ الذي ليس اكثر تماثلا ولا أقل تصالبا ، منذ ما قبل التاريخ ، من بقية العروق ـ هناك خلفية ثقافية ذات أصول مشتركة او متقاربة ، ومنظمة اجتماعية ما تزال كثيرة التشابه تجعل من افريقيا السوداء ذات هوية واحدة. وهذه الوحدة الحية الواسعة والغنية لم تنتظر الفتح الاستعماري حتى تتعامل مع المجموعات الاخرى الكبرى للعالم القديم . مع ذلك لم تحطم هذه المبادلات وحدة الشخصية الافريقية ، ولكنها ساعدتها على العكس من ذلك على تأكيد نفسها واغتنائها . وجاء الفتح الاستعماري ليقوي ذلك .

لكن اذا نظرنا الى **افريقيا** السوداء من الداخل فهي تبدو متنوعة جدا . بالتأكيد ليس ثمة دولة افريقية اصطناعية ناجمة عن تقطيع اصطناعي تشكل القاعدة الوحيدة، او حتى الاساسية لهذا التنوع . لكن ايضا سيكون من الخطأ ان نفكر ان هذه الحقيقة ، رغم حداثتها ، تطبع وجه افريقيا بشدة ولا تملك الفرصة لتتقوى ، على الاقل على الاجل القصير . وتبرز بشكل اكثر وضوحا مئة او مئتا منطقة متميزة ، واسعة الامتداد ، ومتجاوزة لحدود الدول غالبا ، وهي لا تتحدد بجغرافيتها فقط، ولكن ايضا وخاصة بتماثل شروطها الاجتماعية ، الثقافية ، والاقتصادية بل وحتى سياسيا .

ويظهر ، وراء هذه الوحدة وهذا التنوع ، تقسيم القارة لثلاث مناطق كبرى قامت كنتيجة للفترة الاخيرة لتاريخ **افريقيا** : فترة الاستعمار .

فهناك افريقيا الغربية الاصطلاحية (أ.غ ف. سابقا ، توغو ، غانا ، نيجيريا ، سيراليوني ، غامبي ، ليبريا وغينيا بيساو) ، والكمرون وتشاد والسودان وكلها تكوّن «افريقيا ذات الاقتصاد التجاري» هذه المجموعة التي تنقسم ايضا الى ثلاث مجموعات صغيرة : ١ ـ المنطقة الساحلية سهلة الاتصال بالخارج ، وهي المنطقة الغنية ، ٢ ـ المنطقة الداخلية التي تبدو كخزان لليد العاملة للساحل ولسوق ترويج الصناعات القائمة في المنطقة هذه ، و٣ ـ السودان . ويكوّن الحوض الاصطلاحي للكونغو (زائير ، الكونغو الشعبية ، الغابون و ج.أ.و.) «افريقيا الخاضعة للشركات صاحبة الامتيازات» . اما المجموع الشرقي والجنوبي للقارة (كينيا ، أوغندا ، تنزانيا، راوندا ، بورندي ، زامبيا ، ملاوي ، انغولا ، موزامبيق ، زامبابوي ، بوتسوانا ، لينروتو وأفريقيا الجنوبية) فهي تكوّن «أفريقيا الاحتياطيات» .

ولا تدخل في هذه المناطق الكبرى اثيوبيا والصومال ومدغشقر والرئنيون وجزيرة موريس ، وكذلك جزر الرأس الاخضر في أقصى القارة ، مع اننا نجد في بعض ملامحها عناصر من هذا النظام او ذاك من الانظمة الثلاثة ، لكن هنا هذه العناصر مندرجة مع نظام آخر سائد في التشكيل الراهن : النظام العبودي ـ الميركنتيلي في جزر الرأس الاخضر وفي الرئنيون وجزيرة موريس ، والانظمة الشبه ـ اقطاعية لاثيوبيا ومدغشقر .

تمتد الفترة الميركنتيلية من القرن السابع عشر الى ١٨٠٠ . وهي تتميز بتجارة العبيد . لم تمس هذه التجارة الا المناطق الساحلية : لكنها نشرت تأثيرها على كل القارة ، وادت الى تدهور القوى المنتجة . ويمكن التمييز بين منطقتين في تجارة العبيد : من جهة منطقة التبعية الاطلسية التي اكتسحت اكثر بكثير من بقية المناطق، والتي تغطي كل القارة انطلاقا من سواحلها ، من سان لوي السنغالي الى كليمات في موزامبيق ؛ ومن الجهة الثانية منطقة التبعية الشرقية ، التي تبدأ من مصر والبحر الاحمر وزنجبار باتجاه السودان وافريقيا الشرقية . وهذه التجارة الثانية الميركنتيلية استمرت الى ما بعد ١٨٠٠ ، اذ ان الثورة الصناعية التي قلبت أسس المجتمع الاوروبي والامريكي الشمالي لم تكن قد مست بعد الشرق التركي — العربي .

وتتسم الفترة الممتدة بين ١٨٠٠ و١٨٨٠ — ١٨٩٠ على الاقل فيما يتعلق ببعض مناطق العصر الميركنتيلي الاطلسي ، بمحاولة صياغة شكل جديد للتبعية ، بين هذه المناطق واجزاء العالم الاخرى حيث اكتست الرأسمالية شكلها الصناعي الناجز . اما العصر الميركنتيلي الشرقي فهو لا يعرف هذه الفترة .

اما العصر التالي : عصر الاستعمار ، فانه قد أنجز عمل العصر السابق في الغرب الافريقي وحل محل الميركنتيلية الشرقية في الشرق ، وطوّر ، بوسائل مضاعفة ، الاشكال الراهنة للتبعية .

ان التشكيلات الافريقية الماقبل — ميركنتيلية ، الوحيدة التي تستحق نعتها بالتقليدية ، هي اذن تشكيلات مستقلة ذاتيا . لكنها ليست معزولة عن بقية انحاء العالم ، بل تحتفظ بالعكس مع تشكيلات شمال افريقيا العربية بعلاقات تجارة نائية، تملأ وظائف اساسية عند هؤلاء وأولئك .

لقد تكوّن خلال الفترة الميركنتيلية قطبا عالم الانتاج الرأسمالي : التكديح وتراكم الثروة — المالية . وعندما اتحد القطبان مع قيام الثورة الصناعية تحولت الثروة — المالية الى رأسمال ووصل نمط الانتاج الرأسمالي الى شكله الكامل . وخلال فترة الثلاثة قرون من الحضانة هذه ملأ المحيط الامريكي التابع للمركز الاوروبي الاطلسي الميركنتيلي وظيفة حاسمة في تراكم الثروة المالية عن طريق البرجوازية التجارية الاطلسية . وافريقيا السوداء لن تلعب دورا أقل اهمية من ذلك : دور «محيط المحيط» . وبردّها الى مجرد مورد للايدي العاملة العبودية الى المزارع الامريكية أضاعت افريقيا استقلاليتها ، وبدأت تتقولب حسب المتطلبات الخارجية ، متطلبات الميركنتيلية .

لقد تم التعرف على الآثار المخرّبة لتجارة العبيد الميركنتيلية بالنسبة لافريقيا بفضل اعمال مثل اعمال **بوباكار باري عن الوالو** ، ومن الممكن الان ابراز خطوطها الكبرى .

في الوقت الذي كانت فيه التجارة عبر الصحراوية للفترة الماقبل — ميركنتيلية التي كان يشترك فيها الوالو تدعم مركزة الدولة وتحث على تقدم هذه المملكة السنغالية المستقلة ذاتيا ، لم تستطع التجارة الاطلسية التي حلت محل التجارة الاولى منذ

قدوم الفرنسيين الى **سان ـ لوي** (١٦٥٩) ، ان تحرر اية قوة منتجة ، لكنها أدّت بالعكس الى تدهور هذه القوى والى تفكك مجتمع ودولة **والو ـ والو** . ومن اجل هذا اضطر الفرنسيون الى تحطيم العلاقات عبر الصحراوية السابقة واخضاع هذه المنطقة من **افريقيا** ، وتوجيه علاقاتها الخارجية حسب متطلبات المنضدة التجارية في **سان ـ لوي** . فالمجتمع الافريقي حاول ان يرد ، وقد شكل **الاسلام** اطار هـــذه المقاومة . وكان تجار **سان ـ لوي** يدفعون مقابل العبيد الذين يشترونهم اسلحة . ان التوازن في القوى السابقة ، بين الملك الذي كان يستند الى جيش دائم من اسرى التاج ، و**جمعية العظماء** التي كانت تعينه ، والتي تتمتع بنظام اقتسام يقوم جنبا الى جنب ويتراكب مع نظام **اللامانا** (الملكية الجماعية العشائرية لاراضي الجماعـــات القروية) ، وبين **الجماعات القروية** ذاتها ، القائمة على نظام **اللامانا** ، هذا التوازن قد اختل . وساعدت العادات التي قدمها تجار **سان ـ لوي** للملك على اضرام نار حرب اهلية دائمة **اشترك** فيها كبار الوجهاء الذين توجهوا الى نهب الجماعات للحصول على الرقيق . وقد حاول **المرابطون المسلمون** تنظيم المقاومة في هذه الجماعات القروية . وكان هدفهم هو وقف تجارة العبيد ، اي تصدير القوة العاملة (دون تحديد الرق الداخلي) . ومنذ ذلك الوقت غيَّر **الاسلام** من طابعه ، وتحول من دين طائفة أقلية من التجار الى مقاومة شعبية . لكن الحرب الاولى **للمرابطين** (١٦٧٣ ـــ ١٦٧٧) التـــي كانت تهدف الى أسلمة المنطقة ومنع تجارة العبيد الخارجية أخفقت . وبعد قرن من ذلك الوقت قلبت ثورة **التورودو** لعام ١٧٧٦ في بلاد **التوكولور** الارستقراطية الحربية ، ومنعت تجارة العبيد . لكن في **الوالو** القريب من **سان ـ لوي** أخفقت محاولة النبي **جيل** في ١٨٣٠ امام التدخل العسكري الفرنسي في صالح الملك .

ان دراسة حالة **الوالو** مهمة بشكل خاص لان تجارة العبيد هنا كانت تردفهـــا تجارة الصمغ . والواقع ان هذه الاخيرة لم يكن لها ابداً نفس التأثير على المجتمـــع الافريقي . فتصدير المنتجات (بدلا من قوة العمل) لا يقود بالضرورة الى نتائج سلبية ؛ ولكنه يمكن بالعكس ان يحفز على التقدم . وهذا النوع من التصدير لا يميز بشكل خاص الفترة الميركنتيلية لكل **افريقيا** ، التي كانت لا تنتج تقريبا سوى العبيد . لكنه لعب هنا دورا هاما بشكل استثنائي لان العبيد (كذهب الغالام ايضا) كانوا يأخذون طريق **غامبي** . والواقع ان **الوالو** هم الذين كانوا ينتجون الصمغ ، ويشاطرهم فـــي ذلك بشكل خاص **المور ترارزا** . وكان هؤلاء يصدرونه اما عن طريق **سان ـ لوي** ، الوحيد الفرنسي ، او عن طريق **بورتانديك** المفتوح على المزاحمة الانكليزية والهولاندية . ومن اجل قطع طريق **البورتانديك** كان الفرنسيون يساعدون **الترارزا** على الاقامة قرب النهر ثم الى تجاوزه خلال **حرب الصمغ** في الربع الاول من القرن الثامن عشر . وقد ادخلت هذه الظروف تناقضا ثانويا خاصا في المنطقة بين **الوالو والترارزا** . هـــذا التناقض هو الذي يفسر اخفاق حرب **المرابطين** في القرن السابع عشر التي قام بها **المرابطون** المعادون لتجارة العبيد **والمور** الذين كانوا يمارسون ضغطا متعاظما علـــى **الوالو** من اجل احتكار الصمغ فيه .

لقد غطت تجارة العبيد ، من **سان ــ لوي** الى **كيليمان** وانطلاقا من الساحل ، مجموع القارة تقريبا الا الجزء الشمالي الشرقي (**السودان** ، **أثيوبيا** ، **الصومال** ، **وأفريقيا** الشرقية) . وفي كل مكان أدت الفوضى والحرب ، وهرب السكان الى مناطق الملاجيء الصعبة الوصول والبائسة جداً لهذا السبب (كما تشهد على ذلك مناطق اللجوء الزنجية القديمة في جبال افريقيا الغربية المكتظة) أدت الى انخفاض هام في عدد السكان . وتوقفت عمليات اندماج الشعوب وبناء المجموعات الكبرى الواسعة التي تطورت في الفترة الماقبل ــ ميركنتيلية لينوب عنها تفتيت وعزل وتشبيك تمثلت فيها العوائق الاكثر خطورة في افريقيا الراهنة .

ولا يمكن ختم هذا الفصل دون التعرض لفترة الميركنتيلية الشرقية ــ اذا اردنا ان نحدد هكذا علاقات العالم الشرقي (المصري والعربي) مع **افريقيا** النيل والساحل الشرقي (البحر الاحمر والمحيط الهندي حتى **الموزامبيق**) . في الحقيقة لم تكن لا **الامبراطورية العثمانية** ولا **مصر محمد علي** ، ولا السلطنات العربية تشكيلات ميركنتيلية شبيهة بتشكيلات **اوروبا** النهضة والثورة الصناعية . فتفكك العلاقات الماقبل ــ رأسمالية ، شرط تكون البروليتاريا ، كان غائبا فيها تقريبا . وما نريد ان نبرزه هنا لا يتعدى رسم الخطوط العريضة لتطور **السودان** الذي احتله **محمد علي** في النصف الاول من القرن التاسع عشر . خلال الفترة الماقبل ــ ميركنتيلية تكونت في **السودان** سلطنتان على اساس التجارة البعيدة (مع **مصر والشرق**) : سلطنة **دارفور** التي ظلت قوية حتى الفتح المصري وسلطنة **فونغ** بين النيلين التي أضعفتها الحروب التي كانت تشنها عليها **أثيوبيا** . وكان هدف **محمد علي** بسيطا : السعي وراء الذهب ، بالنهب ، ووراء العبيد وبعض المنتجات (العاج خاصة) التي يمكن تصديرها لتقوية تصنيع **مصر** . وهذه عملية تراكم أولي شبيهة بتلك التي ميزت الفترة الميركنتيلية في **اوروبا** . وهذا ما يجعلنا نتحدث عن فترة ميركنتيلية شرقية . وباعتبار ان الثورة الصناعية كانت قد حدثت وكان باشا **مصر** قد عرفها فقد امتزجت هنا الفترة الميركنتيلية وفترة الرأسمالية الصناعية الناجزة في محاولة تصنيع **مصر** المولة بفرض ضريبة من قبل الدولة على الفلاحين وباحتكار التجارة الخارجية و ــ عندما يكون هذا ممكنا ــ نهب المستعمرات .

حتى عام ١٨٥٠ كان الجيش المصري هو الذي يقوم بمهمة اصطياد العبيد ونهب منتجات **السودان** . بعد ذلك ترك الجيش مهمته هذه لرحّل السودان ، خاصة **البكرة** الذين كانوا يبيعون الرقيق الى التجار الترك والقبط السوريين والاوروبيين المقيمين لحساب **الخديوي** . وقد ادخلت هذه العمليات تحويلات سريعة على التنظيم الاجتماعي لهؤلاء الرحل : وحلت محل المنظمة العشائرية منظمة أطلق عليها اقطاعية الرحّل ، شبه دولتية ، قائمة على قاعدة جغرافية محددة وخاضعة لنبالة حربية. أما في منطقة الزراعة الحضرية المحتلة فقد حطم الجيش المصري البنى القبليةالزعامية القديمة وأخضع القروي الى ضريبة عينية (دواب وحبوب) من اجل تزويد جيش وادارة الفاتحين بحاجاتهما . كما فبرك المصريون شيوخا جددا وظيفتهم جمع

الضرائب ، وهؤلاء قد اغتنوا بسرعة نتيجة لذلك . ومن جهة أخرى تم انتزاع احسن الاراضي من الجماعات القروية لتسليمها للبكوات المصريين والى بعض الشيوخ السودانيين . كما تم اقتلاع بعض الفلاحين من قراهم لاستخدامهم في هذه الاراضي – نصف عبودية نصف أقنانية – التي أغنى استثمارها التجاري لحد كبير الخزينة المصرية . وكان الفلاحون الملاحقون من قبل الرحل والمفقرون من قبل الشيوخ يتوافدون الى القرى التي كان يقيمها الجيش على مفترق الطرق وعلى سفوح منطقة الغزوات . وهكذا نشأ الحرفي المستقل عن الزراعة ، بينما أدخلت في الاستثمارات الزراعية المعطاة للبكوات والشيوخ الطرق الزراعية المصرية الشديدة الانتاجية . ومنذ ١٨٧٠ حلت الضريبة المالية ، التي اصبحت ممكنة بفضل تقدم الفائض المتجرّ محل الضريبة الطبيعية . وتوحدت البلاد ، أسلمت وتعربت .

لقد كانت **الثورة المهدية** (١٨٨١ – ١٨٩٨) ثورة الشعب المسحوق بهذا النظام : شعب الجماعات القروية ، شعب الفلاحين – الرقيق في الاقطاعات وشعب الحرفيين ، رقيق وشحاذي القرى . وتمكنت الثورة المنتصرة من طرد الجيش المصري ومعه البكوات والشيوخ . لكن بعد وفاة **المهدي** غيرت الدولة التي تكونت حول الخليفة عبد الله ، من مضمونها . فالزعماء العسكريون للثورة ، الخارجون من الشعب ، وكذلك الزعماء الحربيون **للبكرة** الذين انضموا للثورة اقاموا من جديد دولة مشابهة لدولة المصريين ، ووضعوا أيديهم على الاقطاعات وسنوا الضرائب لحسابهم الخاص. لقد حرمت الدولة المهدية تصدير الرقيق الذي كان قد أضاع على كل حال من أهميته لمجرد استغلال قوة العمل هذه في المكان نفسه . لكنها كانت تريد ان تحتفظ استغلال الجماهير لحسابها ، ومن أجل الوصول الى ذلك قامت بتحطيم العناصر الشعبية التي كانت مجتمعة حول عائلة **المهدي** . وهكذا و ضعت عائلة النبي في السجن وتم اعدام الزعماء العسكريين الشعبيين الرئيسيين . ومن ثم اخذت الدولة المهدية تعيد شيئا فشيئا تصدير الرقيق ، لكن لحسابها الخاص هذه المرة وكان الخليفة **عبد الله** ينظم صيد الرقيق بين الشعوب المجاورة – الاجانب بالنسبة لدولته – في النيل الاعلى، في **دارفور وأثيوبيا** ، وكان يحتفظ منها بعدد كبير لتقوية جيشه واقتصاده سامحا لبعض التجار – السودانيين هذه المرة – بتصدير بعضها . اما بالنسبة لجيش الخليفة الذي أضاع طابعه الشعبي الذي كان قاعدة قوته في وقت الثورة فقد عجز عن ان يقاوم الحملة الاستعمارية الانكليزية في نهاية القرن .

وتجارة العبيد التي كانت تنظم انطلاقا من **زنجبار** في القرن التاسع عشر تدخل ايضا بدون شك في اطار التجارة الميركنتيلية . لقد ظلت التجارة العربية على الساحل الشرقي لقرون عديدة من نمط ما قبل – ميركنتيلي ، تقوم على ربط مناطق **افريقيا** السوداء **بالهند والسند** وحتى **بالصين** . وكانت المنتجات تلعب فيها دورا اكثر اهمية من العبيد ، كما تشهد على ذلك قلة السكان السود في جنوب العالم العربي وفي البلدان القريبة من المحيط الهندي . هناك استثناء وحيد دون شك حين نظم الخليفة العباسي في سواد **العراق** مزارع قصب السكر واستورد من اجل ذلك

رقيقا أسود . لكن انتفاضة هؤلاء **(الثورة القرمطية)** وضعت حدا بسرعة لهذه التجربة . في القرن التاسع عشر بدأت تجارة الرقيق تأخذ فجأة حجما اكبر بكثير من السابق . فقد انفتح امامها منفذان جديدان . اولا جزيرة **الرئنيون** التي كانت تتمون بهذه الطريقة (وكان الرقيق يتخفون في صورة «عمال متعاقدين») منذ ان منع الانكليز هذه التجارة . ثم تأتي بعد ذلك جزيرة **زنجبار** نفسها. فمنذ ١٨٤٠ نقل اليها السلطان عاصمته التي بقيت حتى تلك اللحظة **في عمان** . وبنى شيئا فشيئا في هذه الجزيرة اقتصاداً قائما على الزراعات العبودية التي كانت تنتج القرنفل المطلوب من قبل التجارة الاوروبية . وهكذا تحولت **زنجبار** من مستودع للبضائع الى مزرعة ، مشابهة في طرازها لمزارع **الانتيل والرئنيون وموريس** : اصبحت الانتيل العربية . فالاندماج في النظام الرأسمالي العالمي هو بهذا المسؤول عن نشوء تجارة رقيق مخربة لا تشابه ابدا التجارة البعيدة المدى للفترة الماقبل ــ راسمالية .

اختفت هذه التجارة عندما أنجزت مرحلة الميركنتيلية . فالرأسمالية اخذت في المركز منذئذ شكلها الناجز وفقد دور الميركنتيلية ــ التراكم الاولي للثروة ــ من اهميته ؛ وانتقل مركز الثقل في الرأسمال من القطاع التجاري الى الصناعة . وكان لا بد للمحيط القديم ، **امريكا** المزارع ، ومحيطها الخاص **افريقيا** تجارة العبيد ، من ان يترك مكانه لمحيط جديد . الدور الجديد لهذا المحيط هو توفير المواد الاولية والمنتجات الزراعية بشكل دائم لتخفيض قيمة الرأسمال الثابت وكذلك الرأسمال المتحول الموظف في المركز . والشروط التي تجعل من التبادل المعتمد على هذه المنتجات ذا اهمية خاصة بالنسبة للمركز هي التي تكشف عنها نظرية التبادل اللامتكافىء .

مع ذلك ، لم يكن الرأسمال المركزي يملك لتحقيق هذا الهدف حتى نهاية القرن التاسع عشر الا وسائل محدودة . ولن يتمكن هذا الرأسمال من تنظيم المحيط تنظيما مباشرا الا عندما ظهر الاحتكار في المركز وأصبح تصدير الرأسمال بكميات كبيرة ممكنا ، فأخذ التنظيم يعتمد على وسائل حديثة لتحقيق الانتاج الذي يلائم الرأسمال المركزي في الشروط الملائمة ايضا . وحتى تلك اللحظة كان هذا الرأسمال مضطرا للاعتماد على قدرة التشكيلات الاجتماعية المحلية وحدها على التكيف مع المتطلبات الجديدة للنظام .

ولم يتم الشروع بالاستعمار الزراعي **لوالو** ، لجعله بلد المزارع (القطنية ، ومزارع قصب السكر والتبغ ، الخ) والذي صاغته للمرة الاولى الحكومة الانكليزية في **سان ــ وي وعهرة** ، في نهاية القرن الثامن عشر ، الا خلال الثورة وفي عهد الامبراطورية كنتيجة لانتفاضة العبيد في **سان دومينكو** . وقد بدأت التجربة عندما «اشترت» حكومة **شاملتز الوالو** في ١٨١٩ . وحلل **باري** الفشل الذي انتهت اليه. وكان السبب الاول في هذا الفشل المقاومة التي شنتها الجماعات القروية ضد انتزاع ملكياتها من قبل المستثمرين الاوروبيين ، وهو ما كانت الارستقراطية قد قبلته لقاء «عادات» تعويضية اضافية . اما السبب الثاني فهو غياب اليد العاملة ، اذ لم

يكن هناك أي سبب يدفع الفلاحين الى ترك مجتمعاتهم والتحول الى بروليتاريين عند المستثمرين الزراعيين الاوروبيين. كان الملك يعطي بعض العبيد عمليا: «الملتزمين لوقت محدد» . لكن الاستعمار لم يكن يتمتع بوسائل ثابتة . ولم يتمكن الا الفتح الاستعماري من فتح طريق التكديح بالفروض الضريبية ، وبانتزاع الملكية البسيط والمجرد وبالعمل القسري . وقد تأكد وتكرس فشل الاستعمار الزراعي لوالو في ۱۸۳۱ . وقد عمق هذا الظرف حقد الشعب على ارستقراطيته وأعدّه للاسلام : فعلى هامش السلطة كانت تنمو وتتنظم جماعات اسلامية . وعندما فتح **فيدهرب** من ١٨٥٥ الى ١٨٥٩ **الوالو** بقصد استعادة الاستعمار الزراعي وتأمين القطن للصناعة الميتروبولية دخلت الارستقراطية المهزومة الى **الاسلام** . وللمرة الثانية غير **الاسلام** من محتواه : لقد تحول من ايديولوجية المقاومة الى واسطة لتكامل واندماج المحيط الجديد .

وقد عملت مجتمعات افريقية اخرى علي تكييف نفسها مع هذا المشروع (الاستعماري) قبل ان يتم غزوها . وقد بيّن **والتر رودني** كيف كان يتم على طول ساحل **بنان** Bénin استخدام العبيد ، الذين يقتنصون بالغزوات والذين لم يعد بالامكان تصديرهم ، في داخل المجتمع من اجل انتاج المواد التصديرية التي تطلبها اوروبا . **وبهذا** المعنى حللت **كاترين كوكري** عملية التوظيف الهائلة التي تمت في حقول **النخيل** الداهومية .. كما بين **اونوكا ديك** كيف تكيّف مجتمع آخر ، **الإيبو** ، الذي لم تكن تتوفر له الامكانية للحصول على عبيد ، بهدف انتاج زيت النخيل **المكرس للتصدير** .

قوّى جمع المنتجات التصديرية وترويج المستوردات القادمة كمقابل لها مركز **الديولا** المسلمين ، الاقلية الموروثة منذ الحقبة الماقبل - ميركنتيلية . واتاحت لهم ثورة **الديولا** اقامة دولة تحت قيادتهم . لكن هذه الحادثة المتأخرة اتت مع الفترة الاستعمارية . ولم تكد تتكون حتى كان على دولة **ساموري** ان تواجه الفزاة . لقد دمروها وأعادوا تنظيم دورة التبادل في الوجهة التي تخدم مصالحهم وردّوا أفراد **الديولا** الى الوظائف الصغيرة في التجارة الاستعمارية .

لقد اعطى اقتسام القارة الذي انتهى في نهاية القرن التاسع عشر ، وسائل مضاعفة للمستعمرين كي يبلغوا هدف الرأسمال المركزي في الحصول على منتجات تصديرية بسعر رخيص . ومن اجل ذلك ، يستطيع هذا الرأسمال بعد ان وصل الى مرحلته الاحتكارية ان ينظم مباشرة الانتاج في المكان نفسه وأن يستغل بهما المصادر الطبيعية (لا يهمه اذا باعها بأسعار رخيصة لا تمكن من اعادة بناء الفعاليات التي تحل محلها لدى استنفاذها) والعمل الرخيص . ومن جهة ثانية ، لقد اتاحت السيطرة السياسية المباشرة والوحشية له ، ان يوفر من مصاريف اعالة طبقات اجتماعية محلية ، كوسيلة اتصال ، وأن يعتمد على وسائل سياسية في القمع المباشر . ومن هنا يأتي تأخر **افريقيا** في نشوء نموذج محيطي تصنيعي قائم على صناعة المستوردات في الداخل . وكان لا بد من انتظار الاستقلال حتى يمكن للفئات المحلية ، التي حلت محل الادارة الاستعمارية ، من

تكوين القاعدة الاولية لسوق داخلية لمواد البذخ .

لكن اذا كان الهدف واحدا في كل مكان فاننا سنشهد تطور منوعات مختلفة في نظام الاستغلال الاستعماري . وهذه المنوعات لا تنجم الا قليلا عن قومية المستعمرين. فالمعارضة الكلاسيكية بين استعمار فرنسي مباشر واستعمار انكليزي غير مباشر ليس لها اثر يذكر في افريقيا . هناك بدون شك بعض الاختلافات التي تنجم عن قومية الاسياد . فلأن الرأسمال الانكليزي اكثر غنى ، وأكثر تطورا ، فقد وضع يديه على أفضل القطع ، وقام باستغلال مبكر اكثر وأعمق بكثير من الرأسمال الفرنسي : وهكذا فان البنيات التي أنشئت في ساحل الذهب منذ ١٨٩٠ والتي ما تزال تميز غانا الراهنة ، لن تظهر في ساحل العاج الا بعد الغاء العمل القسري . اما بلجيكا فقد قبلت ، باعتبارها دولة صغيرة مضطرة للتعامل مع الكبار ، مزاحمة المنتجات الاجنبية في كونغوها ، ولن يكون لها احتكارات استعمارية مباشرة ، وهو ما كانت تستفيد منه فرنسا . كذلك فان البرتغال قبلت اقتسام مستعمراتها مع الرأسمال الكبير الانكليزي ـ الامريكي .

في المنطقة التي دعوناها افريقيا الاحتياطيات ، كان الرأسمال المركزي بحاجة مباشرة الى بروليتاريا كبيرة العدد . اذ يوجد هنا ثروات منجمية هامة (الذهب والماس في افريقيا الجنوبية ، والنحاس في روديسيا الشمالية) او استعمار زراعي استيطاني استثنائي في افريقيا الاستوائية (استعمار البوير القديم في جنوب افريقيا والانكليزي الجديد في روديسيا الجنوبية ، وكذلك في أقصى شمال المنطقة ، في كينيا التي فصلت حتى ١٩١٩ عن الجزء الجنوبي من افريقيا الاحتياطيات بطنجنيقا الالمانية) . وللحصول السريع على هذه البروليتاريا كان المستعمر ينزع بالقوة ملكية الجماعات الزراعية الافريقية ويطردها الى مساحات صغيرة ويجبرها على البقاء في هذه المناطق الفقيرة دون امكانية للتحديث او لتكثيف الاستثمار . وهكذا أجبر المستعمِر المجتمع التقليدي على ان يجعل من نفسه مستودع تموين بالمهاجرين الدائمين او الوقتيين ، مزودا بذلك المناجم ، والمزارع الاوروبية ، ثم الصناعات المانيفاكتورية لافريقيا الجنوبية ولروديسيا وكينيا ، بالبروليتاريا الرخيصة الثمن . ومن ذلك لم يعد من الممكن الحديث عن مجتمع تقليدي في هذه المنطقة ، اذ ان مجتمع الاحتياطيات قد اكتسب وظيفة جديدة كليا . لقد اضاعت التشكيلات الاجتماعية الافريقية ، المشوهة والمفقرة ، في هذه المنطقة حتى مظاهر استقلاليتها : ان افريقيا البانتوستان والتمييز العنصري قد ولدت ، وهي التي ستقدم الربح الاكبر للرأسمال المركزي .

لم يكن هناك ، في افريقيا الغربية ، ثروات منجمية هامة معروفة كي تجذب الرأسمال الاجنبي من زمن بعيد ، كما لم يكن هناك ايضا استعمار استيطاني. بالمقابل انجبت تجارة العبيد التي كانت نشيطة جدا على هذا الساحل ، وطورت تحويلات اجتماعية معقدة مكنت المستعمِر من انتاج المواد الزراعية الاستوائية على نطاق واسع من اجل التصدير .

ان مجموع هذه الوسائل والبنيات التي نشأت بسببها هو الذي يكوّن اقتصاد الإتجـار .

هذه الوسائل الرئيسية هي : ١ ــ تنظيم احتكار تجاري مسيطر هو احتكار البيوتات الاستعمارية للاستيراد والتصدير ، والبناء الهرمي للشبكة التجارية التي تسيطر عليها هذه البيوتات ، حيث يحتل اللبنانيون الدرجات الوسيطة بينما ينزل التجار الافريقيون القدماء بعد تحطيمهم الى الرتب السفلى ؛ ٢ ــ فرض الضريبة المالية على الفلاحين ، الامر الذي يضطرهم الى انتاج ما يعرض عليهـم شراؤه ؛ ٣ ــ الدعم السياسي لفئات وطبقات اجتماعية يؤذن لها باستملاك جزء من الاراضي العشائرية ؛ ثم تنظيم الهجرات الداخلية في المناطق التي يتخلى عنها لفقرها حتى تتحول الى خزانات لليد العاملة الضرورية لمناطق الزراعات الرأسمالية ؛ ٤ ــ التحالف السياسي مع المجموعات الاجتماعية التي في الاطار التيوقراطي للاخويات الاسلامية، تستفيد من اعطاء شكل اتجاري للخراج المفروض على الفلاحين ؛ و٥ ــ عندما تبدو هذه الوسائل ناقصة او عاجزة هناك الاعتماد المجرد والبسيط على القهر الاداري : العمل القسري .

لقد تشوه المجتمع التقليدي لدرجة اصبح من الصعب التعرف عليه ؛ وأضاع استقلاليته . وغدت وظيفته الرئيسية الانتاج للسوق العالمية في ظروف تجرده ، لانها تفقره من كل أمل في التحديث الجذري . ان هذا المجتمع ليس اذن في طريق الانتقال نحو الحداثة ، لقد أنجز كمجتمع تابع محيطي ، وبهذا المعنى لا مخرج له . ومن اجل هذا نراه يحافظ على بعض المظاهر التقليدية التي هي وسيلته الوحيدة للبقاء . ان اقتصاد الاتجار يحدد فيه مجموع علاقات الخضوع / والسيطرة التي تقوم بين مجتمع شبه تقليدي مندمج في النظام العالمي والمجتمع الراسمالي المركزي الذي يعطيه شكله ويسيطر عليه . ومفهوم الاقتصاد الاتجاري هذا الذي يصف بشكل تحليلي تبادل منتجات زراعية قادمة من مجتمع محيطي مشكل على هذه الصـورة مقابل المنتجات الصناعية للرأسمالية المركزية (مستوردة كانت ام منتجة محليا في مؤسسات اوروبية) هذا المفهوم يرد خطأ الى مظهره الوصفي : تبادل المنتجـات الزراعية مقابل المنتجات المصنعة المستوردة .

ان محصلات هذا الاقتصاد متنوعة حسب المناطق . **فعندما طلب ليفر برازرز** في بداية الاستعمار من حاكم **ساحل الذهب** السماح له بالحصول على امتيازات بهدف اقامة زراعات حديثة ، رفض هذا الاخير لان «ذلك لم يكن ضروريا» : وفسر **هذا** موقفه قائلا انه يكفي مساعدة الزعماء «التقليديين» على استملاك افضل **الاراضي** حتى يتم الحصول ، دون مصاريف اضافية في الاستثمار ، على المنتجات التصديرية المطلوبة . ان النموذج الناجز للاقتصاد الاتجاري قد تحقق خاصة في **ساحل العاج** وفي **توغو** الالمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر وتم تقليده بعد فترة طويلة في **افريقيا** الغربية ثم في **افريقيا** الاستوائية الفرنسية . وهذا التأخر الزمني ، الذي يعكس تأخر الرأسمالية الفرنسية ، يفسر محاولات شبه الاستعمار الاستيطاني حتى في

ظروف قليلة الملاءمة (في **ساحل العاج** وفي **افريقيا** الاستوائية) كما يفسر الاستمرار الموازي للعمل القسري حتى الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

يكتسي اقتصاد الاتجار شكلين رئيسيين : فالكوالكة Koulakisation اي تكوين طبقة من المزارعين المحليين ذات اصل ريفي ، والاستملاك شبه الكامل للارض من قبل هؤلاء ثم استخدام اليد العاملة المأجورة ، هي الشكل السائد في خليج **غينيا** ، حيث كانت الشروط ملائمة لتطور الاقتصاد الاتجاري . اما في السهوب ، من السنغال الى السودان مرورا بالشمال النيجيري ، فان الاخويات الاسلامية اتاحت قيام طراز اقتصادي آخر : وهو تنظيم الانتاج التصديري (الفستق والقطن) في اطار مساحات واسعة تحت السلطة التيوقراطية ـ السياسية ـ للأخويات : المريدين في **السنغال** ، سلطنات **نيجيريا ، الانصار والاشقة** في **السودان** ـ هذه السلطة التي تحفظ شكل تشكيلة اجتماعية خراجية ، لكن مندمجة في النظام العالمي ، طالما ان الفائض المقتطع كخراج من الجماعات القروية خاضع هو نفسه للاتجار . والاستعمار المصري **في السودان** هو الذي خلق الشروط الاكثر ملاءمة لتطور هذا الطراز من التنظيم ، الذي يجنح هنا الى نظام الملكية العقارية الكبرى المجرد والبسيط . ولم يفعل الانكليز غير قطف ثمار هذا التطور . وقد بدأ كبار الملاك الجدد الذين انضموا بعد ١٨٩٨ الى الادارة الاستعمارية بزراعة القطن لصالح الصناعة الانكليزية ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل تكنيكية ذات وزن كبير .

لكن الطفرة الثانية **للاسلام في افريقيا** الغربية ، بعد الفتح الاستعماري ، فتحت الطريق لتطور من النوع نفسه ، مع انه أقل وضوحا واكثر بطئا . فبعد «احتوائه» من قبل الارستقراطية والاستعمار ، أصبح **الاسلام** ايديولوجية تأطير الفلاحين من اجل تنظيم الانتاج التصديري الذي يرضي المستعمر . ومثال المريدين **في السنغال** ذو مغزى كبير . وليس من المهم ان يعتقد مسؤولو الاخويات والاداريون الاستعماريون ان كل طرف منهم يصارع الآخر . ففي الواقع كانت الاخوية السهم الاكثر اهمية في توسع اقتصاد الفستق وذلك عن طريق تحضير الفلاحين للخضوع لمتطلبات هذا الاقتصاد : انتاج متزايد ، وقبول الاجر الزهيد والثابت رغم تقدم الانتاجية .

ان تنظيم الاقتصاد الاتجاري قد أدى الى دمار التجارة الماقبل ـ استعمارية والى تقوية دورات التبادل في الوجهة التي يتطلبها تخارج الاقتصاد ، اي جنوحه للخارج . فالتكامل بين المناطق ، على قاعدة طبيعية هامة (غابات ـ سهوب) مدعما بتاريخ العلاقات المتبادلة بين مجتمعات افريقيا الغربية وجد قبل الفتح . وتجارة الكولا والملح الداخلية ، والمبادلات بين مربي الماشية والمزارعين ، وتصريف المنتجات التصديرية ، وترويج المنتجات المستوردة ، كل ذلك كان يشكل شبكة كثيفة ومتكاملة يسود فيها التجار الافريقيون . وقد استأثرت البيوتات التجارية الاستعمارية بكل الوافد ووجهته نحو الساحل ؛ ولهذا السبب دمر الاستعمار التجارة الداخلية الافريقية ورد التجار الافريقيين الى دور محصّلين صغار ، هذا اذا لم يصفّهم كليا وببساطة . ويشهد تدمير تجارة **ساموري** وكذلك تجارة خلاسيي **سان ـ لوي**

وغوريه وفريتاون ، ثم تجارة **هاووسا وأزنت** في **سالاغا** ، وكذلك تجارة **آبو** في دلتا **النيجير** على هذا المفعول الاجتماعي الاقتصادي المخرب للاستعمار .

اما على مستوى المنطقة فان الاقتصاد الاتجاري يولّد بالضرورة استقطابا للتطور المحيطي التابع . فالافقار الداخلي هو الوجه الثاني للاغتناء على الساحل . **فأفريقيا** التي فرض عليها التاريخ والجغرافيا تطورا قاريا دائرا حول محاور نهرية عظيمة داخلية صالحة للنقل والمواصلات ، للري وللطاقة ، **افريقيا** هذه قضي عليها بأن لا يستثمر منها الا شريطها الساحلي الضيق . وقد ادى حصر التوظيفات في هذه المنطقة وحدها ، والسياسة المخططة للاقتصاد الاتجاري ، الى تعميق الاختلال في مختلف المناطق . وتشترك الهجرة الجماعية من الداخل الى الساحل في منطق النظام هذا : فهي تأتي بالعمل الرخيص لتضعه تحت تصرف الرأسمال في المكان الذي يريده هذا الاخير ، وان ايديولوجية «الانسجام الكوني» هي وحدها التي تبيح لنفسها ان ترى في هذه الهجرات شيئا آخر غير الهجرات التي تسبب افقار مناطق الانطلاق الداخلية . البلقنة هي العبارة الاكثر اتفاقا مع الاقتصاد الاتجاري ، فالمناطق الصغيرة المستفيدة ليس لها اية مصلحة في اقتسام فتات الكاتو الاستعماري مع مناطق الاحتياط الداخلية .

لكن لم يكن من الممكن قيام هذا النظام في المنطقة ــ الكبرى الثالثة من القارة ، **افريقيا** الوسطى . فالشروط البيئية حمت هنا الشعوب، التي كانت تلجأ الى المناطق التي يصعب النفاذ اليها من الساحل ، من وباء تجارة الرقيق . فالكثافة الضعيفة في السكان وغياب مرتبية اجتماعية كافية ، جعلا من غير الممكن قيام نموذج الاقتصاد الاتجاري . وبعد ان شعر المستعمرون بالخيبة ترك المستعمرون البلاد لمغامرين قبلوا ان يجربوا حظهم في «سحب شيء ما» ــ بوسائل بسيطة ، فالمغامرة لا تجذب الراسمال . وهكذا تمت محاكمة الشركات صاحبة الامتيازات التي ظلت تعيث فسادا في **افريقيا** السوداء الفرنسية من ١٨٩٠ الى ١٩٣٠ دون فائدة تذكر ، وكذلك محاكمة السياسية الليوبولدية في **الكونغو** . ولن ينمو اقتصاد تجاري صغير في **الكونغو** البلجيكي الا بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث تم تبني الزراعات الصناعية المدعمة مباشرة بالرأسمال الكبير كحل (وقد استقبل **ليفر** ، الذي كان قد منع من الاقامة في **ساحل الذهب** من قبل **البلجيك**) ، وإلا انطلاقا من مناطق زراعات الرأسمال الاجنبي . اما بالنسبة **لافريقيا** الاستوائية الفرنسية ، فكان لا بد من انتظار سنوات ١٩٥٠ حتى تظهر العوارض الاولى . لكن الاثر الباقي من الفترة التي كانت تسود فيها الشركات صاحبة الامتيازات ، التي ما زالت بعد حاضرة ، يبيح تسمية هذه المنطقة بأفريقيا شركات الامتياز .

في الحالات الثلاث المذكورة نجد ان النظام الاستعماري ينظم المجتمع من اجل الانتاج ، في افضل الشروط الممكنة من وجهة نظر المتروبول ، لمواد التصدير التي لا تقدم الا اجرا زهيدا وراكدا للعمل . وبما ان هذا الهدف قد تحقق ، لم يعد في **افريقيا** المعاصرة لي مجتمع تقليدي ، لم يعد هناك الا مجتمعات محيطية تابعة .

ويجب رؤية التاريخ الاصيل لأثيوبيا في معارضته مع المجتمعات التابعة الضعيفة التي اقامها الاستعمار في افريقيا . ان الرأي المسبق الشائع يعتبر ان الاستعمار هو الخطوة الاولى نحو التحديث . في الواقع ، كانت اثيوبيا محظوظة لانها لم تستعمَر. وتنتسب دولة اكوم القديمة الى المجموعات التجارية المزدهرة القديمة حيث كانت الحضارة المشعة للبلاط تؤمن نصيبها من الضريبة على التجارة البعيدة . لقد بدأت الحبشة ، التي عزلتها المنشآت الساحلية الاسلامية ، بالتحول الاقطاعي منذ القرن التاسع : فالطبقة الحاكمة بعد تفتتها حاولت ان تعيش بفرض ضريبة على الفلاحين. وفي القرن التاسع عشر تقدم النجاشي مينيليك للقيادة ، واعيا خطر الامبريالية ، واحتل القسم الجنوبي من أثيوبيا الحالية (خاصة بلاد غالا وسيدامو) وذلك قبل مقدم الاوروبيين . وقد حدّث بعد ذلك دولته دونْ ان يرهنها، عن طريق «الاستبداد المتنور» . وقد أتاح استغلال فلاحي الحبشة ، وكذلك فلاحي المناطق المفتتحة ، تعبئة فائض هام لصالح الدولة وتقوية الجهاز الاداري . واستطاعت الامبراطورية ، مع احتفاظها بسيادتها ، ان تجلب من الخارج الوسائل الضرورية لتحقيق مشروعها، خاصة الاسلحة النارية . ويمكن ان ندرك المغزى التاريخي لهذه الجهود اذا علمنا ان فلاحي غالا وسيدامو كانوا يجهلون قبل ذلك استعمال المحراث ، وكانوا يفلحون ، كفلاحي بقية مناطق افريقيا السوداء ، بالمجرفة . لقد ادخلت الادارة والاقطاعية الاثيوبية استعمال المحراث بين ١٨٨٠ و١٩٣٥ . اما الادارات الاستعمارية الانكليزية والفرنسية والبلجيكية التي كانت ترمي الى الهدف نفسه فقد أخفقت . وبدون شك كان تحديث الزراعة الاثيوبية ووتائر التقدم في انتاجيتها أبرز بكثير من بقية المناطق الافريقية . وهذا التقدم هو الذي سمح بتزايد سكاني هنا أهم مما كان عليه الحال في افريقيا المستعمرة ايضا . وبما انها كانت معزولة عن السوق العالمية فهي لم تعان من منافسة المنتجات المستوردة . اما الفائض المكوّن بالضرورة من المنتجات المعيشية فقد كان يذهب الى السوق الداخلية ؛ فالتطور في هذه الفترة كان اذن تطورا متمحورا على ذاته . وكانت النتيجة قيام دولة قومية اكثر تماسكا ، وظهور نخبة أقل ضياعا رغم بقاء مشاكل الاقليمية ، التي تشهد على حدود طريقة الاستبداد المتنور ونقائصها في دمج الجماهير الفلاحية المختلفة وصهرها في بوتقة أمة واحدة. ولم تدخل اثيوبيا في النظام العالمي الا بعد الفتح الإيطالي في ١٩٣٥ ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي هذا الوقت ايضا بدأت تظهر فيها ظواهر التخلف .

٢ ــ الخصائص العامة للتشكيلات المحيطية

تجنح التشكيلات المحيطية ، رغم انها مختلفة في الاصول ، الى الالتقاء على

نموذج متشابه في الاساس، وهذه الظاهرة تعكس على المستوى العالمي القوة الموحدة المتزايدة للراسمالية . وتشترك هذه التشكيلات جميعا في اربـــع خصائص اساسية : ١ ــ غلبة الراسمالية الزراعية في القطاع الوطني ، ٢ ــ تكوين برجوازية محلية ، تجارية اساسا تابعة للراسمال الاجنبي المسيطر ، ٣ ــ وجود اتجاه لتطور بيروقراطي خصوصي وخاص بالمحيط المعاصر ، ٤ ــ الطابع غير الناجز والخاص لظواهـــر التكديـح .

١ ــ غلبة الراسمالية الزراعية .

ان غلبة الراسمالية الزراعية هي الخاصة الكلاسيكية الاكثر بروزا في المجتمعات المتخلفة . والصورة الكلاسيكية للطبقة المسيطرة في هذا العالم هي صورة الملاك الكبير ، لا المالك الاقطاعي ، ولكن المزارع الكبير الذي ينتج لاجل التصدير . اما شكلها الاكثر تميزا فهو شكل ال Latifundiaire الامريكي اللاتيني . وكانت كوبا المثال الابرز لهذا النظام الذي قام فيها منذ البداية على اساس هذه الوظيفة ، دون الاهتمام بالتطور الداخلي او بتغيير التشكيلات الماقبل ــ راسمالية . واذا كان هذا الشكل قد لجأ الى استخدام العمل العبودي (عبيد أو بيون Péon) خلال فترة طويلة قبل ان يتحول الى الاستخدام المعمم للعمل المأجور ، فهذا يدل على ان الراسمال يلجأ في كل مرة يشعر فيها بنقص في اليد العاملة الى الوسائل السياسيـــة للحصول عليها .

حين يقوم تشكيل اللاتيفنديوم Latifundium الراسمالي على اساس تحول تشكيلات ماقبل ــ راسمالية ، فانه يصطدم بمقاومة القوى الاجتماعية الداخلية ، التي تظل نشيطة ما دامت الجماعة القروية تشكل قاعدتها . وفي بعض الحالات ، اذا اصاب هذه القوى تحطيم كلي ، ظهر النموذج الناجز لهذا النظام (في **مصر** مثلا). لكن نادرا ما يذهب التطور الى هذه الدرجة . والنتيجة تكون ظهور تشكيلات زراعية راسمالية ، مندمجة في السوق العالمية عن طريق دورها الاساسي لكنها تكتسي هنا اشكالا من طراز اقطاعي . والانظمة التي تقوم على اقتصادات الفستق في بلاد **موريد** في **السنغال** وفي سلطنات شمال **نيجيريا** ، وعلى الاقتصاد **السوداني** هي حاصـــل هذا التحول غير الناجز . ولا تضع الطبقات الحاكمة الجديدة يدها مباشرة الا على قسم من الاراضي ، غالبا ما يكون صغيرا . انها تستمر في الاستفادة من النظام الخراجي الذي ولدت منه . وهي تقتطع هذا الخراج، في البلدان الافريقية المذكورة، باسم الوظيفة الدينية ، ونرى المجتمع الفلاحي نفسه داخلا في نظام الاخويات . ان الطبقات الحاكمة المحلية ، بسبب عزلتها عن السوق العالمية ، لا تستطيع دائما في الواقع ان تقتطع غير خراج في صورة منتجات معيشية لارضاء حاجاتها من الاستهلاك وكذلك حاجات استهلاك زبائنها وجهازها . لكن دخولها في السوق العالمية يمكنها من

تتجير خراجها هذا والاخذ بأنماط استهلاك اوروبية . لكنها لا تستطيع الحصول على هذا الاقتطاع المتزايد لو لم تتواجد قوة جديدة ـ هنا الدين ـ تجعل هذا العمل مقبولا من الفلاحين .

على خلاف ذلك ، عندما يكون مثل هذا المخرج مستحيلا لان التشكيلات الماقبل ـ راسمالية الاصليه ليست متطورة بما فيه الكفاية ، نجد ان الشكل الذي يسود هو الشكل الاكثر حركية والاكثر حداثة للراسمالية الزراعية . هذه هي حال تشكيلات مناطق الزراعات الراسمالية المحلية في افريقيا السوداء حيث يصبح الفلاح الغني دفعة واحدة الوجه البارز في التشكيلات الجديدة . اما في المناطق الاخرى (في مصر والهند والمكسيك) فلا بد من انتظار تطور التناقضات الداخلية للنظام العقاري المندمج في السوق العالمية حتى يمكن للاصلاحات الزراعية ان تدفع الى هذه الكولكة. وفي هذا الاتجاه تسير ايضا حركة التشكيلات الماقبل ـ راسمالية التي تكون شروط تحولها الى تشكيلات راسمالية زراعية كولاكية أقل ملاءمة . وهنا نشهد أشكالا فقيرة من الراسماليات الزراعية الصغيرة المنتشرة كما في السهل النيجيري . ويترجم تركز وسائل الانتاج الحديثة الشائع في افريقيا ، بواسطة التعاونيات والتأجير ، طاقة القوة على التطور في الوجهة الراسمالية .

وبشكل عام تتشكل البرجوازية الجديدة القومية التابعة في العالم الشرقي والامريكي اللاتيني انطلاقا من الملكية العقارية الكبيرة ومن الشرائح العليا للادارة العامة كما من المحتمل ان تتشكل انطلاقا من عالم التجارة . وتتحول عادة الملكية العقارية الكبرى التي غالبا ما تكون على رأس المسؤوليات السياسية ، بتكيفها مع زراعة التصدير وبتزايد قوتها ، الى ملكية عقارية من طراز راسمالي . هذه الملكية الكبرى هي التي كانت تنقص افريقيا السوداء . فقد كانت الزراعة التصديرية تتم فيها على اساس المزارع الكبيرة الاوروبية ، كما في الكونغو البلجيكي وفي شرق افريقيا الفرنسية . اما في المناطق الاخرى فان الاقتصاد الاتجاري كان يستند على ملايين الفلاحين الصغار المنتظمين في جماعات قروية . وكان الحفاظ على هذه العلاقات الجماعية يؤدي الى تبطيء عملية التمايز التي ترافق تتجير الزراعة . ولهذا استطاعت البرجوازية الزراعية ان تتكون ، في بعض الظروف ، بسهولة في هذا الاقتصاد الفلاحي الصغير .

ومن اجل ذلك كان لا بد من تحقق اربعة شروط . الاول يبدو انه يتمثل في وجود مجتمع تقليدي يتسم بتطور كاف في التمايز المراتبي ، بشكل يمكن بعض شرائح الزعامة التقليدية من الحصول على قدر مناسب من السلطة الاجتماعية يسمح لها باستملاك قطع مهمة من الاراضي المشاعية . وهكذا فان التجمعات التقليدية في غانا وفي نيجيريا الجنوبية وفي ساحل العاج ، وفي اوغندا وفي منطقة كيليمنجارو، استطاعت ان تكوّن لحسابها اقتصادا مزارعيا لم يكن له من قبل وجود تقريبا عند شعوب الباانتوس التي لم تكن تعرف التمايز المراتبي . ونلاحظ ايضا ان وجود مراتب متميزة جدا ، ومتطورة من طراز شبه ـ اقطاعي ، لم يكن يشجع ، كما هي

الحال في السهل المؤسلم ، على تطور برجوازية ريفية .

اما الشرط الثاني فهو وجود كثافة سكانية وسطية من ١٠ الى ٣٠ ساكن في الكيلومتر المربع . فالكثافة الضعيفة تجعل التملك الحصري للارض غير عملي ، والعرض المحتمل لليد العاملة المأجورة غير كاف . وعلى كل ، عندما تتوفر امكانية استخدام يد عاملة اجنبية لا تنتمي الى العنصر الاتين الغالب من الاقوام ، كانت آلية التكديح تصبح اكثر سهولة بكثير . كما كانت عليه الحال لدى فولتاييك ساحل العاج في المرحلة الثانية ، يمكن لفتيان ومقربي عوائل المزارعين الرأسماليين الاصليين ان يصبحوا بدورهم كادحين . لكن الكثافات الشديدة في السكان ، كما في **راوندا** وعلى هضبة **باميليكيه** ، وفي **الكمرون** ، تجعل من الشاق ايضا استملاك زعماء العشائر للاراضي الضرورية الكافية .

والشرط الثالث هو وجود الزراعات الغنية التي تسمح باستخلاص فائض كاف ، حسب الهكتار والشغيل ، منذ المرحلة الاولى التي رافقت الاستثمار والتي تتميز بضعف التأليل (استعمال الآلة) ، وبالتالي بانتاجية ضئيلة في الزراعة التي تبقى مستندة الى حد كبير الى التوسع الافقي .

ولهذا فان قطن **اوغندا** وفستق **السنغال** ، وبشكل عام الزراعات المعيشية ، لفقرها،لا تسمح هنا بنشوء ما سمح كل من الكاكاو والقهوة بنشوئه في أمكنة أخرى.

وأخيرا ، يكمن الشرط الرابع في أن السلطة السياسية لم تكن محبطة لهذا الطراز من التطور العفوي . وقد لعب تقديم التسهيلات من أجل الاستملاك الفردي للارض ، وحرية العمل ، والاعتمادات الزراعية الفردية دورا عظيما ، في كل مكان ، في تكون هذه البرجوازية الزراعية . وقد كان لالغاء العمل القسري في المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٠ دور معبر على هذا الصعيد . وقد أتاحت المطالبة البرجوازية النموذجية بحرية العمل لمزارعي **ساحل العاج** الكبار الحصول على أفواج من المهاجرين لا يمكن مقارنتها في كثافتها مع تلك التي كانت تأتي عن طريق التجنيد القسري للشغيلة ، وهو أمر ما كان متاحا على كل حال الا لكبار المزارعين الفرنسيين . كما ان هذه المطالبة قد أتاحت تنظيم معركة سياسية كبرى في الارياف ، وذلك حين اصطف الفلاحون ضحايا العمل القسري الى جانب كبار المزارعين . وعلى العكس من هذا ، لعبت أبوية الفئات الفلاحية البلجيكية دورا سلبيا لا شك فيه ، وكبحت نزوع التطور البرجوازي في بعض المناطق كما في أسفل **الكونغو**:ولم يحدث تطور برجوازي من هذا النوع الا حين انهارت هذه السياسة بعد الاستقلال ، وزادت سرعة هذا التطور من امكانية دعوة اليد العاملة الاجنبية بفضل وجود لاجئي **أنغولا** . كذلك تشكل سياسة التمييز العنصري «والدفاع عن التقاليد الافريقية»، المطبقة في جنوب افريقيا وفي روديسيا ، حجر عثرة امام تقدم برجوازية ريفية .

أهذا ما كان ايضا مآل نتائج سياسات التأطير الريفي ، وسياسة البعث والتطوير التعاوني ؟ ان هذه السياسات المطبقة في كل مكان حسب الصيغ الابوية الساذجة نفسها التي تستند على رغبة طوباوية في الوصول الى تقدم ثابت ومتساو لمجموع

الارياف ، لم تعق تطور نظام المزارع الكبيرة في المناطق التي كان فيها هـذا التطور ممكنا ، كما انها لم تحث في المقابل على ظهور تحويلات نوعية هامـة في المناطـق الاخـرى .

في الواقع هناك مساحات عظيمة ما تزال خارج اطار هذه الحركة وذلك لعـدم توفر الشروط التي تتيح هذا التغيير : المقصود هنا **افريقيا** «التي لم تنطلق» «والتي لا تستطيع ان تنطلق» ، حسب تعبير **البير ميستير** . والمقصود أيضا **افريقيا** الريفية «عديمة المشاكل» بمعنى انها تستطيع مواجهة تزايد السكان ، دون تغيير البنيـات القائمة عن طريق التوسع البسيط في الاقتصاد المعيشي التقليـدي . لكن ادخـال **افريقيا** هذه في العالم الاستعماري أدى الى تطور محدود، غالبا ما كانت تفرضـه الادارة نفسها ، في الزراعة التصديرية ، الضرورية لدفع الضرائب . أحيانا ، عندما تتدهور حدود التبادل بين انتاجات التصدير هذه والمنتجات المصنعة التي يتم شراؤها بها ، أو عندما تضعف ببساطة السلطة الادارية التي كانت قد فرضتها ، نشهد هجرا لهذه الزراعات التصديرية والعودة للزراعات المعيشية . ان تطور اقتصاد مدينـي طفيلي ، مع التضخم الذي يجره ، هو غالبا أساس هذا التطور في حدود التبـادل ، وتراجع الاقتصاد القطني في **الكونغو ــ كينشاسا** يشكل المثال المدهش لهذا التدهور. لكن هناك ظواهر مشابهة نراها في**مالي** ، في **غينيا** ، في **تشاد** ، في **جمهورية افريقيا الوسطى** وفي **السنغال** ، الخ.

ان سيادة الراسمالية الزراعية تؤدي الى الازمة الزراعية ، وهي ظاهرة عامة في **العالم الثالث** . فبما ان التزايد السكاني الطبيعي لا يجد في التصنيع حله الاعتيادي، يشتد الضغط على الارض . ومن الجهة الثانية تؤدي الاشكال الرأسمالية الزراعية الى قذف اليد العاملة الزراعية الوافرة خارج دائرة الانتاج . وفي ظـل الانظمـة الماقبل ــ راسمالية ، يحق لجميع السكان ، مهما كان الفائض النظـري في اليـد العاملة ، استعمال الارض . وهم يضيعونه مع تقدم الاشكال الرأسمالية .

وهكذا فان زيادة نسبة للفلاحين الذين لا أرض لديهم ، وقذف قسم متزايـد منهم خارج دائرة الانتاج هي نتائج هذه العملية . في الوقت نفسه تعمل آليات التطور اللامتكافىء على افقار الريفيين ، وذلك رغم تقدم انتاجية عملهم . وهنا تكمن الجذور العميقة للهجرة الريفية ولتسارعها رغم غياب المنافذ الاقتصادية في المدن .

٢ ــ الحدود التي يفرضها الرأسمال الاجنبي .

تشكل غلبة الرأسمالية التجارية المرافقة للزراعـة التصديريـة الوجـه الثاني للمشكلة . وتتخذ التجارة الكمبرادورية التي تنشأ هنا شكلين أساسيين . فهـذه الوظيفة يمكن أن تتحقق عن طريق برجوازية مدينية جديدة قادمة من أوساط الطغمة العقارية : هذه هي الحال عامة في**أمريكا اللاتينية** وفي معظم بلدان**الشرق** . لكنهـا

يمكن ان تتحقق أيضا عن طريق الراسمال الاجنبي مباشرة : **هذه هي الحال في افريقيا** السوداء . وبهذا فان الفسحة المتروكة أمام تكون برجوازية تجارية محلية تضيق بشكل كبير .

في **العالم الشرقي** ظهرت البرجوازية المدينية عامة بشكل أبكر من زميلتها الريفية التي أعاقت تطورها العلاقات شبه الاقطاعية التي تحكم الارياف الشرقية . بالمقابل ، سهّل قدم الحضارة المدينية تحول التجار من الطراز القديم بسرعة الى برجوازية من الطراز الحديث ، هي تلك التي أطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم **كمبرادور** : وسطاء بين العالم الرأسمالي السائد وبلاد ـ المؤخرة الريفية . وبالاشتراك مع الثروات العقارية الكبيرة ومع الادارة العليا أصبحت هذه الطبقة تتعاون غالبا مع الراسمال الاجنبي في انشاء الصناعات . ومن هذه الشرائح العليا من المجتمع لا من البرجوازية الريفية أو الطبقة الوسطى نشأت النواة الاساسية للبرجوازية القومية . اما بالنسبة للفئات الوسطى ، خاصة الحرفيين ، فقد أحيلت بسبب مزاحمة الصناعة الاجنبية او المحلية ألى بروليتاريا ، أو دفعت الى تدهور لا رجعة عليه . ونقص الاستخدام الهائل في مدن الشرق الكبرى يعود بمعظمه الى هذه الظاهرة .

ونموذج تكون البرجوازية القومية هذا يختلف عن النموذج الاوروبي وكذلك نموذج **افريقيا السوداء** المعاصرة .

لم تلعب الفئات البرجوازية للنظام القديم **في اوروبا** الدور الاساسي في نشوء البرجولزية الجديدة الصناعية . لقد تأقطعت في اكثر الاحيان عن طريق شراء الاراضي بينما كانت البرجوازية الجديدة الريفية والحرفيون يقدمون القسم الاساسي من نخب أصحاب المشاريع في القرن التاسع عشر . أما في **الشرق** فان ضعف البرجوازية الريفية واستحالة نهوض الحرفة في ظروف المزاحمة العالمية وفرا للبرجوازية القومية درجة عالية من التركز منذ البدء . فمركزة الملكية العقارية التي تعطي **مصر والهند** أحسن مثال عليها ، ثم ايضا المرور الدائم للثروات المدينية في الريف بهدف شراء الارض ، قد شددا من هذا التركز في الثروة ومن اختلاط الملكية الكبيرة الزراعية مع البرجوازية الجديدة المدينية .

في **أفريقيا** السوداء حيث كانت حركة العمران المديني ذات أساس استعماري ، وحيث كانت الملكية العقارية الكبيرة غائبة ، احتاج نشوء برجوازية مدينية الى وقت أطول بكثير . ولم يكن بمقدرة التجار التقليديين ، لعدم توفر الوسائل المالية الكافية، تحديث انتاجهم والدخول في دورة التجارة الحديثة . وبقي تطورهم محدودا ، وكذلك بقي حقل نشاطهم محددا بالمبادلات التقليدية (كولا ، سمك مجفف ، الخ.)، حتى ان بعض هذه المبادلات التقليدية قد اختفت مثل تجارة الملح والمعادن . مع ذلك، هناك بعض القطاعات التي شهدت اغتناء هاما بسبب ازدياد حجم التبادل بصورة معتبرة . هذه هي الحال بالنسبة لتجار الحيوانات في **النيجر ، ونيجيريا والسودان** ، وتجار السمك المجفف في **مالي وتشاد** وخليج **بينان** . وقد خاطر بعض هؤلاء التجار ودخلوا في التجارة الحديثة ، تجارة النسيج والمعدنيات. ولم يستطيعوا

ان يحتلوا فيها الا مركزا محدودا بشكل عام ، ومع هذا ليست روح المقاولة ضعيفة هنا ، كما تشهد على ذلك هجرة الساراكولي والهاوسا نحو الكونغو البعيد ، تحت تأثير جاذبية تجارة الماس . لكن المقدرات تظل ضعيفة ، والوسائل المالية فقيرة ، والمعارف التقنية محدودة .

وقد نشأت برجوازية قومية تجارية ، في المؤسسات الساحلية التي سبقت بقرون الفتح الاستعماري ، على أساس نشوء برجوازية تجارية من أصل أوروبي على الساحل الغربي ، ثم عربية على الساحل الشرقي أصبحت خلاسية بسرعة . لقد تبع هؤلاء في الواقع الفتح الاستعماري لكنهم لم يقيموا كتجار في المدن الجديدة الداخلية، أو في مركز المناطق التي تتجرت فيها الزراعة . وتوقف تطورهم المتأخر فجأة على أثر المزاحمة الناجحة للاحتكارات الكبيرة للتجارة الاستعمارية في مطلع القرن العشرين .

وهنا يكمن مغزى افلاس السان لويزيين ، والثوريين في نهاية القرن التاسع عشر ، تحت ضربات مزاحمة البيوتات التجارية البوردوية (نسبة لمدينة بوردو الفرنسية) والمرسيلية . وانتقل أحفادهم جميعا الى الوظائف العامة .

كما حث تطور العلاقات التجارية داخل الارياف على نشوء برجوازية مكونة من التجار الصغار . لكن قوة الاحتكارات الكبرى التجارية منعتها من تجاوز مستوى تجارة المفرق ، وتجارة نصف الجملة الى تجارة الجملة والاستيراد والتصدير . المجال الوحيد الذي بقي للبرجوازية التجارية المحلية هو مجال تجارة المنتجات المعيشية المحلية التي ما تزال حتى الان مبعثرة ومكرسة للنساء غالبا . وهناك الآن حركة تمركز لهذه التجارة في بعض المناطق .

وتعاني كل هذه الشرائح البرجوازية من مسألة غياب ارستقراطية عقارية غنية يمكن ، بالاشتراك معها، العمل على تسريع وتيرة التراكم . كما ان ضيق الاسواق الافريقية قد لعب دورا سلبيا . اذ ان عددا قليلا من المراكز التجارية الكبرى ، وبعض التجار الصغار المهاجرين (يونان ، لبنانيون وهنود) كاف لسد حاجات التجارة . وفقط في الظروف الاستثنائية والحديثة العهد،وعلى أثر انسحاب التجارة الاوروبية بعد الاستقلال ، أو بسبب تدخل الدولة بصورة فعالة لصالح التجار القوميين، وصل هؤلاء الى احتلال سوق تجارة الجملة والاستيراد والتصدير .

وبشكل عام ، تزداد فعالية اشراف الرأسمال الاجنبي على المؤسسات الوطنية أو تنقص تبعا لكون هذه المؤسسات واقعة ضمن دائرة المبادلات الخارجية ، وبالتالي خاضعة للرأسمال الاجنبي ، أم لا . فالهامش الذي يمكن للبرجوازية المحلية ، في **السنغال** مثلا ، ان تأخذه من التراكم محدد بعلاقات التراتب بين برجوازية المركز وبرجوازية المحيط . فاذا ترك هذا الهامش للقوانين الاقتصادية العضوية وحدها يمكن ان يتلاشى تماما ، اذ ان تعديلات الاسعار النسبية ستعمل على نقل الفوائد من البرجوازية القومية الى برجوازية المركز . وهذه الاوليات هي التي تفسر خراب البرجوازية السنغالية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٠ كما تفسر ضآلة النتائج في القطاعات

الحديثة التابعة للسوق العالمية (خاصة النقل) .

لقد استعمل **أريغي** عبارة «البرجوازية ـ الرثة» لتحديد هذه البرجوازية الضئيلة التي تنشأ في ركاب الرأسمال الاجنبي ولا تستطيع ان تتطور الا في أطار الحدود الضيقة التي يرسمها لها الرأسمال المسيطر . وهذا الشكل البائس من الراسمالية القومية موجود بكثرة في**افريقيا** ، حيث نجد البرجوازية مرتبطة أساسا بالاقوام التي كانت بصورة تقليدية تجارية (**ديولا** ، **هاووسا** ، **باميليكية** ، **باليبا** ، **باكونغو** ، الخ) ، أو ، في بعض البلدان ، بالنساء ، أسواق ـ النساء . ورغم انها محدودة وخاضعة لرحمة الرأسمال المسيطر تستطيع هذه البرجوازية ، في خضم الاملاق العام ، تكوين قوة اجتماعية محلية حاسمة . هذه هي حال **نيجيريا** الجنوبية، حيث يعطى هذا النمط من المؤسسات الافريقية كمثال لنجاح سياسة قائمة على تشجيع المؤسسة الخاصة القومية .

وحتى حيث يقوم الوجه الرئيسي للتبعية الاقتصادية الاستعمارية في حقل العلاقات التجارية ، وحيث يكون الشكل الاساسي للرأسمال الاجنبي هو الرأسمال القديم الاستعماري الميركنتيلي ، لا يتمتع هذا النمط من الراسمالية القومية المحدودة بأية امكانية على التطور . ففي المستعمرات الفرنسية على وجه التخصيص ، اعطى فقر حركية الرأسمالية المتروبولية وزنا خاصا غير متناسب لهذا الرأسمال القديم الميركنتيلي التابع **لبوردو ومارسيليا** ، المتخلف عن الحقب البعيدة التي كانت متميزة بوجود شركات الاحتكار وتجارة العبيد . ولكن هذا القطاع يفقد في عصرنا ، بعد ان انتقل مركز ثقل الرأسمال الاجنبي المسيطر من البيوتات التجارية نحو الوحدات الكبيرة المنجمية والصناعية ، أهميته ويهجر لصالح الرأسمال المحلي . ويمارس هنا تغير العلاقات الذي تبع الاستقلال السياسي تأثيرا حاسما ايضا . ويزداد تفتح وازدهار هذه البرجوازية القومية بقدر ما تساعد العلاقات المتعددة التي تقيمها مع جهاز الدولة ـ علاقات عائلية ، فساد ، الخ ـ على تكون هذه البرجوازية . وفي الحالات التي يصل فيها تركز السلطة الى حده الاقصى نجد أن الشرائح العليا من البيرقراطية نفسها ـ التي لا تتميز في الواقع عن الطغمة العقارية ـ هي التي تتكون، مباشرة أو بوسيط ، كبرجوازية ـ جديدة كمبرادورية . صحيح انها لا تستطيع بعد هذا ان تستعيد وظائف التجارة الاستعمارية لكنها تطمح بالحصول على مشاركة مع الرأسمال الاجنبي في قطاعات حديثة ايضا (مناجم صناعة ومصارف) .

وابتداء من الحرب العالمية الاولى انتقلت الطغمة العقارية ـ الكمبرادورية في **امريكا** اللاتينية وفي **الشرق** الى تصنيع مبعثر قائم على تعويض الاستيرادات بصناعة داخلية . وقد اشتركت بصورة عامة مع الرأسمال الاجنبي الذي يسيطر عمليا على هذه الصناعة الخفيفة الجديدة .

وتقدم حركة التصنيع في**افريقيا** السوداء بالمقارنة مع هذا النموذج الشرقي واللاتيني الامريكي ، فروقا بارزة . فهي أولا أكثر حداثة . والحلف الاستعماري ومحدودية الاسواق هما بدون شك أساس هذا التأخر . لكن في جميع الانحاء كان

التصنيع ، حتى حين سبق الاستقلال ، من صنع الرأسمال الاجنبي بشكل كامل تقريبا . ان الصناعة الحديثة ، حتى لو كانت خفيفة ، تتطلب امكانيات كثيرة جدا تجعل من غير الممكن مساهمة الرأسمال القومي المحلي ، طالما انه يفتقد عمليا الى المصدر الاساسي للتراكم الذي هو في **الشرق** الملكية العقارية الكبرى . وينجم عن هذا أن ليس هناك عمليا صناعات صغيرة افريقية . وما تصنفه الاحصاءات بمثابة صناعات افريقية ما هو الا الحرفة المدينية غالبا (الخبازة ، والنجارة ، الخ.) التي ليس لديها امكانيات هامة للتراكم . أما المؤسسة الاوربية فتوجد في أسفل السلم .

ليس لدى البرجوازية الريفية الافريقية الامكانات المالية حتى تخلق هي نفسها صناعة حديثة . أما هؤلاء الذين ذهبوا ، من بين اعضائها ، الى الوظائف العامة فانهم يستثمرون اموال افراد عائلاتهم الذين ما زالوا في المزارع ، في القطاعات التي لا تتطلب رساميل كبيرة : النقل البري ، السيارات العمومية ، الخدمات والابنية العقارية . وبعكس ذلك ، هناك موظفون يشترون مزارع أو أراض مكرسة لزراعة البقول . لكن ضآلة الثروات المدينية الفردية تحد من أهمية هذه التحويلات .

وهكذا في حين بدأت الرأسمالية في**الشرق** من المدن وتوسعت نحو الارياف – بصعوبة – كانت العملية في **افريقيا** السوداء فيما بعد معكوسة بصورة عامة . فالرأسمالية الريفية كانت هنا ، منذ البدء ، مشتتة بين عشرات الآلاف من المزارعين الكبار . وبالمقابل لم يكن هناك ايضا في **افريقيا** السوداء طبقة برجوازية مدينية ذات تركز شديد ، ومتحالفة غالبا مع الملكية العقارية الكبرى كما كان عليه الحال في **الشرق** وفي **أمريكا اللاتينية** .

٣ – الاتجاهات المعاصرة نحو تطور البيرقراطيات القومية .

يشهد عالمنا المعاصر تطور أجهزة بيرقراطية لم يكن لها مثيل في الماضي ، في جميع ميادين الحياة الاجتماعية (الادارة الخاصة بالدولة أو بالمؤسسات ، الحياة السياسية والنقابية ، الخ) وذلك باتساع ميادين هذه الاجهزة وفعاليتها ، وعلى الاقل في التشكيلات الرأسمالية المركزية . ويقول البعض ان هذا هو من متطلبات التقنية ، ثم يضيفون الى ذلك – مثل **برنهام وغالبريت** – ان هذه الظاهرة تعكس انتقالا في السلطة السياسية من الديمقراطية البرلمانية الى تقنوقراطية الدولة . ويعطي تطور **روسيا واوربا الشرقية** الراهن برهانا على ذلك ، فالانظمة كلها تلتقي حول هذه النقطة بغض النظر عن طابع ملكية وسائل الانتاج ، هنا عامة ، وهناك خاصة . ومتطلبات التطور السريع في العالم الثالث تعمل على تقوية هذا الاتجاه العام .

ان التحليل يدحض هذه النظرية . ففي المركز يتضمن نمط الانتاج الرأسمالي استقطاب المجتمع حول طبقتين ، برجوازية وبروليتاريا (حتى لو أن أجزاء متزايدة

الاهمية من هذه البروليتاريا ــ مختلف انواع الكوادر ــ بالرغم من كونها مأجورة تتخلى عن انتسابها للبروليتاريا) . والواقع ان البرجوازية لا تستطيع ان تقوم مباشرة وبنفسها ، في ممارسة السلطة السياسية وادارة الاقتصاد ، بملء وظائف القيادة والتنفيذ جميعا . وبقدر ما يتقدم المجتمع تتعقد آلياته وتصبح هذه الظاهرة اكثر بروزا . وهكذا يفسر تكون الهيئات الاجتماعية المكلفة بهذه الوظائف : الادارة العليا ، الشرطة والجيش ، البنية ــ التقنية للمجتمعات الكبيرة ، هيئة السياسيين المحترفين ، الخ. وقد اضاعت بعض هذه الهيئات وظيفتها التقليدية ؛ وهذا ما حدث للسياسيين المحترفين الذين كانوا يمارسون في اطار الديمقراطية البرلمانية وظائف التفاوض لحساب المصالح المختلفة لرأسمال ما زال مشتتا وتنافسيا ، والذين اضطروا مع ظهور الاحتكارات الى التلاشي امام تقنوقراطيات المؤسسات الضخمة والدولة ــ ومن هنا نشهد انحطاط البرلمانية في الغرب . ولا تضيع البرجوازية سيطرتها على هذه الهيئات الا في فترات الازمة العميقة ــ كالازمة التي خرجت منها النازية ــ فتبدو عندئذ وكأنها تكوّن قوة اجتماعية مستقلة . اما في البلدان الشرقية فان تصلب الاجهزة التقنوقراطية ، ومطالبتها بالديمقراطية (التي تقتصر عليها وحدها) يعكس تطورا نحو شكل جديد لراسمالية دولة معممة تظهر بشكل اساسي في اعادة اعتبار آليات السوق والايديولوجيا التي رافقت ذلك : الاقتصادوية .

لكن ليس هناك ما يسمح بتطبيق هذه التحليلات على المحيط . فسيطرة الرأسمال الاجنبي في **الشرق** وفي **امريكا اللاتينية** ولدّت تشكيلات اجتماعية تحتوي على طبقات حاكمة محلية (كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية) رست عليها السلطة السياسية المحلية . وقد مارست هذه الطبقات السلطة ضمن اطار النظام العالمي ، اي لصالح المركز ولصالحها هي نفسها . ولم تجر الامور بهذه الصورة في بعض مناطق المحيط . ففي **المغرب العربي** مثلا حدّ كل من الاستعمار واستيطان «البيض الصغار» بشكل بارز من تكون طبقات اجتماعية مثيلة لطبقات **الشرق** . اما في **افريقيا** السوداء فقد أحال الاستعمار المباشر والعام ، المجرد والوحشي ، السكان المحليين في مناطق واسعة ، ولوقت طويل ، الى كتلة واحدة غير متمايزة اذ ان المراتب التقليدية نفسها كانت قد فقدت كل معناها القديم بقدر ما كانت الوظائف الاقتصادية الجديدة محتلة كلها من قبل الاجانب .

كذلك اكتسى تمفصل البيرقراطيات الجديدة مع البنيات الاجتماعية ، في اطار الاستقلال السياسي وتشكل الدول القومية ، صورا كثيرة التنوع . فحيث كانت التشكيلة الاجتماعية المحيطية متقدمة ، وجدت البيرقراطية القومية نفسها بالنسبة للبنية الاجتماعية في موقف شبيه في مظهره بموقف زميلتها في المركز . في المظهر فقط: فبما انالاقتصاد المحيطيلا يعدو كونهملحقا للاقتصاد المركزي، فالمجتمعالمحيطي نفسهمبتور،وتنقصههذه البرجوازيةالمتروبولية التييمارسرأسمالها السيطرةالاساسية. ولان تطور البرجوازية المحليةهنا ضعيف ولا متوازن يبدو وزن البيرقراطية كبير جدا. اما في التشكيلات المحيطية قليلة التقدم ، فان البيرقراطية المحلية تحتل وحدها

المسرح . لكن في حالات أخرى يمكن ان ينشأ تناقض خاص . فاما ان تملأ الدولة وظائفها ضمن اطار النظام ، اي أن تعمل على تشجيع نشوء برجوازية محلية محيطية، أو أنها تنادي بتحرير الامة من سيطرة المركز بتشجيع الصناعة الوطنية التي لا يمكن الا ان تكون حكومية ، وتفاخر بذلك بالدخول في صراع مع التشكيلات الاجتماعية التي تعتمد عليها .

ان الاتجاه نحو نشوء راسمالية دولة ، الذي نشهده في كل بلدان العالم الثالث، يعود اذن الى أهمية المكان الذي يحتله الراسمال الاجنبي والى ضعف البرجوازية القومية المدينية . وفي أغلب الاحيان ، وخاصة في **افريقيا** ، كانت البرجوازية الصغيرة المدينية، من موظفين ومستخدمين، وبرجوازية المقاولين الصغار والمزارعين، هي التي قادت الحركة القومية حيثما وجدت . أما النخب التقليدية الريفية فقد اصطفَّت عامة الى جانب النظام الاستعماري الذي اعتبرته ضمانة للتقاليد المهددة في المدن بالتحديث الثقافي . لقد أغرقت اذن ألحركة القومية البرجوازية الصغيرة البرجوازيات المدينية .

لقد زاد الاستقلال بشكل كبير من الوزن الخاص لبيرقراطية الدولة الجديدة في المجتمع القومي ، خاصة وان ألبرجوازية الريفية بقيت ، حيث وجدت ، موزعة ومحدودة الافق . وقد ورثت البيرقراطية هيبة الدولة التقليدية لدى المجتمعات الغير اوروبية ، والتي تدعمت مع ممارسة الحكم ، المطلق ظاهريا ، للادارة الاستعمارية ، ونتيجة لاحتكار البرجوازية الصغيرة ، التي خرجت منها هذه البيرقراطية ، للثقافة الحديثة وللتكنيك .

وتجنح البيرقراطية الى ان تصبح القوة الاجتماعية المحركة الرئيسية . كيف سيكون شكل تطور الرأسمالية القومية الاكثر احتمالا ؟ رأسمالية خاصة أم رأسمالية دولة ؟ في الواقع هذان الشكلان يختلطان معا في صور مختلفة حسب مرحلة التطور الذي بلغه البلد عند نهاية فترة الاستعمار .

نشأت الرأسمالية في الاطار الاستعماري على أساس تحول الزراعة الكفافية الى زراعة تصديرية ، وعلى اساس الانتاج المنجمي . وكانت وتيرة نمو الرأسمالية الاستعمارية اذن تتحدد بوتيرة نمو طلب البلدان المتقدمة لمنتجات الاساس القادمة من المستعمرات . وفي مرحلة لاحقة أتاح ظهور السوق المحلية نتيجة لتتجير الزراعة والتطور المديني الذي ارتبط بهذه العملية نشوء مجموعة من الصناعات الخفيفة التي تعتمد بشكل شبه كلي على تمويل الراسمال الاستعماري . وفي بعض الحالات حيث لم يستنفذ الراسمال الاجنبي هذا النمط من التطور في لحظة الاستقلال ، كانت الادارة الجديدة تبقي على البنيات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار . لكن في الحالات الاخرى كانت الادارة الجديدة تحسد الراسمال الاجنبي ، ويشكل هذا بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة لتوسيع امكانيات تطورها بسرعة وذلك بتأمين قاعدة اقتصادية لنفسها . هي تجنح اذن الى التحول من بيرقراطية ادارية تقليدية الى برجوازية دولة .

في الحالة الاولى ، وبموازاة تطور القطاع الاجنبي يمكن ، بفضل جهود الدولة من اجل تشجيع هذا النمط من التطور ، اعطاء مكان معين للرأسمال القومي . لكن هذا المكان لا يمكن ان يكون الا محدودا . في الحالة الثانية ، يقدم تطور الراسمالية القومية على حساب القطاع الاجنبي امكانيات اكبر ، ويمكن ان يتخذ أشكالا مختلفة في صالح الرأسمال القومي الخاص ، أو التابع للدولة . ولدينا أمثلة على ذلك في تحويل ملكية المزارع الاجنبية لصالح الفئات الميسورة للمجتمع المديني وفي عمليات المشاركة في الصناعات الجديدة الاجنبية . وفي جميع الحالات على كل حال ، تبرز الدولة باعتبارها الاداة الضرورية لتحقيق هذه العملية ، المستحيلة الحصول في مستوى تفاعل القوى الاقتصادية وحدها . ان البرجوازية المحلية من مزارعين وتجار لا تملك الوسائل المالية الكافية لشراء استثمارات الراسمال الاجنبي ، وهي بحاجة لمساعدة المالية العامة لتحقيق ذلك . ان الانزلاق نحو راسمالية الدولة هذا هو الذي يشكل جوهر «اشتراكيات العالم الثالث» .

وهناك بعض الظروف التي تساعد على تجذير هذا التطور ، وتدفعه لاتخاذ أنماط تنظيم تسمى اشتراكية (بمعنى انها تستلهم النموذج التدويلي السوفياتي) أو بالعكس نحو أشكال مسماة ليبرالية (بمعنى انها تستلهم نمط التنظيم الاقتصادي الغربي) . وحيث كان مأزق التطور ذي الطراز الاستعماري مستحكما منذ طويل الزمن ، حيث كانت المشكلات بسبب ذلك اكثر حدة ، أمكن لضغط الجماهير المدينية والريفية ان يقود ، بعد الاستقلال ، الى ظهور ميول اكثر تصلبا ضد البرجوازية الخاصة . وكذلك حيث كانت هذه البرجوازية غائبة ، بسبب التأخر الناجم عن طبيعة التطور الاستعماري أمكن للوزن النوعي للادارة في الحياة العامة للبلاد ان يقوي الاتجاهات التدويلية . وبالعكس ، ان حالة تطور من نمط استعماري شائع ، كما في ساحل العاج، يمكن ان تدعم الاتجاهات الليبرالية وتعدل من العلاقات بين البرجوازية الخاصة والادارة . على كل حال ، وبصورة عامة لم يحدث أن صفت برجوازية الدولة البرجوازية الخاصة ، لكنها اكتفت بامتصاصها أو بالاندماج بها. وبرجوازية المزارعين خاصة احتفظت دائما بدور اقتصادي اساسي وبمركز سياسي هام .

ومن غير الممكن تفسير ظواهر خاصة مثل دور الطبقات والفئات المحظوظة في العالم الثالث دون الاستناد الى تحليل اجمالي للبنية .

ففي **افريقيا** السوداء ، خاصة ، انقاد الاستعمار ، في المرحلة التي سبقت الاستقلال ، الى تفضيل بعض أنواع التفريق في جزاءات العمل . وأصبح الاستعمار المباشر اكثر فأكثر مستحيلا . ان العمران المديني وانشاء الصناعات كان يتطلب رفع جزاءات مأجوري المدن ممن لهم علاقة مباشرة بأنماط الاستهلاك الاوروبي . ومن جهة أخرى ، كان تماسك العلاقات الاجتماعية التقليدية في الارياف ، التي بقي تفككها بطيئا ، يحد من توافد اليد العاملة. وانتقال مركز النقل من الراسمال الاجنبي ومن الرأسمال الميركنتيلي القديم الى رأسمال الوحدات الكبرى ذات الانتاجية العالية جعل هذا التصحيح ممكنا . ففي **الكونغو البلجيكي** ـ البلد الاكثر تصنيعا في

افريقيا ـ تضاعفت الاجور الفعلية في الصناعة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨ دون ان يؤدي هذا الارتفاع الى عرقلة نمو الصناعة الجديدة : بل بالعكس ، دفعها الى ان تتحدث وتتوسع . ولعدم وجود برجوازية محلية محيطية تابعة يمكن الاستناد عليها فكر الاستعمار انه يستطيع بهذه الطريقة ان يقصر تنازلاته على شرائح اجتماعية ذات مهارات ضئيلة متجنبا بذلك تكوين نخبة اكثر تطلبا .

وقد تعدلت صيغة توزيع هذه الامتيازات الصغيرة ، كما تعدل حجمها بعد الاستقلال . وانتهى التضخم الكنغولي لعام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ بتعديل هام في بنية توزيع الدخل المحلي ، في حين ان نصيب الرأسمال الاجنبي لم يمس . اما تكوين الجهاز البيرقراطي المحلي (وايضا تكوين بيرقراطية موازية تشكل فئاتها العليا اليوم الشرائح الاكثر امتيازا في العالم الكنغولي) فقد اعتمد في تمويله من جهة اولى على تقليص الدخل الفعلي للفلاحين المنتجين من اجل التصدير (التقليص القائم على تدهور داخلي لحدود التبادل اكبر بكثير من تدهور حدود التبادل الخارجي) ومن جهة ثانية على تقليص، ليس أقل شدة من السابق، للاجور الفعلية لمأجوري الصناعة والتجارة، هذه الاجور التي عادت الى ما كانت عليه في ١٩٥٠ .وقد بين **ريلند** الطابع التراجعي لهذه التحولات: محتوى تصدير اكبر من التوزيع الجديد للدخل ثم طابعه الاستهلاكي المتزايد ، وكذلك الازمة المضاعفة البنيوية الاحتمالية الدائمة للمالية العامة ، ولميزان المدفوعات والتبعية الخارجية العميقة التي تعنيها . وهناك ظواهر مشابهة تسم ، بدون تضخم ، تطور بلدان منطقة الفرنك ، كما تسم ، مع تضخم معتدل ، تطور بلدان **كفانا** . اما آليتها فهي التالية : جمود الاجور وأسعار شراء المنتجات الزراعية للمنتجين ، واقتطاع ضريبي غير مباشر متزايد بقصد موازنة المالية العامة ، الامر الذي يقود الى ارتفاع داخلي في الاسعار وبالتالي الى تدهور في دخول الفلاحين والمأجورين . ويرد الفلاحون ، في كل مكان ، على هذا التدهور في مواقعهم بالانسحاب من السوق وبالعودة الى اقتصاد الكفاف ، مضيقين بذلك القاعدة التي تقتطع الدولة على أساسها مواردها .

الى جانب هذا ، هناك اتجاه عميق في **العالم الثالث** الراهن لحدوث تغييرات سياسيه واجتماعية تسير في الوجهة نفسها : قلب السلطة السياسية المحلية لكبار الملاك وللبرجوازية الكمبرادورية حيث وجدت ، وممارسة السلطة مباشرة من قبل بيرقراطيات (مدنية أم عسكرية ، ويبدو الجيش غالبا بمثابة حافلة لايصال الانظمة الجديدة ، باعتباره الهيئة الاكثر تنظيما ، وأحيانا الوحيدة المنظمة) ، ثم نشوء وتطوير لاحق لقطاع اقتصادي عام . ونشهد تطورا مشابها حتى حين لا توجد هناك سلطة قديمة لقلبها ، عن طريق حركة دائمة داخلية . وتفسر هذه الظواهر التناقضات الخاصة للتشكيلات المحيطية . فالتصنيع الناقص وغياب البرجوازية الاجنبية يعطي للفئات من الطراز البرجوازي الصغير (موظفون ، مستخدمون ، وأحيانا بقايا الحرفة ، التجار الصغار ، الفئات فلاحية وسطى ، الخ.) أهمية جوهرية . ويولد توسع نظم التعليم مع البطالة المتزايدة ازمة في النظام . وتؤدي متطلبات تسريع

التصنيع من اجل تجاوز هذه الازمة الى تطور قطاع عام ، في حين ان قواعد المردودية (التي تحدد حركة توافد الرأسمال الاجنبي) وضعف طاقة الرأسمال الخاص المحلي ، كل ذلك يخفف من وتيرة التصنيع الضروري . اما تقوية بيرقراطية الدولة بشكل دائم فيمكن ان تقود الى تعميم راسمالية الدولة . وهذا التعميم يكون جذريا أم غير جذري بقدر ما يقوم بتأميم الرأسمال الاجنبي أم لا ، أو بقدر اتاحة رأسمالية الدولة فرص وجود قطاع خاص محلي تتعاون معه . ومع هذا ، وحتى في الحالات القصوى يمكن أن نشهد راسمالية الدولة تقبل ـ بل تشجع ـ تطور رأسمالية خاصة في الارياف (الكولكة التي تلحق بالاصلاحات الزراعية تدخل ضمن هذا الاطار) حتى لو حاولت ان تنظم هذا التطور بالاشراف عليه عن طريق نظم التعاونيات مثلا. واذا لم تهدد رأسمالية الدولة وضعية الاندماج في السوق الدولية، فستبقى كلية محيطية ، كسابقتها الرأسمالية الخاصة ، ولن تعبر الا عن الصيغ الجديدة لتطور الرأسمالية في المحيط ؛ أي انتقال الاشكال القديمة في تقسيم العمل العالمي الى الاشكال الجديدة المستقبلية .

ان البرجوازية القومية تتابع بقدر او بآخر من النجاح العمل الذي شرع به الرأسمال الاجنبي : تطوير اقتصاد المزارع والصناعة الخفيفة . وقد استطاعت ، خلال فترة محدودة ، ان تتوسع عن طريق الاستملاك التدريجي للمشاريع الاجنبية. والذهاب الى ابعد من ذلك يتطلب أولا تجاوز نقائص الزراعة المعيشية ، وثانيا تكوّن المجالات الاقتصادية الكبيرة التي هي الشرط الضروري للتطور اللاحق .

حتى الآن لا تنجب الرأسمالية المحيطية الا بنية خاصة ، قائمة أساسا على تطور رأسمالية زراعية حيث يجنح الشكل الكولاكي الى السيادة ويظل تحت سيطرة الرأسمال الصناعي والمالي للمركز ، وحيث تجنح حلقات الاتصال لتكوين اما البيرقراطيات واما برجوازيات الدولة المحلية .

والنموذج الاول هو الاكثر انحطاطا . وهو ينطبق على حالة بلدان العالم الثالث حيث ما يزأل الرأسمال الاجنبي يسيطر مباشرة على صناعة استصناع المستوردات، وحيث لا تستطيع أي برجوازية اعمال محلية ان تتكون . هذه هي وضعية افريقيا في مجموعها . وهنا يكمن الفشل الكلي لسياسات التطور الراسمالي في افريقيا . في ساحل العاج مثلا ، وبعد خمسة عشر عاما من النمو الاقتصادي الاستثنائي ، لا يوجد بعد برجوازية عاجية ، اذا استثنينا بعض المشاريع المصطنعة التي تجني ، من خلال وضعها المتوسط بين الدولة والرأسمال الاجنبي ، ضريبة لا تبيحها الا عمالة البيرقراطية للراسمال الاجنبي .

وتبقى المشكلات القومية الاولية هنا بدون حل . اما افرقة المناصب فتستجيب هنا ايضا لمطالب البرجوازية الصغيرة التي لا ترغب في تغيير النظام الاستعماري وانما الاستيلاء على المناصب التي كان يحتلها من سبقها . وتقدم لها البيرقراطية الادارية النموذج المطلوب .

اما النموذج الثاني فيظهر حين تطمح البيرقراطية الى لعب دور ما في عملية

الانتاج . فتصبح عندئذ برجوازية دولة ، اي انها تضع يدها على قسم من الفائـض المولد في البلاد ، وذلك عن طريق الاشراف على الاقتصاد . لكنها تبقى تابعة بقدر ما يظل هذا الاقتصاد نفسه تابعا للمركز ، مبيحا لها الحصول على القسم الاكبر مـن الفائـض .

٤ ـ التكديح والتهميش . البعد العالمي للصراع الطبقي .

اكتشفت حديثا الادبيات الشائعةحول الاستخدام والبطالة والتوزيع الاجتماعي للدخل في بلدان **العالم الثالث** مجموعة من الوقائع التي أصبحت تهز منظري نظريـة التخلف الاتفاقية .

فالقضية لا تقتصر على اشتداد التفاوت في التوزيع الاجتماعي للدخل ولكنهـا تشمل أيضا تفاقمه . وتبين المقارنة بين مختلف بلدان العالم الثالث أنه بقدر ما يكون الدخل الوسطي للفرد مرتفعا بقدر ما يكون اللاتساوي في توزيع الدخل شديـدا . وهكذا نجد شريحة الـ ٢٠ بالمئة من السكان الاكثر غنى تنال ٦٥ بالمئة من الدخـل القومي ، وهذا بالنسبة لمجموع **امريكا اللاتينية** (مقابل ٤٥ بالمئة في **الولايات المتحدة**) والـ ٥ بالمئة الاكثر غنى تنال ٣٣ بالمئة والـ ١ بالمئة من السكان ينال ١٧ بالمئة مـن الدخل بينما يحصل في الطرف المقابل النصف الفقير من السكان على ١٣ بالمئة بالكاد.

في **أفريقيا السوداء** ، في البلدان الساحلية المعتبرة نسبيا متطورة ، والتي يبلغ فيها الدخل الوسطي للفرد حوالي ٢٠٠ دولار ، نجد أن ٩٣ بالمئة مـن السكان الذين يشكلون الجماهير الشعبية المدينية (٢٠ بالمئة) والريفية (٧٣ بالمئة) ، لا يحصلـون الا على ٥٥ بالمئة من الدخل القومي . ورغم انالدخل الوسطي الاسمي للجماهير الشعبية المدينية يبلغ ضعف مثيله لدى الجماهير الريفية حسب مستوى المعيشة ، اذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات بين نمط وكلفة الحياة في الريف وفي المدينة ، لا تعدو هذه المعدلات ان تكون معدلات وسطية تشير الى مستويات حياتية بائسة تمكن المقارنـة بينها . ان الفئة المحظوظة صغيرة جدا اذن (٧ بالمئة من السكان) . وهي اكثر ضآلـة ايضا في بلدان السهوب الداخلية حيث يبلغ الدخل الوسطي للفرد حوالي ١٠٠ دولار وهي لا تتجاوز ٢ بالمئة من السكان . لكن هذه الفئة لا تنال الا جزءا صغـيرا مـن الدخل الاجمالي (أقل من ١٠ بالمئة من الدخل) . وبعبارة أخرى ، عندما نعبر مـن المرحلة التي تكون فيها البلدان قليلة التطور الى مرحلة أكثر تطورا ، نجد أنه لم يتغير شيء كثير بالنسبة للجماهير الشعبية حيث تحافظ الدخول الوسطية على وضعها في حدود ٧٠ ــ ٨٠ دولار للفرد في السنة ؛ وفي المقابل هناك قلة صغيرة تنمو وتقتـرب تدريجيا من المستوى الوسطي للدخل في البلدان المتقدمة (١٥٠٠ دولار للفرد) .

ان هذا اللاتساوي المتزايد في التوزيع الاجتماعي للدخل يثير القلق ، وذلـك لسببين على الاقل . الاول ينبع من ان تطور النظام لا يشير أبدا الى امكانية اتساع

الفئة المحظوظة ، بشكل تدريجي لتشمل مجموع السكان . حتى حين تكون وتيرة النمو الاجمالي للدخل مرتفعة جدا (من ٧ الى ١٠ بالمئة في السنة مثلا) فان التوسع العددي للفئة المحظوظة يظل شديد التواضع (بوتيرة ٣ الى ٤ بالمئة في السنة على الاكثر) . وبعبارة اخرى لن تتجاوز الفئة المحظوظة سقف ٢٠ ــ ٢٥ بالمئة من السكان وذلك بغض النظر عن الافق الزمني الذي نعطيه لحساباتنا ، ولو خلال قرن . أما السبب الثاني فيكمن في ان هذا التطور يختلف جذريا عن التطور الذي كان يميز عملية نمو بلدان المركز . وكل الدراسات المتوفرة في هذا الحقل تشير الى ان بنية تقاسم الدخل ــ بين الاجور والارباح خاصة ــ في بلدان المركز بقيت جامدة مهما ذهبنا الى الوراء في القرن التاسع عشر . وقد ظل معدل فائض ــ القيمة ، حسب التقدير الاولي ، يراوح حول معدل وسطي قدره ١٠٠ بالمئة منذ ١٨٥٠ (رغم حدوث متفاوتة العنف ، حسب الحقب التاريخية ، على امتداد عشرات السنوات) . هذا الفرق في الوضعية بين تطور البلدان المركزية والمحيطية ، يظهر خطأ الفكرة التي تقول بأن اللاتساوي في العالم الثالث هو ثمن النمو .

في الواقع ان اللاتساوي الاجتماعي المتزايد يشكل نمط اعادة انتاج ظروف التخارج ؛ وهو يفتح في الحقيقة سوقا للمنتجات الاستهلاكية الكمالية ، خاصة المواد الدائمية ، سوقا أكبر بكثير مما ستكون عليه لو كان هناك توزيع أفضل للدخل حسب متوسطه . وعندما تبلغ النخبة المحظوظة ٢٠ الى ٢٥ بالمئة من السكان فذلك يعني ان نسبة المواد الكمالية الدائمية ستتطور عمليا بالنسبة نفسها فيما يخص الطلب الاجمالي . وفي هذا المستوى ، نلاحظ ان عملية توزيع الاعتمادات ، بعد الاخذ بعين الاعتبار الرساميل المطلوبة ، والتقنيين، والبنية القاعدية الضرورية الخ . . ثم انتاج واستهلاك المواد الكمالية هذه ، تقوم بشكل يلغم كل امكانية لتقدم حاسم في قطاعات انتاج مواد الاستهلاك الشعبي .

وتتفاقم اللامساواة في توزيع الدخل بالتوسع الدائم للبطالة ولنقص الاستخدام . وفي الوقت الذي يتم فيه تزايد وتائر حركة العمران المديني من ٤ الى ١٠ بالمئة في السنة حسب البلاد والفترات في العالم الثالث المعاصر ، نشاهد ان وتائر تزايد الاستخدام الاجري تنقص بنسبة ٣٠ الى ٥٠ بالمئة، اي انها تتراوح بين ٢ الى ٧ بالمئة في أفضل الاحوال . اذا استمرت هذه الوتائر فان عدد سكان مدن العالم الثالث في مجموعها سيزداد خلال ٣٠ سنة من ٣٠٠ مليون انسان في ١٩٧٠ الى مليارين في عام ٢٠٠٠ ، بينما سيزداد عدد العاطلين عن العمل بحوالي ٢٠٠ مليون نسمة .

ومن الملاحظ ان نسبة العمال المأجورين الى مجموع السكان المدينيين في نقص دائم في كل مكان في العالم الثالث ، وهذا الاتجاه العام يبرز بشكل اكبر اذا نظرنا الى مأجوري القطاع المنتج الحديث ، خاصة الصناعة . وبالمقابل ، نشهد ظهور أصناف جديدة من الاستخدام ، تنمو بمعدلات مرتفعة مع تطور الرأسمالية المحيطية . بعضها ينشأ على اساس اللامساواة المتزايدة في توزيع الدخل (الخدم ، مستخدمو الخدمات الخ) . وبعضها الآخر يخفي بطالة مقنعة (الباعة المتجولون مثلا) .

وتتسع في هذه الظروف المنطقة الفاصلة بين الاستخدام والبطالة لدرجة يزول معها كل معنى للاحصاءات الرسمية عن البطالة ، كما تلاحظ ذلك الآن منظمات رسمية مثل الـ B.I.T.

وتتيح هذه الوضعية فرصا كبيرة للايديولوجيين الذين يحذفون من نظرهم تحليل كيفية عمل النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي وذلك في محاولتهم ارجاع التطورات الحاصلة الى ظواهر طبيعية مستقلة عن النظام والعودة الى **مالتوس** . والمثال الاكثر تعبيرا عن هذا النوع من الافراط أعطاه **مكنمارا** رئيس المصرف العالمي عندما قارن بين «كلفة» الطفل في العالم الثالث (حوالي ٦٠٠ دولار حسب رأيه) وبين كلفة الوسائل التي تسمح بتجنب انجابه (٦ دولار) . ليس لهذه المقارنة أية قيمة علمية طبعا ، اذ ان الكلفة ٦٠٠ دولار يجب ان تقارن «بالفوائد» التي يعطيها البالغ . في الواقع ليست هذه هي الخلفية الحقيقية للحملة المالتوسية وما هدف صياغة **مكنمارا** هنا الا التغطية على ذلك .

يمكن تلخيص التيار المالتوسي ـ الجديد السائد في الفرضيتين التاليتين : أولا تشهد كرتنا الارضية انفجارا سكانيا لا سابق له . وتوقعات الثلاثين ، والخمسين سنة القادمة ، أو اكثر من ذلك ، حسب المعدلات الحالية ، تشير الى اننا سنبلغ رقما يسبب الدوار كما أنها تشير الى خطر وجود فائض سكان مطلق بالمقارنة مع الموارد الطبيعية ، وخاصة موارد الارض . وسيتم استثمار هذه الموارد ضمن ظروف تتناقص فيها الريعية الامر الذي يقضي اذن بضرورة زيادة كبرى لحجم التوظيفات للحصول على نمو معين . وثانيا ، يزيد النمو السكاني الشديد من نسبة السكان العاطلين (الفتيان) الذين يعيشون على حساب السكان المنتجين ؛ وهذا الاعوجاج ينقص من قدرة المجتمع على تحقيق التراكم ، وبالتالي يعمل على ابطاء نموه الاقتصادي الداخلي . ويحصر هذا البلدان المتخلفة في « حلقة مفرغة من الفقر » اضافية .

ويبدو كأن المظاهر تؤكد هاتين الفرضيتين . فركود الزراعة في مناطق متعددة في العالم الثالث ، او على الاقل ركود الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد يحد من امكانيات تمويل تصنيع متسارع . وهذا يقود الى المفارقة التالية وهي ان بلدان العالم الثالث، رغم انها بلدانا زراعية ، تجد صعوبة متزايدة في تغذية نفسها ، وان المستوردات المتزايدة للمنتجات الغذائية التي تضطر هذه البلدان الى طلبها من الخارج لتغذية مدنها تنقص من قدرتها على استيراد المعدات . والحال أن الركود يعود غالبا الى نقص الاراضي القابلة للزراعة ، والى ارتفاع كلفة توسيعها (خاصة عن طريق الري)، وتؤدي الهجرة الريفية الناجمة عن فيض السكان في بعض المناطق الى ارتفاع كبير في وتيرة العمران المديني .

ولا يمكن للتصنيع ، حتى لو كان سريعا ، أن يمتص زيادة كهذه ، الامر الذي يدفع الى تطور البطالة التي تأخذ أبعادا ذات خطورة كبيرة . كما تنقص تكاليف اقامة بنية قاعدية اجتماعية (كلف التوظيف والمصروفات العادية ، خاصة فيما يتعلق

بالتعليم) ، المتزايدة في ظروف نمو سكاني كبير ، من قدرة المجتمع على اللحاق بديمغرافيته .

وتقود هذه المحاكمة الى استنتاج واضح ان انقاص النمو السكاني لا يسمح فقط ، بالنسبة لمعدل نمو اقتصادي معين ، برفع معدل دخل الفرد ، ولكن أيضا برفع معدل النمو الاقتصادي الاجمالي ، اذ انه يتيح توزيع الموارد بشكل أكثر ملاءمة للتراكم نسبيا . ومن هنا تأخذ حملة تحديد النسل العالمية معناها .

هذه المحاكمة الشديدة العمومية لا تنطبق على مجموع بلدان **العالم الثالث** الذي ينطوي من وجهة النظر ــعلاقة السكان والموارد الطبيعيةــ على عدم تماثل كبير . وهكذا نلاحظ ان مناطق عديدة في القارة الافريقية كانت أكثر سكانا في الماضي مما هي عليه الآن . فمملكة **الكونغو المزدهرة** كانت تضم مليوني نسمة في القرن السادس عشر وعندما اتى البرتغاليون في فترة الفتح الاستعماري ، لم يبق في المنطقة بعد ثلاثة قرون من تجارة العبيد ثلث هذا العدد . وهي لم تسترجع بعد حتى الآن رقم القرن السادس عشر . وقد أدى الفراغ السكاني الذي نجم عن تجارة العبيد الى تدهور التقنية الزراعية كما أدى الى تدهور الانتاجية . لكن خراب **افريقيا** لم ينته بانتهاء تجارة العبيد بل استمر خلال الاستعمار . وقاد العمل القسري (الحمل في **افريقيا** الوسطى ، وبناء الطرق والسكك الحديدية الخ.) ، والاقتطاعات بهدف التجنيد العسكري ، وتخفيض عدد السكان في منطقة احتياطيات ضيقة مكرسة من اجل التزود ببروليتاريا ، في شكل مهاجرين ، رخيصة الثمن ، قاد كل ذلك الى انقاص عدد السكان الريفيين ، حارما بهذا القرى من قسم هام من يدها العاملة النشيطة . وولدت هذه الظواهر انحطاطا في شروط التغذية والصحة ، وادت أحيانا الى مجاعات حقيقية،كما انها عملت كناقل لانتشار الاوبئة الخطيرة (كمرض النعاس). وحصل الشيء نفسه في **أمريكا الهندية** .

وهناك الان ، في جميع أنحاء **افريقيا** الاستوائية ، احتياطات كبيرة قابلة للاستزراع لكنها لا تزرع . والضعف الشديد في الكثافة السكانية الريفية هو الذي يكوّن هنا العائق الحاسم أمام تقدم الانتاجية الزراعية . فتكاليف بناء قاعدة الاستثمار ترتفع هنا بشكل كبير يصبح معه تخفيض هذه الكلفة على الرأس ، وذلك بالعمل على زيادة الكثافة ، أهم بكثير من الكلفة الاضافية (خاصة كلفة التعليم) التي تترتب على توسع سكاني هادف الى الوصول الى كثافة اكبر . لنفرض ان هناك منطقتين زراعيتين أ ، ب تبلغ مساحة كل منهما ١٠٠ كيلومتر مربع ، وتتمتعان بكثافة مختلفة : ١٠ سكان في كم٢ في أ (فيها ١٠٠٠ ساكن) و٣٠ في ب (٣٠٠٠ ساكن) . ان كلفة بناء القاعدة الخاصة بالمواصلات الضرورية لسد حاجات المنطقة مستقلة عن الكثافة : ٢٠٠ كيلومتر من الطرقات اي ما يكلف مليار فرنك C.F.A فالمنفعة الاضافية النسبية لدى ب بالنسبة لـ أ يمكن تقديرها بحوالي ٦٦٦ مليونا ، وهي فائدة هامشية لجملة ب التي تحتوي ثلاثة أضعاف أ من السكان . وكم سيكلف التعليم اذا اضطررنا ان نمر من ١٠٠٠ الى ٣٠٠٠ ساكنا خلال خمسة وثلاثين

عاما (باعتبار ان الزيادة السكانية كبيرة جدا ، ومفترضة في حدود ٣ بالمئة في السنة) ؟ ان الجماعة الراكدة حول ١٠٠٠ ساكن بحاجة لثمانية صفوف بكلفة سنوية (استثمارات وتشغيل) تبلغ ٢٠ مليونا . اما الجماعة ب فستحتاج الى اربعة وعشرين صفا (بكلفة سنوية قدرها ٦٠ مليونا) . فقطع المرحلة من وضعية أ الى وضعية ب خلال خمسة وعشرين عاما يفرض اذن كلفة اضافية (هامشية) يتوقف حجمها على معدل حسابها بالعلاقة مع السعر الراهن . والحال ان كلفة التعليم مع مراعاة معدل قليل (٥ بالمئة) تساوي فقط نصف الفائدة التي تقدمها كثافة مضاعفة ثلاث مرات ، وتساوي الثلث فقط اذا كان المعدل ١٠ بالمئة . وفي الحالة هذه ، ان كلفة النمو السكاني أقل بكثير من الفوائد الناجمة عن كثافة أشد .

لكن المجادلة على اساس عبارات كلفة ـ فائدة ليست هي الاساسية . لقد بين **ايستر بوزيريب** ان الضغط السكاني كان ، خلال التاريخ ، عنصرا مهما وحاسما في السير نحو الزراعة الكثيفة ، شرط ارتفاع الانتاجية . وقد فشل الكثير من المشاريع التحديثية في **افريقيا** الاستوائية لانها كانت تجهل انه في ظروف وجود ضغط ضعيف على الارض تستطيع الزراعة الافقية ذات الانتاجية الضعيفة ان تقاوم بشكل ناجح كل التغييرات المقترحة . ان أشكال التنظيم الاجتماعي المرتبطة بطراز زراعة أفقية تشكل اذن عائقا حاسما . ونلاحظ ان مناطق الكثافة الكبيرة ، مثل بلاد **ايبو** او **باميليكي** ، قد عرفت تطورا افضل من تطور المناطق الواسعة التي تعاني من فراغ سكاني . من الجهة الاخرى ، يتطلب نهوض الزراعة التصديرية وجود شروط كثافة قوية نسبيا . واذا لم تعط هذه المناطق المبشرة بالتقدم النتائج التي كنا ننتظرها ، فالسبب هو مجمل سياسة الراسمالية المحيطية التي تحيل هذه المناطق الى خزانات من اليد العاملة الرخيصة للاقتصاد الحديث في مناطق الزراعات الكبرى او في المدن، او الى دور المزود بالمنتجات التصديرية . اما في **اليابان** فعلى عكس ذلك ، حققت زراعة الارز تقدما كبيرا وحاسما مكنها من ان تعيل العدد الكبير من سكان المدن ، وذلك لان كل السياسة الاقتصادية ، بما هي سياسة التنمية الذاتية ، قد ساهمت في هذا التقدم ، خاصة عن طريق تكثيف الزراعة المعيشية المكرسة للسوق الداخلية، وتقدم هذه الزراعة يبدو ضروريا في اطار استراتيجية عامة .

والامر كذلك ايضا في **امريكا اللاتينية** ، وفي بعض مناطق **آسيا الغربية** ، في جنوب القارة **الهندية** وفي **جنوب شرق آسيا (تايلند ، اندونيسيا** ما عدا **جافا**، الخ). نادرة هي المناطق التي لا تعاني في **العالم الثالث** من فراغ سكاني (الجزر **الكاريبية** ، **وادي النيل المصري** ، الدلتات **الآسيوية** ، جاوا) بالمعنى الذي حددنا به هذه الظاهرة .

اذا لم يكن في قدرة الحجة المالتوسية ـ الجديدة ان تتصدى للوقائع الخاصة بالزراعة فهل يمكنها ان تقدم شيئا فيما يخص البطالة المدينية ؟ ان المحاكمة التي تقول انه اذا تم الحد من سرعة النمو المديني فيمكن ان يزداد بشدة الاستخدام (بمعنى نسبي) وكذلك الدخل المديني للفرد ، تتجاهل واقعتين : اولا ان التصنيع في

المركز كان قد امتص سكانا مدينيين في تزايد كبير (وتائر ٣ بالمئة في القرن التاسع عشر كانت تكلف ما تكلفه وتائر ٧ بالمئة في وقتنا الراهن) وذلك لان هذا التصنيع كان متمحورا على ذاته ؛ وثانيا ان التخارج يولّد تشوها في توزيع الموارد هو ، بالاضافة الى التبعية التكنولوجية ، اساس التخلف المتزايد ، مهما كانت السمات السكانية للتمدين . وهكذا نلاحظ انه عندما يكون النمو السكاني ضعيفا يكون معدل النمو الاجمالي ضعيفا ايضا .

ان الظاهرة الاساسية للتهميش التي هي مستقلة كليا عن الديمغرافيا تتحدد في توسع الهوة المتزايد بين الحركية الاقتصادية والحركية السكانية . وتعطي اذن انطباعا بأن الانفجار السكاني سيكون عائقا في وجه التطور . في الواقع ، ليس الفراغ السكاني الا المظهر الذي يكشف عن كيفية اشتغال نظام اجتماعي ـ اقتصادي ، هو نظام الراسمالية المحيطية .

غالبا ما نلقي اللوم في اخفاق حملات تحديد النسل على نقص الوسائل المتوفرة، او على جهل الشعوب التي نتوجه اليها ، وعلى فقدان حس المسؤولية لدى الادارات المكلفة بتطبيق ذلك . يجب بالاحرى طرح مشكلة معرفة ما اذا كان تنقيص عدد الاطفال ، في مستوى الاسر التي نتوجه اليها ، مبررا ام لا . في الواقع ، وفي اطار التهميش ، اي النقص المتزايد في الاستخدام وفي ظروف الإفقار الدائم ، تكون الاسرة الكثيرة الاعضاء الضمانة الاجتماعية الوحيدة . واستراتيجية التطور يمكن ان تتضمن اهدافا في التأثير على السكان ، اما لزيادة عددهم او لتحديد معدل النمو السكاني . لكن هذا العمل ليس له حظ في اعطاء بعض النتائج الا اذا وجد الانسجام بين بواعث الاسرة وبين اهداف الامة . وهذا يفترض وجود استراتيجية تطور متمحور على ذاته ، ومستقل . لقد عرفت المجتمعات الماقبل ـ راسمالية الاستقلالية كيف تؤثر ، في الماضي ، وبالوسائل المتوفرة لديها ، على المتحول السكاني . واذا تمكنت **الصين** من ضبط هذا المتحول الان فذلك لانها استطاعت ان تحل قبل ذلك مشاكل اخرى اكثر جوهرية في تحديد استراتيجية مستقلة للتطور .

كل الحسابات القائمة على عبارات الكلفة ـ الفائدة تتجاهل الوجه الفيزيائي ـ الاجتماعي الاساسي للظواهر الديمغرافية . لقد تميزت لحظات التحول العميق والتقدم في جميع الحضارات المعروفة بالانفجار السكاني ؛ ولم يكن هناك اية حضارة في تقدم مع ركود عدد سكانها . فتحدي السكان ، والصدامات الكبرى بين الاجيال، والانفتاح على الافكار الجديدة ، والبحث النشيط عن حلول لم تكتشف من قبل ، كل ذلك يفسر هذا التوافق .

في الواقع ، ان الحملة العالمية لتحديد النسل في **العالم الثالث** لا تعبر الا عن خوف العالم المتقدم من خطر طرح الشعوب التي هي الضحايا الاولى ، لمسألة شرعية النظام الدولي الراهن . في الطرف الاقصى (المحيط) يتطلب تطور الاتجاهات العفوية في النظام الراهن تخفيض سكان المحيط . فالثورة التقنية والعلمية المعاصرة، تستبعد، في اطار هذا النظام في الواقع ، امكانية الاستخدام المنتج للجماهير المهمّشة

المحيطية . ومن الجهة الاخرى تدفع الادبيات الخاصة «بالبيئة» شيئا فشيئا الغربيين الى ادراك عظمة الوتيرة التي تستغل فيها الموارد الطبيعية ، ليس فقط في بلادهم ولكن على الكرة الارضية بأسرها . واذا استطاعت جماهير بلدان **العالم الثالث** ان تحوّل هذه الموارد لتستخدمها في صالحها فان شروط اشتغال النظام الرأسمالي في المركز هي نفسها ستنقلب .

يشكل المركز والمحيط نظاما واحدا . وكي نفهم جيدا مجموع هذه الظواهر المترابطة يجب الا نفكر في اطار الامم ، كما لو كانت هذه الامم تشكل مجموعات مستقلة ذاتيا ، ولكن ضمن اطار النظام العالمي (الاطار العالمي لصراع الطبقات) المتميز بالاختلاف بين حلقاته القوية وحلقاته الضعيفة التي هي امكنة التناقض الاقصى .

والجدال الذي دار حول مشكلة التبادل اللامتكافيء يمس المشكلة الكبرى لحقبتنا . فاذا كانت العلاقات بين المركز والمحيط في النظام العالمي علاقات سيطرة وعدم تكافؤ تتظاهر في انتقال القيم من المحيط الى المركز ، أفليس من المفروض تحليل النظام العالمي على اساس مفهوم أمم برجوازية وأمم بروليتارية ، اذا اردنا استخدام الكلمات الشائعة ؟ واذا كان هذا الانتقال في القيم يسمح بتحسين جزاءات العمل في المركز بصورة ما كان يمكن ان تحدث لولا هذا الانتقال ، الا ينجم عن ذلك ان للبروليتاريا في المركز مصلحة في التضامن مع برجوازيتها لضمان الوضع القائم العالمي ؟ واذا كان هذا الانتقال يقلص في المحيط ليس فقط جزاءات العمل ولكن ايضا هامش ارباح الرأسمال المحلي ، اليس من المبرر اذن الحديث عن تضامن قومي يجمع بين برجوازية وبروليتاريا المحيط في نضالهما من اجل التحرر الاقتصادي القومي ؟

هذه المحاججة لا تتجاوز الاطار الكلاسيكي ، اي الماقبل ـ لينيني . فهي تعالج الموضوع كما لو ان النظام العالمي مجموعة متجاورة من النظم الرأسمالية القومية . في الواقع ، لا يدور الصراع الطبقي في الاطر القومية ، لكن في اطار النظام العالمي ككل .

ان التناقض الرئيسي الذي يحدد النظام الرأسمالي هو التناقض بين علاقات الانتاج المؤسسة على قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية (التي تصبح رأسمالا) وبالتالي الضيقة ، وقوى الانتاج التي تفصح في تطورها عن الحاجة الماسة الى سيادة الطابع الاجتماعي في تنظيم الانتاج . وتحمل الاحتكارات هذا التناقض الى درجته القصوى : فتشريك ملكية وسائل الانتاج ناضج منذ الان . ويعبر هذا النضج عن نفسه من خلال الدعوة المتزايدة لتدخل الدولة التي يتلخص دورها في تنسيق ودعم عمل الاحتكارات . وهكذا تأخذ السياسة الاقتصادية القومية مكان سياسة دعه ـ يعمل التي كانت ممكنة طالما كانت الآليات العضوية للسوق قادرة لوحدها على تحقيق تقدم التراكم ، وطالما كان نمط الانتاج الرأسمالي تقدميا . لكن الاعتماد على الدولة لا يزيل التناقض ، فالدولة دولة الاحتكارات وعقلانية النظام تبقى العقلانية الرأسمالية .

وينعكس التناقض الاساسي بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج على الصعيد الاجتماعي بالتناقض بين طبقتي النظام المتعارضتين : البرجوازية والبروليتاريا . وطالما بقينا ضمن اطار المحاكمة الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي تبقى الامور بسيطة. لكن الراسمالية تحولت الى نظام عالمي . ان التناقض لم يعد يقوم بين برجوازيـة وبروليتاريا كل بلد على حدة ، ولكن بين البرجوازية العالمية والبروليتاريا العالمية . والحال ان هذه البرجوازية وتلك البروليتاريا العالميتين لا تتحددان في اطار نمط الانتاج الراسمالي ولكن في اطار مجموع التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المركزية والمحيطية . المشكلة هي اذن : من هي البرجوازية العالمية ومن هي البروليتاريـا العالمية ؟

البرجوازية العالمية هي اولا برجوازية المركز وثانيا البرجوازية الناشئة فـي تيارها ، في المحيط . لكن اين هي البروليتاريا العالمية ، وكيف تتكون ؟ بالنسبـة لماركس لم يكن هناك من شك ، في حقبته ، ان النواة الجوهرية للبروليتاريا قائمة في المركز . لقد كان من المستحيل ، في تلك المرحلة من تطور الراسمالية ، تصور ما ستؤول اليه المسألة الاستعمارية . وعندما لم تحدث الثورة الاشتراكية في تلك الحقبة في المركز ، بل تابعت الراسمالية بدلا من ذلك تطورها واصبحت راسمالية احتكارية ، كان لا بد للشروط العالمية للصراع الطبقي من ان تتعدل . وهذا ما عبر عنه لينين في الخط الذي سيصبح خط الماوية ، والذي يتلخص في ان «مصـير نضالنا يعتمد في النهاية على واقع ان روسيا والهند والصين ، الخ ، تشكل الاغلبية الساحقة من سكان المعمورة» . وهذا يعني ان النواة المركزية للبروليتاريا لم تعد منذ الان في المركز ، ولكن في المحيط .

التناقض الرئيسي المتفاقم للنظام يفصح عن نفسه في الهبوط الاتجاهي لمعدل الربح . ولا توجد على المستوى العالمي الا وسيلة واحدة لمقاومته : رفع معدل فائض القيمة . وطبيعة تشكيلات المحيط تتيح رفع هذا المعدل اكثر مما تتيحه تشكيلات المركز . واضح اذن ان بروليتاريا المحيط تتحمل استغلالا اعظم من بروليتاريا المركز.

لكن بروليتاريا المحيط تكتسي أشكالا متنوعة . فهي لا تتكون فقط ، ولا حتى بشكل اساسي ، من العمال المأجورين الذين يعملون في المؤسسات الكبرى الحديثة. انها تتكون ايضا من الجماهير الفلاحية المندمجة في دائرة المبادلات العالمية ، والتي تدفع بوصفها كذلك ، مثلها مثل الطبقة العاملة المدينية ، ثمن التبادل اللامتكافىء . ورغم اختلاف أشكال التنظيمات الاجتماعية ــ غالبا ذات الطابع الماقبل رأسمالي ــ التي تكوّن اطار وجود هذه الجماهير الفلاحية ، فان هذه الجماهير قد تحولت في التحليل الاخير الى بروليتاريا ، او هي في طريقها الى ذلك عن طريق الاندماج فـي السوق العالمية . انها مكونة ايضا من الجماهير العاطلة عن العمل المتزايدة في المدن، والمرتبطة ببنية المحيط (ظروف معدل فائض ــ قيمة مرتفع) . انها جماهير عالمنـا المعاصر «التي ليس لديها ما تفقده الا قيودها» . ومن البديهي اننا هنا امام أشكال غير ناجزة من التكديح في المحيط . وثوراتها ــ الشيء الرئيسي هنا ــ تجر الـى

تفاقم شروط الاستغلال في المركز ، هذا التفاقم الذي يشكل الوسيلة الوحيدة في يد الرأسمالية للرد على انكماش عصرها .

بهذه الطريقة يجب تجاوز المجادلة العقيمة . فأطروحة البعض القائلة بـأن بروليتاريا المركز هي الان النواة الرئيسية للبروليتاريا العالمية ليست لينينية : انها تنكر السمة العالمية للنظام . اما الاطروحة التي تقوم على التعارض بين أمـم بروليتارية وامم برجوازية فهي تنكر ايضا السمة العالمية للنظام ، والصدى الذي يجب ان تحدثه ثورة المحيط في تغيير الشروط في المركز ، كما انها تقود الى فكرة ان برجوازية المحيط ، لانها مستغلة هي ايضا ـ في حين انها خاضعة فقط لتحديد تطورها ـ يمكن ان تناهض برجوازية المركز . ان عنف الثورة الرئيسية يعني بالدقة عكس ذلك : اذ أن البرجوازية المحيطية مضطرة الى تحميل بروليتاريتها الخاصة النهب الذي يقع عليها .

وكذلك ، ان تصور بروليتاريا المركز كما لو كانت مستفيدة جماعيا ومحظوظة، وبالتالي ميالة للتضامن مع برجوازيتها في استغلال العالم الثالث ، ليس الا التبسيط الخاطىء للواقع . بالتأكيد ، تأخذ بروليتاريا المركز وسطيا ، في ظروف انتاجية متساوية ، جزاءات اكبر مما يأخذ عمال المحيط . لكن من اجل مقاومة قانون الهبوط الاتجاهي لمعدل الربح في المركز نفسه ، يعمل الرأسمال على استيراد اليد العاملة من المحيط ويدفع لها مبلغا أقل (كما يحتفظ لها بالاعمال الاكثر كراهة) من جهة اولى، ولكنه يستعملها ايضا للضغط على سوق العمل في الميتروبول . وتأخذ هذه الواردات من اليد العاملة أبعادا كبيرة : ففي اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تزداد الهجرة من البلدان المحيطية منذ ١٩٦٠ في حدود ٧ر٠ و٩ر١ بالمئة في العام وذلك حسب البلد والسنة ، أي بنسب اعلى بكثير في المتوسط من معدل الزيادة في قوة العمل القومية . ويشكل هذا الوارد من قوة العمل المهاجرة ايضا انتقالا خفيا للقيم من المحيط الى المركز ، اذ ان المحيط هو الذي تحمل عبء تكوين هذه القوة .

ويشبه ذلك تعبئة الاحتياطي الاستعماري الداخلي : وهذا هو معنى تحويل سود الولايات المتحدة الى بروليتاريا بعد ان إصبحوا اغلبية البروليتاريا في بعض المدن الكبرى الصناعية في امريكا الشمالية . والشكل المتطرف لهذا النظام نراه في البلدان العنصرية : افريقيا الجنوبية ، روديسيا واسرائيل . وهكذا يمزج النظام العالمي اكثر فأكثر الجماهير التي يستغلها بعضها ببعض حاملا بذلك مطلب الاممية الى مستوى اعلى بكثير مما كان عليه . وفي الوقت نفسه يحاول هذا النظام ان يستغل الاختلاط العرقي لصالحه عن طريق تشجيع تطور اتجاهات عنصرية وقومية متعصبة لدى الشغيلة «البيض» . وفي تطوره في المركز نفسه، لا يكف الرأسمال عن التوحيد والتفريق . وهناك تطوير لآليات مركزة معينة بين مختلف مناطق المركز يستغله لصالحه ايضا : ان تطور الرأسمالية هو في كل مكان تطور لعدم التكافؤ الاقليمي . وهكذا نجد ان كل بلد متقدم قد خلق في حضنه هو نفسه بلده المتخلف الخاص : النصف الجنوبي من ايطاليا يعطي مثالا على ذلك . وانبعاث الحركات الاقليمية فـي

حقبتنا يستعصي على الفهم بدون هذا التحليل . نجم عن ذلك انه حتى لو ان مفهوم الارستقراطية العمالية بالمعنى اللينيني قد اصبح متجاوزا في الواقع لصالح تمايزات أشد تعقيدا ، فان مفهوم الامم الارستقراطية يخفي ايضا هذه التمايزات المعقدة .

في طرحه لمفهوم التهميش النظري ، ينكر **جوزيه نان** أن التحليل الذي قام به **ماركس** عن عالم الانتاج الرأسمالي يستطيع ان يأخذ بالحسبان مجموع الوقائع الجديدة الخاصة هذا . فهو يقول ان **«الرأسمال»** ما هو الا تحليل لنمط الانتاج الرأسمالي المحض ، بينما يقوم التهميش ، الذي هو من خصائص المحيط ، على صعيد تحليل التشكيلات التي يبقى علينا صياغة نظريتها اعتمادا على **المادية التاريخية** التي لم يقم **ماركس** الا بوضع خطوطها الكبرى في اعماله .

بالتأكيد ليس **«الرأسمال»** نظرية النظام الرأسمالي العالمي . لقد طرح **ماركس** على نفسه دون شك مهمة توضيح ما هو اساسي : **نظرية نمط الانتاج الرأسمالي .** وهو لم ينس ان يحلل العلاقات القائمة بين المركز والمحيط الوليد في طفولة هذا النمط، في فصل «التراكم البدائي» . لكن لم يكن بامكانه ان يصيغ نظرية النظام العالمي اللاحق .

كيف يمكن صياغة هذه النظرية الضرورية ؟ هناك طريقان . الاول هو الذي رسمه **جوزيه نان** ، والذي يحاول الا يؤسس هذه النظرية على قاعدة نظرية النمط الرأسمالي . وهذا واضح في دعوته الدائمة لمعارضة مستوى نظرية النمط بمستوى نظرية التشكيلات . لكن كما يلاحظ **فيرناندو هنريك كاردوزو** ، تتحول **المادية التاريخية** الى ميتافيزيقا اذا ما حاولت ان تستخلص قوانين عامة للتاريخ خارج وفوق القوانين التي تفرضها أنماط الانتاج . ليس هناك اذن أمكانية لصياغة نظرية عامة للتشكيلات ولكن فقط نظرية لهذه التشكيلة او تلك او لمجموع من التشكيلات المترابطة . ليس هناك قوانين عامة للتشكيلات الاجتماعية ، لكن هناك فقط مجموع من المفاهيم العلمية التي تسمح باستخلاص القوانين المتعلقة بتشكيلة معطاة . وهذه المفاهيم هي مفاهيم نمط الانتاج ، ومفاهيم تمفصل مختلف الانماط ، وكذلك مفهوم السيطرة والصعيد وتمفصل الاصعدة .

كيف يمكن اذن استخلاص قوانين النظام الرأسمالي ، مأخوذا كمجموع متبنين من التشكيلات الرأسمالية التي يسيطر عليها جميعا ، مركزية ومحيطية ، نمط الانتاج الرأسمالي ؟ لا يتم ذلك بالبحث عن قوانين اجتماعية خاصة تقوم على مستوى مغاير للمستوى الذي تحدده المفاهيم المذكورة اعلاه ، مثلا بالبحث في اتجاه «قانون السكان» الخاص ، كما يقترح **نان** ، لكن هذا يتم ببساطة عن طريق التحليل المشخص لكيفية اشتغال النظام بمساعدة المفاهيم المذكورة. ونلاحظ عندها ان ظواهر التهميش ليست الا تعبيرا عن القانون الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي في الظروف المشخصة للنظام الرأسمالي العالمي .

وكما يؤكد **كاردوزو** ، يعبر القانون العام للتراكم وللتفقير عن الاتجاه العميق لنمط الانتاج الرأسمالي ، عن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، بين الرأسمال

والعمل . وهذا التناقض يحرم علينا تحليل نمط الانتاج الراسمالي كما لو كان كلي الانسجام ، ويقود الى ادراك حقيقة ان التطلع الى معدل فائض قيمة مرتفع باستمرار، بهدف تعويض الهبوط الاتجاهي لمعدل الربح ، يجعل من المستحيل الحديث عن تطور متسق ومنسجم . وهذا القانون يظهر ضمن اطار تاريخي مشخص . في زمن **ماركس** كان هذا الإطار **انكلترا** لان النظام العالمي لم يكن قد وجد بعد . اما اليوم فقد توسع هذا الاطار ليشمل العالم الراسمالي بمجموعه . وهكذا يجد الاتساق المتحقق في المركز، حيث لم يعد في الامكان رفع معدل فائض القيمة، وجهه الآخر الضروري، اي عدم الاتساق المتزايد في مكان آخر ، في المحيط ، الذي ألحق به التناقض الاساسي للنمط الراسمالي . ويفصح عدم الاتساق هذا عن نفسه من خلال مجموع الظواهر المتعلقة بالتهميش ، الذي هو تعبير معاصر عن القانون العام للتراكم الراسمالي .

المشكلة الاخيرة تتلخص في معرفة ما اذا كان التهميش يكوّن مفهوما . في الواقع ، انه لاسلوب سهل ان يُكتفى بوصف مجموع الظواهر الناجمة عن قانون (قانون التراكم الراسمالي) يعمل في آطار عيني (اطار النظام الراسمالي المعاصر) ، تماما كما كان اصطلاح «جيش الصناعة الاحتياطي» يتطابق مع الوصف الواقعي لتأثير القانون نفسه (التراكم) في اطار آخر . ليس هناك اذن امكانية للتساؤل عن معنى التهميش بالمفهوم الوظيفي . ان التهميش اليوم ، كالجيش الصناعي الاحتياطي بالامس ، هما من نتاج النظام . ووظيفتهما المشتركة هي المساعدة على رفع معدل فائض القيمة . وعدم الاتساق الاجتماعي ضروري لاشتغال النظام .

٥ ـ التشكيلات المركزية الجديدة والتشكيلات المحيطية .

الاطروحة الاكثر شيوعا حول اسباب تطور **امريكا** الشمالية الانكليزية والمناطق «البيضاء» التابعة هي أطروحة **ماكس فيبر** التي تقول بأن هذه البلدان تدين بالحيوية التي أظهرتها للايديولوجية **البروتستنتية** التي هي عقيدة سكانها ، وذلك بالتعارض مع **الكاثوليكية** اللاتينية .

ان الاستعمار الاستيطاني الاوروبي في مجموعه قد تم ضمن أطار التشكيل التدريجي للمحيط . وكانت وظيفته في **امريكا اللاتينية** هي منذ البداية اقامة هذه البنية التي سترنو اليها بعد زمن متأخر المجتمعات القومية للمناطق الاخرى التي ستصبح **العالم الثالث** . وكان استعمار «البيض الصغار» كما في **المغرب** او **كينيا** يقوم بالوظائف نفسها في اطار الراسمالية الزراعية والتجارية المحيطية . وفقط في الحالة القصوى والاستثنائية كما في **امريكا الشمالية ، استراليا ، ونيوزيلاند** ، ثم مع بعض الخصائص المتميزة ـ **افريقيا الجنوبية ، روديسيا واسرائيل** ـ أدى الاستعمار الاستيطاني الى قيام تشكيلات مركزية جديدة .

ومستعمرات **انكلترا** الامريكية الشمالية ليست استثناء من القاعدة . **فجزر الانتيل** والمستعمرات العبودية في جنوب **امريكا** الشمالية لا تختلف عن المستعمرات الاسبانية او البرتغالية . انها تقوم بنفس الوظائف المحيطية في حدود اطار النظام الميركنتيلي نفسه . والاستثناء لا يضم كل المستعمرات الانكليزية في امريكا ولكن **انكلترا ـ الجديدة** فقط . وهذه الاخيرة لم تتكون كمحيط للنظام الميركنتيلي : لقد كانت تتمتع منذ البدء باستقلاليتها ، ولم يفرض عليها الميتروبول وضعية التبعية . ان **انكلترا ـ الجديدة** هي نتاج فرعي لعملية تكديح **انكلترا** . والمهاجرون البائسون الذين ذهبوا ليقطنوا **انكلترا ـ الجديدة** لم يثيروا اكتراث ميركنتيلية الميتروبول ، الذي ترك لهم كل الحرية في تنظيم انفسهم لحماية بقائهم . ان الاقتصاد التجاري الصغير القائم على أكتاف اصحاب المزارع والحرفيين كان فقيرا ، لكنه كان قائما بذاته . ونموذج المجتمع القائم على نمط الانتاج التجاري البسيط كنمط مسيطر ـ وهو نادرا ما تحقق في التاريخ ـ لديه قوة انجاب الرأسمالية . وشيئا فشيئا اخذت **انكلترا ـ الجديدة** تحتل وظائف الميتروبول في النظام الامريكي . انها تأخذ محل **انكلترا** كمركز جديد يسيطر على المستعمرات الانكليزية العبودية . وظل هذا الاحتلال جزئيا حتى حرب الاستقلال ، ليصبح من بعد كليا . وبتحررها من سيطرة احتكارات الرأسمال الميركنتيلي التابع للمتروبول ، اصبحت **امريكا** مركزا ناجزا قبل ان تستعد لتحتل مركز ميتروبول عالمي .

وهناك تيار كبير يحاول ، في الادبيات الامريكية المعاصرة ، اعادة انصاف الجنوب وذلك باعطائه دورا حاسما في تطور **الولايات المتحدة** . وقد بين **دوغلاس نورث** الدور الاستراتيجي الذي قام به تصدير القطن من **الجنوب** في تمويل انطلاقة **الولايات المتحدة** في القرن التاسع عشر . وقد استنتج منظرو النظام من ذلك انه من الممكن التطور انطلاقا من اقتصاد تخارجي تصديري للمواد الاولية . ولا ننسى مع هذا ان الشمال هو الذي كان يزخر بالحيوية من **الولايات المتحدة** منذ نهاية القرن الثامن عشر وان الجنوب هو مستعمرته الداخلية ـ وحرب الانفصال تشهد على ذلك .

وتأريخ **كندا** لا يختلف عن **هذا** . فهنا ايضا ، في الجانب الفرنسي كما في الجانب الانكليزي ، لم يكن هناك قضية تشكيل محيط ، بل هناك نتاج **فرعي** ، مستقل ، للتغييرات الاجتماعية في اوروبا . وعندما فضلت **فرنسا** ، بمعاهدة باريس ١٧٨٣ ، استرجاع **المارتنيك** وليس **كندا** التي ضاعت قبل عشرين سنة كان **فولتير** يرى في هذا الاختيار اختيارا ذكيا : ان ٣٠٠٠٠ رقيقا أسودا أفضل ، للميركنتيلية الفرنسية من بضعة «آلاف قصبة (٥٠٠ متر مربع) مغطاة بالثلج» ومستوطنة من قبل رجال فقراء ليس لديهم ما يصدرونه .

وشبيه بذلك أصل تشكل اوقيانوسيا البيضاء ، التي قامت على الانتاج الصغير التجاري . وقد بقيت هذه لفترة طويلة زراعية بصورة رئيسية ، مصدرة لاوروبا وليس الى المحيط كما في حالة **امريكا الشمالية**. ولهذا السبب وجدت صعوبة اكبر

في المرور الى المرحلة الصناعية . لكن هنا ايضا برهنت حيوية نمط الانتاج التجاري البسيط الذي لا تعيقه أنماط انتاج ماقبل رأسمالية على قدرتها على تجاوز المرحلة.
لنقارن **استراليا** مع **الارجنتين** . في نهاية القرن التاسع عشر كان البلدان في وضع متماثل : مصدران للمنتجات الزراعية (لحم وصوف) التي كانت تأتي من اقتصاد منتجين مستقلين تجاري . لكن اكتشاف الذهب في استراليا أدى الى خلق نواة طبقة عاملة . وهذه الطبقة هي التي فرضت الحماية الجمركية لتحافظ على مستوى استخدامها . وقد نقلت هذه الحماية مركز الثقل في الاقتصاد وفي المجتمع من القطاع التخارجي الى القطاع الداخلي القائم بذاته ، الامر الذي دفع الى كل التطور اللاحق . اما كمبرادور **بوينس – آيرس** ومربي الماشية في **بلتا** فقد فرضوا على **الارجنتين** التبادل الحر : وهذا البلد الذي كان يتمتع في ١٩٠٠ بمستوى المعيشة الاكثر ارتفاعا في العالم بدأ بعد ذلك بالتحول الى بلد متخلف .

ويمكن ان نقول الكثير ايضا عن **افريقيا الجنوبية** البيضاء . فالاقتصاد البطريركي **للبوير** كان بالدرجة الاولى اقتصادا تجاريا بسيطا ، يتغذى من نظام الملاحة البحرية في القرن التاسع عشر : كان **البوير** يزودون السفن باللحم المجفف ، وذلك في ظروف مشابهة للظروف التي كانت تميز الزراعة الرأسمالية الوليدة في المتروبول الاوروبي. وفي هذه المرحلة كان المجتمع الابيض ما يزال معزولا عن العالم الاسود الذي يحيط به والذي لا يخضع بعد لاستغلاله : كان يبعده فقط ، كما كان الحال بالنسبة لهنود **امريكا** الشمالية . وفي نهاية القرن التاسع عشر احتل الإنكليز البلاد ، ليس بجذب من اقتصاد البوير ولكن لاستثمار مناجم الذهب والماس المكتشفة حديثا . وقد كانوا بحاجة الى بروليتاريا ، قدمها لهم السكان السود . والادارة الاستعمارية هي التي خلقت نظام **الاحتياط** ، ان الانكليز هم الذين أحدثوا منذ البداية التمييز العنصري كمؤسسة . اما البوير فلم يكونوا في الحسبان ، وكانوا يعيشون في اطار اقتصاد متمحور على ذاته يجعل من المستحيل تكديحهم لصالح الرأسمال الانكليزي الجديد المسيطر على القطاعات المنجمية التخارجية .

وشيئا فشيئا بدأ اقتصاد البوير التجاري الصغير يولد رأسمالية محلية ، متمحورة على ذاتها ، رغم انها مطعمة جزئيا باقتصاد استعماري تخارجي . وستأخذ فيما بعد مكان الرأسمال الانكليزي ، سياسيا واقتصاديا ، بالاعتماد على دولتها ، وباستغلال المستعمرة الداخلية التي تتشكل من الاحتياطي لصالحها .

ولا تظهر العنصرية ، في التحليل الذي قدمه لهذه التشكيلة الخاصة كل من **هورفيتز وسيرج تيون** ، في **جنوب افريقيا** كظاهرة اضافية ثانوية ، موروثة من الماضي يمكن للنظام الاقتصادي ان يتخلص منها اذا اراد . فالاحتياطات لها وظيفة اساسية في خدمة القطاع الحديث : هي توفير اليد العاملة الرخيصة. وبهذا فان توجه النظام الاقتصادي سيكون بالضرورة نحو الخارج . في الواقع ان السوق الداخلية تظل محدودة بسبب ضآلة الاجور ، الامر الذي يسمح مع استعمال التقنية الحديثة اضافة على ذلك ، بجني أرباح عالية بصورة خاصة . لقد كان الاقتصاد

المنجمي ، الذي هو من صنع الرأسمال البريطاني ، المستفيد الاول من احتياطيات المؤسسة العنصرية . اما الاقتصاد الزراعي البطريركي للبوير الذي كان يواجه خطر التحديث والتركز فقد استطاع من جهته ان يستمر في البقاء ، رغم تقنياته المتخلفة، بفضل اليد العاملة الرخيصة هذه . ولأن السوق الداخلية كانت ضيقة وجدنا ان الدولة تأخذ المبادرة من اجل خلق صناعات متوجهة للداخل . وهذا النظام منسجم مع نفسه لدرجة يصعب فيها ان ينهار من تلقاء ذاته تحت تأثير ما يدعى بالتناقض بين الاقتصادي (الذي يدفع من وجهة مصالحه الى تحسين الاجور) والسياسي ــ الايديولوجي . الحل الطبيعي للنظام هو في التوسع ، والتمدد الى المناطق الخاضعة كبديل عن ضيق السوق الداخلية . ويبين اصطفاف **روديسيا** الى جانب **افريقيا** الجنوبية ، ثم الميول التوسعية لهذه الاخيرة بالنسبة **لانغولا ، والموزامبيق** ، ثم ايضا الضم الاقتصادي **لمالاوي** ، والتهديدات التي تتعرض لها كل من **زامبيا ، ومدغشقر وتانزانيا** ، يبين هذا كله ان خمسة عشر عاما من النمو قد قادت **افريقيا** الجنوبية الى هذه الخاتمة. وتحمل **افريقيا** الجنوبية للمتفائلين الذين يعتقدون ان الغنى الاقتصادي لا بد ان يقود الى تخفيف الانحرافات والفروقات الاجتماعية ، تكذيبا لا نقاش فيه .

والمستعمرات الصهيونية في **اسرائيل** هي ايضا النتاج الفرعي للتكديح في **اوروبا الوسطى والشرقية** . نظمت هذه المستعمرات نفسها في اطار اقتصاد انتاج تجاري صغير انجب بدوره رأسمالية محلية . وقد لعبت الدولة دورا حاسما في هذه العملية : ان بيرقراطية **الهستدروت** الصهيونية هي التي تنظم وتستغل لصالحها هذه الرأسمالية . لقد اظهر **ماشوفير** ان ليس هناك اي شيء من الاشتراكية في هذه العملية ، وأن **الهستدروت** ليس نقابة عمالية اشتراكية ــ ديمقراطية . لقد استطاع **الهستدروت** ، بالاستناد على الامبرياليين، البريطانيين اولا ثم الامريكيين، وبالاستفادة من معونات في الرساميل تتجاوز بشكل لا حدود له ما يسمى مساعدة البلدان المتخلفة ، استطاع ان يوجه بقوة هذا الدعم . اما بالنسبة للطبقة العاملة الاسرائيلية، فهي تتكون من مهاجرين مصنفين حسب تقسيم عرقي للدرجات (يهود شرقيون ، سلافيون ، وفي القمة ، ألمان) وهي ما تزال تحتفظ بآفاق برجوازية صغيرة طامحة في الصعود الاجتماعي خارج أطار الطبقة العاملة . لم يكن امام هذا المجتمع الا ان يطرد او يبيد **العرب** سكان **فلسطين** . وتقف **اسرائيل** الان على مفترق طرق . الحل الاول هو تقوية هذا الاقتصاد المتمحور على ذاته ، واعطاؤه شكل رأسمالية امبريالية مستقلة ذاتيا (وان كانت صغيرة الحجم ، وبالتالي حليفة صغرى لكن ليس خادما ، لبقية الامبرياليات) ثم فتح سوق **العالم العربي** أمام منتجاتها ، اي بمعنى آخر انشاء نصيبها الخاص من البلدان المحيطية في **العالم العربي** . الاحتمال الثاني هو تكوين مستعمرة داخلية عن طريق توسيع حدودها بشكل يسمح لها بالحصول على بروليتاريا عربية . وفي كلا الاحتمالين ، ان التوسعية ، بالسلام ام بالحرب، هي القانون الاساسي للنظام .

ومن المفروض عدم خلط النماذج الجنينية هذه للمراكز الرأسمالية الجديدة ،

وهي النماذج التي ظهرت انطلاقا من تشكيلات تجارية صغيرة ، مع نموذج **اليابان** . اذ ان النموذج الياباني لا يختلف عن النموذج الاوروبي . فالتشكيلة الاجتماعية اليابانية الماقبل ــ رأسمالية مماثلة للتشكيلة الاوروبية ، باعتبارها تقع على محيط النظم الخراجية للشرق الكلاسيكي . لقد انجبت **اليابان** اذن منذ البداية راسماليتها الخاصة المتمحورة على ذاتها . وتأخرها الذي سمح لها ان تستلهم التطور الاوروبي لم يسبب لها مصائب ، كما لو كانت قد استعمرت . ولحسن حظها ، ولفقر مواردها، لم تكن **اليابان** لتثير لا اهتمام الاوروبيين ولا الامريكيين ، كما أثارته في المقابل **الصين** .

هناك بعض المجتمعات الماقبل راسمالية الاخرى **(اثيوبيا ، اليمن ، افغانستان ، تايلند)** التي نجت بدرجات زمنية متفاوتة ، من سيطرة النظام الرأسمالي العالمي . هذه المجتمعات الماقبل ــ رأسمالية ، لكن غير المتخلفة (ليست رأسماليات محيطية) لم تنجب ايضا رأسمالية متمحورة على ذاتها ومستقلة ، وذلك بسبب أصول تشكيلاتها ، التي هي من طراز خراجي مركزي . ولهذا فقد انتهى بها المطاف الى السقوط وبدأت ، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بالدخول في حلقة التخلف .

٣ ــ نحو استراتيجية للانتقال

١ ــ نمط الانتاج السوفياتي .

الى اين وصل اليوم المشروع الاشتراكي ؟

اذا انطلقنا من مبدأ ان نمط الانتاج الاشتراكي ليس نمطا تجاريا ، وان المنتجات وقوة العمل لا تظهر فيه كسلع ، فمن غير الممكن ان نعتبر نمط الانتاج السوفياتي اشتراكيا . انه ليس ، مع ذلك ، نمطا رأسماليا : ان النمط الراسمالي لا يتميز فقط بتعميم الشكل السلعي فيما يخص الناتج ، وبالطابع السلعي للراسمال ، لكن ايضا بمبدأ اعادة توزيع فائض القيمة بالتناسب مع الراسمال الموظف ، اي تحول فائض القيمة الى ربح والقيمة الى سعر . ويتفق غياب هذه السمة الاخيرة مع حلول ملكية الدولة في الراسمال ، محل الملكية الخاصة ، اذن المجزأة .

وعلى هذه الحلول يستند الدفاع السوفياتي في نعته للنظام بأنه اشتراكي . لكن لتحقيق ذلك لا بد له من رد مفهوم علاقات الانتاج الى مفهوم علاقات الملكية ، اي الخلط بين المجتمع وبين قاعدته الاقتصادية التحتية ، والحذف البسيط لمسألة العلاقة بين الصعيد الاقتصادي وبقية الاصعدة . والركض وراء هذا الهدف يفسر لماذا قررت الادبيات السوفياتية ان تتجاهل دراسة نمط الانتاج الخراجي المسمى «آسيوي» : فعلاقات الانتاج لا يمكن ان ترد هنا الى مجرد علاقات ملكية ، اذ لا يوجد هنا استملاك للارض ، ولا نستطيع الحديث الا عن اشراف على وسائل الانتاج ،

اشراف جماعي ، اي طبقي تمارسه الدولة . هل نمط الانتاج السوفياتي اذن نمط خراجي ؟ بالتأكيد لا : فالنمط الخراجي لا يعرف الشكل السلعي للناتج ولقوة العمل؛ اما الفائض فيقتطع عينيا (لا نقدا) وحسب قواعد مستقلة عن آلية السوق .

وتسمية النمط السوفياتي برأسمالية دولة لن يكون مقنعا ايضا . اذ أن هذا الاصطلاح يطلق على وضعيات شديدة الاختلاف : وضعيات الراسمالية المتقدمة حيث تقود مركزة الراسمال الى نشوء الاحتكارات والى أشكال خاصة من التداخل بين الدولة والاحتكارات ، ثم على وضعيات اخرى خاصة بالراسمالية الوليدة ، حيث تلعب الدولة دورا حاسما في اقامة المشاريع الجديدة من الطراز الرأسمالي ، ثم ايضا على وضعيات اكثر خصوصية ، متعلقة ببعض البلدان المتخلفة حيث تحل الدولة محل المشروع الخاص العاجز ، ثم ايضا على الوضعيات المرتبطة بفترة الانتقال ، كما في **روسيا** في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة .

سنتحدث عن نمط الانتاج السوفياتي اذن باعتباره نمطا خاصا . وخواصه هي: ١ ـ استملاك وسائل الانتاج الرئيسية ـ الوسائل هي هنا المعدات المنتجة عن طريق العمل الاجتماعي ـ هو استملاك دولة ؛ ٢ ـ قوة العمل ما تزال سلعة ، ٣ ـ المنتجات التي هي موضوع استهلاك هي ايضا سلع ، ٤ ـ المعدات ليست سلعا ، على الاقل في الاصل ، لكنها تجنح بسرعة للتحول الى ذلك .

ظل تعيين التوظيفات ، خلال فترة طويلة لم يتم تجاوزها كلية بعد في **روسيا** ، خاضعا لمتطلبات الخطة وذلك بغض النظر عن اي مرجع الى السوق او الى تسوية الارباح التي يفترضها ، وهذا ما سمح بتسريع وتيرة التراكم اعتمادا على توجيه الموارد الاساسية نحو انتاج المعدات المكرسة هي نفسها لانتاج معدات اخرى وليس نحو الارضاء المباشر للطلب النهائي على المواد الاستهلاكية . وهذه العملية تسمح بالاخلال في العلاقة التناسبية بين قطاعي الانتاج الاجتماعي التي تفرضها السوق ، وبصورة أدق تسمح بتأجيل فترة تعادلهما الضروري . وواضح ان هدف هذا الاجراء هو ضرورة الانتقال .

لكن ، منذ ان تم بلوغ الاهداف الاساسية للتراكم، بدأ النظام يتطور في اتجاه تبني قواعد انفاق موارد قريبة من تلك القائمة في النمط الرأسمالي . والتعبير الناجز عن هذا الطراز من نمط الانتاج صاغه **بارون** منذ ١٩٠٨ : لقد كان يخمن ان مهمة وزارة الخطة في بلد اشتراكي هي استبدال السوق بحساب **مسبق** يقود الى نتائج مشابهة للنتائج التي تتحقق بصورة **لاحقة** في اقتصاد مزاحمة محض وكامل . والنقاش الذي يدور في الادبيات السوفياتية يظل يدور كلية في هذا الاطار . هناك سؤالان : ١ ـ هل ان انفاق الموارد لصالح القطاع الاول وسيلة فعالة خلال فترة الانتقال لتسريع التراكم ، والى اي حد يجب لهذا الانحراف الاختياري ان يستمر؟ ٢ ـ ما هو الاجراء الاكثر فعالية اذا ما اردنا تحقيق انفاق للموارد يتطابق مع قواعد السوق (اي الجزاء المتكافىء للرأسمال) : لامركزية الادارة ، ام بالعكس المركزة المطلقة المترافقة مع احترام للحساب شبه ـ السوقي الذي يقوم به المكتب المركزي للخطة ؟

والحال انه لا هذا السؤال ولا ذاك له علاقة بالإشكال الخاص بالاشتراكية . الاشتراكية ليست «الراسمالية بدون الراسماليين» . وكان **ماركس وانجلز** قد شعرا بخطر تفسير من هذا النوع ونسباه الى استمرار بقاء الايديولوجية الراسمالية في الحركة العمالية . ومن اجل بناء اطروحته ، كان لا بد **لبارون** من ان يفصل بين مشكلة الانتاج ومشكلة التوزيع وبين مشكلة البنية التحتية (الاقتصادي) والبنية الفوقية (الايديولوجية) . وقد انجبت **روسيا** في اطار هذا الخط من التفكير نمط انتاج Sui Generis : بقاء وزيادة قوة الدولة يكشف عن الطابع الطبقي لنمط الانتاج وللطبيعة الخاصة لتمفصل الاصعدة الذي يشرف عليه نمط الانتاج .

ويفترض هذا الاخير سيطرة الصعيد الايديولوجي . وبهذا يشكل قطيعة مع النمط الراسمالي وعودة الى طراز تمفصل الانماط الماقبل ــ راسمالية . وضبط واستملاك الفائض من قبل طبقة ــ دولة يظهران بوضوح منذ ان يتم التخلي عن ايديولوجية الراسمالية التي ترى ان الجزاء الموضوعي للراسمال يرتبط بتوزيع اجتماعي ذاتي-طبقي للدخل . لا يمكن اذن للنظام ان يعمل الا اذا قبل المجتمع باشراف الطبقة ــ الدولة على الفائض . وتصبح الايديولوجية عندئذ وسيلة اعادة انتاج شروط اشتغال المجتمع كما في الانماط الماقبل ــ راسمالية . وهذان الاساسان الضروريان هما النخبوية والقومية . النخبوية تعمل ليصبح بالامكان القبول باشراف طبقة اقلية على الفائض . وهي تقضي بفرض اجراءات اعادة انتاج اجتماعي تقوم على الاحترام القدسي «للمعرفة» ، «للعلم» و«للتقنية» . وفي الوقت نفسه ، تساعد على الاحتفاظ بأسطورة الصعود الاجتماعي . ووظيفة النخبة التي تكوّن الطبقة ــ الدولة هي تأمين انسجام وقوة الامة . وهي لا تستطيع ان تحظى بالقبول لدى البروليتاريا التي تبيع قوة عملها الا في حدود تحقيقها الفعلي لهذا المسعى . والنجاحات الخارجية تكوّن اذن في هذا المجال ضرورة شبه حيوية .

والديمقراطية ، في النمط الراسمالي ، هي محصلة متطلبين داخليين للنظام : من جهة مطلب للمزاحمة بين الراسماليين الفرديين ، ومن الجهة الاخرى سيطرة الصعيد الاقتصادي وغلبة السمة الاقتصادية في الايديولوجية . ان غياب الديمقراطية وغياب صراع الافكار في **روسيا** ليس اذن لا نتيجة «لانحراف» ولا «لنقص» ، ولا «لبقايا الماضي» ؛ انه شرط اساسي من شروط اشتغال النظام الذي لا يمكن ان يعيش لذا تعرضت ايديولوجيته النخبوية والقومية للنقد .

ان القانون الاساسي للنمط الراسمالي هو قانون التراكم . فالنمط الراسمالي «يتمثل» التقدم الاقتصادي ، الذي لا يمثل ، في الانماط اللاراسمالية ، مطلبا داخليا من متطلبات اعادة الانتاج . والمزاحمة هي اساس هذه الخصوصية للنمط الراسمالي ، الذي لا يعرف الا اعادة الانتاج الموسع على عكس الانماط الماقبل ــ راسمالية القائمة على مجرد اعادة الانتاج البسيط . ان تلاشي المزاحمة ، «بتحويلها الى شيء خارجي» يجعل التقدم الاقتصادي شرط السيطرة الجديدة للمجتمع على مقدراته ، شرط انتهاء الضياع . وبهذا يتلاقى نمط الانتاج الاشتراكي مع سمة

الانماط الماقبل ــ راسمالية ، التي لا تتميز بسيطرة الاقتصادي . لكن في حين تتميز الانماط الماقبل ــ رأسمالية بنقص تطور القوى المنتجة مما يدفعها الى الانحصار ضمن اطار اعادة الانتاج البسيط يستطيع نمط الانتاج الاشتراكي ان يختار صيغة اعادة انتاج موسع ، مختلفة مع ذلك عن تلك الخاصة بالرأسمالية في كونها قابلة للاشراف الاجتماعي .

ان النمط السوفياتي ــ على الاقل طالما كانت المعدات لا تمثل سلعا ــ لا يعرف المزاحمة . ان الرغبة في «اللحاق» بالبلدان الرأسمالية المتقدمة التي تكمن وراء السعي الى تراكم مسرّع اقصى ، هي المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة في مستوى الايديولوجية وفي مستوى السياسة . وسيطرة الصعيد السياسي هذه تتيح تسريع التراكم ، وذلك بتحريرها الجزئي للاقتصادي من كوابح السوق . وعلى هذا المستوى ، فان القانون الرئيسي لنمط الانتاج السوفياتي هو التراكم المسرّع . والتناقض الرئيسي الخاص بهذا النمط لا يقوم في داخل الصعيد الاقتصادي ، لكن بين هذا الصعيد والصعيد السياسي ــ الايديولوجي . والمعارضة فيه هي المعارضة بين الطلب الاشتراكي المعلن وبين طرائق وطلبات التراكم المسرّع. هذا التناقض تم تجاوزه تدريجيا مع انحطاط العناصر الاشتراكية ، ومع التأكيد اكثر فأكثر على «الراسمالية دون رأسماليين» . وهذا هو السبب الذي يدفع ذلك النمط الى التطور في اتجاه اعادة السمة التجارية للمعدات . ولا تتضمن هذه السمة بالضرورة عودة المزاحمة . فاذا عادت هذه المزاحمة فعلا عن طريق خلق سوق حقيقية (كما في يوغسلافيا) فان وحدة المجتمع ستتحطم ، وستقع مجموعات الشغيلة المتنافسة في ضياع قائم على قاعدة نمو ايديولوجية اقتصادية تجارية ؛ كما سيزول المشروع الاشتراكي . اما التقدم الاقتصادي الداخل من جديد على الآلية الاقتصادية فسيعمل على اضاعة سيطرة المجتمع على نفسه . لكن في حدود عدم عودة المزاحمة ــ الخطة تظل حالة محل السوق حسب أطروحة **بارون** ــ فان التقدم الاقتصادي يظل خارجا على الآلية الاقتصادية ، وفي تبعية مباشرة للصعيد السياسي . والحال ان ايديولوجية هذا النمط اللااشتراكي هي ايضا ايديولوجية الضياع الاقتصادي التجاري ، التي هي شرط اعادة انتاج مجتمع الطبقات . وقانونها هو التطور غير المتكافىء لمختلف قطاعات الفعالية : وستتمتع القطاعات التي يعتبر تقدمها ضروريا لتقوية الصعيد الايديولوجي المسيطر بموارد موارية دائمة على حساب تقدم القطاعات الاخرى . وهكذا تفسر الانجازات المثيرة في الميدان العسكري (التعبير الضروري عن النجاح القومي) وفي القطاع الذي يتعلق باستهلاك المحظوظين (معبرا عن وشارطا نجاح النخبوية) ، تلك الانجازات التي يصحبها قصور شديد في بقية القطاعات ، خاصة في ميدان انتاج السلع المكرسة لاعادة انتاج قوة العمل ، المعاملة هي نفسها كسلعة .

تفسر الظاهرة السوفياتية احيانا «بانحطاط» يرجع الى الحالة المتأخرة لروسيا. في الواقع تسير الاتجاهات العفوية في المركز في نفس الوجهة ، ويمكن القول ان

الايديولوجية الاقتصادوية التي تكمن وراء التوجيهات السوفياتية منذ البدء هي من نتاج المركز المتقدم .

لم تكن **روسيا** في بداية هذا القرن بلدا محيطيا لكنها كانت بلدا رأسماليا مركزيا في تأخر . وكانت بنياتها مختلفة عن بنيات التخلف اي بنيات الرأسمالية التابعة . وهكذا اتاحت ثورة ١٩١٧ ، رغم انها كانت ثورة اشتراكية في نية البلاشفة ، امكانية الاسراع في عملية التراكم الرأسمالي ، دون ان تعدل بشكل جذري نموذج التراكم الراسمالي . وجاء الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لصالح ملكية الدولة ليخلق شرط هذا التسارع . لقد بين التاريخ انه كان من الممكن ، في ظروف روسيا ، تحقيق مهمة التراكم ، كما فعلت الراسمالية ، لكن في اطار اشكال ملكية مختلفة . وتجد هذه الامكانية انعكاسها في النظرية السوفياتية للثورة الاشتراكية ، التي ترتد عندئذ الى مجرد انقلاب في أشكال الملكية تسمح بايجاد توازن بين هذه الاشكال وبين مستوى تطور القوى المنتجة (الممكنة ، أي الاشكال التي تتطابق مع التصنيع المطلوب تحقيقه) . وتقود هذه النظرية الى ايديولوجية اقتصادوية للانتقال مصاغة بعبارات مثل أولوية الصناعة الثقيلة على الصناعة الخفيفة ، واولوية الصناعة على الزراعة ، ثم تقليد التكنولوجيات والنماذج الاستهلاكية الغربية الخ . وذلك بهدف «اللحاق» بالبلدان المتقدمة .

ولما كانت **انكلترا** البلد الاصلي للراسمالية الصناعية ، فكل البلدان التي تعتبر متقدمة اليوم كانت بصورة ما ، في لحظة معينة ، «متأخرة» بالمقارنة معها . ومع ذلك لم يكن اي من هذه البلدان بلدا محيطيا . لقد لحقت ، مع بعض الفروق الزمنية ، كل من **اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية** (ثم برزت ، فيما يخص **امريكا الشمالية والمانيا) بريطانيا** ، في أشكال شبيهة بالنموذج الانكليزي . كما توصلت **اليابان** في النهاية الى النموذج نفسه من الراسمالية الكاملة الكبرى ، لكن مع بعض فروق خاصة مثيرة تنبع هنا من فترة الانتقال ، مثل الدور المركزي للدولة . ويمثل **الاتحاد السوفياتي** التجربة الاخيرة لنموذج تراكم مشابه ، تكمن اصالته في نقطة يتيمة وهي ان ملكية الدولة لا تعتبر هنا شكلا انتقاليا .

تميزت فترة الانتقال ، في جميع هذه النماذج ، باخضاع الجماهير ، وتحويلها الى مجرد احتياطي لليد العاملة المحوّلة بدورها تدريجيا الى القطاع الحديث المتكون، ثم المتوسع حتى درجة امتصاص المجتمع كله . وقد ملأ الكولخوز والقمع الاداري هذه الوظيفة ، كما فعلت قوانين **الانكلوزور** Enclosure acte والقوانين الخاصة بالفقر Poor Laws في النموذج الانكليزي .

ويجد السعي وراء النمو الاقصى بأي ثمن ترجمته في شعار الحقبة الستالينية: «اللحاق ب ، ثم تجاوز **الولايات المتحدة** في جميع ميادين الانتاج» . ان الهدف المطلوب بصياغته بهذه الطريقة ، لا يعرف ، لا على مستوى النظرية ولا على مستوى التطبيق، محتوى النمو الاقتصادي القابل للقياس هذا . والواقع ان المواد المختلفة المقاسة في المحاسبة الوطنية لا تمس الا الهام تجاريا ، اي ما يهم نمط الانتاج الرأسمالي . ان

التركيز المبالغ فيه على النتاج الداخلي الخام يؤدي الى نسيان حقيقة ان الوصول الى نمو عظيم يمكن بلوغه عن طريق تحطيم القوى المنتجة الاساسية : الانسان والموارد الطبيعية . وليست هذه القوى بالنسبة للنمط الراسمالي الا مجرد وسائل ، اذ ان الغاية الوحيدة هي الحصول على الحد الاقصى من الربح . ويمكن القول بلغةالاقتصاد ان «حساب ربعية المؤسسة يدخل في ذاته الاقتصادات الخارجية» ــ هذه الاقتصادات الخارجية التي تنجم بالضبط عن تحطيم جزء من القوى الانسانية ومن الموارد الطبيعية . ومن اجل هذا يكشف نمط الانتاج الراسمالي عن طاقة نمو ــ بالمعنى الاقتصادي ــ اعظم ، ليس فقط من طاقة الانماط الانتاجية السابقة ، لكن ايضا بلا شك من طاقة الاشتراكية نفسها ، اذا ما ارادت هذه الاخيرة ان تضع في المقدمة الانسان كفاية مكان الربح .

يظل الانسان في الانماط الماقبل ــ راسمالية مضيعا في علاقته بالطبيعة ، لكن العلاقات الاجتماعية تبقى علاقات شفافة ، ومن هنا كانت سيطرة الصعيد الايديولوجي . ويؤدي الفقر الى نموذج اعادة انتاج بسيط ، لكن الايديولوجية تبرر هذا النموذج بنظرتها الابدية للعالم . وهذا ما يدفع الى بناء اهرامات وكاتدرائيات . والنمط الراسمالي يستدخل التقدم التقني الى الاقتصادي ، ويسمح هذا بتراكم سريع ، وبالتالي يعمل على ازالة الضياع الطبيعي . لكن الضياع ينتقل عندئذ الى المستوى الاجتماعي . لان ثمنه هو خضوع المجتمع لقانون الربح ؛ وترجمته هي تخفيض الانسان الى قوة عمل واحتقار الاطار الطبيعي للبيئة . لقد كفت الراسمالية عن بناء الكاتدرائيات دون ان تقود الى تحرر الانسان . والافق الضيق الذي تفترضه منذ الان هو سبب المشكلات الاجتماعية التي تعجز الان عن السيطرة عليها كليا .

بتحويل التراكم الراسمالي الى قيمة مطلقة تتجاهل الاقتصادوية النظام العالمي، حيث لا ترى الا نظما اجتماعية قومية متباينة التطور ومصطفة الواحد الى جانب الآخر ، لكنها لا ترى تزتيبها وتكاملها في مجموع موحد . ان هذه النظرية ترى ان المحيط مقضي عليه ، مدان بالانحطاط حتى لو استطاعت سلطة سياسية تدعي الاشتراكية ان تقوم بالصدفة . فمعجزة الثورة الاشتراكية لا يمكن ان تأتي الا من المركز . واعطاء الاولوية الميكانيكية للقوى المنتجة يقرب هذه الاطروحات من اطروحات « فلاسفة التاريخ» الاكثر «برجوازية» .

في الحقيقة ، فهمت الاشتراكية ــ الديمقراطية ، منذ نهاية القرن التاسع عشر، **ماركس** فهما اقتصادويا . والتصور الآلي المستقيم للسلسلة التي تبدأ من التقنية ، مارة بالقوى المنتجة ، بالعلاقات الانتاجية ثم بالوعي الطبقي ، هذا التصور يغلب على التحليلات الديالكتيكية التي أعطاها **ماركس** في بحثه حول علاقة البنية السفلى بالبنية العليا . **وكاوتسكي** هو الذي جعل هذا التصور الآلي شعبيا ، ويلاقي هذا التصور تربة ملائمة ، ليس في المناطق المتأخرة من العالم الراسمالي ولكن في المراكز الاكثر تطورا : في **المانيا** تحت قناع ماركسي ، وفي **انكلترا** في طبعة توفيقية على المكشوف مع حزب العمال ، وفي **الولايات المتحدة** بصورة اكثر ضياعا أيضا في

الايديولوجية الليبرالية . وهذا لان الطبقة العاملة في المركز قد انطبعت بالايديولوجية البرجوازية ؛ وهي تقبل كالبرجوازية الضياع التشييئي في السلعة وفي النزعة الاقتصادية .

ان المفاهيم الكاوتسكية المتعلقة بتنظيم الطبقة العاملة ليست مستقلة عن هذه الايديولوجية الاقتصادوية . وفكرة وجود حزب يكون التعبير عن الوعي الخارجي للبروليتاريا ، ونخبة تعرف العلم الاجتماعي وتطبقه ، هذه الفكرة هي نتاج اعتناق سطحي من قبل الطبقة العاملة الاوروبية منذ ١٨٧٠ «للماركسية» . قبول الضياع العمالي هذا – في حين ان البروليتاريا كانت تعتنق حتى تلك اللحظة الطوباويات الشيوعية – اعطى كنتيجة ، الانفصال ، في الاحزاب المسماة ماركسية ، بين النظرية والتطبيق ، وأدى الى تصفية فلسفة الممارسة لصالح الدوغمائية الاقتصادوية . وقد استلهم البلاشفة هذه الاشكال التنظيمية لان المركزة – التي تعكس في المانيا ايديولوجية نخبوية اقتصادوية – كانت ضرورة عملية حيوية في روسيا القمع، حيث الطبقة العاملة أقلية ، وحيث الانتيليجنسيا مناهضة للنظام . وهذا هو سبب حوار الطرشان بين لينين ، الذي دهش «لخيانة» كاوتسكي في ١٩١٤ ، وروزا لوكسمبورغ التي كانت تفهم بشكل أفضل هذه الخيانة .

لقد اخذ البلاشفة اذن منذ ١٩١٧ الطريق الذي قاد الى روسيا الراهنة . لقد حثتها على ذلك الاحداث بالتأكيد – حرب اهلية مدمرة ، تشتت البروليتاريا ، الخ. وقد استولى القلق على لينين ايضا بالتأكيد ، لكن لا على تروتسكي ولا على ستالين، وجهي الميدالية الاقتصادوية نفسها . فقد كان الاول ينتظر معجزة الغرب المحرّر ، أما الثاني فقد كان شديد القناعة بضرورة تقليد الغرب ، و«اللحاق به» قبل تجاوزه. والثورة الصينية هي التي ستعيد الاعتبار الى ماركس ، باعطائها لقانون التطور اللامتكافىء معناه الحقيقي ، وبقطيعتها مع ذلك الخط الذي يقوم على تكييف علاقات الانتاج حسب التطور العفوي للقوى المنتجة .

ان تاريخ الصين ليس البرهان الوحيد على ان النمط السوفياتي يلائم البلدان المتقدمة اكثر من البلدان المتخلفة . حتى في اوروبا الشرقية لا تأتي المكتشفات الاقتصادية الشديدة الاتقان من روسيا المتخلفة (رغم المركزة) ولا من يوغسلافيا المتأخرة ايضا (رغم غياب المركزة) لكن من المانيا الشرقية . ان طبقة المركز العاملة المشكّلة خلال عقود طويلة من الضياع الرأسمالي ، الذي وجد ترجمته في انتسابها للاقتصادوية ، هذه الطبقة جاهزة لتجاوز تناقضات النمط الرأسمالي دون التحرر من هذا الضياع . ولهذا قبلت الفاشية وتقبل البيرقراطية النقابية ، كما تقبل الحزب النخبوي المرشح لوراثة البرجوازية والقادر على دفع المركزة الى المستوى الضروري لتجاوز التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والاشكال الضيقة للملكية الخاصة .

٢ – اتجاهات النظام العفوية .

ان التجربة التاريخية لروسيا السوفياتية تذكرنا بان الاتجاه العفوي للنظام

الراسمالي ليس انجاب الاشتراكية . ففي غياب عمل واع ، يستطيع هذا النظام ان يتجاوز التناقضات التي تميزه في مستوى محدد من تطوره مع الاحتفاظ بالجوهري مما يحدده ، الضياع السلعي . عندئذ نصل الى مستوى جديد من الراسمالية ، مستوى لا يصبح ابدا «الاخير» لكن فقط الاعلى حيث يعبر التناقض الاساسي لنمط الانتاج عن نفسه في أشكال جديدة .

في النظام الرأسمالي المركزي ، لا يحدد وعي الانتساب الطبقي لفريق اجتماعي (البروليتاريا مثلا) وحده الوعي الطبقي . فهذا الوعي يمكن ان يكون «وعيا اصلاحيا». لكن وعيا من هذا النوع مستحيل الوجود في المحيط اذ ان الاشتغال الموضوعي للنظام لا يتضمن دمج الجماهير . وهكذا لا بد ان يقود ادراك الموقف هنا الى رمي النظام بأكمله . ان المسألة الحقيقية الوحيدة المهمة هنا هي مسألة معرفة فيما اذا كانت الجماهير المكدّحة او التي في طريقها لذلك ، في بلد معين في لحظة معينة ، تلقي مسؤولية مصيرها ومأساتها على كيفية عمل النظام الموضوعية ام ترى هذا المصير نتيجة لقوى اجتماعية مدمرة ، تتجاوز حتى القوانين الطبيعية ، الامر الذي يقسر عملها السياسي على ان لا يتخطى مستوى الانتفاضات المعدومة الاستراتيجية .

ان وعيا اشتراكيا ــ ديمقراطيا مضيعا في الاقتصادوية ، مضافا ، في المركز ، الى قوانين التركز المتزايد للقوة الاقتصادية ، يسرّع حركة التوجه نحو نوع من رأسمالية الدولة . وقد برزت ، خلال تطور الرأسمالية التاريخي مخارج متعاقبة للتناقض الاساسي لنمط الانتاج ، في الشركة المغفلة ، ثم في التروست ، والهولدنغ وفي التجمعات الكبرى . ان التركيبة التكنوقراطية ــ الاشتراكية ــ الديمقراطية تسمح بالتفكير بالتقاء النظم ذات الاصل الراسمالي الليبرالي في الغرب مع النظم ذات الاصل السوفياتي . ومؤلف **اورويل «١٩٨٤»** وكذلك **«الانسان ذو البعد الواحد» لماركوزه** يذكرانا بأن هذا المنظور ليس فقط ممكنا ، ولكنه اكثر من ذلك مكتوب في التطور العفوي نفسه .

اما في المحيط فالاتجاه العام هو تبني أشكال تبعية اعلى . هل يخلق التطور العفوي لهذا النمط شروط تجاوزه الخاص ضمن اطار النظام العام ، وفي اية حالة سيظهر ذلك كمرحلة ضرورية ؟ هذا مشكوك فيه : ان النموذج الذي يقوم عليه هو نموذج اعادة انتاج شروطه الخاصة . وهذا التعميق للتطور المحيطي التبعي سيسير في اتجاهات جديدة هي التي ستكوّن الاشكال الرئيسية للتخلف المتقدم غدا . والسيطرة التكنولوجية تعبر عن نفسها في الاولوية المعطاة لتطور قطاعات عليها ان تستعد لتحمل المنافسة في المستوى العالمي ، سواء أكان الامر يتعلق بمنتجات تصديرية ام بالمنتجات الكمالية، التي يعبر تشجيعها عن تبني نماذج الاستهلاك الغربي.

في المراحل الاولى من تشكل الاقتصادات المحيطية ، ولما كان الفارق التكنولوجي ضئيلا ، كان لا بد للراسمال المركزي المسيطر ، لضمان سير النظام في صالحه ، من السيطرة المباشرة على القطاعات الحديثة ، وتأمين سيرها . كذلك كان بحاجة لوسائل اشراف سياسي ، ومن هنا جاء الاستعمار . اما في مرحلة اكثر تقدما من تطور

المحيط ، فتستطيع السيطرة التكنولوجية ، القائمة على اساس تفاوت متزايد ، والمتمفصلة مع شكل فئات وطبقات اجتماعية محلية مندمجة على قاعدة نمط استهلاك واحد مع الايديولوجية التي ترافق ذلك ، تستطيع ان تضمن شروط اعادة انتاج هذا النظام دون اللجوء الى الاشراف المباشر ودون تدخل سياسي مكشوف . هذا هو معنى الاستعمار الحديث ، او الامبريالية الجديدة . في هذا الاطار الجديد، يقوم الادخار المحلي بتحمل عبء التوظيف ، خاصا كان ام عاما . ونشوء قطاع عام يمكن ان يصبح كبير الاهمية ، بل حتى ان يسيطر في المستوى المحلي ، لا ينفي تبعية مجمل النظام ، بما فيه القطاع العام للعالم المتقدم . ونشاط القوى الاجتماعية المحلية يضمن هذه التبعية ، حتى لو كانت هذه القوى منتظمة في راسمالية دولة تدعي الاشتراكية . وفي مرحلة أكثر تقدما يمكن حتى ان نتوقع نشوء صناعة ثقيلة تقوم بوظيفة حامل محلي لتطور تبعي اجماليا مع احتفاظه بصورة قطاع عام . وتتحول البرجوازية الصغيرة ، ناقلة راسمالية الدولة التابعة ، الى قناة رئيسية للسيطرة الامبريالية ، حالة بهذا محل البرجوازية القديمة العقارية ـ الكمبرادورية التي كانت ناقلة الرأسمالية الخاصة التابعة في الفترة السابقة .

هل هناك امكانية ، اذا اعطيت البلدان الاكثر تقدما في هذا الطريق ، الوقت الكافي لتحرر نفسها من التبعية ومن بلوغ صورة المركز الكامل ؟ في البلدان شبه الصناعية ، خاصة **البرازيل والمكسيك والهند** ، حيث يلعب كبر البلاد دورا هاما ، هل من الضروري نفي امكانية تطور متمحور على ذاته ؟ الا يمكن **للمكسيك** ان تتحول، **ككندا** ، الى اقليم تام التطور من اقاليم **الولايات المتحدة** ، بمعنى ان ظواهر الهامشية المرئية حاليا تزول تدريجيا حتى التلاشي ؟ هذا التطور المتمحور على ذاته لن يتم في هذه الحال على اكتاف الرأسمال القومي ولكن بدعم راسمال **الولايات المتحدة** الذي يمكن ان ترتبط البلاد به كشريك صغير . في هذه الحال سينتقل التناقض من الحقل الاقتصادي الى الحقل الثقافي ـ السياسي .

لا بد من التذكير بالاعراض الثلاثة التي حددناها للتخلف : اللاتكافؤ القطاعي في الانتاجية ، التفكك والخضوع . ولا يبرز التفكك بالصورة نفسها في **البرازيل** وفي **افريقيا الاستوائية** . فهناك في البلدان شبه المصنعة الامريكية اللاتينية **(البرازيل ، المكسيك والارجنتين)** تجمع صناعي متكامل . ويرنو هذا التجمع الى ان يكون ذاتي القوام على طريقته : فهو لا يقوم على قاعدة سوق داخلية واسعة تضم كل السكان ، كما في البلدان المتقدمة ، لكن على قاعدة سوق جزئية مكونة من القسم الغني المندمج من السكان . وعلى هذا ، تبقي الصناعة خارج السوق قسما هامشيا من السكان يكوّن الاغلبية الساحقة من السكان الزراعيين وامتدادهم في مدن الصفيح المحيطة بالمدن . ففي الحقيقة تظل الزراعة التي أخضعت للاستثمار في مرحلة سابقة من الاندماج في النظام العالمي ، زراعة تخارجية ، وهي لهذا السبب تظل ضحية جزاءات عمل قليلة جدا وراكدة . والتفكك الذي لا يظهر في مستوى الصناعة يفصح عن نفسه في المستوى القومي ، في العلاقة بين الزراعة والصناعة . وتجد هذه

الظاهرة ترجمتها ، كما نلاحظ في **البرازيل مثلا** ، في نشوء بنية تجارة خارجية خصوصية ، حيث تحتفظ الصادرات بتركيب مشابه لتركيبها فيما يتعلق ببلد متخلف تقليدي (غلبة المنتجات الاولية ، خاصة الزراعية) اما بنية الواردات فتأخذ صورة واردات بلد متقدم (غلبة الطاقة ، والمنتجات شبه النهائية ، مواد التجهيزات والمنتجات الغذائية ، وليس المنتجات المصنعة الاستهلاكية) . ويمكن ان نتساءل عما اذا كان التخلف سيأخذ ، اذا ما زال التفكك تدريجيا مع اندماج بقية القطاعات التي ما زالت هامشية ، صورا مختلفة عن الصور التي نعرفها حاليا .

لا يدعو على كل حال ما نرى ارتسامه الان في ايامنا الى تصور امتصاص تدريجي ممكن، ضمن الاطار الرأسمالي، للهوة بين المركز والمحيط. ولا تقوم الشركات متعددة القوميات الان الا بالاستفادة من هذا التفاوت (ومن ثمرته ، المستويات اللامتكافئة لجزاءات العمل) . ونستطيع منذ الان ان نرى ، في **تايوان** ، وفي **كوريا الجنوبية** ، وفي **هونغ كونغ** وفي **سنغافورة** نتائج الاقامة الكثيفة لهـــذه الشركات المتعددة القوميات . ان نقل الصناعات القائمة على **العمل ـ الكثيف** ، والتي تستخدم بغزارة اليد العاملة ، والتي تكرس منتجاتها للتصدير **للولايات المتحدة واليابان** ، هذا النقل الواسع الى المحيط ، يسرع من عملية نشوء تقسيم جديد للعمل ، دائما غير متكافيء. ويرث المحيط من هذه العملية الصناعات المحدودة الحيوية ، بينما يحتفظ المركز لنفسه بالصناعات التي تتمتع بامكانية التقدم العظيم .

بالتأكيد ، يقود التفاوت المتزايد بين المركز والمحيط الى تطور الهجرات مـن البلدان المتخلفة الى البلدان المتقدمة . وقد دشن «هجرة الادمغة» هذا التيار بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للاختصاصات العليا . وكما هو الحال دائما ، يضع العمل نفسه تحت تصرف الرأسمال حيثما يحتاج اليه هذا . ولكن حتى لو احتلت هذه الهجرات مكانة اساسية ، فان الرأسمال يستطيع ان يستغـل دائما الفروق الثقافية القومية كما يظهر ذلك الوضع القانوني اللامتساوي للعمال المهاجرين فـي العالم المتقدم . واذا احتاج الامر ، يهدد هذا الانتقال لليد العاملة بخلق «استعمار داخلي» كما هو ملاحظ في **افريقيا الجنوبية** .

ومن جهة اخرى ، يولّد تركز النشاطات الجديدة للشركات المتعددة ـ القوميات، ثم تطور القطاع العام ، خاصة في اطار الصناعات القاعدية ، في بعض بلدان العالم الثالث ، يولد طرازا جديدا من المراتبية في داخل المحيط . فبعض مناطق المحيط تستفيد من التركز الجغرافي على اراضيها لصناعة الكماليات بل المعدات ، ليس فقط لسد حاجة السوق الداخلية القومية ولكن ايضا لسد حاجة السوق المجاورة التي يفرض عليها ان تبقى خزانا لليد العاملة الرخيصة . وهذه التوقعات لا تظهر فقط معقولة بالنسبة للبلدان الكبرى في **العالم الثالث (والبرازيل** هي احسن مثال على ذلك ، ولكن علينا ان نفحص الدور الذي يمكن ان تلعبه **الهند** كذلك في هذا المجال) بل انها ممكنة حتى بالنسبة لمناطق اكثر تواضعا ، في العالم العربي او في **افريقيا السوداء** .

٣ ـ اشكالية الانتقال .

في الحقيقة ، ليس امام المحيط الا الخيار التالي : فإما تطور تابع ، او تطور متمحور على ذاته ، وبالضرورة ذو اصالة خاصة تميزه عن تطور البلدان المتقدمة الراهنة . ونلتقي هنا من جديد بقانون التطور اللامتكافىء للحضارات : ان المحيط لا يمكن ان يلحق بالنموذج الرأسمالي ، انه مضطر لتجاوزه .

ان عليه ان يعيد النظر جذريا في النموذج الرأسمالي لانفاق الموارد كما عليه ان يرمي جانبا بقواعد الريعية . لان الاختيار القائم على قاعدة الريعية في اطار بنية الاسعار النسبية التي يفرضها الاندماج في النظام العالمي يحفظ وينتج من جديد نموذج التوزيع اللامتكافىء المتفاقم للمداخيل (اي التهميش) ، الذي يعيد بدوره نموذج انفاق الموارد المحيطي . وعملية تصحيح سير توزيع الموارد يجب ان تتم خارج اطار قواعد السوق ، وذلك بالاستناد الى تفهم مباشر للحاجات : الحاجات الغذائية، السكن ، التعليم والثقافة ، الخ .

وليس من قبيل الصدفة ان تقود كل محاولة جادة في المحيط للتخلص من السيطرة السياسية للمركز الى صراعات تستدعي التفكير بآفاق اشتراكية. بالتأكيد، يمكن لهذه التوقعات الاشتراكية ، حسب الظروف ، ان تتأخر في التحقق او ان تشوه او تحتوى ، لكن لا يمكن لهذا ان يغير من حقيقة ان **كوبا** قد بدات ثورة اشتراكية دون ان تعرف ، وأن الفلاحين الكوبيين قبلوا التجميع الذي عارضه الفلاحون الروس ، وأن حظ الاشتراكية أقوى اليوم في **كوبا وتشيلي** منه في **الولايات المتحدة** أو في **اوروبا** . ولم يكن صدفةايضا اننا التقينا ماركس في **الصين**.

ان الانتقال ، اذا واجهناه في مستواه العالمي ، يبدأ من تحرير المحيط . فهذا الاخير مضطر من البداية للتفكير في نموذج تراكم أولي محلي . في الظروف الراهنة لعدم التكافؤ بين الامم ، سيأخذ التطور ، الذي لا يريد ان يكون تطورا للتخلف ، صورة تطور قومي ، شعبي ــ ديمقراطي واشتراكي في الوقت نفسه ، عن طريق المشروع العالمي الذي يحيط بهذا التطور . ولما كانت الرأسمالية قد اخذت في الواقع بعدا كونيا ونظمت علاقات الانتاج على هذا الاساس ، فمن المستحيل رؤية الاشتراكية على غير مستوى الكرة الارضية برمتها . وينجم عن هذا سلسلة من التناقضات الخاصة بالانتقال ، بين الهدف الاشتراكي الذي هو بالضرورة عالمي ، وبين الاطار الانتقالي ، الذي يبقى اطارا قوميا . لكن فقط في حدود عدم تضحية هدف . ولا يمكن وصف استراتيجية ما بأنها استراتيجية انتقال الا اذا لم تضحّ بهدف النضج وتطور الوعي الاشتراكي لصالح التقدم الاقتصادي في اي مرحلة من المراحل .

وتتطلب هذه الاستراتيجية شيئا آخر غير توسع الملكية العامة ، او الصناعة الثقيلة . فاذا لم تكن مصاحبة بإعادة نظر جذرية في الاختيارات الاقتصادية ، حتى لو أدى ذلك الى ابطاء بسيط في وتيرة النمو الاقصى ، فان توسعا من هذا النوع يمكن ان يقود الى تخليد نموذج التطور التابع في المحيط . ان الهدف هو التوفيق

بين اقامة المنشآت الاكثر عصرية وبين تحسينات مباشرة في القطـــاع الفقير حيث يتركز القسم الاكبر من السكان ، ووضع التقنية الحديثة في خدمة تحسين الانتاجية المباشر ، وتحسين مصير الجماهير . وهذه التحسينات المباشرة هي التي تتيح وحدها تحرير القوى الانتاجية والمبادرات وتعبئة الجماهير فعلا . ان الجمع بين التقنيات الحديثة وبين التحسينات المباشرة في مصير الجماهير يقتضي اعادة نظر جذرية في اتجاهات البحث العلمي والتكنولوجي . اما تقليد تكنولوجيات العالم المتقدم فلـــن يفيد في حل مشكلات العالم المتخلف اليوم . لكن هذا الديالكتيك الخاص بالانتقال لا يعني ابدا التخلي عن آفاق التحديث . ان حركة «الاحتجاج» في الغرب تكتشف بمناسبة نقد الحياة اليومية انه يجب عدم السعي الى ارتفاع معدل النمو الاقصى بأي ثمن ، وتحاول ان تعيد الاعتبار لتقنيات **العمل الكثيف** ، وذلك في خليط مـــن ايديولوجية الهيبيين ومن العودة الى أسطورة الانسان البدائي الطيب ، ومن نقد واقع العالم الرأسمالي . وعلى أسس مغلوطة مشابهة لهذه اعتقد البعض مخطئين ان باستطاعتهم تفسير بعض أوجه السياسة الصينية ، بعد عزل هذه الاوجه عن المنظور الذي تقوم فيه .

ان المشروع الاشتراكي لا يتحدد بعبارات اقتصادية ولكنه يدمج فيه الاقتصادي. والاشتراكية الناجزة ستتأسس بالضرورة على قاعدة اقتصاد حديث ، ذي انتاجية عالية جدا . والتفكير بعكس ذلك يعني اننا نتصور ان «الشر يأتي من التقنية» وليس من النظام الاجتماعي ، حيث تعمل هذه التقنية . في الواقع ، ان نمط الانتـــاج الرأسمالي هو الذي يتعارض مع التحديث ويشوه امكانياته . لقد كتب الكثير حول النتائج المدمرة للعمل الصناعي المجزأ والمضجر . ومع مر الزمن سيظهر شكل العمل هذا كشكل خاص بنمط الانتاج الرأسمالي ، وسيكون قد أنهى وظيفته التاريخية : التراكم ، وهيأ بالتالي لمرحلة تجاوزه نفسه . ان الثورة التقنية الراهنة ستستبدل العمل المجزأ العديم الاختصاص ــ الشكل الاساسي للعمل منذ بداية نشوء الآلة ــ بالأتمتة . وسيسمح ذلك معا بتوفير الوقت الممكن دون عمل وسيعطي للعمل أشكالا جديدة ، عالية الاختصاص .

ما هو رد فعل النظام الراهن تجاه هذا المنظور ؟ انه لا يرى فيه فجر تحـــرر الانسانية ، لكن التهديد ببطالة جماعية ، وبتهميش متزايد لجزء من الانسانيـــة (بالضبط **العالم الثالث**) في نظام لا يستوعب الا الاقلية . هذا هو المنحدر الطبيعي لحساب الريعية القائم على غاية وحيدة هي الربح ، وللضياع الاقتصادي الذي لا يرى في البشر الا يدا عاملة . لكن الانسانية بتحريرها المجتمع من الايديولوجية التـــي يفرضها عليه نمط الانتاج الرأسمالي ، تحرر ايضا قواها المنتجة .

وفي حضارة اشتراكية على مستوى المعمورة لا يمكن ان يكون هناك صراع بين النمو والابداع .

معجم بأهم المصطلحات الواردة في النص

Articulatioun	تمفصل
Accélérateur	مسارع
Ajustement	تعديل ـ تكييف
Appropriation	استملاك
Autocentré	متمحور على ذاته
Aliénation	ضياع ـ استلاب
Blocage	مأزق ـ طريق مسدودة
Concentration	تركز ـ تركيز
Centralisation	مركزة
Carte	طائفة
Conjoncture	وضعية ، ظرف
Circulation	تداول
Croissance	نمو
Concept	مفهوم
Conception	تصور
Coercition	قسر
Déterminant	محدّد
Dominant	مسيطر
Crédit	اعتماد
Désagrégation	انحلال
Désintégration	تحلل
Désarticulation	تفكك
Dépendance	تبعيّة
Distonsion	اعوجاج ، تشوه ـ انحراف
Depot-s	وديعة ـ ودائع
Dépréciation	وكس القيمة
Dévaluation	تخفيض القيمة
Débonché - s	منفذ ، منافذ

Décallage	انطلاق
Epargne	توفير ، ادخار
Ethnie	قوم
Extraverti	متخارج
Extraversion	تخارج
Exlaitation	استغلال
Equilibre	توازن
Efficacité margirale du Capital.	الفعالية الهامشية للرأسمال
Echange - s	تبادل ، مبادلات
Essence	جوهر
Economie de traite	اقتصاد الاتجار
Etatique	حكومي ــ مدوّل
Exclusif	حصري
Firme multinationale	شركة متعددة القوميات
Firme Transmationale	شركة مختلفة القوميات
Facturiel	عاملي
se féodalire	تأقطع
Homogène	متماثل
Hylertrophie	تورم ، انتفاخ مفرط
Instance	صعيد
Intégration	تكامل ، اندماج
Initial	ابتدائي
Industrialisation par Sulistitution d'inportations	التصنيع كبديل عن الاستيراد او التصنيع باستصناع الواردات
Mode de Production marchand	نمط الانتاج السوقي ــ او التجاري
Mode de production Trilurtaire	نمط الانتاج الخراجي
Mode de production esclavagiste	نمط الانتاج العبودي
Marginalisation	تهميش
Modêle	نموذج
Mise en Valeur	تثمير
Multiplicateur	مضاعف
Marchandise	سلعة
Kaulakisation	كولكة
Prédanirance	غلبة
Prolétarisation	تكديح
Précapitaliste	ماقبل رأسمالي
Périphérique	محيطي
Plus - Value	فائض القيمة
Propension-s	ميل ، ميول
Production	انتاج
Produit	ناتج

Paradoxe	مفارقة
Phase	دائرة ـ مرحلة
Problématique	إشكال
Phénomène	ظاهرة
Rentabilité	ريعية
Rémunération - s	جزاء ، جزاءات
retard	تأخر
Rente	ريع
Recettes	عوائد
Rural	ريفي
Structurel	بنيوي
Structural	بنياني
Structuralisme	بنيانية
Surplus	فائض
Surproduction	فائض الانتاج
Surprofit	فائض الربح
Stade	طور
Sous - emploi	نقص الاستخدام
Sous - produit	نتاج فرعي
Thésaurisation	تخزين
Transition	انتقال
Transmission	نقل ـ تحويل
Tantologie	مصادرة على المطلوب
Quantitativisme	النظرية الكمية
Valeurs réelles	قيم حقيقية

بالمقابل هناك بعض المصطلحات الشائعة في الترجمة السورية ـ اللبنانية والتي لا تتطابق مع مثيلاتها في مصر العربية ، ولهذا سنضع هنا ، كما أشار علينا سمير امين ، الكلمة الفرنسية بجانب المقابل السوري ـ اللبناني الذي استعملناه في ترجمتنا ثم بجانبه المقابل المصري :

	المصرية	السورية ـ ل
Devise étrangère	العملات الاجنبية	القطع الاجنبي
Invertissement	استثمار	توظيف
Réserves monétaires	أرصدة	احتياطيات نقدية
Emploi	توظيف	استخدام

اما نحن فقد استخدمنا كلمة رصيد مقابل Solde ونحن نعتقد ان من الافضل استخدام كلمة أستثمار بدل توظيف مقابل investissement اي الكلمة المصرية ، لكن احتياطيات نقدية ايضا مقابل Réserves monétaires لتكريس رصيد وارصدة لكلمة Soldes ، وكنا قد استعملنا كلمة توظيف مقابل investissement في النص دون مبرر فعلي تأثراً بالترجمة الشائعة في لبنان خاصة .

الفهرس

صدر عن دار الطليعة
في سلسلة دراسات اقتصادية

القطاع الخارجي وتطور الاقتصاد اللبناني في المدى الطويل
د. خالد الشاعر

مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل (لبنان)
د. بشير داعوق

القطن وظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد السوري
بو علي ياسين

اثر البترول على الاقتصاد الليبي : ١٩٥٦ ـ ١٩٦٩
د. علي عتيقة

الدول النامية ومشاكل التصنيع فيها
طه الجزراوي

تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ ـ ١٩٦١
د. خير الدين حسيب

مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق ١٩٠٠ ـ ١٩٧١
د. خير الدين حسيب

مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي ـ دراسة مقارنة ـ
د. خير الدين حسيب

دراسات في الإقتصاد العراقي
د. محمد سلمان حسن

نحو تأميم النفط العراقي
د. محمد سلمان حسن

التخطيط الصناعي
د. محمد سلمان حسن

التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية : تقنيتها واقتصادها في العراق
د. عبد الوهاب مطر الداهري

نحو تخطيط الاقتصاد العراقي
د. صبري زاير السعدي

التخطيط الاقتصادي
د. محمود الحمصي

نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل
فلاديمير موكري

المالية في الدول الاشتراكية
ليون كيروفسكي

الراسمالية الاستبدادية
د. اندرياس جورج بابندريو

الاقتصاد السياسي ـ الجزء الاول : القضايا العامة
اوسكار لانكه

الاقتصاد السياسي ـ الجزء الثاني : عملية الانتاج والنظم الاجتماعية
اوسكار لانكه ود. محمد سلمان حسن

التضخم والنظام النقدي الدولي
ايمنجر ، ديز وفيكيت

فخ القروض الخارجية : صندوق النقد الدولي والعالم الثالث
شريل باير

مشاكل التنمية الاقتصادية وتعبئة السكان الحديين
تيودور دامس

الاصلاح الزراعي بين النظرية والتطبيق
دورين ورينر

الاقتصاد السياسي للتخلف
بول باران وايف لاكوست

الامبريالية الجديدة
حمزة علوي وهاري ماكدوف

المالية العامة : دراسة مقارنة
د. حسن عواضة

دراسات في اقتصاديات التربية
د. منذر عبد السلام

نحو اصلاح زراعي اشتراكي
د. سعدون حمادي

نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني
د. يوسف صايغ ود. محمد عطا الله

راس المال لكارل ماركس
د. فؤاد مرسي

النفط العربي : سلاح في خدمة قضايانا المصيرية
د. عاطف سليمان

معركة البترول في الجزائر
د. عاطف سليمان

٣٠٠٠/٨٥/١٠١٥

الكتاب والمؤلف

ان المظهر الرئيسي للتناقض اليوم في النظـام الرأسمالي العالمي هـو التناقض بين مركزه المتطور والسائد – اوروبا الغربية واميركا واليابان بصورة رئيسية – وبين محيطه المتخلف والتابع ، او ما يسمى بالعالم الثالث . ومع ذلك فأن امكانية تحول تطور حاسم في المجتمع المعاصر تكمن في محيط الرأسمالية لا في مركزها . وهذا الكتاب يقول لماذا .

ولد سمير امين في مصر عام ١٩٣١ ، درس الاقتصاد ونال الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، وعمل من ١٩٥٧–١٩٦٠ في ادارة التطوير الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ومن ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ اشتغل مستشاراً لحكومـة مالي قبل ان يسمى استاذاً في جامعات بواتييه ، داكار ، وفانسين . وهو يعمل منذ ١٩٧٠ مديـراً للمعهد الافريقي للتطور الاقتصادي والتخطيط في داكار ، التابع للامم المتحدة لعموم افريقيا .

MOUYN

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٦٧ ل. ل.
او ما يعادلها